

مَجْمُوعُ كُتُبِ وَرِسَالِ وَفَتَاوَى

قَضِيَّةِ الشَّيْخِ الْعَلَامَةِ

أَبِي بَكْرٍ هَبْلَاحِي عَمِيدِ الْمَدِينَةِ الْحَلَبِيَّةِ

رَتِبَ قِسْمَ الْمُسْتَقْبَلِ بِالْجَامِعَةِ الْإِسْلَامِيَّةِ بِالْمَدِينَةِ الْقُدْسِيَّةِ سَاقِيَا

الطَّبْعَةُ الشَّرْعِيَّةُ الْفَرَجِيَّةُ

بِإِذْنِ الْمَوْلَفِ

الْمَجْلَدُ الثَّامِنُ

بِإِذْنِ الْمَوْلَفِ

باب ور

ة الش

ي

٨

بِإِذْنِ الْمَوْلَفِ

موسوعة مؤلفات ورسائل وفتاوى
العلامة المحدث المجاهد ربيع بن هادي المدخلي
(٨)

- ١ - منهج الإمام مسلم في ترتيب كتابه الصحيح ودحض شبهات حوله
- ٢ - الرد المفتح على من تعدى على صحيح مسلم
- ٣ - التنكيل بما في توضيح الملياري من الأباطيل
- ٤ - دحر افتراءات أهل الزيغ والارتياب عن دعوة الإمام

محمد بن عبد الوهاب رَحِمَهُ اللهُ



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

منهج الإمام مسلم في ترتيب كتابه الصحيح ودحض شبهات حوله

تأليف

فضيلة الشيخ العلامة

ربيع بن هادي عمير المدخلي

رئيس قسم السنة بالجامعة الإسلامية بالمدينة النبوية سابقاً

موزیک بلقاسم

سہیلیا جیری

موزیک بلقاسم

سہیلیا جیری

موزيد بلقاسم بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

بين يدي الكتاب

هذا البحث يدفع الدعاوي الآتية لحمزة عبدالله الملياري :

أولاً : ادعائه أن ترتيب الإمام مسلم رحمته الله لطرق الحديث في كتابه الصحيح قائم على منهج علمي، إذ إنه أودع في ترتيبها دقائق علمية لا يطلع عليها إلا الحفاظ، الذين إذا سمعوا الحديث استحضروا في قلوبهم كل الوجوه التي وردت في رواية ذلك الحديث واختلافها. وذلك تطبيقاً (كذا) لما وعد في مقدمته .

وهذا يفيد أن ترتيبه للأحاديث قائم على منهج علمي، وهو مراعاته ذلك الترتيب في إيراد الأحاديث في كتابه الصحيح، فإذا أورد طريق حديث من طريقه في أول الباب، فمعناه أنه أسلم من العيوب وأنقى عنده، ويجمع تارة طريقه في أول الباب لكونها على مستوى واحد في السلامة من العيوب (كذا) .

ثم إذا أتبعها بطرق أخرى لذلك الحديث، وقد تكون هي طرقاً مستقلة عن الصحابي الذي قدم حديثه من طرق أخرى غير هذه، فمعناه أنها ليست في مستوى تلك، لكون راويها من أهل القسم الثاني أو لسبب آخر .

ثانياً : إن وسيلة بيان العلل هي هذا الترتيب العلمي الدقيق على هذا، فإذا قدم ما هو مستحق أن يؤخره وإذا أخر ما هو مستحق أن يقدمه فمعناه أنه أدرك فيه شيئاً جعله يتصرف كذلك (ص ٢) .

ويؤكد ذلك بقوله : «بيان العلة في صحيح مسلم ليس على طريقة كتب العلل بأن يقول في أثناء الكلام، واختلف على فلان أو خالفه مثلاً كما هو معروف في كتب العلل لابن أبي حاتم والدارقطني وغيرهما، بل يكون البيان بذكر وجوه

الاختلاف من غير أن يتعرض لقوله : خالفه فلان أو اختلف على فلان مثلاً ، وإذا سمعه الحافظ يفهم بأنه اختلاف واضطراب ، وإذا سمعه أمثالنا فيعدوه تعدد طرق ، ومثل هذا البيان كثيراً ما نجده في التاريخ الكبير ، إلا في موضعين (كذا) ، وقال فيهما وخالفه (ص ٣) .

ويؤكد ذلك بقوله ، بعد أن طبق قاعدته على حديث ابن عمر «صلاة في مسجدي» من طرق في الدرجة الأولى :

«فلما وجدنا الإمام مسلماً هنا يؤخر ما كان يقدمه في أول الباب ففهم منه أنه أدرك علة فيه جعلته يؤخره في آخر الباب ، أعني بعد طريقين من أهل القسم الثاني ، وإنه لا بد لنا من الرجوع إلى كتاب العلة لكي تتضح لنا الدقائق العلمية التي أودعها الإمام مسلم رحمته الله الناقد الكبير في ترتيب تلك الطرق» . وقد كرر هذا المعنى في بحثه في عدد من المواضع .

ثالثاً : تناوله صحيح البخاري أيضاً ، وأن فيه اختلافاً وعللاً ، حيث يقول : «وبيان العلة من الاختلاف في الوصل والإرسال وغيرهما ثابت في صحيح البخاري أيضاً فيما أظهره الحافظ ابن حجر عندما أجاب في هدي الساري عما انتقد الإمام الدارقطني وغيره في بعض أحاديث صحيح البخاري» (ص ٤) من بحثه .

رابعاً : طعنه في طرق حديث ابن عمر «صلاة في مسجدي» وهي في غاية الصحة والقوة .

خامساً : ادعاؤه اتفاق البخاري والنسائي والدارقطني والقاضي عياض على تعليل حديث ابن عمر وميمونة «صلاة في مسجدي» وتكراره لهذا الادعاء ، مع تضعيفه لشواهد هذا الحديث الكثيرة ، والتي ادعى فيها التواتر .

سادساً : مبالغاته وغلوه في هؤلاء بما ياباه ويرفضه الإسلام .

سابعاً : ادعاؤه عدم ذكر مسلم لابن عباس في إسناده حديث ميمونة ، وأن ذكره تصحيف في صحيح مسلم .

ثامناً : هضمه لبعض الرواة بذكر الجرح فيهم والإهمال أو التقصير في ذكر ما

قاله الأئمة فيهم من تعديل .

إلى أشياء أخر سترها في مناقشاتي له ، وسوف ترى الرد عليه بأمثلة كثيرة من صحيح مسلم ، وبأقوال الأئمة في صحيح مسلم ، وتزييف ما قاله حول صحيح البخاري ، ورد غلوه بنصوص وقواعد ، وما كان عليه سلف هذه الأمة .

* * *

المقدمة

الحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله وعلى آله وصحبه ومن والاه .
 أما بعد: فقد وصل إليّ بحث وهو جزء من رسالة في مرحلة الدكتوراه يحضرها أحد الطلاب بالدراسات العليا بجامعة أم القرى بمكة المكرمة وهو حمزة المليباري وموضوعها تحقيق وتخريج القسم الثاني من «غاية المقصد في زوائد المسند» تناول في هذا البحث حديثي ابن عمر وابن عباس اللذين خرجهما الإمام مسلم رحمهما الله في «صحيحه» (١٠١٣/٢ - ١٠١٤) من طرق في غاية الصحة ومدارها على أربعة من كبار أصحاب نافع مولى ابن عمر رحمهما الله ولفظ حديث ابن عمر: «صلاة في مسجدني خير من ألف صلاة فيما سواه إلا المسجد الحرام». وحديث ابن عباس بمعناه . وشرع في تضعيفهما وتوحيدهما قائلاً عن طرقهما إنها «كلها منتقدة معللة» ويقول عن مسلم إنه لم يخرجها في الأصول ولا في المتابعة وإنما أوردها في الصحيح للتنبيه على عللها^(١) واستدل على رأيه هذا بقول الإمام مسلم رحمهما الله في مقدمة صحيحه ٥٩/١ :

«وسنزيد إن شاء الله تعالى شرحاً وإيضاحاً في مواضع من الكتاب عند ذكر الأخبار المعللة إذا أتينا عليها في الأماكن التي يليق بها الشرح والإيضاح إن شاء الله تعالى» .

ثم أضاف وجهين من الأدلة في زعمه - يستدل بهما على أن الإمام مسلماً رحمهما الله لم يورد هذين الحديثين من تلك الطرق الصحيحة لا في الأصول ولا في المتابعة فهي غير صالحة لذلك ، وإنما أوردها للتنبيه على عللها .

(١) وطبق هذا المنهج على حديث صحيح لم يسبقه أحد إلى تحليله وهو حديث شعبة عن الأعمش عن مجاهد عن ابن عمر (انظر ص ١١٨ - ١١٩) من هذا البحث علماً بأنه لم يمنعه من كثرة التطبيق إلا عجزه وقد ظن أن هذا الحديث صالح للتطبيق فخاب ظنه ، وانظر إبطال قوله في هذا الحديث (ص ١٢٧ - ١٢٩) من هذا البحث .

ثم عقب تلك الأدلة - في زعمه - بقوله :

«ولما أن الإمام مسلماً رحمه الله أخرج هذا الحديث من وجوه صحيحة واتفق (كذا) عليها الإمام البخاري في صحيحه ، ولم يقصد بإخراج هذه الطرق المعللة والمنتقدة المتابعة ، لم يتجه إليه الطعن إن شاء الله » .

يقصد أن الإمام مسلماً أقام الدليل على أن طرق حديثي ابن عمر وابن عباس معللة منتقدة ، ولا تصلح في الأصول ولا في المتابعة بهذا الترتيب ، فحيث قدم حديث أبي هريرة من وجوه صحيحة وأخر حديثي ابن عمر وابن عباس فإن هذا الترتيب بالتقديم والتأخير برهان واضح على صحة ما قدم وضعف ما أخر ولو جاء المتأخر من وجوه أقوى من المتقدم . وهذا هو الذي وعد به الإمام مسلم من الشرح والإيضاح في نظر هذا الباحث .

وكنتم قد ناقشت في رسالتي (بين الإمامين) كلام الدارقطني والإمام البخاري والنسائي وعياض - رحمهم الله - مناقشة علمية قائمة على الحجج القوية وانتهيت في مناقشتي إلى تصحيح الحديثين وسلامتهما من العلل فذكر الباحث مناقشتي هذه وأثنى على رسالتي ثم قال : «والأمر الوحيد الذي استدعى انتباهي هو مخالفة الشيخ لما اتفق الإمام البخاري والدارقطني والنسائي والقاضي عياض على إعلالهم حديث نافع ثم إن مسلماً لم يشر إلى تصحيحه ذلك الحديث - حديث نافع وحديث ابن عباس عن ميمونة - بأي وجه من الوجوه ، وللقارئ أن يفهم من هذا الكلام ما يمكنه إدراكه .

فقد أعرضت عن مناقشته سابقاً وسوف أناقشه فيما يأتي إن شاء الله » .

ثم مضى الرجل في مناقشتي ودراسة بعض الأسانيد دراسة غريبة بعيدة عن المنهج العلمي ، وفي نهاية هذه المناقشة وصل إلى نتيجة وما أصعبها وأشد وقعها على النفس وهي قوله : «ثم فضيلة الشيخ ذكر شواهد للحديث لا يحتاج إليها ، مع أن الشواهد كلها منتقدة وقد بيتهها في تعليقي السابق ، والله أعلم » .

فناقشته فيما طرحه في هذا البحث :

أولاً: فيما تعلق به من كلام مسلم وهو قوله: «وسنزيد إن شاء الله تعالى شرحاً وإيضاحاً».

حيث رأى أن هذين اللفظين -الشرح والإيضاح- إنما يتمثلان في ترتيبه للأحاديث؛ فحديث أبي هريرة ما قدمه إلا لأنه صحيح وما أخر حديثي ابن عمر وابن عباس إلا لأن طرقهما معللة منقذة.

فأدركت ما في هذا الاتجاه من خطر، وأن مقتضاه أن ما ساقه مسلم في أول كل باب فهو صحيح، وأن ما أخره -ولو جاء من طرق- فهو محل بحيث لا يصلح في المتابعات، وما هذا الباب إلا مثال لتطبيق هذه القاعدة^(١)، فناقشته في أمر لا يطاق فأبي مسلم يعرف مكانة سنة رسول الله ﷺ بهون عليه أن يرى من يقعد من حيث يدري أو لا يدري لنسف ثاني أصح الكتب بعد كتاب الله، بحيث لا تستثنى هذه القاعدة إلا الأحاديث الأوائل، كمن يحاول قذف قبلة مثل قبلة «هيروشيما» على مدينة من أرقى المدن ويقول في هدوء ورفق: لا تخافوا من تدمير هذه القبلة فإنها سوف تبقى في كل بيت وأسرّة أوائلها وأقوى وأصح أفرادها، ثم يصبر ويصر على قذفها.

واجهت هذا الاتجاه الخطير بصبر، وناقشته في هذه القاعدة التي يدعي جهلاً على أحسن أحواله أنه استفادها من كلام مسلم، ويشت بطلانها من وجوه عديدة من تصريحات مسلم، ومن واقع صحيحه، ومن كلام أئمة هذا الشأن ومواقفهم، راجع ردي عليه من (ص ٤ - ٩) وفيها ما يقنع طالب الحق.

فلما رآها حجباً دامغة لم يستطع الإجابة عليها، لم يرجع إلى الحق ولم يستسلم له فتحايدها في جوابه الجديد وأخذ يؤكد تلك القاعدة الباطلة بخلف الكلام ورديته، وبكلام يتفله عن العلماء لا صلة له بهذه القبلة المدمرة، وحاشاهم ثم حاشاهم، وبرأهم الله أن يقولوا أو يفكروا فيما يشير إلى مثلها فضلاً أن يقولوا

(١) وقد خيل إليه.

ما يؤيدها، ولو رأوها لكانت لهم مواقف صارمة من واضعها؛ ولأقدموا الدنيا وأقعدوها، وسيأتي ذكر مواقفهم من هذا الكتاب العظيم صحيح مسلم رحمته الله.

ثانيًا: ناقشته في كلامه على أسانيد الحديثين وتعليقها:

رأيت منهجًا غريبًا في أسلوبه فرأيت يحاول جاهدًا من رفع شأن الأسانيد إذا كانت خارج صحيح مسلم، ويترك ما قيل فيها من خدش، ويذكر ما قيل من خدش في بعض رجال مسلم، ويقتصر على بعض ما قيل من مدح في الرجال من رجال مسلم، ورأيت روح حب الغلب قد سيطرت على بحثه، كأنه في ميدان من ميادين المباريات، ورأيت يدعي أن البخاري والدارقطني والسنائي والقاضي عياضًا قد تعقوا على تحليل طرق حديثي ابن عباس وابن عمر، فناقشته في هذا الدعوى، وبينت الفوارق بين انتقاداتهم، بحيث لا يصح إطلاق دعوى الاتفاق، وأن شههم ضعيفة على جلالته، نظر ردي عليه من (ص ١٧ - ٢٤).

وانظر ردي عليه عمومًا إلى آخره في مناقشته في الرجال وفي القضايا الأخرى.

وبعد كل ما وقع منه من ادعاء على الإمام مسلم، وبعد ما وقع منه من أخطاء، وبعد إجهازه على كل طرق حديثي ابن عمر وابن عباس جاء بظامة كبرى على شواهد الحديثين، فقال: «إنها كلها منتقدة معلنة» وأنه قد بينها في تعليقه على الحديث السابق.

أي أنه قصى على الشهود قبل أن يؤدوا شهادتهم، ولا حول ولا قوة إلا بالله. فلما وقفت على هذه النتيجة طلبت منه تعليقه الذي فعل فيه ما فعل بهذه الشواهد فأدرك أن تلك النتيجة لا تطاق مسح عبارة «كثرتها» وطبع بدلها كلمة «بعضها» وعلق في الحاشية بالكلام الآتي: «قد أخطأت حصًا فاحشًا في قلبي». كلها منتقدة لأن حديث أبي هريرة صحيح متفق عليه، وحديث جابر بن مطعم حسن لغيره، أما حديث جابر وابن الزبير فهما منتقدان كما في التعليق السابق.

وفي كلامه هذا تخفيف من هول النتيجة نوعًا ما رغم صراره على تحليل بقية أحاديث الباب إلى جانب طرق حديثي ابن عباس وابن عمر في صحيح مسلم،

قينت له أن هذه الأحاديث قد أُدعي فيها التواتر، وأنه قد خالف بتعليقه لها ثلاثة عشر إماماً^(١) من أئمة الحديث. انظر: (ص ٧٢، ٨٠) وما بينهما إن شئت.

مع أن هذا العرض لا يعطيك الحقيقة كاملة، فاقرا الرد عليه، وستقف إن شاء الله منه على مكانة هذه الأحاديث التي انتقدها وعللها وخالف فيها أئمة الحديث الذين صححوها وترى بعده عن مهاج علماء الإسلام المنصفين، والذين تشبعوا بحب السنة واحترامها.

ثم اطلعت على الأوراق الأخيرة التي ضعف فيها الشواهد، فإذا به يعلق على حديث عبد الله بن الزبير الذي خرجه الإمام أحمد في المسند وأورده الهيثمي في «غاية المقصد في زوائد أحمد» والذي صححه عشرة من العلماء وصحح شواهد علماء آخرون كثير العدد، فترك تخريجه من مسند أحمد الذي هو أهم عمله وبدل أن يكتب عليه بضعة أسطر في بيان درجته وذكر أئمة الحديث الذي صححوه وذكر شواهد التي ترفع من شأنه فإذا به يستطرد في سبع صفحات من القطع الكبير - لعلها تبلغ إحدى عشرة صحيفة - يناقش العلماء ويصاولهم ويقضع ما صححوه، ويناقش حتى الدارقطني إذا لان، فرجح بعض الطرق، ويأساليب تدل والله على ضعفه وعلى عدم معرفته في الوقت نفسه بطرق تحقيق المخطوطات وبقواعد المحدثين في التصحيح والتضعيف وغيرهما ثم لما وصل إلى حديث ابن عمر رقم (٥٠٠٠) من «غاية المقصد» من طريق عطاء عنه: «صلاة في مسجدي هذا أفضل من ألف صلاة فيما سواه... الحديث»، الذي أشار مؤلف «غاية المقصد» - وهو الهيثمي - إلى صحته لما وصل إليه كثر عليه بالأسلوب نفسه.

فبدل أن يتبع منهج المحققين فيكتفى ببضعة أسطر لثقل الكتاب الذي يحققه ويخرج حديث ابن عمر من صحيح مسلم كما أشار إليه المؤلف الهيثمي ويشد به أزر حديث عطاء، بدل أن يسير على هذا المنهج العلمي المعقول المقبول المسلم به في الأوساط العلمية، يخرج بعيداً عن مجال عمله ويصول ويجول في صفحات كثيرة يشتت فيها أحاديث صححها جمهرة من علماء الحديث وادعى

(١) بل يزيد عددهم على خمسة عشر.

بعضهم فيها التواتر، ويمزقها أشلاء ضاربًا باحترام العلماء لها وتصحيحهم إياها عرض الحائط.

ومع كل هذه الأفاعيل الشنيعة والتحديات الخطيرة لأقوال العلماء ومواقفهم يستنكر عليّ تصحيح حديثي ابن عمر وابن عباس في صحيح مسلم والذي وافقني فيه معظم المحدثين، ويستبيح لنفسه مخالفة خمسة عشر عالمًا بل أكثر-والحق معهم والأدلة والحجة في جانبهم- ويصف منهجه بأنه منهج علمي .
فللقارئ أن يتصور إلى أي حد بلغ به الغرور كما يقال .

نظرة العلماء إلى صحيح مسلم وآراؤهم في منهجه

هل فهم أحد من العلماء أو قال: إن الإمام مسلمًا التزم بيان العلل في صحيحه؟ وهل فهم أحد أو قال: إن وسيلة هذا البيان هي تربيته للأحاديث على النهج الذي ملكه هذا الرجل ؟ .

الجواب على السؤال الأول:

أن العلماء قبل القاضي عياض رحمته الله لم يفهموا شيئًا من هذا في حدود علمي، وأن الجميع يفهمون أن مسلمًا ملتزم للصحة في كتابه كله ثم بعد هذا هم على قسمين:

١- منهم من يرى أنه التزم الصحة في كل كتابه، وأنه أخل بهذا الالتزام في بعض الأحاديث، ومن هذا المنطلق ناقشوه في تلك الأحاديث هو وشيخه البخاري، ومن هؤلاء: الإمام الدارقطني، والإمام أبو مسعود الدمشقي، والإمام أبو علي الجبائي.

وبسبب هذا الفهم - أيضًا - ألفوا عليهما استدراكات استدركوا فيها أحاديث رأوا أنها على شرطهما في الصحة كان يلزمهما إخراجها، «كالإلزامات» للدارقطني و«الإلزامات» لتلميذه أبي ذر الهروي، و«المستدرك» للحاكم أبي عبد الله تلميذ الدارقطني.

قال الدارقطني رحمته الله في كتابه «الإلزامات» (ص ٧٤) ط ١ المدني: «ذكر ما

حضرني ذكره مما أخرجه البخاري ومسلم أو أحدهما من حديث بعض التابعين وتركوا من حديثه شيئاً به، ولم يخرجوا أو من حديث نظير له من التابعين الثقات ما يلزم إخراجهم على شرطهما ومذهبهما.

انظر قوله: «على شرطهما ومذهبهما» فإنه يعني بذلك اشتراطهما الصحة في كتابيهما والتزامها.

ومن هنا ذهب الحاكم والبيهقي - رحمهما الله - إلى أن مسلماً لم يخرج من أحاديث الطبقات الثلاث إلا أحاديث الطبقة الأولى وهم الحفاظ المتقنون، وتبعهما على ذلك من لا يحصى.

قال ابن الصلاح رحمته الله في «صيانة مسلم من الإخلال والعلط»: «ذكر مسلم رحمته الله أولاً. أنه يقسم الأخبار إلى ثلاثة أقسام:

الأول: ما رواه الحفاظ المتقنون.

الثاني: ما رواه المستورون.

الثالث: ما رواه الضعفاء والمتروكون.

فإذا فرغ من القسم الأول أتبعه بذكر القسم الثاني، وأما الثالث فلا يعرج عليه، فذكر الحاكم أبو عبد الله الحافظ وصاحبه أبو بكر البيهقي أن المنية اخترمته قبل إخراج القسم الثاني»^(١).

فأنت ترى أن هذين الإمامين يريان أن صحيح مسلم كله من أحاديث الطبقة الأولى، وأن كل أحاديثه في غاية الصحة، هذا ما استفادوه من هذا التقسيم. وقد وافقهما على هذا الرأي من لا يحصى عددهم إلا الله.

وذكر الحافظ في «النكت» (١ / ٤٣٣ - ٤٣٤) رأي الحاكم والبيهقي ثم قال: «ويؤيد هذا ما رواه البيهقي بسند صحيح عن إبراهيم بن محمد بن سفيان صاحب مسلم قال: «صنف مسلم ثلاثة كتب أحدها: هذا الذي قرأه على الناس (يعني

(١) صيانة صحيح مسلم من الإخلال والغلط (ص ٩٠)، وانظر المدخل إلى الإكلیل (ص ٣٣ - ٣٤) تحقيق دؤاد عبد المنعم.

الصحيح)، والثاني: يدخل فيه عكرمة، وابن إسحاق وأمثالهما، والثالث: يدخل فيه الضعفاء^(١).

وقد نقل إمام الحرمين إجماع علماء المسلمين على صحة ما في الصحيحين. وقال الأستاذ أبو إسحاق الإسفرائيني رحمه الله: «أهل الصنعة مجمعون على أن الأخبار التي اشتمل عليها الصحيحان مقطوع بها عن صاحب الشرع، وإن حصل خلاف في بعضها فذلك خلاف في طرقها ورواتها»^(٢).

وقال الحميدي في كتاب «الجمع بين الصحيحين»: «لم نجد في الأئمة الماضين - رضي الله عنهم أجمعين - من أفصح لنا في جميع ما جمعه بالصحة إلا هذين الإمامين»^(٣). يعني البخاري ومسلماً.

وقال الإمام مجد الدين المبارك بن محمد المشهور بابن الأثير رحمه الله في مقدمة كتابه «جامع الأصول» (١ / ٤١):

«وقيل: إن أول من صنف وبوب الربيع بن صبيح بالبصرة ثم انتشر جمع الحديث وتدوينه وسطره في الأجزاء والكتب وكثر ذلك وعظم نفعه إلى زمن الإمامين أبي عبد الله محمد بن إسماعيل البخاري، وأبي الحسين مسلم بن الحجاج النيسابوري - رحمهما الله - فدونا كتابيهما وفعلنا ما الله مجازيهما عليه من نصح المسلمين، والاهتمام بأمور الدين، وأثبتنا في كتابيهما من الأحاديث ما قطعاً بصحته وثبت عندهما نقله».

وسمى أبو بكر محمد بن عبد الله الشيباني المعروف بالجوزقي المتوفى سنة (٣٨٨هـ) كتابه الجمع بين الصحيحين «الصحيح من الأخبار عن رسول الله المجمع على صحته للإمامين البخاري ومسلم».

وقال أبو نصر عبيد الله بن سعيد بن حاتم السجزي (ت ٤٤٤هـ): «أجمع أهل العلم الفقهاء وغيرهم أن رجلاً لو حلف بالطلاق أن جميع ما في كتاب البخاري مما

(١) انظر مقدمة شرح مسلم للنووي (ص ٢٠)، والنكت لابن حجر (١ / ٣٧٢).

(٢) النكت لابن حجر (١ / ٣٧٧).

(٣) مقدمة ابن الصلاح مع التقييد والإيضاح (ص ٤٠).

روى عن النبي ﷺ قد صح عنه، ورسول الله ﷺ قاله لاشك فيه أنه لا يحنث والمرأة بحالها في حبالته»^(١).

وقال ابن الصلاح رحمه الله: «جميع ما حكم مسلم بصحته في هذا الكتاب فهو مقطوع بصحته، والعلم النظري حاصل بصحته في نفس الأمر، وهكذا ما حكم البخاري بصحته في كتابه وذلك لأن الأمة تلقت ذلك بالقبول سوى من لا يعتد بخلافه ووافق في الإجماع»^(٢).

ولا تلتفت إلى مناقشة النووي رحمه الله لشيخه فقد حكى الإجماع على صحة ما في الصحيحين من ذكرناهم سابقاً.

وقد ناقش النووي البلقيني في «محاسن الاصطلاح» فقال عقب قول النووي: «وقد خالفه المحققون والأكثرون»، قال البلقيني: «وهذا ممنوع فقد نقل بعض الحفاظ المتأخرين عن جمع من الشافعية والحنفية والمالكية والحنابلة أنهم يقطعون بصحة الحديث الذي تلقت الأمة بالقبول»^(٣).

وناقش الحافظ ابن حجر النووي في النكت وأطال النفس في مناقشته ونقل عن العلماء في هذا الموضوع ما يشفي وقد كتب في هذا الموضوع أئمة مهم ابن تيمية وابن القيم وغيرهما من أئمة الإسلام رحمهم الله

ومن أقوال شيخ الإسلام ابن تيمية في موضوع أخبار الأحاد إذا تلقت الأمة بالقبول^(٤) ومنها أخبار الصحيحين: «الخبر إذا تلقت الأمة بالقبول تصديقاً له وعملاً بموجبه أفاد العلم عند جماهير العلماء من السلف والخلف وهو الذي ذكره جمهور المصنفين في أصول الفقه كشمس الأئمة السرخسي وغيره من الحنفية والقاضي عبد الوهاب وأمثاله من المالكية، والشيخ أبي حامد الإسفرائيني، والقاضي أبي الطيب الطبري، والشيخ أبي إسحاق الشيرازي، وسليم الرازي وأمثالهم من

(١) مقدمة ابن الصلاح مع التقييد والإيضاح (ص ٣٨-٣٩).

(٢) مقدمة شرح مسلم (١ / ١٩).

(٣) محاسن الاصطلاح بهامش مقدمة ابن الصلاح (ص ١٠١).

(٤) انظر مجموع الفتاوى (٨ / ٤٠، ٤٨)، والنصاوق امرسلة (ص ٤٨١-٤٨٢).

الشافعية، وأبي عبد الله بن حامد، والقاضي أبي يعلى وأبي الخطاب وغيرهم من الحنبلية، وهو قول أكثر أهل الكلام من الأشاعرة وغيرهم، وذكر أشخاصاً ثم قال: «وهو مذهب أهل الحديث قاطبة»، وأيده الحافظ ابن حجر^(١).

موقف النووي رحمه الله

قال الحافظ رحمه الله في مقدمة «الفتح»^(٢):

واختلف كلام الشيخ محيي الدين في هذه المواضع، فقال في مقدمة شرح مسلم: ما نصه: «فصل قد استدرك جماعة على البخاري ومسلم أحاديث أخلا فيها بشرطهما ونزلت عن درجة ما التزماء، وقد ألف الدارقطني في ذلك، ولأبي مسعود الدمشقي - أيضاً - عليهما استدراك، ولأبي علي الغساني في جزء العلل من التقييد استدراك عليهما وقد أجيب عن ذلك أو أكثره» اهـ.

وقال - في مقدمة شرح البخاري - «فصل: قد استدرك الدارقطني على البخاري ومسلم أحاديث قطعن في بعضها وذلك الطعن مبني على قواعد لبعض المحدثين ضعيفة جداً مخالفة لما عليه الجمهور من أهل الفقه والأصول وغيرهم فلا تغتر بذلك» اهـ.

تأمل قوله: «أخلا فيها بشرطهما» - فلو كان من شرط مسلم بيان العلل القاذحة هل يحسن تصدي العلماء لمناقشته في تلك الأحاديث التي عللوها، وهل يجمل بالنووي رحمه الله أن يقول هذا وهو يعتقد أن مسلماً شرط على نفسه بيان العلل القاذحة.

وتأمل قوله وهو ينفر ويحذر طلاب العلم أن يتخذوا: «وذلك الطعن مبني على قواعد لبعض المحدثين ضعيفة جداً مخالفة لما عليه الجمهور ...» إلى قوله: «فلا تغتر بذلك».

وانطلاقاً منه من هذه النظرة أخذ يرد على الإمام الدارقطني من أول حديث من

(١) المكتبة (١ / ٣٧١ - ٣٧٩).

(٢) ص (٢٤٦)، الفصل الثامن.

الأحاديث المنتقدة في صحيح مسلم إلى آخر حديث فهل يحسن به هذه المناقشات إذا كان يعتقد أن مسلماً قد شرط بيان العلل وأنه ذكرها في صحيحه وفاء بشرطه ؟!

موقف الحافظ ابن حجر رحمته الله

وقال الحافظ رحمته الله في مقدمة «الفتح» :

«وروى الفريزي عن البخاري قال : ما أدخلت في الصحيح حديثاً إلا بعد أن استخرت الله وتيقنت صحته» .

وقال مكِّي بن عبد الله : سمعت مسلم بن الحجاج يقول : «عرضت كتابي هذا على أبي زرعة فكل ما أشار أن له علة تركته» .

قال الحافظ : «فإذا عرف وتقرر أنهما لا يخرجان من الحديث إلا ما لا علة له ، أو له علة إلا أنها غير مؤثرة عندهما فبتقدير توجيه كلام من انتقد عليهما يكون قوله معارضاً لتصحيحهما ولا ريب في تقديمهما في ذلك على غيرهما فيندفع الاعتراض من حيث الجملة» ، وأما من حيث التفصيل : فالأحاديث التي انتقدت عليهما تنقسم أقساماً :

فالقسم الأول منها : ما يختلف فيه الرواة بالزيادة والنقص في رجال الإسناد فإن أخرج صاحب الصحيح الطريق المزیدة ، وعلله الناقد بالطريق الناقصة فهو تعليل مردود كما صرح به الدارقطني فيما منحه عنه في الحديث الخامس والأربعين ، لأن الراوي إن كان سمعه فالزيادة لا تضر ، لأنه قد يكون سمعه بواسطة عن شيخه ثم لقيه فسمعه منه ، وإن كان لم يسمعه في الطريق الناقصة فهو منقطع ، والمنقطع من قسم الضعيف ، والضعيف لا يعمل الصحيح وسيأتي أمثلة ذلك في الحديث الثاني والثامن وغيرهما .

وإن أخرج صاحب الصحيح الطريق الناقصة وعلله الناقد بالطريق المزیدة تضمن اعتراضه دعوى انقطاع فيما صححه المصنف فينظر إن كان ذلك الراوي صحابياً أو ثقة غير مدلس قد أدرك من روى عنه إدراكاً بيناً أو صرح بالسماع إن كان مدلساً من طريق أخرى ، فإن وجد ذلك اندفع الاعتراض بذلك ، وإن لم يوجد ذلك

وكان الانقطاع فيه ظاهراً، فمحصل الجواب عن صاحب الصحيح أنه إنما أخرج مثل ذلك في باب ما له متابع وعاضد، أو ما حفته قرينة في الجملة تقويه ويكون التصحيح وقع من حيث المجموع كما سنوضح ذلك في الكلام على الحديث الرابع والعشرين من هذه الأحاديث وغيره، وربما علل بعض النقاد أحاديث ادّعي فيها الانقطاع لكونها غير مسموعة كما في الأحاديث المروية بالمكاتب، والإجازة، وهذا لا يلزم منه الانقطاع عند من يسوغ الرواية بالإجازة بل في تخريج صاحب الصحيح لمثل ذلك دليل على صحة الرواية بالإجازة عنده، وقد أشرنا إلى ذلك في الحديث السادس والثلاثين وغيره.

القسم الثاني منها ما تختلف الرواة فيه بتغيير رجال بعض الإسناد فالجواب عنه إن أمكن الجمع بأن يكون الحديث عند ذلك الراوي على الوجهين جميعاً، فأخرجهما المصنف ولم يقتصر على أحدهما حيث يكون المختلفون في ذلك متعادلين بل متقاربين في الحفظ والعدد فيخرج المصنف الطريق الراجحة ويعرض عن الطريق المرجوحة أو يشير إليها كما في الحديث السابع عشر، فالتعليل بجميع ذلك من أجل مجرد الاختلاف غير قادح إذ لا يلزم من مجرد الاختلاف اضطراب يوجب الضعف، فينبغي الإعراض أيضاً عما هذا سبيله والله أعلم.

ثم ذكر الحافظ بقية الأقسام ولا يتسع المجال لنقلها، انظر إلى هذا التحرير الخريت الذي يتحدث عن منهج الإمامين البخاري ومسلم عن علم وخبرة.

- ١- فحكى من أقوالهما ما يصرح بالتزامهما بالصحة في كتابيهما العظيمين.
- ٢- وأن مسلماً بالتعاون مع أبي زرعة قد ترك كل حديث فيه علة.
- ٣- ثم قال: فإذا عرف وتقرر أنهما لا يخرجان من الحديث إلا ما لا علة له أو له علة إلا أنها غير مؤثرة عندهما.

ثم قسم الأحاديث المستقلة أقساماً وبين كيف تدفع تلك العلل بناء على قواعد المحدثين والأصوليين المتينة التي يرضاها كل عاقل منصف.

فأين هذا ممن يتعلق بخيوط العنكبوت ويبني من الحبة قبة، ويظن أنه يسير على منهج علمي، وأن العلماء يوافقونه على مزاعمه، وهو في واد وهم في واد آخر.

فهؤلاء الأئمة وغيرهم متفقون على أن الشيخين التزما الصحة يستوي في ذلك المنتقدون لتلك الأحاديث القليلة والمدافعون عنها ومن وراءهم من الأمة، وواقع الكتابين يؤيد ذلك.

ثم اعلم أخي القارئ: أن الرجل يؤمن بقضية الترتيب والتقديم والتأخير في صحيح الإمام مسلم وأن يبان مسلم العلل إنما يأتي من خلال هذا الترتيب والتقديم والتأخير، يؤمن بذلك إيماناً أعمى.

وقد أعاد هذه الفكرة وأبداها وطبقها فعلاً على حديث عبد الله بن عمر وهي بمقتضى تقريره تنطبق على أحاديث كل الأبواب من صحيح مسلم ما عدا الحديث الأول منها ثم حين يدرك خطورة هذه الفكرة وأنها تؤدي إلى هدم صحيح مسلم وفي الوقت نفسه لا تسمح له نفسه بالتخلي عنها، والرجوع عنها ويدرك أن هناك من سوف يكشف خطورة هذا الاتجاه يجعل لنفسه خطوط رجعة كما يقال، ويجعل لنفسه مخارج للهروب منها إذا أجبر على التأخر أو الخروج.

وليس هذا مني من باب سوء الظن ولا من باب الاتهامات التي لا تسندها الأدلة، بل هذا من صريح كلامه ومن مواقفه ومن رفضه التخلي عن هذا الفكر الخطير.

وذلك أن قوله: «وأحياناً يبين العلة» وأمثاله من التعبيرات يكون لعوا مائة في المائة ولا مجال له أبداً مع إصراره على هذه الفكرة وإلحاحه عليها وترديده لها وسعيه جاهداً بكل ما عنده من طاقة لإقناع غيره بها بحيث لم يترك مجالاً لحسن الظن به.

فمن هنا اعتبرت تلك العبارات الاستثنائية لغواً ومخارج للتهرب عند اللزوم وأنه يستحيل مع قوله بالترتيب والتقديم والتأخير على الوجه الذي فصله وأسهب فيه تطبيق تلك الاستثناءات وأنها لا تنأتي إلا مع رفض هذه الفكرة الخطيرة والتخلي عنها وهذا أمر واضح جداً عند من يعقل ويفهم ويتحلى بالعدل والإنصاف، لذا لم أقم وزناً لهذا اللون من التحايل والتهرب، وأدنته وحاسبته على تلك الفكرة التي أعتقد أنها قد سيطرت على عقله وتغلغلت في دماغه وكيانه فدفعته

إلى التعسف والتهور فلا يقولن القارئ إنه استثنى وإنه قال وقال، بل عليه بالتعقل والتأمل وسيدرك أن الجمع بينها وبين هذه الاستثناءات كالجمع بين الضب والنون، وأنها تغلق الأبواب والنوافذ في وجه أي استثناء.

فإذا أدرك القارئ هذا أدرك أنني على حق إن شاء الله فيما أدنته به وأناي وضعت الأمور في نصابها.

وأن أساليب الصوفية وما تتذرع به من تقية، ومثلها الألاعيب السياسية تحتاج إلى ذكاء وفطنة وحذر ويجب أن يكون التعامل معها على هذا الأساس.

وأن وضع حسن الظن في غير موضعه يجافي الحكمة والشرع والعقل.

والآن نعيد ذينك السؤالين تذكيراً للقارئ بهما :

١- هل فهم أحد أو قال : إن الإمام مسلماً التزم ببيان العلل في صحيحه؟

٢- وهل فهم أحد أو قال : إن وسيلة هذا البيان تكمن في ترتيبه للأحاديث،

وبالتقديم والتأخير يظهر للمحدثين تلك العلل ؟

أما الإجابة عن السؤال الأول فقد عرفها القارئ والحمد لله وأن الأمة تلقت الصحيحين بالقبول والاحتفاء والتكريم، وفائدة هذا التلقي بالقبول يعطي للصحيحين ميزة لا تلحق ولا تنال، ألا وهي إفادة أخبارهما للعلم عند جماهير علماء الأمة المعتمدين.

والقول بأن مسلماً التزم ببيان العلل وشرحها وأن هذا الشرح والبيان يتم من خلال الترتيب لأحاديثه ويتم من خلال التقديم والتأخير يناقض ما قدمناه من مواقف العلماء وينافي تلقينهم إياه بالقبول والاحترام والثقة به.

وأما الإجابة على السؤال الثاني فقد تولاهما وقام بعثها العظيم الأستاذ حمزة المليباري حيث يقول في (ص ٢، ٣) فما بعدهما :

١- «أن ترتيب الإمام مسلم رحمه الله لطرق الحديث في كتابه الصحيح قائم على منهج علمي إذ إنه أودع في ترتيبها دقائق علمية لا يطلع عليها إلا الحفاظ الذين إذا سمعوا الحديث يستحضر في قلوبهم كل الوجوه التي وردت في رواية ذلك الحديث واختلافها».

انظر كيف يصور منهج مسلم وأنه يودع ترتيبه للأحاديث دقائق علمية لا يدركها إلا الحفاظ الذين إذا سمعوا للحديث . . إلخ .
 كان الإمام مسلماً من كبار أهل الناطق أعاده الله وأعاذ علماء المسلمين من أساليبهم ومناهجهم الماكرة .

وما هي وجوه الاختلاف التي وردت في رواية ذلك الحديث؟ وما أثرها؟
 إن وجوه الاختلاف تدل على الاضطراب والعلل كما سيأتي في كلامه فهذا هو المنهج العلمي في ترتيب مسلم في نظر الأستاذ المليباري ، فإذا وقف الحفاظ على ذلك الترتيب هجمت على قلوبهم وثار في وجوههم زواجر الاختلافات والاضطرابات .

٢- ويقول (ص ٢) : «وذلك تطبيقاً لما وعده في مقدمته حيث قال فيها : «إنا نعمد إلى جملة ما أسند من الأخبار عن رسول الله ﷺ فنقسمها إلى ثلاثة أقسام وثلاث طبقات من الناس على غير تكرار . . . فأما القسم الأول فلما نتوخى أن نقدم الأخبار التي هي أسلم من العيوب من غيرها وأنقى من أن يكون - يعني لكون (كذا) ناقلوها أهل استقامة في الحديث وإتقان لما نقلوا ، لم يوجد في روايتهم اختلاف شديد ولا تخليط فاحش كما قد عثر فيه على كثير من المحدثين وبأن ذلك في حديثهم ، فإذا نحن تقصينا أخبار هذا الصنف من الناس أتبعناها أخباراً يقع في أسانيدنا بعض من ليس بالموصوف بالحفظ والإتقان كالصنف المتقدم قبلهم على أنهم وإن كانوا فيما وصفنا دونهم ، فإن اسم الستر والصدق وتعاطي العلم يشملهم . . . فأما ما كان منها عن قوم هم عند أهل الحديث متهمون أو عند الأكثر منهم فلسنا نتشغل بتخريج حديثهم . . . » اهـ .

ثم قال المليباري :

«وهذا يفيد أن ترتيبه للأحاديث قائم على منهج علمي وهو مراعاته ذلك الترتيب في إيراد الأحاديث في كتابه الصحيح فإذا ذكر طريق حديث من طرقه في أول الباب ، فمعناه أنه أسلم من العيوب وأنقى عنده ، ويجمع تارة طرقه في أول الباب ، لكونها على مستوى واحد في سلامة (كذا) العيوب ثم إذا أتبعها بطرق

أخرى لذلك الحديث وقد تكون هي طرقاً مستقلة عن الصحابي الذي قدم حديثه من طرق آخر غير هذه فمعناه أنها ليست في مستوى تلك، لكون راويها من أهل القسم الثاني أو لسبب آخر، وعلى هذا فإذا قدم ما هو مستحق أن يؤخره، وإذا أخر ما هو مستحق أن يقدمه فمعناه أنه أدرك فيه شيئاً جعله يتصرف.

- ١- انتبه أيها القارئ لهذا الإنسان جيداً، إن الرجل وحيد في هذا الميدان لم يسبقه إلى هذا الفهم من ترتيب مسلم أحد أبداً.
- ٢- قارن بين كلام مسلم وبين كلامه :

يقول هو: «إن ترتيب مسلم قائم على منهج علمي إذ إنه أودع ترتيبها (أي الأحاديث) دقائق علمية لا يطلع عليها إلا الحفاظ الذين إذا سمعوا الحديث (يعني أي حديث في أي باب) يستحضر في قلوبهم كل الوجوه التي وردت في رواية ذلك الحديث واختلافها وذلك تطبيقاً لما وعده في مقدمته».

ومسلم يقول: «فإننا نتوخى أن نقدم الأخبار التي هي أسلم من العيوب من غيرها وأنقى» وذكر أنها أحاديث أهل الاستقامة والإتقان، وهذا غاية التحري للصحة والبحث عنها، فأحاديث هذا الصنف تقدمت أو تأخرت هي في غاية من الصحة التي يتوخاها الإمام مسلم.

ومسلم يقول عن أهل الاستقامة والإتقان: «لم يوجد في روايتهم اختلاف شديد ولا تخليط فاحش»، فكيف يودع في ترتيب الأحاديث دقائق علمية لا يطلع عليها إلا الحفاظ الذين إذا سمعوا الحديث يستحضر في قلوبهم كل الوجوه التي وردت في رواية ذلك الحديث واختلافها ؟

كيف يصرح بتجنب هذا النوع والابتعاد عنه ثم يحاول في خلسة أن يدمس كل الوجوه التي وردت في رواية ذلك الحديث (أي حديث في أي باب) واختلافها ؟ فهل يستجيز هذا الأسلوب أحد يؤمن بالله ويحترم نفسه ودينه وصدقه وأمانته ونصحه ؟

ويقول الإمام مسلم: «فإذا نحن قمنا أخبار هذا الصنف أتبعناها أخباراً يقع في أسانيدنا بعض من ليس بالموصوف بالحفظ والإتقان . . . وأنهم من أهل

الصدق والستر وتعاطي العلم . فيفيد قوله :

أولاً : أنه يتقصى أخبار أهل الحفظ والإتقان والاستقامة أي يستوعبها استيعاباً كاملاً ، وواقع كتابه كذلك ، ففي كثير من الأبواب لا تجد إلا أحاديث القسم الأول الحفاظ المتقنين ، بل في كثير من الأبواب لا تجد إلا حديث صحابي واحد من طريق أو من طرق .

وثانياً : يقصد بأخبار أهل القسم الثاني تقوية ومعاونة روايات أهل القسم الأول عند الاحتياج إليها .

يوضحه قول الحافظ ابن حجر رحمته الله وهو يناقش اختلاف وجهة نظر الحاكم ومن تبعه ، والقاضي عياض ومن تبعه في رواية أهل القسم الثاني ، قال : «قلت : وإنما اشتبه الأمر على القاضي عياض ومن تبعه بأن الرواية عن أهل القسم الثاني موجودة في صحيحه ، لكن حرف المسألة هل احتج بهم كما احتج بأهل القسم الأول أو لا ؟» .

والحق أنه لم يخرج شيئاً مما انفرد به الواحد منهم ، وإنما احتج بأهل القسم الأول تفردوا أو لا ، ويخرج من أحاديث أهل القسم الثاني ما يرفع به التفرد عن أحاديث أهل القسم الأول ، وكذلك إذا كان لحديث أهل القسم الثاني طرق كثيرة يعضد بعضها بعضاً فإنه قد يخرج ذلك وهذا ظاهر بين في كتابه ولو كان يخرج جميع أحاديث أهل القسم الثاني في الأصول بل وفي المتابعات لكان كتابه أضعاف ما هو عليه .

ألا تراه أخرج لعطاء بن السائب في المتابعات وهو من المكثرين ومع ذلك فما له عنده سوى مواضع يسيرة ، وكذا محمد بن إسحاق وهو من بحور الحديث وليس له عنده في المتابعات إلا ستة أو سبعة ، ولم يخرج لليث بن أبي سليم ولا ليزيد بن أبي زياد ولا لمجالد بن سعيد إلا مقروناً^(١) .

وفي كلام الحافظ هذا ما يوضح قصد مسلم من المتابعات وأنها ليرفع بها

(١) النكت (١) / ٢٣٤ - ٢٣٥ .

التفرد عن أحاديث أهل القسم الأول إذا وجدت الحاجة لذلك ، ويفيد قلة أحاديث أهل القسم الثاني في الصحيح نسبياً لأن هدفه الأول الصحة وقد يتحقق في كثير من الأحيان بأحاديث أهل القسم الأول .

فقارن الآن بين كلام الإمام مسلم وبين قول الملياري : « وهذا يفيد أن ترتيبه للأحاديث قائم على منهج علمي ، وهو مراعاته لذلك الترتيب في إيراد الأحاديث في كتابه الصحيح فإذا ذكر طريق حديث من طرقه في أول الباب فمعناه أنه أسلم من العيوب وأنقى عنده » .

وقل معي : هذا لا يفهم من كلام الإمام مسلم ، فلم يخص الطريق الأول بهذه الميزة وإنما أصفها على كل أحاديث أهل القسم الأول الحفاظ المتقنين سواء قلمها أو آخرها .

فقد يورد حديثاً في صدر الباب ويعقبه بما هو أقوى منه ، وقد يورد في صدر الباب حديث رجل من أهل الطبقة الثانية ويعقبه بأحاديث أهل القسم الأول ، لأن هدفه الأول وغايته الأساسية هي وجود الصحة فيما يرويه ، ثم بعد ذلك لا يهمه أقدم أحاديث أهل القسم الأول أو آخرها ، وستأتي الأمثلة من صحيحه إن شاء الله .

ثم انظر في كلامه هذا ، ألا يبعث الشك والريبة فيما بعد الطريق الأول أو الحديث الأول بسبب هذا الكلام الذي لم يقله أحد ولم يؤخذ من كلام مسلم .

وانظر إلى قوله : « ويجمع تارة طرقه في أول الباب لكونها على مستوى واحد في سلامة (كذا) العيوب ، ثم إذا أتبعها بطرق أخرى لذلك الحديث وقد تكون هي طرقاً مستقلة عن الصحابي الذي قدم حديثه من طرق أخرى غير هذه فمعناه أنها ليست في مستوى تلك لكون راويها من أهل القسم الثاني أو لسبب آخر » .

أقول : أولاً : اصبر على قراءة هذا الأسلوب .

وثانياً : لعلك تدرك بأدنى تأمل أن هذا الكلام لم يؤخذ من كلام مسلم ولا من واقع كتابه .

وثالثاً : أن قوله : « ويجمع تارة طرقه في أول الباب لكونها في مستوى واحد في

سلامة العيوب لم يؤخذ من كلام مسلم - أيضاً - ولا من منهجه، ويعني وتارة لا يجمعها فما هو مصير أحاديث الصحابة الآخرين التي يوردها مسلم بعد الطريق الأول الوحيد؟

ألا تثار فيها الشكوك والريب؟

ثم إن الإمام مسلماً لم يخص الحديث الأول بجمع الطرق ولم يراع فيها المستوى الواحد، فقد يجمع طرق حديث الصحابي في أول الباب وقد يجمعها في وسطه وقد يجمعها في آخره وقد تكون في حالة الجمع في مستوى واحد وقد تكون في الغالب متفاوتة فما هو مصير الأحاديث بعد الحديث الأول إذا أفردا أو جمعها؟

الجواب عند أئمة الحديث وعلماء الأمة وفي طليعتهم مسلم أنها كلها صحيحة لا شك في صحتها فأما أحاديث القسم الأول وهي الأغلب فهي صحيحة كلها وما يسوقها مسلم في صحيحه إلا للاحتجاج بها سواء تقدمت أو تأخرت في الباب أو توسطته، جاءت من طريق واحد أو طرق، وعلى هذا الأساس يوردها مسلم في صحيحه، وقد شهد له العلماء بذلك، فإذا انتقده الدارقطني أو غيره فما ينتقده إلا على أساس أنه أدخل بمنهجه الذي التزم فيه الصحة في نظر الناقد وعلى أساس قوله: «لم أخرج في كتابي هذا إلا ما أجمعوا عليه»، ويكون في الغالب الصواب حليف مسلم رحمته الله وإن كان من أحاديث الطبقة الثانية فهو صحيح لغيره وما أورده إلا لهدف صحيح وهو أن يرفع به التفرد عن أحاديث القسم الأول كما قاله الحافظ الخبير ابن حجر رحمته الله وكما قال الحكيم ابن القيم رحمته الله وهو يرد على ابن القطان وقد تكلم على أحد رجال مسلم وقال: «وعيب على مسلم إخراج حديثه»، فقال الإمام ابن القيم رحمته الله رداً على ابن القطان: «ولا عيب على مسلم في إخراج حديثه، لأنه يتقي من أحاديث هذا الضرب ما يعلم أنه حفظه، كما يطرح من أحاديث الثقة ما يعلم أنه غلط فيه»^(١).

وهذا كلام من درس منهج مسلم وتطبيقه في كتابه ويتجاوب مع ما قاله وقرره

(١) زاد المعاد (١/ ٣٦٤).

في مقدمته، إنه العمل الذي يليق بمكانة مسلم انتقاء من أحاديث أهل الستر الصادقين المتعاطين للعلم وطرح للغلط من أحاديث الثقات المتقنين.

هذا هو جواب أهل العلم وأئمة الحديث.

وكل المحدثين يقولون لابن القيم صدقت وهذا الكلام يتمشى مع عمله في الكتاب وهو صدق لما قاله في مقدمته، كيف لا وقد صرح مسلم أنه يتوخى الأخبار التي هي أسلم من العيوب وأنقى من أحاديث الثقات المتقنين الذين ليس في حديثهم اختلاف شديد ولا تخليط فاحش ويتجنب أحاديث المتهمين وكذلك من الغالب على حديثهم المنكر أو الغلط.

وأما جواب الملياري فهو ما سبق في الفقرات التي عرضتها وأرى أن أعيد فقرات منها.

١- «إن ترتيب الإمام مسلم رحمه الله لطرق الحديث في كتابه الصحيح قائم على منهج علمي إذ أنه أودع في ترتيبها دقائق علمية لا يطلع عليها إلا الحفاظ الذين إذا سمعوا الحديث يستحضر في قلوبهم كل الوجوه التي وردت في رواية ذلك الحديث واختلافها».

أي ومن هؤلاء الحفاظ الملياري، بل إنه زاد على الحفاظ بعلم الفلسفة، وبرز على الجميع بهذه المنهجية التي لم يسبق إليها.

٢- قال: «وهذا يفيد أن ترتيب مسلم قائم على منهج علمي؛ وهو مراعاته ذلك الترتيب... ثم إذا أتبعها بطرق أخرى لذلك الحديث - وقد تكون هي طرقاً مستقلة عن الصحابي الذي قدم حديثه من طرق أخرى غير هذه - فمعناه أنها ليست في مستوى تلك لكون راويها من أهل القسم الثاني أو لسبب آخر».

والسبب الآخر نفسه من كلامه: أي إن في هذا الترتيب دقائق علمية لا يطلع عليها إلا الحفاظ الذين إذا سمعوا الحديث تستحضر في قلوبهم كل الوجوه التي وردت في رواية ذلك الحديث واختلافها، أي: وعملها واضطرابها.

٣- قال (ص ٢): «وعلى هذا فإذا قدم ما هو مستحق أن يؤخر، وإذا أخر ما هو مستحق أن يقدم فمعناه أنه أدرك فيه شيئاً جعله يتصرف كذلك».

وهذا الشيء الذي أدركه مسلم هو الاختلاف والاضطراب كما في قول المليباري في (ص ٣ س ٣٢) «وإذا سمعه الحافظ . . . يفهم بأنه اختلاف واضطراب».

وهو العلل لأن هذا الإبهام في قوله «ومعناه أنه أدرك فيه شيئاً» قد وضحه بقوله في (ص ٧ س ١٩، ٢٠، ٢١): «فلما وجدنا الإمام مسلماً هنا يؤخر ما كان يقدمه في أول الباب، ففهم أنه أدرك فيه علة جعلته يؤخره في آخر الباب».

قال في (ص ٢). «ومع ذلك وله تصرف علمي آخر في صحيحه وهو بيان العلة في بعض المواضع منه، وذلك بعد أن أخرج الحديث من طريق صحيح في الأصول وإن كان لذلك الحديث علة من بعض طرقه فبين العلة إذ كان المكان مناسباً للبيان وذلك بذكر طرقه المعللة خارج الأصول ومقصود الكتاب وموضوعه وهذا البيان ليس بمقصود أصلي صنف وجمع لأجله هذا الكتاب الصحيح، بل إنما هو لغرض استطرادي تعرض لبيانه للمناسبة بذلك المقام وبناء على ما وعده في مقدمة صحيحه وهو يقول: وسنزيد إن شاء الله شرحاً وإيضاحاً في مواضع من الكتاب عند ذكر الأخبار المعللة إذا أتينا عليها في الأماكن التي يليق بها الشرح والإيضاح إن شاء الله تعالى». اهـ (مقدمة صحيح مسلم مع شرح النووي).

أقول: بعد أن بين لنا الباحث القاعدة الأولى أو المنهج العلمي الأول وهو ترتيب مسلم للأحاديث وأنه أودع في ترتيبها دقائق لا يطلع عليها إلا الحفاظ الذين إذا سمعوا الحديث يستحضر في قلوبهم كل الوجوه التي وردت في رواية ذلك الحديث واختلافها.

وقد تكلمت على هذا المنهج بما قرأته وأرجو أن يكون شافياً، وأن القارئ المنصف اقتنع أن هذا المنهج من نسج الخيال، وأنه لم يدر بخاطر مسلم، ولا يحاطر أحد من العلماء، برأهم الله أن ينسبوا مثله إلى إمام جليل أفنى حياته في خدمة الإسلام والسنة ونصح الأمة.

أراد الباحث أن يضيف إلى ما سبق منهجاً آخر مغايراً للمنهج الأول سماه «تصرفاً علمياً آخر» ولا تدري ما الذي منعه أن يسميه «منهجاً» وعلى كل حال لا عبرة

بالأسماء فالعبرة بالحقائق لا بالألفاظ .

ما هو التصرف الآخر ؟

يقول : وهو بيان العلة في بعض المواضع .

كيف هذا البيان ؟

يقول : وذلك بعد أن أخرج الحديث من طريق صحيح في الأصول .

يقول القارئ هذا ليس بجديد ولم يظهر لنا الفرق بين هذا التصرف العلمي وبين المنهج العلمي الذي هو الترتيب الذي ينطوي على دقائق لا يعرفها إلا الحفاظ إلخ ، بل قولك هذا راجع إلى الترتيب .

على كل حال قال بعد هذا الكلام الحائر : « وإن كان لذلك الحديث علة من بعض طرقه فبين العلة إذا كان المكان مناسباً وذلك بذكر طرقه المعللة خارج الأصول ومقصود الكتاب وموضوعه » ازداد القارئ هنا بلبلة فكرية .

ما مرجع الإشارة في قولك وإن كان لذلك الحديث علة في بعض طرقه ؟

أليس هذا هو الحديث الذي أخرجه من طريق صحيح في الأصول ؟

فكيف تكون فيه علة وهو في الأصول وكيف تكون العلة في بعض طرقه وهو

ليس له إلا طريق واحد ؟ !

ثم هناك إشكال آخر في قولك إذا كان المكان مناسباً فهل هناك أماكن غير

مناسبة لبيان العلة ؟ وكيف يهتدي إليها القارئ ؟

وهل يجوز للإمام مسلم أن يورد حديثاً أو أحاديث فيها علل ثم لا يبينها وهو

قد التزم الصحة وسكوته يشعر بصحة الحديث ؟

ثم ازداد القارئ حيرة عند قول الباحث : « وذلك بذكر طرقه المعللة » .

هل واقع صحيح مسلم كذلك يكون بيان العلل بذكر طرق الحديث خارج

الأصول ؟ وهل هو قال ذلك في مقدمته أو قال ذلك أحد من أئمة الحديث ؟ فإننا

رأينا الدارقطني ينتقد أحاديث في أول الباب .

وهل مراد المليباري بقوله : « بذكر طرقه المعللة » : أن الحفاظ لا يدركون

العلة في الحديث إلا إذا ذكر مسلم عددًا من الطرق فإذا ذكر له طريقًا أو طريقين لا يدركون فيه علة وقد رأينا الدارقطني مثلاً ينتقد الحديث في صحيح مسلم سواء أكان له طريق واحد أو طرق.

وما المراد بخارج الأصول ومقصود الكتاب وموضوعه؟

فإذا كانت الأسانيد من رجال الطبقة الأولى فقد قال مسلم إنه يوردها مستقصيًا لها في كتابه وقال علماء الحديث كالقاضي عياض، والحافظ ابن حجر وغيرهم: إنه يوردها في الاحتجاج، فإذا وجدت في مسلم طرقًا أو طريقًا من الطبقة الأولى فهمت أنها من الأصول أوردها أو أورده مسلم للاحتجاج كما وعد وكما قال العلماء سواء كانت في أول الباب أو وسطه أو آخره.

ثم قال القارئ: أيها الرجل كلامك هذا غير معقول ولا مقبول ولم نسمعه إلا منك ثم نسألك أيضًا ألم تقل لنا إن لمسلم تصرفًا علميًا آخر غير منهجه في الترتيب؟

فما هو هذا التصرف الآخر وأنت تذهب وتجيء وتدور على رحي المنهج الأول ولم تأت لنا بجديد، وبعد كل هذا الضياع وكد القارئ ذهنه ليفهم هذا التصرف العلمي فلم يظفر بشيء.

أرغم نفسه على مواصلة القراءة فقرأ قوله: «وهذا البيان ليس بمقصود أصلي صنف وجمع لأجله هذا الكتاب الصحيح، بل إنما لغرض استطرادي تعرض لبيانه للمناسبة بذلك المقام وبناء على ما وعده في مقدمة صحيحه وهو يقول: وسنزيد إن شاء الله شرحًا وإيضاحًا... إلخ.

قال القارئ: ما هو المقصود الأصلي الذي صنف مسلم وجمع لأجله هذا الكتاب الصحيح؟ وما هو المقصود الفرعي؟

هل المقصود الأصلي هو الذي ذكرته لنا في توضيحتك لمنهج مسلم العلمي وهو قولك في (ص ٢): «وهذا يفيد أن ترتيبه للأحاديث قائم على منهج علمي وهو مراعاته ذلك الترتيب في إيراد الأحاديث في كتابه الصحيح فإذا ذكر طريق حديث من طرقه في أول الباب فمعناه أنه أسلم من العيوب وأنقى عنده... ثم إذا أتبعها

بطرق أخرى . . . فمعناه أنها ليست في مستوى تلك لكون راويها من أهل القسم الثاني أو لسبب آخر وعلى هذا فإذا قدم ما هو مستحق أن يؤخره أو آخر ما هو مستحق أن يقدمه فمعناه أنه أدرك فيه شيئاً .

إذا كان هذا هو مرادك بالمقصود الأصلي فهذا راجع إلى الترتيب وهو لا يترك مجالاً للأغراض الاستطرادية .

ومما يؤكد أنك تريد الترتيب الذي هو المنهج العلمي قولك بعد هذه الفقرة في (ص ٣) : «إذن فواضح أنه يذكر الحديث الصحيح في مقصود كتابه وأصوله من طريق صحيحه اعتماداً عليها واحتجاجاً بها وإذا كان للحديث طرق فيها علة وكان الموضوع مناسباً لبيان علتها فيذكر تلك الطرق مبينا للعلة خارج الأصول ولا يعتمد عليها بل الاعتماد على ما ذكره في الأصول» .

إذن فأنت تلف وتدور حول الترتيب، ولم تستفد شيئاً من قولك : وله نصرف علمي . . . إلخ، ولم تقدم لنا شيئاً جديداً من كلام مسلم، لأن مسلماً وعد بأنه سيشرح ويوضح العلل، فكان ينبغي أن تقدم لنا نماذج من هذا الشرح والإيضاح والكشف عن الأمور الغامضة وإيضاح العلل الخفية وإبرازها مثل حديث اختلف راويان على شيخهما في وصلة وإرساله أو اختلف جماعة على شيخهم فساق مسلم وجوه الاختلاف ورجح - إكمالاً لما وعد به - جانب الإرسال، أو ساق حديثاً في أسانيده اضطراب فساق طرقه المضطربة وصرح بأنه لا يمكن الجمع بينها ولا الترجيح .

فهذا هو الشرح والإيضاح عند العرب والعجم .

قال المليباري (ص ٣) : «وأما بيان العلة في بعض المواضع من كتاب الصحيح على سبيل الاستطراد فهو شأن كتب الحديث الكثيرة كصحيح ابن خزيمة وصحيح ابن حبان، ومسند الترمذي، ومسند النسائي، ومسند أبي داود، كما لا يخفى ذلك على من يراجعها، ولكون الوقت غير متسع اكتفيت بمراجعة بعض مجلداتها ولم أقم بإحصاء جميع المواضع منها التي بينت العلة» .

أقول : لما أخفق في شرح كلام مسلم وعجز أن يأتي بمثال أو أمثلة للأحاديث

المعللة في صحيح مسلم على المنهج الذي تخيله ركض هنا وهناك لعله يجد ما يلهمي القارئ ويشغله عن مطالبة بالحجج المقنعة على منهج مسلم وتصرفه العلمي في بيان العلل وشرحها وتوضيحها فجاء بهذه الحصيلة .
ونسأله الآن: هل قال أحد من هؤلاء أنه لا يضع في كتابه من الصحيح إلا ما أجمعوا عليه ؟

وهل اشترط أبو داود أو النسائي أو الترمذي الصحة في كتبهم ؟
وهل شرط ابن حبان وابن خزيمة يذاني شرط مسلم ؟
وهل صحيح أن ابن خزيمة وابن حبان يوردان أحاديث فيها علل على سبيل الاستطراد ؟ أو أنهما يوردان أحاديث يعتقدانها على شرطهما ويأتي نقاد الحديث فيدركون ما فيها من علل فيبينونها للناس ؟
وكيف تعود من هذه الجولة مفلساً لم تأت بمثال واحد تعلل به للقارئ ؟ وهب أنك جئت بعشرات الأمثلة من هذه الكتب فهل تظن أنها تقوم مقام شرح مسلم للعلل وتوضحها وتقوم مقام التصرف العلمي لمسلم الذي ادعيت .
قال المليباري (ص ٣): «وبيان العلة في صحيح مسلم ليس على طريقة كتب العلة بأن يقول أثناء الكلام: واختلف على فلان أو خالفه فلان مثلاً، كما هو معروف في كتب العلل لابن أبي حاتم، والدارقطني وغيرهما .
بل البيان بذكر وجوه الاختلاف من غير أن يتعرض لقوله: خالفه فلان ، أو اختلف على فلان مثلاً .

وإذا سمعه الحافظ يفهم بأنه اختلاف واضطراب، وإذا سمعه أمثالنا يعدونه تعدد طرق .

ومثل هذا البيان كثيراً ما نجده في «التاريخ الكبير» إلا في الموضوعين منه (كذا) وقال: فيهما وخالفه (٤ / ٢٩٢) هكذا وجدته فيما تتبعه في ثمانية مجلداته .
أقول: إذا كان الإمام مسلم رحمته الله قد التزم بشرح العلل القادحة فيلزم لزوماً لا محيد عنه أن يسلك مسلك المحدثين في بيانها وشرحها وإيضاحها .

وحيث لم نجد له ولا في موضع واحد شرحاً وإيضاحاً للعلل القادحة فلا بد إذن من حمل كلامه على تطبيقاته الكثيرة التي لا تحصى في أبواب صحيحه، تلك التطبيقات التي يسميها كثير من المحدثين عللاً وهي غير قادحة، هي التي يتعين حمل كلامه عليها، ويؤكد هذا قوله: «ليس كل صحيح وضعته هاهنا، إنما وضعت هاهنا ما أجمعوا عليه».

ويؤكد قوله: «عرضت كتابي هذا على أبي زرعة فما قال: إن له حلة تركته، وما قال لا علة فيه فهو هذا الذي أخرجته».

والذي يقول: بأنه أراد بها العلل القادحة سوف يرجع خاسئاً وسيظل يهمهم ويزمزم مثل همهمة وزمزمة الكهان ثم لا يأتي إلا بمثل ما يحتقر به الكهان ومن دار في فلکهم، ثم انظر إلى هذا الرجل كيف أصيب في عقله، فهو كلما رأى حديثاً بعد الحديث الأول جاء من طرق مهما بلغت قوة رجالها وضبطهم، ومهما بلغت من الكثرة والصحة فإنه يرى ذلك دليلاً على اضطرابها واختلافها.

وانظر إليه ثانياً فهو مع ما أصيب به يسلك نفسه في عداد كبار الحفاظ والدليل على هذا قوله: «ومثل هذا البيان كثيراً ما نجده في «التاريخ الكبير» إلا في الموضوعين (كذا) فلا يعرف العلل من خلال هذا البيان إلا الحفاظ» كما صرح هو بذلك فهو إذن من الحفاظ وإلا فكيف فهم ذلك الشيء الكثير من تاريخ البخاري الذي يسوق الحديث من طرق متعددة من غير أن يقول خالفه فلان واختلف فلان وفلان ولا يترك قوله: «وإذا سمعنا أمثالنا فيعدوه تعدد طرق» فإنه يريد أن يفهم عنه الناس أنه رجل مهذب متواضع ويريد في الوقت نفسه أن يعرض بغيره ممن لم يبلغ مبلغه في الحفظ والفهم من رواد الحديث وما يدري المسكين أنه كما قال الشاعر:

بشمر لئج من ساقه ويسميه الموج في الساحل

قال (ص ٤): «وبيان العلة من الاختلاف في الوصل والإرسال ثابت في صحيح البخاري - أيضاً - فيما أظهره الحافظ ابن حجر رحمته الله عندما أجاب في «هدي الساري» عما انتقد الإمام الدارقطني وغيره في بعض أحاديث صحيح البخاري، ولا تنس أن ذلك البيان كان على سبيل الاستطراد».

أقول: قد عرفت ما تشبث به المليباري وهو ما يزعم أنه منهج مسلم وعرفت في ضوء مناقشتي إياه مآل هذا التشبث والزعم .
وعرفت تعلقه بقول مسلم رحمه الله: «وسنريد إن شاء الله شرحاً وإيضاحاً . . إلخ» وما آل إليه هذا التعلق .

وعرفت عجزه الواضح عن إقامة أي حجة على مزاعمه الخيالية، وأعرفك أنه قد عجز عجزاً واضحاً عن الإجابة على الحجج الدامعة التي أقمتها على بطلان دعواه في منهج مسلم، وإذا أردت أن تعرف عجزه وتهربه عن مواجهة الحجج الدامعة فأقرأ ردي عليه من ص (٣-٩) .

وقارن بينها وبين رده علي هل ترى في كلامه ردّاً على حججي؟

ثم بعد إدراكه لعجزه عن إقامة أي حجة أو الرد على أخرى ذهب يتخبط كالغريق لا يرى شيئاً إلا تشبث به فدرس الأمهات وصحبيحي ابن خزيمة وابن حبان وتاريخ البخاري وعاد بعد هذه الجهود مفلساً من أي دليل يدفع به معرة هذا العجز فرأى أنه لا بد من أن يعرج على صحيح البخاري ليتحفظنا بكشف جديد، وهو أن بيان العلل من الاختلاف في الوصل والإرسال وغيرها ثابت فيه وقوله: «وغیرها» يعني من الاضطراب والنكارة والشذوذ.

وهكذا يقطن الرجز أن كل خلاف وراءه دماء وصرعى وجرحى وما يدري الرجل أن الخلاف لفظي وراءه ألفة وسلامة وقوة .

وما يعرف أن قصد الحافظ ابن حجر من قوله خلال دفاعه عن البخاري وصحيحه: «قد بين الخلاف» أنه يقصد الخلاف الذي لا يضر وأنه من باب لغت النظر إلى يقظة البخاري ووعيه وفطنته لا لبيان العلل والاضطراب .

ويوضح أن قصد الحافظ ابن حجر ما ذكرته:

أولاً: ما نقلته عنه فيما سلف انظر ص (١٠-٢٣) .

ثانياً: أن للحافظ رأياً في الشاذ الذي هو عبارة عن مخالفة الثقة لمن هو أوثق أو أكثر عدداً .

قال: «لأن الإسناد إذا كان متصلاً ورواته كلهم عدولاً ضابطين، فقد انتفت

عنه العمل الظاهرة، ثم إذا انتفى كونه معلولاً فما المانع من الحكم بصحته فمجرد مخالفة أحد روايته لمن هو أوثق منه أو أكثر عددًا لا يستلزم الضعف، بل يكون من باب صحيح وأصح، قال: ولم أرمع ذلك عن أحد من أئمة الحديث اشتراط نفى الشذوذ المعبر عنه بالمخالفة وإنما الموجود تقديم بعض ذلك على بعض في الصحة^(١).

ثالثاً: تصديده لمناقشة الدارقطني، فلو كان مسلم أن في البخاري أحاديث فيها علل قاذحة لما تصدى لمناقشته ولما حسن منه ذلك.

رابعاً: استعرض أجوبته على الدارقطني في «المقدمة» وفي «الفتح»، فسوف ترى تطابقها مع هذه القواعد التي يقررها، وأن ابن حجر في واد والملياري في واد، ابن حجر في وادي أئمة المحدثين المدافعين عن السنة وركبهم، والملياري في واد بعيد ومع ركب آخر:

سارت مشرقة وسرت مغرباً شنان بين مشرق ومغرب
خامساً: تذكر ما قدمته من أقوال العلماء في شأن صحيح البخاري وصحيح مسلم ومنهم الحافظ ابن حجر.

سادساً: لعل القارئ يدرك أن الرجل غريب الأسلوب فموضوع الرجل الأساسي: أحاديث «غاية المقصد» فقفز منه إلى حديثين في صحيح مسلم، ثم منهما إلى منهج مسلم فقال في شأنه ما لا يحتمل، ثم وثم، ثم قفز الآن إلى صحيح البخاري ينوشه ويزلزه فلو كانت هذه التصرفات المعجبية في أمور دنيوية لتركته لغيري ليوقفه عند حده، أما والمصيبة قد نزلت بأعلى وأعز ما عند المسلمين الصادقين والمحدثين المخلصين، وهناك من الأساتذة المحسوبين على السنة - وذلك من عجائب هذا الزمان - من يدلُّهُ ويشجعه على باطله وترهاته، فلا بد من كشف زيفه وملاحقته.

ولعل المقصود يتحقق بمناقشة بعض ما تعلق به من دفاع الحافظ عن

(١) ترتيب الراوي: (ص ٢٣).

الأحاديث المتقدمة من صحيح البخاري فلتبدأ معه مستعينين بالله :

١- قال في (ص ٤) : «وكان فيما أجاب الحافظ رحمته الله قوله . «ومقتضاه صحة ما اختاره البخاري واعتمده في رواية الأعمش ، على أن البخاري لم يهمل حكاية الخلاف بل حكاها عقب حديث الثوري والله أعلم» (ص ٣٥٨) .

أقول : سوف أسوق الحديث من صحيح البخاري ومن سياقه يظهر قصده قال رحمته الله في ٢٥- كتاب الحج حديث (١٥٥٠) : حدثنا محمد بن يوسف ثنا سفيان عن الأعمش عن عمارة ، عن أبي عطية ، عن عائشة رضي الله عنها قالت : إني لأعلم كيف كان النبي ﷺ يلبي : «ليكن اللهم ليكن» . . . الحديث .

قال البخاري : «تابعه أبو معاوية عن الأعمش» ، وقال شعبة أخبرنا سليمان سمعت خيثمة عن أبي عطية ، سمعت عائشة رضي الله عنها .

أما قصد البخاري فهو تأييد الحديث المتصل بالحديث المعلق بناء على التزامه الصحة ، وقصده إثبات سماع أبي عطية من عائشة كما أشار إلى ذلك الحافظ في الفتح ، وعلى أن المعلق بصيغة الجزم يكون صحيحاً .

وأما رأي الحافظ فاختلف فيه فقال في «المقدمة» ما نقله المليباري ، وقال في «الفتح» (٣ / ٤١١) وهو رأيه الأخير وهو الحق : «والطريقان محفوظان وهو محمول على أن للأعمش فيه شيخين» ويؤيد رأيه هذا أن الإمام يحيى بن سعيد القطان قد تابع شعبة .

٢- قال المليباري :

وفيه أيضًا قوله : في الحديث الرابع والعشرين (ص ٣٥٨) : «ولإنما اعتمد البخاري فيه رواية مالك التي أثبت فيها ذكر زينب ثم ساق معها رواية هشام التي سقطت منها حاكياً للخلاف فيه على عروة كعادته . . . » اهـ .

أقول : قال الحافظ في «الهدى» ما نقله المليباري ، ثم قال بعد قوله «كعادته» : «مع أن سماع عروة من أم سلمة ليس بمستبعد والله أعلم» .

وقال في «الفتح» (٣ / ٤٨٧) : (وقد أخرج الإسماعيلي حديث الباب من طريق حسان بن إبراهيم وعلي بن هاشم ومحاضر بن المورع وعبد بن سليمان ،

وهو عند النسائي أيضًا من طريق عبدة، كلهم عن هشام عن أبيه، عن أم سلمة وهذا هو المحفوظ، وسماع عروة من أم سلمة ممكن، فإنه أدرك من حياتها بيئًا وثلاثين سنة وهو معها في بلد واحد، وقال الحافظ في موضع آخر من «الفتح»: «إن البخاري إنما ساقه لبيان صحته من الوجهين»، وانظر إلى المليباري كيف حذف آخر كلام الحافظ.

٣- قال: ومنه قوله: في الحديث الثالث والثلاثين (ص ٣٦١): «فقد أخرجني على الوجهين ومقصوده منه الاحتجاج بقصة النخل المؤبرة وهي مرفوعة بلا خلاف بدليل أنه أخرجها في أبواب المزارعة، وأما قصة العبد فأخرجها على سبيل التبع وبين ما فيها من الاختلاف فلا اعتراض عليه».

أقول: ماذا يقصد الحافظ بقوله: «وقد بين ما فيها من الاختلاف» هل يريد بيان العلل والاضطراب؟

إنه يريد الاختلاف الذي لا يضر بثبوت الحديث من الوجهين، من طريق نافع ومن طريق سالم كليهما عن ابن عمر.

وقد أخرج البخاري رواية سالم في كتاب المساقاة حديث (٢٣٧٩) محتجًا بها وفيها التأبير وبيع العبد.

وقد بين الحافظ في «الفتح» (٥ / ٥٢) في الكلام على رواية سالم وذكر أن النسائي ومسلمًا والدارقطني رجحوا رواية نافع، وأن البخاري رجح رواية سالم ثم قال الحافظ: «قلت: وقد نقل الترمذي في الجامع عن البخاري تصحيح الروایتين».

إذن فالروایتان صحيحتان ومن هنا يعلم قصد البخاري ببيان الاختلاف وأنه ليس من باب بيان العلل، وإنما هو من بيان الاختلاف الذي لا يضر وأن الحديث صحيح من الوجهين المختلفين، وقد نقل عنه الحافظ في النكت (٢ / ٧٨٤) هذا المذهب، قال الحافظ: «ومنه (أي ما وقع الاختلاف في إسناده) حديث «أفطر الحاجم والمحجوم». رواه جماعة عن أبي قلابة عن أبي الأشعث الصنعاني عن شداد بن أوس، ورواه آخرون عن أبي قلابة عن أبي أسماء الرحبي عن ثوبان رضي الله عنه،

ورواه يحيى بن أبي كثير عن أبي قلابة بالطريقين جميعاً، قال الترمذي: سألت محمداً عنه فصحيحه، فقلت: وكيف ما فيه من الاضطراب قال: كلاهما عندي صحيح».

قال (ص ٤): «ومنه أيضاً قوله في الحديث الثامن والأربعين (ص ٣٦٤) وقد حكى البخاري الخلاف به وهو تعليل لا يضر والله أعلم».

وإذا كان الخلاف والتعليل لا يضر فلماذا لم تقل مثل هذا في حديث ابن عمر وابن عباس، وكيف استسلمت لقول ابن حجر هنا ولم تستسلم لثلاثة عشر^(١) عالماً، ومنهم ابن حجر في حديث ابن عمر وشواهد التي وصلت إلى التواتر.

مع أن الخلاف في هذا الحديث أشد، وقد خرج البخاري منها إسنادين في الأصول، وخرج مسلم ثالثاً، وخرج أحمد رابعاً، انظر الفتح (٦ / ٣٥٧).

أقول: والظاهر أن البخاري لا يذكر هذه الأشياء، لا في المتابعات.

قال (ص ٤): «وقوله في الحديث الخمسين» فهو عنده على الاحتمال ولم يهمل حكاية الخلاف فيه».

وإذا كان البخاري أخرجه على احتمال صحة الوجهين - أي أنه اختلاف لا يضر - فماذا تستفيد منه مع أن هذا من قول الحافظ اجتهد منه في معرفة قصد البخاري، وقد يكون قصد البخاري غيره والظاهر أنه يسوقه للمتابعة والخلاف بين يحيى القطان من جهة وأبي أسامة وعبد الله بن نمير ومعتز بن سليمان وآخرين من جهة أخرى، وقد أخرج مع هذا رواية يحيى القطان وهذا سياق البخاري، قال رحمته الله: حدثنا علي بن عبد الله حدثنا يحيى بن سعيد، حدثنا عبيد الله قال حدثني سعيد بن أبي سعيد عن أبيه عن أبي هريرة رضي الله عنه قيل: يا رسول الله، من أكرم الناس؟ الحديث رقم (٣٣٥٣) ثم قال: قال أبو أسامة ومعتز عن عبيد الله عن سعيد عن أبي هريرة عن النبي ﷺ ثم أورد حديث معتز عن عبيد الله برقم (٣٣٧٤) وخرج حديث أبي أسامة برقم (٣٣٨٣) وخرج حديث يحيى بن سعيد مرة أخرى برقم

(١) بل لأكثر من خمسة عشر عالماً.

(٣٤٩٠، ٤٦٨٩) من طريق هبة.

فانظر واعتبر، الحديث عن يحيى بن سعيد عن عبيد الله بن عمر، وقد خالف يحيى ابن سعيد ثلاثة من الحفاظ ومع هذا يخرج البخاري حديث يحيى في الأصول ويكرره فهل تقول في حديث يحيى: أخرجه البخاري من طريق منتقلة معللة وأخرجه البخاري لبيان علته؟

قال (ص ٤): «ومنه قوله في الحديث التاسع والسبعين ص (٣٧٥): «ومع ذلك فأخرج البخاري الطريقتين فأفهم أنه رأى أن الموصول أرجح وهو المعتمد». أقول: نقل الحافظ عن الدارقطني الاختلاف بين عبد الرحمن بن القاسم بن محمد وبين يحيى بن سعيد الأنصاري على القاسم بن محمد.

فعبد الرحمن يروي حديث الخنساء بنت خدام عن عبد الرحمن ومجمع ابني يزيد بن جارية، ويحيى بن سعيد يرويه عن القاسم عن عبد الرحمن بن يزيد ومجمع بن يزيد أن رجلاً يدعى خداماً أنكح ابنة له.

وروى البخاري هذا الحديث من هذين الوجهين في ٦٧- كتاب النكاح برقم (٥١٣٨، ٥١٣٩)، ثم رواه في ٩٠- كتاب الحيل رقم (٦٩٦٩) من طريق سفيان حدثنا يحيى بن سعيد عن القاسم أن امرأة من ولد جعفر تخوفت أن يزوجها وليها وهي كارهة، فأرسلت إلى شيوخين من الأنصار عبد الرحمن ومجمع ابني جارية- قالوا: فلا تخشين فإن خنساء بنت خدام أنكحها أبوها وهي كارهة فرد النبي ﷺ ذلك.

فلو كان مرجوحاً عند البخاري فكيف يورده محتجاً به مرة أخرى؟ والذي ينبغي أن يقال: إن الحديث صحيح عند البخاري من الوجهين، وذلك أن عبد الرحمن ومجمعاً صحابيَّان فقد روى عن رسول الله وأدركاه فتارة حدثا بما شهداه عند رسول الله، وتارة حدثا عن صاحبة القصة، وهذا مثل قصة معاذ في بعثه إلى اليمن يرويها ابن عباس تارة عن معاذ وتارة عن رسول الله ﷺ، أو أن البخاري يرى أن روايتهما تعتبر من مراسيل الصحابة فهذا الذي ينبغي أن يفسر به تصرف البخاري والله أعلم.

قال المليباري (ص ٥): وقد قال الحافظ في النكت (١ / ٢٦٩): «ومنها ما يشبر صاحب الصحيح إلى علته كحديث يرويه مسنداً ثم يشير إلى أنه يروي مرسلًا فذلك مصير منه إلى ترجيح رواية من أسنده على من أرسله».

أقول: أولاً: عد إلى ما نرره الحافظ سابقاً بشأن الصحيحين.

وثانياً: هذا قد يفعله البخاري رحمته الله.

أما مسلم فلا يفعله لأن البخاري له مقاصد فقهية وغيرها فيورد الآيات وأقوال الصحابة والتابعين وغيرهم ويختصر الأسانيد بالتعليق ويختصر المتن من أجل أهدافه الفقهية وكل من هذا أو ذاك لا يورده إلا للاحتجاج أو للاستشهاد أما أن يسوق البخاري أو مسلم حديثاً من طريق أو طرق صحيحة لبيان ما فيها من عطل فهذا ما لا يجوز أن ينسبه إليهما مسلم يؤمن بالله ويخشاه وهذا والله الحمد لم يقله أحد من علماء الحديث منذ ألف الشيخان كتابيهما إلى يومنا هذا.

قال المليباري: (ص ٥): «وبعد ما تبين مما سبق أن الإمام مسلماً يرتب طرق الحديث في صحيحه حسب القوة وأنه أحياناً يبين العلة خارج الأصول بعد أن اعتمد على طريق صحيح في الأصول فننظر إلى حديث: «صلاة في مسجد ذي هذا أفضل من ألف صلاة فيما سواه إلا المسجد الحرام» كيف رتب طرقه؟ وكيف بين العلة في بعض طرقه؟».

أقول: لو قال بعدما تبين لك تهافت كلامي وخواته من العلم والحجج وتعلقني من كلام العلماء بما لا ينفعني بل يزيدني ضرراً وكشفاً لواقعي وأني أجادل بالباطل. وبعدما تبين لك عجزني عن تقديم الأمثلة الواضحة لتلك القاعدة الخيالية التي لم يسبقني إليها أحد لكان خيراً له لأن الإنسان مهما تهادى في الباطل ثم رجع عنه يكون خيراً له عند الله وعند الناس من الإمعان والتمادي في الباطل الذي لا ينوي صاحبه العودة إلى الله والحق.

ثم احفظ قوله هذا: إن مسلماً يرتب أحاديثه بحسب القوة بهذا الإطلاق ولا تنس قوله بعد أن اعتمد على طريق صحيح في الأصول وأنه تناقض في كلامه.

ثم قال (ص ٥ - ٧): «قال الإمام مسلم رحمته الله في صحيحه (٩ / ١٦٣) مع

شرحه للنووي: «حدثني عمرو الناقد وزهير بن حرب واللفظ لعمر و قالوا حدثنا سفيان بن عيينة عن الزهري عن سعيد بن المسيب عن أبي هريرة يبلغ به النبي ﷺ قال: وذكر ذلك الحديث، يعني حديث «صلاة في مسجدي» . . . الحديث».

ثم ساق المليباري حديث أبي هريرة من صحيح مسلم من أربع طرق أخرى تحت رقم (٢، ٣، ٤، ٥)، ثم ساق طرق حديثي ابن عمر وابن عباس على الوجه الآتي:

٦- وحدثني زهير بن حرب ومحمد بن المثنى قالوا حدثنا يحيى - وهو القطان - عن عبيد الله، قال أخبرني نافع عن ابن عمر عن النبي ﷺ قال: «صلاة في مسجدي هذا أفضل من ألف صلاة فيما سواه إلا المسجد الحرام».

٧- وحدثناه أبو بكر بن أبي شيبة حدثنا ابن نمير وأبو أسامة (ح) وحدثناه ابن نمير حدثنا أبي (ح) وحدثناه محمد بن المثنى حدثنا عبد الوهاب كلهم عن عبيد الله بهذا الإسناد.

٨- وحدثني إبراهيم بن موسى أخبرنا ابن أبي زائدة عن موسى الجهني عن نافع عن ابن عمر قال: سمعت رسول الله ﷺ يقول بمثله.

٩- وحدثناه ابن أبي عمر قال حدثنا عبد الرزاق أخبرنا معمر عن أيوب عن نافع عن ابن عمر عن النبي ﷺ بمثله.

١٠- وحدثنا قتيبة بن سعيد ومحمد بن ربيع جميعاً عن الليث بن سعد قال قتيبة حدثنا ليث عن نافع عن إبراهيم بن عبد الله بن معبد عن ابن عباس، وساق المليباري الحديث وفيه قصة قبل نص الحديث.

أقول: أولاً: اعرف أن المليباري عجز حجزاً واضحاً عن تقديم أمثلة لقاعدته وهذا أكبر برهان على أنها من مخترعاته ومن خيالاته.

وثانياً: انظر إلى هذه السياقة المحكمة الرائعة القائمة على امتن الرجال من الطبقة الأولى التي اختارها مسلم، وانظر كم من الأئمة رووا هذا الحديث عن عبيد الله بن عمر ذلك الجبل الأشم.

وانظر حديث ابن عباس وفيه الليث الجبل، وعنه الإمامان قتيبة وابن ربيع.

ماذا تعتقد في الإمام مسلم الأمين الناصح وقد ساق الحديث بهذه السياقة من طريق فيها الجبال الشم من جهابذة الحديث : هل يخطر ببال عاقل فضلاً عن مسلم فضلاً عن محدث أن الإمام مسلماً حشد كل هذه الطرق القوية ليبين ما في هذا الحديث العظيم من العلل !!؟

وهل خطر هذا المخاطر ببال الدارقطني والقاضي عياض والنسائي؟ هل خطر ببالهم أن مسلماً ما ساق هذا الحديث من هذه الطرق برجال الطبقة الأولى إلا ليكشف عن عللها؟ وجعلوا أكبر أدلتهم هذه السياقة واحتجوا عليها بقاعدة المليباري المستمدة من وعد مسلم كما زعم؟

احفظ هذا وتعال إلى أدلة المليباري لترى أنه أتى بما لم تستطعه الأوائل .

قال في (ص ٧) : «وهكذا رتب الإمام مسلم هذه الطرق فيفهم منه أن الطريق رقم (١ ، ٢) - وكلاهما يدور على الزهري عن سعيد عن أبي هريرة - هو أسلم طرق ذلك الحديث من العيوب وأنقاها ، ويليهما في السلامة والصحة طريق رقم (٣ ، ٤ ، ٥) ، ثم بعدها الطرق في الأرقام التالية .

وكان من عادة الإمام مسلم رحمته الله في صحيحه أن يقدم طريق رقم (٦ ، ٩) ، وكذلك طريق رقم (٨) في أول الباب أو في جملة الطرق في الأصول ولا يؤخرها عن الطريق التي فيها كلام من ناحية حال الراوي - فيما تتبعته معظم كتابه الصحيح ، وذلك إذا كان الحديث واحداً وليس فيه زيادة يستحق أن يجعل بها باب مستقل .

فلما وجدنا الإمام مسلماً ما يؤخر ما كان يقدمه في أول الباب ففهم منه أنه أدرك علة فيه جعلته يؤخره في آخر الباب أعني به بعد طريقين من أهل القسم الثاني» .

وهكذا يفتح الله على هذا المليباري ويمده بهذه الفيوضات ويمنحه كشف الأسرار والدقائق التي وقف المحدثون عاجزين عن كشفها وعلى رأسهم الدارقطني الذي انتقد البخاري ومسلماً في بعض أحاديثهما ولو أطلعه الله على هذه الأسرار والدقائق العلمية لانتقد ألوف الأحاديث من الصحيحين وخاصة

كتاب مسلم .

أما من الآن فقد عرفنا - بعد أن اغترفنا من بحار علوم المليباري - أننا لسنا بحاجة إلى دراسة أحوال رجال مسلم ، ولسنا بحاجة إلى العلماء والشيوخ وكتب العلل لنعرف عن طريقها الأحاديث المتقدمة من صحيح مسلم .

لأننا والحمد لله في عصر الاكتشافات العلمية وفي عصر السرعة ، فلا نضيع أوقاتنا في الدراسة والبحث عن معرفة العلل ومعرفة الشاذ وما الشاذ والمنكر وما المنكر والاضطرابات والاختلافات التي دسها مسلم تحت طيات وحجب هذا الترتيب العجيب .

فالآن انكشف لنا عن طريق المليباري كل شيء في أبواب صحيح مسلم نأتى إلى الباب الذي فيه عشرة أحاديث ونعد أحاديثه بدقة خشية أن نخطئ في العدد فنقول واحد اثنين هذا الحديث صحيح من هذين الطريقين ؛ لأن رجاله رجال القسم الأول كما وعد مسلم ، وهما أنظف أسانيد وأنقاها ، ثم نعد : ثلاثة ، أربعة ، خمسة ، ونقول للناس : هذه الثلاث الطرق جاء بها مسلم للمتابعة^(١) لأن رجالها من أهل القسم الثاني .

ثم نعد (٦ ، ٧ ، ٨ ، ٩ ، ١٠) ونقول هذه الطرق متقدمة معللة وقد ساقها مسلم خارج الأصول لبيان عللها فإذا انزعج الناس من هذا وغضبوا وطالبونا بالأدلة نقول لهم قال لنا المكتشف الكبير الأستاذ حمزة المليباري في (ص ٧) من كتاب سوف يسميه :

«وهكذا رتب الإمام مسلم رحمه الله هذه الطرق للحديث فيفهم منه أن الطريق رقم (١ ، ٢) هو أسلم طرق ذلك الحديث من العيوب وأنقاها وبلها في السلامة والصحة طريق رقم (٣ ، ٤ ، ٥) ثم بعدها الطرق في الأرقام التالية أي (٦ ، ٧ ، ٨ ، ٩ ، ١٠) المعللة المتقدمة» .

(١) هذا بناء على بعض أقواله وله قول آخر وهو الأقوى في نظره ، وهو أن الاعتماد على الطريق الأولى ، وما بعدها فيه شيء .

فإذا قلوا: هذا الدليل غير كاف لأنه لم يقم على تجربة ودراسة، قلنا لهم: وهل تظنون أن هذا الفيلسوف المبتكر يطلق الكلام على عواهنه بدون تجربة ودراسة؟ حاشاء ثم حاشاء لقد درس وتبع معظم كتاب مسلم فاستمعوا له وأنصتوا إذ يقول في (ص ٧ س ١٣) فما بعده: «وكان من عادة الإمام مسلم رحمته الله في صحيحه أن يقدم طريق رقم (٦، ٩) وكذلك رقم (٨) في أول الباب أو في جملة الطرق في الأصول، ولا يؤخرها عن الطريق التي فيها كلام من ناحية حال الراوي- فيما تتبعت معظم كتابه الصحيح . . . فلما وجدنا الإمام مسلماً هنا يؤخر ما كان يقدمه في أول الباب ففهم منه أنه أدرك علة فيه جعلته يؤخره في آخر الباب أعني به بعد طريقين من أهل القسم الثاني».

ألا ترونه قال هذا بناء على دراسة وتجربة طويلة وفهم عميق لهذا الترتيب العجيب القائم بدقة على الأعداد والأرقام الصحيحة وحيث سيستسلم له الناس وسيطلبون أن تنشر هذه الاكتشافات العلمية في الصحف وسيطلبون تعميمها إلى المدرسين في الحرمين وفي سائر مساجد المسلمين وجامعاتهم.

وفي ضوء هذا الاكتشاف العظيم من خلال الترتيب والعدد نأتي إلى باب من أبواب مسلم نجد فيه عبيد الله بن عمر أو مالك أو الزهري أو عبد الرحمن بن القاسم أو سفيان الثوري أو ابن عينة أو حماد بن زيد أو أمثالهم بعد رقم (٥) أي من رقم (٦) فما بعده فنقول: إنها معللة متقدمة، ولأن مسلماً أخرجها خارج الأصول وهي ليست للمتابعة لأن مسلماً كما قال الملياري ما أخرها وهي مستحقة للتقديم إلا لأنه أدرك فيها علة.

ونحن لا نريد أن نشغل الملياري عن هذه الأعمال الجليلة وعن هذه الاكتشافات.

ومع ذلك فنجدنا بشوق شديد إلى اكتشافات أخرى في صحيح البخاري وسائر الأمهات الصحاح.

فلنرسل أبناءنا إلى فرقة بهائية جديدة تكتشف أسرار القرآن عن طريق الأعداد وخصوصاً الرقم (١٩) فلنرسل إليهم أبناءنا ليعلموهم أسرار القرآن ويكتشفوا لهم

أسرار هذه الأمهات والأصول، أما صحيح مسلم فقد كفيينا منه الأبواب التي تشتمل على عشرة أحاديث وتبقى بعض الإشكالات في الأبواب التي تشتمل على أكثر من عشرة أو على أقل منها من أين نبدأ في العدد فنرجو المليباري الإسراع بالإجابة حتى يتم لنا اكتشاف كل أسرار مسلم وخباياه تحت هذا الترتيب العجيب. وقد حصل لي أنا إشكالات بالذات : إنه أحياناً يفتح الباب براو من الطبقة الثانية، ويختمه بحديث اتفق عليه الشيخان، وكذلك قد يوجد رقم (٦) وقبلة وبعده أحاديث رجالها من الدرجة الأولى ومتفق عليها أحياناً بين الشيخين. وأحياناً أجد الدارقطني ينتقد أحاديث تأتي الأولى في الباب وستأتي الأمثلة لذلك إن شاء الله.

قد يقول قائل : شددت على هذا المسكين الضعيف ؟

فأقول : إن الخطب جلل ، فما رأيت أحداً من خصوم السنة يقعد لنسف كتاب عظيم ترتيبه الثاني في طليعة دواوين الإسلام مثله وأتمثل بقول الشاعر :

ولا تحنقر كبد الضعيف فربما تموت الأفاهى من سموم العقارب
فقد هد قدما عرش بلقيس هدهد وخرب لمار قبل ذا سد مارب

ولقد وجدت آثار عقارب وفتران شاركت في بنيانه المتهراوي الذي حطمت به فضل الله معاول الحق والصدق ، ولقد رد الله كيده في نحره ألا ترى حماية الله لهذا الكتاب العظيم أو المدينة الراقية التي عاث هذا المسكين كالفأرة الملساء فتسلق جدرانها وطاف بقصورها الشامخة وتسلسل من تحت أبوابها وصعد وهبط وشرق وغرب فوجدها كلها ثابتة القواعد شامخة الجدران محكمة البنيان فلم يجد فيها أي ثغرة وتحطمت مخالبه وأسنانه فلم يستطع بحمد الله أن يأتي بلبنة واحدة من لبنات تلك المدينة الزاهية الفولاذية اللبنات ولو حاول طول عمره وساندته الفتران والعقارب فلن يستطيعوا أن يبرهنوا على تلك القاعدة الباطلة المخترعة من الهوى.

ادعاء المليباري انه لا بد من الرجوع إلى كتب العلل

لإدراك العلل في صحيح مسلم

قال المليباري (ص ٧) مواصلاً تخبطه - وليته لم يقل - : «ولا بد لنا من الرجوع إلى كتب العلة لكي يتضح لنا الدقائق العلمية التي أودعها الإمام مسلم رحمته الله الناقد الكبير في ترتيب تلك الطرق، قد ذكر الإمام الدارقطني هذا الحديث مع وجوه الاختلاف على الزهري وأبي سلمة ونافع في العلل في الموضعين ليبين ما هو المحفوظ منها وما هو غير المحفوظ».

انظر إليه كيف يمدح الإمام مسلماً ويصفه بالناقد الكبير ليبرر ادعاءه بأن في جسم كتابه عللاً خطيرة تدمر صحته، وكيف يمدح العلل ويمجدها ويصفها بالدقائق العلمية ليهلل المحدثون ويكبروا ويرحبوا بقلوب ملؤها السرور والحبور بهذه الاكتشافات العلمية العظيمة.

وأعجب أشد العجب لقوله : «ولا بد لنا من الرجوع إلى كتب العلة لكي يتضح لنا الدقائق العلمية» إلخ.

فبدلاً من أن يتفقه في هذا الكتاب العظيم ويستفيد منه عقيدةً وأدباً وأخلاقاً ويرجع إلى شروحه فيما يشكل عليه يرى نفسه مضطراً إلى الرجوع إلى كتب العلل. لماذا ؟ لكي يتضح لنا الدقائق العلمية إلخ، أي العلل الفتاكة والأدواء القاتلة الدفينة في هذا الكتاب وكأن كتب العلل لم تؤلف إلا شروحاً لكتاب مسلم وكشف دسائسه.

أي قيمة لصحيح مسلم عند هذا الرجل وأي ثقة تبقى للمسلمين في هذا الكتاب - لا سمح الله - لو قبلوا أفكار هذا الرجل؟

ثم نسأله الآن : أين دندنتك الكبيرة حول منهج مسلم ؟ وأين هو فهمك لترتيب مسلم ؟ وكيف نوفق بين إصرارك أن هذا هو منهج مسلم وبين قولك : «ولا بد من الرجوع إلى كتب العلة».

فإذا كان منهج مسلم كما ذكرت فلا داعي للرجوع إلى كتب العلل ، فضلاً عن

الضرورة إليها ، وإذا كان لا بد من الرجوع إليها فقد فضحت نفسك وانكشف زيف دعاواك في هذا المنهج ، وتبين أنه من نسج الخيال ، وإذا أدرك القارئ ذلك واتضح له فإني أرى من حقه على أن أصل به إلى درجة اليقين - إن شاء الله - من واقع صحيح مسلم رحمه الله ، وذلك بضرب أمثلة من صحيح مسلم تبين له منهجه وتوضح له كيف وفي مسلم بوعده من الشرح والتوضيح على منهج العلماء المؤمنين الناصحين ولا ينازع فيه عاقل ولا عربي ولا عجمي أنه شرح وتوضيح .

وقبل أن أشرع في ضرب الأمثلة لما ذكرت أعطي القارئ فكرة عن واقع كتاب مسلم .

منهج مسلم في صحيحه

اعلم أنه رحمه الله لم يلتزم الترتيب بين أحاديث الطبقتين اللتين ذكرهما في مقدمة كتابه ولم يعنت نفسه بذلك ولم يجعل ذلك ضربة لازب كما يتخيله من لا يعرف هذا الواقع :

- ١- فأحياناً يقدم أسانيد الطبقة الأولى .
 - ٢- وأحياناً يقدم أسانيد الطبقة الثانية .
 - ٣- وأحياناً لا يورد في الباب إلا أحاديث الطبقة الأولى .
 - ٤- وأحياناً لا يورد في الباب إلا أحاديث الطبقة الثانية إذا لم يجد شيئاً من أحاديث الطبقة الأولى . وإذا كانت طرق الثانية تصل بالحديث إلى درجة الصحة التي التزمها .
 - ٥- وأحياناً لا يورد في الباب إلا حديث صحابي واحد وهذه الأنواع كثيرة جداً في صحيح مسلم والأمثلة التي سأذكرها إنما هي نماذج .
- وليعلم القارئ أن الترتيب ليس هدفاً لمسلم ، وأن التقديم والتأخير للأحاديث لا دخل لهما في القوة والضعف والتصحيح والتعليل .
- ولا يهبط بالمؤخر إذا كان من الطبقة الأولى فيجعله دون الثانية وخارج الأصول بل يبقى متسماً قمة الصحة ، ويبقى هو الأصل في الباب ، فأصول

الأبواب هي أحاديث وأسانيد الطبقة الأولى تقدمت أو تأخرت، وأسانيد وأحاديث الطبقة الثانية هي المتابعات والشواهد تقدمت أو تأخرت.

هدف مسلم الأساسي

إن هدف مسلم الأساسي هو ثبوت الصحة فيما يرويه ثم لا يبالى بعد ذلك أقدم هذا أو ذاك ما دام قد تحقق هدفه.

ثم إنه بعد ذلك بشر لم يخرج عن طبيعة البشر، فقد يورد حديثاً يرى أنه صحيح تكاملت فيه شروط الصحة التي التزمها ويكون في نظر غيره غير صحيح، فيكون هذا النوع - وهو قليل - هدفاً للنقد فقد يكون الناقد على صواب وذلك نادر، والعالب أن يكون الصواب في جانب الإمام مسلم رحمه الله، هذا هو واقع مسلم وهذا ما يعتقده علماء الحديث وعلماء الأمة منذ ألف مسلم كتابه العظيم إلى يومنا هذا.

أنواع من الأمثلة توضح منهج مسلم في صحيحه

وهاك أنواعاً من الأمثلة التي وعدتكم بها والتي تبخر أمامها المزاعم والادعاءات الباطلة:

أمثلة لأبواب افتتحها مسلم بأحاديث أسانيدھا من رجال الطبقة الثانية، ويختم بعضها برجال من الطبقة الأولى وتكون من الأحاديث التي اتفق عليها الشيخان:

أولاً. في ٥- باب بيان أركان الإسلام حديث ١٦ (١ / ٤٥) في صدر الباب قال رحمه الله: حدثنا محمد بن عبد الله بن نمير الهمداني، حدثنا أبو خالد (يعني سليمان بن حيان الأحمر) عن أبي مالك الأشجعي، عن سعد بن عبيدة عن ابن عمر رضي الله عنهما عن النبي ﷺ قال: «بني الإسلام على خمسة: على أن يوحد الله، وإقام الصلاة، وإيتاء الزكاة، وصيام رمضان، والحج».

وأبو خالد الأحمر من رجال الطبقة الثانية قال الحافظ: صدوق يخطئ. ثم عقبه بإسناد من الطبقة الأولى، ثم ختم الباب بإسناد رجاله من الطبقة الأولى.

وهو من الأحاديث التي اتفق عليها الشيخان، فمسلم أخرجه من طريق ابن نمير، حدثنا أبي حدثنا حنظلة، قال: سمعت عكرمة بن خالد... عن عبد الله بن عمرو.

والبخاري أخرجه في ٢- باب: دعاؤكم إيمانكم، من كتاب الإيمان حديث (٨) قال: حدثنا عبيد الله بن موسى، قال أخبرنا حنظلة به.

ثانيًا: وفي ١٩- باب الحث على إكرام الجار والضيف، من كتاب الإيمان (١ / ٦٨) في صدر الباب قال: حدثني حرمة بن يحيى، أنبأنا ابن وهب، قال أخبرني يونس، عن ابن شهاب عن أبي سلمة بن عبد الرحمن عن أبي هريرة عن رسول الله ﷺ قال: «من كان يؤمن بالله واليوم الآخر فليقل خيرًا أو ليصمت، ومن كان يؤمن بالله واليوم الآخر فليكرم جاره، ومن كان يؤمن بالله واليوم الآخر فليكرم ضيفه». وحرمة بن يحيى قال فيه الحافظ: «صدوق» فهو من الطبقة الثانية ثم أتبعه بحديث أبي هريرة وهو متفق عليه أخرجه البخاري برقم (٦٤٧٥).

ثم ختم الباب بحديث أبي شريح الخزاعي رقم (٤٨)، قال حدثنا زهير بن حرب ومحمد بن عبد الله بن نمير جميعًا عن ابن عيينة، قال ابن نمير: حدثنا سفيان عن عمرو أنه سمع نافع بن جبير يخبر عن أبي شريح الخزاعي أن النبي ﷺ قال... الحديث، ورجاله من الطبقة الأولى وهو متفق عليه. أخرجه البخاري رحمه الله في كتاب الرقاق حديث (٦٤٧٦).

ثالثًا: ٢- كتاب الطهارة ٢٨- باب الهوى عن البول في الماء الراكد افتتح مسلم هذا الباب بحديث جابر رقم (٢٨١) بإسناد فيه أبو الزبير، وهو من الدرجة الثانية عن جابر عن رسول الله ﷺ أنه نهى أن يبال في الماء الراكد، ثم عقبه بحديث أبي هريرة برقم (٢٨٢).

ساقه مسلم من طريقين من رجال الدرجة الأولى، وهو متفق عليه أخرجه البخاري في الوضوء حديث (٢٣٦).

رابعًا: ٤- كتاب الصلاة، باب جواز أذان الأعمى، افتتح مسلم هذا الباب بحديث عائشة رضي الله عنها رقم (٣٨١)، بلفظ: كان ابن أم مكتوم يؤذن لرسول الله ﷺ

وهو أعمى، وفي إسناده خالد بن مخلد القطواني، صدوق يتشيع فهو من رجال الطبقة الثانية.

ثم أتبعه بإسناد آخر فيه اثنان من الطبقة الثانية، وهما يحيى بن عبد الله بن سالم المدني: صدوق، وسعيد بن عبد الرحمن الجمحي: صدوق له أوهام. وقد قرن بينهما مسلم رحمهما الله فالإسنادان يشد بعضهما بعضاً ويرتفعان بالحديث إلى درجة الصحة، فيكون صحيحاً لغيره.

وهو مثال لأبواب يكون كل رجالها من الطبقة الثانية.

خامساً: وفي ٦٩- باب زيادة طمأنينة القلب بتظاهر الأدلة حديث (٥١)، (١/ ١٣٣) في صدر الباب قال: وحدثني حرملة بن يحيى، أخبرنا ابن وهب أخبرني يونس عن ابن شهاب عن أبي سلمة بن عبد الرحمن وسعيد بن المسيب عن أبي هريرة، أن رسول الله ﷺ قال: «نحن أحق بالشك من إبراهيم عليه السلام إذ قال: ﴿رَبِّ أَرِنِي كَيْفَ تُنْزِلُ الْمَوْتِ...﴾» الحديث، وحرملة من الثانية، ثم عقبه بإسناد فيه جويرية بن أسماء الضبيعي عن مالك، عن الزهري به، قال الحافظ فيه: «صدوق»؛ فهو من الطبقة الثانية.

ثم ختم الباب بإسناد فيه أبو أويس عبد الله بن عبد الله بن أويس عن الزهري، قال الحافظ فيه: «صدوق بهم».

فإن قلت: كيف يروي في هذا الباب الخطير بمثل هذه الأسانيد؟

قلت: لأن بعضها يقوي بعضاً فترتقى إلى درجة الصحة، فقد وفي مسلم بوعده بالصحة، ثم إن الحديث ثابت وله إسناد صحيح على شرط البخاري من الدرجة الأولى، وقد أخرجه البخاري في ٦٥- التفسير حديث (٤٥٣٧) قال: حدثنا أحمد بن صالح، حدثنا ابن وهب، أخبرني يونس عن ابن شهاب عن أبي سلمة وسعيد عن أبي هريرة به.

ومسلم يعرف هذا والله أعلم ولكنه لغرض من أغراض المحدثين كالعلو يعدل عن إخراج الحديث من الدرجة العليا إلى دونها أو لسبب آخر وهو أنه لم يخرج لأحمد بن صالح لكلام فيه لم يثبت كما تحاشى حديث عكرمة وغيره ممن تكلم فيه

بكلام لا يثبت، فتركهم مسلم تورعًا كما يترك البخاري بعض رجال مسلم ممن تكلم فيه بكلام لم يثبت تورعًا.

سادسًا: ٤- كتاب الطهارة، ١٧- باب الاستطابة، حديث (٢٦٢) (١) / (٢٢٣).

١، ٢- صدر مسلم هذا الباب بحديث سلمان: «لقد نهانا رسول الله ﷺ أن نستقبل القبلة بغائط أو بول»، أخرجه من طريقين من الدرجة الأولى مدارهما على الأعمش ومنصور.

٣- ثم عقبه بحديث جابر رقم (٢٦٣) من طريق فيها أبو الزبير من الدرجة الثانية.

٤، ٥- أخرجه من حديث أبي أيوب رقم (٢٦٤) من طريقين من الدرجة الأولى مدارهما على سفيان عن الزهري عن عطاء بن يزيد الليثي عن أبي أيوب الأنصاري رضي الله عنه، وهو حديث متفق عليه، أخرجه البخاري في ٨- كتاب الصلاة رقم (٣٩٤) قال حدثنا علي بن عبد الله حدثنا سفيان به.

وأخرجه في ٤- الوضوء حديث (١٤٤) قال: حدثنا آدم حدثنا ابن أبي ذئب عن الزهري به.

٦- ثم أخرجه مسلم رقم (٢٦٥) من حديث أبي هريرة من طريق سهيل بن أبي صالح.

٧، ٨- ثم ختم مسلم الباب بحديث ابن عمر من طريقين من الطبقة الأولى وهو من الأحاديث المتفق عليها ولفظه: ارتقيت على بيت حفصة فرأيت رسول الله ﷺ يقضى حاجته... الحديث، أخرجه البخاري ٤- الوضوء حديث (١٤٥) ويلتقي مسلم والبخاري فيه في يحيى بن سعيد عن محمد بن حبان عن واسع بن حبان عن عبد الله بن عمر، وحديث (١٤٨) ويلتقي مسلم والبخاري في عبيد الله بن عمر عن محمد بن يحيى بن حبان عن واسع بن حبان عن عبد الله بن عمر.

ثم أخرجه البخاري رقم (١٤٩) قال حدثنا يعقوب بن إبراهيم، حدثنا يزيد بن هارون قال أخبر يحيى عن محمد بن حبان، به.

فهل نقول: ما آخره مسلم وهو مستحق أن يقدم إلا لأنه أدرك فيه علة ؟ أو نطرح بهذا القول الفارغ وراء الدنيا، ومن المناسبات أن هذا الأخير المتفق عليه من حديث عبيد الله والحمد لله الذي يدافع عن دينه وعن سنة نبيه الصادق الأمين بفضح مثل هذه الترهات.

سابعاً: ٣- كتاب الحيض ٢١ باب إنما الماء من الماء، صدر مسلم هذا الباب بحديث أبي سعيد الخدري خرجت مع رسول الله ﷺ يوم الإثنين إلى قباء وفيه: «إنما الماء من الماء» رقم (٣٤٣).

وفي إسناده: شريك بن عبد الله بن أبي نمر قال فيه الحافظ: «صدوق يخطئ».

٢- ثم أورده عن أبي سعيد بإسناد رجاله من الدرجة الأولى.

٣، ٤- ثم أورده من طريقين رجالهما من الدرجة الأولى مدارهما على شعبة عن الحكم عن ذكوان عن أبي سعيد وهو متفق عليه من طريق شعبة به أخرجه البخاري في الوضوء برقم (١٨٠).

٥، ٦- ثم أورده من حديث أبي بن كعب من طريقين من الدرجة الأولى.

٧- ثم أورده من حديث عثمان برجال من الدرجة الأولى غير عبد الصمد بن عبد الوارث قال الذهبي فيه: «حجة»، وقال الحافظ: «صدوق ثبت في شعبة». وهو من الأحاديث المتفق عليها، أخرجه البخاري في ٤- الوضوء حديث (١٧٩) وفي ٥- الغسل حديث (٢٩٢)، أخرجاه من طرق مدارها على يحيى بن أبي كثير عن أبي سلمة عن عطاء ابن يسار عن زيد بن خالد الجهني عن عثمان، فأين الترتيب والدقائق العلمية: أي الأدواء القتالة التي أودعها مسلم في كتابه الصحيح ؟ أي كتاب العلل على منهج الحليباري.

ثامناً: ٤- كتاب الطهارة، ٩- باب وجوب غسل الرجلين بكمالهما، حديث (٢٤٠) صدر مسلم هذا الباب بحديث عائشة رضي الله عنها من طريق مخرمة بن بكير عن أبيه عن سالم مولى شداد، قال: دخلت على عائشة وفيه. فقالت عائشة رضي الله عنها: فإني سمعت رسول الله ﷺ يقول: «ويل للأعقاب من النار».

١- ومخرمة من رجال الدرجة الثانية قال الحافظ فيه: «صدوق، روايته عن أبيه وجادة من كتابه قاله أحمد وابن معين وغيرهما، وقال ابن المديني: سمع من أبيه قليلاً»، وفيه سالم مولى شداد «صدوق» كما قال الحافظ فهو من الثانية.

٢- ثم أورده من طريق أخرى فيها سالم مولى شداد، وفيه حرملة بن يحيى.

٣- ثم أورده من طريق ثالث فيها عكرمة بن عمار عن يحيى بن أبي كثير وعكرمة بن عمار «صدوق يغلط» وفي روايته عن يحيى بن أبي كثير اضطراب، وفيها سالم مولى المهريين وهو الأول مولى شداد.

٤- ثم أورده من طريق رابع فيه الحسن بن محمد بن أعين «صدوق»، وفيه فليح بن سليمان الخزاعي «صدوق كثير الخطأ» عن سالم مولى شداد.

٥، ٦، ٧- ثم أورده مسلم رحمته الله من ثلاث طرق مدارها على مصدع الأعرج قال فيه الحافظ: «مقبول» وقال الذهبي: في الكاشف: «صدوق».

٨- ثم أورده من طريق رجالها من الدرجة الأولى وهم شيبان بن فروخ وأبو كامل الجحدري عن أبي عوانة عن أبي بشر جعفر بن إياس (ثقة) عن يوسف بن ماهك عن عبد الله بن عمرو بن العاص بلفظ: «ويل للأعقاب من النار» وهو حديث متفق عليه أخرجه البخاري في ٤- الوضوء حديث (١٦٣) وقال حدثنا موسى عن أبي عوانة عن أبي بشر به.

٩، ١٠- ثم أورده من طريقين في أولهما عبد الرحمن بن سلام الجمحي قال الحافظ فيه: «صدوق» وسكت عنه الذهبي.

وثانيهما رجالها من الطبقة الأولى قتيبة وأبو بكر بن أبي شيبة وأبو كريب قالوا: حدثنا وكيع، عن شعبة عن محمد بن زياد، عن أبي هريرة بلفظ: «ويل للأعقاب من النار»، وهو من الأحاديث المتفق عليها، أخرجه البخاري حديث (١٦٥) عن آدم بن أبي إياس عن شعبة به وبهذه السياقة لهذا الحديث وأمثاله تبخرت أسطورة الترتيب والأرقام وتبددت الخرافات والأوهام.

ثم ختم الباب بحديث أبي هريرة هذا من طريق سهيل عن أبيه عن أبي هريرة.

وهل ضر ذلك مسلمًا أو أخل بشرطه ١٩

كلا إن أصل أحاديث الباب حديثا عبد الله بن عمرو وحديث أبي هريرة اللذين رواهما رجال من الطبقة الأولى وما عداهما من الأحاديث التي رويت من طرق رجالها من الطبقة الثانية إلا ليزداد الحديث قوة خصوصاً وهو من المتفق عليه، فيصل بهذه الطرق إلى الشهرة القريبة من التواتر.

هكذا يجب أن نفهم ولا يجوز أن نقول: قدم الأول لأنه أصح الطرق واسلمها وما آخر البقية إلا لأنه أدرك فيها شيئاً أو علة أو لسبب آخر.

قاسماً: ٤- كتاب الصلاة، ٨- باب فضل الأذان وهرب الشيطان.

١، ٢- صدر مسلم هذا الباب بحديث معاوية رضي الله عنه (٣٨٧) بلفظ: «المؤذنون أطول الناس أعتاقاً يوم القيامة»، بإسنادين مدارهما على طلحة بن يحيى التيمي من الطبقة الثانية، قال الحافظ فيه: «صدوق يخطئ».

٣، ٤- ثم عقبه بحديث جابر رضي الله عنه (٣٨٨) بلفظ: «إن الشيطان إذا سمع النداء بالصلاة ذهب حتى يكون مكان الروحاء» ساقه بإسنادين مدارهما على أبي سفيان طلحة ابن نافع «صدوق» أي أنه من الطبقة الثانية.

٥- ثم أتبعه بحديث أبي هريرة رضي الله عنه (٣٨٩) بإسنادين أولهما: من الطبقة الأولى. والثاني فيه سهيل بن أبي صالح من الثانية وعبد الحميد بن بيان من الثانية أيضاً، ولفظه: «إن الشيطان إذا سمع النداء بالصلاة أحال له ضراط حتى لا يسمع صوته... الحديث».

وهو حديث اتفق على إخراجه الشيخان، أخرجه البخاري في عدد من المواضع، منها في ٤- باب فضل التآذين حديث (٦٠٨)، ومنها ٢١- كتاب العمل في الصلاة حديث (١٢٢٢).

فأيهما أسلم من العيوب وأنقى: حديث معاوية وجابر المقدمين أو حديث أبي هريرة المؤخر ١؟ وأيهما أصل الباب؟

٦، ٧- ثم أورده مسلم من طريقين مدارهما على سهيل بن أبي صالح من الثانية وفي الأولى منهما عبد الحميد بن بيان الواسطي من الطبقة الثانية أيضاً.

٨- ثم أورده بإسناد رجاله من الطبقة الأولى عن أبي الزناد عن الأعرج وهو

متفق عليه، أخرجه البخاري من طريق أبي الزناد عن الأعرج عن أبي هريرة في ٤- باب فضل التأذين، حديث (٦٠٨)، ٢١- العمل في الصلاة حديث (١٢٢٢) من طريق الليث عن جعفر عن الأعرج.

٩- ثم أخرجه بإسناد من الطبقة الأولى: محمد بن رافع عن عبد الرزاق عن معمر عن همام عن أبي هريرة.

عاشراً: وفي ٨٤- باب أدنى أهل الجنة منزلة فيها، من كتاب الإيمان حديث (١٨٨-١٩٥) (١/ ١٧٥) في صدر الباب قال: حدثنا أبو بكر بن أبي شيبة، حدثنا يحيى ابن أبي بكير، حدثنا زهير بن محمد عن سهيل بن أبي صالح وهو من الثانية، عن النعمان ابن أبي عياش عن أبي سعيد الخدري رضي الله عنه أن رسول الله ﷺ قال: «إن أدنى أهل الجنة منزلة رجل صرف الله وجهه عن النار قبل الجنة...» الحديث.

ثم عقبه بحديث المغيرة بن شعبة من طرق من الدرجة الأولى ثم عقبه بحديث أبي ذر من طرق رجالها من الطبقة الأولى، مدارها على الأعمش عن المعمر بن سويد عن أبي ذر مرفوعاً.

٢- ثم أتبعه بحديث (١٩١) عن أبي الزبير بن جابر مرفوعاً وأبو الزبير من الدرجة الثانية.

٣، ٤- ثم ساقه من طريقين من الدرجة العليا عن عمرو بن دينار عن جابر ثم ساقه من طريقين مدارهما على بريد الفقير (ثقة) عن جابر والطريق الأولى من الطبقة الأولى. وفي الطريق الثانية أبو عاصم محمد بن أبي أيوب، قال فيه الحافظ: «صدوق» فهو من الثانية.

٥- ثم أورده من طريق حماد بن سلمة عن أبي عمران وثابت عن أنس ويمكن أن نعد هذا الإسناد من الدرجة الأولى؛ لأن حماد بن سلمة أثبت الناس في ثابت.

٦- ثم أورده من طريقين من الدرجة الأولى مدارهما على قتادة عن أنس، وأورده البخاري مختصراً في كتاب التوحيد رقم (٧٥١٦) قال حدثنا مسلم بن إبراهيم حدثنا هشام حدثنا قتادة عن أنس.

٧- ثم أورده من طريق معاذ بن هشام وهو كما قال الحافظ: «صدوق ربما

وهم، فهو من الطبقة الثانية.

٨- ثم أورده من طريق من الدرجة الأولى عن قتادة به، ثم أورده من طريقين من الدرجة الأولى مدارهما على معبد بن هلال العنزي (وهو ثقة) عن أنس بسياق طويل وهو حديث متفق عليه ورواه مسلم عن أبي الربيع العتكي وسعيد بن منصور حدثنا حماد بن زيد حدثنا سعيد بن هلال العنزي عن أنس مرفوعاً، ورواه البخاري ٩٧- كتاب التوحيد ٣٦- باب كلام الرب ﷻ يوم القيامة مع الأنبياء وغيرهم حديث (٧٥١٠) قال حدثنا سليمان بن حرب حدثنا حماد بن زيد به.

٩- ثم أورده مسلم من طريق أبي بكر بن أبي شيبة ومحمد بن عبد الله بن نمير قالوا حدثنا محمد بن بشر (ثقة) حدثنا أبو حيان (وهو يحيى بن سعيد بن حيان التيمي ثقة عابد) عن أبي زرعة عن أبي هريرة بسياق طويل مرفوعاً رجاله من الدرجة الأولى وهو مما اتفق عليه الشيخان، أخرجه البخاري ٦٠- الأنبياء حديث (٣٣٤٠) من طريق محمد بن عبيد عن أبي حيان به.

١٠- ثم ساقه بلفظ أخصر من طريق رجاله من الدرجة الأولى إلى أبي هريرة، وأخرجه البخاري في التفسير حديث (٤٧١٢) من طريق أبي زرعة به.

١١- ثم أورده من طريق فيها محمد بن فضيل عن أبي مالك عن أبي حازم عن أبي هريرة، فهل آخر مسلم هذه الأحاديث المتفق عليها لأنه أدرك فيها شيئاً؟ وهل ضررها أن تأتي في الترتيب برقم (٩، ١٠، ١١) وهل الإسناد الأول أقوى وأنظف من هذه الأسانيد المتأخرة في الترتيب؟ وهل ذلك يخرجها عن كونها هي الأصول وهي عمدة الباب ١٢

كلا ثم كلا.

حادي عشر: ٢- كتاب الطهارة ٢- باب وجوب الطهارة حديث (٢٢٤) (١)/ (٢٠٤).

١- في صدر الباب قال الإمام مسلم رحمه الله: حدثنا سعيد بن منصور وقتيبة بن سعيد وأبو كامل الجحدري (واللفظ لسعيد) قالوا: حدثنا أبو عوانة عن سماك بن حرب عن مصعب بن سعد قال: دخل عبد الله بن عمر على ابن عامر يعوده وهو

مريض . فقال : ألا تدعو الله لي يا ابن عمر ؟
قال : إني سمعت رسول الله ﷺ يقول : « لا يقبل الله صلاة بغير طهور
ولا صدقة من غلول » . وكنت على البصرة .

٢ ، ٣- ثم ساقه من طريقين مدارهما على سماك .

٤- ثم أخرجه من حديث أبي هريرة من طريق محمد بن رافع حدثنا عبد الرزاق
حدثنا معمر عن همام بن منبه عن وهب بن منبه عن أبي هريرة مرفوعاً .
وهذا الإسناد من الدرجة الأولى ، وأخرجه البخاري في ٤- الوضوء باب ٢
حديث (١٣٥) قال : حدثنا إسحاق قال أخبرنا عبد الرزاق بنحوه .

أمثلة لأبواب متفق عليها:

أولاً : ٢- كتاب الطهارة ٣١- باب حكم بول الطفل الرضيع (١ / ٢٣٧ -
٢٣٨) افتتح مسلم هذا الباب بحديث عائشة . ٢٨٦
١ ، ٢ ، ٣- أخرجه من ثلاث طرق مدارها على هشام بن عروة عن أبيه وكلها
من الطبقة الأولى .

٤ ، ٥ ، ٦- ثم أخرجه من حديث أم قيس بنت محصن من طريقين رجالها من
الطبقة الأولى مدارهما على الزهري عن عبيد الله بن عبد الله بن عتبة بن مسعود عن
أم قيس والثالثة فيها حرملة بن يحيى من الطبقة الثانية ، والحديثان - أعني : حديث
عائشة وأم قيس - متفق عليهما أخرج البخاري حديث عائشة في أربعة مواضع منها
في ٤- الوضوء ٥٩- باب بول الصبيان حديث (٢٢٠) ، وأخرج حديث أم قيس في
الباب نفسه رقم (٢٢١) .

ثانياً : ٣- كتاب الحيض ١٦- باب تستر المغتسل بثوب (١ / ٢٦٥) صدر
مسلم هذا الباب بحديث أم هانئ ؓ : « ذهبت إلى رسول الله ﷺ فوجدته يغتسل
وقاطمة ابنته تستره بثوب » رقم (٣٣٦) .

١ ، ٢- ساقه من طريقين رجالهما من الطبقة الأولى وهو متفق عليه أخرجه

البخاري في الغسل حديث ٢٧٦

٣- ثم أورده من حديثها بإسناد فيه الوليد بن كثير.

٤- ثم ختم الباب بحديث ابن عباس عن ميمونة رضي الله عنها رقم (٣٣٧) بلفظ: وضعت للنبي ﷺ ماء وسترته. وفي إسناده موسى بن عيسى القاري، قال الحافظ فيه: صدوق، وقال في تهذيب التهذيب (١٠ / ٣٦٥): ذكره ابن حبان في الثقات، وقال مطين: وكان ثقة، له في الصحيح حديث واحد. لكن حديثه هذا متفق عليه، أخرجه مسلم عن إسحاق ابن راهويه عن موسى القاري عن زائدة عن الأعمش عن سالم بن أبي الجعد عن كريب عن ابن عباس، وأخرجه مسلم والبخاري عن عذان عن أبي حمزة عن الأعمش عن سالم به في ٥- الغسل ١٨- باب نفص اليدين من الغسل من الجنابة حديث (٢٧٢).

ثالثاً: ٣٧- كتاب اللباس ٨- باب كراهة ما زاد على الحاجة من الفراش واللباس حديث (٢٠٨٥) (٣ / ١٦٥١-١٦٥٣).

أخرج مسلم حديث ابن عمر رضي الله عنهما: «لا ينظر الله إلى من جر ثوبه خيلاء»، من طرق كثيرة وهو من الأحاديث المتفق عليها، ثم أخرجه في آخر الباب من طريق شعبة عن محمد بن زياد عن أبي هريرة رضي الله عنه وهو حديث متفق عليه، أخرجه البخاري في ٧٧- كتاب اللباس.

٥- باب من جر ثوبه من الخيلاء حديث (٥٧٨٨)، من طريق مالك عن أبي الزناد عن الأعرج عن أبي هريرة رضي الله عنه وكم من حديث أخرجه مسلم وهو من رجال الدرجة الأولى، وكم من حديث قدمه وإسناده من رجال الثانية مما يدل أنه لا يبنى شيئاً على التقديم والتأخير.

رابعاً: ٢- كتاب الطهارة، ١٥- باب السؤال، افتتحه مسلم بحديث أبي هريرة رقم (٢٥٢) بلفظ: «لولا أن أشق على أمتي لأمرتهم بالسواك» وهو حديث متفق عليه أخرجه البخاري في الجمعة حديث (٨٤٧).

٢- ثم عقبه بحديث عائشة كان إذا دخل بيته بدأ بالسواك بإسناد من رجال الطبقة الأولى.

٣- ثم عقبهما بحديث أبي موسى (٢٥٤) دخلت على النبي ﷺ وطرف السواك

على لسانه رجاله من الطبقة الأولى وهو حديث متفق عليه أخرجه البخاري في ٤-
الوضوء، حديث (٢٤١).

٤، ٥- ثم عقبه بحديث حذيفة رضي الله عنه رقم (٢٥٥) من طريقين من رجال الطبقة
الأولى وهو متفق عليه، أخرجه البخاري في الوضوء، حديث (٢٤٢)، وفي ١٧-
الجمعة، باب السواك يوم الجمعة حديث (٨٤٩).

٦- ثم عقبه بحديث ابن عباس برقم (٢٥٦)، بإسناد رجاله من الطبقة الأولى
وهو متفق عليه.

أخرجه البخاري ٦٥- التفسير، ١٧- باب ﴿إِنَّ فِي خَلْقِ السَّمَكَاتِ وَالْأَرْضِ﴾
حديث (٤٥٦٩-٤٥٧٢).

خامساً: ٣- كتاب الحيض، ٩- باب صفة غسل الجنابة، افتتح مسلم هذا
الباب بحديث عائشة: كان رسول الله ﷺ إذا اغتسل يبدأ فيغسل يديه . . . حديث
(٣١٦)، ساقه من ثلاث طرق برجال كلهم من الطبقة الأولى، ثم عقبه بحديث ابن
عباس عن ميمونة: أدنيت لرسول الله ﷺ غسله من الجنابة فغسل كفيه مرتين أو
ثلاثاً . . . الحديث رقم (٣١٧)، ثم عقبه بطرق مدارها على الأعمش كلهم من
رجال الطبقة الأولى.

وهو حديث متفق عليه أخرجه البخاري في ٥- الغسل حديث ٢٤٦، ٢٥٤،
٢٥٦، ٢٥٧، ثم ختمه بحديث عائشة رقم (٣١٨) بلفظ: كان رسول الله ﷺ إذا
اغتسل من الجنابة دعا بشيء نحو الحلاب.

وهو حديث متفق عليه أخرجه البخاري برقم (٢٥٥) فهذا الباب كالحلقة
المفرغة لا يدرى أين طرفاها وفيه شرح لبعض الألفاظ، وكم في أبوابه من هذا
النوع.

أمثلة لأبواب افتتحت بأسانيد من الطبقة الأولى وختمت بأسانيد كذلك متفق عليها:

أولاً: ٢- كتاب الحيض، ٦- باب جواز نوم الجنب واستحباب الوضوء له افتتح مسلم هذا الباب بحديث عائشة رضي الله عنها رقم (٣٠٥).

١- إسناده: رجاله من الطبقة الأولى.

٢- وعطف عليه بإسنادين كذلك، ثم أورده من حديث ابن عمر رقم (٣٠٦) بالأسانيد الآتية.

٣- فقال: وحدثني محمد بن أبي بكر المقدمي وزهير بن حرب قالا: حدثنا يحيى وهو ابن سعيد عن عبيد الله.

٤- ح وحدثنا أبو بكر بن أبي شيبة وابن نمير واللفظ لهما قال ابن نمير: حدثنا أبي، وقال أبو بكر حدثنا أبو أسامة قالا: حدثنا عبيد الله عن نافع عن ابن عمر أن عمر قال: يا رسول الله، أيرقد أحداً وهو جنب؟ قال: «نعم، إذا توضأ».

٥- وحدثنا محمد بن رافع حدثنا عبد الرزاق عن ابن جريج أخبرني نافع عن ابن عمر مرفوعاً.

٦- وحدثني يحيى بن يحيى قال: قرأت على مالك عن عبد الله بن دينار عن ابن عمر، وهذه الأسانيد من الطبقة الأولى، والحديث متفق عليه، أخرجه البخاري من طريق قتيبة عن الليث عن نافع به حديث (٢٨٣)، ومن طريق جويرية عن نافع به رقم (٢٨٥)، ومن طريق مالك عن نافع به برقم (٢٨٦)، وهذه الإحالات على طبعة البخاري نشر دار القلم.

٧، ٨- ثم أورده من حديث عائشة رقم (٣٠٧) جواباً على سؤال وجه إليها بإسنادين مدارهما على معاوية بن صالح صدوق له أوهام.

٩، ١٠، ١١- ثم أورد حديثاً عن أبي سعيد (٣٠٨)، من ثلاث طرق مدارها على عاصم الأحول عن أبي المتوكل الناجي عن أبي سعيد الخدري بلفظ: «إذا أتى أحدكم أهله ثم أراد أن يعود فليتوضأ» ورجاله من الطبقة الأولى.

١٢- ثم أخرجه عن أنس رقم (٣٠٩) بإسناد من الدرجة الثانية بلفظ: إن النبي ﷺ كان يطوف على نسائه بغسل واحد.

لكن الحديث متفق عليه أخرجه البخاري في مواضع منها في الغسل ١٢- باب إذا جامع ثم عاد، حديث (٢٦٥) وفي ٢٤- باب الجنب يخرج ويمشي في السوق وغيره، حديث (٢٨٠) من طريق قتادة عن أنس.

وبهذا التصرف يعرف مدى التزام مسلم بالصحة، وأنه لا دخل للترتيب والحسابات والتقديم والتأخير فهذا الحديث جاء في آخر الباب، أي أن ترتيبه الثالث عشر في كتاب مسلم ولكنه في واقع أمره متفق عليه ويسبق الحديث الأول إلى الدرجة الأولى أو يزاحمه إن كان الأول من المتفق عليه.

ثانيًا: ٣- كتاب الحيض ١٠- باب القدر المستحب من الماء في غسل الجنابة (١ / ٢٥٥-٢٥٨)، افتتحه مسلم بحديث عائشة (٣١٩) كان رسول الله ﷺ يغتسل في القدح. ساقه من ثلاث طرق من الدرجة الأولى، مدارها على الزهري.

٤- ثم عقبه بحديثها رقم (٣٢٠) بإسناد رجاله من الدرجة الأولى عن أبي سلمة بن عبد الرحمن أنه سألها عن غسل النبي ﷺ فدعت بإماء قدر الصاع... الحديث.

٥- ثم أورده بإسناد فيه مخزومة بن بكير عن أبيه فهو من الثانية ثم إن أحاديث عائشة من المتفق عليها.

٦- ثم ساقه بإسناد رجاله من الدرجة الأولى عن حفصة بنت سيرين عنها.

٧- ثم ساقه بإسناد رجاله من الدرجة الأولى عن القاسم عنها.

٨- ثم ساقه بإسناد رجاله من الدرجة الأولى عن معاذة عنها.

٩، ١٠- ثم أورد حديث ميمونة (٣٢٢) من طريقين مدارهما على ابن عباس عنها من الدرجة الأولى وهو حديث متفق عليه

أخرجه البخاري من طريق ابن عينة عن عمرو بن دينار عن جابر بن زيد عن ابن عباس، وأخرجه مسلم بهذا الإسناد، وإسناد آخر عن ابن جريج أخبرني عمرو بن دينار.

١١- ثم أخرجه مسلم من حديث أم سلمة (٣٢٤) برجال من الدرجة الأولى إلى زينب بنت أم سلمة عنها، وهو من الأحاديث التي اتفق عليها الشيخان. أخرجه البخاري، انظر تحفة الأشراف (١٣/٥٦)، والبخاري كتاب الصوم حديث (١٩٢٩).

١٢، ١٣- ثم أخرجه من حديث أنس رضي الله عنه رقم (٣٢٥) من طريقين مدارهما على شعبة عن عبد الله بن عبد الله بن جبر عن أنس بلفظ: كان رسول الله ﷺ يغتسل بخمسة مكائكك ويتوضأ بمكوك.

١٤- ومن طريق ثالث عن قتيبة حدثنا وكيع عن معمر عن ابن جبر وهذا الإسناد من الطبقة الأولى، وهو حديث اتفق عليه الشيخان، أخرجه البخاري في ٤- الوضوء ٤٦- باب الوضوء بالمد، حديث (١٩٨)، قال: حدثنا أبو نعيم حدثنا مسعربه.

١٥، ١٦- ثم أخرجه من حديث سفينة رقم (٢٢٦) بإسنادين مدارهما على أبي ربحانة عن سفينة بلفظ: كان رسول الله ﷺ يغتسل بالصاع ويتوضأ بالمد. انظر حديث ميمونة وقد جاء التاسع والعاشر في الترتيب وهو من الأحاديث المتفق عليها.

وحديث أم سلمة الحادي عشر في الترتيب وهو متفق عليه، وحديث أنس جاء في الترتيب (١٢، ١٣، ١٤)، والإسناد الرابع عشر متفق عليه، وحديث سفينة جاء ترتيبه (١٥، ١٦) وليس فيه علة والحمد لله، فأين هي العلل والاختلافات والاضطرابات التي يسميها المليباري بالدقائق العلمية، والتي يدعي أن مسلماً أودعها في هذا الترتيب.

ثالثاً: ٣٧- كتاب اللباس والزينة، ١١- باب تحريم خاتم الذهب على الرجال (٣/ ١٦٥٤)، افتتح هذا الباب بحديث أبي هريرة مرفوعاً بلفظ: نهى عن خاتم الذهب حديث (٢٠٨٩) ورجاله من الطبقة الأولى.

ثم أرفده بحديث ابن عباس رقم (٢٠٩٠) «أن رسول الله ﷺ رأى خاتماً من ذهب في يد رجل فترعه فطرعه... الحديث، ورجاله من الطبقة الأولى.

ثم ثلث بحديث ابن عمر رقم (٢٠٩١) «أن رسول الله ﷺ اصطنع خاتماً من ذهب وكان يجعل فكه في باطن كفه إذا لسه فصنع الناس . . . الحديث . ساقه من طريقين من الطبقة الأولى مدارهما على الليث بن سعد عن نافع عن ابن عمر مرفوعاً ، ثم ساقه من طرق من الطبقة الأولى مدارها على عبيد الله بن عمر عن نافع عن ابن عمر مرفوعاً وفي الرواة عن عبيد الله يحيى بن سعيد القطان ومحمد بن بشر وخالد بن الحارث وعقبة بن خالد وحديث عبيد الله متفق عليه .

أخرجه البخاري ٧٧- كتاب اللباس ، ٤٥- باب خواتم الذهب حديث (٥٨٦٥) ، ٤٦- باب خاتم الفضة حديث (٥٨٦٦) ، ثم ساقه من أربع طرق إلى أيوب وموسى بن عقبة وأسامة بن زيد الليثي جماعتهم عن نافع عن ابن عمر مرفوعاً .

مثالان لإسنادين صُنِّرا بهما مسلم بابيهما وأعلَّهما غيره:

أولاً: ٢- كتاب الطهارة ، ١- باب فضل الوضوء ، فيه حديث واحد برقم ٢٢٣ ، (١/ ٢٠٣) .

قال مسلم رحمه الله : حدثنا إسحاق بن منصور ، حدثنا حبان بن هلال حدثنا أبان ، حدثنا يحيى أن زيداً حدثه أن أبا سلام حدثه عن أبي مالك الأشعري قال : قال رسول الله ﷺ : «الطهور شطر الإيمان ، والحمد لله تملأ الميزان . . . » الحديث .

أقول : إن مسلماً أورده مصدراً به هذا الكتاب ؛ لأنه يعتقد صحته كما يعتقد صحة كل ما يورده في كتابه .

والحديث من الأحاديث التي انتقدها الدارقطني ، ووافقه ابن القطان ، وابن رجب ، وادعوا أن فيه انقطاعاً بين أبي سلام وأبي مالك الأشعري .

وتبين بالدراسة ، وبالرجوع إلى تاريخ الرجال : أن أبا سلام لم يدرك أبا مالك الأشعري ، حيث توفي أبو مالك قبل أن يولد أبو سلام .

وليس عندي من المجازفة والمكابرة ما عند بعض الناس ، فلم يسعني إلا موافقة الدارقطني ومن تبعه .

وقد اعتذر النووي عن الإمام مسلم رحمته الله بأن الظاهر من حال مسلم أنه علم سماع أبي سلام لهذا الحديث عن أبي مالك فيكون أبو سلام سمعه من أبي مالك وسمعه -أيضاً- من عبد الرحمن بن غنم .

ولقناعتي بانقطاع إسناد هذا الحديث ، حيث تبين لي أن أبا سلام لم يدرك أبا مالك رجحت الانقطاع بينهما استسلاماً للحق ، ثم شمرت عن مساعد الجد أبحث عن متابعات وشواهد للحديث ، فوجدت - ولله الحمد - طرقاً تقويه تصل إلى درجة الصحيح ، ثم اعتلرت عن مسلم بأنه ظن أن أبا سلام قد عاصر أبا مالك فحكم بصحته بناء على مذهبه في الاكتفاء بمطلق المعاصرة بين الراوي وشيخه مع إمكان اللقاء ولو أن رجلاً مخلصاً أعلمه يستطيع أن يثبت لقاء أبي سلام لأبي مالك لشددت إليه الرحال لأخذ منه هذه الفائدة ولقيت رأسه .

وهكذا أقول في الأحاديث القليلة التي رجحت فيها جانب الدارقطني ، أتمنى بفارغ الصبر من يناقشني فيها ويرد رأيي فيها وسوف أشد الرحال إلى من يقوم بذلك لأشكره ولأقبل رأسه فرحاً بهذا العمل الجليل .

وليعلم القارئ أنني كنت إذا رجحت رأي الدارقطني على رأي مسلم فإنما هو من باب القيام بالقسط في نظري وفي حدود علمي مع إحساسي بالمرارة والأسى . ثم أشمر عن مساعد الجد في البحث عما يقوي ذلك الحديث وينهض به لذا تراني في عملي قد ركزت على الشواهد والمتابعات حتى أصل بالحديث إلى درجة تقر بها عيني وعين كل محب للمسنة إن وجدت لذلك سبيلاً .

ثم أقول الآن : أين الترتيب الذي يستدل به المليباري ؟ وإذا كان من منهج مسلم أنه إذا أدرك في الحديث شيئاً أخره فلماذا لم يؤخره مسلم إلى آخر الكتاب بناء على هذا الزعم .

ثانياً : ٢- كتاب الطهارة ، ٢٣- باب المسح على الناصية والعمامة ، افتتحه مسلم رحمته الله بحديث المغيرة بن شعبة رضي الله عنه قال رحمته الله : وحدثني محمد بن عبد الله بن بزيع حدثني يزيد (يعني ابن زريع) حدثنا حميد الطويل حدثني بكر بن عبد الله المزني عن عروة بن المغيرة بن شعبة عن أبيه قال : تخلف رسول الله ﷺ وتخلفت

معه فلما قضى حاجته قال : «أمعك ماء؟» فأثبته بمطهرة فغسل كفيه ووجهه . . . إلى أن قال : ومسح بناصيته وعلى العمامة وعلى خفيه . . . الحديث .

ثم أتبعه بطرق مدارها على بكر بن عبد الله المزني عن الحسن عن ابن المغيرة ، ثم اختتم الباب بحديث كعب بن عجرة وإسناده من رجال الطبقة الأولى . والحديث المصدّر به الباب من الأحاديث التي انتقدها الدارقطني وأصاب في نقده ووافقه أبو مسعود الدمشقي وأبو علي الغساني والقاضي عياض والنووي وابن كثير والعظيم أبادي قالوا : إن وهماً قد وقع في إسناده هذا الحديث إما من مسلم في نظر أبي مسعود وإما من محمد بن عبد الله بن يزيد شيخه كما قاله الآخرون والظاهر أن الوهم من شيخه .

وعلى كل حال لو كان مسلم رحمته الله أعطى للترتيب هذا الاهتمام الذي يفهم من طريقه التصحيح والتعليل كما زعم الملياري لعاتب هؤلاء المحدثون مسلماً على تقديم هذا الحديث المعلن ولقالوا : كيف يلتزم مسلم بالترتيب الدقيق المشتمل على الأسرار والحكم والمتضمن لأنظف الأسانيد وأنقاها ثم يخالف ما التزمه بتقديم هذا الإسناد المطعون فيه ولعاتبوه - أيضاً - على تقديم رجال الطبقة الثانية على رجال الطبقة الأولى في كثير من المواضع .

ومع موافقتي لهؤلاء الأئمة فقد اعتذرت لمسلم بأعذار جيدة وسقت للحديث أربع متابعات وخمسة شواهد .

شرح الإمام مسلم للعلل وتوضيحها

لقد وعد الإمام مسلم رحمته الله بشرح العلل وتوضيحها فما مراده بهذه العلل ؟ الذي أقطع به أنه يريد بذلك العلل غير القاذحة .

والدليل على ذلك اتفاق الأئمة على صحة كتابه وتلقيهم إياه بالقبول ولم يفهم أحد أنه يريد بهذا الشرح شرح العلل القاذحة إلا القاضي عياض رحمته الله ويفهم من تصرفاته أن هذه الفكرة كانت غير راسخة في نفسه وقد بينت ذلك في مناقشتي السابقة للملياري، انظر (ص ٦-٩) .

وهذا الشرح الذي هو بيان العلل غير القادحة والتي هي مجرد اختلاف في العبارات وفي الزيادة، والنقص في ألفاظ المتون، قد وفي مسلم بما وعد على أكمل الوجوه بطريق لا يضاهيه فيها أحد من المحدثين وقد بدأ في إنجاز هذا الوعد من أول حديث رواه في كتابه بعد المقدمة.

١- وهو حديث عمر رضي الله عنه بينما نحن عند رسول الله ﷺ إذ طلع علينا رجل شديد بياض الثياب شديد سواد الشعر . . . وفيه سؤال جبريل النبي ﷺ عن الإسلام والإيمان والإحسان والساعة.

فهو الحديث الأول من كتاب الإيمان من صحيح مسلم (١ / ٣٦)، أورده من طرق ثم قال بعد إيراده من الطريق الثانية (ص ٣٧): «وساقوا الحديث بمعنى حديث كهمس وإسناده، وفيه بعض زيادة ونقصان أحرف».

وقال عقب الطريق الثانية (ص ٣٧): «فاقتص الحديث كنحو حديثهم عن عمر عن النبي ﷺ وفيه شيء من زيادة وقد نقص منه شيئاً».

وهذا الاختلاف بين الرواة بالزيادة والنقص يعتبر من العلل عند كثير من المحدثين ولكنها علل غير قادحة؛ لأن النقص لا يضر ولأن زيادة الثقة مقبولة.

٢- ثم ساقه من حديث أبي هريرة (ص ٣٧) حديث رقم (٩) من ثلاث طرق فقال عقب الثانية: حدثنا أبو حيان بهذا الإسناد مثله . غير أن في روايته: «إذا ولدت الأمة بعلمها» يعني السراري.

ذلك لأن في الطريق الأولى: «إذا ولدت الأمة ربها» فلما اختلف اللفظان نبه على ذلك.

٣- باب بيان الإيمان (٢ / ٤٢ - ٤٣) حديث رقم (١٣)، أورد مسلم ﷺ حديث أبي أيوب رضي الله عنه أن أعرابياً عرض لرسول الله ﷺ . . . ثم قال: يا رسول الله، أؤيا محمد، أخبرني بما يقربني من الجنة ويباعدني من النار. . . الحديث. من ثلاث طرق.

قال عقب الثانية: «بمثل هذا الحديث» محيلاً به على الطريق الأولى أي أنه يساوي اللفظ الأول تماماً دون زيادة أو نقص، وفي آخر الطريق الثالثة: «فلما أدير

قال رسول الله ﷺ: «إن تمسك بما أمر به دخل الجنة» ثم قال: «وفي رواية ابن أبي شيبة: إن تمسك به».

٤- وأورد في هذا الباب حديث جابر (١ / ٤٤) رقم (١٥) «أتى النعمان بن قوئل فقال: يا رسول الله أرأيت إذا صليت المكتوبة وحرمت الحرام... من ثلاث طرق، فقال عقب الثانية: «بمثله وزاد فيه: ولم أزد على ذلك شيئاً».

٥- باب الأمر بالإيمان بالله ورسوله ﷺ وشرائع الدين. حديث رقم (١٧) (١ / ٤٦-٤٩).

أورد مسلم رحمه الله فيه حديث ابن عباس في وفد عبد القيس من سبع طرق، وقال عقب إيراده من الطريقتين الأولين: «زاد خلف في روايته: شهادة أن لا إله إلا الله وعقد واحدة»، وقال عقب الثانية: «وقال شعبة: وربما قال: المقير»، وقال: «احفظوه وأخبروا به من وراءكم»، وقال أبو بكر في روايته: «من وراءكم» وليس في روايته: «المقير» وقال عقب الرابعة: وقال: «أنهاكم عما ينبذ في الدنيا والنقيير والمزفت»، وزاد ابن معاذ في حديث عن أبيه قال: قال رسول الله ﷺ لأشج أشج عبد قيس: «إن فيك خصلتين يحبهما الله: الحلم والأناة».

وقال عقب الخامسة: «قال: وقال نبي الله ﷺ لأشج عبد القيس: «إن فيك لخصلتين يحبهما الله: الحلم والأناة».

وقال عقب السادسة: «بمثل حديث ابن علية غير أن فيه: وتذيقون فيه من القطيعاء أو التمر والماء، ولم يقل: قال سعيد أو قال: من التمر».

٦- وفي باب ٩ حديث ٢٤ (١ / ٥٤)، حديث سعيد بن المسيب في وفاة أبي طالب، أورد مسلم من ثلاث طرق.

وقال عقب الثالثة: «غير أن حديث صالح انتهى عند قوله فأنزل الله ﷻ فيه ولم يذكر الآيتين، وقال في حديثه: ويعودان في تلك المقالة وفي حديث معمر مكان هذه الكلمة فلم يزاها».

٧- مثال مهم جداً يحدد منهج مسلم في صحيحه ويبين مقصوده بالشرح والإيضاح اللذين وعد بهما في المقدمة، ووعد بتطبيقهما في كتابه في المواقف

التي تتطلب الشرح والإيضاح.

فقد أورد في ٤- كتاب الصلاة، ١٦- باب التشهد (٣٠١/١-٣٠٤) ١- ٥- حديث ابن مسعود رضي الله عنه في التشهد رقم (٤٠٢) من خمس طرق كلها من الطبقة الأولى.

٦- ٨- ثم أورد حديث ابن عباس رضي الله عنه رقم (٤٠٣) من ثلاث طرق مدارها على أبي الزبير.

ثم أورد حديث أبي موسى الأشعري رضي الله عنه رقم (٤٠٤).

٩- قال حدثنا سعيد بن منصور وقتيبة بن سعيد وأبو كامل الجعفري ومحمد بن عبد الملك الأموي (واللفظ لأبي كامل) قالوا: حدثنا أبو عوانة عن قتادة عن يونس بن جبير عن حطان بن عبد الله الرقاشي، قال: صليت مع أبي موسى الأشعري صلاة فلما كان عند القعدة قال رجل من القوم: أقرت الصلاة بالبر والزكاة.

فلما قضى أبو موسى الصلاة وسلم انصرف فقال: أيكم القائل كلمة كذا وكذا، قال: فأرم القوم، ثم قال: أيكم القائل كلمة كذا وكذا؟ فأرم القوم، فقال: لعلك يا حطان قلتها؟ قال: ما قلتها ولقد رهبت أن تبكعني^(١) بها فقال رجل من القوم: أنا قلتها ولم أرد بها إلا الخير.

فقال أبو موسى: أما تعلمون كيف تقولون في صلاتكم؟

إن رسول الله ﷺ خطبنا فبين لنا مستنا وعلمنا صلاتنا فقال: «إذا صليتم فأقيموا صفوفكم، ثم ليؤمكم أحدكم فإذا كبر فكبروا، وإذا قال غير المغضوب عليهم ولا الضالين فقولوا آمين يجبكم الله، فإذا كبر وركع فكبروا واركعوا فإن الإمام يركع قبلكم ويرفع قبلكم»، فقال رسول الله ﷺ: «فتلك بئلك»^(٢).

(١) أي خست أن تستهيني بما أكره.

(٢) أي أن اللحظة التي سبقكم الإمام بها في تقدمه إلى الركوع تنجبر لكم بتأخيركم في الركوع بعد رفعه لحظة فتلك اللحظة بئلك اللحظة وصار قدر ركوعكم كقدر ركوعه.

«وإذا قال: سمع الله لمن حمده فقولوا: اللهم ربنا لك الحمد يسمع الله لكم، فإن الله تبارك وتعالى قال على لسان نبيه ﷺ: سمع الله لمن حمده». وإذا كبر وسجد، فكبروا واسجدوا فإن الإمام يسجد قبلكم ويرفع قبلكم»، فقال رسول الله ﷺ: «فتلك بتلك، وإذا كان عند القعدة فليكن من أول قول أحدكم: التحيات الطيبات الصلوات لله، السلام عليك أيها النبي ورحمة الله وبركاته السلام علينا وعلى عباد الله الصالحين، أشهد أن لا إله إلا الله وأشهد أن محمداً عبده ورسوله».

١٠- ثم قال: حدثنا أبو بكر بن أبي شيبة، حدثنا أبو أسامة، حدثنا سعيد بن أبي عروبة.

١١- ح وحدثنا أبو غسان المسمعي، حدثنا معاذ بن هشام حدثنا أبي.

١٢- ح وحدثنا إسحاق بن إبراهيم أخبرنا جرير عن سليمان التيمي.

كل هؤلاء عن قتادة في هذا الإسناد، بمثله، وفي حديث جرير من الزيادة «وإذا قرأ فأنصتوا»، وليس في حديث أحد منهم: «فإن الله قال على لسان نبيه - سمع الله لمن حمده»، إلا في رواية أبي كامل وحده عن أبي عوانة.

قال أبو إسحاق: قال أبو بكر ابن أخت أبي النصر في هذا الحديث^(١).

فقال مسلم: تريد أحفظ من سليمان؟

فقال له أبو بكر: فحديث أبي هريرة؟

فقال: هو صحيح، يعني: «وإذا قرأ فأنصتوا»، فقال: هو عندي صحيح.

فقال: لم لم تضعه ها هنا؟ قال: ليس كل شيء عندي صحيح وضعته ها هنا إنما وضعت ها هنا ما أجمعوا عليه^(٢).

انظر أيها العاقل الواعي المنصف بجدية إلى هذا الشرح والتوضيح وافهم

(١) أي طعن فيه وقدح في صحته.

(٢) قال بعضهم: أراد مسلم بالإجماع، إجماع أربعة من أئمة الحديث: أحمد بن حنبل، وابن معين، وعثمان بن أبي شيبة، وسعيد بن منصور الحراساني * هامش نصيب الراية * (٢ / ١٥٠) وفسر بغير هذا، أي بما أجمعوا على شروطه وقد يرد مسلم ما هو أوسع من هذا وذاك.

منتهجه حق الفهم .

أولاً : قال : كل هؤلاء عن قتادة في هذا الإسناد بمثله لأنه يحتمل أن يكون قتادة قد رواه من غير طريق يونس بن جبير عن حطان فقال : في هذا الإسناد .

ثانياً : لما لم يسق المتن مرة أخرى اختصاراً ، فقد يحتمل أن ألفاظ هذه الطرق الأخيرة المحال بها تغاير النص الذي أحال عليه والذي صدر به الباب فأخبر أنه مثله تماماً لم يختلف فيه ألفاظ الرواة لا في لفظ التشهد ولا في القصة ولا في صفة الصلاة .

ثالثاً : لما كان هناك زيادتان من بعض الرواة ، إحداهما في النص المحال به ، وثانيتها في النص المحال عليه ، قام بواجب التنبيه عليهما كما وعد في مقدمته بالشرح والإيضاح فقال : « وفي حديث جرير عن سليمان عن قتادة من الزيادة : « وإذا قرأ فأنصتوا » .

ثم قال : « وليس في حديث أحد منهم : فإن الله قال على لسان نبيه ﷺ ، « سمع الله لمن حمده » ، إلا في رواية أبي كامل وحده » فلما عارضه أبو بكر ابن أخت أبي النضر في إحدى الزيادتين وهي : « وإذا قرأ فأنصتوا » وطعن فيها بأن سليمان التيمي قد انفرد بها عن كل أصحاب قتادة أجابه بقوله : تريد أحفظ من سليمان أي أن سليمان ثقة حافظ فتفرده لا يضر وعدم ذكر أصحاب قتادة لها لا يقدر فيها ولأنه مثبت وهم غير نافين لها فلا شك في صحتها عنده وعلى مذهبه ولم يعأ بمخالفة غيره وطلعه فيها لا سيما وقد وافقه أئمة في تصحيحها وقبولها كأحمد بن حنبل رحمهم الله ثم إنه قد أشار في مقدمته إلى قبول الزيادة بقوله : لأن المعنى الزائد في الحديث المحتاج إليه يقوم مقام حديث تام .

فهذه الزيادة في حديث أبي موسى هنا قائمة في نظره مقام حديث تام كأن سليمان التيمي استقل به فلا يضره سكوت غيره عنه ، ثم سأله أبو بكر ليلزمه وليقيم عليه الحجة فقال : فحديث أبي هريرة؟ فقال مسلم : هو عندي صحيح ، فقال أبو بكر : لم لم تضعه ها هنا .

قال مسلم مبيناً منهجه وشرطه فيما يرويه في هذا الكتاب العظيم . ليس كل

شيء عندي صحيح وضعته هاهنا وإنما وضعت هاهنا ما أجمعوا عليه .

قال هذا في حديث في آخر الباب هو التاسع في الترتيب، أورد فيه زيادة يرى كثير من المحدثين النقاد أن فيها علة وأنكرها عليه أبو بكر ابن أخت أبي النضر لكن الإمام مسلمًا مقتنع بصحتها فوضعها في صحيحه بناء على هذا الاقتناع .

فهذا هو منهج مسلم في صحيحه لا يورد كل صحيح عنده بل يختار بمطأ عاليًا من الصحيح وهو ما أجمعوا عليه (ويريد بذلك إجماعًا خاصًا) وهذه هي الغاية الأساسية التي يرمي إليها ، وإن كان قد يعرض له ما يعرض للبشر من رواية حديث قد يدرك الناقد فيه علة أو ضعفًا فهذا أمر شاذ وطارئ كما يحصل مثله ممن هو أفضل منه من البشر .

أما أن يعتمد إلى أحاديث قد أدرك فيها علة فيوردها في كتابه ويقدم ما حقه أن يؤخر ويؤخر ما حقه أن يقدم من أجلها فهذا أمر لا يدل عليه قول مسلم ولا عمه في هذا الكتاب ولا يقوله إلا من لا يدري ما يقول ، خصوصًا إذا علمنا أن فيما يؤخر كثيرًا منه من الأحاديث المتفق عليها وفيما يقدمه في أول الباب من أسانيد الغبطة الثانية وهذا وذلك كثير في صحيح مسلم .

ثم لو كان مسلم التزم بيان العلل القادحة وشرحها لقال لأبي بكر : إني ما أوردت رواية سليمان التيمي إلا لبيان العلة القادحة فيه ، ولو كان شرحه لها يتمثل في ترتيب الأحاديث ويقدم ما حقه أن يؤخر ويؤخر ما حقه أن يقدم لقال : يا أبا بكر ألا تراني أخرت رواية سليمان التيمي فإني ما أخرتها إلا لبيان علتها .

وهذا هو الشرح والتوضيح الذي وعد به وهو لا يحصى في كتابه ولقد تجلى بحمد الله من هذه الأمثلة الكثيرة منهج مسلم حتى أضحى كالشمس في رابعة النهار ، لدرجة أنه يستطيع القارئ المصنف أن يجزم ويقسم بالله أن ما قاله الملياري باطل من أشد الأقوال بطلانًا وأبعدها من الحقيقة والواقع .

اللهم اجعل عملي هذا خالصًا لوجهك واجعل جهدي هذا الضعيف دفاعًا عن سنة نبيك ﷺ .

تعلق المليباري بكلام القاضي عياض

قال المليباري (ص ١٦، ١٧):

«قال - حفظه الله - (ص ٦): وأظن الباحث خدع . . . إلى آخر الصفحة (٨).
أقول: قلت - في صفحة (٦) - بعد أن قررت أن مراد مسلم بالشرح شرح العلل
غير القادحة - : «وأظن أن الباحث خدع بقول القاضي عياض رحمته الله بأن مسلماً قد
التزم هذا الشرط ورمى به، وهو شرح العلل وبيانها وإيضاحها وهو قول قد خدعت
به وكنت معجباً به ثم تبين لي أنه سراب وخيال ولا يستطيع القاضي عياض ولا غيره
أن يأتي بحجة واضحة وصريحة من صحيح مسلم على تطبيق هذا الشرط الذي
زعمه . وقرأ كلامي في هذا الموضوع إلى ص (٩).

ثم قال المليباري - معلقاً على طرف من كلامي هارباً عن الحجج الدامغة التي
سقتها لدحض هذه الشبهة - :

«قلت: قال القاضي عياض فيما نقله الإمام النووي في شرحه لمسلم (كذا)
(١/ ٢٤): وقد فاضت في تأويلي هذا ورأيي فيه من يفهم هذا الباب فما رأيت
منصفاً إلا صوبه . . . إلخ، ثم وافقه الإمام النووي فليست وحيداً انخدع به، وما قال
القاضي رحمته الله هو الظاهر بل الواقع وليس بسراب كما وصفه الشيخ فإن الشيخ نفسه
قد وجدته وإذا وجد الشيء فلم يكن سراباً» .

توضيح كلام للقاضي عياض

أقول: إن كلام القاضي عياض رحمته الله تناول أمرين:
الأول:

هل خرج الإمام مسلم لطبقة واحدة من الرواة وهي الطبقة الأولى أهل الحفظ
والإتقان فقط أو خرج لطبقتين: الأولى التي ذكرناها، وللثانية التي يعد أهلها من
أهل الستر والصدق وليسوا من أهل الحفظ والإتقان.

فذكر القاضي أن الحاكم ومن تبعه قد ذهبوا إلى أن الإمام مسلماً لم يخرج

إلا للأولى ولم يخرج للثانية شيئاً في صحيحه وإنما خرج لها في كتاب آخر، وخالفه عياض فذهب إلى أن مسلماً خرج للطبقتين.

وكلام القاضي في هذه المسألة فيه شيء من الصواب وعليه ملاحظة في الإطلاق، فإن مسلماً لم يخرج للطبقة الثانية إلا القليل من حديثهم ليرفع به التفرد عن روايات الطبقة الأولى إلى آخر ما قرره الحافظ ابن حجر^(١).

والأمر الثاني:

هو شرح مسلم للعلل في كتابه، فقال فيه القاضي: «وكذلك علل الحديث التي ذكر ووعد أنه يأتي بها قد جاء بها في مواضعها من الأبواب من اختلافهم في الأسانيد كالإرسال والإسناد، والزيادة والنقص، وذكر تصاحيف المصحفين.

وهذا يدل على استيفائه غرضه في تأليفه، وإدخاله في كتابه كل ما وعد به قال القاضي: وقد فاوضت في تأويلي هذا ورأيي فيه من يفهم هذا الباب فما رأيت منصفاً إلا صوبه وبان له ما ذكرت وهو ظاهر لمن تأمل الكتاب وطالع مجموع الأبواب، ولا يعترض على هذا بما قاله ابن سفيان صاحب مسلم: إن مسلماً أخرج ثلاثة كتب من المستندات أحدها هذا الذي قرأه على الناس، والثاني يدخل فيه عكرمة وابن إسحاق صاحب المغازي وأمثالهما، والثالث يدخل فيه من الضعفاء.

فإنك إذا تأملت ما ذكر ابن سفيان لم يطابق الغرض الذي أشار إليه الحاكم مما ذكر مسلم في صدر كتابه، فتأمله تجده كذلك إن شاء الله تعالى.

قال النووي: هذا آخر كلام القاضي عياض وهذا الذي اختاره ظاهر جداً، والله أعلم.

أقول: الذي يظهر لي الآن أن اهتمام القاضي عياض كان منصباً على الأمر الأول، وهو إخراج مسلم للطبقتين، ومن وافقه كان مركزاً عليه ولم يعيروا اهتمامهم للأمر الثاني.

والأدلة على فهمي هذا:

(١) انظر: النكت (١/ ٤٣٣ - ٤٣٤).

أولاً : أنه هو موضع الخلاف بين القاضي عياض وبين الحاكم واليهقي ومن معهما .

ثانياً : قوله : «ولا يعترض على هذا بما قال ابن سفيان» الخ ، فإن ما ذكره ابن سفيان يرجع إلى تقسيم مسلم الرواة إلى طبقتين وهو الأمر الأول .

ثالثاً : أن موافقة النووي إنما هي على هذا الأمر وبذلك على هذا مناقشاته للدارقطني وغيره فيما يتعلق بالأحاديث المنتقدة ولو كان يؤمن بقضية شرح مسلم للعلل القادحة لما تصدى لمناقشة العلل ودفعها والحكم بتصحيح تلك الأحاديث التي ادعيت فيها العلل .

ومما ينبغي التيقظ له أن القاضي عياضاً لم يجعل الترتيب وتأخير ما يستحق التقديم وتقديم ما يستحق التأخير واحداً من أنواع البيان التي ذكرها ، هذا النوع الذي يعتبره المليباري الأسلوب الوحيد للبيان ويدعي أن القاضي عياضاً قد سبقه إليه .

ص (١٧-١٨) :

ذكر المليباري هنا عدداً من الأمثلة من رسالتي «بين الإمامين» مدعياً أنها أمثلة لتطبيق مسلم ما وعد به في مقدمته من بيان العلل .

والجواب :

أولاً : أنه لا يمكن أبداً أن يكون على الوجوه التي ذكرها المليباري من الترتيب والتقديم والتأخير .

ثانياً : أن عملي وفهمي ليس بحجة على الإمام مسلم ، ثم إنه لا أثر أبداً للقاعدة التي اخترعها المليباري في عملي والحمد لله .

ثالثاً : انظر عملي في الرسالة وحرصني الشديد فيه على أن تحفظ لأحاديث مسلم مكانتها من الصحة والاحترام ، فالأحاديث التي انتقدها الدارقطني أناقشها وأمامي -والحمد لله- ميزان العدل فغالبا ما ترجح كفة الإمام مسلم ، ولا أرى مجالاً لفكرة القاضي عياض ، بل لعلها لا تخطر على بالي ، وأحياناً ترجح كفة الدارقطني وقد تحضرني شبهة القاضي عياض - لا المنهج الخطير الذي اخترعه المليباري وينسبه إلى عياض برأه الله منه - فأقول مثلاً : ساقه مسلم

ليبان الاختلاف .

ثم يساورني الشك فيه فأقول مثلاً :

ولعل مسلماً أراد هذا ولست أدري هل أراد مسلم هذا أو لا ونحوهما .
ثم أسوق متابعات ذلك الحديث وشواهد ليصل إلى أعلى درجة الصحة إن وجدت إلى ذلك مسيلاً ، بل قد أصل به إلى درجة التواتر ، أو الشهرة القريبة من التواتر .

ثم شرع في وضع القواعد التي مر نقدها وما آلت إليه .
وبرأ الله القاضي عياضاً وغيره من أهل الحديث والسنة مما اختطه الملياري
انظر إلى ما قلته في ص (١٨٩) من رسالتي « بين الإمامين » :
« ولست أدري لأي غرض أورد مسلم حديث عمرو بن يحيى المازني
الخ .

فهل ترى هذا أسلوب من يؤمن بشبهة القاضي عياض ، أو أسلوب الشاك
المتردد فيها ؟

وانظر ص (٤٣٧) حيث قلت :

« ومع بيان مسلم لهذا الاختلاف فإنه يكتنف موقفه شيء من الغموض ،
فلا ندري هل حكم له بالصحة والسلامة من هذه العلة التي رآها الدارقطني ؟ أو أنه
يرى أن في الحديث علة كشفها برواية من خالفه وهما عبد الله بن المبارك وعبد الله
بن وهب ؟ وتصرفه يحتمل الوجهين .

ثم صححت الحديث من ست طرق وذكرت مصادرها وهي : « صحيح
البخاري ، وصحيح مسلم ، والموطأ ، ومسند أحمد ، وسنن البيهقي ، ومصنف
عبد الرزاق ، والأموال لأبي عبيد ، وجمع الفوائد ، وجامع الأصول » .

والآن انكشف لي الغموض وظهر لي أن مسلماً يصحح طريق عبد الله بن
رجاء ، لأن عنده زيادة وهو ثقة في نظر الإمام مسلم ، والزيادة من الثقة مقبولة .
قلت : هذا لأنه صحح زيادة سليمان التيمي الذي خالفه ثمانية ودافع عنها ،

فتصحيحه لزيادة من خالفه اثنان من باب أولى .

ص (٥٦٤) من رسالتي «بين الإمامين» قلت :

« أما المتن فصحيح على كل حال سواء رجحنا الزيادة أم الحذف ، أم قلنا باحتمال سماع ابن شماس من أبي ذر مباشرة أو بواسطة أبي بصرة » .
ولا مؤاخذه على مسلم في إخراج هذا الحديث فقد بين الاختلاف ولعله مقتنع بصحته من الوجهين .

ألا ترى التردد يلاحقني في شبهة القاضي عياض كما يلاحق القاضي عياضاً نفسه ؟

وعلى كل حال فالجو الذي كنت أطلق تلك العبارة فيه غير الجو الذي يتصوره ويتشبه به الملياري ، وكذلك كل ما يتشبه به من قول القاضي عياض وأقوال غيره في طول بحثه وعرضه وقد شرحت منه وسأشرح ما يأتي من أقوال العلماء ، وسأفند دعاواه البعيدة عن الصواب إن شاء الله .

رابعاً : قد صرحت بتراجعي عن هذا الفهم ، وكل ما يهمني أن أكون صادقاً في هذا التراجع مخلصاً فيه لله ، ولي سلف صالح في الرجوع عن الخطأ إلى الحق من صحابة رسول الله ﷺ وغيرهم من أئمة الإسلام ، فهل الملياري مستعد أن يعلن أخطائه ويتراجع عنها ؟ وهل يدرك شرف هذه المنزلة ؟

مواجهة لباطيل وغلو يرفضه الإسلام

والآن أيها القارئ الكريم أنت مقدم على قراءة صفحات كثيرة^(١) من (ص ١٧ إلى ص ٩٣) قد ملأها هذا الكاتب بأمواج من الباطل من الغلو في الإمام البخاري والدارقطني والنسائي ورفعهم إلى مستوى من لا يضل ولا ينسى بالمبالغات في حفظهم وإتقانهم ، وأن ما لم يذكروه فلا وجود له ، مثل رواية محمد بن ربح وقتيبة بن سعيد اللذين رواها عن الليث عن نافع عن إبراهيم بن عبد الله بن معبد عن ابن

(١) اكتفيت بدراسة نقاط من هذه الصفحات لأنها هي مدار بحثه وعليها يدور ويدب ويحي .

عباس عن ميمونة عن النبي ﷺ: «صلاة في مسجدي» الحديث.

ففي نظر المليباري أن قتيبة وابن رمع لم يرويا هذا الحديث عن الليث على هذه الصورة، لماذا؟ لأن البخاري والدارقطني لم يذكرهما في «التاريخ» و«العلل» ولو كانا قد رويا هذا الحديث عن الليث لذكرهما، وحيث لم يذكرهما فهذا دليل قاطع على عدم روايتهما هذا الحديث على هذه الصورة، وكيف يفوتهما وقد درسا ورحلا وقارنا وكيف وكيف؟

وعلى هذا الأساس فلا وجود في نظره:

- ١- لذكر ابن عباس في صحيح مسلم في إسناده حديث ميمونة في فضل الصلاة في مسجد رسول الله، ووجوده في كل نسخ صحيح مسلم خطأ وتصحيح، والأمر كذلك في كتب الأطراف وفي كل الكتب التي نقلت هذا الإسناد من صحيح مسلم.
- ٢- لا وجود للاختلاف على الليث بين أصحابه في ذكر ابن عباس، وإن ذكر مسلم من أطراف الخلاف الإمامين محمد بن رمع، وقتيبة بن سعيد، وإن تقوى ذلك برواية الطحاوي هذا الحديث في «مشكل الآثار»^(١) عن عبد الله بن وهب عن الليث عن نافع به، وإن زاد ذلك قوة رواية مكّي بن إبراهيم^(٢) وعبد الرزاق^(٣) عن ابن جريج عن نافع به، وإن زاد ذلك قوة رواية ابن أبي شيبة هذا الحديث بهذا الإسناد عن شبابة عن الليث عن نافع.

وفي مواجهة هذا الباطل أحبت أن أعيد بشيء من الإيجاز دراسة هذا الحديث ومناقشة الدارقطني فيه وأحببت أن أرفق ذلك بما يصير المسلم بالمنهج الإسلامي في إثبات الحق والحجة وتقديمها على الشخصيات مع احترامهم وتقديرهم.

في «سنن الدارقطني» (٣ / ٥٧): مثل عن حديث نافع عن أبي هريرة عن النبي ﷺ: «صلاة في مسجدي هذا أفضل من ألف صلاة فيما سواه إلا المسجد الحرام» فقال:

(١) (١ / ٢٤٦).

(٢) روايته في «تاريخ البخاري» (١ / ٣١٢).

(٣) روايته في «المصنف» (٥ / ١٢١)، ومسانيد أحمد (٦ / ٣٣٤).

١- يرويه موسى بن عقبة ومحمد بن عبد الرحمن بن أبي ليلى عن نافع عن أبي هريرة.

واختلف على نافع في إسناد هذا الحديث فرواه:

أ- عبيد الله بن عمر ب- موسى الجهني

ج- وعبد الله بن عمر العمري د- وعبد الله بن نافع مولى ابن عمر

٢- وكذلك روى عن موسى بن عقبة عن سالم ونافع عن ابن عمر قاله أبو ضمرة عنه وخالفه يعقوب الإسكندراني، واختلف عنه (أي عن يعقوب)، فقليل عنه عن موسى بن عقبة عن نافع عن أبي هريرة وقيل عنه عن موسى بن عقبة عن نافع عن إياس عن أبي هريرة.

٣- ورواه ابن جريح عن نافع عن إبراهيم بن عبد الله بن معبد بن عباس عن ميمونة وقال فيه بعضهم عن ابن عباس عن ميمونة ولم يثبت.

٤- ورواه الليث بن سعد عن نافع عن إبراهيم بن عبد الله بن معبد عن ميمونة وهو الصواب عن نافع^(١).

قد ناقشت الدارقطني وغيره في هذه القصة مرتين وترجع لي خلاف ما ذهبوا إليه.

(١) ملاحظة مهمة جداً: يحتمل احتمالاً قوياً قول الدارقطني: «وهو الصواب عن نافع» أن يكون هذا الترجيح خاصاً بالاختلاف على نافع في حديث ميمونة فقط والدليل على ذلك: أنه عرض الاختلاف السابق ولم يعلق عليه ثم لما عرض الاختلاف عليه في حديث ميمونة صرح برأيه مرتين قال: «وقال بعضهم عن ابن عباس عن ميمونة ولم يثبت» ثم قال: «ورواه الليث بن سعد عن نافع عن إبراهيم بن عبد الله بن معبد عن ميمونة وهو الصواب عن نافع».

يعنى أن عدم ذكر ابن عباس في إسناد حديث ميمونة هنا هو الصواب وذكره غير صواب في نظره، ولا علاقة لهذا الترجيح بحديث ابن عمر فيما يبدو فإن الدارقطني قد تركه لغيره من النقاد ليدرس ويبحث ويؤيد ما يرجحه الأدلة.

وقد تنبئت لهذا بعد مناقشاتي للدارقطني وبعد قراخي من المناقشات فإن كان صواباً سقط تعلق الملياري بالدارقطني وإن كان غير صواب فإن في مناقشاتي له ما يدحض تعلقه به ويميره والذي أحبه من القارئ النجدة لله والإخلاص له ثم تحري الحق دون تحيز لي أو لغيري.

وأضيف شيئاً من التوضيح وأعلم أولاً أن الدرر فطني رحمه الله كان حافظاً ناقداً مدرسة في النقد وقد استفدت من هذه المدرسة كثيراً . ومع إعجابي به وإكباري له أعرف أنه بشر يصيب ويخطئ ويحفظ وينسى شأن البشر ويفوته ما بلغ غيره والنسيان أمر لا ينجو منه أحد من البشر حتى الأنبياء قال تعالى : ﴿ وَنَقَدْ عَهِدَ رَبِّيَ آدَمَ مِنْ قَبْلِ فَنَسِيَ وَلَمْ نَجِدْ لَهُ عَزْماً ﴾ ، وقال رسول الله ﷺ : « نسي آدم فنسيت ذريته . . . » الحديث ، وقال تعالى حاكياً عن نبيه موسى عليه السلام حين اعتذاره إلى الخضر عليه السلام : ﴿ لَا تُؤْمِنُنِي بِمَا نَسِيتُ وَلَا تُرَفِّقْ بِي مِنْ أَمْرِ عَثْرَ ﴾ وقال رسول الله ﷺ في شأن نبي الله موسى في قصته مع الخضر . « فكانت الأولى من موسى نسياناً » (٢) .

وقال رسول الله ﷺ : « إنما أنا بشر أنسى كما تنسون ، فإذا نسيت فذكروني » (٣) .

وطالب الحق لا يصرفه الإعجاب والإكبار للشخصيات الكبيرة عن اتع الحق والإنصاف والعدل ، فإن الحق أحق أن يتبع ، والحجة لا يجوز إسقاطها من أجل هذا الرجل العظيم أو ذاك ، فمبدأ المسلم المصنف الطالب للحق دائماً ﴿ تَزُكُّ هَآئِلُكُمْ بِمَا كُنْتُمْ مَكِيدِينَ ﴾ .

وما آمن العقلاء بالأنبياء إلا بعد أن أقاموا البراهين على صدقهم وذم الله من لم يؤمن بالبراهين والحجج ويتبع هواه ويعجب بشخصيات آبائه وأجداده ، قال تعالى في سورة الزخرف الآيات (٢١-٢٤) :

﴿ أَمْ مَا نَدُوكُمْ حُكَّامًا مِنْ قَبْلِهِمْ فَهُمْ بِهِ مُتَسِّمُونَ ﴿٢١﴾ قُلْ قَالُوا إِنَّا وَجَدْنَا آبَاءَنَا عَلَى أُمَّةٍ وَإِنَّا عَلَى آثَرِهِمْ مُّقْتَدُونَ ﴿٢٢﴾ وَكَذَلِكَ مَا أَرْسَلْنَا مِنْ قَبْلِكَ فِي قَرْيَةٍ مِنْ نَذِيرٍ إِلَّا قَالَ مُتْرَفُوهَا إِنَّا وَجَدْنَا آبَاءَنَا عَلَى أُمَّةٍ وَإِنَّا عَلَى آثَرِهِمْ مُّقْتَدُونَ ﴿٢٣﴾ قُلْ أُولَئِكَ جُنُودُ الْيَهُدِ وَمِمَّا وَجَدْتُمْ عَلَيْهِمْ صَاحِبَةٌ قَالُوا إِنَّا بِمَا أُرْسِلْتُمْ بِهِ كَاذِبُونَ ﴿٢٤﴾ فَاذْهَبْ عَنْهُمْ فَأَنْظَرْ كَيْفَ كَانَ عَاقِبَةُ الْمُفْسِدِينَ ﴾

(١) الترمذي (٥ / ٢٦٧) حديث (٣٠٧٦) وقال الترمذي هذا حديث حسن صحيح وروي من غير وجه عن أبي هريرة .

(٢) البخاري ٣- كتاب العلم ، حديث (١٢٢) .

(٣) البخاري ٨- كتاب الصلاة ، حديث (٤٠١) من حديث أبي هريرة ومسلم ٥- كتاب المساجد ، حديث (٥٧٢) من حديث ابن مسعود .

الْمُكَذِّبِينَ ﴿٨٢﴾

فقوله : ﴿لَمْ يَأْتِكُمْ مَكْتَبًا مِنْ قَبْلِهِ فَهُمْ يَمُوتُ مُتَسَيِّئُونَ﴾ لكشف عوارهم ، وأنهم ليس معهم حجة يواجهون بها الأنبياء .

وما بعدها فيها طعن شديد عليهم لتركهم للحجج واتباع ما عليه آباؤهم بدون حجة ولا برهان وإنما هو التقليد الأعمى .

فانتقم الله منهم وأخذهم أخذًا شديدًا لاتباع هذا الضلال السخيف .

ونحن نرى أئمة الحديث والفقه قد سلكوا المنهج الإسلامي الحق في أخذ الأقوال المدعمة بالبراهين والحجج ، ورد الأقوال التي لا برهان عليها ، فقد أخذ العلماء من أقوال الصحابة ما أيده الدليل وردوا ما لم يكن كذلك ، وكذلك تعاملوا مع أئمة التابعين وأتباعهم .

ومنهج المحدثين إلى يومنا هذا ثابت على هذا الخط ، ومنهم الإمام الدارقطني يأخذ ويعطي على أساس الحجة والبرهان وعلى هذا الأساس ناقش البخاري ومسلمًا - رحمهما الله - .

وعلى هذا الأساس ناقش أقواله من بعده ، فإذا كان قوله مدعماً بالأدلة واتضح قوة جانبه بها قبل قوله ، وإذا ضعفت حجته وقوي جانب غيره بالحجة رد قوله فلم يمنع الدارقطني حفظ الإمامين البخاري ومسلم وتمكنهما من علوم الحديث أن يناقشهما ، ولم يمنع حفظ الدارقطني وإمامته من بعده أن يناقشوه بالحجة والبرهان ، وهذا هو سبيل المؤمنين .

وعلى هذا الأساس ناقشت البخاري والدارقطني في شأن حديث ابن عباس وابن عمر ، وعلى هذا الأساس سأناقش الدارقطني رحمته الله ولا يمنعني من ذلك إمامته وحفظه .

وقبل ذلك ينبغي أن نعرف أن للمحدثين - ومنهم الإمام الدارقطني - موازين يرجحون ويوازنون بها بين الأقوال والروايات المختلفة ومنها : الكثرة في العدد ، وكثرة الملازمة للشيوخ والحفظ والإتقان ، وعلى هذا الأساس يسير الدارقطني في كتابيه «العلل» و«التبعية» غالبًا وقد يتغير سيره مثله مثل غيره من الأئمة لأنهم بشر معرضون للخطأ والنسيان .

فلننظر الآن إلى موقف الدارقطني من هذا المنهج وعلى أي أساس من الأسس التي يسلم هو بها ويسير عليها .

أقام حكمه مثلاً بترجيح رواية الليث وابن جريج على رواية من خالفهما؟
هل أقامه على أساس أن الكثرة في جانبهما؟
الجواب : لا .

لأنهما اثنان ومن خالفهما أكثر ، فالذين خالفوهما ستة ، وهم :

١- عبيد الله بن عمر .

٢- موسى الجهني .

٣- موسى بن عقبة وهو إمام ثقة ومن الطبقة الثالثة^(١) من أصحاب نافع أي أنه مقدم عند النسائي على الليث في نافع .

٤- عبد الله بن عمر العمري .

٥- عبد الله بن نافع .

٦- أيوب السختياني كما في صحيح مسلم .

٢- السؤال الثاني : هل ترجيحه على أساس الحفاظ ؟

الجواب : لا .

فإن عبيد الله بن عمر مقدم مطلقاً على أصحاب نافع عند كثير من أئمة النقد ، ومقدم عند أكثرهم على مثل الليث وابن جريج .

وموسى بن عبد الله الجهني من الحفاظ ، وكذلك موسى بن عقبة ، وأيوب إمام ، ورواية معمر عنه لا مخمز فيها عند التأمل ، والثلاثة الباقون يصلحون للمتابعة . وإذا كان الليث وابن جريج قد خالفاهم فقد وافقهم أربعة من الثقات ، وذلك دليل قوي على أنهم قد حفظوا وضبطوا هذا الحديث وإسناده .

٣- السؤال الثالث : هل هذا الترجيح قائم على أساس أن ابن جريج والليث مدنيان أي من بلد نافع ومن مواطنيه ؟

(١) انظر الطبقات للنسائي (ص ٥١) ضمن مجموعة رسائل في علوم الحديث نشر مؤسسة الكتب الثقافية

الجواب: لا، بل العكس هو الصواب، فإن عبيد الله وعبد الله ابني عمر، وعبد الله بن نافع، وموسى بن عقبة كلهم مدنيون.

٤- السؤال الرابع: هل هذا الترجيح قائم على أساس أنهما أكثر ملازمة لنافع من الآخرين؟

الجواب: لا، بل عبيد الله بن عمر هو المشهور بكثرة الملازمة لنافع، والثلاثة الآخرون الذين يشاركونه في كونهم مدنيين لا تستبعد عنهم الملازمة.

والذي يحكم في قضية لا يجوز له أن يحكم إلا في حدود علمه، وعلى نحو مما يقرأ ويسمع على حد قول النبي ﷺ: «إنما أنا بشر وإنكم تختصمون إلي ولعل بعضكم أن يكون ألحن بحجته من بعض فأقضي على نحو ما أسمع، فمن قضيت له بحق أخيه شيئاً فلا يأخذه فإنما أقطع له قطعة من النار»^(١).

والشاهد منه: «إنما أنا بشر» إلى قوله: «فأقضي على نحو ما أسمع» فعلى أي شخص تولى الفصل في قضية أن يحكم بعلم، وعليه أن يتحرى الوسائل التي توصله إلى العلم بجوانب تلك القضية.

فإذا توفرت له الوسائل التي توجب عليه أن يفصل فيها وجب عليه أن يفصل فيها في ضوء تلك المعلومات.

فإن لم يحكم بالحق الذي يعلمه بل حكم بما لا يعلم كان جائراً ظالماً من أهل النار، وإن حكم فيها بدون علم وبجهل كان جائراً ظالماً من أهل النار. وإن حكم بما يعلم في ضوء الأدلة التي يسمعها ويقرؤها كان عدلاً مستقيماً منصفاً من أهل الجنة^(٢).

فمثلاً هنا ظهر لنا مما سجله الدارقطني في «العلل» و«التبع» من حيثيات وأدلة ومما سجله البخاري من حيثيات وأدلة وفيما استقيناه من غيرهما من كتب الحديث

(١) البخاري الأحكام حديث (٧١٦٩)، ومسلم أقضية حديث (٤) (١٧١٣).

(٢) إشارة إلى حديث يرويه عنه عن النبي ﷺ قال: «القضاء ثلاثة واحد في الجنة واثنان في النار، فأما الذي في الجنة فرجل عرف الحق ففقه به، ورجل عرف الحق فجار في الحكم فهو في النار، ورجل قصي للناس على جهل فهو من النار».

والرجال أن الأدلة الراجحة والبراهين الساطعة كلها تشهد أن الحق والصواب في جانب عبيد الله بن عمر ومن معه وأن من ظهرت له هذه الأدلة وتوفرت له، وحاد عن جادة الحق فهو إنما يتبع هواء ﴿وَلَوْ أَتَبَعَ الْحَقُّ أَهْوَاءَهُمْ لَفَسَدَتِ السَّمَوَاتُ وَالْأَرْضُ﴾ فإذا قال إن الإمام البخاري والإمام الدارقطني إمامان حافظان وكيف رجعا الجانب الضعيف؟

قلنا : نعم إيهما حافظان جبلاً، ونحن نجلهما ونعرف لهما قدرهما ولكنهما مع إخوتهم وأئمتهم وضعوا لنا مناهج إليها يحتكمون وبها يحاكم بعضهم بعضاً، ومن مبادئهم المسلمة أنه ما من أحد إلا ويؤخذ من قوله ويرد إلا رسول الله ﷺ . وفي ضوء هذا المنهج كم خطأ الدارقطني وضوب من الأئمة ممن هم مثله أو أجل منه ، مثل سفيان بن عيينة وشعبة ووكيع والبخاري وغيرهم .

وقل مثل ذلك في البخاري - رحم الله الجميع - ، وقل مثل ذلك في المئات من أئمة الحديث ما منهم إلا راد ومردود عليه على شريطة أن يكون الأخذ والرد قائماً على علم وعدل وعلى منهج صحيح .

بعد هذا أفيد القارئ أنني في بحثي السابق - لضيق الوقت - كنت قد توقفت عن ضم موسى بن عقبة إلى جانب عبيد الله وإخوته ، ورأيت أن في رواياتهم غناء لطالب الحق ، وقد سنحت لي الفرصة الآن لدراسة روايته فأعرض عليك ما قاله الدارقطني حول روايته ومنه ننفذ إلى ما هدانا الله إليه .

قال رحمه الله جواباً عن السؤال الذي وجه إليه حول حديث نافع : يرويه موسى بن عقبة ومحمد بن عبد الرحمن بن أبي ليلى عن نافع واختلف على نافع . . .

ثم قال : وكذلك روى عن موسى بن عقبة عن سالم ونافع عن ابن عمر قاله أبو ضمرة عنه (أي عن موسى بن عقبة) ، وخالفه يعقوب الإسكندراني ، واختلف عنه : فقيلاً عنه عن موسى بن عقبة عن نافع عن أبي هريرة ، وقيل عنه عن موسى ابن عقبة عن نافع عن إياس عن أبي هريرة .

= أخرجه أبو داود في ١٨ - الألفية حديث (٣٥٧٣) (٥/٤) والترمذي في ١٣ - الأحكام حديث (١٣٢٢) (٦٠٤/٣) بنحوه وابن ماجه في ١٣ - الأحكام حديث (٢٣١٥) (٢/٧٧٦) .

هذا هو الاختلاف على موسى بن عقبة، فهل يدل هذا الاختلاف على اضطرابه؟

الجواب: لا، لأنه يمكن ترجيح بعض رواياته على بعض وذلك أن الاختلاف على موسى بن عقبة إنما هو بين أبي ضمرة ويعقوب الإسكندراني فقط.

١- فأبو ضمرة هو أنس بن عياض بن ضمرة الليثي المدني ثقة من الثامنة / ع تقريب (ص ١١٥)، والكاشف (١ / ١٤٠).

ويعقوب الإسكندراني: هو يعقوب بن عبد الرحمن القاري المدني نزيل الإسكندرية ثقة، من الثامنة. تقريب (ص ٦٠٨)، وسكت عنه الذهبي، انظر الكاشف (٣ / ٢٩٢) ولا يضره ذلك.

والذي يظهر لي أن رواية أنس بن عياض أرجح من رواية الإسكندراني لأن نافعاً لم يرو عن أبي هريرة وفي إحدى روايته عن موسى عن نافع عن أبي هريرة وهذه الرواية كما في «مشكل الآثار» (١ / ٢٤٦) راويها حسان بن غالب متروك كما في «الميزان» (١ / ٤٧٩) فهو آفة هذه الرواية عن يعقوب بن عبد الرحمن الإسكندراني وفي روايته الثانية عن موسى بن عقبة عن نافع عن إياس عن أبي هريرة.

وليس في الرواية عن أبي هريرة من يسمى إياساً، وليس في شيوخ نافع من يسمى إياساً، وهذا يدل على عدم ضبط من روى عنه وهو الأرجح

أما رواية أنس بن عياض: فيظهر لي أنها محفوظة، وأن أنساً قد ضبطها لأنه لم يقع اختلاف في روايته، ولأن روايته توافق رواية عبيد الله بن عمر وأصحابه.

وليس لنا حق في رد روايته وهو ثقة بدون سبب أو حجة.

وأما ذكره لسالم في الإسناد فلا يستبعد لأن سالمًا من كبار الرواة عن أبيه

مأخذ على الإمام الدارقطني :

وهو إمام مجتهد ترقى الله أن يكتب له ثواب المجتهدين على كل الأحوال ، وكفاه نبلاً أن يكون كتاب «العلل» إملاءً من حفظه وكفاه نبلاً أن تعد أخطأه .

أقول : من المأخذ عليه^(١) :

١- أنه قد خالف هنا منهج المحدثين في تقديم اثنين على جماعة توفرت في أكثرهم معظم مقومات الترجيح بينما الاثنان اللذان رجح جانبهما تنقصهما الكثرة والمواطنة والملازمة التي يتمتع بها الجانب المقابل لهما على كثرتهم .

٢- أنه قد أسقط بعض من يشارك عبيد الله بن عمر ورفاقه ألا وهو أيوب السخيتاني .

٣- أنه ذكر الاختلاف على موسى بن عقبة . ولم يذكر أصحاب ابن جريج الذين أشار إلى اختلافهم عليه ، ولم يذكر الاختلاف على الليث .

وعذره في هذين الأخيرين النسيان لأنه كان يملئ «العلل» من حفظه ولا يقول عاقل إن عدم ذكره للاختلاف على الليث يدل على عدم وجوده لأن هذا يخالف أوضاع البديهييات عند العقلاء فضلاً عن المسلمين وذلك أنه بشر ينسى ، وقد يعلم غيره ما لم يعلمه أولاً .

وثانياً : أن من حفظ حجة على من لم يحفظ ، وقد ذكر غيره ما فاته ذكره^(٢) .

ذكرت هذا لأن الملياري وصل من خلال بحثه إلى أنه لا وجود للاختلاف على الليث بن سعد ولا وجود للذكر ابن عباس في روايته ودندن حول هذا كثيراً بما ينبو عنه السمع والعقل وغلا في البخاري والدارقطني وأطرى في علمهما وحفظهما حتى كاد يجعلهما في مرتبة «من لا يضل ولا ينسى» جل شأنه ، وإليك ما قاله من (ص ١٩-٢٥) :

(١) هذه المأخذ على فرض أنه رجح رواية الليث وابن جريج على رواية عبيد الله وأصحابه ، واللاق بمنزلة ومكانته ومنهجه القول بأنه لم يرجح وترك الأمر لمن يدوس .

(٢) ومع هذا فقد صححت حديث كلا الجانبين في رسالتي " بين الإمامين " وفي مناقشتي للملياري وبينت هناك وجهة نظري فيهما فأرجع إليهما .

١- قلت: هذا الحوار حول الوجه الثاني الذي ذكرته، وقد أشرت فيما مضى إلى بطلانه، وسيأتي بيانه في الصفحة التالية ولن أناقشه هنا لما أنه يبدو من حوار أنه يستمر على فهمه من أن هناك اختلافًا على الليث بين أصحابه في هذا، كما على ابن جريج من الاختلاف، وأن كلا الوجهين ثابت عن الليث وليس الأمر كذلك كما يأتي في الصفحات الآتية.

٢- وأنه ينبغي أن أحقق ما هو في رواية الليث هذه - هل فيها اختلاف بين أصحاب الليث في ذكر ابن عباس راويًا عن ميمونة؟ أم أن الروايات كلها عن الليث متفقة في عدم ذكر ابن عباس راويًا عنها؟ - وبعد ذلك أدخل في الإجابة عما تناوله فضيلة الشيخ في تلك الفقرات.

انتباه بعد غفلة

٣- ومن الجدير بالذكر أنني لم أكن متبهاً - عند النقد على ما حرره فضيلة الشيخ في كتابه «بين الإمامين» في تصحيح حديث ابن عمر وميمونة معارضاً فيه لما ذهب إليه الإمام البخاري والنسائي والدارقطني والقاضي عياض من إعلالهم حديث ابن عمر، الذي أخرجه مسلم خارج الأصول - إلى ما هو في رواية الليث من الحقيقة، ومن هنا توهمت أن الاختلاف قد ورد أيضاً في رواية الليث بين أصحابه، كما ورد ذلك الاختلاف على ابن جريج، معتمداً على قول الشيخ، ولذلك كتبه وجهًا ثانيًا لبيان أن مسلماً أورد تلك الطرق لبيان العلة.

٤- ثم لما أورد فضيلة الشيخ في رده ما قاله الحافظ المزي في «تحفة الأشراف» حول تحقيق النسخة من صحيح مسلم أنه ورد الاختلاف بين نسخته في ذكر «ابن عباس» راويًا عن ميمونة في رواية الليث انتهت إلى حقيقة الأمر في رواية الليث، ولذا فإنني عزم أن أحذف ذلك الوجه الثاني، بل إنني أضيف فيه خلاصة ما بيته فيما كتبه تمهيداً في (ص ٢- ١١).

كلام المزي حجة عليه ويريد أن يلويها إليه

٥- فمن المناسب أن أنقل ما قاله الحافظ المزي رحمته الله في «تحفة الأشراف» (١٢ / ٤٨٤)، ويلاحظ أن الشيخ قد نقله في أوراقه (ص ٦٢-٦٣) محاولاً أن يضم الحافظ المزي إلى صفه، ويأتي الجواب عنه في محله إن شاء الله.

قال رحمته الله: «ومن مسند ميمونة بنت الحارث أم المؤمنين عن النبي ﷺ، إبراهيم بن عبد الله بن معبد بن عباس عن ميمونة: حديث «صلاة فيه - تعني مسجد النبي ﷺ - أفضل من ألف صلاة فيما سواه إلا مسجد الكعبة». م في الحج عن قتية ومحمد بن رمح كلاهما عن ليث عن نافع عنه به وفيه قصة أن امرأة اشتكت فقالت: إن شغاني الله لأخرجن فلاصلين في بيت المقدس.

س: في (المناسك ٢ / ١٢٤) عن إسحاق بن إبراهيم ومحمد بن رافع كلاهما عن عبد الرزاق عن ابن جريج عن نافع نحوه، وفي الصلاة عن قتية به، ولم يذكر القصة، ورواه موسى الجهني وغيره عن نافع عن ابن عمر، وقد مضى.

وهكذا ذكر أبو القاسم هذا الحديث في هذه الترجمة، وهكذا وقع في بعض النسخ من كتاب أبي مسعود، وهكذا ذكر أبو بكر بن منجويه في ترجمة إبراهيم بن عبد الله بن معبد من رجال مسلم أنه يروي عن ميمونة في الحج، وكذلك رواه النسائي عن قتية، لم يذكر فيه «عن ابن عباس»، وهو في أول كتاب المساجد من «السنن».

وكل ذلك وهم ممن قاله، والله يغفر لنا ولهم، وهو في عامة النسخ من «صحيح مسلم»: «عن ابن عباس عن ميمونة»، وكذلك وقع في بعض النسخ من كتاب أبي مسعود في ترجمة ابن عباس عن ميمونة. وكذلك حديث ابن جريج عند النسائي (الكبرى المناسك ١٢٦) هو في جميع النسخ: عن ابن عباس عن ميمونة.

ولفظه: عن ابن جريج، سمعت نافعاً يقول: «حدثنا إبراهيم بن عبد الله بن معبد أن ابن عباس حدثه أن ميمونة زوج النبي ﷺ قالت: «وهذا لفظ صريح في أن الحديث عن إبراهيم عن ابن عباس عن ميمونة، لا عن إبراهيم عن ميمونة، والله أعلم.

٦- وتعقبه الحافظ ابن حجر رحمته الله في «النكت الظراف» (١٢/ ١٨١) بقوله: «رويناه في جزء أبي الجهم عن الليث، ليس فيه ابن عباس، وكذا أخرجه أحمد عن علي ابن إسحاق عن ابن المبارك عن ابن جريج، وكذا أخرجه الطحاوي من رواية أبي عاصم عن ابن جريج، ومن رواية ابن وهب عن الليث، ليس في شيء منهما: ابن عباس. اهـ».

٧- وتعقب الحافظ في محله، كما يأتي بيانه، وظاهر من قول الحافظ المزي المذكور أعلاه أن هناك اختلافاً بين النسخ من «صحيح مسلم» في ذكر ابن عباس راوياً عن ميمونة، وأن أبا القاسم وأبا بكر بن منجويه اعتمدا على النسخة من صحيح مسلم التي لم تذكر ابن عباس راوياً عن ميمونة، وأن في بعض النسخ من كتاب أبي مسعود - وهو أطرافه - عدم ذكر ابن عباس راوياً عنها.

٨- وأن الحافظ المزي اختار منها ما وقع ذكر «عن ابن عباس» فيه حيث قال: «وكل ذلك وهم ممن قاله» إلخ، وهذا يعود إلى ما ذكره سابقاً، سواء كان في رواية الليث أو ابن جريج، وسواء كان في صحيح مسلم أو في النسائي، وسواء كان ذلك الاعتماد من ابن عساكر أو أبي بكر بن منجويه، أو من أبي مسعود الدمشقي بالنسبة إلى بعض النسخ من أطرافه. فيعود قوله إلى ذلك كله على العموم.

٩- وأني قد راجعت أطراف ابن عساكر المصورة - ميكروفيلم في مركز البحث العلمي بجامعة أم القرى وكذلك أطراف أبي مسعود الدمشقي المصورة - ميكروفيلم - في المركز بالجامعة على رقم (١٩٢) (حديث) ١٤٠/ب، ووجدت فيهما: «إبراهيم عن ميمونة».

١٠- وكذلك راجعت «جامع المسانيد» لابن كثير، المصور - ميكروفيلم - في المركز بجامعة أم القرى تحت رقم (٩٦٢، ٦ / ٩٥ / ب)، ويقول فيه الحافظ ابن كثير - بعد أن ذكر رواية حجاج ثنا الليث به بدون ذكر ابن عباس راوياً عنه وكذا رواه مسلم والنسائي عن قتيبة زاد مسلم «ومحمد بن رمع»، عن الليث عن نافع عن إبراهيم عن ميمونة».

١١- وتابع الحافظ فقال: «حدثنا عبد الرزاق أنا ابن جريج سمع نافعاً مولى ابن عمر يقول ثنا إبراهيم بن عبد الله بن معبد أن ابن عباس حدث أن ميمونة زوج النبي ﷺ قالت: الحديث».

وقال الحافظ ابن كثير: «وهكذا رواه النسائي عن إسحاق بن إبراهيم ومحمد بن رافع عن عبد الرزاق عن ابن جريج عن نافع عن إبراهيم عن ابن عباس عن ميمونة، قال شيخنا -وهو المزني- وهو الصواب كما سيأتي».

ثم ذكره في (١/٩٩): «حديث آخر رواه مسلم والنسائي من حديث إبراهيم بن عبد الله بن معبد بن عباس عن ابن عباس عن ميمونة أن رسول الله ﷺ قال: «صلاة في مسجدي» إلخ وتقدم عن إبراهيم عنها من غير ذكر ابن عباس، والله أعلم».

زعم خاطئ

١٢- وظاهر أن الحافظ ابن كثير ترك هذه القضية بدون تحقيق بل اكتفى بنقل الاختلاف حاكياً قول شيخه المزني -رحمهما الله-.

والحافظ المزني رحمه الله استند في اختياره ذلك على عامة النسخ من صحيح مسلم تذكر «عن ابن عباس عنها»، وعلى أن خلفاً ذكر في ترجمة ابن عباس روايته عن ميمونة، وأنه وقع في بعض النسخ من كتاب أبي مسعود الدمشقي «ابن عباس عن ميمونة»، وعلى أن رواية ابن جريج وقع فيها التصريح «أن ابن عباس حدث إبراهيم».

١٣- قلت: اتفاق عامة النسخ على إثبات شيء مما يرجح به أن ذلك الشيء ثابت في الكتاب، إذا لم يكن هناك قرائن مما يضعفه ويدل أن ذلك الشيء معدوم بالواقع.

وهي: أن الإمام البخاري لم يذكر الاختلاف على الديث بين أصحابه، في إثبات «ابن عباس» رواية عن ميمونة، بينما ذكر ذلك الاختلاف على ابن جريج بإيراده الروایتين عن ابن جريج المختلفتين فيه، وذلك في التاريخ الكبير (١/٣٠٢).

غلو شديد

١٤- وبما أن الإمام البخاري ناقد معروف، فإنه لا يكتفي بسماعه حديث الليث من رجل واحد من تلامذته، بل يدرس حديثه دراسة مقارنة وذلك بسماعه من سائر تلامذة الليث، ولذلك الغرض يرحل إلى بلد الليث وغيره من البلاد التي فيها بعض تلامذته، وأنه رحل فعلاً إلى مصر مرتين، ولاقى فيه من لاقى من الرواة، وكان بينه وبين قتيبة- أحد رواة هذا الحديث عن الليث الذي روى عنه الإمام مسلم والنسائي ذلك الحديث- علاقة قوية، وقد صاحبه كثيراً في الحضر والسفر، حتى أنه قدم معه الكوفة والبصرة مرات لا تحصى.

غلو شديد آخر

١٥- وعلى هذا فإنه يستبعد استبعاداً أن نقول: «إنه فاته حديث الليث من رواية قتيبة وابن رمح» بمجرد أن الإمام البخاري ما ذكرها في «تاريخه الكبير»، ولكن الحق في أن نقول إنه قد درس حديث الليث بسماعه من تلامذته الكثيرين، وليس قتيبة وابن رمح فقط، ولهذا، ولأنه وجد عند رواة الليث اتفاقاً في عدم إثباتهم «ابن عباس» راوياً عنها، لم يتعرض إلى بيان الاختلاف على الليث، بل اكتفى بذكر رواية واحدة عن الليث وإن كان فيه اختلاف بينهم لذكره حتماً، كما ذكر ذلك الاختلاف على ابن جريج.

شبهة سلبية

١٦- وثانياً: أن الإمام الدارقطني لم يذكر أيضاً الاختلاف على الليث- لا في «العلل»، ولا في «التبعية»- بينما ذكر ذلك الاختلاف على ابن جريج. مما يدل دلالة قاطعة على أن الروايات التي حفظها، وجمعها، ودرسها دراسة مقارنة عن الليث، كلها متفقة على عدم إثبات «ابن عباس» راوياً عنها، وأن النسخة من صحيح مسلم التي عنده بعدم إثباته راوياً عنها، وإن كانت النسخة التي عنده بذكر «ابن عباس» راوياً لتعرض إلى ذكره خاصة في «التبعية».

١٧- وثالثًا : أن النسائي قد روى عن قتيبة عن الليث بدون ذكر «ابن عباس»، ولم تختلف النسخ من السنن، كما يظهر مما قاله الحافظ المزني رحمته الله (كتاب المساجد، باب فضل الصلاة في المسجد الحرام ٢ / ٣٣) وهذا مما ذكره الحافظ المزني، ووجه إليه الوهم على العموم.

شبهة سلبية

١٨- ورابعًا : أن ابن أبي حاتم وابن حبان، وقبلهما الإمام البخاري، لم يذكروا لإبراهيم بن عبد الله بن معبد بن عباس رواية عن ابن عباس، ولو ثبت عندهم «عن ابن عباس» في رواية الليث وابن جريج لذكروا لإبراهيم رواية عن ابن عباس، بل ذكر ابن أبي حاتم والإمام البخاري روايته عن ميمونة، بينما ذكر ابن حبان روايته عن أبيه وإبراهيم هذا قليل الرواية ولم يعرف له إلا روايتان، رواية عن أبيه، ورواية عن ميمونة ولما أثبت الحافظ المزني «ابن عباس» في صحيح مسلم ذكر لإبراهيم رواية عن ابن عباس، وتبعه في ذلك الحافظ ابن حجر. وذكر أيضًا رواية إبراهيم عن ميمونة، وربما يكون ذلك على سبيل الاحتمال وذلك في التهذيب.

شبهة سلبية أخرى

١٩- وخامسًا : أن حجاج بن محمد المصيصي، وعبد الله بن صالح، وابن وهب كلهم قد روى عن الليث بدون «عن ابن عباس» أما رواية حجاج فهي في المسند (٦ / ٣٣٣)، ورواية عبد الله بن صالح في التاريخ الكبير (١ / ٣٠٢)، ورواية ابن وهب في شرح معاني الآثار (٣ / ١٢٦)، وقد ذكره الحافظ في النكت الظرف، وهي في مشكل الآثار للطحاوي المطبوع (١ / ٢٤٦) بإثبات «ابن عباس» راويًا عنها، وهذا يدل على وقوع الاختلاف بين النسخ من المشكل.

وقد وقع في مصنف ابن أبي شيبة (٢ / ٣٧١) حديث الليث من رواية شابة بن سوار بذكر «ابن عباس»، حيث إنه فيه : حدثنا شابة بن سوار عن الليث بن سعد عن إبراهيم بن عبد الله بن معبد عن ابن عباس عن ميمونة.

فهذا مما ينبغي أن يحقق النسخة من المصنف، لأن فيه سقطاً «عن نافع»، وكذلك ذكر «عن ابن عباس» على ضوء ما تقدم، ولا يناسب أن تأخذ منه قبل التحقيق، ونقول إن فيه اختلافاً آخر على الليث، فإنه لم يذكر فيه نافعاً، وكذلك ذكر «عن ابن عباس»، ولم يتمكن لي مراجعة النسخ المخطوطة والمقارنة بينها، وإذا تمكن لي فأراجعها وأحقق الأمر فيها إن شاء الله، وكذلك مشكل الآثار. ومعروف لدينا أن كتاب المشكل والمصنف لم يحققا حق التحقيق بالمقارنة بين نسخهما.

ادعائه عدم ذكر ابن عباس

٢٠- ثم إن رواية ابن جريح لم يثبت فيها «عن ابن عباس» كما قال الإمام البخاري والدارقطني، وكلام الحافظ المزني رحمته الله يدل على أنه لم يستحضر عنده الاختلاف الوارد على ابن جريح والذي رجحه عنه الإمامان الجليلان، وإلا لما استند على روايته على هذه الصورة، ولهذا قلت: إن تعقب الحافظ عليه في محله وفي كلامه دلالة على أنه لا يرى ذلك الاختلاف وارداً بين الرواة، وإنما هو اختلاف بين النسخ فقط. وإلا لتعرض إلى ذكره.

ادعائه التصحيف

٢١- ومع ذلك فإنه يقع كثيراً في مثل هذه المواضع التصحيفات في ذكر «ابن» بدل «عن» وبالعكس أيضاً، فإن سياق الإسناد هو: «نافع عن إبراهيم بن عبد الله بن معبد بن عباس عن ميمونة»، وإذا قورن بين الإسناد الذي وقع فيه «عن ابن عباس»، وبين الذي وقع فيه «ابن عباس» نجد فيه شيئاً يؤكد أن «عن» تصحيف عن «بن»، لأن الإسناد الذي فيه «عن ابن عباس»، يختصر على هذا: «نافع عن إبراهيم بن عبد الله بن معبد»، ولم يذكر فيه «ابن عباس عن ابن عباس»، وأما الذي لم يقع فيه «عن ابن عباس»، فهو مذكور هكذا: «إبراهيم بن عبد الله بن معبد بن عباس»، فهو إذن وقع عن بعض النساخ اشتباه لطول اسمه مع الأجداد، فكتب قبل «ابن عباس» «عن»، ومثل هذا التصحيف يقع عادة في غير هذا الموضع، كما لا يخفى على من هو

مشتغل بالتحقيق .

جزم المليباري بعدم الاختلاف على الليث

٢٢- وبعد فأقول : إنه لم يقع اختلاف على الليث بين أصحابه بل إنما هو اختلاف بين النسخ من الصحيح وغيره ، وبهذا الاختلاف يسوغ لنا القول إنه اختلف على الليث ، إذا لم نجد إماماً من الأئمة يقول بذلك ، ولم نجد أحداً منهم يقول بذلك . إذن فمراد الإمام مسلم هنا بيان الاختلاف على نافع ، وقد بينه فعلاً ، ولا حاجة إلى إلزام مسلم ببيان الاختلاف على الليث .

قال (ص ١١) : «والذي يظهر لي أن مسلماً اختار الحديث الذي فيه ذكر ابن عباس . . . إلى (ص ١٢) وليس الواقع كما ذكر الباحث . قلت : «هذا الكلام لا يناسب إلا بعد أن ثبت عن مسلم أنه يرى أن الوجهين ثابتان عن الليث . وقد عرفنا من الحقيقة ما فيه .

البدء في الجواب على الفقرات السابقة :

١- الجواب عن فقرة (١) :

ألا ترى أنه رجع عن بطلان قوله الأول ليتقل إلى باطل أقوى منه وأوغل في البطلان فالمسكين لا يرجع إلى الحق .

٢- الجواب عن فقرة (٢) :

انظر إلى هذه المكابرة ، دواوين الإسلام المعتبرة أثبتت أن هناك اختلافاً بين أصحاب الليث وأنهم طائفتان في رواية حديث ميمونة :
فطائفة تروي عن الليث عن نافع عن إبراهيم بن عبد الله بن معبد عن ميمونة وهم :

١- عبد الله بن صالح كما في «تاريخ البخاري» .

٢- وحجاج بن محمد كما في «مسند أحمد» .

٣- وقتيبة في رواية عنه كما في «سنن النسائي» .

وطائفة ثانية تروي الحديث عن الليث عن نافع عن إبراهيم بن عبد الله بن معبد عن ابن عباس عن ميمونة وهم :

١- قتبية وروايته في «صحيح مسلم» .

٢- ومحمد بن رمع كما في «صحيح مسلم» .

٣- وعبد الله بن رهب كما في «مشكل الآثار» .

٤- وشبابة بن سوار كما في «مصنف ابن أبي شيبة» .

وإذا وصلت المكابرة التي تدعي التحقيق العلمي إلى هذا الحد فقل سلام الله على التراث الإسلامي إن تصدى لدراسته وتحقيقه مثل هذه النوعية الغريبة من العقول البشرية .

ورددت قول الشاعر :

وليس يصح في الأدهان شيء إذا احتاج النهار إلى دليل

٣ ، ٤- فقرة (٣ ، ٤) :

من كلامه تأكيد لرايه الغريب في فقرة (٢) وإمعان في الباطل .

٥- فقرة ٥ :

نقل فيها كلام الحافظ المزي وفيه دحض لباطله لو كان يريد الحق ، وانظر حجج المزي فيما سيأتي من الفقرات .

٦ ، ٧- الجواب عن فقرة (٦ ، ٧) :

ماذا يريد الحافظ بتعقبه ؟ هل يريد أن ذكر ابن عباس في صحيح مسلم من رواية الليث لا وجود له أو لا يثبت ؟!

كلا ثم كلا ، وإنما يريد الاستدراك والتكيت على المزي بأنه فاته ذكر بعض الروايات .

ثم على منهج المليباري كيف تعتمد على هذه الروايات التي نقلها الحافظ من جزء أبي الجهم ومن كتاب الطحاوي ؟ وكيف تسلم بها ؟ وكيف تعتمد على ما في تاريخ البخاري ؟ كيف تعتمد على هذه المصادر وغيرها وهي لم تحط بواحد من

ألف مما أحيط به «صحيح مسلم» في مشارق الأرض ومغاربها وعلى امتداد الأجيال والتاريخ منذ صنف إلى يومنا هذا وتدعي أن ذكر ابن عباس لا وجود له في صحيح مسلم من رواية الليث لهذا الحديث وقد أحيط من العناية العظيمة بما هو معلوم لدى أولي النهى.

وقد ساق لك المزي الأدلة على أنه موجود في عامة نسخ مسلم مع أدلة الأخرى، وما مثل مذهبك هذا إلا كملذهب الشيعة الذين يدعون التحريف في القرآن.

وإذا سلم بملذهبك هذا فإنه لا تبقى للمسلمين ثقة في مسلم ولا في غيره.

٨- الجواب عن الفقرة (٨):

لماذا يؤهم المزي ابن عساكر وأبا بكر بن منجويه ومن أسقط ذكر ابن عباس من بعض نسخ أبي مسعود، لو كانوا على صواب في تصرفهم؟

ثم لا تنس أن أطراف ابن عساكر إنما هي للسنن الأربع فقط فلا حجة فيه بالنسبة لرواية قتيبة وابن رمع عن الليث الموجودة في صحيح مسلم، وهو ليس داخلًا في أطرافه.

وهل عامة نسخ مسلم أو نسخ أطراف خلف وبعض النسخ من أطراف أبي مسعود تنتقل إلى الناس بطريق عشوائية ليس وراءها رواية؟

وأما أطراف أبي مسعود المتوفي سنة (٤٠١هـ) فهو خاص بالصحيحين والحجة هي النسخ الموجودة فيها ذكر ابن عباس.

وأما أطراف خلف المتوفي أيضًا سنة (٤٠١هـ) فقد وجد فيها ذكر ابن عباس فذلك أقوى في الحجة على ثبوت ابن عباس في إسناد هذا الحديث وهو كما يقول الكتاني «أحسن ترتيبًا ورسمًا وأقل خطأ ووهماً»^(١).

وقال النابلسي: «إذ كان أول مصنف في ذلك (أي على الأطراف) الإمامان الحافظان أبو محمد خلف بن محمد بن علي الواسطي، وأبو مسعود إبراهيم بن

(١) انظر الرسالة المسطرة (ص ١٢٥).

محمد بن عبيد الدمشقي فجما أطراف الصحيحين فقط وكان كتاب خلف أحسنهما جمعًا وأقلهما خطأ ووهما»^(١).

فقول الملياري في هذه الفقرة:

«فتعقب الحافظ في محله . . . وأن أبا القاسم وأبا بكر بن منجويه اعتماداً على النسخة من صحيح مسلم التي لم تذكر ابن عباس راوياً عن ميمونة وأن في بعض النسخ من كتاب أبي مسعود وهو أطرافه عدم ذكر ابن عباس راوياً عنها» احتجاج بما هو عليه لا له، ذلك أن تعقب الحافظ تنكيت على المزي فيما فاته من الروايات التي لم يذكر فيها ابن عباس.

ومع ذلك فقد أقره على قوله: «وهذا لفظ صريح في أن الحديث عن إبراهيم عن ابن عباس عن ميمونة».

وإذن الحافظ موافق للمزي على ترجيح أن الحديث من رواية ابن عباس عن ميمونة لا عن إبراهيم عن ميمونة، ولو كان مخالفاً له لما سكّته ولناقشه فيما يراه غلطاً وهذه المسألة أهم من تلك والتنكيت والنقد فيها أولى. وأيضاً أقر الحافظ ابن حجر الحافظ المزي على أن في جميع نسخ النسائي ذكر ابن عباس.

وأما أبو القاسم ابن عساكر فلا علاقة لأطرافه بصحيح مسلم ولا بصحيح البخاري فهي مختصة بالسنن الأربع ومنها سنن النسائي.

وتوهيم المزي له إنما هو بالنسبة لسنن النسائي، وذلك يدل على أن المزي يرجح أن هذا الحديث من رواية ابن عباس أينما وجد، وأن من أسقطه فهو واهم مؤلفاً كان أم راوياً.

وأما ابن منجويه: فله أطراف الصحيحين وسنن الترمذي، وله كتاب في أسماء رجال مسلم، وهذه الرواية في كتاب «أسماء رجال مسلم»، وسقوط ذكر ابن عباس منه لا يعتبر حجة يلغى بها مافي صحيح مسلم الذي تلقته الأمة بالقبول والعناية الفائقة، والحيطة التامة.

(١) ذخائر المواريث (١/٣).

والسقط إما من ابن منجويه سهواً، وإما من نساخ كتابه :
 أولاً : لأن مقصود كتابه الرجال لا المتون فتقل فيه العناية بالمتون
 وأسانيدها .

وثانياً : أنه كتاب لا يقاس بكتاب مسلم ولا بما هو دونه في عناية العلماء به .
 وأما ما ذكره الحافظ من روايتي الطحاوي : فهو في «شرح معاني الآثار»^(١)
 روى أولاً الحديث من طريق أبي بكرة عن أبي عاصم عن ابن جريج عن نافع عن
 إبراهيم بن عبد الله بن معبد بن عباس عن ميمونة .

ثم رواه عن يونس عن ابن وهب عن الليث عن نافع ثم قال : فذكر بإسناده
 مثله .

ورواه في «مشكل الآثار» عن يونس عن ابن وهب عن الليث عن نافع عن
 إبراهيم عن ابن عباس عن ميمونة .

والتي في «المشكل»^(٢) وفيها ذكر ابن عباس هي الراجعة ، ويؤيدها ما في
 عامة نسخ صحيح مسلم وجميع نسخ النسائي ، وما في نسخ أطراف خلف ، وما في
 بعض نسخ أبي مسعود ، وتقرير الحافظ المزي والحافظ ابن حجر .

وصدق يا مليباري أن كتب الدنيا كلها لو خالفت ما في «صحيح مسلم» ونسخه
 الذي تلقته الأمة بالقبول والحب والعناية والرعاية لقدموه عليها ولهم الحق في
 ذلك والحق معهم ولا يرححون عليه إلا صحيح البخاري وهما في هذا الباب
 لا يختلفان ، لأن عناية الله بهما ثم عناية الأمة بهما تصونهما من «الإخلال والخلط
 وتحميمهما من الإسقاط والسقط» كما هي عبارة ابن الصلاح مسمياً بها الكتاب
 الذي ألفه في شأن صحيح مسلم .

وثق أنك كما قال الشاعر :

كناطح صخرة يوماً ليوهنها فلم يضرها وأوى قرنه الوعل

(١) (١٢٦ / ٣) .

(٢) (٢٤٦ / ١) .

ولا يزيدك سلوك هذه الطرق العوجاء إلا صغارا عند الله وعند الناس إلا أن تتوب إلى الله توبة نصوحا، وقد نصحتك في ردي الأول فلم تسمع.

٨- الفقرة (٨):

شرح منه لكلام المزي وهو لا يحتاج إلى شرح وفي بعض شرحه غلط.

٩- الفقرة (٩):

تكرار لما ذكره المزي عن ابن عساكر وأبي مسعود وبالنسبة لابن عساكر فكتابه لا علاقة له بصحيح مسلم، وأما أبو مسعود فكتابه له نسخ وحالها ما ذكره المزي فهو المعتمد.

١٠، ١١- الفقرتان (١٠، ١١):

لا يستفيد منهما شيئا، بل في فقرة (١٠) ما هو حجة عليه وهو حكاية ابن كثير عن شيخه المزي أن ذكر ابن عباس في الإسناد هو الصواب وفيه أن في مسلم وفي النسائي - وهي الصغرى - عن إبراهيم عن ابن عباس عن ميمونة.

وهذا حجة عليه بالإضافة إلى ما في «الكبرى».

١٢- الفقرة (١٢):

قوله: «وظاهر أن ابن كثير... إلخ».

ليس كما يذكر بل الظاهر تأييده لشيخه وإقراره، ولو كان يدرك أن في كلام شيخه خطأ لقومه.

وحكى في هذه الفقرة أسباب اختيار المزي وترجيحه وكفى بما اعتمده حجة وبرهانا.

وزيادة على ذلك عناية الله ثم عناية الأمة بالكتاب.

١٣- الفقرة (١٣):

فيها مكابرة لم يسبق إلى مثلها، فعامة نسخ مسلم تطابقت على ذكر ابن عباس يتداولها أئمة الحديث جيلا عن جيل في مشارق الأرض ومغاربها من أقصى خراسان إلى أقصى الأندلس والشام ومصر والحجاز واليمن وغيرها من البلدان

وتزيدها أطراف خلف وأكثر نسخ أطراف أبي مسعود ومع كل هذا لا يعتمد عليها في قضية من القضايا في نظر هذا الرجل بل يجزم بعدم وجودها . أعلن أن أكبر سوفسطائي لا يصل إلى هذا الحد من المكابرة .

وليس يصح في الأذهان شيء إذا احتاج النهار إلى دليل
ما هو الدليل على أنه لا يعتمد على ما يذكر في عامة نسخ «صحيح مسلم» مهما كثرت ومهما أيدها من المقيّدات، ومهما حفت بها من قرائن تدل على ثبوت ما فيها ؟

الجواب لدى المليباري:

هو أن البخاري لم يذكر الاختلاف على الليث بين أصحابه في إثبات ابن عباس راويًا عن ميمونة، لأنه ذكر الاختلاف على ابن جريج ولم يذكر الاختلاف على الليث .

فمجرد سكوته عن شيء دليل قاطع على بطلان ذكر ذلك في صحيح مسلم، ولو اتفقت عليه مئات النسخ تحرمها عناية الله ثم عناية الأمة بها، ولو أيده كتب أخرى وحتى لو روى الطحاوي وابن أبي شيبة هذا الحديث وفيه ذكر ابن عباس عن ميمونة، فلا تقبل هذه الشهادة .

بل لو روت كل كتب السنة والتاريخ شيئًا سكّت عنه البخاري في كتابه «التاريخ» فلا يصدق ولا يقبل، ولا يجوز لأحد أن يصدق بوجوده

وما الدليل على ذلك ؟

١٤، ١٥- الجواب: اقرأ ما حوتاه الفقرتان (١٤، ١٥) ومطلعهما: «وبما أن البخاري ناقد معروف، فإنه لا يكتفي بسماعه حديث الليث من رجل واحد من تلامذته بل يدرس حديثه دراسة مقارنة وذلك بسماعه من سائر تلامذة الليث . . . إلخ .

هكذا بكل قوة يؤكد ما تضمنته هذه الفقرة كأنما جاء بهذا جبريل من رب العزة والجلال الذي أحاط بكل شيء علمًا أتدري كم عدد تلاميذ الليث الذين ذكرهم المزني في تهذيب الكمال (٣/ ١١٥٣) ؟

يبلغ عددهم أربعة أو خمسة وسبعين تلميذاً .
والليث إمام عظيم وعالم مصر في زمانه ، ولا يحصى إلا الله عدد تلاميذه ،
فقد يكونون مئات ، وقد يكونون آلافاً ؟
أتدري كم يحفظ الليث من الأحاديث ؟

الجواب : قال محمد بن عبد الملك بن شعيب بن الليث بن سعد : «سمعت
أبي يذكر عن أبيه قال : قيل لليث : أمتع الله بك إنا نسمع منك الحديث ليس في
كتبك ؟ قال : أو كل ما في صدري في كتبتي ؟ لو كتبت ما في صدري ما وسعه هذا
المركب» تهذيب الكمال (٣ / ١١٥٤) .

وقال الذهبي في تذكرة الحفاظ (١ / ٢٢٦) : «وهو إمام حجة كثير التصانيف»
دعك من الملايين ، هب أن الليث يحفظ مائة ألف حديث ، ودعك من آلاف في
عدد تلاميذه ، فهب أن له خمسمائة تلميذ .

ودعك من المبالغات في حفظ طلابه فافرض أن كل واحد منهم حفظ عن
شيخه الليث خمسين ألف حديث ، قل ثلاثين ألف ، قل عشرة آلاف ، قل خمسة
آلاف وعدد الطلاب مائة فقط ، كل واحد يحفظ خمسة آلاف حديث ، فإذا ضربنا
مائة - وهو عدد طلاب الليث على أقل تقدير - في عدد ما يحفظه كل واحد منهم من
حديث شيخهم الليث ، يبلغ مجموع ذلك : خمسمائة ألف حديث ، فكم يحتاج
البخاري من الزمن لحفظ هذا العدد كما تنصوره أنت ؟!

إنه يحتاج إلى خمسة آلاف يوم إذا سمع كل يوم مائة حديث ، وذلك يستغرق
من السنين حوالي أربع عشرة سنة ، هذا إذا سمع الحديث الواحد مرة واحدة .
ثم يحتاج إلى أضعاف هذا الزمن للمقارنة والدراسة ، فنسأل الأستاذ
المليباري : كم عاش البخاري في مصر ، أو مع أصحاب الليث ؟ هل عاش خمسين
سنة في مصر ؟

يحتاج إلى وحي يخبر بمقدار الزمن الذي عاشه .
وبعد هذه العملية الحسابية التي نزلت إلى أدنى الحدود : كم فات البخاري من
حديث تلاميذ الليث ؟ وكم فات من حديث شيوخهم الآخرين ؟ وهل ترى أنه رحل
إلى مصر من أجل حديث ميمونة ؟ وأنه حرص على أن يسمعه من كل تلميذه ،

فسمعه منهم جميعاً فلم يحدثوه به إلا عن إبراهيم بن معبد عن ميمونة؟ وهل كنت حاضراً معهم وأقسموا لك بالله أنهم لم يسمعوا الليث يذكر فيه ابن عباس؟ أو جاء جبريل فأكد لك أن أصحاب الليث ما حدثوا البخاري بهذا الحديث إلا عن إبراهيم بن عبد الله بن معبد عن ميمونة ولم يذكروا له ابن عباس، وأن البخاري استوعب كل أصحاب الليث؟

هذه الأعداد والحسابات التي هي أدنى التقادير هي بعض ما يحتمله كلامك فائق الله وأترك التهاويل والمجازفات.

وأعتقد أنني أكن للبخاري من الحب والتقدير ما لا يوجد عندك، وأعتقد أن هذه التعسفات التي ترتكبها إنما هي لنصرة باطلك.

يا أخي، إن أبا بكر وعمر وعثمان وعلياً وابن مسعود وغيرهم من أكابر الصحابة كانوا أفضل من البخاري وأقوى منه حافظاً، وأحرص منه على حفظ حديث رسول الله، وأشد وأكثر ملازمة لرسول الله ﷺ من ملازمة البخاري لأصحاب الليث، ومع ذلك يفوت كل واحد منهم شيء من حديث رسول الله رغم أنه أستاذ واحد وليس هناك أسانيد بينهم وبين رسول الله ﷺ.

فهل تذكر قصة أبي بكر عندما جاءته الجدة فلم يكن عنده حديث عن رسول الله ﷺ في ميراث الجدة، فاضطر أن يسأل الصحابة هل سمعوا من رسول الله ﷺ حديثاً في ميراثها؟ فأخبره المغيرة بن شعبة أن رسول الله ﷺ أعطها السدس، ثم شهد له محمد بن مسلمة بذلك^(١)، مع أنه لازم رسول الله ﷺ سفراً وحضراً.

وهل سمعت بالأحاديث التي فانت أمير المؤمنين عمر رضي الله عنه ومنها حديث الاستئذان^(٢)، وحديث إملاص المرأة^(٣)، وحديث دية الأصابع^(٤) مع أنه

(١) الترمذي (٤ / ٤٢٠) الفرائض، حديث (٢١٠٠، ٢١٠١) وابن ماجه ٢٣ - فرائض، حديث (٢٧٢٤) ومالك في الموطأ (٢ / ٥١٣) الفرائض، حديث (٤).

(٢) البخاري في الاستئذان، حديث (٦٢٤٥)، ومسلم في الأدب، حديث (٣٣، ٣٤، ٣٥، ٣٦، ٣٧)، وأبو داود (٢ / ٣٤٥، ٣٤٦).

(٣) البخاري ٨٧ - الديات، حديث (٦٩٠٥ - ٦٩٠٨) ومسلم ٣٨ - القسامة، حديث (١٦٨٩) وأحمد (٤ / ٢٤٤، ٢٥٣) وابن ماجه ٢١ - ديات، حديث (٢٦٤٠، ٢٦٤١).

(٤) السنن الكبرى للبيهقي (٨ / ٩٣) قضى عمر في الإبهام بحمس عشرة (أي من الإبل)، وفي التي تليها =

كان يلزم رسول الله ، وإذا غاب يكلف من ينوب عنه ليحفظ له حديث رسول الله ، وكم أضرب لك من الأمثلة عن أصحاب رسول الله " فضلاً عن غيرهم .

والآن هل ترى أنه من الممكن الممكنات أن يفوت البخاري حديث ابن عباس من طريق الليث وأصحابه أو ترى أنه يستبعد استبعاداً أن يكون فاته ؟!

وسأمثل لك بشيء فات البخاري وعرفه غيره ، وهو الترمذي ، قال الترمذي في «العلل» " حدثنا أبو كريب وأبو هاشم الرقاعي وأبو السائب والحسين بن الأسود ، قالوا حدثنا أبو أسامة عن يزيد بن عبد الله بن أبي بردة عن جده أبي بردة عن أبي موسى عن النبي ﷺ قال : «الكافر يأكل في سبعة أمعاء والمؤمن يأكل في معى واحد» .

قال أبو عيسى : هذا حديث غريب من هذا الوجه من قبل إسناده وقد روي من غير وجه عن النبي ﷺ وإنما يستغرب من حديث أبي موسى ، سألت محمود بن غيلان عن هذا الحديث فقال : هذا حديث أبي كريب عن أبي أسامة ، وسألت محمد بن إسماعيل فقال : هذا حديث أبي كريب عن أبي أسامة لم نعرفه إلا من حديث أبي كريب عن أبي أسامة ، فقلت له حدثنا غير واحد عن أبي أسامة بهذا فجعل يتعجب ، وقال : ما علمت أن أحداً حدث هذا غير أبي كريب ، وقال محمد : كنا نرى أن أبا كريب أخذ هذا الحديث عن أبي أسامة في المذاكرة .

وإذا فرضنا جدلاً أنه سمعه من أصحاب الليث فهل أنت مستعد أن تقبل قولي أو

« بعثه ، وفي الوسطى بعثه ، وفي التي تلي الخضر يسع وفي الخضر يست . » حتى وجد كتاب عند
ك عمرو بن حزم يذكرون أنه من رسول الله ﷺ وفيما هالك من الأصابع عشر عشر

وفي حديث ابن عباس وأبي موسى وعبد الله بن عمرو ما يؤيد هذا الكتاب من البيهقي (٩٢ / ٨ - ٩٣)
و أبو داود كتاب الدييات حديث (٤٥٥٨ - ٤٥٦٣) والترمذي ١٤ - الدييات حديث (١٣٩١ - ١٣٩٢) .

(١) من ذلك أن زيد بن خالد الجهني سأل عثمان بن عفان ﷺ قال . قلت : أوأيت إذا جامع الرجل امرأته ولم
يس ، قال عثمان : يتوضأ كما يتوضأ للصلاة ويفعل ذكره . قال عثمان سمعته من رسول الله ﷺ وعن
أبي موسى ﷺ اختلف ربهط من المهاجرين والأنصار فقال الأنصار يرون : لا يجب الغسل إلا من الدفق أو
من الماء . وقال المهاجرون : بل إذا خالط فقد وجب الغسل . . . لسأل أبو موسى عائشة ، فقالت قال
رسول الله ﷺ إذا جلس بين شعبها الأربع ومن الختان الختان فقد وجب الغسل " مسلم ، حديث ٣٤٧ ،
٣٤٩ فقد فات عثمان ﷺ ومن وافقه من الأنصار الأحاديث الناسخة لهذا الحكم وعلمها غيرهم .

(٢) (٧٧٢ / ٢) حديث (٣٢٦) .

قول غيري أنه يحتمل إلى أبعد الحدود أن يكون نسيه حينما كان يكتب في «التاريخ»، وأنه أولى وأليق من القول بأنه تركه عمدًا أو سترفع البخاري فوق مستوى الأنبياء والصحابة الكرام ومستبعد عليه النسيان استبعادًا ما بعده استبعاد !!

ثم أسألك: هل يجوز أن ترد حديثًا رواه مسلم في كتابه الذي تلقته الأمة بالقبول بمثل هذه الافتراضات الخيالية التي يدرك زيفها بأدنى تأمل.

١٦، ١٧ - الفقرتان (١٦، ١٧):

جوابهما ما مضى مثله في البخاري، فجائز أنه يبلغهما ما بلغ مسلمًا والطحاوي وابن أبي شيبة وربما بلغ غيرهما، فهناك مستخرجات، وهناك كتب علل لم تبلغك، وهناك مسانيد كمسند يعقوب بن شيبة المعلن وكمسند أبي علي الحسين بن محمد الماسرجسي الحافظ البارع له مسند قال الذهبي فيه «المسند الأكبر» وقال: «صنف المسند الكبير مهذبًا معللًا في ألف جزء وثلاثمائة جزء».

فما يدريك أن مثل أبي علي ومثل يعقوب بن شيبة وغيرهما قد ذكرا الاختلاف على الليث ورجحا - مثلاً - رواية محمد بن ربح وقتيبة التي أخرجهما مسلم وربما أيداها بما رواه الطحاوي من طريق ابن وهب وبما رواه ابن أبي شيبة من طريق شعبة وربما رواه غير هذين عن الليث.

ولا نغالي في هؤلاء، بل نقول عند البخاري ما لم يبلغهم وعند الدارقطني والنسائي ما لم يبلغهم كما بلغهم ما فات هؤلاء، وسنة رسول الله ﷺ لم يحط بها أحد ومجموعها عند الأمة بحيث لم يفت منها شيء.

وحسبك مثلاً قول النسائي رحمه الله بعد أن روى الحديث من طريق الجهني عن نافع عن ابن عمر «صلاة في مسجدي» وهو حديثنا هذا: «لا أعلم أحدًا روى هذا الحديث عن نافع عن عبد الله بن عمر غير موسى الجهني وخالفه ابن جريح وغيره» انظر المجتبى (٥ / ١٦٨).

وقد علم البخاري ما جهله النسائي من مشاركة عبيد الله بن عمر للجهني في رواية هذا الحديث عن نافع، انظر: «التاريخ الكبير» (١ / ١ / ٣٠٣).

وقد بلغ الدارقطني ما فات البخاري والنسائي، وهو مشاركة عبد الله بن عمر

وموسى بن عقبة وعبد الله بن نافع وأيوب وقد ذكرهم جميعاً في «العلل» و«التتبع» وقد عرفت ذلك، وليس الدارقطني بأعلم من البخاري والنسائي فهما يعلمان الكثير مما فات الدارقطني فيما نطن، وهذه سنة الله في خلقه .
إذا عرفت هذا فأظن أنك ستنازل عن قولك :

« وثانياً : أن الدارقطني لم يذكر أيضاً الاختلاف على الليث لا في «العلل» ولا في «التتبع» . . . مما يدل دلالة قاطعة على أن الروايات التي حفظها وجمعها ودرسها دراسة مقارنة عن الليث كلها متفقة على عدم إثبات ابن عباس .
فهذا الحزم والقطع لا ينبغي إلا لنبى جاءه الوحي من عند الله بمثل هذا النبأ ، أو رجل اجتمع عنده من الأدلة والبراهين الحسية والعقلية ما يكفي للحزم والقطع ، وهذه أمور معلومة عند عقلاء البشر ، وأما الإمام النسائي فأظن - إن صدق ظني - أنه سيكفيك اعترافه .

١٨ - الفقرة (١٨) :

جوابها : أن البخاري وابن أبي حاتم وابن حبان لم يشترطوا استيعاب شيوخ وتلاميذ من يترجمون لهم ، وكم تركوا منهم وفي الوقت نفسه لم ينفوا سماع إبراهيم بن عبد الله من ابن عباس ولو نفوه وأثبت غيبرهم من الأئمة لقدم الإثبات ؛ لأن المثبت مقدم على النافي ؛ لأن من حفظ حجة على من لم يحفظ .

ثم هل علمت أن ابن حبان صرح بنفي سماع إبراهيم من ميمونة وكذلك مغلطاي ، وقد ذكر المزي والمحاظ ابن حجر إبراهيم في الرواة عن ابن عباس ولو اتبع الناس منهجك هذا أنكروا سماع أكثر رواة الصحيحين بمثل حجتك هذه ، فإذا لم يجد المغرض سماع شخص من شيوخه في «تاريخ البخاري» و«الجرح والتعديل» لابن أبي حاتم أنكروا سماع ذلك الراوي عن شيخه بناء على حجتك هذه ، وهل تقصد بمواقفك هذه فتح أبواب الفتن على مصراعيها على كتب السنة وكتب الرجال التي يقوم عليها الإسلام .

١٩ - الفقرة (١٩) :

جوابها : - أيضاً - روى مسلم عن قتبية وابن رمح عن الليث الحديث بذكر

ابن عباس .

وروى الطحاوي عن عبد الله بن وهب بذكر ابن عباس ، وروى ابن أبي شيبة عن شيابة عن الليث الحديث وفيه ذكر ابن عباس ، ولا يبعد أن تكون كتب المسانيد والمستخرجات قد روت عن آخرين عن الليث بذكر ابن عباس .

وهل أسقطت رواية مسلم الإمام عن إمامين وهما ابن رمح وقتيبة من الحساب مع مؤيدات مسلم الكثيرة ؟

وقوله : « وهذا يدل على وقوع الاختلاف بين النسخ من المشكل » .

أقول : ولماذا لا يدل على اختلاف النسخ من « شرح معاني الآثار » ؟ هل تظن أنك تكتب لأطفال ويلهاء ؟

كان ينبغي أن تنزل رواية المشكل منزلة الراوي الثقة مثلاً ، وزيادة الثقة مقولة .

وبالنسبة لرواية شيابة بن سوار في « مصنف ابن أبي شيبة » ، التي رواها عن الليث عن إبراهيم بن عبد الله بن معبد عن ابن عباس تحققت أنا من صورة عن مخطوطة الظاهرية الموجودة في مكتبة الجامعة الإسلامية برقم (٥٧١) ، (٨٢ / ٢) فوجدتها توافق المطبوعة بإسقاط نافع من الإسناد ، وهذا لا يدل على أن الإسناد كله غلط ، بل يقال : إن وجود ذكر ابن عباس فيها صواب ، والقرائن على ثبوته وسقوط ذكر نافع ما في « صحيح مسلم » وما في « مشكل الآثار » ، حيث رواها في هذين الكتابين زملاء شيابة عن الليث عن نافع به .

وهم : قتيبة ومحمد بن رمح في « مسلم » وعبد الله بن وهب في « المشكل » .

ثم لو وجد في مخطوطة الإسناد متصلاً بذكر نافع إلى ابن عباس هل مستغفر موقفك ؟ هذا بعيد إلا أن يغير الله قلبك ، فهذا بيد الله عز وجل .

ثم وعد أنه إذا تمكن من مراجعة مخطوطات « ابن أبي شيبة » سيقوم بتحقيق الأمر ولا ندرى ما هو هذا التحقيق ؟

ثم أفادنا أنه معروف لدينا أن كتاب « المشكل » و « المصنف » لم يحققا حق التحقيق ، وكل المصادر التي توافق هواه ومنها « شرح معاني الآثار » و « تاريخ

البخاري» قد حققا حق التحقيق لأن هواء قد ضمنها من الخطأ والسقط .

٢٠- الفقرة (٢٠) أقول:

أولاً: إن موضوع كتاب المزي إنما هو أطراف أحاديث الكتب الستة وزوائد مؤلفيها، وليس هو كتاب علل حتى يستوفي كل جهات الاختلاف .

وثانياً: أنا لا أغلو فيه فأقول إنه صنف وجمع الطرق ودرسها دراسة مقارنة، فيبعد جداً أن يكون نسي الاختلاف على ابن جريح، بل أجوز عليه أن ينسى هذا وغيره ولو كان حافظاً كبيراً حجة شأنه شأن البشر، وأجوز عليه أنه فاته أشياء ولو وافق بحثه هواءك لنسجت حوله هالة كبيرة جداً ولله في خلقه شؤون .

وباقى الفقرة افتراض ميت وكلام سقيم، فما هو تعقب الحافظ ابن حجر هل تعقبه في ترجيح ذكر ابن عباس؟ ثم هل تظن أن المزي وصل من الحمود وبلادة الفكر إلى هذا الحد، ألا تراه قد خرج عن موضوع كتابه منافحاً عن صحيح مسلم بكل حماس؟

ألم تقرأ قوله عن أبي القاسم وابن منجويه ومن شاركهما في إسقاط ابن عباس الذي يؤمن بثبوت ذكره في هذا الإسناد إيماناً قائماً على العلم: «وكل ذلك وهم ممن قاله- والله يعفر لنا ولهم» .

إنه يرى ثبوت ذكر ابن عباس لا في صحيح مسلم فحسب بل خارج صحيح مسلم ولهذا وهم ابن عساكر صاحب أطراف السنن لا الصحيحين .

وما مراده وقد قال مستدلاً: «وهذا اللفظ صريح في أن الحديث عن إبراهيم، عن ابن عباس، عن ميمونة لا عن إبراهيم عن ميمونة» .

أتظنه مثل الجهلة بالحديث وعلومه من محترفي التحقيق أو مثل المستشرقين لا يهمهم إلا أن يقال: إنهم حافظوا على النص، وإنهم أماء في النقل ثم لا يهمهم بعد ذلك أن تلك النصوص صحيحة أو باطلة؛ لأنهم لا يميزون بين الثابت وغير الثابت، وليس ذلك مما يهمهم، إنه لا يورهم ويرجح لأجل مجرد شيء مذكور في بعض النسخ ولم تذكره الأخرى فقط بل لأنه محدث ناقد يعرف ماذا يترتب على هذا الذكر أو ذلك الحذف ويورهم على أساس منهج نقاد الحديث ويرجع على

منهج نقاد الحديث لا على طريق النساخ الجهلة التي لا يميز عنها أحد .
وهكذا نرى منهج هذا الرجل يحط من شأن كل ما خالفه ، ومن خالف هواه ،
فالكتب التي تخالف هواه تحتاج إلى تحقيق ، والكتب التي توافق هواه في زعمه
لا تحتاج إلى تحقيق .

والأشخاص الذين لا توافق تصرفاتهم هواه يتلاعب بكلامهم ويحطهم عن
مزلتهم ، فيجعل كلامهم مثل كلام الأطفال والجهلة البلهاء .
٢١ ، ٢٢ - الفقرتان (٢١-٢٢) :

فيهما تأكيد لكلامه الكثير الذي يردده من أن ذكر ابن عباس في صحيح مسلم
وغيره محكوم عليه من قبله بالإعدام إن كان موجوداً أو مدموماً في بعض النسخ
وأنه في الأصل معدوم ولم يذكره مسلم ، وأن لفظ ابن عباس كان يتسلل عبر القرون
حتى تمكن من أن يدس نفسه في عامة نسخ مسلم ، ولم يكتف بهذا حتى دس نفسه
في كتاب الطحاوي ، ثم كتاب خلف ، ثم في بعض نسخ أبي مسعود ، ثم نسخ
السنن الكبرى عامة .

والمحدثون في سبب عميق ، وجاء المزي فلم يفعل أكثر من أن ذكر هذا
الاختلاف ، وجاء ابن كثير وابن حجر فأيا عمل المزي فلم يهتز وجدانها ولم
يها لتتحقيق هذه القضية ؛ لأنهما لا يعرفان أصل القضية أن مسلماً لم يذكر ابن
عباس في إسناده حديث ميمونة حتى جاء العبقرى الأستاذ حمزة المليباري فوضع
الأمور في نصابها ؛ لأنه يقظ جداً ومحقق مدقق ، فحكم جزاء الله خيراً من إمام
عالم عادل بأنه لا وجود لذكر ابن عباس في هذا الإسناد ، وحتى مسلم لم يذكره ،
ولم يقع اختلاف على الليث ، وتسلسل لفظ ابن عباس إلى عامة نسخ مسلم وغيرها ،
مما ذكره المزي في غفلة المحدثين ، وسوف يعالجه المليباري بطريقته الحكيمة أو
بنشاطه في أوساط رواد الحديث ؛ ليمحوه من كل هذه النسخ ، فلا يجوز أن يبقى
فيها بل يجب أن تعود الأمور إلى مجاريها ، وأن تعود نسخ مسلم إلى مثل النسخة
التي وضعها مسلم نفسه فاعتبروا يا أولى الأبواب .

ص ٢٦ - مجادلة بالباطل ومكابرة واضحة حول سماع إبراهيم بن عبد الله

للقارئ ابن معبد عن ميمونة تظهر القارئ بمجرد استعراضها .
قال المليباري: قال (ص ١٣): والذي نحبه للأخ أن يرجع عن هذا الخط
الخطير الذي انفرد به قبل نصحه . . .
ثم قال: «قلت ما أدري الذي يعني بقوله: الخط الخطير . . . إلح» .
أقول: ارجع إلى بحثي في (ص ١٣) فقد بينت الفرق بينه وبين غيره في بيان
التعليل .

فالعلماء ومنهم الإمام الدارقطني إذا وجد علة في نظره في كتاب سواء كان
كتاب مسلم أو غيره وسواء وجدها في أول الباب أو آخره أو وسطه ذكرها .
وليس ترتيب مسلم رحمته الله مقياساً عنده لبيان العلل وكذلك غيره من النقاد،
والخط الخطير الذي انتهجه المليباري ونصحته بالرجوع عنه هو ادعاؤه أن وسيلة
بيان العلل عند الإمام مسلم هو الترتيب والتقديم والتأخير .
وهذا لا شك أنه خط خطير يؤدي إلى فساد كبير وهو تعليل أكثر أحاديث
صحيح مسلم وقد بينت هذا غير مرة في ردي الأول وردني هذا .
وهو الذي انفرد به وحده بالإضافة إلى العناد والقول الكثير بغير علم .

(ص ٢٦ - ٢٧): قال: ولما وعد الإمام مسلم في المقدمة أن يصح طرق
الحديث في موضعها فعلاً ، فإذا رأينا المخالفة في الترتيب - في الظاهر - فينبغي لنا
أن نعرف أن مسلماً قد أدرك شيئاً دفعه إلى ذلك ، وهذا هو الذي وقع هنا في رواية
أيوب ، وأنه كان في العادة أن يقدم رواية معمر عن أيوب عن أهل القسم الثاني ،
وعلى هذا إذا ذكرها عقب رواية عبد الرزاق عن معمر عن الزهري فيفيد أن معمرًا
عنده الوجهان لهذا الحديث ، كما أفاد هنا بذكر رواية الزبيدي عن الزهري عن أبي
سلمة عقب روايته عن معمر عن الزهري عن سعيد أن الزهري يرويه من الوجهين
ومثل هذا في بعض مواضع صحيح مسلم ، انظر مثلاً حديث الأعمش (١٧ / ١٤٤)
من صحيح مسلم مع شرح النووي .

أقول: انظر أولاً إلى إيمان هذا الرجل بالتزام مسلم بالترتيب لأسانيد كتابه
فإنه يفهم مثلاً أن مسلماً يقدم أحاديث الطبقة الأولى ، ثم يعقبها بالثانية ، فإذا رأينا

مسلمًا خالف هذا في الترتيب يعني إذا رأيناه آخر أسانيد أهل الطبقة الأولى عن أسانيد أهل الطبقة الثانية فينبغي لنا أن نعرف أن مسلمًا قد أدرك شيئًا أي: عللاً واختلافًا.

ألا ترى أن هذا المنهج المفتعل على مسلم يدمر - على أهون الافتراضات - كل الأحاديث التي يوردها بعد أحاديث أهل الطبقة الثانية وما أكثرها وقد تعد بالآلاف.

ولقد مر بك اضطرابه وتخبطه وأنه قد قرر أن ما بعد الطريق الأول أو الحديث الأول الذي له طرق - يكون معللاً - وذلك مما يجعل القارئ لا يصدق قوله، وفي بعض الأحيان بين مسلم العلل وقد شرحت ذلك ووضحته.

والآن نأتي إلى حديث الأعمش الذي مثل به وأعله بهذا الترتيب فقط، ولم يبين لنا علته، ولم ينقل عن أحد من العلماء أنه أعله؛ لأن البرهان الواضح عنده لتعليل الأحاديث في مسلم هو هذا الترتيب.

٥٠ - كتاب صفات المنافقين وأحكامهم ٨ - باب انشقاق القمر (٢١٥٨ / ٤) ومع شرح النووي (١٧ / ١٤٣ - ١٤٥).

١ - ٥ - صدر مسلم هذا الباب بحديث عبد الله بن مفعود رضي الله عنه رقم (٢٨٠٠) من خمس طرق رجالها من الطبقة الأولى، حديث انشقاق القمر وهو متفق عليه أخرجه البخاري في مواضع.

٦ - ٨ - ثم عقبه بحديث ابن عمر رضي الله عنه رقم (٢٨٠١) من ثلاث طرق رجالها من الطبقة الأولى مدارها على شعبة عن الأعمش ثم قال عقب الإسناد الأخير: كلاهما عن شعبة بإسناد ابن معاذ عن شعبة نحو حديثه.

٩ - ١٢ - ثم ساقه من حديث أنس رضي الله عنه رقم (٢٨٠٢) برجال من الدرجة الأولى وهو حديث متفق عليه، أخرجه البخاري ٦١ - المناقب حديث (٣٦٣٧) وفي ٦٣ - مناقب الأنصار، ٣٦ - باب انشقاق القمر حديث (٣٨٦٨) وفي ٦٥ - التفسير حديث (٤٨٦٧، ٤٨٦٨).

١٣ - ثم ساقه من حديث ابن عباس، من طريق واحدة، فيها موسى بن قريش

من الثانية ، لكن حديثه متفق عليه ، أخرجه البخاري في المناقب حديث (٣٦٣٨) ، (٤٨٦٦) .

أعجب لهذا الرجل كيف طبق منهجه على هذا الحديث ، ألا وهو إعلاله بناءً على الترتيب الذي تخيله .

إن كلامه يفيد أن حديث الأصم عن مجاهد عن ابن عمر في هذا الباب قد ساقه مسلم لبيان علته ، ودليله أن مسلماً أخره عن موضعه الذي كان يستحقه ، فإيراده في نظره بعد أسانيد صدر بها الباب وبعد إسناد أو أسانيد من الطبقة الثانية يدل على أن فيه علة فطرقة الثلاث - على منهجه مع أنها من الطبقة الأولى - معللة متقنة .

ما هي العلة ؟ لا ندري وكفانا دليلاً على إعلال هذه الطرق - رغم صحة أسانيدها - أن مسلماً أخرها ، على حد زعم المليباري .

هل أحد من المحدثين أعلنها : أما أنا فلا أعلم أن أحداً طعن في حديث ابن عمر من أئمة الحديث .

ولقد علق النووي رحمته الله على الحديث التعليق الآتي (١٧ / ١٤٥) :

« قوله : وحدثنا محمد بن بشار حدثنا ابن أبي عدي كلاهما عن شعبة بإسناد ابن معاذ هكذا هو في عامة النسخ بإسناد ابن معاذ ، وفي بعضها بإسنادي معاذ . قال القاضي : وغير هذا أشبه بالصحة ، لأنه ذكر لمعاذ إسنادين قبل هذا والأول أيضاً صحيح لأن الإسنادين من رواية ابن معاذ » .

ربما رأى المليباري هذا الكلام فظنه قدحاً في أسانيد حديث ابن عمر ، وهو كلام كما تراه ليس فيه أدنى إشارة إلى القدح والتعليل لحديث ابن عمر وطرقه ، وإنما الكلام يدور حول عبارة مسلم رحمته الله ما لفظها ؟ هل هي بلفظ : « بإسناد ابن معاذ » أو هي بلفظ بإسنادي معاذ ، ثم إن القاضي رأى صحة العبارتين وتابعه النووي والواقع كذلك ، وإذن فليس هناك علة في حديث ابن عمر ولا في طرقه وليس هناك تعليل من أحد .

ولكن المليباري يرى أن مجيء حديث ابن عمر في هذا الموقع يدل على أنه

معلل منتقد، ثم ما مصير حديثي أنس وابن عباس المتفق عليهما ١٩؟
الجواب على منهج المليباري - لا محالة - أولى وأولى، لأنه إذا كان حديث
ابن عمر هذا خارج الأصول ومعللاً، فهما خارج خارج الأصول ويتضح للقارئ
مدى إصرار هذا الرجل على هذا المنهج، وأن مقتضاه هدم صحيح مسلم ويأبي
الله ذلك والمؤمنون.

وقد أخذ بعد هذا في صحائف كثيرة يعيد ويكرر ما قاله، ويناقشني بدون
حجج، ويدندن حول تضعيف حديث ابن عمر وابن عباس بالغلو والإطراء في
البخاري والدارقطني، ويجهدون النقاد وحملة الحديث في الجمع والدراسة
والمقارنة، وكيف ينتقدون وكيف يعللون ويقولون: وسلفنا الصالح يفعلون ويفعلون
وإن لهم لجهوداً عظيمة لا شك.

لكن لست أدري هل الرجل يؤمن بما عليه هؤلاء، من عقيدة في صفات الله من
الاستواء على العرش، والعلو والنزول، والرضا والغضب، والرحمة وغيرها من
صفات الكمال اللاتمة بالله ﷻ، وهل هو على طريقتهم في محاربة البدع. كالبناء
على القبور، والغلو في الأولياء، والتعلق بهم، والاستعانة بهم، وهل له دور
يعرف به في مليبار مثلاً بين أهل الحديث ودعاة السنة والتوحيد ١٩؟

فإن كان الأمر كذلك فنحن نصدقه إذا مدحهم ونصدقه في قوله: أسلافنا،
وننصحه أن يترك الغلو والإطراء فيهم ونذكره بقول رسول الله ﷺ: «إياكم والغلو
فإن الغلو قد أهلك من كان قبلكم»، وقوله ﷺ: «لا تطروني كما أطرت النصارى
عيسى بن مريم».

ونناشده أن يتبع منهج السلف الصحيح في حب المؤمنين جميعاً وإكرام
فضلائهم، بدون إفراط ولا تفريط، ونذكره بقول المعلمي - الذي يحتج بأقواله -:
«من أوسع أودية الباطل الغلو في الأفاضل، ومن أمضى أسلحته أن يرمي الغالي
كل من يحاول رده إلى الحق ببغض أولئك الأفاضل ومعاداتهم» التنكيل (١ / ٦).
ونأمل في عودته إلى الحق، وإن كان من الساترين في ركب المبتدئين
المخرفين، وخصوص منهج المحدثين، في التمسك بالكتاب والسنة، وبما كان عليه

الخلفاء الراشدون، وصانتر الصحابة الكرام، وأئمة الهدى، من عقائد وعبادات، ومن محاربة الهوى والتقليد الأعمى.

فإن كان سائرًا في ركب هؤلاء المبتدعين المخاصمين للمنهج الحق وأهله، ضعف أملنا في عودته إلى الحق، وعرفنا أن مدحه وغلوه لهؤلاء من باب التقية والخداع الذي يتقنه الصوفية أكثر من الشيعة، وأن مدحه لهم وهو يجادل بالباطل ليدحض به الحق كان لغرض نصره باطله، وهم بُراء من هذا الباطل وأهله، وما تعلق به من أقوالهم هم مجتهدون فيه، لهم فيه أجر المخطئ وليس كما تصوّره هذا الرجل فقد بينت حقيقته في بحثي الأول وزدته بيانًا في هذا.

وحيث إن كلامه تكرار وتكرار لشبه داحضة، ومناقشات فاشلة، سأتجاوز بالقارئ صفحات كثيرة ضئلاً بوقته أولاً، واحتراماً لعقله وثقافته ثانياً، إذ يكفي ما قد عاناه من هذا التكرار، واكتفاء بمناقشتي السابقة له ثالثاً، فإنها حجج وحقائق ثابتة ثبوت الحق، ولا يضرها ما أثير حولها من ضباب وغبار، ولأن الله قد أزهى باطله، ولأن المنهج الذي تخيله لصحيح مسلم ظهر بطلانه رابعاً، ولأنني واثق أن العاقبة لحديثي ابن عمر وابن عباس خامساً.

هذا ومع حرصي الشديد على إبعاد القارئ عن التكرار فلن ينجو منه فليصبر.

رد المليباري

قال المليباري (ص ٧٠):

«قلت: أن الأوان للإجابة عما قاله الشيخ في الصفحات السابقة، من الأمور التي تفضل رواية عبيد الله وغيره على رواية ابن جريج والليث».

أقول: هذا اعتراف منه أن كل ما سبق من دندنته وكلامه الكثير لا يعد إجابة، وسبحان الذي أنطقه بهذا الاعتراف من حيث لا يدري.

قال (ص ٧٠). وبه تجرأ الشيخ على أن يقول (ص ٥٤): «ولا يستطيع عاقل بعد إدراكه كل هذه المرتكزات القوية أن يقول: إن أسانيدنا كلها متقدمة معللة، وإن مسلماً أوردنا لبيان عللها وإيضاحها».

وبه سوغت له نفسه أن يدعي (ص ٥٨):

«فهذا أسلوب غير علمي ولا يتصور عاقل - فضلاً عن محدث - أن يقبله، ولو درس أبو حاتم أو غيره من الأئمة، حتى البخاري دراسة وافية لما تجاوزوا في نظري النتائج التي وصلت إليها لأنني بحمد الله طبقت قواعد المحدثين بكل دقة». قال: «وهذا الادعاء مرفوض تماماً ولا قيمة له، وفيه من الخطورة ما يعرفه القارئ الكريم، وهذا الله ربنا لما يحب ويرضى من القول والعمل». أقول: أولاً كلامي هذا موجه إلى العقلاء أولي الألباب، لا إلى ضحايا الصوفية الذين فاقوا الروافض في الغلو في الأشخاص، حتى رفعوا منازلهم إلى درجة الألوهية.

فالذي ينظر إلى البخاري وأبي حاتم والدارقطني على أنهم أحاطوا بكل شيء علماً وأحصوا كل شيء عدداً، بحيث لا تفوتهم رواية ولا يعزب عن بالهم حديث، ولا تفوتهم حلة حديث إذا كانت فيه علة، ولا يند عن حافظتهم اسم رجل روى حديثاً، يستعظم كلامي هذا ويرى فيه خطورة، ويرى أن في هذا الكلام تطاولاً عليهم وطعاً في مراتبهم العالية التي ضخمها الشيطان في مخيلته.

وبهذا المنطق الصوفي المفرط في تقديس الأشخاص، يعتبر كل من خالف شخصية طاعناً فيها، متطاولاً عليها، فالأئمة الذين خالفوا كثيراً من الصحابة في آرائهم يعتبرون طاعنين في أولئك الصحابة.

فإذا اعتذروا عنهم في مخالفة آرائهم بأنهم لم يسمعوا من رسول الله تلك الأحاديث التي خالفوها، ولم تبغلوهم، كان هذا إمعاناً في الطعن عليهم وفي مكانتهم العلمية في نظر الخلافة.

فمثلاً: قال الحبران علي وابن عباس رضي الله عنهما: «إن المرأة الحامل تعتد بأبعد الأجلين» فخالفهما جمهور السلف وقالوا: بل عدتها بوضع الحمل محتجين بقول الله تعالى: ﴿وَأُولَئِكَ أَتُكَلِّمُ أَجْلَهُمْ أَنْ يَصْنَعَنَّ حَمْلَهُمْ﴾ وبحديث سبيعة الأسلمية: إذ وضعت حملها أثناء عدتها فأذن لها رسول الله أن تتزوج. خالفهما العلماء محتجين بالآية والحديث، ومعتذرين عنهما بأنهما لم يبلغهما الحديث.

فهذا يعد طعنًا في علي في نظر غلاة الشيعة ، وطعنًا فيه وفي ابن عباس على قاعدة غلاة الصوفية وغلاة المذهبية العمياء .

وهل تسمح نفس هذا الصوفي أن تنزلني منزلة الهدد ، الذي خاطب مواجهة نبيا ورسولا من رسل الله ، ألا وهو سليمان الذي آتاه الله علما وفضله على كثير من عباده المؤمنين ، وعلمه منطق الطير . خاطبه ذلك الطير قائلا ﴿ أَحَطَّ بِمَا لَمْ تُحِطْ بِهِ وَخَشِيَكَ مِنْ سَلَامٍ بَنِيَّ يَمِينٍ ﴾ .

ألا يسمح لي - في حديث تخصصت في دراسته ، ولبثت في دراسته وجمع معلومات عنه ليالي وأياما ، وناقشت فيه ونوقشت ، ودرست القرائن التي حفت برواته ، وتوصلت من خلال تلك الدراسة إلى نتائج ترضي العقلاء - أن أقول :

« ولو درس أبو حاتم أو غيره من الأئمة حتى البخاري ، دراسة وافية لما تجاوزا - في نظري - النتائج التي وصلت إليها ، لأنى بحمد الله طبقت قواعد المحدثين بكل دقة ، ولم آل في ذلك جهدا » .

ثانيا : إن هذا الصوفي الغالي ، يرى هذا جرأة فيقول : « وبه تجرأ الشيخ ... إلخ » لعله يرى أن الشيخ قد أتى أمرا إذا ، تكاد السموات يتفطرن منه وتنشق الأرض وتخر الجبال هدا ، ويراهما محرمة ولهذا يقول - لا فُضُّ فوه - : « وسوغت له نفسه أن يدعي » .

ويرى في ذلك خطورة فيقول : « وفيه من الخطورة ما يعرفه القارئ »

أقول : نعم ، إنه الحجر الصوفي على العقول أن تفهم الإسلام ، والحجر الصوفي الذي حطم عقول المسلمين ، ونشر فيهم الخرافات والأساطير ، حتى أصبحوا غناء كغشاء السيل ، وإنه التحريم الصوفي على المسلمين أن يفهموا حجج الله من القرآن ، حتى قال قائلهم : « الأخذ بظاهر القرآن شرك » .

نعم أنا قلت ذلك وهو منطق إسلامي ، به أخذ المسلمون وأعطوا وقبلوا وردوا ، وبه خالف أبا حنيفة أصحابه في ثلث مذهبه ، وبه رد الشافعي على شيخه مالك ، وبه خالف أحمد شيخه الشافعي في كثير من القضايا ، وبه ألف ابن أبي حاتم أو هام البخاري ، وبه رد البخاري على الأحناف في صحيحه كثيرا من

آرائهم، وبه انتقد الدارقطني وأبو مسعود البخاري ومسلمًا في أحاديث من صحيحيهما، وفي هذا المنهج خطر على المنهج الصوفي، لأنه "يعرف الرجال بالحق ولا يعرف الحق بالرجال".

وقد تخرص المليباري في بحثه السابق، فظن أن الوهم من ابن أبي عمر فينت في بحثي السابق، أن في مصنف عبد الرزاق ما يؤيد أن ابن أبي عمر قد حفظها (أي الرواية).

ويكفي أن الإمام مسلمًا الذي التزم الصحة قد أورها في صحيحه على أساس هذا الالتزام، فإذا أورها الإمام مسلم للاحتجاج أو الاعتضاد بها، فما قيمة قول المليباري الذي يجهل بدهيات هذا العلم، خصوصًا وقد اتكشف للمقارئ تخطيطه ومجازفاته البعيدة كل البعد عن الحجة والمنطق السليم.

ثالثًا: رواية عبد الله بن عمر العمري، الذي عاد في حقه إلى شنيسته من سوق الجرح وإعمال التعديل، سوف أكتفي في حقه بما ساقه من جرح وأسوق فيه التعديل.

- ١- قال أحمد: لا بأس به، قد روي عنه ولكن ليس مثل أخيه عبيد الله.
- ٢- وقال أبو حاتم: رأيت أحمد يحسن الثناء عليه.
- ٣- وقال عثمان الدارمي عن ابن معين: صويلح.
- ٤- وقال ابن أبي مريم عن ابن معين: ليس به بأس يكتب حديثه، وعند ابن معين: لا بأس به مثل «ثقة» بل صرح فقال: صالح ثقة.
- ٥- وقال عبد الله بن علي بن المديني عن أبيه: ضعيف^(١).
- ٦- وقال يعقوب بن شيبة: ثقة صدوق في حديثه اضطراب.
- ٧- وقال النسائي: ضعيف.
- ٨- وقال ابن عدي: لا بأس به في رواياته، صدوق.

(١) الضمير يعود إلى المنطق الإسلامي.

(٢) انظر هذه الأقوال في تهذيب التهذيب (٥/٣٢٧-٣٢٨).

٩- وقال النسائي: ليس بالقوي .

١٠- وقال الذهبي في «الكاشف» (١١١ / ٢): قال ابن معين: صويلح، وقال ابن عدي: لا بأس به صدوق .

١١- وقال ابن حجر: ضعيف عابد .

أترى من أحسن الثناء عليه الإمام أحمد ووثقه ابن معين، وقال فيه يعقوب بن شيبة: ثقة صدوق .

وقال ابن عدي فيه: «لا بأس به في رواياته، صدوق»، لا يعثر به وتصيح روايته في حكم المعلوم!!

لا يا مليباري، لاتجعل ما قرره علماء الحديث العوبة في يدك، وكأنك لا تعتد بكلام أحمد وابن معين ويعقوب بن شيبة وابن عدي، ولا بما قرره علماء الحديث أن مثل هذا النوع يعتبر به، وهل تظن نفسك أنه ينطبق عليك القول:

إذا قالت حذام فصصدقوها فإن القول ما قالت حذام
وأما عبد الله بن نافع: فكيف تأخذ فيه قول اثنين فقط من أئمة الحديث؟ الآن رأيهم يوافقك؟ وهذه شئنة معروفة منك .

فقد قال ابن معين: «يكتب حديثه»، وقال ابن عدي: «هو ممن يكتب حديثه، وإن كان غيره يخالفه فيه»، وقال ابن المديني: «كان عندي أحفظهم»، يعني ولد نافع، وقال ابن حبان: «كان يخطئ ولا يعلم فلا يحتج بأخباره التي لم يوافق فيها الثقات»^(١).

وقال الذهبي: «ضعفه»^(٢)، وقال الحافظ ابن حجر: «ضعيف»^(٣).

فكيف تهدر أقوال هؤلاء وتشبث بما تريده نفسك؟ فإذا انفرد هذا الرجل يكتب حديثه ويبحث له عن متابع، وإذا وافق الثقات احتج به كما يقول ابن حبان،

(١) تهذيب التهذيب (٦ / ٥٣) وترك بعض الأقوال فيه .

(٢) الكاشف (٢ / ١٣٧) .

(٣) التزيين (١ / ٤٥٦) .

لأن موافقته لهم تدل على ضبطه وقد وافقه أئمة، فليست روايته كالعدم عند من ينصف ويفهم.

وقد تكرم الرجل، فأبقى على رواية عبيد الله ورواية الجهني مؤقتاً، فوقفتا ترتجفان تنتظران حكم الإعدام، والرعب قد لفهما، كيف لا وقد أعدم أربع روايات بكل قسوة وشدة، وسيفه مصلت وهو يزيد ويرعد ليرديهما إثر أخواتهما، والناس ينظرون ويرتجفون من الخوف ويتساءلون:

أحقيقة ما نشاهد أم خيال؟ أم هذه أعمال شعوذة وسحر؟ وستظهر الحقيقة.

فما قولك في قول الإمام النسائي - بعد أن روى هذا الحديث من طريق موسى الجهني عن نافع عن عبد الله بن عمر عن النبي ﷺ: «صلاة في مسجدي» قال «لا أعلم أحداً روى هذا الحديث عن نافع عن عبد الله بن عمر غير موسى الجهني وخالفه ابن جريج وغيره»؟

ألا تراه عرض هنا الخلاف في حدود علمه، فأين عبد الله بن عمر الذي ذكره البخاري مع موسى الجهني راوياً عن نافع؟
وأين عبيد الله بن عمر، وأين عبد الله بن عمر، وأيوب، وموسى بن عقبة، وعبد الله ابن نافع، الذين علم الدارقطني أنهم شاركوا موسى الجهني في رواية هذا الحديث عن نافع؟

فهل يكذب الدارقطني، ويقول له: لقد تجرأت وتناولت على الإمام النسائي الذي أحاط بكل شيء علماً؟ وكيف تقول هذا الكلام، ولو كان أحد روى هذا الحديث غير موسى الجهني لما قال النسائي هذا الكلام؟

وإن عدم ذكره لهم دليل واضح على أنهم ما رروا هذا الحديث عن نافع.

إني أخاطب العقلاء وأقول مرة أخرى: وإن كلاً من البخاري والنسائي والدارقطني أئمة حفاظ وعلماء عابرة، وهم بشر شأهم شأن البشر من الصحابة وغيرهم يبلغهم من العلم ما يبلغهم، ويفوتهم منه ما يفوتهم، ويفوت غيرهم، وقد يبلغ الصغير ما يفوت الكبير، وقد يحفظ الصغير ما ينساها الكبير.

ولقد عرض كل واحد عن هذا الحديث ما بلغه من طرقه والاختلافات فيه،

وفات بعضهم ما حفظه البعض الآخر، وقد بلغ الدارقطني من روايته والاختلافات فيه ما لم يبلغ البخاري والنسائي ودرس ربيع - الذي جند كثيراً من وقته - كل ما وصلت إليه يده مما سجله الأئمة المذكورون في كتبهم، وما سجله غيرهم، ودرس الاختلافات في الحديث ودرس أحوال رجال طرق هذا الحديث، ودرس القرائن التي حفت بالرجال المختلفين وتوصل إلى نتائج في اعتقاده واجتهاده أنها حق ثم سجلها في كتابه «بين الإمامين».

ثم لما جاءه المليباري يناقشه - وفي نقاشه مجازفات ومبالغات ومكابرات، وكان قول ربيع محصوراً في دراسة حديث واحد - اضطر إلى أن يقول: ولو درس أبو حاتم أو غيره... إلخ، لعله يرجع عن عناده ومكابرته وليس في هذا جرأة إلا في الحق إن سميناهما جرأة.

وليس في هذا خطورة لأنها لا تمس العقيدة ولا تمس جانب الألوهية والنبوة، إنما الخطورة والهلاك في الغلو ورفع الناس فوق منازلهم، وفي ذلك مس للعتيدة ولجانب الألوهية والنبوة، وفي ذلك الخطورة والهلاك: «إنما أهلك من كان قبلكم الغلو».

ثم إن هذا الرجل مع غلوه في هؤلاء أو تغاليه لغرض، لا يمنعه مبدؤه أن يخالف أكثر من خمسة عشر عالمًا صححوا هذا الحديث، والحق معهم وإلى جانبهم، وقد نبهته لذلك فلم يَرَّعُو ولم يعتذر عن مخالفتهم هذه، بل يتجاهلهم ويردد في كلامه كثيراً: النقاد يفعلون ويقولون وكأنه يلوح بأنه منهم، ويشير من طرف خفي بأن هؤلاء الذين يخالفهم لا يؤبه بهم، ولا يستحقون أن يعتذر عن مخالفتهم لأنهم ليسوا من النقاد الذين رفعتهم الله إلى منزلتهم وصرت في عدادهم فاعتبروا يا أولي الأبصار.

قال في (ص ٧٠):

« أما تلك الأمور: ففي أولها الكثرة، والباقية - غير الأخيرة - تتعلق بأحوالهم، أما الكثرة ففيها كلام.

أولاً: رواية أيوب عن نافع به غير ثابتة، فلا يمكن جعلها متابعة.

وثانياً: رواية عبد الله بن عمر العمري، وهو ضعيف، وقد عده علي بن

المديني والنسائي في طبقات الضعفاء من أصحاب نافع فلا يفيد (كذا) روايته عن نافع به المتابعة القوية لعبيد الله بن عمر.

وثالثاً: رواية عبد الله بن نافع عن نافع به - أيضاً - كذلك لا تفيد القوة، فإنه عن نافع مكر الحديث، وقد عده علي بن المديني والنسائي في طبقة المتروكين من أصحاب نافع، فلا تفيد روايتهما عن نافع به لعبيد الله أي قوة عبد الاختلاف بين الثقات، فبقيت رواية موسى الجهني متبعة قوية لعبيد الله، فانحصرت الكثرة في اثنين فقط وأصبحت رواية عبد الله بن عمر وعبد الله بن نافع كالعدم في عدم الإفادة عند المخالفة بين الثقات.

أقول: أولاً: أرجع إلى الكلام والحجج الواضحة التي أوردتها في بحثي الأول معه من ص (٤٥ - ٦٠) الأمر الذي يقنع العاقل المصنف، خصوصاً إذا كان يعرف منهج المحدثين وقواعدهم ويلتزمها.

ثانياً: بالنسبة لرواية أيوب، قال عنها الدارقطني إنها غير محفوظة عن أيوب، وهي دعوى مجردة عن الدليل، وقد رددتها في كتابي «بين الإمامين» (ص ٣٤٤) وفي البحث المشار إليه.

ثم تشاغل السيف قليلاً بإعدام أحد المؤيدين لهما فقال: «والأمر السادس من تلك الأمور المرتكزة القوية - في زعمه - هو رواية عطاء عن ابن عمر، وهي متبعة لنافع - كما زعمه - ورواية عطاء عن ابن عمر لا تثبت بسبب اضطرابها كما سيأتي، فهز رواية عطاء وزلزلها وجعلها في حالة اضطراب وقلق ورعب ثم رشحها للإعدام.

ثم هجم على رواية الجهني فجردها من كل سلاح؛ ترشيحاً لإعدامها فقال: «فبقى مما ذكره من الأمور المرتكزة رواية عبيد الله، وموسى الجهني لم يذكر له الشيخ من الأحوال ما يميزه ويفضله على الليث وابن جريج، فارتكزت الأمور على عبيد الله وموسى الجهني».

ثم قال قول الواصل بأن الناس قد استسلموا طوعاً أو كرهاً: «فهذه الحالة مما ينبغي الترجيح فيها والجمع لأن هذه الحالة جعلها الإمام البخاري والنسائي والدارقطني - ووافقهم القاضي عياض - جعلوها اختلافاً على نافع».

أقول: قد علم القارئ أن النسائي قال: «لا أعلم أحداً روى هذا الحديث عن نافع عن عبد الله بن عمر غير موسى الجهني وخالفه ابن حريج وغيره».

فهذا الاعتراف من هذا الإمام، والفوارق الموجودة التي وضحتها بين ما قاله الدارقطني وما قاله البخاري، تقضي على دعواه التي لا يكل ولا يمل من ترديدها: بأن البخاري والدارقطني والنسائي وعياًضاً قد اتفقوا وقد جعلوا الاختلاف وقد، فتشبه بهذا الاتفاق دليل على عناده وإصراره على الباطل، وكيف يجوز له أن يحشر النسائي في هذا الاتفاق وقد صرح بأنه لا يعلم أن أحداً روى هذا الحديث عن نافع غير موسى، ومقتضاه أنه لو اطلع على أن عبيد الله وعبد الله ابني عمر، وموسى بن عقبة وعبد الله بن نافع قد شاركوا موسى الجهني في رواية هذا الحديث لقبول روايتهم كما قبلها الإمام مسلم وغيره من المحدثين.

قال (ص ٧١):

«ومن هنا حاول الشيخ أن يرجح رواية عبيد الله وموسى الجهني بأن عبيد الله له مزايا كثيرة، وقد ذكرها فيما قبل وله متابعات خمسة، ثلاثة منهم ثقات، واثنان ضعيفان يصلحان للاعتبار، وهذه المزايا لا توجد في رواية الليث وابن جريح».

ثم يقول بعد هذا (ص ٧٥): «فالصواب أن كلا الوجهين صحيح في نظري، وهذا أسلوب غير معروف عند المحدثين، لأن الترجيح في حالة الاختلاف حكم بأن الراجح محفوظ والمرجوح شاذ، فكيف إذن يسوغ له أن يقول بصواب الروايتين وهذا القول لا يتأتى إلا من طريق الجمع بين وجوه الاختلاف».

أقول: ما ذكرته من مزايا عبيد الله لا يستطيع دفعه وأضيف الآن موسى بن عقبة فإنه إمام ثقة، وهو مدني، ويمتاز بكثير من المزايا التي أثبتها لعبيد الله، وأؤكد أن موسى الجهني وأيوب إمامان، فروايتاهما تؤيدان رواية عبيد الله وموسى بن عقبة، وأن رواية عبد الله بن عمر ورواية عبد الله بن نافع تصلحان للاعتبار.

والإصرار على هدم هذه الروايات يحمل تهديداً خطيراً على كل دواوين الحديث، وينطوي على الاستخفاف بمنهج المحدثين وقواعدهم. فحديث يرويه مسلم من طرق كثيرة من أقوى الطرق وأصحها، وتوجد له متابعات والشواهد في

الدواوين الأخرى، ويساق لرواة مسلم وغيرهم من المزاي التي تجعل المسلم يثق ويعتمد على صدق وثبوت ما رواه هؤلاء الأئمة، خصوصاً وقد خرج رواياتهم إمام ملتزم بالصحة.

فأي ثقة تبقى لما رواه الواحد والاثنان إذا ضربنا بقواعد المحدثين، وضربنا بمرويات هذا الحشد من أئمة الحديث الحفاظ الأمانة الثقات عُرض الحائط؟
أما ما ذكرته من ترجيح روايات عبيد الله ومن معه على رواية الليث وابن جريح، فقصدي به تقرير الحقيقة والواقع بأنها أقوى من رواية الليث وابن جريح وأريد في الوقت نفسه دفع العلة عنها.

وأما قوله: «وهذا أسلوب غير معروف عند المحدثين» (١)

غير معروف عند من؟ إذا كان الملياري يجهله أو يعلمه فماذا يستفيد منه المسلمون؟ لأنه لا يلتزم بقواعد المحدثين ومناهجهم إذا علم شيئاً منها، وإذا جهلها فربما كان ذلك خيراً وأسلم.

ثم إنني سأحكي كلام النووي لمن يعقل ويفهم ويتمتع بالإنصاف؛ قال رَحِمَهُ اللهُ
متعقباً كلام القاضي هياض:

«قلت: ويحتمل صحة الروایتين جميعاً كما فعله مسلم، وليس هذا الاختلاف مانعاً من ذلك. ومع هذا فالمتن صحيح بلا خلاف» (٢).

ألا تراه قال باحتمال صحة الروایتين، ونسب إلى مسلم تصحيحهما، ولا أطيل في شرح هذا الكلام، فالذكي المنصف تكفيه الإشارة فضلاً عن العبارة.
وقوله: «معللاً ما سبق»: «إنه غير معروف عند المحدثين؛ لأن الترجيح في حالة الاختلاف حكم بأن الراجح محفوظ والمرجوح شاذ فكيف يسوغ له أن يقول بصواب صحة الروایتين، وهذا القول لا يتأتى إلا من طريق الجمع بين وجوه الاختلاف».

(١) «شرح النووي لمسلم» (١٦٧/٩).

استمع إلى أبعد مما قلته أنا :

قال السخاوي في «فتح الغيث»^(١) : «على أن شيخنا مال إلى النزاع في تسمية الشاذ صحيحًا وقال : غاية ما فيه رجحان رواية على أخرى والمرجوحية لا تنافي الصحة، وأكثر ما فيه أن يكون هناك صحيح وأصح، فيعمل بالراجح ولا يعمل بالمرجوح لأجل معارضته له لا لكونه لم يصح طريقه، ولا يلزم من ذلك الحكم عليه بالضعف».

و راجع «تدريب الراوي»^(٢) ففيه للمحافظ كلام أطول من هذا و أوسع و أوضح، وإذا جهلت شيئًا يا مليباري فانسبه إلى نفسك ولا تنسبه إلى المحدثين، اللهم إلا إن كنت تعتبر نفسك كل المحدثين من باب المثل «كل الصيد في جوف الفري» فهذا شيء آخر.

ثم يقول ص ٧١ :

«ومما ينبغي التيقظ له أن وجوه الترجيح كثيرة لا تحصى، وللعلماء النقدة فيه نظر خاص من طول الممارسة وسعة الحفظ ودقة الفهم يدل أن يكون عندهم مرجح خاص يشمل كل حديث، ولذا فإننا نجدهم يرجعون أحيانًا للأحفظية أو للأكثرية، وأحيانًا يرجعون من هو أقل عددًا أو أقل حفظًا، وهم مشتركون في الإلتقان والضبط لقريئة تقوي ظنهم به وأحيانًا لا يستطيعون أن يفحصوا تلك القريئة والدليل»^(٣).

أقول : المعروف أن للعلماء مذاهب في المرجحات؛ فمثلاً في تعارض الوصل والإرسال :

١- قال الأصوليون والفقهاء بتقديم الوصل على الإرسال إذا كان الراوي ثقة ضابطًا، سواء أخالفه واحد أم جماعة أحفظ أم لا . ونسبه النووي للمحققين من أصحاب الحديث .

(١) (١/ ٢٠)

(٢) (ص ٢٣ - ٢٤) .

(٣) مثل هذا الكلام يأخذه من كلام العلماء ولا ينسبه إليهم موهماً أن عبقرية قد تفطت عنه .

- ٢- وذهب أكثر المحدثين إلى ترجيح الإرسال
- ٣- وذهب قوم إلى الترجيح بالأكثرية؛ قال السخاوي: وقيل وهو القول المعتر ما قاله الأكثرون من وصل أو إرسال كما نقله الحاكم في «المدخل» عن أئمة الحديث، لأن تطرق السهو والخطأ إلى الأكثر أبعد.
- ٤- وذهب قوم إلى أن المعتر ما رواه الأحفظ من وصل أو إرسال.
- ٥- قال السخاوي: وفي المسألة قول خامس: وهو التساوي؛ قاله السبكي^(١).
- وهذا بخلاف ما يوهم قول الملياري. فإنه يوهم اتفاق نقاد الحديث على ما ذكره، والواقع بخلاف ذلك. والشافعي وهو من أئمة التقدير جرح بالأكثرية.
- قال الحافظ: وقد ذكر الشافعي رحمته الله هذا في مواضع، وكثيراً ما يقول: «العدد الكثير أولى بالحفظ».
- قال (ص ٧٢): «ثم نقل العلاني أن المرجحات كثيرة لا تحصى ولكل حديث ترجيح خاص».
- ولا شك أن المرجحات كثيرة، وليس الشأن في حكايتها والتهويز بها لتضييع الحق، إنما الشأن في معرفتها وتطبيقها بفقه وأمانة وإنصاف.
- (ص ٧٢): قال: «فبذلك عرفنا جيداً أن الأمور التي ذكرها الشيخ نوع من المرجحات، وليست المرجحات؛ لأنها لا تنحصر فيما ذكره الشيخ. وقد وقف عليها الأئمة حيث إنهم ذكروا تلك المتابعة لعبيد الله ويأتي البيان فيه إن شاء الله».
- أقول: هل فهمت مما نقلته أنه لا بد للمرجح أن يسرد كل المرجحات، وإذا ظن أن عنده نقصاً يذهب إلى قبور نقاد الحديث فيسألهم بقية المرجحات التي لا يعرفها ولا يمكنه الوقوف عليها.
- لقد ذكرت من المرجحات ما يكفي ببعضه نقاد الحديث لإصدار الحكم الذي يرونه.

(١) فتح المغيب (١ / ١٦٦).

أما عرفت أن بعضهم يرجح بالحفظ وقد ذكرته في المرجحات، أما عرفت أن بعضهم يرجح بالكثرة وقد ذكرتها، أما عرفت أنهم يرجحون بطول الملازمة وقد ذكرتها، وأنهم يرجحون بالمواطنة وقد ذكرتها، فالذي لا تكفيه هذه المرجحات مجتمعة فإنه ينادى على نفسه بأنه معاند مكابر (١١).

قال (ص ٧٢):

أما كونهم أحياناً لا يستطيعون الإفصاح عما استقر في نفوسهم من القرينة أو الدليل، فقد قال الحافظ في شرح النخبة (ص ٨٤): «وقد تقصر عبارة المعلن عن إقامة الحجة على دعواه كالصير في نقد الدينار والدرهم».

أقول: هذا نادر من المحدثين. ويظهر أن هذا يكون منهم إذا كان في المتن نكارة أو بطلان وزيف؛ لأنهم لكثرة ممارستهم لحديث رسول الله ﷺ تحصل لهم ملكات يميزون بها كلامه من كلام غيره. ويشهد لهذا قصة أبي حاتم وأبي زرعة الآتية:

قال ابن أبي حاتم: «سمعت أبي رحمه الله يقول: جاءني رجل من جلة أصحاب الرأي من أهل الفهم منهم، ومعه دفتر فعرضه علي، فقلت في بعضها: هذا حديث خطأ قد دخل لصاحبه حديث في حديث، وقلت في بعضه: هذا حديث باطل، وقلت في بعضه: هذا حديث منكر، وقلت في بعضه: هذا حديث كذب، وسائر ذلك أحاديث صحاح، فقال لي من أين علمت أن هذا خطأ وأن هذا باطل وأن هذا كذب؟

أخبرك راوي هذا الكتاب بأنني غلطت وأني كذبت في حديث كذا؟

فقلت: لا، ما أدري هذا الجزء رواية من هو؟ غير أنني أعلم أن هذا خطأ، وأن هذا الحديث باطل، وأن هذا الحديث كذب، فقال: تدعي الغيب؟ قال، قلت: ما هذا ادعاء الغيب. قال: فما الدليل على ما تقول؟

قلت: سل من يحسن مثل ما أحسن فإن اتفقنا علمت أننا لم نجازف ولم نقله إلا بفهم. قال: من هو الذي يحسن مثل ما تحسن؟

قلت: أبو زرعة. قال: ويقول أبو زرعة مثل ما قلت؟

قلت: نعم. قال: هذا عجب. فأخذ فكتب في كاغد الفاظي في تلك

الأحاديث ثم رجع إلي وقد كتب ألفاظ ما تكلم به أبو زرعة في تلك الأحاديث. فما قلت إنه باطل؛ قال أبو زرعة هو كذب. قلت: الكذب والباطل واحد. وما قلت إنه كذب قال أبو زرعة إنه باطل. وما قلت إنه منكر قال هو منكر كما قلت. وما قلت إنه صحيح قال أبو زرعة: هو صحيح.

فقال: ما أعجب هذا، تتفقان من غير مواطاة بينكما.

فقلت: فقد قلت لك أنا لم نجازف، وإنما قلنا بعلم ومعرفة قد أوتينا.

والدليل على صحة ما نقوله: بأن ديناراً بهرجاً يحمل إلى الناقد فيقول: هذا دينار بهرج، ويقول لدينار، هو جيد، فإن قيل له: من أين قلت إن هذا بهرج؟ هل كنت حاضراً حين بهرج هذا الدينار؟ قال: لا. فإن قيل له: فأخبرك الرجل الذي بهرجه أنني بهرجت هذا الدينار؟ قال: لا. قيل: فمن أين قلت إن هذا بهرج؟ قال: علماً رزقت، وكذلك نحن رزقنا معرفة ذلك.

قلت له: فتحمل فص يا قوت إلى واحد من البصريين من الجوهريين، فيقول: إن هذا زجاج وإن هذا يا قوت؟

هل حضرت الموضع الذي صنع فيه الزجاج؟ قال: لا. قيل له: فهل أعلمك الذي صاغه بأنه صاغ هذا زجاجاً؟ قال: لا. قال: فمن أين علمت؟

قال: هذا علم رزقت، وكذلك نحن رزقنا علماً لا يتهاى لنا أن نخبرك كيف علمنا بأن هذا الحديث كذب وهذا حديث منكر إلا بما نعرفه.

ثم قال ابن أبي حاتم مشيراً إلى طرق معرفة الحديث: تعرف جودة الدينار بالقياس إلى غيره، فإن تخلف عنه في الحمرة والصفاء علم أنه مغشوش، ويعلم جنس الجوهر بالقياس إلى غيره، فإن خالفه في الماء والصلابة علم أنه زجاج، ويقاس صحة الحديث بعدالة ناقله، وأن يكون كلاماً يصلح أن يكون من كلام النبوة، ويعلم سقمه وإنكاره بتفرد من لم تصح عدالته بروايته.

وقصة الرجل مع أبي حاتم وأبي زرعة، يبدو أن الرجل قد حذف أسانيد هذه الأحاديث التي عرضها عليهما، احتیاراً لأهل الحديث، فعرفا فميزا بحكم ممارستهما لكلام النبوة وفطنتهما وذكائهما بئى ما كان من مشكاة النبوة، وبين

المفتعل من المكذوب والباطل . وفي مثل هذه الحالة تقصر عبارة المحدث عن بيان العلة .

أما إذا كانت الأسانيد أمامهم وفيها الكذابون والضعفاء ، فإنهم لا يمجزون عن القول بأن هذا الإسناد فيه فلان وهو كذاب ، أو فيه فلان وهو ضعيف ، أو يقلب الأسانيد أو يرسل ، وأرسل هذا الحديث وقلب هذا الإسناد ، واختلف فلان وفلان وفلان أحفظ ، واختلف على فلان فرواه عنه فلان وفلان على الصواب وفلان على الخطأ . وكتب العلل والموضوعات مليئة ببيانهم ، شاهدة على قدرتهم الفائقة على البيان .

قال (ص ٧٢) :

« فإذا كان هذا هو حال النقدة في الترجيع ، وقد وقفوا على ما ذكر الشيخ ، مستفيداً فيه من عندهم من تلك المزايا ، وقد اتفق على الترجيع الإمام البخاري والدارقطني وكذا النسائي ، وقد وافقهم القاضي عياض ، ولم نجد عليهم اعتراضاً من الإمام (كذا) من أهل النقد ، وليس في تصرف الإمام مسلم في صحيحه بإخراجه تلك الوجوه المختلفة على نافع خارج الأصول دليل على أنه يريد به تصحيح كل الوجوه كما بيته مفصلاً (٢- ١١) .

فإذا كان هذا هو الحقيقة هنا ، فكيف يدعي لو درس أبو حاتم أو غيره من الأئمة حتى البخاري دراسة وافية لما تجاوزوا في نظري النتائج التي وصلت إليها . . . والله المستعان .

أقول : أولاً : يعني بحال النقدة قصورهم وعجزهم عن إقامة الحجة على دعواهم . فالمسكين يلزمهم من حيث يظن أنه يمدحهم ، وقد بينت لك من قصة أبي حاتم متى يكون ذلك .

أما إذا كانت الأسانيد أمامهم ، والأدلة بين أيديهم ، فهم من أبرع الناس وأقدرهم على بيان الحجة .

ثانياً : قوله : «وقد وقفوا على ما ذكر الشيخ» .

هذا غلو فاحش من جهتين :

أولاً: استلزام كلامه هذا أن هؤلاء النقدة قد بلغوا من الإحاطة في العلم بحيث لا يمكن أن يفوتهم شيء. وقد ذكرنا ما يكذب هذه الدعوى السخيفة باعتراف الإمام النسائي أنه لا يعلم أحداً روى حديث ابن عمر عن نافع إلا موسى الجهني، وبما قررته أن كل واحد منهم عرض من هذه القضية ما بلغه منها.

والجهة الثانية: قوله: وقد وقفوا على ما ذكر أي وجوه الترجيح التي ذكرتها. من أخبره أنهم كلهم قد وقفوا على كل ما ذكرت؟ إن كانوا قد ذكروا كل ذلك في كتبهم ثم رفضوه ورجحوا عكسه فليأتنا بذلك من كتبهم، وإن كان هذا مكاشفة صوفية من اللوح المحفوظ فليصرح بذلك حتى نعرف حقيقته، وإن كان مجرد دعوى فأجهل الناس وأغماهم لا يعجز أن يأتي بمثل هذه الدعاوي الفارغة وأكبر منها.

ومنهج أهل السنة والحديث وهو الحق: رفض مثل هذا الغلو والضلال واحترام الدليل والبرهان.

ثالثاً: قوله: «ولم نجد عليهم اعتراضاً من الإمام (كذا) من أهل النقدة». أعجب لهذا الرجل على جهله البالغ وتطفله على علم يجهله. يقول هذا الكلام بعد أن ذكرت له أن النووي والمنذري وابن حزم قد صححوا حديث ابن عمر، فمتجاهلهم ولا يعتبرهم من النقدة متعالياً عليهم وعلى غيرهم ممن صححوه وصححوا شواهد الكثرة، والذين يبلغ مجموعهم أكثر من خمسة عشر عالماً، وأزيد الآن رجالاً صححوا حديث ابن عمر ألا وهم البيهقي وابن حجر والسنوسي وأحمد محمد شاكر.

انظر «حاشية شرح الأبي» (٣ / ٤٨٠)، و«فتح الباري» (٣ / ٧)، وقد استشهد بحديث موسى الجهني عن نافع عن ابن عمر مؤيداً به حديث أبي هريرة. فما في صحيح مسلم من طريق موسى وعبيد الله وأيوب أقوى وأصح وأولى بالاستشهاد. وكذا صحح أحمد شاكر حديث ابن عمر من كل الطرق التي رواها أحمد. وقوله: وليس في تصرف مسلم في صحيحه بإخراجه تلك الوجوه المختلفة على نافع خارج الأصول دليل على أنه يريد به تصحيح كل الوجوه... إلخ.

أقول: إن في إيراد مسلم له، وقد التزم الصحة في كتابه من طرق كثيرة، رجالها من سادة وقادة رجال الصحيح، لأكبر دليل على إيمانه وقباحت بصحتها لقوم يعقلون. والقول بأن مسلماً لا يريد بذلك أنها صحيحة بل لبيان عللها قول فيه مكابرة وعناد لا يصدران من عاقل.

وما قلته عن دراستي فقد بينته، ومن مزايا الرسائل العلمية أنها تأتي بالجديد النافع وإلا فلا قيمة لها، وإذا أتت بجديد باطل من جنس هذا الذي اطلعت عليه من رسالتك فهذا هو المستنكر الذي يجب إنكاره ورفضه.

(ص ٧٣): قال: «أما كون الإمام الدارقطني والإمام البخاري والقاضي عياض قد وقفوا على تلك المزايا، فذلك أن الدارقطني قد أورد في العلل رواية موسى الجهني وعبد الله بن عمر العمري وعبد الله بن نافع ولا أستبعد وقوف الإمام البخاري على رواية هؤلاء لما ستعرف عنه من الحفظ وسعته ورحلته وكثرتها ويكفي لنا شهادة من شيخه عمرو ابن علي الفلاس قوله: حديث لا يعرفه محمد بن إسماعيل ليس بحديث الهدي (ص ٤٨٣).

إذن فالاستبعاد كل الاستبعاد في قولنا بأن البخاري لا يعرف رواية عبد الله بن عمر العمري وابن نافع هذا. وقد ذكر البخاري رواية موسى الجهني مع رواية عبيد الله ثم وقف القاضي عياض عليها بأنه حكاها»

أقول: لا أدري لماذا لم يذكر النسائي هنا فلم يشركه في هذا الاتفاق هل هو مُسَلَّم بأنه لم يعلم من الرواية عن نافع عن ابن عمر إلا رواية موسى الجهني، أو أنه نسي أن يذكر النسائي.

على كل حال فإذا كان النسائي لم يحط بكل شيء علماً فذلك نقول في البخاري والدارقطني والقاضي عياض، وإذا كان الأنبياء والصحابة ينسون كما هو مقرر في الكتاب والسنة وعند خلاصة الأمة، فالبخاري والدارقطني أولى بالنسيان، وإذا كان كبار الصحابة ومنهم الخلفاء الراشدون فضلاً عن صغارهم يفوتهم كثير من الأحاديث عن أستاذهم الوحيد رسول الله ﷺ وهم أحرص الناس على حديثه فالبخاري والنسائي والدارقطني وعياض أولى وأولى أن يفوتهم الكثير

والكثير وأن ينسوا الكثير والكثير وأن يقعوا في الأخطاء والأوهام الكثيرة وهذه هي عقيدة الطائفة المنصورة أهل السنة والجماعة التي تميزت بهذا المنهج .

ومن هذا المنطلق ألف أبو حاتم كتاب أخطاء البخاري في التاريخ ، ومن هذا المنطلق وبهذه العقلية ناقش الدارقطني البخاري ومسلماً في الأحاديث التي انتقدتهما فيها .

وبهذه العقلية وبهذا المنهج ناقش الحافظ ابن حجر وغيره الدارقطني ، وناقش ابن القطان عبد الحق ، وناقش ابن تيمية وابن القيم وغيرهما أخطاء كثير من العلماء . ولو كانت هذه العقلية الخرافية وهي استبعاد أن يفوت الصحابي الفلاني أو العالم الفلاني القضية الفلانية وحديث (كذا) أو حديث كذا ، أو استبعاد أن يخطئ فلان أو ينسى فلان ، لما وجدت كتب الجرح والتعديل ، ولما وجدت هذه الانتقادات التي امتلأت بها المكتبة الإسلامية .

وبهذه العقلية الناضجة البعيدة عن الغلو والإطراء ، وعن التفريط والجفاء ، حفظ الله لنا هذا الدين القويم وبهذه العقلية انتُخب لنا الصحيحان .

واستمع إليه يقول : « ولا أستبعد وقوف الإمام البخاري على رواية هؤلاء لما نعرف عنه من الحفظ وسعته ورحلته وكثرتها » إلخ .

منطقتك هذا يدل أنك تستبعد نسيانه ، وتستبعد عدم وقوفه على تلك الروايات ، وأنا أعترف أن البخاري إمام حافظ أمير المؤمنين في الحديث ، وقد صرح بأنه يحفظ مائة ألف حديث صحيح ومائتي ألف حديث ضعيف وأنه انتخب صحيحه من سبعمائة ألف حديث .

ومن منطق الإسلام أقول : إنه يجوز على هذا الإمام أن ينسى في كثير من المواقف أشياء يحفظها ، ومنها حالة كتابته هذا الحديث في التاريخ فيجوز عليه أن يكون نسي روايات الجماعة الذين لم يذكرهم في التاريخ ، ويجوز عليه أن تكون تلك الروايات في عداد ما بلغه لكنه لم يحفظها ؛ لأن عنده سبعمائة ألف صرح يحفظ ثلاثمائة منها ويبقى أربعمائة ألف مدونة عنده لم يحفظها ، فلا يبعد أن تكون في هذه الأربعمائة . ويجوز أن يكون لم يرها ولم يسمع بها ، لأن غيره من العلماء يحفظ أكثر

منه فهذا الإمام أحمد يحفظ مليون حديث، ويجوز أن يكون فات أحمد أحاديث حفظها من هو مثله في الحفظ أو دونه.

فهذا هو المنطق الإسلامي الصحيح الذي سجله القرآن والسنة، وعليه سادة الأمة. فهذا نبي الله موسى فاته ما عند الخضر من العلم، والخضر دونه، وفات الخضر ما عند موسى.

وقد اشترط الخضر على نبي الله موسى شرطاً هو ﴿فَلَا تَسْأَلْنِي عَنْ شَيْءٍ حَتَّى تُخْبِرَ أَنتَ لَكَ مِنْهُ ذِكْرًا﴾ فنسي نبي الله موسى ذلك الشرط فلما حابه قال: ﴿لَا تُؤَلِّمُنِي بِمَا نَسِيتُ وَلَا تُرَفِّقْنِي مِنْ أَمْرِي عَشْرًا﴾ أفلا يدل منطقك هذا أنك ترفع البخاري فوق درجات الأنبياء والصحابة؛ حيث تستبعد أن ينسى مسألة واحدة من بين ألوف المسائل، أو عدم وقوفه على مسألة من ألوف الألوف من مسائل الحديث.

وإذا كنت تعرف هذا المنهج، وهذا المبدأ القرآني والنبوي، وتؤمن به وتسلم به، فلماذا تجادل بالباطل في أمور بدعية.

وإذا كنت لا تعلم ذلك فلماذا تقتحم هذا الميدان وأنت في هذا المستوى من الجهل.

فإن كنت لا تدري فتلك مصيبة وإن كنت تدري فالمصيبة أعظم وبالنسبة للدارقطني وقد استوعب جميع الطرق يجوز عليه الخطأ وله أخطاء كثيرة في «العلل» و«التبع». وعلى هذا الاعتقاد الصحيح بأخطائه ناقشه الحافظ ابن حجر في مقدمة الفتح فيما يخص البخاري وفي الأحاديث المتفق عليها.

وناقشه النووي وطعن في قواعده فقال: «فصل قد استدرك الدارقطني على البخاري ومسلم أحاديث فطعن في بعضها، وذلك الطعن مبني على قواعد لبعض المحدثين ضعيفة جداً، مخالفة لما عليه الجمهور من أهل الفقه والأصول وغيرهم»^(١) وأنا وإن كنت لا أسلم بهذا الطعن المطلق، لكنني رأيت أن ترجيح الدارقطني قد خالف المنهج الذي يسلم به ويسير عليه هو وغيره من أئمة الحديث،

(١) مقدمة الفتح (٢ / ١٠٥)، تحقيق إبراهيم عطوة.

وخالف قواعدهم . فناقشته على أساس منهج واضح وقواعد مسلم بها ، ولم أقنع برأيه الذي خالف فيه ذلك المنهج ولم يتم عليه أي حجة من الحجج المسلم بها .

وعلى هذا الأساس صحح العلماء حديث ابن عمر ولم يبالوا بحكم الدارقطني ولا بحكم البخاري إن صح عنه ؛ لأن منهجهم الصحيح قائم على الحجة والبرهان ، لا على الظنون والخيالات والأوهام ولا على الغلو في الشخصيات ورفض الحجج بمثل ما تهول به من استبعاد عدم وقوف البخاري ، وبمثل استبعاد أن يخطئ الدارقطني . فهذا لا يقبله إلا غلاة الرفض والتصرف ، وبمثلهم ضلوا وأضلوا كثيراً من الأغبياء .

وأما القاضي عياض فلم يطلع إلا على كلام البخاري في التاريخ والدارقطني في التتبع ، ولم يضيف شيئاً من الأدلة ، وربما لو اطلع على الطرق التي ذكرها الدارقطني مما فات النسائي والبخاري لكان له رأي آخر .

ثم إن تفسيره لكلام البخاري فيه نظر ففي الحقيقة أنه لا يفهم من كلام البخاري أنه يضعف حديث ابن عمر وهذا كلامه موجود فلينظره المنصفون .

وتفسير القاضي عياض له خطأ ، وهو بشر يخطئ ويصيب . وقد أخطأ من هو أكبر منه . والمنهج الإسلامي ردُّ الخطأ وأخذُ الصواب مهما كان مصدر هذا أو ذاك ، أو التوقف عند عدم ظهور الخطأ أو الصواب .

فقول البخاري بعد أن ساق الحديث من طرق وأبدى رأيه فيها ثم ساقه من طريق مسدد عن بشر بن المفضل عن عبيد الله عن نافع ، ومن طريق مسدد عن يحيى عن موسى الجهني عن نافع قال : والأول أصح .

فالظاهر من هذا القول أنه يريد أن رواية مسدد عن بشر بن المفضل عن عبيد الله أصح من رواية مسدد نفسه عن يحيى عن موسى . وعلى هذا الفهم الذي يبدو أنه الصواب ، فالبخاري لا دخل له في تضعيف حديث عبد الله بن عمر ، وإن جادل في فهمي مجادل فليس لديه نص من البخاري على تحديد قصده فليترك عد البخاري فيمن انتقد الحديث ، وليسلك مسلك العلماء في الاعتدال والإنصاف والبعد عن التهور والمجازفات . فالقاضي عياض ليس لديه إلا مجرد الظن

والاحتمال . فالقول بأن تفسيره هو الحق القاطع قائم على الهوى والقاعدة إذا وجد الاحتمال بطل الاستدلال معروفة .

وبعد فقد ظهر للقارئ أن هذا الرجل الذي يجهل البدهيات الإسلامية ، ويخفص بموازيه الباطلة الحجاج والشخصيات عندما يتخيل أنها تخالف هواه ، ويرفع من شأن أباطيله ، ويغلو في الشخصيات التي يتخيل أنها توافق هواه . ومن البلايا والدواهي أن ينسب مثل هذا إلى الحديث وأهله .
قال في (ص ٧٣) :

وقد ذكر الإمام الدارقطني رواية أيوب في التبع ، وحكم عليها بشذوذها ، وهؤلاء الأئمة يعرفون أحوال عبيد الله وغيره وما لهم من المزاي ، وإننا عرفناها من عندهم ، وكانوا يرجحون بمثل هذه المزاي في مواضع كثيرة . وعلى أن هذه المزاي التي تعلى بها عبيد الله كانت نصب أعينهم ولم يأخذوها للترجيح ، بل تحولوا منها إلى ترجيح رواية الليث وابن جريج ، فإنه مما يدل دلالة قاطعة على أن هناك قرينة قوية تجعلهم يرجحون رواية الليث وابن جريج بدل رواية عبيد الله وموسى الجهني ، وإلا لما تحولوا من تلك المزاي التي كانوا يرجحون بها وأمثالها في مواضع كثيرة .

أقول : قد عرفت مما سبق أن الإمام النسائي لم يعرف من طرق حديث عبد الله بن عمر إلا طريقاً واحداً ، وأن البخاري لم يعرف منها إلا طريقين فقط . ومع ذلك فلا يجوز أن ينسب إليه أنه ضَعَف حديث عبد الله بن عمر . وعرفت أن القاضي عياضاً لم يطلع إلا على بعض الطرق ، ولا أنفي أنهم يعرفون مزاي عبيد الله ومن معه .

لكني أقول : كيف استحضر النسائي مزاي عبيد الله عند كتابته لرواية موسى الجهني ، وهو لا علم عنده برواية عبيد الله ولا برواية غيره ممن رواها . وكيف كانت مزاي عبيد الله نصب عينيه ورواية عبيد الله التي يمكن أن تكون سبباً لاستحضار مزايه ليست موجودة ، وحتى لو كانت رواية عبيد الله عنده فمن يستطيع أن يجزم أنه استحضرها كلها لأن هذا القول لا يجوز أن يقال عن أحد

إلا إذا سجل ذلك القول بقلمه . أو نقله عنه الثقات ، أو نزل بذلك وحي ؛ لأنه يجوز عليه نسيانها أو بعضها .

ثم افترض أنه استحضرها كلها لكنه لم يبلغه رواية أيوب ولا رواية عبد الله بن عمر ولا رواية موسى بن عقبة . فلو بلغته هذه الروايات وضمها إلى رواية عبيد الله وموسى الجهني هل سيسقطها من الحسبان ؟

إذا قلت ذلك فهات الأدلة والبراهين .

ثم انظر إلى هذه السياسة العظيمة ، وإلى هذا التدرج الحكيم . لقد استطاع أن يتخلص من خصومه واحدًا واحدًا ، حتى لم يبق أمامه إلا عبيد الله أو رواية عبيد الله ، وكان عهدي به قد أبقي على رواية عبيد الله وموسى الجهني ، ولا أدري بأي طريقة تخلص من رواية موسى الجهني أو من موسى الجهني ، ولا يهمننا معرفة هذه الطريقة ، إنما الذي بهرنا تلك السياسة وتلك الحكمة التي استطاع أن يتخلص بها من خصومه واحدًا واحدًا كما يفعل دهاة السياسة في طرق التخلص من خصومهم .

كيف يا مليباري لم تبق إلا رواية عبيد الله ، وكيف تدعي أن الأئمة المذكورين تألبوا جميعًا على عبيد الله وحيدًا فريدًا فجردوه من كل مزاياه التي يتمتع بها ولم يعبثوا بها ولم يجعلوها في حساباتهم ؟!!

وما رأيك لو جاء النسائي يوم القيامة قائلًا أمام الله : يا رب لقد نسب إلي المليباري ظلمًا ، وعلى علم ، أنني أسهمت في إسقاط رواية عبيد الله بعد إسقاط كل مزاياه ، وأنا يا رب وعظمتك وجلالك لا يد لي في ذلك ، وقد أعلنت له ولغيره أنني لم أعلم من طرق حديث ابن عمر إلا طريق الجهني ، ولا علم لي برواية عبيد الله وإخوانه ، ولو علمت بهذه الروايات لصححت الحديث ؛ لأنك يا رب تعرف منهجي أنني أصحح بأقل من هذه الطرق شأنًا وصحة ، فكيف بهذه الطرق وقد اجتمعت ومنها طريق عبيد الله .

وما هو موقفك لو جاء البخاري أمام الله ، وقال : يا رب أنت تعلم أنني لم أعلم من طريق حديث ابن عمر هذا إلا طريقين ، ولم أصرح بضعف رواية

عبيد الله، وكان يجب على المليباري أن يتعد عن الجزم بأنني أعلنت حديث ابن عمر، وما يدريه أنني لو وقفت على طرقة كلها لحكمت بصحته، وانظر إليه يا رب حيث ينسب إلي أنني استحضرت كل مزايا عبيد الله، وأنها كلها كانت نصب عيني ولم آخذها في حساباني، بل تحولت منها إلى ترجيح رواية الليث وابن جريج، هذا مع نسبه إلي أنني قد أطلعت على الطرق كلها، وينسب إلي من العلم ما لا يجوز أن ينسب إلا إليك يا علام الغيوب، وأنت تعلم يا رب أنني أكره هذا الغلو، وأبغض أن ينسب إلي ما لم أقل وما لم أفعل، وانظر إليه يا رب وقد حول وهمه الخاطي إلى علم قطعي حيث قال: «فإنه (يعني ما نسبه إلينا ظلمًا) يدل دلالة قاطعة على أن هناك قرينة قوية تجعلهم يرجحون رواية الليث وابن جريج بدل (كذا) رواية عبيد الله وموسى الجهني».

وأنت تعلم أن كلامي لا يحتمل من الصراحة ما يخول له أن ينسب إلي هذا القول سبة قطعية، بل الذي تعلق به احتمال مرجوح الذي يفهم منه تصحيح حديث عبيد الله أقرب إلى الصواب ممن يفهم منه تضعيفه.

هذا بالإضافة إلي أنني لم أعلم ولم أذكر روايات حديث عبد الله بن عمر الأخرى التي لو رأيتها لكان لي موقف آخر.

ثم إن القرينة القوية التي يزعم أنني ضعفت بها حديث عبد الله بن عمر بعد أن أطلعت على طرقة كلها أنت تعلم أنها لم تخطر لي على بال ولم تدرك لي بخيال.

ثم لو جاء القاضي عياض فقال: يا رب أنا كذلك لم أطلع إلا على كلام البخاري في التاريخ، وعلى كلام الدارقطني في التبع؛ حيث لم يستوف هذان الكتابان كل طرق حديث ابن عمر، ولو أطلعت على طرقة كلها لكان لي موقف آخر، وإذا كان هذا واقعي فما الذي أدري المليباري أنني أطلعت عليها، وما الذي أدراه أنني لو أطلعت على طرقة كلها أنني سأتابع الدارقطني، ألا تراه ظالمًا جريئًا متهورًا فيما ينسبه إلي؟ ١٩

ثم جاء الدارقطني فقال: يا رب قد علمت براءة ساحة إخواني مما ينسبه إليهم هذا الرجل، فليس له الحق أن يقطع بما نسب إليهم، خصوصًا وقد اتضح له الفروق بين أقوالنا. ثم إنني كان لي موقفان من حديث عبد الله بن عمر، فحينما كتبت في

العلل استوفيت طرق الحديث، ورجحت رواية الليث وابن جريج اجتهدًا مني، وأخطأت في هذا التصرف، فاعذرني يا رب حيث وقعت في هذا الخطأ؛ حيث خالفت المنهج الثابت الذي سار عليه أئمة الحديث، والتزمت منهجًا في معظم أحكامي في كتابي العلل والتبع، فاعفر لي يا رب هذا الخطأ وما شاكله من الأخطاء التي لا ينجو منها بشر^(١).

ثم ما الذي أدري المليباري أنني هللت رواية عبيد الله وإخوانه بأنهم سلكوا الجادة، وهو يزعم أن المرجحات كثيرة لا تحصى، فما هو دليله على تعيين هذا المرجح من بين أمور كثيرة لا يحصيها إلا الله والأعرب منه نسبه الاتفاق إلي مع الجماعة الآخرين.

ثم يا رب إنك تعلم موقفي من هذا الحديث، حينما ناقشت مسلمًا فإني أجّل هذا الإمام وأجّل كتابه الذي ادعى له الصحة، فلما ناقشته في هذا الحديث أخذتني هيئة الصحيح وأخذتني هيئة قوة الأمانيد التي ساقها مسلم في ذلك الأسلوب الرائع، فتبددت تلك الصورة التي كنت أنصورها حينما كتبت في العلل فغيرت موقفي فلم أمسّ إلا إسنادًا واحدًا، هو إسناد معمر عن أيوب ولم أمسّ باقي الطرق.

فما الذي شجع المليباري أن ينسب إلي بكل جرأة أنني طعنت في طرق حديث ابن عمر كلها.

ويعد لعله اتضح لك أن دعاوي المليباري كلها باطلة، وأن الصواب قد جانبه في كل خطوة وفي كل فقرة من فقرات كتابه، وأنه لا يعمل من تكرار هذه الأباطيل. قال في ص ٧٣: «فلو أتى الشيخ بما لم يقفوا عليه من القرينة أو الدليل، ثم ادعى أن الصواب كذا لكان له قدر ومكانة واحترام وقبول. هذا ولم يستطع أن يذكر متابعًا واحدًا غير ما ذكر الإمام الدارقطني».

(١) انظر الملاحظة رقم (٣) (ص ٩١) فلاني كتبها بعد تسجيل هذا الكلام وهي مهمة جدًا وأولى من هذا الاعتذار الذي قلته على لسان الدارقطني.

أقول: قد تقدم جوابه .

وأقول: أرجو أن أكون قد بذلت وسعي في جمع ما وصلت إليه يدي مما دونه هؤلاء الأئمة وغيرهم، ثم إبراز القرائن والمرجحات التي ظهرت لي، وهي تكفي طالب الحق المنصف وتقنعه، ثم أضف إلى ذلك المتابعات والشواهد، وقبل ذلك ساق له الإمام مسلم من الطرق ما أغنى كثيراً من العلماء للحكم بصحته .

ثم أضفت إلى هذه الطرق الصحيحة القوية ما يزيد بها قوة، ويقربها من التواتر، ثم تصديت للمليباري الذي زين له الشيطان سوء عمله فخيّل إليه أن هذه الطرق كلها معلة متقدمة وأن الشواهد كذلك معلة متقدمة .

وما كفاء ذلك، فذهب إلى أخطر، وهو وضع منهج يدمر جل أحاديث صحيح مسلم ويجعله في عداد كتب العلل .

وأستعفر الله لقد الجأني أن أقول إن كتاب «بين الإمامين» قد حظي بالتقدير والاحترام في الأوساط العلمية، مع أنني ما كنت أنتظر من أحد ذلك، وإتما أنتظر ما ينتظره كل مسلم من الجزاء من الله وحده، وهو وحده الذي أرجو رضاه وإكرامه . وإن سخط الناس جميعاً، وأخشى سخطه وحده، فأعوذ برضاه من سخطه وبمعافاته من عقوبته .

(ص ٧٣) قال:

«إذن فلا بد هناك من قرينة قوية دفعتهم إلى الترحيح، وهو أن عبيد الله بن عمر لازم نافعاً ملازمة طويلة مع كونه حافظاً متقناً وبلدياً له، وبهذا كان من أعلم الناس بحديث نافع، بحيث لا يخفى عليه أحاديث نافع التي يحدث بها، فلو حدث نافع ذلك الحديث - حديث صلاة في مسجد - عن ابن عمر وعن إبراهيم بن عبد الله بن معبد بن عباس عن ميمونة سواء كان ذلك في مجلس واحد أو في مجالس أو في الفترات، فلا بد إذن من أن يكون ذلك الحديث عند عبيد الله؛ لأنه أعلم الناس بأحاديث نافع، وخاصة حين حدث به نافع ابن جريج المكي والليث بن سعد المصري، وكان سماعهما منه لذلك الحديث في فترتين على الظن الغالب، ولم يرو عن عبيد الله إلا من وجه واحد، وهذه القرينة القوية تدل على أن نافعاً قد حدث

ذلك الحديث من طريق واحد، إما عن طريق ابن عمر أو عن إبراهيم بن عبد الله عن ميمونة.

فإذا نظرنا هنا فنجد أحاديث نافع عن ابن عمر مشهورة ومنتشرة جدًا على الألسنة، بحيث يسبق اللسان إلى ابن عمر بعد ذكر نافع مباشرة إذا لم يكن واعيًا في ذلك، وأن أحاديث نافع عن إبراهيم غير مشهورة، وطريقه هذه صعبة، ولم يسبق اللسان إلى إبراهيم بعد ذكر نافع، ولا يقول بهذه الطريقة إلا من حفظها وضبطها، وذلك الجادة على لغة المحدثين. فكان طريق نافع عن ابن عمر أكثرهما احتمالًا لوقوع القلب والوهم في هذه الصورة. ولهذه القرينة فيما أرى أن الإمام الدارقطني وغيره رجحوا رواية الليث وابن جريج بدون أن يأخذوا بتلك المزايا في حسابهم للترجيح وهذا هو سر الاتفاق بينهم.

أقول: قد عرفت أولاً مواقف الأئمة من هذه القرينة التي يتعلق بها.

ثانيًا: استدلاله بملازمة عييد الله وحفظه وإتقانه وإحاطته بمرويات نافع على أن نافعًا لو حدث بالحديث على الوجهين لرواه عييد الله كذلك استدلال من يجهل البدعيات. ومن هذا الباب يصل الشيطان كثيرًا من البشر، ثم هو مذهب باطل.

فقد كان أبو بكر وعمر وعثمان وعلي وأمثالهم أشد ملازمة لرسول الله ﷺ ومع ذلك فقد فاتتهم أحاديث عن رسول الله ﷺ.

فإذا جاز هذا على صحابة رسول الله ﷺ وهم من هم ولا يلحقون في حفظهم واهتمامهم بحديث رسول الله ﷺ جاز على عبيد الله وأمثاله من باب أولى.

ثالثًا: يجوز على عبيد الله إن كان قد سمع نافعًا يحدث بحديث إبراهيم عن ميمونة أن ينساه، كما ينسى أرقى البشر وقد ضربنا لك أمثلة. فإن عدم النسيان من خصائص الله وحده.

وإذا كان المليباري يجوز على عبيد الله الوهم والقلب في حديثه عن ابن عمر، فأين تغاليه في عييد الله، وما ميزة الحفظ والملازمة وكونه أعرف الناس بحديث نافع أهذه هي نتيجة تلك المزايا.

ألا ترى معي أن احتمال عدم سماعه لحديث نافع عن إبراهيم، واحتمال

نسيانه أليق بمقام عيد الله . ثم لماذا يجوز عليه الوهم والقلب ولا يجوز عليه النسيان وعدم البلوغ . ثم إن تتابع الرواة الكثيرين وفيهم الحفاظ المتقنون على رواية الحديث عن نافع عن ابن عمر يبعد جدًا هذا الاحتمال الضعيف الهزيل .

وعلى منطق المليباري يلزم أن يرجح رواية يعقوب الإسكندراني عن موسى بن عقبة عن نافع عن إياس عن أبي هريرة، أو عن نافع عن أبي هريرة لأنه سلك غير الجادة، وهذا دليل على يقظته وانتباهه . فإن قيل : هذا واحد وقد اختلفت عنه الرواية، فلماذا ترجحه وترجح روايته هو واحد على روايتي الليث وابن جريج، والمنطق يقتضي أن ترجح رواية الأكثر على الأقل ؟

فالجواب أن نقول: هذا جرى على منهجكم الغريب الذي نسبتموه إلى الأئمة، والذي رجحتم فيه رواية اثنين وقع عليهما اختلاف في روايتهما عن نافع على رواية ستة فيهم أربعة من الأئمة الحفاظ، ولم يعرف أنه حصل اختلاف على أحد منهم .

فعلى منطقكم هذا تكون رواية يعقوب الإسكندراني أرجح من روايتي الليث وابن جريج، ورواية الليث وابن جريج أرجح من رواية عيد الله ومن معه، وهكذا نأتي إلى قواعد هذا العلم الثابتة فنثبت بها ونقلبها رأسًا على عقب .

ثم قد عرفت مآل الاتفاق الذي يدعيه وكيف تبين لك أن هذا زعم باطل ؟

قال (ص ٧٤) : «وينبغي التيقظ أن مثل هذه القرينة تظهر قرينة عند من له ممارسة طويلة لهذا الشأن، وحفظ واسع وفهم ثاقب ونظر دقيق . أما نحن فنتحير من مجرد سماعها فنسأل لماذا ولماذا، أما أنا فقد حاولت أن أجد هنا في هذا الموضوع تلك القرينة مستفيدًا من الذي ينوء من مثل هذه القرائن في مثل هذه المواضع، وربما يكون هناك قرينة أقوى من هذا» .

أقول: إن الرجل يعد نفسه من أهل هذه المزايا التي ذكرها من اليقظة والممارسة الطويلة والحفظ الواسع والفهم الثاقب .

ويريد أن يفهم القارئ أن كل من صحح حديث ابن عمر من البسطاء الذين تصيبهم الحيرة بمجرد سماع هذه القرينة، فيظنون في حيرتهم يترددون أما هو

فلتمتعه بتلك المزايا العظيمة فقد تخطى هذه الدوامه، وأدرك تلك الحقيقة الكبيرة.

وهكذا يتشبع بما لم يعط، وبينه وبين ما يرمى إليه بعد المشرقين.

قال (ص ٧٤): «فالذي يرى صحة الروایتين جميعاً، فإن عليه بيان ما يقوى به ظهه، كأن يذكر رواية عبيد الله بكلا الوجهين، أو أن يروي عن نافع بكلا الوجهين جميعاً في وقت واحد، ولا يكفي هنا مجرد الإدعاء أن الصواب صحة الروایتين وقد سبق أن نقلت (ص ١٣) عن الحافظ . . . فأين هذا ممن يستروح فيقول مثلاً يحتمل أن يكون عند أبي إسحاق على الوجهين، فحدث به كل مرة على أحدها؟ وهذا الاحتمال بعيد عن التحقيق إلا إن جاءت عن الحارث بجمعهما، ومدار الأمر عند أئمة هذا الفن على ما يقوى به الظن».

أقول: سوف أسوق لك كلام الحافظ قبل هذه القطعة التي اقتطفها من كلام الحافظ، ليظهر لك الفرق بين المقامين والفارق بين المسألتين.

قال الحافظ: «وكذا خطأ يحيى القطان شعبة؛ حدثوه عنه بحديث: «لا يجد عبد طعم الإيمان حتى يؤمن بالقدر» عن أبي إسحاق عن الحارث عن علي، وقال يحيى حدثنا به سفيان عن أبي إسحاق عن الحارث عن ابن مسعود» ولا يتأتى ليحيى أن يحكم على شعبة بالخطأ إلا بعد أن يتيقن الصواب في غير روايته^(١). وإليك الفروق:

أولاً: أن المحدثين قد اتفقوا أنه إذا اختلف شعبة وسفيان الثوري فالقول قول سفيان. وعبيد الله أحفظ في نافع من كل من خالفه في هذا الحديث وقد تابعه خمسة فزاد قوة على قوة.

ثانياً: أن شعبة في هذه الرواية واحد، ولا يستبعد منه وقوع الوهم بخلاف الكثرة.

ثالثاً: أن يحيى القطان لم يخطئ شعبة بناء على القرينة التي يدندن عليها

(١) فتح المعيب (١ / ٢٦٠).

حولها ، وإنما خطأه بشيء سمعه بأذنيه وأبصرته عيناه ووعاه قلبه من سفيان الذي هو أحفظ من شعبة فظهر الفرق بين الأمرين .

وظهر أن المليباري بمجرد أن رأى أن المحدثين قد يرجعون بهذه القرينة ، فطن أنها تصلح في كل مقام فاستروح إليها ، وهول بها ، وصال بها وحال ظاناً أن هذا من مجالاتها .

وخفي عليه : أن لكل مقام مقالاً ولكل ميدان رجالاً .

وللحديث رجال يعرفون به وللدواوين حساب وكتاب ولم استروح إلى الأوهام والظنون ، بل اعتمدت على الحجج القوية والقرائن الواضحة عند قوم يعقلون .

قال (ص ٧٤) : «فهذا الذي ذكرت ظهر وجه لترجيح الإمام البخاري وغيره ، كيف لا يكون له وجه فقد رجح الإمام البخاري ثم وافقه النسائي ثم وافقه الدارقطني ثم وافقه أخيراً القاضي عياض ، وهم أهل النقد .

فكان تقليدي لهم هذا بالعلم والهدى ولله الحمد وهو الموفق» .

أقول : قد تبين لك جلياً مما سبق واقع هذا الاتفاق الذي يدعيه ، وأنه من نسج خياله .

وقوله : «وهم أهل النقد» لست أدري هل هو يفهم أن هذا التركيب عند العرب يفيد الحصر أو لا ؟

فإن كان يفهمه فلقد أهمل من لا يحصى من أئمة النقد والحديث ، وأخرج من صحح هذا الحديث قصداً عن دائرة أهل النقد .

وقوله : فكان تقليدي لهم في هذا بالعلم والهدى .

أقول : لقد ذكر ابن عبد البر أن العلماء قرروا أن المقلد ليس بعالم ، وقرر الأصوليون أن التقليد هو قبول قول الغير بغير حجة فكيف يكون التقليد بالعلم والهدى؟ والمقلد لا يميز بين الحمى والهدى . يامليباري لم تسلك مسلك المقلدين فتقف عند حدك ، بل ذهبت تجادل وتصارول بالباطل ، ولم تسلك مسلك

المجتهدين في احترام الحق والأدلة والبراهين، فترجع كما يرجع المجتهدون المخلصون إذا ظهر لهم الحق وبيان ما كانوا عليه من الخطأ.

(ص ٨٢) قال: «قال الشيخ حفظه الله (ص ٨٣):

وأراد الباحث أن يبرهن على ضعف حديث عبد الكريم . . . لكن ابن عدي رحمته الله بين مراد ابن معين . . . إلى آخر الصفحة.

١- قلت- الملياري -: إن ابن عدي بين مراد ابن معين ولكن ليس كما يدعيه هذا الشيخ وليته رجع إلى الكامل.

وإني أنقل ما في «الكامل» من بيان مراد ابن معين وهذا نصه:

. . . حدثنا عبد الملك ثنا عباس سمعت يحيى يقول: أحاديث عبد الكريم عن عطاء رديئة.

٢- وهذا الحديث الذي ذكره يحيى بن معين عن عبد الكريم عن عطاء هو ما رواه عبيد الله بن عمرو الرقي، عن عبد الكريم عن عطاء عن عائشة قالت: «كان النبي ﷺ يقبلها ولا يحدث وضوءاً» إنما أراد ابن معين هذا الحديث لأنه ليس بمحفوظ، ولعبد الكريم أحاديث صالحة مستقيمة يرويها عن قوم ثقات، وإذا روى عنه الثقات فحديثه مستقيم.

أخبرنا الحسن بن فرج الغزي، ثنا يوسف بن عدي، ثنا شريك، عن عبد الكريم (الجزري) عن عطاء عن جابر قال: «كنا نأكل لحوم الخيل على عهد رسول الله ﷺ وهذا عن عطاء هو في جملة ما قال ابن معين إن أحاديثه عن عطاء رديئة، ومع هذا فإن الثوري وغيره من الثقات قد حدثوا عنه. اهـ. (الكامل ٥/ ١٩٧٩- وتمة شرح العليل ص ٤٤٩).

٣- هذا الكلام من ابن عدي ظاهر وصريح، بأنه ليس كما يدعي الشيخ بأن ابن عدي بين مراد ابن معين بقوله: «إنه أراد حديث عائشة، وقيد به».

٤- وقد صرح ابن عدي قوله: «أحاديث عبد الكريم» بالجمع ثم ذكر حديث عائشة من رواية عبد الكريم عن عطاء، مبيّناً للعلة التي أدت ابن معين لقوله: «هذا الحديث من أحاديث عبد الكريم عن عطاء الرديئة»، فقال: إنما أراد ابن معين هذا

الحديث لأنه ليس بمحفوظ ولم يقل ابن عدي: إن ابن معين أراد بذلك القول- أحاديث عبد الكريم عن عطاء رديئة هذا الحديث دون غيره، ثم إن ابن عدي نفسه يذكر حديثاً ثانياً من أحاديثه الرديئة حيث قال بعد أن أورد حديث عبد الكريم عن عطاء في أكل لحوم الخيل: «وهذا عن عطاء هو في جملة ما قال ابن معين: إن أحاديثه عن عطاء رديئة».

٥- فقد تبين جلياً أن ابن عدي لم يقيد قول ابن معين بذلك الحديث وحده، ولم يبين أن مراده بقوله هذا الحديث فقط. ثم إنه ينهني أن يتذكر ما قلته في هذا الموضوع: «وبلاحظ أن الإمام البخاري رحمته الله قال بعد أن ذكر رواية عبد الكريم الجزري عن عطاء عن جابر لا يصح، وقال بعد أن ذكر رواية عبد الكريم الجزري عن عطاء عن ابن عمر: لا يثبت».

٦- ويؤيده قول ابن معين: «إن أحاديث عبد الكريم الجزري عن عطاء رديئة»، ويفسره قول ابن حبان في المجروحين (٢/ ١٤٥ - ١٤٦): عبد الكريم الجزري كان صدوقاً، ولكنه كان ينفرد عن الثقات.

١- الجواب عن فقرة (١) أنني حينما رأيت قول المليباري في عبد الكريم الجزري: «ولهذا قال ابن معين بأن حديثه عنه رديء»، رجعت إلى تواريخ ابن معين فلم أجد فيها هذا الكلام، ثم رجعت إلى «تهذيب التهذيب» في ترجمة عبد الكريم (٦/ ٣٧٤) فوجدت الحافظ قد نقل كلام الأئمة فيه وإذا في كلامه توثيق عال ومنه قول ابن معين فيه: ثقة ثبت، وقول أحمد: ثقة ثبت. وقول ابن سعد: ثقة كثير الحديث. وقال ابن عمار والعجلي وأبو زرعة وأبو حاتم وغير واحد: ثقة. وقال أبو زرعة: أخذ عنه الأكابر.

وقال سفيان: ما رأيت غريباً أثبت منه. وقال الحميدي عن سفيان: كان حافظاً وكان من الثقات لا يقول إلا سمعت وحدثنا ورأيت.

وقال الثوري لابن عينة: رأيت عبد الكريم الجزري وأيوب وعمر بن دينار ليس لأحد فيهم متكلم. وقال ابن المديني: ثقة، ثبت. وقال ابن نمير والترمذي وأبو بكر البزار وابن البرقي والدارقطني: ثقة. وقال الثوري: ما رأيت أفضل منه

كان يحدث بشيء لا يوجد إلا عنده فلا يعرف ذلك فيه - يعني : لا يفتخر - .

وقال ابن عبد البر : كان ثقة مأموناً كثير الحديث . وقال الدوري عن ابن معين : حديث عبد الكريم عن عطاء رديء .

وقال ابن عدي يعني عن عائشة : « كان النبي ﷺ يقبلها ولا يحدث وضوءاً » : إنما أراد ابن معين هذا لأنه ليس بمحفوظ ، ولعبد الكريم أحاديث صالحة مستقيمة .

رأيت هذا كله في تهذيب التهذيب : ثناء عاطر ، وتوثيق يدل على عظمة هذا الإمام وحفظه وإتقانه ، وقد ترك المليباري هذا عمداً ليصل إلى غرضه ، ويشفي غليله من هذا الحديث حديث فضل الصلاة في مسجد رسول الله ﷺ .

ورأيت الحافظ ابن حجر قد نقل قول الدوري بهذا اللفظ : « وقال الدوري عن ابن معين : حديث عبد الكريم عن عطاء رديء » هكذا بإفراد لفظ حديث ، وإفراد وصفه « رديء » ، ونقل تفسير ابن عدي في تعيين هذا الحديث بقوله : يعني عن عائشة : « كان النبي ﷺ يقبلها ولا يحدث وضوءاً » ثم أكد ابن عدي كلامه السابق بصيغة القصر . إنما أراد ابن معين هذا ، والمشار إليه واحد . ثم حلل ذلك بقوله : « لأنه ليس بمحفوظ » بإفراد اسم إن وهو الضمير ، وإفراد اسم ليس وهو الضمير المستتر فيها ، وإفراد خبر ليس الذي أدخل عليه الباء في قوله ليس بمحفوظ ، ولم يكن عندي من الإشكالات ما يدفعني أن أراجع الكامل لابن عدي .

ورأيت ما نقله المليباري عن ابن معين مطابقاً في اللفظ لما نقله عنه الحافظ ، ورأيت في ثناء الأئمة العاطر المطلق ما يرفع من شأن عبد الكريم ، فلم يكن عندي أيضاً ما يدفعني إلى مراجعة الكامل أو غيره .

فلو كان المليباري نقل كلام ابن معين من الكامل ويلفظ الجمع لكان ربما يلزمني الرجوع إلى موضع نقله ، وإذا لم يكن فلا لوم ولا تقصير ، وبعد كل هذا ننظر في كلام ابن عدي في الكامل .

قال : حدثنا عبد الملك ثنا عباس سمعت يحيى يقول : أحاديث عبد الكريم عن عطاء رديئة ، وهذا الحديث الذي ذكره يحيى بن معين عن عبد الكريم عن عطاء

هو مارواه عبيد الله بن عمرو الرقي عن عبد الكريم عن عائشة قالت : كان النبي ﷺ يقبلها ولا يحدث وضوءاً ، إنما أراد ابن معين هذا الحديث لأنه ليس بمحفوظ .

علام يدل هذا السياق عند الناقد المنصف ؟

الذي أفهم أن جملة «وأحاديث عبد الكريم عن عطاء رديئة» قد حصل فيها تحريف ، والأدلة على هذا التحريف من السياق .

أولاً : قوله : وهذا الحديث الذي ذكره يحيى بن معين بألفاظ الأفراد في اسم الإشارة هذا .

ثانياً : أفراد لفظ الحديث .

ثالثاً : أفراد صفة الحديث وهو الاسم الموصول «الذي» .

رابعاً : أفراد العائد على الموصول وهو الضمير في ذكره .

خامساً : تأكيد ذلك «إنما أراد ابن معين هذا الحديث لأنه ليس بمحفوظ» .

بأفراد اسم الإشارة ولفظ الحديث ، وإفراد اسم إن ، وإفراد اسم ليس وخبرها .

سادساً : ما نقله الحافظ ابن حجر عن الدوري بلفظ الأفراد في كل ما ذكرناه ،

وكذلك ما نقله الزيلعي وعبد الحق الأشيلي بالأفراد ، كما سيأتي .

والحافظ إما أن يكون نقله عن الدوري من غير طريق ابن عدي ، فيكون فيه

دليل على التحريف فيما في الكامل ، وإما أن يكون مصدره الكامل فتكون النسخة

التي نقل عنها ألفاظ الجملة فيها بالأفراد . ويؤيد هذا سياق كلام ابن عدي مما

يجعل المنصف البعيد عن المكابرة لا يشك في تحريف هذه الجملة .

أنتقل إلى الفقرة ٣- وأسمع كلام الملياري حيث يقول : «هذا الكلام من ابن

عدي ظاهر وصريح بأنه ليس كما يدعي الشيخ بأن ابن عدي بين مراد ابن معين

بقوله : إنه أراد حديث عائشة وقيد به» .

فأين هذا الظهور ، وأين هذه الصراحة ، وحال السياق كما تراه وكما شرحناه ؟

وعد بذاكرتك إلى ما ادعاه في صحيح مسلم من تحريف ، مع قيام الأدلة

والبراهين على بطلان دعواه .

وهما لو كلمه الموتى ، وحشر كل شيء أمامه قبلاً ما كان ليؤمن بهذا التحريف الذي قامت عليه الأدلة الواضحة ، ولو وجد ما يوافق هواه فهو صحيح وصريح وثابت ولا يمكن أن يتطرق إليه التصحيف ، ولو خالف هواه ما في صحيح مسلم أو البخاري فيمكن أن يكون مصحفاً ومحرّفاً .

ولو كان في عاية الصراحة والظهور فليس بصريح ولا واضح ولا ظاهراً .

٤- فقرة (٤) قوله : «وقد صرح ابن عدي قوله : أحاديث عبد الكريم بالجمع . . . إلخ .

أقول : إن إصراره على الصراحة والظهور ، وفي كلام ابن عدي ما يدل صراحة على الأفراد ، وقصده دليل واضح على مكابرتة ومرجع هذا الإصرار أمور :
أحدها : المكابرة في البدهيات التي عرفناها فيه .
وثانيها : عجمته .

وثالثها : مع عجمته عدم فهمه للغة العرب ؛ فإن تفسيره للنصوص تفسيراً خاطئاً ، وركعة أسلوبه يدلان على أن الرجل إلى الآن لم يفهم العربية كما يفهمها هوام العرب ، وكما يفهمها كثير من العجم .

الفقرتان ٥ ، ٦- إيمان في الباطل والعناد ، وجمعجة بدون أدلة ، واستطراد في استطراد .

وللقارئ أن يقرأ كلامه لينظر بماذا يرجع منه ، ثم ما سبق في بحثي السابق حول هذا الحديث وغيره من الأحاديث ما يدفع الشبه عنها ، ومن أقوال العلماء ومواقفهم ما يقنع القارئ بصحتها .

وأضيف له الآن بالنسبة لحديث عائشة من طريق عبد الكريم الجزري مواقف علماء آخرين .

قال الإمام الزيلعي في نصب الراية (١/ ٧٤) : «طريق آخر (يعني من طرق حديث عائشة) روى البزار في مسنده ، حدثنا إسماعيل بن يعقوب ابن صبيح ثنا محمد بن موسى ابن أعين ثنا أبي عن عبد الكريم الجزري عن عطاء عن عائشة أن النبي ﷺ كان يقبل بعض نسائه ، ثم يصلي ولا يتوضأ . وعبد الكريم روى عنه

مالك في الموطأ وأخرج له الشيخان وغيرهما، ووثقه ابن معين وأبو حاتم وأبو زرعة وغيرهم. وموسى بن أعين مشهور وثقه أبو زرعة وأبو حاتم، وأخرج له مسلم. وأبوه مشهور روى له البخاري. وإسماعيل روى عنه النسائي ووثقه، وأبو عوانة الإسفرائيني، وأخرج له ابن خزيمة في صحيحه وذكره ابن حبان في الثقات. وأخرج الدارقطني هذا الحديث من وجه آخر عن عبد الكريم.

وقال عبد الحق بعد ذكره لهذا الحديث من جهة البزار: لا أعلم له حلة توجب تركه، ولا أعلم فيه مع ما تقدم أكثر من قول ابن معين حديث عبد الكريم^(١) عن عطاء حديث رديء لأنه غير محفوظ وانفراد الثقة بالحديث لا يضره، فإما أن يكون قبل نزول الآية أو يكون الملامسة الجماع.

ثم ساق الزيلعي لحديث عبد الكريم المذكور متابعات وشواهد قبله وبعده مما يدل على أن عبد الكريم لم ينفرد برواية هذا الحديث، وليس لابن معين حجة فيما يدعيه من رداة حديث عبد الكريم عن عطاء، وهو قد وثق عبد الكريم ووثقه الأئمة، ومن كان هذا شأنه فلا يقلل الجرح فيه إلا مفسراً، وأين تفسير يحيى بن معين وهذا الثوري أعرف به من يحيى بن معين يمدح عبد الكريم على إفراذه فكيف ما توبع فيه وله شواهد.

وقد صحح الحديث وشواهد أحمد محمد شاكر ونقل كلام الزيلعي وزاد فيمن صححه ابن التركماني وهو كذلك.

وانظر كلامه في الجوهر النقي^(٢)، فقد صححه ودفع عنه الشبه وساق له أربع متابعات من طرق إلى عائشة رضي الله عنها.

(ص ٨٥) قال: ولكن قول الشيخ فهذا كلام البخاري واضح في أنه لم يحكم إلا على حديث عبد الكريم بأنه لا يصح وبأنه لا يثبت، وسكت عن طريق حبيب المعلم وغيرها من الطرق غريب؛ لأن الإمام البخاري وغيره إذا سرد وجوه الاختلاف خاصة في تاريخه والعلل، ثم إذا لم يرجحوا شيئاً منها فهذا حكم منهم

(١) هذا اللفظ يؤكد ما قدمناه قبل قليل من لفظ ابن عدي بالافراد لا بالجمع.

(٢) حاشية سنن البيهقي (١/١٢٩).

بأنه مضطرب»^(١).

أقول: إنني قلت في ردي الأول عليه (ص ٧٤): «ورأيت في دراسة هذا الحديث رقم (٤٩٨) ينسب أقوالاً إلى بعض الأئمة، فإذا رجعت إلى أقوالهم رأيت فرقاً بينها وبين ما يجزم بنسبته إليهم».

فمثلاً قال هنا: قلت: إن الإمام البخاري والبزار والدارقطني يجعلون هذا الاختلاف على عطاء في هذا الحديث بالذات علة قاذرة لصحته، وهذا هو المعروف عند نقاد المحدثين (ص ٣) - أي من بحث الأول - فإذا رجعت إلى كلامهم لا تجده كما ذكر هذا الباحث ثم عرضت كلام البخاري والبزار والدارقطني من (ص ٧٤-٧٦) وإذا بكلامهم يختلف عما نسب إليهم فعلاً فأرجع إلى الصفحات المذكورة.

ثم هو الآن مع بلايا الكثيرة - يضيف لنا هذه الطامة وهو قوله: لأن البخاري وغيره إذا سرد وجوه الاختلاف خاصة في تاريخه والعلل ثم إذا لم يرجحوا شيئاً منها فهذا حكم منهم بأنه مضطرب».

أرأيت أيها القارئ مثل هذا التهور، فبدل أن يرجع إلى الحق الذي وضحته له، وبعد بياني لزيف كلامه يتمادي في باطله ويضيف ما هو أدهى وأمر.

فكم ساق البخاري في صحيحه من وجوه الاختلاف ولم يبين الراجع من المرجوح ذهاباً منه إلى صحة هذه الوجوه كلها^(٢).

والمليباري يحكم أن مجرد سرده للاختلاف يدل على الاضطراب، وقل مثل ذلك في شأن مسلم وغيره.

فعلى سبيل المثال أورد البخاري في صحيحه ٤٢ - كتاب المساقاة حديث رقم (٢٣٥٩ - ٢٣٦٠) فقال: حدثنا عبد الله بن يوسف حدثنا الليث قال: حدثني ابن شهاب عن عروة عن عبد الله بن الزبير رضي الله عنه أنه حدثه أن رجلاً من الأنصار خاصم

(١) إن الرجل يرى أن كل خلاف يدل على الاضطراب، وكل خلاف مؤثر ولا بد. وهذا على فطاعته أكثر من فطاعته ما ادعاه في منهج مسلم أنه ينطوي على علة، وأن يبين العلة يأتي من خلال هذا الترتيب.

(٢) راجع مقدمة الفتح لفصل ٢ (١٠٥ - ١٤٣) طبعة الحلبي، تستجد أمثلة كثيرة لم تذكر.

الزبير عند النبي ﷺ في شراج الحرة التي يسقون بها النخل ، فقال الأنصاري : سرح الماء يمر ، فأبى عليه فاختصما عند النبي ﷺ فقال رسول الله ﷺ للزبير : «اسق يا زبير ثم أرسل الماء إلى جارك» ، فغضب الأنصاري فقال : أن كان ابن عمك؟ فتلون وجه رسول الله ﷺ ثم قال : «اسق يا زبير ثم احبس الماء حتى يرجع إلى الجدو ، فقال الزبير - والله إني لأحسب هذه الآية نزلت في ذلك ﴿فَلَا وَرَيْكَ لَا يُوَسِّوْنَ حَتَّى يُحَكِّمُوكَ فِيمَا شَجَرَ بَيْنَهُمْ﴾» .

قال محمد بن العباس : قال أبو عبد الله : ليس أحد يذكر عروة عن عبد الله إلا الليث فقط ، ثم أورده برقم (٢٣٦١) تحت ترجمة باب شرب الأعلى قبل الأسفل ، حدثنا عبدان أخبرنا عبد الله أخبرنا معمر عن الزهري عن عروة قال خاصم الزبير رجلاً من الأنصار به ، ثم أورده برقم (٢٣٦٢) تحت ترجمة باب شرب الأعلى إلى الكعبيين ، حدثنا محمد أخبرنا مغلد بن يزيد الحراني قال : أخبرني ابن جريج قال : حدثني ابن شهاب عن عروة ابن الزبير أنه حدثه أن رجلاً من الأنصار به .

فعلى منطق هذا الرجل يكون البخاري ساقه لبيان الاختلاف ، فالحديث مضطرب ، وإذا لم يحكم باضطرابه فيكون على مذهب الملياري حديث الليث معطلاً لأنه خالفه جميع أصحاب الزهري .

قال الحافظ : وذكر الدارقطني في العلل أن ابن أبي عتيق وعمر بن سعد وافقا شعباً وابن جريج على قولهما عن عروة عن الزبير ، قال : وكذلك قال أحمد بن صالح وحرمة عن ابن وهب ، قال : وكذلك قال شبيب بن سعيد عن يونس وهو المحفوظ .

قال الحافظ : وإنما صححه البخاري مع هذا الاختلاف اعتماداً على صحة سماع عروة من أبيه ، وعلى صحة سماع عبد الله بن الزبير من النبي ﷺ فكيفما دار فهو على ثقة . ثم الحديث في شيء يتعلق بالزبير فداعية ولده متوفرة على ضبطه ، وقد وافقه مسلم على تصحيح طريق الليث التي ليس فيها ذكر الزبير^(١) .

وكذلك الترمذي رواه من طريق الليث به وقال: هذا حديث حسن صحيح، وأشار إلى الاختلاف المذكور، ومع ذلك صححه. فهذا البخاري سرد وجوه الاختلاف، وبين فرق ذلك أن الليث قد خالف جميع أصحاب الزهري، ومع ذلك صحح حديث الليث وساقه مساق الاحتجاج. وذكر الحافظ وجوه الاختلاف وزاد عددًا من أصحاب الزهري، وبين وجه صحة الحديث.

ثم إن مسلمًا وافق البخاري في تصحيح طريق الليث وأخرجه محتجًا به: فقال: حدثنا قتيبة بن سعيد حدثنا الليث، ح حدثنا محمد بن رافع أخبرنا الليث عن ابن شهاب عن عروة بن الزبير أن عبد الله بن الزبير حدثه أن رجلًا من الأنصار به^(١).

ومن الجدير بالذكر أن نقول للقارئ: انظر إلى منهج البخاري ومسلم ومن ورائهم المحدثون، كيف صححوا هذا الحديث وأمثاله مع أن الاختلاف فيه شديد والليث فيه وحيد.

ثم عد بذاكرتك إلى المعركة التي أقامها المليباري على حديث عبيد الله بن عمر وموسى الجهني وموسى بن عقبة وعبد الله بن عمر وعبد الله بن نافع وأيوب، كل هؤلاء خالفهم اثنان على إمام كثير الحديث لا يستكثر عليه أن يرويه أصحابه على الوجهين كما حصل في حديث الليث، حيث اختلف مع رفقائه وهم كثير وهو وحيد، لكن لما كان الزهري من الأئمة المكثرين واحتمل أنه رواه على الوجهين صححه البخاري ومسلم ومن ورائهم أئمة الحديث.

وتذكر مرة أخرى أن مسلمًا روى حديث إبراهيم بن معبد عن ابن عباس عن ميمونة بهذا الإسناد: قتيبة وابن رافع عن الليث عن نافع عن إبراهيم عن ابن عباس عن ميمونة. فأعله المليباري ورجح طريق عبد الله بن صالح الضعيف الواردة روايته في تاريخ البخاري على رواية الإمامين قتيبة وابن رافع، ولا أعيد إليك الحجج الواضحة لفساد مسلك هذا الرجل ومجازفاته وادعائه على المحدثين

(١) مسلم ٤٣- كتاب المضايل، حديث (٢٣٥٧) (٤/١٨٢٩).

أقوالاً ومناهج يتبرءون منها .

وتأمل مرة أخرى قوله : «حتى إن الإمام البخاري إذا أخرج الخبر في التاريخ الكبير لا يفيدته إلا وهنا فقد قال العلامة المعلمي . . . فإن من شأن البخاري ألا يخرج الخبر في التاريخ إلا ليدل على وهن راويه» .

وهذا البخاري أورد خبراً في تاريخه فقال : عبد الله بن دينار مولى عبد الله بن عمر المدني سمع ابن عمر روى عنه سهيل بن أبي صالح عن عبد الله بن دينار عن أبي صالح عن أبي هريرة عن النبي ﷺ : «الإيمان بضع وستون باباً» فذكر الحديث بطوله .

فهل إيراده الحديث لبيان وهن راويه عبد الله بن دينار، أو لبيان وهن حديث شعب الإيمان - الحديث المتفق عليه فقد أخرجه الإمام مسلم^(١) رحمه الله قال : حدثنا زهير بن حرب، حدثنا جرير عن سهيل عن عبد الله بن دينار عن أبي صالح عن أبي هريرة قال : قال رسول الله ﷺ : «الإيمان بضع وسبعون أو بضع وستون شعبة الحديث» .

وقال البخاري^(٢) رحمه الله : حدثنا عبد الله بن محمد حدثنا أبو عامر العقدي قال : حدثنا سليمان بن بلال عن عبد الله بن دينار به . وأخرجه مسلم بهذا الإسناد، فأين وهن الحديث وأين وهن راويه ؟

وقال البخاري في التاريخ (٤ / ١٥٠ - ١٥١) الترجمة (٢٢٨٦)، السائب بن يزيد ابن أخت نمر الكندي ويقال الهذلي، قال لي عبد الرحمن بن يونس عن حاتم بن إسماعيل عن محمد بن يوسف عن السائب : حج بي مع النبي ﷺ وأنا ابن سبع سنين قال علي : هو من الأزد

وقد أخرج البخاري هذا الحديث بهذا الإسناد في صحيحه قال : حدثنا عبد الرحمن بن يونس حدثنا حاتم بن إسماعيل ، عن محمد بن يوسف عن السائب بن يزيد به . فأين الوهن ؟ أفى الصحابي أم في أحد من رجال الإسناد وقد خرج لهم

(١) الإيمان : حديث (٣٥) (١/ ٦٣) .

(٢) الإيمان : حديث (٩) .

محتجاً بحديثهم؟ والأمثلة التي تدحض ادعاءه كثيرة.

وهكذا تكون أقوال هذا الرجل ومواقفه مبنية على شفا جرف هار، فنهار في أودية مسجقة من أودية الباطل.

١- قال (ص ٧٥): «وهذا كلام الدارقطني في العلل (٧١ / ٥) . . . ثم هو لم يجعل الاختلاف في هذا الحديث بالذات علة قاذحة في صحته كما يزعم الباحث . . . ألا ترى معي أن كلام الدارقطني في واد وكلام الباحث في واد آخر، فمتى جعل الدارقطني الاختلاف في هذا الحديث بالذات علة قاذحة (ص ٧٦).

٢- قلت: إنني أكتفي بنقل ما ذكره الدارقطني من الاختلاف على عطاء في هذا الحديث، ولا أريد أن أحلل هذا التصرف، لأن هذا لا يليق بي.

٣- قال الإمام الدارقطني رحمته الله في العلل (١٢٤ / ٢ / ٣):

«ورواه عطاء بن أبي رباح عن أبي سلمة عن أبي هريرة وعائشة، وكذلك قال أبو مريم عن عطاء. ورواه الزنجي بن خالد عن ابن جريج عن عطاء عن عبد الله بن الزبير عن النبي ﷺ وكذلك حبيب المعلم والمثنى بن الصباح والربيع بن الصبيح عن عطاء عن ابن الزبير. ورواه ابن أبي ليلى عن عطاء عن أبي هريرة، وقال عبد الكريم الجزري عن عطاء عن جابر، وروى أبو إسحاق السبيعي عن عطاء بن أبي رباح مرسلًا. اهـ. ولم يرجع منها شيئًا.

٤- ولهذا قلت في (ص ١ - ٢) من بحثي في حديث رقم (٤٩٨) . . . هذا وفي الإسناد شيء ينبغي أن يلاحظ، وهو أن عطاء قد اختلف عنه اختلافًا كثيرًا في هذا الإسناد، وقد سرده الإمام الدارقطني في عله (١٣٤ / ٢ / ٣)، وكذا البزار مختصرًا على ما حكاه الهيثمي في الكشف (٢١٤ / ١)، وكذا البخاري في التاريخ الكبير (٣٠ / ٤)، وأورد الطحاوي تلك الوجوه في المشكل (٢٤٥ / ١) من دون عرض الإللال، وكذا وقع . . . اهـ.

٥- إنني قدمت هنا الإمام الدارقطني في عله (١٣٤ / ٢ / ٣)، وبعده (٧١ / ٥)، وبعده البزار، وبعده الإمام البخاري مفرقًا بينهما بقولي: «وكذا» وإنما فعلت ذلك لما وجدنا من الفرق بينهم، ثم جاء الشيخ وترك ما ذكره الدارقطني في (١٣٤ / ٢ / ٣)

الذي قدمته من كل المراجع لأنه هو المرجع الأول الذي فهمت منه الاختلاف في عطاء، وأخذ المرجع الذي بعده من العلل (٧١ / ٥) ثم أورد ما فيه قائلاً: ألا ترى معي أن كلام الدارقطني في واد وكلام الباحث في واد آخر، فمتى جعل الدارقطني الاختلاف في هذا الحديث بالذات علة قاذحة.

الجواب عن فقرة (١):

نعم قلت هذا الكلام وسيأتي على أي أساس قلته.

الجواب عن فقرة (٢):

أقول: انظر إليه كيف يتجراً على الطعن في أحاديث صحيح مسلم، وكيف يتجراً على وضع منهج باطل يهدمه ويحوّله إلى كتاب علل، وكيف يتجراً على مخالفة عدد كبير من العلماء صححوا حديث ابن عمر وابن عباس وشواهدهما. ثم هو بعد هذا يتأدب مع الدارقطني ويتهيب شرح كلامه في العلل وهكذا يكون التواضع والأدب.

وهذا يذكرني بقول ابن عمر رضي الله عنهما حينما سأله أناس من العراق عن دم الذباب فقال: عجباً لكم تقتلون ابن بنت رسول الله ﷺ وتسالون عن دم الذباب

الجواب عن فقرة (٣):

قوله: قال الإمام الدارقطني في العلل (١٢٤ / ٢ / ٣): ورواه عطاء بن أبي رباح عن أبي سلمة عن أبي هريرة وعائشة... إلخ.

أقول: أولاً. هذا الكلام ذكره الدارقطني في (٣ / ١٣٤) لا في (٣ / ٢ / ١٢٤).

ثانياً: أصل كلام الدارقطني أنه سئل عن حديث سعيد و أبي سلمة قال رسول الله ﷺ «صلاة في مسجدي هذا» فذكر اختلافاً كثيراً على الزهري، ورجح بعض طرقه على بعض، ثم عطف عليه بذكر الاختلاف على عطاء ولم يرحح كما حكاه المليباري.

ثم قال بعد ذكر الخلاف على عطاء مباشرة (١٣٤/٢/٣): «وروى هذا الحديث يحيى بن سعيد الأنصاري عن أبي صالح السمان واختلف عنه، فرواه على بن عاصم عن يحيى بن سعيد عن أبي صالح عن أبي هريرة، وغيره برويه عن يحيى عن أبي صالح عن إبراهيم بن عبد الله بن قارظ عن أبي هريرة وهو الصواب».

ويلاحظ أن الدارقطني قام بترجيح بعض روايات الزهري على بعض، ورجح في الاختلاف على يحيى بن سعيد الأنصاري بعض الطرق، ولم يقم بالترجيح في الاختلاف على عطاء فلماذا؟

الجواب: سكت تورعاً وأفسح المجال لغيره، ليدرس القضية ويرجع ما يقوم عليه الدليل، ورجح في الاختلاف على الزهري الطرق التي اختارها الإمام مسلم في صحيحه، ورجح في الاختلاف على يحيى بن سعيد الطرق التي خرجها الإمام مسلم في صحيحه. إذ روى مسلم هذا الحديث من طريق عبد الوهاب الثقفي، ومن طريق يحيى بن سعيد القطان كلاهما عن يحيى بن سعيد الأنصاري.

انظر: صحيح مسلم حديث (١٣٩٢) (١٠١١/٣-١٠١٣) هكذا تأسى الدارقطني بالإمام مسلم الذي استخبر من طرق حديث أبي هريرة صحيحها، وأفسح المجال لغيره ليدرسوا ويرجعوا ما قام الدليل على رجحانه، لا لأن في حديث ابن الزبير وجابر اضطراباً. فقام العلماء بترجيح بعض طرق الحديثين، وصححوها على قواعد المحدثين، ولم يروا أن في طرقهما اضطراباً.

ونسأل المليباري: لقد أبدى الدارقطني رأيه في الاختلاف على الزهري، وأبدى رأيه في الاختلاف على يحيى بن سعيد الأنصاري، وسكت عن الاختلاف على عطاء، فرجع عشرة من العلماء منهم ابن عبد البر وابن حبان وابن خزيمة وابن حجر بعض طرق حديث عطاء عن ابن الزبير وحكموا بصحة الحديث، ورجع ستة من العلماء منهم ابن حزم والمنذري وابن حجر بعض طرق حديث عطاء عن جابر وحكموا بصحته، ولم يفهموا أن في طرقهما اضطراباً ولم يفهموا أن مجرد حكاية الخلاف بدون ترجيح يدل على الاضطراب.

لماذا لم نقف خجلاً أمام هؤلاء الأئمة فتسلم لهم بالحق؟ ولماذا تخالفهم وأنت تعتبر مخالفة العلماء طعنًا فيهم كما هي طريقة غلاة الصوفية؟!

لقد قلت في سياق الكلام على تضعيف حديث ابن عمر وابن عباس وشواهدهما (ص ٦٦) من ردي عليه: «وقد علم القارئ الكريم أن هذا الباحث المسكين قد ضعف حديثين من صحيح مسلم جاءت من طرق صحيحة قوية ومن طريق حسن في المتابعات، وقد جلب عليها بخيله ورجله، وما ترك حقًا يزعمه أو باطلًا يتعمده خطر بباله إلا ركض به عجلًا، وسعى به فرحًا؛ لتضعيف هذين الحديثين وتعليلهما.

ثم إنني قد وضحت أن سهجه الذي تبناه وسار عليه في المناقشة، وزعم جهلاً أن منهج مسلم يقتضي تضعيف حديث أبي هريرة الذي أورده مسلم من طرق، فأرجع إليه مرة أخرى لترى صدق كلامي.

ثم ما كفاه كل هذا حتى سعى حثيثًا لنقد الشواهد التي دعما بها حديثي ابن عمر وميمونة، ويبين لنا أنها كلها منتقدة. فليصفق خصوم الإسلام والسنة لعمل هذا الباحث العبقرى، ولا أقول يكبر خصوم الإسلام لأنهم يكفرون بهذا التكبير، ليصفقوا فرحًا بما قدم لهم هذا العبقرى من دراسة قائمة على منهج يسميه لهم بمنهج مسلم، وبما قدم لهم من تضعيف هذا الباب بكامله من صحيح مسلم، وما يتلوه من أبواب وأحاديث يقتضي الطعن فيها هذا المنهج الفذ الذي لم يطبقه تطبيقًا كاملاً إلا هذا العبقرى في القرن العشرين. فعلام يدل بالله معشر المحدثين بل وجميع المسلمين هذا التشمير الجاد في تبني هذا المنهج . . . انتهى كلامي.

فما كان جواب المليباري ؟

قال في (ص ٧٦): «والذي قاله الشيخ (ص ٦٦) من التصفيق وغيره، قلت -المليباري-: إنهم لا يصفقون لي قطعاً لأنني دافعت عن أئمة هذه الأمة وعارضت فضيلة الشيخ وهذا العمل مما يكرهونه بل مما يبنضهم».

هكذا قال ورب الكعبة!!! لم يقل المليباري: أعوذ بالله من هذه، وأبرأ إلى الله من وضع هذا المنهج الخطير على هذا الكتاب العظيم الذي يمثل أعز وأعلى وأنقى ما خلفه رسول الله من سنته ودينه.

وأعوذ بالله من هذه الجرأة على هذه الأحاديث التي تعتبر من أعز وأعلى ما عند المسلمين من سنة نبيهم، وفي فضيلة مسجد رسول الله ﷺ وقد صححها فيما بلغني خمسة عشر عالماً، وليس للبخاري ولا للدارقطني ومن معها حجج واضحة في تعليلها وإنما هي إشارات أو سكوت أحياناً بل تفوه المسكين بهذا الكلام.

يعني أن هجومه على سنة رسول الله ﷺ ووضع له منهج خطير يؤدي إلى نفس ثاني أصح الكتب بعد القرآن ويمثل أعز وأعلى ما خلفه رسول الله.

هذا العمل يغيظ الكفار أعداء الإسلام ويزعجهم، ولا سيما المستشرقين منهم مثل جولد تسيهر وصنائه، فإنهم يتقطعون حماساً وغيره على سنة رسول الله ﷺ فإن هؤلاء إذا رأوا مثل المليباري يقدم على مثل هذا العمل الخطير اضطربت الأرض من تحت أقدامهم، وجزعوا وهلعوا.

وإننا الآن نخاف على المليباري من بطشهم ومؤامرتهم عليه؛ فلا بد إذن من حراسته والحفاظ عليه من قبل عموم المسلمين؛ لأنه قدم للإسلام وللسنة رسول الله خدمة لم يسبق إليها، خصوصاً وقد أكدها بكل حماس وبشكل منقطع النظير في كتابه الجديد الذي يستحق أن يكتب بماء الذهب وبماء العيون، وكذلك مما يميم أعداء الإسلام ويقتلهم غيظاً أن يدافع إنسان بالباطل في قضية إسلامية.

ولكن الذي يفرحهم ويثلج صدورهم أن يدافع مسلم غيور عن سنة نبيه ﷺ ويعيد الحق إلى نصابه بمناقشة العلماء بالحجة والمنطق والبرهان مع كل احترام

وأدب لأئمة الإسلام.

أقول: إنه لمن العجب أن يرى الملياري كل ما قمت به في خدمة السنة: من تصحيح حديثي ابن عمر وابن عباس، وتصحيح شواهدهما، ومناقشة بعض علماء السنة بالحجة والبرهان بكل أدب واحترام؛ سيراً على مناهجهم في الأخذ والرد بالحجة والدليل من العجب أن يرى هذا طعناً فيهم يفرح أعداء الإسلام ويرى أن التضحية بأحاديث في صحيح مسلم، وبأحاديث آخر تشهد لها وتقويها يبلغ مجموعها درجة التواتر، ووضع منهج خطير ينسف صحيح مسلم ومصاولة أكثر من خمسة عشر عالماً صححوا هذه الأحاديث والتعرض بهم، وأهم ليسوا من النقاد كل هذا عمل إسلامي يغيب الكفار أعداء الإسلام فاعتبروا يا أولي الأبواب.

الجواب على فقرة (٤):

أقول: نعم إنه لما عرض هذا الكلام هكذا في بحثه السابق أشار إلى كلام الدارقطني في الحل (٣ / ٢ / ١٢٤)، (٥ / ١٧)، ولم يذكر نص الدارقطني من الموضعين المشار إليهما وسأنقل كلام الدارقطني من (٥ / ٧١): وسئل عن حديث أبي سلمة عن عائشة عن النبي ﷺ: «صلاة في مسجدي هذا خير من ألف صلاة» فقال: يرويه عطاء بن أبي رباح واختلف عنه فرواه ابن جريج عن عطاء واختلف عنه.

١- فرواه ابن المبارك عن ابن جريج عن عطاء عن أبي سلمة عن أبي هريرة وعائشة.

٢- وخالفهم (كذا) أبو عاصم وعبد الرزاق، فروياه عن ابن جريج عن عطاء عن أبي سلمة عن أبي هريرة أو عائشة.

٣- وقال موسى بن طارق: عن ابن جريج عن عطاء عن أبي سلمة عن أبي هريرة عن عائشة.

٤- وقال عبد الغفار بن القاسم: عن عطاء.

٥- وقال محمد بن عبيد الله العرزمي عطاء عن أبي هريرة قال رسول الله ﷺ.

٦- وقال أبو بشر جعفر بن أبي وحشية عن عطاء عن عائشة.

٧- وقال حماد بن زيد عن عطاء، ويشبه أن يكون قول حماد محفوظاً .
والصحيح عن ابن جريج عن عطاء عن أبي سلمة عن أبي هريرة عن عائشة .
والباقي وهم .

أقول : لماذا تجنب الملياري نقل هذا النص ؟ أظن والله أعلم لما عرفت من أساليبه أنه خاف أن يتورط في تصعيف حديث أبي هريرة في الصحيحين ، فتقوم عليه ضجة تزلزله ؛ لأن منهجه الذي سلكه يحتم عليه أن يضعف هذا الحديث ، فابتعد بنفسه عن ساحة الخطر المكشوفة .

ولأبين للقارئ هذه القضية :

ألم تر أن الدارقطني قال : «والصحيح عن ابن جريج عن عطاء عن أبي سلمة عن أبي هريرة عن عائشة والباقي وهم» .

ومعنى هذا أن الحديث من مسند عائشة لا من مسند أبي هريرة وقد رواه الشيخان في الصحيحين في مسند أبي هريرة .

والدارقطني قد حكم على سائر طرقه عن عطاء بالوهم ، ولم يصح في نظره عن عطاء إلا من هذا الطريق ، وهو يتعلق بكلام الدارقطني لتحقيق أغراضه تعلقاً أعمى فلماذا لا يتابعه هنا ، ويقول كما قال ودندن طويلاً وتغالى في الدارقطني : إن الدارقطني لم يصححه إلا لقربة ولم يرجحه إلا لقربة كما قال في حديث عبيد الله ابن عمر وموسى الجهني وموسى بن عقبة وأيوب وعبد الله بن عمر وعبد الله بن نافع ، فليأخذ بهذه القرينة القوية وليهول بها وبالدارقطني ويقترح على المحدثين أن يعللوا هذا الحديث في الصحيحين بهذه العلة .

وليقتراح على من يحقق كتب الأطراف أن ينقلوا هذا الحديث إلى مسند عائشة ، قد يتظاهر بأن الشيخين إنما خرجاه من طريق الزهري عن سعيد بن المسيب عن أبي هريرة .

فيقال بحكم تعلقك بكتاب العلل ، فإن مؤدّى كلامه هذا أن الحديث من مسند عائشة ، وأن أبا هريرة تلقاه عنها ، وكلامه واضح في ذلك لا يمكن التخلص منه إلا برد كلامه ومناقشته مناقشة علمية يتبين فيها ضعف حجته ، لا طريق للمحلاص

من هذا المأزق إلا بسلوك منهج المحدثين في اتباع الحجة، ورد الخطأ بالحجة، لكنه على مسلك الملياري يعتبر هذا طعنًا في أئمة الإسلام يفرح أعداء الإسلام. فتوى هذه القضية المتعلقة بالصحيحين لخطورتها، لكن واجهته معضلة وهو في طريقه إلى بعثرة كل شواهد حديث ابن عمر وسحقها، فماذا يصنع بحديث عائشة هذا الذي صححه الدارقطني من طريق عطاء عن أبي سلمة عن أبي هريرة عنها.

فأخذ هنا بالقاعدة «الضرورة تبيح المحظورة» فتحول إلى مجتهد يناقش الدارقطني ويأخذ ويعطى بالحجة فقال في (ص ٦) في الكلام على حديث (٤٩٨) من تعليقه على «غاية المقصد». ثم الذي رجحه الدارقطني فيه لأن رواية موسى بن طارق وهو يمانى أبو قرّة الزبيدي، قال فيه أبو حاتم: يكتب حديثه ولا يحتج به، هكذا حكاه الذهبي عنه. وذكر الذهبي أيضًا الذي في الجرح وهو قول أبي حاتم: محله الصدق، لكن الإمام أحمد أثنى عليه، ووثقه ابن حبان وكذا الحاكم والخليلي. لكن حالفه ابن المبارك - وهو إمام معروف - فرواه عن ابن جريج عن عطاء عن أبي سلمة عن أبي هريرة وعائشة.

ما هي النتيجة إذا كان ابن المبارك إمامًا معروفًا وقد خالف موسى بن طارق؟ لا شيء. ثم قال: وخالفهما عبد الرزاق، وهو من أثبت أصحاب ابن جريج عند الإمام أحمد، فرواه عن ابن جريج عن عطاء عن أبي سلمة عن أبي هريرة أو عائشة كما تأتي روايته هذه في رقم الحديث (٥٠١) ولهذا قلت. وفي ترجيح الدارقطني.

وما هي النتيجة إذن؟ لا شيء. لماذا؟ لأنه تدرب على الهدم لا على البناء، وليس هدم الحجارة والطين إنما هو هدم سنة سيد المرسلين، ولأن تصحيح حديث عائشة مما يشهد لحديث ابن عمر، وهو لا يريد هذه الشهادة القوية لأنه يريد أن يجهز عليه، ومما يزيد الريبة في أمره وخطورة مقصده أن الدارقطني في هذا الموضع قال: وخالفهم أبو عاصم وعبد الرزاق فروياه عن ابن جريج عن عطاء عن أبي سلمة عن أبي هريرة أو عائشة، فحذف أبا عاصم النبيل الثقة الثبت لأن في ذكره مشكلة لا يستطيع دفعها في هذا المقام، لأن مشاركته مع عبد الرزاق الثقة الثبت في

رواية هذا الحديث سترجح على الأقل جانبهما ، و يترتب على ذلك القول بصحة حديث عائشة من هذا الوجه ، وهذا أمر صعب لا يطيقه فلا بد من مرمرة القضية وعليها والمخرج منها بدون نتيجة .

فلم يسلك مسلكه الأعمى بالتسليم للدارقطني فيحكم بصحة الحديث من الوجه الذي صححه الدارقطني ، ولم يسلك مسلك المجتهدين في الوصول إلى الحق والقول به إما بأن يجمع بين الطرق المختلفة على عطاء فيصحح الحديث بناء على هذا كأن يقول : لا يبعد أن يكون عطاء سمع الحديث من أبي سلمة على الوجهين لأن أبا سلمة قد سمع من عائشة ومن أبي هريرة . أو يقول : إن الشك في تعيين الصحابي لا يضر ، فحيث إن الحديث مداره على صحابين فهو ثابت لا شك فيه ، لأنه كيفما دار فعلى صحابي ، وما كان كذلك شأنه فلا ريب في صحته ، فإذا أنف من الاسترواح إلى القول بأنه يحتمل أن يكون روى على الوجهين كما عهدناه عنه ، فليسلك مسلك النقاد فيرجح بالكثرة أو الحفظ أو بهما ، وذلك متوفر في رواية أبي عاصم وعبد الرزاق وإما أن يرجح بالقرينة التي أشاد بها وملا بها صفحات كثيرة في تضعيفه لحديث عبد الله بن عمر فيقول ما رجح الدارقطني طريق موسى بن طارق إلا لأنه أدرك أوهاماً وعللاً في تلك الطرق التي خالفت موسى بن طارق .

أما أن يردم الطرق كلها ويترك كل قواعد المحدثين ، ويتسلل في خفاء للخروج من حديث عائشة بدون نتيجة فإن هذا الأمر مريب .

هذا وحديث عائشة لا شك أنه صحيح ، لأن الجمع بين طرقه ممكن ، ولأن الترجيح ممكن ، ولا شك أن ترجيح الدارقطني غير صحيح ، لكن الملياري لم يسلك مسلك أهل العلم في رد هذا الترجيح بالحجة والبرهان وإبراز الوجه أو الوجوه الراجحة ، أو يسلك مسلكهم الذي طالما استخدموه وهو الجمع بين الطرق لأنه هنا ممكن كما أشرت إلى ذلك .

ثم ذكر فقرة يؤيد فيها وجهة نظره في رد ترجيح الدارقطني .

ثم قال : فالخلاصة أن حديث حبيب المعلم إما أن يكون محفوظاً لما سبق من

المتابعات، ولكنه بعيد عندي لما فيه من الخلاف في الحكم، أو يكون مضطرباً لما فيه من الاختلاف وهذا حقاً حيرني عليه إلا أنني أميل إلى اضطرابه.

انظر: كان كلامه في حديث عائشة، وكان المفروض أن يأتي بخلاصة بحث فيه والنتيجة التي وصل إليها؛ إما الحكم عليه باضطراب كما هي طريقته المفضلة، وإما الحكم بصحته باتباع إحدى الطرق المتبعة عند المحدثين وقد ذكرتها لك. وانظر إلى هذا الربط بين كلامين متنافرين بالفاء الدالة على التعقيب والترتيب.

قال في فقرة (٥) متجنباً متظلماً: «إني قدمت هنا الإمام الدارقطني في علله (١٣٤/٢/٣) وبعده البزار وبعده الإمام البخاري مفرقاً بينهما بقولي: وكذا، وإنما فعلت ذلك لما وجدنا من الفرق بينهم، ثم جاء الشيخ وترك ما ذكره الدارقطني في (١٤٣/٣) الذي قدمته من كل المراجع؛ لأنه هو المرجع الأول الذي فهمت منه الاختلاف في عطاء، وأخذ المرجع بعده في العلل (٧١/٥) ثم أورد ما فيه قائلاً: ألا ترى معي أن كلام الدارقطني في واد، وكلام الباحث في واد آخر فمتى جعل الدارقطني الاختلاف في هذا الحديث بالذات علة قاذحة».

أقول: أولاً: إنني طلبت بحث هذا لأبظر خلاصة ما توصل إليه في شواهد حديث ابن عمر، والتي قال إنها مستقيدة معللة، ولما وصلني فعلاً نظرت فيه نظرة إجمالية وصرحت له بأنني سأكتفي بنظرة إجمالية في هذا البحث وليس عندي وقت لدراسته التفصيلية.

ثانياً: إنه هو نفسه لم يذكر النصين، فلو ذكرهما وبينهما فرق وناقشته في أحدهما وترك الآخر الذي هو موضع الحجة في نظره لكان له الحق أن يتظلم وأعوذ بالله من الظلم والخيانة.

ثالثاً: يدعي أن بين النصين فرقاً وبين نصوص الأئمة فروقاً وعبر عن هذه الفوارق بكلمة (كذا).

وأنا إلى الآن لا أعرف هذه اللغة، وهل هذه دلالتها عند العرب كلهم أو بعضهم ومن من اللغويين والنحاة قال إنها تدل على الفرق أو الفروق بين الكلامين أو الأقوال المتعددة؟ خصوصاً إذا كان موضوع الأقوال موضوعاً واحداً والذي

أعرفه هو الذي قاله ابن هشام في مغني اللبيب (١ / ١٨٧): «(كذا) ترد على ثلاثة أوجه:

أحدها: أن تكون كلمتين باقيتين على أصلهما، وهما كاف التشبيه وذا الإشارة كقولك: رأيت زيدًا فاضلاً ورأيت عمرًا كذا» وعلى هذا الوجه حملت كلام المليباري؛ لأنه يدل على تشابه وتماثل كلام الدارقطني في الموضعين، وعلى تشابه كلام كل الأئمة الذين ذكرهم.

قال ابن هشام: «الثاني: أن تكون كلمة واحدة مركبة من كلمتين مكنياً بها عن غير عدد، كقول أئمة اللغة: قيل لبعضهم أما بمكان كذا وكذا وجد؟ فقال: بلى وجاداً فنصب بإضمار أعرف.

الثالث: أن تكون كلمة واحدة مركبة مكنياً بها عن العدد».

ولا يمكن حمل كلام المليباري على هذين الوجهين فتعين الأول وهو الذي يعرفه طلاب العلم وعوام العرب.

رابعاً: كان ينبغي إذا أدرك الفرق بين كلامي الدارقطني أن يذكره ويذكر الفرق بينهما، والحجج التي خسرها وتجاهلتها أنا على حد زعمه وتجنیه.

خامساً: نقلت عن الدارقطني هذا النص الذي يتباكى عليه قبل ثمان صفحات من بحثي هذا وأدنته منه، قمت بهذا قبل أن أرى هذا التجني والذي يرمي من ورائه إلى أن يعينني بداء من أدوانه ويصدق عليه المثل: (رمتني بدائها وانسلت).

وأختم مناقشتي هذه بما ختمت به مناقشتي الأولى مع إضافة شيء جديد وهو: أنه قد سبقني إلى تصحيح حديث ابن عمر وميمونة الإمام مسلم، ومن أتى بعد مسلم من أئمة الحديث الذين تلقوا كتابه بالقبول ولم يبالوا بشبه المتقدين.

وممن رجح رواية ميمونة من طريق نافع عن إبراهيم بن عبد الله بن معبد عن ابن عباس الإمام المزي في «تحفة الأشراف».

وممن صحح حديث ابن عمر:

- ٣- البيهقي .
 ٤- السنوسي شارح مسلم^(١) .
 ٥- النووي .
 ٦- الحافظ ابن حجر^(٢) .
 ٧- أحمد محمد شاكر حيث صحح هذا الحديث من كل طرقة فصاحبه من طريق عبيد الله في المسند رقم (٤٦٤٦ ، ٥١٥٣ ، ٥٧٧٧) ومن طريق موسى الجهني (٥١٥٥) ، ومن طريق عبد الله بن عمر العمري (٥٣٥٨) .

وممن صحح حديث ابن الزبير ، وخالفهم الباحث :

- ١- ابن عبد البر .
 ٢- وابن خزيمة .
 ٣- وابن حبان .
 ٤- وابن حزم .
 ٥- والمنذري .
 ٦- والطحاوي .
 ٧- والزرکشي .
 ٨- وابن حجر .
 ٩- والسمهودي .
 ١٠- والألباني .

وممن صحح حديث جابر وخالفهم الباحث :

- ١- ابن حزم .
 ٢- والمنذري .
 ٣- وابن عبد الهادي .
 ٤- وابن حجر .
 ٥- والبوصيري .
 ٦- والألباني .

وممن صحح حديث عائشة : الدارقطني في العلل (٣ / ١٣٤) والهيثمي في مجمع الزوائد (٤ / ٥) والأمر كذلك .

وعجبا للباحث أن يتجرأ على مخالفة هؤلاء جميعا بدون حجج ، ويستغرب مخالفتي لعدد قليل لهم شبه ، ومعني الحجج القوية والحمد لله وإلى جانبي الكثير من الأئمة ومنهم هؤلاء وأمامك مناقشتي ودراستي في هذا البحث وفي رسالتي «بين الإمامين» ترى الحجج النيرة على ما ذهبت إليه في تصحيح هذه الأحاديث .

(١) انظر حاشية الأبي لمسلم (٣ / ٤٨٠)

(٢) حيث احتج برواية موسى الجهني في الفتح (٣ / ٦٧) .

ومن الجدير بالذكر أن صاحب كتاب «نظم المتناثر من الحديث المتواتر» قد عد حديث «صلاة في مسجدتي» من الأحاديث المتواترة. انظره: (ص ٥٤).

ملاحظة: كنت قد أعرضت عن هذا التعليق؛ لأنه يمس شخصي فقط، ثم ترجع لي إلحاقه من باب «إنها صفة».

قال الملياري في (ص ١): قال الشيخ في (ص ١): ... الذي رواه البزار فقال: حدثنا إسحاق بن يوسف ...

وهذا خطأ لأن الإمام البزار لم يروه من طريق إسحاق بن يوسف، وإنما رواه في مسنده من طريق أحمد بن عبدة ثنا حماد بن زيد عن حبيب المعلم عن عطاء بن أبي رباح إلى أن قال: والذي قلته في مستهل تعليقي على هذا الحديث الذي رواه الإمام أحمد في المسند هو هذا الإسناد، ذكره البزار وجهًا من وجوه الاختلاف الذي (كذا) ورد على عطاء يعني أنه ضعيف بسبب الاضطراب، وليس فيه ما يدل على أن البزار قد رواه من طريق إسحاق بن يوسف.

أقول: إن مسئولية الخطأ تقع على الأخ حمزة الملياري لأنه ساق حديث رقم (٥٠٠) من «غاية المقصد في زوائد مسند أحمد» بهذا الإسناد: حدثنا إسحاق بن يوسف، ثنا عبد الملك عن عطاء عن ابن عمر عن النبي ﷺ قال: «صلاة في مسجدتي هذا أفضل من ألف صلاة فيما سواه من المساجد إلا المسجد الحرام فهو أفضل».

ثم علق عليه في الحاشية بالآتي: (٥٠٠) هذا الإسناد ذكره البزار وجهًا من وجوه الاختلاف الذي ورد على عطاء (الكشف ٢١٤/١) فوثقت بهذا الكلام الواضح النسبة إلى البزار وإلى كتاب «كشف الأستار عن زوائد البزار» للحافظ الهيثمي فنسبت الحديث إلى البزار بناء على كلامه، وهل لكلامه مدلول غير هذا فأني إنسان له حظ من اللغة العربية يوافق الملياري على قوله: وليس فيه ما يدل على أن البزار قد رواه من طريق إسحاق بن يوسف بعد تصريحه بقوله: هذا الإسناد ذكره البزار، وفي صدر هذا الإسناد إسحاق بن يوسف وهو يأتي في شيوخ شيوخ البزار.

وصلّى الله على نبيّنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم.

مصادر الكتاب

المؤلف	الكتاب
(١)	
للحاكم أبي عبد الله للدارقطني	الإكليل الإلزامات
(ب)	
ربيع بن هادي	بين الإمامين
(ت)	
للبخاري	التاريخ الكبير
للسيوطي	تدريب الراوي
للمعالي	تدريب التهذيب
للحافظ ابن حجر	التكامل
(ج)	
لابن الأثير	جامع الأصول
لابن أبي حاتم	الجرح والتعديل
لأبي بكر الجوزقي	الجمع بين الصحيحين
(ذ)	
لمحمد الغني النابلسي	ذخائر الموارث
(ر)	
للكتاني	الرسالة المستطرفة

(ز)

زاد المعاد	لابن القيم
------------	------------

(س)

السنن	للمزمذلي
السنن	للسائي
السنن	لأبي داود
السنن	لابن ماجه
السنن الكبرى	للبهقي

(ش)

شرح مسلم	للأبي
شرح مسلم	للتوي
شرح معاني الآثار	للطحاوي

(ص)

الصحيح	للإمام البخاري
الصحيح	للإمام مسلم
صيانة صحيح مسلم	لابن الصلاح

(ف)

فتح الباري	للحافظ ابن حجر
فتح المغيث	للسخاوي

(ك)

الكاشف	للذهبي
الكامل	لابن عدي
كتاب المجروحين	لابن حبان

(م)

للبلقيني	محاسن الاصطلاح
للإمام ابن تيمية	مجموع الفتاوى
للإمام أحمد	المسند
للطحاوي	مشكل الآثار
لاين أبي شيبه	المصنف
لعبد الرزاق	المصنف
لاين الصلاح	المقدمة
للإمام مالك	الموطأ

(ن)

للزيلي	نصب الراية
للمحافظ ابن حجر	النكت

(هـ)

للمحافظ ابن حجر	هدى السارى
-----------------	------------



الرد المفهم

على من اعتدى على صحيح مسلم

تأليف

فضيلة الشيخ العلامة

ربيع بن هادي عمير المدخلي

رئيس قسم السنة بالجامعة الإسلامية بالمدينة النبوية سابقاً

سورید بلفاسم

سورید بلفاسم

سورید بلفاسم

سورید بلفاسم

سورید بلفاسم

سورید بلفاسم

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ بِوَرِيدٍ بِلِقاسم

الحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله وعلى آله وصحبه ومن اتبع هداه
أما بعد :

فأقدم إلى مُجِيبِ سُنَّةِ رسول الله ﷺ الصَّادِقِينَ فِي حُبِّهِمْ بَاطِنًا وَظَاهِرًا وَعِلْمًا وَعَمَلًا هذه الرسالة التي كانت أول مناقشة لحمزة المليباري وكانت في حدود عام ١٤٠٧ هـ من هجرة المصطفى ﷺ، وكان فيها مزدجر كافٍ لهذا الرَّجُل عن التَّماذي فِي الْبَاطِلِ وَحَافِزًا لَهُ عَلَى الرَّحْوِ إِلَى اللَّهِ وَالتَّوْبَةِ إِلَيْهِ مِمَّا ارْتَكَبَهُ فِي حَقِّ صَحِيحِ الْإِمَامِ مُسْلِمٍ الَّذِي يَعْتَرِضُ بِهِ كُلُّ مُسْلِمٍ يَعْلَمُ مَنْزِلَةَ سُنَّةِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ .
ولقد سلك هذا الرَّجُلُ مِنْهَجًا وَأَسْلُوبًا وَتَطْيِيقًا لَا يَعْرِفُهُ أَهْلُ الْحَدِيثِ وَالسُّنَّةِ وَعُلَمَاءُ النُّقْدِ وَالْجَرَحِ وَالتَّعْدِيلِ .

وأول بحث عرفتُ من خلاله حمزة المليباري سبع ورقاتٍ من كتابٍ كان يقوم بدراسةٍ قسمٍ منه وتحقيقه ألا وهو كتاب «غاية المقصد في زوائد مسند الإمام أحمد» للمحافظ الهيثمي الذي قدّمه لنيل الشهادة العالمية (الدكتوراه).

ولا أدري كيف تعامل في دراسته هذه مع الأحاديث النبوية التي كانت ضمن نطاق تحقيقه ودراسته، تلكم الرسالة التي أخفاها من حوالي ثمانية عشر عامًا إلى يومنا هذا كما أخفى رسالته العالمية (الماجستير) التي قدّمها لجامعة الأزهر والظاهر أنه لا يستطيع إظهارهما لما فيهما من الآفات والبلايا !

لقد قفز هذا الرجل قفزة عجيبة من عمله الأساسي إلى صحيح مسلم .

فماذا فعل المليباري في هذه القفزة العجيبة -وهي طوره الأول- ؟

١- لقد نسب بابًا بكامله من صحيح الإمام مسلم يتضمن عشر طرق من أقوى طرق الحديث وأصحابها .

٢- وضع منهجًا خطيرًا لصحيح الإمام مسلم انطلق منه إلى تدمير ذلك الباب الذي ذكرته، وليس هذا المنهج الخطير خاصًا بذلك الباب وإنما هو منهجٌ لصحيح

مسلم كله وكان هذا الباب هو تجربته الأولى لهذه القنبلة المدمرة ومثل يباب آخر يُشبه هذا الباب في تربيته وكثرة طرقه ولا يزال مُعتزاً بهذا المنهج يدعو إليه ويدافع عنه بكل ما يستطيع من الأكاذيب والألاعيب .

واليكم هذا المنهج وتطبيقه العملي:

قال الملياري في أوراقه السبع^(١) التي وصلت إليّ: « وقد رواه الإمام مسلم في صحيحه من حديث نافع عن ابن عمر بدون الزيادة ، كما أشار إليه الهيثمي من طرق كلها متخذة من قِلِّ أئمة هذا الشأن ، كالإمام البخاري والدارقطني والنسائي^(٢) .

أما الإمام مسلم ، فلا يتجه إليه هذا الطعن لإدخالها في الصحيح ؛ وذلك لأنه لم يُخرجها في الأصول ، ولا في المتابعة ، وإنما أوردتها في الصحيح للتنبيه على عللها وذلك ظاهر لوجوه :

أولاً : قال الإمام مسلم رحمه الله في مقدمة صحيحه (٥٩/١) : « وسنزيد إن شاء الله تعالى شرحاً وإيضاحاً في مواضع من الكتاب عند ذكر الأخبار المعللة ، إذا أتينا عليها في الأماكن التي يليق بها الشرح والإيضاح إن شاء الله تعالى » .

وثانياً : أنه أورد طريق الليث عن نافع عن إبراهيم بن عبد الله بن معبد عن ابن عباس عن ميمونة ، ولم يُورد طريق الليث التي لم يذكر فيها ابن عباس والأول لا يصح ، والثاني محفوظ ، ولو كان مسلم يريد المتابعة لكان أولى أن يورد الثانية ، لأنها سليمة ولا نزاع في صحتها [كذا] ولم يفعل .

وثالثاً : أنه أورد طريق عبد الرزاق عن معمر عن أيوب عن نافع عن ابن عمر بعد أن أورد الطرق المتقدمة قبل الأخير .

ولو أراد المتابعة ، لاتبعه طريق عبد الرزاق عن معمر عن الزهري عن ابن

(١) وهو أول هجوم له على صحيح الإمام مسلم .

(٢) هذا كلام عام يفهم منه أن أئمة الشأن كنهم قد انتقدوا كل هذه الطرق وهو كلام مزيف فهناك أئمة كثر خالفوا هؤلاء الأئمة الثلاثة .

المسيب عن أبي هريرة ، ليفيد أن الزهري قد تابعه أيوب ، ولكنه لم يفعل .
وسياتي مزيد من الإيضاح عن هذه الطرق .

ولما أن الإمام مسلماً ﷺ أخرج هذا الحديث من وجوه صحيحة واتفق عليها الإمام البخاري في صحيحه^(١) (كذا) ولم يقصد بإخراج هذه الطرق المعللة والمتقدمة المتأخرة ، لم يتجه إليه الطعن إن شاء الله تعالى .

وهذا هو الذي ظهر لي من التوجيه لسلامة الإمام مسلم من الطعن . والله أعلم ، اهـ .

فقلت معلقاً :

انتهى ما قاله حمزة المليباري ، معتقداً أن الإمام مسلماً ﷺ لم يورد حديث ابن عمر :

١ - من طريق الأئمة الحفاظ : يحيى القطان ، وابن نمير ، وأبي أسامة وعبد الوهاب ابن عبد المجيد الثقفي ، كلهم عن الإمام الثبت عبيد الله بن عمر العمري عن نافع عن ابن عمر مرفوعاً .

٢ - ومن طريق الإمام الثبت الورع يحيى بن زكريا بن أبي زائدة ، عن الثقة موسى الجهني عن نافع عن ابن عمر مرفوعاً .

٣ - ومن طريق عبد الرزاق عن معمر عن أيوب عن نافع عن ابن عمر .

٤ - ومن طريق الليث بن سعد الإمام عن نافع عن إبراهيم بن عبد الله بن معبد عن ابن عباس عن ميمونة مرفوعاً .

لم يورد مسلم هذه الطرق التي هي في القمة من الصحة ، ومعظمها من الطبقة الأولى من شرطه ؛ إلا ليوضح ويبيّن ويشرح عللها .

فهذا هو منهجه الأول وتطبيقه على بعض أحاديث هذا الباب ، ثم لم يشف هذا

(١) ومع تصريحه هذا بأن الإمامين البخاري ومسلماً قد اتفقا على إخراج هذا الحديث فقد كرر عليه مرة أخرى مع غيره من الشواهد فحكم عليها كلها بأنها متقدمة معللة وسياتي بيان هذه الشواهد وغيرها مع الحكم عليها .

العمل غلبه لأن له مرمى بعيداً فوثب وثبة قوية وجريئة لسحق بقية طرق أحاديث هذا الباب وشواهدا من خارج صحيح مسلم التي أحجم عنها في بداية تنفيذ خطته فأجهز وقضى عليها قضاء مُبرماً ثم أعلن حكمه عليها بكل جُرأة قائلاً : «وهذا هو الذي ترجح لي في هذا الموضوع ، وليس فيه استحالة صحة رواية عبيد الله ، بل يحتمل صحته (كدا) ، لكن هذا الاحتمال ضعيف لا يقال به في مقابل الراجح المؤيد بالأسباب ، ثم فصيلة الشيخ ذكر شواهد للحديث ولا يحتاج إليها . مع أن الشواهد كلها منتقدة أيضاً . وقد بيّنتها في تعليقه الحديث السابقة والله أعلم» .

وهذه الشواهد بعضها في الصحيحين وبعضها خارج الصحيحين فلم يعبأ بها كلها .

لينتبه القارئ الكريم إلى تثبيت هذا الرجل بهذا المنهج الباطل الخطير ألا وهو ما يدّعيه من أن مسلماً يقوم ببيان العلل من خلال ترتيب أحاديث الباب بحيث يقدم الصحيح ويؤخر ما فيه علة ولو كان المؤخر قد تعددت طرقه وبلغ أعلى درجات الصحة .

ويؤكد هذا الهدم مرات في بحثه الأصلي - مرتين - وفيما وصل إلي من أوراق قبل أن أطلع على شيء من ذلك .

ويريد الله الذي تعهد بحفظ دينه أن يفضحه ويكشف ما بيّنه هذا الرجل لسنة نبيه ﷺ فيرسل أوراقاً إلي كانت هي القشة التي قصمت ظهر البعير فما كان مني إلا أن قمتُ بدراسة هذه الأوراق فوجدتها تحمل المنايا والبلايا من تأصيل خطير وتطبيق مهلك وتلاعب وخيانات في البحث فتلطفتُ به أثناء المناقشة في الغالب وقد شددتُ عليه حينما أرى هول ما يرتكبه في حق سنة رسول الله ﷺ ثم أرسلتُ إليه هذه المناقشة التي تضمنت نقداً بين كل ما في خبايا هذه الأوراق ، وتضمنت نصائح للمليباري أن يرجع عن خطئه الخطير ومنهجه وتطبيقه المدمرين لعله يتذكر أو يخشى فيتوب إلى الله مما بيّنه وجنته يداه فأبى واستكبر وشمر عن ساعد الجد في الرد علي بالكذب والمناورات والمغالطات والتطبيق الباطل لقواعد أهل الحديث والتباكي ليُري الناس أنه مظلوم !

فكتب بحثًا مطولًا جدًا يستغرق اثنتين وتسعين صحيفة من القطع الكبير تحوي كل صحيفة ما لا يقل عن ثلاثة وثلاثين سطرًا مملأها بالهراء الباطل وبما ذكرت سلفًا، مؤكدًا في هذا البحث منهجه الباطل مع شيء من التحوير لكنه خائف هذه المرة من التطبيق العملي الذي قام به أولاً في الظلام.

طوره الثاني:

كان هذا الطور شرحًا ودفاعًا عن الطور الأول، مع شيء مهم من التحوير. فقد ساق كلام الإمام مسلم في بيان طبقات الرواة، وعن سيروي من أهل هذه الطبقات، ثم قال: « وهذا يفيد أن ترتيبه للأحاديث قائم على منهج علمي، وهو مراعاته ذلك الترتيب في إيراد الأحاديث في كتابه الصحيح، فإذا ذكر طريق حديث من طريقه في أول الباب، فمعناه أنه أسلم من العيوب وأبقى عنده، ويجمع تارة طريقه في أول الباب لكونها على مستوى واحد في سلامة^(١) العيوب، ثم إذا أتبعها بطرق أخرى لذلك الحديث، وقد تكون هي طرقًا مستقلة عن الصحابي الذي قدم حديثه من طرق أخرى غير هذه، فمعناه أنها ليست في مستوى تلك الطرق لكون راويها من أهل القسم الثاني، أو لسبب آخر.

وعلى هذا فإذا قدم ما هو مستحق أن يؤخره، وإذا أخر ما هو مستحق أن يقدمه فمعناه أنه أدرك فيه شيئًا جعله يتصرف كذلك^(٢)»

وهذا الشيء الذي أدركه فجعله يتصرف ما هو إلا العلة القاذحة في منهج المليباري، كما سيأتي.

ثم قال بعد كلامه السابق: «ومع ذلك وله تصرف علمي آخر في صحيحه، وهو بيان العلة في بعض المواضع منه^(٣)، وذلك بعد أن خرج الحديث من طريق صحيح في الأصول، وإن كان لذلك الحديث علة من بعض طرقه^(٤)، فيبين العلة إذا كان

(١) مكنة في سلامة العيوب.

(٢) كتابه الذي لم يسم (ص ٢).

(٣) ومثل هذه الاحتراقات ما جاءت إلا في هذا الطور !!

المكان مناسباً للبيان^(١)، وذلك بذكر طرقه المعللة خارج الأصول، ومقصود الكتاب وموضوعه، وهذا البيان ليس بمقصود أصلي صنف وجمع لأجله الكتاب الصحيح، بل إنما هو لغرض استطرادي^(٢).

فمن الجديد في هذا الطور وهو الثاني:

أن مسلماً يخرج الطرق المعللة خارج الأصول لأمر استطرادي^(٣).

أما في الطور الأول فإن مسلماً يخرجها خارج الأصول والمتابعات.

فانظر كم الفرق بين الطورين ١٩

ومما جَدُّ في الطور الثاني:

أن مسلماً إذا قدم ما هو مستحق أن يؤخره، وإذا أخر ما هو مستحق أن يقدمه فمعناه أنه أدرك فيه شيئاً جعله يتصرف.

والشيء هذا الذي جعله يتصرف أمر خطير فما هو ؟.

إن دندنة المليباري حول العلل تجعلنا نفسره بالعلة، ويؤكد ما أقوله كلامه الآتي:

قال المليباري (ص: ١٣):

«قلت: لما وعد الإمام مسلم في المقدمة أن يضع طرق الحديث في موضعها، وقد وضعها في موضعها فعلاً، فإذا رأينا المخالفة في الترتيب في الظاهر فينبغي لنا أن نعرف أن مسلماً قد أدرك شيئاً دفعه إلى ذلك، وهذا هو الذي وقع هنا في رواية أيوب، وأنه كان من العادة أن يقدم رواية معمر عن أيوب عن أهل القسم الثاني، وعلى هذا إذا ذكرها عقب رواية عبد الرزاق عن معمر عن الزهري فيفيد أن معمرًا عنده الوجهان، لهذا كما أفاد هنا بذكر رواية الزبيدي عن الزهري عن أبي سلمة عقب رواية معمر عن الزهري عن سعيد أن الزهري، يرويه من الوجهين. ومثل هذا في بعض مواضع من صحيح مسلم.

(١) و(٢) ومثل هذه الاحترازمات ما جاءت إلا في هذا الطور ١١

(٣) كيف يستطرد من التزم عدم تكرار الصحيح، والاستطراد يكون بطرق فيها علل ومستفدة، وكيف يسوق

طرقاً فيها جبال الحفظ استطراداً لبيان العلة ١٩

انظر مثلاً حديث الأعمش (١٧/١٤٤) من صحيح مسلم مع شرح النووي.
أقول:

١- افهم قوله: « فإذا رأينا المخالفة في الترتيب في الظاهر فينبغي أن نعرف أن مسلماً قد أدرك شيئاً دفعه إلى ذلك، وهذا الذي وقع هنا في رواية أيوب وأنه كان في العادة أن يقدم رواية معمر عن أيوب عن أهل القسم الثاني ».

افهم أنه يضع قاعدة خطيرة تقتضي أن كل ما خالف فيه مسلم عادته بتأخير ما كان يقدمه فإن فيه علة، وضرب لذلك مثلاً برواية معمر عن أيوب المعللة المنتقدة مع أنه قد أعلّ طرقاً أقوى من طريق أيوب بهذه القاعدة، وذكر تطبيقاً لهذه القاعدة أن هذا التصرف موجود في بعض مواضع من صحيح مسلم، ومنها حديث الأعمش في (١٧/١٤٤).

ولم يعلل حديث الأعمش هذا أحد من أئمة النقد، ولم يذكر المليباري أحداً أعله، وليس له علة عند المليباري إلا أن مسلماً وضعه في آخر الباب^(١) !!
ألا ترى أنه يفترى على الإمام مسلم أنه يبين العلل من خلال هذا الترتيب بتأخير ما عرف من عادته أنه كان يقدمه... إلخ.

كيف يكون بيان العلة عند مسلم في صحيحه في نظر المليباري وبماذا يكون هذا البيان ؟

قال المليباري:

« وبيان العلة في صحيح مسلم ليس على طريقة كتب العلة، بأن يقول أثناء الكلام: واختلف على فلان أو خالفه فلان مثلاً، كما هو معروف في كتب العلل لابن أبي حاتم والدارقطني، وغيرهما، بل يكون البيان بذكر وجوه الاختلاف من غير أن يتعرض لقوله: خالفه فلان أو اختلف على فلان مثلاً، وإذا سمعه الحافظ

(١) قد قمت بدراسة لحديث الأعمش وطرقه في كتابي: « منهج الإمام مسلم في ترتيب صحيحه » (ص ١٢٧-١٢٩) إذ للحديث ثلاث طرق رجالها من الدرجة الأولى، ثم عقبه بحديث لأنس وآخر لابن عباس متفق عليهما، لكنها جميعاً على منهج المليباري معللة، صافها مسلم لبيان عللها، والدليل على ذلك عند المليباري تأخيرها.

يفهم بأنه اختلاف واضطراب، وإذا سمعه أمثالنا فيعده تعدد الطرق، ومثل هذا البيان كثيرًا ما تجده في التاريخ الكبير، إلا في الموضوعين منه، وقال فيهما: وخالفه (٤/٢٩٢)، (٥/٤٠)، هكذا وجدته فيه فيما تبعت في ثمانية مجلداته. والله أعلم^(١).

أقول: انظر أخي كي يدندن هذا الرجل حول بيان مسلم للعلل ووجوه الاختلاف والاضطراب لا بالكلام ولا على طريقة المحدثين.

وهكذا يفترى على مسلم رحمته الله الذي ألف كتابه إجابة لطالب علم وصرح بالتزام الصحة في كتابه الصحيح وصرح بأنه ألفه لعوام المسلمين لا يفهم رموزه التي خالف فيها عادة المحدثين، والتي لا يفهمها إلا الحفاظ من أمثال الملياري!!.

أما كثير من أهل الحديث، وكثير من طلاب العلم مثل: ربيع فيعدونه تعدد الطرق، أي: يعدونه صحيحًا، وهو معلل لا يدركه إلا أمثال الفيلسوف الملياري علامة الأحاجي!.

ثم يغطي هذا الدمار بالمبالغة في مدح الإمام مسلم وبوصفه بالعبرية و... الخ. و... إلخ.

وقد دمغ أبا طيله دمغًا بالحجج والبراهين في كتابي: «منهج الإمام مسلم» وأبطلت ترهاته فلم يستطع أن يواجه ذلك إلا بالتباكي والتظلم الكاذب والتمويهات وسلوك طرق أهل الباطل مبتعدًا عن طرق أهل العلم والصدق والإنصاف ثم بعد ذلك درس في كتب المصطلح فوجدهم يذكرون من أنواع هذا العلم المشهور والعالي والمسلسل الأمور التي ما كان يعرفها ولا يذكرها في بحثه السالفين، فتعلق بها وجعلها في «توضيحه» و«عبريته» من عبقریات مسلم التي تفرد بها عن سائر أئمة الحديث في ترتيب صحيحه وأصبح من أكابر العباقرة في مدح صحيح مسلم ومن أكابر المكتشفين لمميزات صحيح مسلم التي لم يكتشفها أحد من أئمة العلم والحديث من مؤلفي شروط الكتب الستة ومن شراح صحيح

(١) كتابه الذي لم يسمه إلا (ص ٣).

مسلم ولا أشار إليها مسلم من قريب ولا من بعيد فلم يصلوا جميعاً إلى مستوى هذا الرجل العبقري الذي اكتشف هذه العلوم في القرن الخامس عشر الهجري والقرن العشرين الميلادي عصر الاكتشافات العلمية والإعجاز العلمي !
لكنه مع هذا لا زال متشبهاً بمنهجه الذي عرفته لأمرٍ وخفايا يعلمها الله تعالى .

وأما طوره الثالث:

فقد جاء فيه بما لم يسبقه إليه الأوائل (!)، ولم يخطر على بال الإمام مسلم ولا غيره من أئمة الحديث وشراح كتابه ولا أشار إليه الإمام مسلم ولا غيره (!). ومن هذه الاكتشافات أن الإمام مسلماً يرتب كتابه بناءً على أمور منها :
الشهرة والعلو والتسلسل وأنه لا يورد في صحيحه حديثاً معلولاً إلا على سبيل الاحتياط أو الاستطراد أو الاستثناس أو التبع وبيان العلة أو الاستشهاد بجزئه الذي لم تؤثر فيه العلة . . . ومثل هذا الهذيان الذي لا يدري صاحبه ما يقول ويجهل بدهيات علم المصطلح ، ففي المرحلة الأولى ومنهجه الأول يدعي في أحاديث صحيحة أنها معللة وأن مسلماً ما أخرجها إلا خارج الأصول والمتابعات .
وهنا يقول لا يورد حديثاً معلولاً إلا على سبيل الاحتياط ، أو الاستثناء أو التبع ؟! أليست هذه هي المتابعات والشواهد ؟ وما هو الاحتياط ؟!
وحاصل أعماله تلاعب بعقول البيغاوات ، أما العقلاء فيدركون هذا الجهل وهذه التمويهات .

كتبه:

ربيع بن هادي عمير المدخلي

في السابع عشر من شهر جمادى أول لعام أربع مائة وستة
وعشرين بعد الألف من الهجرة النبوية على صاحبها من رب
العالمين أفضل الصلوات والتسليم

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله وعلى آله وصحبه ومن والاه .
 من ربيع بن هادي المدخلي
 إلى أخيه في الله الأستاذ / سيف الرحمن مصطفى - حفظه الله -
 السلام عليكم ورحمة الله وبركاته
 أما بعد :

فقد وصلني خطابكم الكريم وبرفته أوراق من بحث حمزة بن عبد الله حمزة المليباري الطالب بقسم الدراسات العليا بجامعة أم القرى تضمنت دراسة لحديث ابن عمر رضي الله عنهما الذي رواه البزار فقال : حدثنا إسحاق بن يوسف ثنا عبد الملك عن عطاء عن ابن عمر عن النبي ﷺ قال : « صلاة في مسجدي هذا أفضل من ألف صلاة فيما سواه من المساجد إلا المسجد الحرام فإنه يزيد عليه مائة »^(١)
 فتلقيته بحفاوة وسرور بالغين وقلت : رحم الله امرأً أهدى إلي عيوبي ، وبارك الله فيمن ينهني على أخطائي .

(١) هكذا كان في خطابي للأستاذ سيف الرحمن كفلكم (لحديث ابن عمر رضي الله عنهما الذي رواه البزار فقال (حدثنا إسحاق بن يوسف ثنا عبد الملك عن عطاء عن ابن عمر به)

ثم انتقلني المليباري في رده عليّ (ص ١) قائلًا (هذا خطأ لأن الإمام البزار إنما رواه في مسنده من طريق أحمد بن حنبل ثنا حماد بن زيد عن حبيب المعلم عن عطاء بن أبي رباح عن ابن الزبير أن رسول الله ﷺ قال : الحديث

ثم أذكر أن البزار أهله بالاختلاف . . . ثم قال : (وسيفل الشيخ هذا فيما بعد انظر ص ٧٥ من أوراقه) اه
 انظر (ص ٧١) من هذا الكتاب . والظاهر أنه لم يستعد هذا التصحيح إلا مني كما تنبذ إحاطته هذه على بحثي . وقد بيئت عذري في عزو هذا الحديث إلى البزار بهذه الصورة في كتابي «سهج الإمام مسلم في ترتيب صحيحه» (ص ١٩٠) وأن المليباري هو السبب في هذا الخطأ ، وإنما نقلته عنه في صدر ردي عليه ثقة به .

ثم شرعت في قراءة البحث المتعلق بالحديث وخصوصاً ما يتعلق منها بالملاحظات على ما كتبه في رسالتي «بين الإمامين مسلم والدارقطني» بتجرد ورغبة صادقة في الاستفادة من ملاحظات حمزة المليباري ويعلم الله ما تنطوي عليه نفسي من حُبٍّ للحقِّ وتقبُّله من أيِّ قائلٍ وناصحٍ .
كما أنني أحبُّ وأكرِّمُ كُلَّ من يحمل هذه الروح من إخواني المسلمين خصوصاً طُلاب العلم .

وإنني أتمني من أعماق نفسي أن يتَّجه نوابغ هذه الأمة إلى دراسة السُّنة وعلوم الحديث . كما كان واقع هذه الأمة إِبَّانَ عِزِّها حين كانت الأُمَّة تُعرَفُ مكانة حديث رسول الله ﷺ بخلاف عصرنا هذا (١) ؛ فإنَّ كثيراً من الأذكياء والنوابغ يتجهون إلى دراسة العلوم العصرية ثم في النهاية يضيعون أو يرجع أكثرهم معاول لهدم الإسلام (١١) .

سوء فهمه لمنهج الإمام مسلم

وإنني أشكر حمزة المليباري على ما قدَّمه من ملاحظات ، ولا يمنعني ذلك من إبداء ملاحظات على ما كتبه في دراسته لهذا الحديث وملاحظاتي تتعلق بناحيتين :
١ - فهمه لمنهج الإمام مسلم وما بتَّاه على هذا الفهم .
٢ - متابعة خطواته في البحث وقد يتبعهما بعض الملاحظات الجزئية .

أمَّا فهمه لمنهج الإمام مسلم ، فقد قال في (ص ٢) من الأوراق السَّبع التي بحث فيها ما يتعلق بهذا الحديث : (وقد رواه الإمام مسلم في صحيحه من حديث نافع عن ابن عمر بدون الزيادة ، كما أشار إليه الهيثمي من طرقٍ كُلِّها متقدمة من قبل أئمَّة هذا الشأن كالإمام البخاري ، والدارقطني والنسائي .

أمَّا الإمام مسلم ، فلا يتَّجه إليه هذا الطعن ، لإدخالها في الصحيح وذلك لأنَّه لم يخرجها في الأصول ، ولا في المتابعة وإنما أوردها في الصحيح للتنبيه على عللها ، وذلك ظاهر لوجوه :

أولاً : قال الإمام مسلم رَحِمَهُ اللهُ في مقدمة صحيحه (١ / ٥٩) : (وسنزيد إن شاء

اللَّهِ تعالى شرحًا وإيضاحًا في مواضع من الكتاب عند ذكر الأخبار المعللة إذا أتينا عليها في الأماكن التي يليق بها الشرح والإيضاح إن شاء الله تعالى).

وثانيًا: أنه أورد طريق الليث عن نافع عن إبراهيم بن عبد الله بن معبد عن ابن عباس عن ميمونة ولم يورد طريق الليث الذي لم يذكر فيها ابن عباس.

والأول لا يصح، والثاني محفوظ، ولو كان مسلم يريد المتابعة لكان أولى أن يورد الثانية لأنها سليمة ولا نزاع في صحته (كذا) ولم يفعل.

وثالثًا: أنه أورد طريق عبد الرزاق عن معمر عن أيوب عن نافع عن ابن عمر بعد أن أورد الطرق المتقدمة قل الأخير. ولو أراد المتابعة لاتبعه طريق عبد الرزاق عن معمر عن الزهري عن ابن المسيب عن أبي هريرة، ليفيد أن الزهري قد تابعه أيوب، ولكنه لم يفعل وسيأتي مزيد من الإيضاح عن هذه الطرق. ولما أن الإمام مسلم (كذا) أخرجه هذا الحديث من وجوه صحيحة واتفق عليها (كذا) الإمام البخاري في صحيحه، ولم يقصد بإخراج هذه الطرق المعللة والمتقدمة المتابعة، لم يتجه إليه الطعن إن شاء الله تعالى.

وهذا هو الذي ظهر لي من التوجيه لسلامة الإمام مسلم من الطعن والله أعلم انتهى ما قاله المليباري معتقدًا أن الإمام مسلمًا (كذا) لم يورد حديث ابن عمر:

١- من طريق الأئمة الحفاظ يحيى القطان وابن نمير وأبي أسامة وعبد الوهاب بن عبد المجيد الثقفي كلهم عن الإمام الثبت عبيد الله بن عمر العمري عن نافع عن ابن عمر مرفوعًا.

٢- ومن طريق الإمام الثبت الورع يحيى بن زكريا بن أبي زائدة عن الثقة موسى الجهني عن نافع عن ابن عمر مرفوعًا.

٣- ومن طريق عبد الرزاق عن معمر عن أيوب عن نافع عن ابن عمر.

٤- ومن طريق الليث بن سعد الإمام عن نافع عن إبراهيم بن عبد الله بن معبد عن ابن عباس عن ميمونة مرفوعًا.

ولم يوردها مسلم من هذه الطرق التي هي في القمة من الصحة.

ومعظمها من الطبقة الأولى من شرطه إلا ليوضح ويبين ويشرح عللها مستفيدًا

كل هذا من قول الإمام مسلم رحمه الله : «ومنزىء إن شاء الله تعالى هذا شرحاً وإيضاحاً في مواضع من الكتاب عند ذكر الأخبار المعللة إذا أتينا عليها» .

ويرى الباحث أن هذا الجهد الذي بذله مسلم في اختيار أصح الطرق وأقواها إنما هو لشرح وإيضاح العلل في هذين الحديثين - غفر الله له وسامحه - .

هذا الفهم الذي فهمه حمزة من قول مسلم السابق غير مسلم وغير واقع في هذا الكتاب العظيم وأبى الله عليه إلا أن يتربع قمة كتب السنة وأن يكون صنو أصح الكتب بعد كتاب الله تعالى ألا وهو صحيح البخاري .

ولو طبقنا عليه القاعدة المذكورة لجاء في مؤخرة كتب السنة بل لجاء في مصاف كتب العلل ، وبأبى الله ذلك والمؤمنون وعلى رأسهم أئمة الحديث والسنة وجبال الحفظ والفهم والدراية الذين تلقوه بالقبول ومنهم من جعله في مستوى صحيح البخاري ، ومنهم من يفضل به عليه ومنهم من يرى أنه التالي للبخاري نظراً لتشدد البخاري في شرطه .

يجب أن نفهم أن الإمام مسلماً قد التزم الصحة في كل ما يورده في كتابه الصحيح وقد بذل كل جهد للوفاء بهذا الشرط

براهين كثيرة على إبطال منهج العليباري منها:

موقف معاصري مسلم من صحيحه وتلقي الأمة له بالقبول

والبراهين على هذا كثيرة في طليعتها تصريحاته بذلك نذكر منها :

أولاً : تسميته لهذا الكتاب بالجامع الصحيح لا الجامع المعلن .

ثانياً : روى مسلم حديث أبي موسى الأشعري رضي الله عنه في تعليم الناس الصلاة وذكر فيه زيادة : «وإذا قرأ فأنصتوا» .

فاعترض عليه معترض في إيرادها في صحيحه لأن بعض الناس عللها فدار بينهما حوار انتهى فيه مسلم إلى القول : «ليس كل شيء عندي صحيح وضعته هاهنا إنما وضعت هاهنا ما أجمعوا عليه» صحيح مسلم (١/ ٣٠٤) نهاية حديث رقم (٦٣) .

والزيادة المذكورة قد انتقدها الإمام يحيى بن معين والإمام البخاري ومن بعدهما أبو داود والدارقطني وابن خزيمة وأبو علي النيسابوري.

ولكن الإمام مسلماً مجتهد مستقل له رأيه فيها وقناعته بصحتها.

لذا أوردها في صحيحه مع علمه بكلام من سبقه من الأئمة فيها ومع معارضة من عارضه فيها وعلى هذا الأساس أورد حديث ابن عمر وابن عباس مع علمه بمن انتقدهما.

ثالثاً: قال الإمام مسلم رحمه الله: (عرضت كتابي هذا المسند على أبي زرعة الرازي، فكل ما أشار أن له علة تركته وكل ما قال: إنه صحيح وليس له علة أخرجه) «صيانة صحيح مسلم من الإخلال والغلط» (ص ٦٨).

ومعنى هذا أن الإمام مسلماً انتهى به المطاف إلى أن يقدم صحيحه وهو يعتقد أنه خالي نظيف من العلل هذا ما يعتقد وإن كان قد بقي عليه فيه ما يؤخذ عليه وهو نزر يسير لا يخلو من مثله أعمال البشر غير أن الذي نعتقد أن مسلماً لم يقصد أبداً إلى أحاديث يعلم أن فيها عللاً فيوردها في صحيحه ثم يقوم بشرحها وتوضيحها.

رابعاً: أن معاصريه من أئمة الحديث في عصره قد استقر في أذهانهم أن مسلماً قد التزم الصحة في كل ما يورده في كتابه.

وكانوا يُوجِّهون إليه اللوم بناء على هذا الأساس: لِمَ رُوِيَ عن فلان وفلان وَلِمَ وَلِمَ؟

فيسلم لهم أنه التزم الصحة ويبيدي لهم أَعذاراً يقنعهم بسلامة وجهة نظره فيسكتون. «صيانة صحيح مسلم من الإخلال والغلط» (ص ٩٧).

خامساً: أن الإمام مسلماً قد صرح في مقدمة كتابه (١/ ٤) أنه لم يؤلف كتابه هذا لحاجة الناس (أي للمختصين في علم الحديث) وإنما قصد إلى جمع أحاديث صحيحة ليستفيد منها عوام الناس لأنه أدرك أن أمثال هؤلاء لا قدرة لهم على تمييز الصحيح من السقيم.

سادساً: أن الأمة تلقتة بالقبول لأنه صنَّو البخاري في الصحة لا لأنه وضع لشرح العلل وبيانها وإلا لكان له شأن آخر وللأمة موقف آخر منه كأن يضعونه في

كتب العلل ، وقد ألف الحازمي وابن طاهر في شروط الأئمة الخمسة والستة ومنها الصحيحان وأقرتهما الأمة على ذلك .

وعلى أساس التزام الصحة وجهت إليه وإلى صحيح البخاري بعض الانتقادات لأنهما أخلا بشرط الصحة في تلك الأحاديث المتقدمة في نظر من يوجه إليهما النقد، كالدارقطني وأبي مسعود الدمشقي وأبي علي الخسائي ولو كان مسلم التزم القيام بشرح العلل وبيانها في كتابه لما وجدت شيئاً من تلك الانتقادات .
أمّا تلك الجملة التي تعلق بها الباحث ، فليس لها أي أثر وليس لها أي تطبيق في صحيح مسلم باعتبارها عللاً قاذحة .

فتحمل هذه الجملة على أحد أمرين :

الأول : أن يريد بها العلل غير القاذحة ، وذلك أن بعض المحدثين يطبق اسم العلة على ما ليس بقاذح^(١) .

والثاني : أن يكون أعرض عن تطبيق هذه الجملة ، والأول أرجح في نظري ولا ثالث لهما إلا احتمالين إلا التزام بالصحة في كتابه وهو الواقع .
والدليل على ذلك كل ما قدمناه من أقواله ومواقف الناس في صحيحه وضمهم إليه إلى صحيح البخاري .

وأظن أن الباحث خدع بقول القاضي عياض **كَلَّمْنَاهُ** بأن مسلماً قد التزم هذا الشرط ووفى به وهو شرح العلل وبيانها وإيضاحها .

(١) قال الإمام ابن الصلاح في المقدمة (ص ٨٤) : (ثم اعلم أنهم يُطلقون اسم العلة على غير ما ذكرنا . . .) قال الحافظ ابن حجر مطلقاً في النكت (٢/ ٧٧١) : (مراده بذلك أن ما حُقق من تعريف المعلول قد يقع في كلامهم ما يُخالفه ، وطريق التوفيق بين ما حُققه المصنف وبين ما يقع في كلامهم أن اسم العلة إذا أطلق على حديث لا يلزم منه أن يسمى الحديث معلولاً اصطلاحاً . إذ المعلول ما حُكَّ قاذحة خفية والعلة أهم من أن تكون قاذحة أو غير قاذحة خفية أو واضحة . .) اهـ .

وقال الحافظ كذلك في النكت (١/ ٢٣٥) : (وأمّا العلل التي يُعمل بها كثير من المحدثين ولا تكون قاذحة لكثرة) اهـ .

وهو قول قد خدعت به وكنت معجباً به، ثم تبين لي أنه سراب وخيال ولا يستطيع القاضي عياض ولا غيره أن يأتي بحجة واضحة صريحة من صحيح مسلم على تطبيق هذا الشرط الذي زعمه عياض رحمته الله.

بل القاضي عياض كثيراً ما يجاري الدارقطني في انتقاده لمسلم ويقوم بتأييده فيما يبدو له من علل، ومعنى هذا أن القاضي عياضاً ينسى ما قرره من أن مسلماً التزم ببيان العلل وشرحها، ويقع فيما يعتقد أنه أهل الحديث قاطبة متقدموهم ومتأخروهم أن مسلماً التزم الصحة في كتابه - وهو الاعتقاد الصواب - ويشارك الدارقطني وغيره من المتقدين في اعتقاد أن مسلماً التزم الصحة لكنه أخل بشرطه في نظرهم بإيراد هذه الأحاديث المعللة في صحيحه ولو كان القاضي عياض ثابتاً على رأيه الذي لا يؤيده الواقع لرأيناه يقول للمتقدين: إن مثل هذه التبعات والانتقادات في غير موضعها لأن مسلماً التزم ببيان العلل وشرحها وهذه بياناته وتوضيحاته وشروحه.

ولعدم وجود هذه البيانات والشروح والإيضاحات للعلل القاذحة المزعومة لا يسع عياضاً إلا أن يجاري من يعتقد أن مسلماً التزم الصحة في صحيحه لا غير، انظر على سبيل المثال إكمال المعلم (١/ ٧٥ و١) وشرح النووي لصحيح مسلم (٢/ ١٨٢) و(بين الإمامين مسلم والدارقطني) (ص ٢٦) حيث جازى الدارقطني وأباً مسعود الدمشقي في نقدهما للإمام مسلم في حديث سعد بن أبي وقاص الذي يقول فيه: (قسم رسول الله ﷺ قسمًا، فقلت: يا رسول الله، أعط فلانا فإنه مؤمن...) الحديث حيث رواه مسلم فقال: حدثنا ابن أبي عمر حدثنا سفيان عن الزهري عن عامر بن سعد عن أبيه مرفوعاً.

قال عياض رحمته الله: (قال أبو مسعود الدمشقي هذا الحديث إنما يرويه سفيان بن عيينة عن معمر عن الزهري قال الحميدي وسعيد بن عبد الرحمن ومحمد بن الصباح الجرجرائي كلهم عن سفيان بن عيينة عن معمر عن الزهري بإسناده. وكذلك قال أبو الحسن في كتابه الاستدراكات).

هذا ما قاله القاضي عياض ونقله عن إمامين تصديا لنقد أحاديث من صحيح

مسلم ومن صحيح البخاري معتقدين أنَّ البخاري ومسلماً التزما الصُّحَّة في كتابيهما وقد أحلَّا بهذا الالتزام في الأحاديث التي انتقدها ووافقهما القاضي عياض في هذا الالتزام والاستدراك.

ردُّ شبهة القاضي عياض من تصرفاته

ولو كانت تلك القاعدة التي يتعلق بها القاضي عياض أحياناً - بسبب بعض الشبه - راسخة في نفسه ووجد من تصرفات مسلم ما يدعمها لوقف معارضاً لهذين الإمامين يصول ويجول بتلك القاعدة، ويقول لهما: إنَّ مسلماً ما خَرَجَ عن منهجه ولا أخلُّ بشرطه وإنَّما هو ماضٍ في منهج وضعه فلا يحق لكما الاعتراض والاستدراك عليه.

وانظر - أيضاً - شرح النووي (٣/ ١٧١) و(بين الإمامين) (ص ٨٥) حيث روى الإمام مسلم من طريق محمد بن عبد الله بن بزيع، حدثنا يزيد (يعني ابن زريع) حدثنا حميد الطويل حدثنا بكر بن عبد الله المزني عن عروة بن المغيرة بن شعبة عن أبيه قال: (تخلف رسول الله ﷺ وتخلفت معه) وذكر قصة وضوء رسول الله ﷺ ثم صلاة عبد الرحمن بن عوف إلى نهاية القصة قال الدارقطني: كذا قال ابن بزيع، وخالفه غيره عن يزيد فرواه عنه على الصواب عن حمزة عن المغيرة، فرواه حميد بن مسعدة وعمرو بن علي عن يزيد بن زريع على الصواب وكذلك قال ابن أبي عدي عن حميد.

فقال القاضي عياض: «حمزة بن المغيرة هو الصحيح عندهم في هذا الحديث وإنما عروة بن المغيرة في الأحاديث الأخرى، وحمزة وعروة ابنان للمغيرة والحديث مروى عنهما جميعاً، لكن رواية بكر بن عبد الله المزني إنما هي عن حمزة بن المغيرة، وعن ابن المغيرة غير مسمى، ولا يقول بكر عن عروة؛ فمن قال عروة عندهم فقد وهم».

هذا هو موقف عياض رحمته الله مؤيداً للدارقطني في نقده للإمام مسلم فلو كان مسلم قد ساق هذا الحديث - كما يرى القاضي عياض - لبيان علته ولشرح تلك العلة وتوضيحها لوقف إلى جانب مسلم يدافع عنه قائلاً: لا حقَّ لكم في انتقاده وإنَّه

ماشى على منهجه الذي التزمه من الشرح والإيضاح للعلل .
ومنها : مرقفه من هذين الحديشين اللذين ذكرهما الدارقطني في التبع حديث
ابن عمر وميمونة اللذين يجري فيهما النقاش الآن .
ولا يتسع المقام لمتابعة القاضي عياض ، فإن الأمثلة كثيرة والإشارة إلى
بعضها تكفي طالب الحق .
ولا أنكر أن القاضي عياضاً قد يجد على ندرة شبهة فيتعلق بها وهي في
حقيقتها شبهة أوهى من خيط العنكبوت .
فلا ينبغي لطالب الحق إلا الثبات على أقوال مسلم الصاعدة بمنهجه وتطبيقه
العملي لهذا المنهج ومواقف أنمة الحديث حتى المستقلين منهم ، فإنهم
لا يختلفون في أن مسلماً التزم الصحة .
ولا يجوز الالتفات إلى رأي عياض ، فإن الواقع والبراهين تدفع ما ذهب إليه .
وأعتقد أن هذا التوضيح لمنهج مسلم كافٍ لإقناع الباحث بالرجوع عن هذا
الفهم ، وعمّا قرره عن حديثي ابن عمر وميمونة .
وكافٍ لإقناعه أن الإمام مسلماً إنما أوردهما بتلك الطرق القويّة التي اختارها
إلا احتجاجاً بهما معتقداً صحتها .

مقابلة خطواته في البحث

١- قوله : «أما الإمام مسلم فلا يتجه إليه الطعن لإدخالها في الصحيح وذلك
لأنه لم يخرجها في الأصول ولا في المتابعة وإنما أوردها في الصحيح للتنبيه على
عللها وذلك ظاهر لوجوه» .

أقول : اهتم الملياري بالدفاع عن مسلم ﷺ لإحساسه بمكانته وإن الإمام
مسلماً كذلك وحريٌّ بأن يُدافع عنه ويُدبّ عنه ولكن ينبغي أن يفهم أنه وغيره من
أنمة الإسلام ما بلغوا هذه المكانة العالية عند الله - إن شاء الله - وعند المسلمين
إلا بتشرفهم بخدمة السنة والتمسك بها فهذه السنة ومنها هذان الحديثان بل صحيح
مسلم جميعه أولى بالدفاع عنه بالحق والحجة فما كان للملياري من حق أن يأخذ

هذه الجملة من قول مسلم ويهرع مسرعاً بها إلى تعليل حديثين قد بذل مسلم أقصى جهده ومنتهى اختياره في سوق أسانيدهما القوية الصحيحة للبرهنة على صحتها، فيقلب الملياري الموضوع رأساً على عقب ويدّعي على مسلم أنه ما فعل هذا كله إلا لبيان عللها وإيضاحهما أفهكذا يكون التوضيح؟! كلا ثم كلا..

دعوى أو هن من خيط للعنكبوت يُنزّره عنها الإمام مسلم

٢- قوله: «إنه أورد طريق الليث عن نافع عن إبراهيم بن عبد الله بن معبد عن ابن عباس عن ميمونة، ولم يورد طريق الليث التي لم يذكر فيها ابن عباس والأول لا يصح، والثاني محفوظ ولو كان يريد مسلم المتابعة لكان أولى أن يورد الثانية لأنها سليمة ولا نزاع في صحته (كذا) ولم يفعل».

يعني الباحث - وفقنا الله وإياه - لا تباع الحق والقول به - أن الإمام مسلماً رحمته الله ما أورد طريق الليث التي أوردتها في صحيحه في الأصول ولا في المتابعات وإنما أوردتها ليبين ما فيها من علة وكان كتاب مسلم رحمته الله كتاب علل يترك الروايات الصحيحة المحفوظة المتفق عليها ويأخذ الروايات الشاذة المعللة المطعون فيها^(١).

(١) أذهى أبو سمرة النمشي رحمته الله أن الإمام مسلماً رحمته الله لم يخرج قوله رحمته الله (وإذا قرأ فأصنوا) ليحتج بها وإنما ليبين أنها شاذة وأجاب بهذا الاعتذار عن الإمام مسلم^١ فردّ عليه الحافظ العلائي بقوله: (وفي هذا الجواب نظر، لأن كتاب مسلم ليس موضوعاً لبيان العلل) انظر (نظم الفرائد لما تضمنته حديث ذي الدين من الفوائد) / ص ٢١٩ - تح - بدر البدر. وهو كلام صحيح وحق، ويعتذر لأبي سمرة بأنه لم ينف على قول مسلم (لم أدخل في كتابي إلا ما أجمعوا عليه) أو وقف عليه مرة من دهره ثم سبه عند كتابة هذا الكلام.

لذا استبعد الملياري هنا الاعتذار طالبا بالدليل على أن هذا الرجل يستحيل عليه عدم الاطلاع على مقولة مسلم هذه أو يستحيل أو يستبعد منه النسيان قلنا له هب أنه اطلع عليها ولم يتسها فكلام مسلم نص صريح لا خبر عليه في أنه لا يدخل في كتابه إلا ما يرى أنه صحيح، ويدخل في قوله هذه الزيادة التي جاء بها سليمان التيمي فإذا جادل مجادل يقول له قطعت جبهة قول كل عظيم والجدال في البهنيات ليس من مذاهب العقلاء ولا من مذاهب المسلمين ولا من مذاهب أهل الحديث وإنما هو من مذاهب السوفسطائيين.

ومن عجائب هذا الرجل أنه يحتج بكلام العلائي والحافظ ابن حجر والنووي ومقبل الوادعي ويرى أنهم من النقاد الذين يحتج بكلامهم فإذا خالفه هؤلاء وعشرات العلماء ضرب بكلامهم عرض الحائط لأنهم

وحتى كتب العلل لا تفعل مثل هذا فإن السبيل إلى معرفة العلة أن يجمع بين طرق الحديث وينظر في اختلاف رواته ويعتبر بمكانهم من الحفظ ومنزلتهم من الإتقان والضبط ولهذا اشتملت كتب علل الحديث على جمع طرقه . (انظر : مقدمة ابن الصلاح ص ٨٢) .

فلو كان مسلم يقصد بيان العلل لسلك هذا المسلك ، ولساق طرق حديث ميمونة صحيحها ومعللها في نظره .

أما وهو لم يفعل ذلك فلا يجوز القول بما ذهب إليه الباحث ولو ذهبنا إلى قوله لكان مسلم من أعجز الناس عن كشف علل الأحاديث وبيانها وحاشاء من ذلك وكتاب « التميز » له أكبر شاهد على قدرته الفائقة على بيان العلل وكشفها .

دعوى باطلة والأدلة على بطلانها

وقوله : « والأول لا يصح ، والثاني محفوظ » .

يعني به أن الإمام الذي فيه ذكر ابن عباس عن ميمونة لا يصح ، والثاني الذي خلا من ذكر ابن عباس أي من نافع عن إبراهيم بن عبد الله عن ميمونة هو المحفوظ .

وهذا كلام غريب ومنطق عجيب !

والذي يظهر لي أن مسلماً رحمته الله اختار الحديث الذي فيه ذكر ابن عباس لأنه هو الأصح في نظره لأسباب :

أولاً : أنه لا يشك أحد من المحدثين في رواية ابن عباس عن خالته ميمونة أمّا رواية إبراهيم بن عبد الله بن معبد فإنه قد يساور المحدث الشك في روايته عن ميمونة رضي الله عنها ، وقد أنكر ابن حبان سماعه من ميمونة وكذلك مغلطاي .
وانظر كلام ابن حبان والبخاري في ترجمته في تهذيب التهذيب (١ / ١٣٧) .

= ليسوا من النحلة وفعلًا جادل في عبارة مسلم هذه في صفحات طويلة جدًّا سوفسطائيًّا قائمًا على إنكار البديعيات ولا ينتهي في مقابلة هذه السوفسطائية إلا الإهمال والتزجر من الجدل .

وثانيًا: أنَّ الحافظ قال فيه: صدوق، ومن كان هكذا فكيف تكون روايته صحيحة؟!

وثالثًا: أنَّ الحافظ قال أنَّه من الطبقة الثالثة، التقريب (١/ ٣٨).

ورابعًا: قال في أبيه -أيضًا-: أنَّه من الطبقة الثالثة!

خامسًا: أنَّه قيل فيه أنَّه روى عن ميمونة، ولم يقل في أبيه أنَّه روى عنها فالقول: بأنَّه روى عن ميمونة بعد كل هذا تكتفه بعض الشكوك تجعل رجلًا مثل الإمام مسلم يحجم عن إيراده في كتاب التزم فيه الصحة.

واختار مسلم وأثر الإسناد الذي فيه ابن عباس عن ميمونة لأنَّه لا يشك محدث في رواية إبراهيم عن عبد الله بن عباس لأنها تصلح في المتابعات وتزداد الطرق بها قوة، فمسلم إذن قصد المتابعة واختار الرواية السليمة، وليس الواقع كما ذكر الباحث.

وقول الباحث: «لا نزاع في صحته» يعني طريق إبراهيم بن معبد عن ميمونة مباشرة غير مُسلم.

فإنَّ الإمام مسلمًا هو المنازع في صحته، ونازع في صحته المؤي ويؤيد ذلك إنكار ابن حبان ومغلطاي: «ولم يصرح بسماحة منها أحد علمناه من القدماء المعتمدين، وأكَّد ذلك ذكره عند ابن سعد في الطبقة الرابعة من المدنيين الذين ليس عندهم إلَّا عن صفار الصحابة» إكمال (١/ ٥٨ق) وانظر كلام ابن حبان في تهذيب التهذيب (١/ ١٣٧).

لَوْ أَنَّ مِنَ الْبَحْثِ لَمْ يُسَبِّقْ إِلَيْهِ هَذَا الْبَاحِثُ !

٣- قوله (ص ٢): «- وثالثًا: أنَّه أورد طريق عبد الرزاق عن معمر عن أيوب عن نافع عن ابن عمر بعد أن أورد الطرق المتقدمة قبل الأخير، ولو أراد المتابعة لاتبعه طريق عبد الرزاق عن معمر عن الزهري عن ابن المسيب عن أبي هريرة ليفيد أنَّ الزهري تابعه أيوب، ولكنه لم يفعل، وسيأتي مزيد إيضاح عن هذه الطريق».

أقول:

أولاً: أن صحيح مسلم ليس ديواناً من دواوين الضعفاء حتى يسوق فيه الطرق المتقدمة لحديث ما، ثم لا يقف عند تلك الطرق بل يوالي ويتابع الطرق الضعيفة المتقدمة تلو الضعيفة، فهذا لون من الفهم لم يسبق إليه الباحث، نسأل الله لنا وله العافية.

والدارقطني ومن تابعه لا يفهمون هذا عن مسلم والذي يفهمونه عنه أنه أورد في صحيحه أحاديث فيها علل في نظرهم خالف فيها شرطه الذي التزمه وهو الصحة وعلى هذا الأساس ناقشوه وقد يكون الصواب حليفهم حيناً وقد يكون الصواب في جانب مسلم أحياناً.

والذي نجهه للملياري: أن يرجع عن هذا الخط الخطير الذي انفرد فيه قبل نضجه وقبل أن يعرف مواقف العلماء من هذا الكتاب العظيم ونظراتهم إليه بالإجلال.

ثانياً: أقول: إن الإمام مسلماً إمام ومحدث وحكيم يضع الأمور في مواضعها فقد وضع حديث ابن أبي عمر عن عبد الرزاق عن معمر عن أيوب في موضعه من المتابعات.

ووضع حديث محمد بن رافع وعبد بن حميد عن عبد الرزاق عن معمر عن الزهري عن سعيد بن المسيب عن أبي هريرة في موضعه من الأصول وهو ثاني حديث في الباب «باب فضل الصلاة بمسجدي مكة والمدينة» فهل ترى من ناحية فنية أنه ينبغي لمسلم أن يكرر هذا الحديث ويعيده مرة أخرى في الباب نفسه ١٩؟

إذن تبين لنا أن ما افترضه الباحث واقترحه غير سليم، وأن الإمام مسلماً يعرف كيف يتصرف ويضع الأمور في نصابها، وأنه أورد حديث معمر عن أيوب للمتابعة لا لبيان العلل وتوضيحها.

دفاع عن مسلم يؤدي إلى الطعن في صحيحه !

٤- قوله : (ص ٢) : «ولما أن الإمام مسلم (كذا) رحمه الله أخرج هذا الحديث من حواه صحيحة واتفق عليها (كذا) الإمام البخاري في صحيحه ولم يقصد بإخراج هذه الطرق المعللة والمتقدمة المتابعة لم يتجه إليه الطعن -إن شاء الله- وهذا الذي ظهر لي من التوجيه لسلامة الإمام مسلم من الطعن» .

الجواب عن هذه العقرة تقدّم مرارًا ، والذي يلفت النظر هو محاماة الباحث القوية عن شخص الإمام مسلم الذي ما رفعه الله بين الأمة إلا بهذا الكتاب الذي وفقه الله لاختيار أحاديثه وهذه لالتزام الصحة فيها وأعانته على التزامه فجزاء الله خيرًا .

لكن الدفاع عنه ثم تصوير منهجه بهذه الصورة التي تخيلها الباحث يعود بالطعن عليه وعلى منهجه وكتابه الصحيح الذي حوى أعزّ ما عند الأمة من الميراث المحمدي .

بيان لمغالطات وتناقض

٥- قوله : (ص ٢) : «وأما قول الإمام النووي دفاعًا عن الإمام مسلم لإيرادهما في صحيحه بعد أن حكى العلل التي فيها عن الإمام البخاري والدارقطني بأنه يحتمل صحة الروايتين جميعًا -يعني رواية نافع وابن عباس كما فعله مسلم- وليس هذا الاختلاف المذكور مانعًا من ذلك ومع هذا فالمتن صحيح بلا خلاف» . «فهو لا يدافع عن الإمام مسلم لأنه قال : ويحتمل ، فالاحتمال لا يستحيله أحد ، حتى إن الذين انتقدوه إنما هو لظنهم الغالب الذي حصل لهم بعد التبع والعناء وبعد هذا إن العقل يجيز احتمال صحة المرجوح ، وذلك الاحتمال لا يعمل به في مقابل الظنّ الغالب ، ثم الذي يظهر لي من عبارة الإمام النووي أنه يميل إلى أن هذه الطرق معلولة ، فإنه لم يذكر شيئًا يدلّ على ترجيح صحتها ، إلا قوله : يحتمل . . . إلخ» .

أقول: سامحك الله لقد خلقت بنا في أجواء الفلاسفة والمتكلمين - أعاذنا الله منهم ومن غرورهم ومغالطاتهم وتناقضاتهم - .

لكنك لما سلكت مسلكهم من حيث لا تشعر وقعت في حفرتين من حفرهم التي ترذوا فيها - وأعينك بالله أن تعود إلى مسلكهم - :

الحفرة الأولى: وهي حفرة التناقض السريع (١)

إنك قلت في أول هذه الفقرة: «وأمّا قول الإمام النووي دفاعاً عن الإمام مسلم لإيرادها في صحيحه»

ثم قلت في السطر السادس من الفقرة نفسها وبعد حكاية كلام الإمام النووي مباشرة: «فهو لا يدافع عن الإمام مسلم لأنه قال يحتمل، فالاحتمال لا يستحيله أحد» .

ألا ترى أن في هذا الكلام تناقضاً؟ وهل ترى أن قول النووي نقداً للإمام مسلم؟

كلا بل إنه دفاع فيه اللطف والورع؟

أمّا الحفرة الثانية: وهي المغالطة (!) - ومعلدرة فإني اضطرت إلى القسوة: فتتمثل في قولك: «ثم الذي يظهر من عبارة الإمام النووي أنه يميل إلى أن هذه الطرق معلولة، فإنه لم يذكر شيئاً يدل على ترجيح صحتها إلا قوله يحتمل . الخ» . أقول: أيّ عربي عاقل يفهم من قول النووي كَذِبُهُ . «قلت: يحتمل صحة الراويتين جميعاً كما فعله مسلم، وليس الاختلاف مانعاً من ذلك» أنه يميل إلى أن هذه الطرق معلولة ولو لم يسق أيّ دليل .

فلو أراد ما ذهبتم إليه لقال: (ويحتمل أن يكون الصواب فيما قاله الدارقطني وتابعه عليه هياض) .

ثم إن النووي أكد احتمال الصحة بقوله كما فعله مسلم - يعني بفعل مسلم اختياره لهذه الطرق القوية وإيراده لها في صحيحه فهذا من الأدلة التي تطلبها من النووي .

ثم أكد ذلك بقوله: «وليس الاختلاف مانعاً من ذلك» - أي من الصحة - أي أن الاختلاف على نافع وهو من أئمة الحديث ومن المكثرين من الشيوخ لا يمنع الاختلاف عليه من الحكم على الحديث الذي رواه عن شيخين فأكثر بالصحة فهذا هو المعنى الصحيح لكلام النووي.

مطالبة المليباري بالرجوع إلى فهم للمحدثين

واعتقادهم في صحيح مسلم

٦- قوله: (ص ٣): «فالذي حرر فضيلة الشيخ الدكتور ربيع - حفظه الله تعالى ورعاه - في هذا الموضوع في كتابه: «بين الإمامين مسلم والدارقطني (ص ٣٤١ - ٣٤٧) فيه بُعد ظاهر». ثم إنه أثنى على الكتاب خيراً.

وأنا أدعوه بمثل ما دعا به لي وأسأل الله أن يوفقني وإيَّاه لقصد الحق وحبه وأرجو ألا يكون عملي هذا دفاعاً عن النفس وتعصباً لها، وإنما القصد منه قول ما أرى أنه الحق والصواب.

ثم أقول: إن ما حرَّره كان نتيجة للدراسة وتأمل وموازنة.

كل ذلك على منهج المحدثين المعتدل الذي لا إفراط فيه ولا تفريط، وقد حاولت جهد الطاقة - ولا أبرئ نفسي من الخطأ - أن يكون كل ما حواه كتابي من دراسة على هذا الأساس لم أتعصب لا لمسلم ولا للدارقطني، وإنما كنت أدور جهد طاقتي مع الأدلة والقرائن. واستغفر الله من الخطأ والزلل وتركبة النفس ولكنني اضطررت إلى هذا.

ثم أقول مرة أخرى: إنه إلى الآن لم يظهر لي هذا البُعد ولو ظهر لي بالحجج المقنعة بُعد ما حرَّره عن الصواب لتركته راضي النفس شاكرًا مُقدِّراً للأخ الذي تكرم بتبنيي إلى خطئي، وحيث إن الأخ وصل إلى هذه النتيجة من خلال منهج واضح الخطأ كما بيَّته - ولله الحمد - بيانا شافياً فما عليه إلا أن يرجع إلى منهج مسلم الذي قرَّره وسار عليه فعلاً في هذا الكتاب، وأن يرجع إلى ما فهمه المحدثون واعتقدوه في صحيح مسلم ومنهج مؤلفه فيه وقد وضَّحته له وسيدرك أن ما حرَّره هو البعيد بُعداً ظاهراً لا خفاء فيه ولا لبس.

للمليباري يستنكر مخالفة من وافقه ولو قلوا وضعفت حجتهم ويستجيز مخالفة من معه الحجة من العلماء ولو كثروا

٧- قوله : (ص ٣) : «والأمر الوحيد الذي استدعى انتباهي هو مخالفة الشيخ لما اتفق الإمام البخاري والدارقطني والنسائي والقاضي عياض على إعلال حديث نافع».

أقول:

أولاً: إن مكانة هؤلاء العلماء الأجلاء عند المسلم عالية ومنزلتهم -بسبب خدمتهم للإسلام خصوصاً السنة النبوية- عظيمة، ولكن ليس معنى هذا أن إجماعهم حجة لا يجوز لأحد أن يتجاوزها فليست هذه المنزلة إلا لإجماع الأمة بعد كتاب الله وسنة رسوله ﷺ على خلاف في السنة والإجماع في الترتيب. والحق تقديم السنة النبوية الصحيحة الصريحة.

ثم من قال من العلماء أنه لا يجوز مخالفة مثل هذا العدد إذا لم يُحالِقهم الصواب وكانت حجتهم ضعيفة وحجة مخالفهم ولو كان واحداً أقوى وأرجح؟ ثانياً: سوف أذكر لك -مضطراً- نقد هؤلاء الأئمة وحججهم التي استندوا إليها والحد الذي وصل إليه كل واحد في تحليل هذا الحديث وعدم إلحاحهم وتركيزهم على تحليله، كما يفعل هذا الباحث وأنه لا ينبغي إطلاق اتفاقهم بهذه الشاكلة.

فأولهم: إمام المحدثين البخاري رحمه الله: وسوف أسوق كل ما كتبه عن هذا الحديث في التاريخ الكبير (٣٠٢/١):

١- قال رحمه الله: «قال لنا عبد الله بن صالح حدثني الليث قال حدثني نافع عن إبراهيم بن عبد الله بن معبد بن عباس عن ميمونة قالت: سمعت النبي ﷺ يقول: «صلاة في مسجدي هذا أفضل من ألف صلاة فيما سواه إلا مسجد الكعبة».

٢- وقال لنا أبو عاصم عن ابن جريج عن نافع عن إبراهيم بن معبد عن ميمونة عن النبي ﷺ.

٣- وقال لنا المكي عن ابن جريج سمع نافعًا أن إبراهيم بن عبد الله بن معبد حدثه أن ابن عباس حدثه عن ميمونة عن النبي ﷺ. ولا يصح فيه ابن عباس.

٤- وقال لنا مسدد عن بشر بن المفضل عن عبيد الله عن نافع عن عبد الله عن النبي ﷺ مثله.

٥- وقال لنا مسدد عن بشر عن يحيى عن موسى الجهني سمع نافعًا سمع عبد الله بن عمر سمع النبي ﷺ - مثله.

دراسة هذه الأسانيد ونتائج هذه الدراسة

أولاً: حديث الليث فيه عبد الله بن صالح الجهني كاتب الليث وقد حذف منه ابن عباس، وعبد الله بن صالح ضعيف، وقد خالفه ثقتان ثبتان، وهما قتيبة بن سعيد وابن رمح راجع ترجمتهما في التقريب (٢/ ١٢٣/ ١٦١) وقد اختارهما مسلم فأحسن. راجع صحيحه (٢/ ١٠١٤).

فأيهما أرجح الإمامان الثقتان الثبتان قتيبة ومحمد بن رمح أم عبد الله بن صالح الضعيف؟!؟

ثانياً: حديث ابن جريج الذي رواه عنه أبو حاصم ليس فيه ذكر ابن عباس لكن فيه علة وهي عنينة ابن جريج وهو مدلس، وإن كانت هذه العلة ستزول بتصريحه بالتحديث لكنني هنا أبين الحشيات التي استند إليها الإمام البخاري في حكمه.

ثالثاً: الإسناد الثالث إسناده صحيح وقد صرح فيه ابن جريج وشيوخه إلى ميمونة بالتحديث، وهو كما ترى ذكر فيه ابن عباس. وهو من المتابعات القوية لحديث الليث عند مسلم التي رواها عن قتيبة وابن رمح عن الليث إلى ابن عباس عن ميمونة مرفوعاً.

وقول البخاري على جلالة: «ولا يصح فيه ابن عباس» غير مُسلم، لأنه فيما يبدو بناء على أن مكياً خالف اثنين وهما عبد الله بن صالح وأبا حاصم الضحاك بن مخلد ولا يمنعني كثرة حفظه وجلالته أن أقول: إنه فاته أن قتيبة وابن رمح الإمامان الثقتان الثبتان قد روايا الحديث عن الليث، ووفق الله الإمام مسلماً وهداه إلى أقوى

الطرق عن الليث .

والإمام البخاري أجل وأحفظ من مسلم وله أمور يمتاز بها على مسلم يعرفها أهل الشأن ولكني أكاد أقطع أن الإمام البخاري قد فاتته رواية قتيبة وابن رُمح ولو كانت روايتهما عنده لما تجاهلها في هذا الموقف فهو أخشى لله وأتقى من ذلك .

رابعاً : حديث مسدد عن بشر بن المفضل عن عبيد الله عن نافع كلهم من جبال الحفظ :

مسدد : ثقة حافظ - التقريب (٢/ ٢٤٢) .

وبشر بن المفضل ثقة ثبت فاضل عايد التقريب (١/ ١٠١) .

وعبيد الله بن عمر العمري ثقة ثبت قدمه أحمد بن صالح والإمام أحمد على مالك في نافع (يعني أن إسناده أفضل من سلسلة الذهب المشهورة : مالك عن نافع عن ابن عمر) وقدمه ابن معين في القاسم عن عائشة على الزهري عن عروة عنها !
انظر : التقريب (١/ ٥٣٧) .

ويُضمُّ بشر بن المفضل إلى الرواة الذين اختارهم مسلم في الرواية عن عبيد الله عن نافع به وهم يحيى القطان وابن نمير وأبو أسامة وعبد الوهاب بن عبد المجيد الثقفي .

وهل يطلب لصحة الأحاديث وثبوتها أعلى وأثبت وأحفظ من هؤلاء ؟
أو على منهج الباحث : من أراد أن يدلُّ على عِلَّة حديث يأتي بأمثال هؤلاء !!
خامساً : مسدد عن بشر عن يحيى (وهو ابن سعيد القطان) عن موسى الجهني سمع نافعاً سمع عبد الله بن عمر سمع النبي ﷺ - مثله ، والأول أصح .

وهذا إسناد قوي فيه جبال الحفظ ، وأدناهم موسى الجهني وهو ثقة عابد وفيه تقوية لابن أبي زائدة الذي روى مسلم الحديث عن طريقه عن موسى الجهني به .

ثم ليقف المُنصِّف هنا عند قول الإمام البخاري : «والأول أصح» وليتساءل :

أولاً : ما المراد بقوله : «الأول» ؟

ثانياً : ما المراد بقوله : «أصح» ؟

هل يريد الأولية المطلقة، في الأحاديث التي رواها في ترجمة إبراهيم بن عبد الله بن معبد عن ابن عباس؟

هذا بعيد لأن في الإسناد الأول عبد الله بن صالح وهو ضعيف.

ويحتمل أن يريد الأولية الإضافية فقد يريد بها تفضيل أحد إسنادي حديث عبد الله ابن عمر. أي يريد بيان أصحية إسناد بشر بن المفضل عن عبيد الله وأنه أصح من إسناد موسى الجهني.

وليس هذا بمستبعد فيكون قصده إثبات صحة الإسنادين إلا أن أحدهما أصح. ويحتمل أن يريد الأولية الإضافية - أيضاً - ويكون قصده أن حديث ميمونة أصح من حديث عبد الله بن عمر، ويقصد بذلك بيان اشتراكهما في الصحة إلا أن حديث ميمونة عنده أصح كما هو الأسلوب العربي المعروف.

فقوله: «والأول أصح» محتمل لهذه الوجوه وليس هناك دليل واضح على أحدهما. وليس هناك دليل في كلامه على تعليل حديث عبد الله بن عمر. فالحزم بتعليله بناءً على كلام الإمام البخاري هذا، والحزم بأن مراده بقوله: «الأول» حديث ميمونة لا يخلو من مجازفة وتعسف.

وبناءً على هذا التحليل يمكن القول: بأن البخاري لم يُعلل حديث عبد الله بن عمر.

وأما تعليله لطريق ابن عباس عن ميمونة فواضح من قوله: «ولا يصح فيه ابن عباس».

الصواب ما اختاره الإمام مسلم،

والإمام البخاري لم يستوفِ حيثيات الحكم

ولكننا مع إكبارنا له لا نُسلم له ونرى أن الصواب ما اختاره مسلم من ثبوته. وإضافةً إلى هذه الدراسة نقول: إن الإمام البخاري لم يستوفِ حيثيات الحكم فلم يذكر رواية قتيبة وابن رمح وابن وهب عن الليث بن سعد عن نافع عن إبراهيم بن

عبد الله بن معبد عن ابن عباس عن ميمونة مرفوعاً، حيث اقتصر على رواية عبد الله بن صالح الضعيف، ولم يذكر قتبية وابن رمح وابن وهب الثقات الأثبات الذين ذكروا ابن عباس في الإسناد ورواية قتبية وابن رمح في صحيح مسلم.

ولم يذكر رواية حجاج الشاعر وقتبية نفسه التي توافق عبد الله بن صالح في حذف ابن عباس من الإسناد. وعلى فرض التسليم أنه أعلّ حديث ابن عمر فنقول: لم يذكر متابعة معمر عن أيوب لعبيد الله بن عمر وموسى الجهني في نافع التي رواها مسلم في صحيحه.

ولم يذكر متابعة عطاء بن أبي رباح لنافع في ابن عمر، التي رواها الإمام أحمد في المسند (٢/ ٢٩، ١٥٥) من طريق إسحاق بن يوسف الأزرق ومحمد بن عبيد الطنافسي - وكلاهما ثقة - عن عبد الملك بن أبي سليمان - وهو حسن الحديث - عن عطاء بن أبي رباح عن ابن عمر.

ولم يذكر متابعة عبد الله بن عمر العمري لأخيه عبيد الله في نافع التي رواها عبد الرزاق في مصنفه (٥/ ١٢١) وأحمد (٢/ ٦٨) في مسنده.

الإمام النسائي لم يستوف أدلة الطرفين

وثانيهم: الإمام النسائي رحمته الله:

فقد أشار فقط إلى طرف من هذه القضية فقال في سننه (٥/ ١٦٨) تحت عنوان: «فضل الصلاة في المسجد الحرام»: أخبرنا عمرو بن علي ومحمد بن المثنى قالا حدثنا يحيى بن سعيد عن موسى بن عبد الله الجهني قال: سمعت نافعاً يقول: حدثنا عبد الله بن عمر قال: سمعت رسول الله ﷺ - فذكر الحديث.

ثم قال: «لا أعلم أحداً روى هذا الحديث عن نافع عن عبد الله بن عمر غير موسى الجهني وخالفه ابن جريج وغيره»^(١) سنن النسائي (المجتبى) (٥/ ٢١٣).

أخبرنا إسحاق بن إبراهيم ومحمد بن رافع قال إسحاق: أنبأنا وقال محمد:

(١) النسائي رحمته الله لم ينف على روايات عبيد الله بن عمر وغيره عن نافع

حدثنا عبد الرزاق قال حدثنا ابن جريج قال سمعت نافعًا يقول حدثنا إبراهيم بن عبد الله بن معبد ابن عباس حدثه أن ميمونة زوج النبي ﷺ قالت : سمعت رسول الله ﷺ - وساق الحديث .

فهذا كل ما أدلى به النسائي في هذه القضية فلم يستوف أدلة الطرفين فلم يذكر رواية عبيد الله بن عمر بطرقها القوية ولم يذكر متابعتها .

ولم يذكر الاختلاف على ابن جريج ولا الاختلاف على الليث كما يفعله أئمة النقد في بيان العلل كابن المديني والدارقطني وابن أبي حاتم ومسلم في كتاب (التمييز) من جمع الطرق وبيان الاختلاف فيها وتوضيح العلل وإنما أشار النسائي إلى طرف من القضية ، ولم يبرهن عليها ، ولم يَدُل فيها بحكم ولسنا ندري ما هو حكمه ، وإنما ذكرت النسائي في رسالتي : « بين الإمامين » لأنه أشار إلى هذه القضية الإشارة التي وصفتها لا لأن له رأياً واضحاً متكاملًا في القضية .

ومن الجدير بالذكر أن النسائي رحمه الله قد روى حديث ميمونة في السنن الكبرى (ل ٥١) من طريق ابن جريج عن نافع عن إبراهيم بن عبد الله بن معبد عن ابن عباس عن ميمونة فذكر فيها ابن عباس^(١) ونَبّه على ذلك المزي في تحفة الأشراف (١٢ / ٤٨٥) وفيهم من كلام المزي أنه رواه كذلك في المجتبى^(٢) .

وبهذا يكون النسائي أشار إلى الخلاف بين أصحاب نافع في الجملة ولم يتعرض للخلاف في حديث ميمونة بذكر ابن عباس أو حذفه .

ثم يتضح لنا من هذا العرض أنه لا يجوز أن يقال أن النسائي انتقد وعُلل حديث ابن عمر وميمونة كما يردد ذلك هذا الباحث .

فهذه الدراسة التي كشفت عن هذه الأمور هي التي سوغت لي تأييد وتقوية وموافقة الإمام مسلم في تصحيح حديث ابن عمر ثم حديث ابن عباس عن ميمونة . وسوغت لي مخالفة ما فهمه القاضي عياض من كلام البخاري .

(١) رواه النسائي في الكبرى بهذا الإسناد (رقم ٢٨٦٦) وسكت عنه .

ثالثهم : الإمام الدارقطني رحمه الله :

وهذا نص كلامه في التبع : «وأخرج مسلم حديث عبيد الله وموسى الجهني عن نافع عن ابن عمر : «صلاة في مسجدي» وأتبعه بمعمر عن نافع وليس بمحفوظ عن أيوب . وخالفهم ابن جريج والليث روياه عن نافع عن إبراهيم بن عبد الله بن معبد عن ميمونة .

وأخرج القولين ولم يخرجهم البخاري من رواية نافع بوجه .

فترى في كلام الدارقطني ما يأتي :

أولاً : أنه نفى الحفظ فقط عن رواية أيوب فقال : «وليس بمحفوظ عن أيوب» .

ثانياً : أحجم أن يقول مثل ذلك في رواية عبيد الله بن عمر وموسى الجهني لهيبة الموقف لأن عبيد الله إمام حافظ متقن خصوصاً في روايته عن نافع فمن الصعوبة بمكان أن يقول عن حديثه عن نافع : وليس بالمحفوظ .

وكذلك رواية موسى الجهني وهو ثقة لم يجد من الأدلة ما يشجعه على نفي الحفظ عنها لا سيما وقد وافقه على ذلك الجبل في الحفظ عبيد الله بن عمر .

أمّا رواية معمر فقد وجد ما يشجعه على أن يقول فيها : «وليس بمحفوظ عن أيوب» لأن الإمام يحيى بن معين ضعف معمرًا في روايته عن العراقيين ولكن ذلك لا يحطّ معمرًا من درجة الاعتبار به . كيف لا وهو إمام . ثم حكى الخلاف الموجود بين أصحاب نافع وهي حكاية لم يتقن عرضها - غفر الله له ورحمه - ولكل جواد كبرة .

فإن الليث وابن جريج وإن خالفا عبيد الله ومن معه فإن ابن جريج قد اختلف عليه في رواية حديث ميمونة اختلافاً كثيراً سيأتي ذكره في محله .

والليث أيضًا اختلف عليه أصحابه .

وعلى كل فإن مخالفة الليث وابن جريج لا تضر برواية عبيد الله ومن وافقه كما سيأتي توضيح ذلك إن شاء الله .

وابعهم القاضي عياض رحمته الله :

قال : « قال بعضهم : صوابه إبراهيم بن عبد الله بن معبد بن عباس أنه قال : (أن امرأة اشكت . .) » .

قال القاضي : وقد ذكر مسلم قبل هذا في الباب حديث عبيد الله عن نافع عن ابن عمر ، وحديث موسى الجهني عن نافع عن ابن عمر ، وحديث أيوب عن نافع عن ابن عمر .

وهذا مما استدركه الدارقطني على مسلم وقال : وليس بمحفوظ عن أيوب ، وعُلل الحديث عن نافع بذلك ، وقال : وقد خالفهم الليث وابن جريج فروياه عن إبراهيم بن عبد الله بن معبد عن ميمونة .

وقد ذكر مسلم الروایتين ، ولم يذكر البخاري رواية نافع بوجه ، وقد ذكر البخاري في تاريخه رواية عبيد الله وموسى عن نافع . قال : « والأول أصح » يعني رواية إبراهيم بن عبد الله عن ميمونة كما قال الدارقطني ، والله أعلم .

وبعد فلعل القارئ المتأمل المنصف يدرك من هذه الدراسة أن هؤلاء الأئمة الذين ادّعى الباحث اتفاقهم على تعليل حديث نافع واستدعى انتباهه مخالفتي لهم أن من احتج منهم فحجته ضعيفة وهو الإمام البخاري ثم هو لم يستوف أدلة الجانب المحكوم عليه كما أسلفت .

والآخرون لم يُبدوا شيئاً من الأدلة على تعليل حديث نافع .

فهل يسوغ لي أو لمسلم غيري بعد معرفة هذه الحقيقة أن يعمد إلى حديث صحيح في كتاب عظيم يترجم قمة الصحة فيهوي بهذا الحديث من قمته الشامخة إلى حضيض الأمراض والعلل والضعف من أجل أن هذا أو ذاك عرضت له شبهة فقالها أو أشار إليها إشارة من بعيد .

٨- قال : في (ص ٣) - وليته لم يقل - (١) : « ثم إن مسلماً لم يشر إلى تصحيحه ذلك الحديث - حديث نافع - وحديث ابن عباس عن ميمونة - بأي وجه من الوجوه !! »

أقول : هذا كلام غريب وعجيب ماذا تريد من مسلم ﷺ ؟ تريد منه أن يصرح أو يشير عند كل حديث إلى أنه صحيح ، وهل اشترط على نفسه ذلك أو اشترطه غيره عليه ١٩ .

وهل تشترط على البخاري أن يعطيك إشارات عند كل حديث من أحاديثه الصحيحة حتى تسلم بصحته ١٩ .

أتدري من أين أتيت ؟

أتيت من تعلقك بتلك الجملة : « وستزيد إن شاء الله تعالى شرحاً وإيضاحاً في مواضع من الكتاب عند ذكر الأخبار المعللة » .

فأدّى بك هذا الاعتقاد أن ترى سرد أقوى الطرق وأصحها إنما هو عرض للعلل وشرح وتوضيح لها وأسأل الله أن يعفو عنا وعنك .

ولا يسعني إلا أن أذكرك بما أسلفته لك من أن مسلماً سمى كتابه بـ : (الجامع الصحيح) وأنه قال : (لا يدخل في هذا الكتاب إلا ما أجمعوا على صحته) ، وأنه عرض كتابه على أبي زرعة فما قال فيه : إنه صحيح ؛ أثبت ؛ وما كان فيه علة حذفه . فهو ملتزم للصحة في كل ما يورده في هذا الصحيح حسب اعتقاده وروايته من الطبقة الثانية للاستشهاد والمتابعة ورفع التفرد عن بعض الطرق لا يخرج عن هذا الأصل . فاعرف هذا واشدد به يدك . .

٩- قال في (ص ٣) : « وفي الحقيقة كنت موافقاً على ما وصل إليه صاحب كتاب : « بين الإمامين » على ضوء تحريره ومناقشته في أول الأمر ، ثم بان لي بعد التبع الطويل أن هذه الطرق معللة كما قالوا ١١ »

أقول : لم يصلني من بحثك إلا هذه الأوراق التي ناقشت فيها هذه الطرق من صحيح مسلم ، ولم أعرف ما هو موضوع رسالتك إلى الآن فإن كان موضوعك دراسة صحيح مسلم ومنهجه في صحيحه ، فيحق لك أن تبذل هذا الجهد والتبع الطويل أو أسميه لك (الرحلة الفكرية) ، وكان ينبغي لك أن تؤل في الدرجة الأولى على أقواله ، وفي الدرجة الثانية على أقوال أئمة الحديث ، وتستفيد من دراساتهم وتجاربهم ، ثم تخوض في الموضوع على بصيرة ووضوح حتى تستطيع

أن تقدم للمسلمين نتائج صحيحة بناءً، أمّا أن تخوض في الموضوع بدون أن تزود بما ذكرته لك فإنك في هذه الحال «كساع إلى الهيجاء بغير سلاح»^١ وتكون النتيجة ماقدّمته لنا (١) وقد وضّحته مناقشاتي فلا أصفه لك، ولكني أقول لك: قل يا حسرتي على ما فرطت وأضعت من الوقت ثم كانت هذه هي ثمرة جهدي وتتبعني الطويل.

وإن كان موضوعك شيء آخر فالأمر أدهى وأمر ولا حول ولا قوة إلا بالله. ثم ذكر لي مصدر موثوق أن عمله في «غاية المقصد في زوائد مسند أحمد» فلا حول ولا قوة إلا بالله مرة أخرى.

١٠- قال الباحث في (ص ٣): «وتوضيحا للقضية أذكر أن الإمام مسلم (كذا) (والصواب مسلماً) أورد (بعد أن أخرج حديث أبي هريرة من طرق صحيحة وسليمة كما أخرجه الإمام البخاري) حديث نافع عن ابن عمر من طريق عبيد الله وموسى الجهني، ثم من طريق أيوب، وحديث ميمونة من طريق نافع عن إبراهيم بن عبد الله بن معبد عن ابن عباس عنها (مسلم - كتاب الحج باب فضل الصلاة بمسجد مكة والمدينة ١٦٥/٩ - ١٦٧). ثم نقل كلام الدارقطني من الشيع ثم أشار إلى طرف من بياني ثم مناقشتي لكلام الدارقطني. فأقول لك: سامحك الله أيها الأخ ما هكذا يكون توضيح القضايا:

أولاً: هل رجال أسانيد حديث عبد الله بن عمر وحديث ميمونة من المشهورين عند المحدثين بالأوهام والأخطاء - أوهم من رجال كتب الموضوعات والعلل - حتى يكون مجرد عرضك لهم يعتبر من توضيح القضايا وبيان الحقائق؟!

ثم عندي - والله - تساؤلات صعبة جداً تركتها رفقا بك وابتعاداً عن جرح مشاعرك وإعذاراً لك؛ لأنك مازلت طالباً.

عودة لعرض الحقيقة

ثم أقول لك: إنني مضطراً لأن أقوم بعرض الحقيقة مرة أخرى كما عرضها الإمام مسلم رحمه الله لتدرك أنت وغيرك أنك لم توضح القضية .

قال الإمام مسلم رحمه الله عارضاً حديث أبي هريرة من عدة طرق (٢/ ١٠١٢ / ١٠١٣) تحت الرقم التسلسلي (١٣٩٤):

١- حدثني عمرو الناقد وزهير بن حرب (واللفظ لعمره) قالوا حدثنا سفيان بن عيينة عن الزهري عن سعيد بن المسيب عن أبي هريرة يبلغ به النبي ﷺ قال: «صلاة في مسجدي هذا أفضل من ألف صلاة فيما سواه إلا المسجد الحرام» .

في هذا الحديث عن سفيان بن عيينة والزهري وهما مدلسان، وقد وضع الحافظ ابن حجر الزهري في الطبقة الثالثة من المدلسين، وهم الذين لا يقبل من حديثهم إلا ما صرحوا فيه بالتحديث وفيه صيغة يبلغ به وهي مختلف فيها .

٢- ثم قال: وحدثني محمد بن رافع وعبد بن حميد (قال عبد: أخبرنا، وقال ابن رافع: حدثنا) عبد الرزاق أخبرنا معمر عن الزهري عن سعيد بن المسيب عن أبي هريرة قال: قال رسول الله ﷺ ثم ساق الحديث نحوه . وفي هذا الحديث عن سفيان بن عيينة والزهري .

٣- ثم قال: حدثني إسحاق بن منصور حدثنا عيسى بن المنذر الحمصي حدثنا محمد بن حرب حدثنا الزبيدي عن الزهري عن أبي سلمة بن عبد الرحمن وأبي عبد الله الأغر مولى الجهنيين، وكان من أصحاب أبي هريرة أنهما سمعا أبا هريرة يقول: «صلاة في مسجد رسول الله ﷺ أفضل من ألف صلاة فيما سواه من المساجد إلا المسجد الحرام فإن رسول الله ﷺ آخر الأنبياء وإن مسجده آخر المساجد» .

في إسناده عيسى بن المنذر الحمصي، قال الحافظ فيه: مقبول . التقريب (٢/ ١٠٢) .

وقد انفرد في الحديث بزيادة وهي قوله: «فإن رسول الله ﷺ آخر الأنبياء وإن

مسجده آخر المساجد» فيه عننة الزهري وفيه أنه هنا موقوف على أبي هريرة .
ثم عالج مسلم رحمه الله قضية الوقف الواقعة في هذا الإسناد فقال : قال أبو سلمة
وأبو عبد الله : لم نشك أن أبا هريرة كان يقول عن حديث رسول الله ﷺ فمنعنا ذلك
أن نستثبت أبا هريرة عن ذلك الحديث . حتى إذا توفي أبو هريرة تذاكرنا ذلك
وتلاومنا ألا نكون كلّمنا أبا هريرة في ذلك حتى يُسند به إلى رسول الله ﷺ ، إن كان
سمعه منه فيينا نحن على ذلك جالساً عبد الله بن إبراهيم بن قارظ فذكرنا ذلك
الحديث والذي فرطنا فيه من نص أبي هريرة عنه ، فقال لنا عبد الله بن إبراهيم :
«أشهد أنني سمعت أبا هريرة يقول : قال رسول الله ﷺ : «فلأني آخر الأنبياء وإن
مسجدي آخر المساجد» .

٤- قال : حدثنا محمد بن المثنى وابن أبي عمر جميعاً عن الثقفى ، قال ابن
المثنى : حدثنا عبد الوهاب قال : سمعت يحيى بن سعيد يقول : سألت أبا صالح :
هل سمعت أبا هريرة يذكر فضل الصلاة في مسجد رسول الله ﷺ ؟ فقال : لا ،
ولكن أخبرني إبراهيم بن عبد الله بن قارظ أنه سمع أبا هريرة يحدث أن رسول الله
ﷺ قال : «صلاة في مسجدي هذا خير من ألف صلاة أو كالف صلاة فيما سواه من
المساجد إلا أن يكون المسجد الحرام» .

وحدثني زهير بن حرب وعبيد الله بن سعيد ومحمد بن حاتم قالوا : حدثنا
يحيى القطان عن يحيى بن سعيد بهذا الإسناد اهـ .

انظر : كيف عادت هذه الطرق كلها إلى ابن المسيب وإلى عبد الله بن إبراهيم
بن قارظ وابن قارظ مختلف في اسمه واختلف عليه في رواية هذا الحديث .

فمن الرواة عنه من قال عن إبراهيم بن قارظ سمع عمر وعلياً رضي الله عنهما .

ومنهم من قال عنه عن أبي هريرة : انظر : التاريخ الكبير للبخاري (ق / ١ /
ج ٣ / ٤٠) وسكت عنه البخاري .

ونقل المزي الاختلاف في اسمه ولم يذكر فيه جرحاً ولا تعديلاً .

وقال الحافظ فيه : «صدوق» التقريب (١ / ٣٧ ، ٤٠٠)

وسكت عنه الذهبي في الكاشف (١ / ٨٤) وسكت عنه ابن أبي حاتم (٥ / ٢)

فأسانيد حديث نافع عن ابن عمر أنقى أسانيد وأقوى رجالاً وأشهر ذكراً .
أضف إلى ذلك أن الدارقطني ذكر حديث أبي هريرة في كتابه العلل (١٢٣/٣)
وذكر فيه اختلافاً على الزهري واختلافاً على ابن قارظ واختلافاً في اسم ابن قارظ
ومع ترجيحه لبعض طرقه يبقى قولنا : «إن أسانيد حديث ابن عمر أقوى وأنظف» :
سليماً لا غبار عليه .

فقاعدتك التي استخدمتها في نقد حديثي ابن عمر وميمونة تنطبق على حديث
أبي هريرة رضي الله عنه ولا تنطبق بحال على حديثي ابن عمر وميمونة ، لأنه ليس لمسلم أي
كلام على هذين الحديثين ولا أدنى إشارة ، بينما لمسلم على حديث أبي هريرة أكثر
من إشارة . وفي حديث أبي سلمة والأغر وأبي صالح عن أبي هريرة توضيح
بالعبارة فعلى منهجك الذي طبقت على حديثي ابن عمر وميمونة - إكمالاً لتطبيق
القاعدة يلزمك أن تعلل حديث أبي هريرة لزوماً لا محيد لك عنه .

وبعد ذلك لا يبقى لنا حديث صحيح في هذا الباب " وإلى الله المرجع
والمآب !! .

واعلم أن قولك عن الإمام مسلم : «أخرج حديث أبي هريرة من طرق صحيحة
سليمة» رمية من غير رام وإلا لو تنبّهت لإشارات مسلم وكلامه في طرق حديث أبي
هريرة لتورطت فيه أكثر من تورطك في حديثي ابن عمر وميمونة ! .

واعلم أن تشبثك بتلك القاعدة خطير جداً ولا يخول لك الدفاع عن حديث
أبي هريرة ولا عن غيره ، حتى ترجع عنها وتسلم بالواقع وهو أن الإمام مسلماً ملتزماً
بالصحة في كتابه العظيم وأنه كان جاداً في تطبيق هذا الالتزام .

وأن هذه الإيضاحات من مسلم ليست شرحاً للعلل ، وأنه لا يعتقد أن لحديث
أبي هريرة عللاً ولو كان يعتقد أن هذه عللاً تُخرجه عن الصحة لما أورده في
صحيحه .

وأن هذا التصرف والبيان إنما مرجعه دقة مسلم وأمانته في النقل وشدة تحرّيه

في أداء الصبيغ والفاظ المتون وهذا من ميزاته ﷺ التي يكاد ينفرد بها .
ثم أقول دفاعاً عن حديث أبي هريرة بالنسبة لتدليس الزهري لا نُسلم لما قرره
الحافظ ابن حجر في وضعه في الطبقة الثالثة ، فلا دليل له على وضعه في هذه
الطبقة .

وقد وضعه العلائي - وهو مُحقق - في الطبقة الثانية فاستمع إليه يقول : (وثنائها : من احتمال الأئمة تدليسه وخروجوا له في الصحيح وإن لم يُصرح بالسماع وذلك إما لإمامته أو لقلة تدليسه في جنب ما روى ، أو لأنه لا يدلّس إلا عن ثقة وذلك كالزهري وسليمان الأعمش وإبراهيم النخعي - وذكر أئمة آخرين -) انظر جامع التحصيل (ص ١٣٠) .

وسفيان بن عيينة مما لا يختلف المحدثون في قبول عنته لأنه قد ثبت لهم أنه لا يدلّس إلا عن ثقة ولذا ذكره الحافظ في الطبقة الثانية التي احتمال الأئمة تدليسهما وقد أصاب الحافظ في حق سفيان .

وأما روايته عن عيسى بن المنذر وعبد الله بن إبراهيم بن قارظ فلا مؤاخذه عليه في ذلك لأنه أورد طريقهما في المتابعات وهذا لا ينافي شرطه .

ثم إن حديث أبي هريرة من طريق الزهري عن ابن المسيب صحيح لا غبار على صحته ، ويزداد قوة بطريق أبي صالح عن ابن قارظ عن أبي هريرة .

ثم لعل مسلماً ﷺ أدرك أنه قد يتعلق بعض الناس ممن لا يعرف مناهج المحدثين بتلك البيانات واللفظات فيضعف حديث أبي هريرة أو أن مسلماً يعرف الكلام والاختلاف في حديث أبي هريرة ويعرف أنه لا أثر لذلك الاختلاف فيه لكنه رأى أنه لا بُد من دعمه بحديث ابن عمر وميمونة والقوي يزداد قوة بانضمام قوي آخر إليه فساقهما على النحو التالي :

قال ﷺ في الموضع السابق برقم (١٣٩٥) : وحدثني زهير بن حرب ومحمد بن المثنى قالا حدثنا يحيى - وهو القطان - عن عبيد الله قال أخبرني نافع عن ابن عمر عن النبي ﷺ قال : « صلاة في مسجدي هذا أفضل من ألف صلاة فيما سواه إلا المسجد الحرام » .

وحدثناه أبو بكر بن أبي شيبة حدثنا ابن نمير وأبو أسامة ح وحدثناه ابن نمير حدثنا أبي ح وحدثناه محمد بن المثنى حدثنا عبد الوهاب . كلهم عن عبيد الله بهذا الإسناد .

وحدثني إبراهيم بن موسى أخبرنا ابن أبي زائدة عن موسى الجهني عن نافع عن ابن عمر قال : سمعت رسول الله يقول - بمثله .

وحدثناه ابن أبي عمر حدثنا عبد الرزاق أخبرنا معمر عن أيوب عن نافع عن ابن عباس عن النبي ﷺ .

وحدثنا قتيبة بن سعيد ومحمد بن ربح جميعاً عن الليث بن سعد قال قتيبة حدثنا ليث عن نافع عن إبراهيم بن عبد الله بن معبد عن ابن عباس أنه قال : «إن امرأة اشتكت شكوى فقالت : إن شفاني الله لأخرجن فلاًصلياً في بيت المقدس فبرأت . . . - فساق القصة إلى قول ميمونة رضى الله عنها - : فإني سمعت رسول الله ﷺ يقول : «صلاة فيه (أي مسجد رسول الله) أفضل من ألف صلاة فيما سواه من المساجد إلا المسجد الحرام» .

فهذه سياقة رائعة قوية محكمة ساقها مسلم رحمه الله لإثبات صحة الحديث وقصده فيها واضح يتدفق بالرغبة الكاملة المخلصة في إثبات صحته ، ومن قال : (إن هذه السياقة على إحكامها وإتقانها إنما ساقها مسلم لبيان العلل وتوضيحها) فليكن على عقله !!

وحتى القاضي رحمه الله حامل لواء هذه الفكرة لا يجرؤ أن يقول مثل هذا الكلام ولهذا مشى في الإشارة إلى علة الحديث أو بالأدق حكى كلام من أعله ولم ينبس ببيت كلمة يشير بها إلى هذه الفكرة وفي الحقيقة إنني أرحم الباحث وأشفق عليه إذ قال : «لأنه لم يخرجها في الأصول ، ولا في المتابعة وإنما أوردها في الصحيح للتنبيه على عللها وذلك لوجوه . . .»

ثم ساق تلك الوجوه الغريبة التي سبقت مناقشتها ونعوذ بالله من فهم يؤدي إلى قلب الحقائق .

الجواب عن الاختلاف على نافع

فإن قال قائل : قد اختلف أصحاب نافع في إسناد هذا الحديث .

قلنا : وقد اختلف أصحاب الزهري في إسناد هذا الحديث !

فما أجتنب به عن الاختلاف على الزهري هو جوابنا عن الاختلاف على نافع فإذا كان الاختلاف على الزهري لا يضر لأنه من المكثرين ، قلنا : قولوا مثل هذا في الاختلاف على نافع وإلا وقعتم في التفريق بين المتماثلات وخبطتم في ميادين التناقضات .

١١ - قال في (ص ٤) : وهو من توضيحه للقضية :

«وناقش فضيلة الشيخ المسألة الأولى (يعني دعوى الدارقطني أن هذا الحديث ليس بمحفوظ عن أيوب) - فقال (يعني ربيعا) : «فكانه يشير بهذا إلى رأي ابن معين في حديث معمر عن العراقيين حيث قال : إذا حدثك معمر عن العراقيين فخالفه إلا عن الزهري وابن طاوس ، فإن حديثه عنهما مستقيم ، فأما أهل الكوفة وأهل الشام فلا (كذا) والصواب أهل البصرة .

ثم قال الشيخ : أقول : إن الثناء على معمر مستفيض ، ثم إن كلام ابن معين لا يطبق على هذا الحديث ، لأنه لم يخالفه أحد من أصحاب أيوب ، حتى نحكم عليه بالوهم والشنود ، ولأن روايات موسى الجهني وعبيد الله وعبد الله بن عمر عن نافع تؤيد رواية معمر عن نافع»

توهيمه ابن أبي عمرو بدون حجة وحطه من مرتبته !

قلت (هذا كلام الباحث) : «إن معنى قول الإمام الدارقطني : «وليس بمحفوظ» فيما ظهر لي بعد تتبع طويل والله أعلم بالصواب أن هذا الحديث ليس بمحفوظ عن أيوب وإنما المحفوظ عن الزهري لأن محمد بن رافع وعبد من حميد ، روى عن عبد الرزاق عن معمر عن الزهري عن سعيد بن المسيب ، عن أبي هريرة ، وخالفهما محمد بن يحيى بن أبي عمر ، فرواه عن عبد الرزاق عن معمر عن أيوب عن نافع عن ابن عمر ، ولم يتابعه عليه أحد في حدود علمي . فوهم فيه محمد بن

يحيى بن أبي عمر، وهذا القول من الإمام الدارقطني رحمته الله متجه وسديد وموافق للقواعد، لأن محمد بن رافع أوثق من محمد بن أبي عمر، وابن رافع متفق على تخريج حديثه، وقد سمع من عبد الرزاق قبل أن عمي (كذا) مع الإمام أحمد باليمن، وكان رحل مع الإمام أحمد ومع هذا وقد تابعه عبد بن حميد وهو ثقة، ثم إن معمرا تابعه سفيان بن عيينة عن الزهري به ومن طريق سفيان أخرجه البخاري في فضائل المدينة (٦٣/٣).

ثم إن سعيد بن المسيب تابعه أبو سلمة بن عبد الرحمن وأبو عبد الله الآخر عن أبي هريرة، ومن طريق أبي عبد الله الآخر أخرجه البخاري من وجه آخر وهذه الطرق كلها عند مسلم في الأصول، فأما محمد بن يحيى بن أبي عمر العدني فهو وإن كان ثقة، فقد قال أبو حاتم: كان رجلاً صالحاً وكان به غفلة ورأيت عنده حديثاً موضوعاً، حدث به عن ابن عيينة وكان صدوقاً انتهى، قلت (الباحث): وهذا ليس بتوهين إياه (كذا)، لأنه وصفه بالغفلة بمجرد أنه رأى عنده حديثاً موضوعاً كما يظهر من كلام أبي حاتم ذلك، لكن ولم يتبين لي من ترجمته ولا من ترجمة عبد الرزاق أن ابن أبي عمر سمع من عبد الرزاق قبل أن عمي (كذا) أو بعده، وعبد الرزاق عمي وبدأ قبول التلقين بعد الماتنين على قول الإمام أحمد، وابن أبي عمر توفي سنة ٢٤٣هـ انتهى.

أقول: على هذا الكلام حدة مأخذ:

أولاً: على ما نقله عني في حق معمر من قول ابن معين فقد أخطأ في قوله: «وأهل الشام» فإن (عند أهل البصرة) معطوفة على أهل الكوفة، وأصل كلام ابن معين: «إذا حدثك معمر عن العراقيين فخالفه إلا عن الزهري وابن طاوس، فإن حديثه عنهما مستقيم، فأما أهل الكوفة وأهل البصرة فلا».

وهذا الكلام بنصه وقصه في كتابي «بين الإمامين مسلم والدارقطني» (ص ٣٤٣) وقد نقلته من تهذيب التهذيب للحافظ ابن حجر (١٠/٢٤٥).

وفي كلام ابن معين إذا حدثك عن العراقيين، وهذا اللفظ نسبة إلى العراق، وأهل الشام ليسوا من العراقيين في هذه النسبة ولا الشام جزء من العراق. والله أعلم.

أهذا منه سبق قلم ؟ أم دفعه حب الغلبة في الخصام - والعياذ بالله - ١٩
فإن كانت الأولى فهي هيئة وليعدل ما بنى عليها من الكلام وإن كانت الثانية
فهي عزيمة ونصحه بالتوبة إلى الله وتحري الحق وتشدّاه وأن يتحرى القسط في
القول ولو على نفسه أو الوالدين والأقربين فإن طلب الغلب الباطل أول من يصرع
صاحبه (١).

ثانيًا : على تفسيره لكلام الدارقطني حيث يقول : «قلت : إن معنى قول
الدارقطني : «وليس بمحفوظ» فيما ظهر لي بعد تتبع طويل - والله أعلم بالصواب -
أن هذا الحديث ليس بمحفوظ عن أيوب ، وإنما المحفوظ (كذا) عن الزهري ، لأن
محمد بن رافع وعبد بن حميد رويَا عن عبد الرزاق ، عن معمر عن سعيد بن المسيّب
عن أبي هريرة وخالفهما محمد بن يحيى عن ابن أبي عمر ، فرواه عن عبد الرزاق
عن معمر عن أيوب عن نافع عن ابن عمر ، ولم يتابعه عليه أحد في حدود تبغي
فوهم فيه محمد بن يحيى بن أبي عمر .
أقول : إن كلام الدارقطني واضح أنه يقصد معمرًا وأنه انفرد بهذا الحديث عن
أيوب .

قال رحمته الله : «وأخرج مسلم حديث عبيد الله وموسى الجهني عن نافع عن ابن
عمر : (صلاه في مسجدي) .

وأتبعه بمعمر عن أيوب عن نافع «وليس بمحفوظ عن أيوب» وخالفهم ابن
جريح وليث .

فمحور الحديث هم في الدرجة الأولى أصحاب نافع ومقارنات الدراسة تدور
حولهم ولما وجد الدارقطني أمامه عبيد الله بن عمر حافظًا متقنًا ومن خواص
أصحاب نافع وقد شاركه في رواية هذا الحديث عن نافع اثنان هما موسى الجهني
وعبد الله بن عمر تهيب أن يقول عن حديثهم «وليس بمحفوظ عن نافع» ونظر في
رواية أيوب فوجد أمامه جبالًا ولم يجد فيه أي مغمزل وجد كبار الأئمة تعظمه وترفع
من شأنه ووجد أئمة الجرح والتعديل يجعلونه في طليعة أصحاب نافع حفظًا وضبطًا
واتقانًا ، ووجد هشام الدارمي يسأل ابن معين : أيوب عن نافع أحب إليك أو

عبيد الله؟ فيقول ابن معين: كلاهما ولم يُفَضَّل.

ووجد أبا حاتم يقول: سئل ابن المديني: من أثبت أصحاب نافع؟ قال: أيوب وفضله، ومالك وإتقانه، وعبيد الله وحفظه.

انظر: تهذيب التهذيب (٣٩٨/١) وربما وجد فيه أقوى من هذا.

ثالثاً: ولو كان الدارقطني يريد ما ذكره المليباري لقال: «والمحفوظ ما رواه عبد بن حميد ومحمد بن رافع عن عبد الرزاق عن معمر عن الزهري... إلخ. رابعاً: يرى القارئ أن الدارقطني لم يشر لا من قريب ولا من بعيد إلى أن الوهم من ابن أبي عمر ولا ذندن حول سماعه من عبد الرزاق لا قبل اختلاط عبد الرزاق ولا بعده.

تقويل الإمام الدارقطني ما لم يقل !!

خامساً: ترى جلياً أن المليباري يتخرّص على الدارقطني ويقول ما لم يقل (!) فيقول: (وهذا القول من الإمام الدارقطني مُتَّجَهٌ وسديدٌ وهو موافقٌ للقواعد لأن محمد بن رافع أوثق من محمد بن أبي عمر، وابن رافع متفق على تخريج حديثه، وقد سمع من عبد الرزاق قبل أن عمي (كذا) مع الإمام أحمد باليمن...)!

يا أخي، من قال: إن هذا قولٌ للدارقطني ١٩

فهو الذي قال: «إنما المحفوظ عن الزهري» ١٩

وهو الذي حكم على ابن أبي عمر بالوهم ١٩

وهو الذي استدل على وهمه بمخالفة محمد بن رافع وعبد بن حميد ١٩

كيف تستجيز أن تخرع قولاً من عندك ثم تنسبه إلى غيرك ١٩ لا سيما إذا كان

عالمًا ذكياً أَلْمَعِيًّا فريد دهره ومن أعلم الناس بالعبارات ودلائلها ١٩

فهو ﷺ نصّ على أشخاصٍ مُعَيَّنِينَ في كلامه، فترك كلامه الذي هو نصّ

واضح وتأتي برأي من عندك لا يحتمله كلامه لا من قريب ولا من بعيد، وتقول

عنه: «وهذا القول من الدارقطني... إلى آخره»

وما حكم هذا التصرف عند المحدثين؟ بل ما حكمه عند جميع العقلاء؟!
ثم إنك تجد في إثبات سماع محمد بن رافع من عبد الرزاق بينما تُشكك في
سماع ابن أبي عمر منه قبل الاختلاط!!
إن كل ما بُيِّنَتْ على هذا القول المنحول هو بناء على غير أساس أو هو كالبناء
على الموج!

ولعل هذه التخرصات لم تخطر ببال الدارقطني رحمته الله فأي جرأة هذه!!
سادساً: تراه يجتهد في ذكر متابعات لحديث محمد بن رافع ولمعمر ولسفيان
بن عيينة وسعيد بن المسيب، بينما يهدم المتابعات والشواهد المتعلقة بحديث ابن
عمر رضي الله عنه ويتجاهل روايات الجبال لها مثل عبيد الله بن عمر ويحيى بن سعيد القطان
وغيرهما من الجبال لطرق حديث ابن عمر وميمونة رضي الله عنهما.
والأعجب من ذلك أنه في الأخير يكرُّ عليها كلها: حديث أبي هريرة وحديث
ابن عمر وحديث ميمونة فينسفها وينسف شواهدا نسفا!!
سابعاً: ثم انظر كيف أحلّبت على هذا المظلوم -ابن أبي عمر رحمته الله - بخيلك
ورجلك فوجدت لمخالفه متابعات ولشيوخهم إلى آخر السند من صحيح البخاري
ومن صحيح مسلم، وتجاهلت متابعاته وهي عندك في صحيح مسلم!

جهله بحقيقة المتابعة!

ثامناً: ومن هذا البناء المنهار قولك: «ثم إن معمرًا تابعه سفيان بن عيينة عن
الزهري ومن طريق سفيان أخرجه البخاري في فضائل المدينة (٦٣/٣)».
أقول: يا هذا! يا مسكين! إن حديث معمر في وادٍ وحديث سفيان في وادٍ
آخر: حديث معمر لفظه: «صلاة في مسجدني هذا خير من ألف صلاة في غيره من
المساجد إلا المسجد الحرام» مسلم (١٠١٢/٢)
وحديث سفيان في البخاري: «لا تُشَدُّ الرُّحَالُ إِلَّا إِلَى ثَلَاثَةِ مَسَاجِدَ: المسجد
الحرام ومسجد الرسول ومسجد الأقصى».
فأين هذا من ذاك!!

فإن كنت لا تدري فتلك مصيبة وإن كنت تدري فالمصيبة أعظم (١١)

تسلطه على ابن أبي عمر ونتيجة هذا التسلط

ومنه : قولك : «فأما محمد بن يحيى بن أبي عمر العدني ، فهو وإن كان ثقة فقد قال أبو حاتم : «كان رجلاً صالحاً وكان به غفلة ، ورأيت عنده حديثاً موضوعاً حدث به عن ابن عينة ، وكان صدوقاً» اهـ

ثم قلت : «وهذا ليس بتوهين إياه (كذا) ، لأنه وصفه بالغفلة بمجرد أنه رأى عنده حديثاً موضوعاً كما يظهر من كلام أبي حاتم ذاك لكن ولم يتبين لي من ترجمته ولا من ترجمة عبد الرزاق أن ابن أبي عمر سمع من عبد الرزاق قبل أن عمي (كذا) أو بعده وعبد الرزاق عمي وبدأ (كذا) قبول التلقين بعد المائتين على قول الإمام أحمد وابن أبي عمر توفي سنة ٢٤٣هـ اهـ.

أقول : مغزى هذا الكلام التقليل من شأن ابن أبي عمر حتى يجهز على آخر نفس من أنفاس روايته في صحيح مسلم ودفاعه عنه ضعيف جداً ، ولو أراد ذلك لساق أقوال العلماء الآخرين فيه .

وقوله : «ولكن لم يتبين لي من ترجمته ولا من ترجمة عبد الرزاق أن ابن أبي عمر سمع من عبد الرزاق قبل أن عمي أو بعده . . . إلخ .

أقول فيه : ما أتعمس حظ ابن أبي عمر عند هذا الباحث !

إن بحثت عن متابعات له لا يجدها ولو بعد بحث طويل ، وهي بين يديه وأمام عينيه ، وإن بحث ليعلم متى كان سماعه من عبد الرزاق لم يجد ما يحل هذه المشكلة غير أنه هذه المرة لم يقل لم أجدها بعد تتبع طويل ! فيبدو أنه لم يكلف نفسه عناء البحث عنها ، ولا أدري هل يدرك أبعادها أو لا يدرك ذلك ؟!

وأنا أبين له خطرهما وأبعادها :

إن ابن أبي عمر من رجال صحيح مسلم والترمذي والنسائي وابن ماجه وقد روى عنه مسلم وحده مائتي حديث وستة عشر حديثاً^(١) ولعل الأئمة الآخرين قد

(١) نهج التهذيب (٩/ ٤٥٧) .

رَوَّاهُ عَنْهُ الْكَثِيرُ .

فإذا التبس علينا الأمر في سماع ابن أبي عمر هل سمع من عبد الرزاق قبل أن يختلط عبد الرزاق أو بعد الاختلاط وجب علينا أن نتوقف عن قبول روايته وجرأت هذه المشكلة أذيالها على كل مروياته عن عبد الرزاق وعلى رأسها مرويات مسلم ومنها هذا الحديث الذي يدور النقاش حوله وقد أوقعه الباحث في فخ هذه المشكلة؛ ليقرّب القارئ من ترجيح أنّ سماعه من عبد الرزاق كان بعد الاختلاط يسوق هذا القول : « وعبد الرزاق عمي وبدأ (كذا) قبول التلقين بعد المائتين على قول الإمام أحمد وابن أبي عمر توفي سنة ٢٤٣هـ ١هـ »

ويريد المليباري أن يقول : وهذا مما يساعدنا على القول بأنّه يغلب على الظن أن سماع ابن أبي عمر من عبد الرزاق كان بعد الاختلاط .
فتزداد حيرة وتوقفاً في مروياته ١١ ولنبدأ بهذا الحديث .

ولا أعرف سرّ تقاعسه عن حل هذه المشكلة بالبحث عنها في مظانها ومن مظانها بل في طليعتها كتاب «الكواكب النيرات في معرفة من اختلط من الرواة الثقات» لأبي البركات محمد بن أحمد المعروف بابن الكيال المتوفي سنة ٩٣٩هـ وهو من مطبوعات المركز العلمي بجامعة أم القرى التي يدرس فيها الباحث ولا أستبعد أن عنده نسخة منها، فإنّ الجامعة توزّع هذا الكتاب على طلاب الدراسات العليا بها وعلى غيرهم من طلاب العلم ومن مظانه «التقييد والإيضاح شرح مقدّمة ابن الصلاح» للحافظ العراقي وهو كتاب مشهور ولا أستبعد أن يكون من محتويات مكتبة الباحث وقد ذكر هذان الإمامان في كتابيهما أن محمد بن يحيى بن أبي عمر العدني ممّن سمع من عبد الرزاق قبل الاختلاط . انظر : الكواكب النيرات (ص ٢٧٦-٢٧٨) والتقييد والإيضاح (ص ٤٦٠) .

فبماذا يفسر تقصير الباحث وتقااعسه عن حل هذه المشكلة ١٢ ؟

الله وحده يعلم ما تنطوي عليه القلوب و«إنما الأعمال بالنيات وإنما لكل امرئ ما نوى» .

١٢ - قال في (ص ٥) : «وعلى كل حال أنّه خالف الثقتين ، أحدهما أوثق منه

وانفرد بطريق عبدالرزاق عن معمر عن أيوب عن نافع عن ابن عمر، ولم أجد لأصحاب أيوب لاسيما حماد بن زيد وابن علية وهما من أثبات أصحابه رواية عن أيوب هذا الحديث في حدود تتبعي، ولهذا قال الإمام الدارقطني: «وليس بالمحفوظ عن أيوب»، ولولا أنه قال هذا لم أنتبه إلى هذه العلة البعيدة. والإسناد ظاهره سليم وبجوده نसारح إلى تصحيحه».

أقول: ما زال الباحث مُعَجَّبًا بهذه الأسطورة التي يربطها بالدارقطني فتارة يسميها قوله وأخرى يزعم أن قول الدارقطني يشير إليها «ولولا أنه قال هذا لم أنتبه إلى هذه العلة البعيدة»

أي أنه استطاع أن يأتي بما لم يستطعه الأوائل ! وذلك بإدراكه هذه العلة البعيدة وهي -حقاً- بعيدة جداً عن الواقع فليس لها أي أساس وقد قدمنا ما يبين زيفها ومما قلناه سابقاً أن عبد الرزاق قد روى هذا الحديث في مصنفه مما يقضي على كل هذه التهاويل، ولو كنّا من هواة المجازفات والمغالطات لقلنا إن هذين الثقتين هما اللذان أخطأ في رواية هذا الحديث فخالفا ما سجله شيخهما في مصنفه إذ روى الحديث فيه عن معمر عن نافع وهما يرويان عن معمر عن الزهري، ومحمد بن رافع مضطرب فيبينما هو يروي لمسلم هذا الحديث عن عبد الرزاق عن معمر عن الزهري فإذا به يرويه للنسائي عن عبد الرزاق عن ابن جريج قال: سمعت نافعاً يقول: حدثنا إبراهيم بن عبد الله بن معبد بن عباس أن ميمونة زوج النبي ﷺ قالت: سمعت رسول الله ﷺ يقول: «صلاة في مسجد هذا أفضل من ألف صلاة فيما سواه من المساجد إلا مسجد الكعبة» (النسائي ١٦٨/٥) باب الصلاة في المسجد الحرام.

فمحمد بن رافع يشترك مع عبد بن حميد في مخالفة ما رواه شيخهما عبد الرزاق في مصنفه ويزيد بأن روايته عند مسلم تخالف روايته عند النسائي فهو مثلاً مضطرب على منطلق باحثنا هذا كما سيأتى في مناقشته في الآتي فلو قابله معاصر مجازف بمثل هذا المنطق لكان أقوى منه حجة وأقرب إلى الواقع فماذا يجيب؟ وأيهما أبعد عن الشبه: رواية محمد بن أبي عمراً رواية محمد بن رافع وعبد

ابن حميد ؟

وبعد أن اتضحت براءة محمد بن أبي عمر مما نسب إليه الباحث، وأن روايته في مسلم عن عبد الرزاق عن معمر عن نافع تؤكد روايته شيخه في مصنفه .
نُجِيبُ عن هذه الشبهة فنقول : إنَّ عبد الرزاق من المحدثين المكثرين وهو حافظ متقن ويروي عن معمر عن أيوب ويروي عن معمر عن الزهري ويروي عن ابن جريج وقد أدَّى هذه المرويات إلى أصحابه كما سمعها وتلقاها عنه أصحابه ومنهم ابن أبي عمير ومحمد بن رافع وعبد بن حميد فأدَّوا عنه كما سمعوا ، ما كان منها عن معمر عن الزهري ، وما كان منها عن معمر عن أيوب ، وما كان منها عن ابن جريج كل واحد منهم أدَّى كما سمع ولا نقبل أيَّ تعليل لهذه الروايات وأمثالها إلاَّ بحجج واضحة كالشمس ونرد الشبهات والأوهام والخيالات .

١٢- قال الباحث في (ص ٥) : «وبعد هذا التحرير يتبين لنا أنَّ رواية عبيد الله عن نافع - وهي أيضا متقدمة كما يأتي - لا يعطي (كذا) لطريق معمر عن أيوب أيَّ قوة ، لأنَّ موضع الوهم إنما هو في رواية ابن أبي عمير عن عبد الرزاق بهذا الوجه وأنَّ طريق أيوب شاذة ولا تصلح أن تكون متابعًا لطرق أخرى - كرواية عبيد الله - ولا ينفع الكلام هنا بأنَّ أيوب من أثبت أصحاب نافع إذ أنها لم يثبت (كذا) وإذا ثبت ، فهو أولى بالترجيح » .

أيَّ تحرير هذا وكيف يتبين لنا أنَّ رواية عبيد الله عن نافع لا يُعطي (كذا) أيَّ قوة لطريق معمر عن أيوب ، ولم تدرس رواية عبيد الله لا بحق ولا بباطل ولا حتى بالمجازفات ، وهل هكذا يفعل المحكام العدول ؟ يصدرون الأحكام بدون دعوى ولا إجابة وبدون أيَّ حيثيات للأحكام التي يصدرونها ؟!

ولقد سبقت لك مجازفات وتهاويل حول رواية ابن أبي عمير عن عبد الرزاق عن معمر عن أيوب ورغم أنها مجازفات - تبين زيفها فيما أسلفناه - فكان ينبغي أن تذكر خلاصة دراستك عنها وحدها ، ثم تقوم بدراسة وتتبعات طويلة لرواية عبيد الله ، ثم تقوم بدراسة وتتبعات طويلة لرواية عبد الله بن عمر العمري ، ثم تقوم بدراسة وتتبعات طويلة لرواية عطاء بن أبي رباح عن ابن عمر رضي الله عنهما ولو رافقتها كلها

مجازفات وتهويلات ثم بعد كل هذا تقول: وبعد هذا التحرير تبين لنا... إلخ ليكون كلامك على الأقل مقبولاً عند من لا يعرف واقع الأمر فينظلي عليه! أما تحرير على هذه الشاكلة فلا يقبله أحد له مسكة من عقل فضلاً عن أن تبين له حقيقة الأمر.

١٣- قال الباحث في (ص ٥): «ثم إن الذي نقل فضيلة الشيخ من كلام يحيى بن معين، لا أجده أي فائدة هنا، فإن أيوب من البصريين، ومعمراً أيضاً بصري الأصل. ثم نزل اليمن، ولا شيء في روايته عن أيوب، ثم الذي فيه أن معمراً لما قدم إلى بصرة (كذا) لزيارة أمه، لم يكن معه كتابه، وكان يحدث من حفظه فأخطأ، فإذا روى البصريون عنه فيحتاج إلى متابعة ليطمئن القلب معهم (كذا) أما عبد الرزاق إنما سمعه من كتابه، وروايته عنه صحيحة»

أقول: إن السر في نقلي لكلام ابن معين في معمر أن الدارقطني عالم فذ ومثله لا يرسل الكلام جزأفاً فقدرت أنه لا بد من سبب لقوله: «وليس بمحفوظ عن أيوب»، وكان قد ذكر معمراً معه في سياق كلامه فكان ذكره مع أيوب في سياق كلامه قرينة على أنه يقصد أو يعرض بمعمر.

وكنت ولا أزال أعتقد أن الدارقطني لا يحكم على الحديث بأنه شاذ أو منكر بمجرد أن يتفرد به واحد من الثقات فرأيت أن أقرب ما يمكن أن يوجه به كلامه هو قول ابن معين فيما يرويه معمر عن العراقيين بصريين كانوا أو كوفيين.

لهذا الغرض المعقول نقلت كلام ابن معين، مع عدم الجزم بأن هذا هو قصده ومع احترامي للدارقطني، فلم أثبت على كلامه أي نتيجة لأنه لم يقدم حجة تدعم قوله فما كان مني إلا أن شددت برواية معمر عن أيوب عن نافع بقية الروايات عن نافع وذلك واضح في رسالتي بين الإمامين.

ثم أزيد الآن أنني أقبل قول ابن معين في رواية معمر عن العراقيين بصريين وكوفيين إلا في رواية قتادة وأيوب، فإنه كان يحفظ حديثه عن قتادة وكان بينه وبين أيوب صلة وثيقة أعتقد أنه بهذه الصلة كان يحفظ حديث أيوب لأن هذه الصلة عبارة عن الملازمة يُحسب لها حساب عند المحدثين ويرجحون بها عند الاختلاف.

وانظر تهذيب التهذيب (١٠/ ٢٤٥) وسير أعلام النبلاء (٧/ ٩-٧) للتأكد من هذه الصلة بأيوب .

أمّا قول الباحث : (ثم إن الذي نقل فضيلة الشيخ من كلام يحيى بن معين لا أجد له أي فائدة) فهذا حكم على نفسه ، هو صادق فيه لأنه قلما يستفيد من كلام العلماء ، ولو كان يستفيد من كلام العلماء لما وجدت بحثه هذا مليئا بالأخطاء .

ومن الكلام الذي لم يستفد منه كلام ابن معين هذا ، فابن معين يفيدنا بكلامه هذا أن رواية معمر عن العراقيين البصريين والكوفيين ضعيفة وباحثنا يجعل مجرد كون معمر بصريا من الأدلة على صحة روايته عن أيوب بدون أي دليل إلا كونه بصريا ولم يسلم بقول ابن معين فمعنى هذا أنه بحكم بصريته يجب أن تقبل روايته عن كل البصريين (١) .

أمّا أنا فاستفدت منه بأن حققت به غرضنا كما أسلفت .

ولا أزال أستفيد منه كلما وجدت رواية معمر عن أحد من البصريين فإني أستحضر مقولة ابن معين هذه فأنزلهما منزلتها وأعطيتها حكمها إلا من وجدت له دليلا يخرجه من قول ابن معين هذا وهو ثقة في نفسه كأيوب وقتادة فإني أقبل رواية معمر عنه وأنزلها منزلتها وأعطيتها حكمها .

١٤- قال الباحث (ص ٥-٦) : ثم المسألة الثانية وهي الاختلاف على أصحاب نافع عنه وقد أورد الإمام الدارقطني في العلل (٣/ ١/ ٥٧) وجوه الاختلاف وهي بعضهم قال : عن نافع عن أبي هريرة ، والبعض الآخر قال : عن نافع عن ابن عمر ، والآخر قال : عن سالم ونافع عن ابن عمر ، والبعض الآخر قال : عن نافع عن إياس عن أبي هريرة وبعضهم قال : عن نافع عن إبراهيم بن عبد الله بن معبد بن عباس عن ابن عباس عن ميمونة ، وبعضهم قال : عن نافع عن إبراهيم بن عبد الله بن معبد عن ميمونة بدون الواسطة .

وقال الدارقطني : وهو الصواب عن نافع . يعني عن إبراهيم بن عبد الله بن معبد عن ميمونة .

وكذا رجحه الإمام البخاري (١/ ٢٠٣) وكذا النسائي في سننه (٥/ ٢١٣)

كتاب المناسك، باب (فضل الصلاة في المسجد الحرام)، لكن في كلامه شيء كما أبدى فضيلة الشيخ (كذا) وكذا القاضي عياض كما أشار إليه الإمام النووي في شرحه لمسلم (٩/١٦٦) وترجيحهم صحيح وموافق للقواعد... ولايضاحه أذكر أن أصحاب نافع الذين اختلفوا عنه في هذا الحديث كما ذكرهم الدارقطني في العلل هم :

- ١- موسى بن عقبة
- ٢- ومحمد بن عبد الرحمن بن أبي ليلى
- ٣- وعبيد الله بن عمر
- ٤- وموسى بن عبد الله الجهني
- ٥- وعبد الله بن عمر العمري
- ٦- وعبد الله بن نافع مولى ابن عمر
- ٧- وابن جريح
- ٨- والليث

وموسى بن عقبة اختلف عليه، ف قيل عنه عن نافع عن أبي هريرة، وقيل : عنه عن سالم ونافع عن ابن عمر، وقيل : عنه عن نافع عن إياس عن أبي هريرة فرواية موسى بن عقبة مضطربة.

ومحمد بن عبد الرحمن بن أبي ليلى، قال : عن نافع عن أبي هريرة.
ومحمد هذا ضعيف لسوء الحفظ. ومع هذا خالفه أصحاب نافع.
وعبيد الله بن عمر قال : عن نافع عن ابن عمر. وعبيد الله هذا ذكره في أثبات أصحاب نافع. وتابعه موسى الجهني وهو كوفي، وثقوه إلا أن العجلي قال : ثقة في عداد الشيوخ. اهـ يعني دون الأثبات. وقال أبو زرعة : صالح، وقال أبو حاتم : لا بأس به. هذا ولم يذكروه في أي طبقة من طبقات أصحاب نافع.
ثم تابعه عبد الله بن عمر العمري وهو ضعيف ذكره في طبقة الضعفاء وتابعه أيضاً عبد الله بن نافع أكبر ولد نافع مولى ابن عمر جعلوه في طبقة المتروكين.
ومتابعة موسى الجهني هي التي تقوي حديث عبيد الله.
وأما متابعة عبد الله بن عمر لا تعطي له قوة عند مخالفة الثقات كما يأتي.
لكن خالفهم ابن جريح والليث بن سعد فرويا عن نافع عن إبراهيم بن عبد الله ابن معبد عن ميمونة وهذا هو الصواب.

وذلك أَنَّ ابن جريج إذا صرَّح بالسماع (كذا) وصرح به في رواية النسائي ومسنَد الإمام أحمد (٣٣٤ / ٦) فهو من أثبات أصحاب نافع.

قال يحيى القطان: ابن جريج أثبت في نافع من مالك ومُعرف أَنَّ مالك (كذا) عن نافع عن ابن عمر سلسلة ذهبية عند الإمام البخاري.

والليث بن سعد إمام معروف وجعله النسائي في الطبقة الرابعة من أصحاب نافع وإذا اجتمع ابن جريج والليث فهو الذي يترجح ويتقوى من ما اجتمع عليه عبيد الله وموسى الجهني.

أقول: هذا الكلام فيه تكرار وقد تقدمت الإجابة عن بعض النقاط فيه وسوف أناقش ما أرى أَنَّهُ ينبغي مناقشته وأحيل على ما تقدم ناقشه:

١٥- أولاً: قوله: وقال الدارقطني: والصواب عن نافع (يعني عن إبراهيم بن معبد عن ميمونة).

ستأتي مناقشة هذا، وقد قدّمنا أيضاً مناقشة الدارقطني في كلامه على هذا الحديث على التسبع.

١٦- ثانياً: قوله: «وكذا رجحه الإمام البخاري وكذا النسائي في سنته... وكذا القاضي عياض».

تقدمت مناقشة أقوالهم وبيان ضعف حججهم وعدم استيفائهم لأطراف الموضوع.

١٧- ثالثاً: قوله: «ترجيحهم هذا صحيح وموافق للقواعد...»

قد بينا سلفاً ضعف حججهم وتفاوتها في هذا الضعف وسنستوفي البيان الشافي إن شاء الله في الآتي.

١٨- رابعاً: ذكر أصحاب نافع الذين اختلفوا عليه في رواية هذا الحديث وهم ثمانية ذكرهم إجمالاً وترك أبواب وهو التاسع.

ثم أعاد ذكرهم مصحوباً بشيء من النقد ومناقشه بما يبدو لنا:

مغالطات أو تسرع في الأحكام وسوء تطبيق للقواعد

١- قال: «وموسى بن عقبة اختلف عليه، فقبل عنه عن نافع عن أبي هريرة وقيل عنه عن سالم ونافع عن ابن عمر، وقيل عنه عن نافع عن إياس عن أبي هريرة، فرواية موسى بن عقبة مضطربة».

أقول: هذا تسرع في الحكم لأنه لم يدرس الأسانيد إلى موسى بن عقبة حتى يصدر مثل هذا الحكم.

وثانيًا: لا يجوز الحكم على الأسانيد المختلفة بالاضطراب إلا بشرطين:
أولًا: عدم إمكان الجمع بين مختلفها.

وثانيًا: بشرط ألا يظهر رجحان لبعضها على بعض فإذا ظهر رجحان بعض الأسانيد لزم القول بترجيحه.

ويؤكد ما أقول قول الحافظ في مقدمة الفتح (ص ٣٤٨-٣٤٩): «... الاختلاف على الحفاظ في الحديث لا يوجب أن يكون مضطربًا إلا بشرطين: أحدهما: استواء وجوه الاختلاف فمتى رجع أحد الأقوال قدم ولا يعمل الصحيح بالمرجوح. ثانيهما: مع الاستواء أن يتعذر الجمع على قواعد المحدثين ويغلب على الظن أن ذلك الحافظ لم يضبط ذلك الحديث بعينه فحينئذ يحكم على تلك الرواية وحدها بالاضطراب ويتوقف عن الحكم بصحة ذلك الحديث لذلك...» اهـ.

ولم يضع الباحث هذين الشرطين في حسبانته بل أقدم متسرعًا إلى القول بالاضطراب.

ولعل السبب أنه لم ير واحدة من هذه الروايات عن ميمونة فخشي أن تكون الرواية التي فيها قوله عن سالم ونافع عن ابن عمر هي الراجحة وتكون نتيجة رجحانها أن تثقل كفة عبيد الله بن عمر وأصحابه فيضيع جهده فسارع إلى القول باضطرابها.

وكان عليه إذ لم يجد سبيلًا إلى دراستها وإلى معرفة الراجح من المرجوح منها أن يتوقف عن الحكم عليها مطلقًا.

١٩- خامسًا : قال : «وعيد الله بن عمر قال عن نافع عن ابن عمر» .

وعيد الله هذا ذكره في أثبات أصحاب نافع لا أستبعد أن الباحث قد طالع ترجمة عبيد الله . ورأى ما قاله أئمة الجرح والتعديل من الإشادة بمنزلته العالية فلم يعجبه ذلك فأخذ هذه الجملة بيد - أظنها مرتعشة - وأصرع إلى موسى الجهني ليذكر في ترجمته كل ما يقلل من شأنه .

وسأذكر شيئًا مما مدح به عبيد الله لأبرهن على مكانته العظيمة :

قال أبو حاتم : سألت أحمد بن حنبل عن مالك وأيوب وعبيد الله أيهم أثبت في نافع ؟ فقال : عبيد الله أثبتهم وأحفظهم وأكثرهم رواية .

وقال أحمد بن صالح : عبيد الله أحب إلي من مالك في نافع .

وقال ابن معين : عبيد الله عن القاسم عن عائشة الذهب المشبك بالثر

تهذيب الكمال (٢/ ٨٨٦) وتذكرة الحفاظ (١/ ١٦٠ / ١٦١) .

ومن مرجحاته في نافع على مخالفيه أنه بليده فكلاهما مدني ، ومن مرجحاته ملازمته لنافع انظر تهذيب الكمال في الموضع السابق .

غمطه لموسى الجهني مرة أخرى .

٢٠- سادسًا : قال : «وتابعه (يعني عبيد الله بن عمر) موسى بن عبد الله

الجهني وهو كوفي ، وثقوه إلا أن العجلي قال : ثقة في عداد الشيوخ . اهـ

يعني دون الأثبات .

وقال أبو زرعة : صالح ، وقال أبو حاتم : لا بأس به .

هذا ولم يذكره في أي طبقة من طبقات أصحاب نافع .

يعني : أنه لم يكفه قول ابن حجر فيه : «ثقة عابد» ، ولا قول الذهبي فيه :

«حجة» .

فلا بد من البحث عن أقوال تهبط به عن هذه المرتبة فيقول : هو : «وثقوه» بدل

(ثقة) أو (حجة) عبارتان قالهما الذهبي وابن حجر ولا أدري هل يعرف الفرق بين

(ثقة) و(وثقوه) أو لا ؟! وأظنه يعرف هذا الفرق .

خيانته في الخُقل !!

ومن المؤسف جداً أنه لم ينقل عبارة أبي حاتم بأمانة !!
فإن أبا حاتم قال فيه : «لابأس به ثقة صالح» انظر : هذه العبارة في الجرح
والتعديل (ج ٤ / قسم ١ / ص ١٤٩) في المصورة عن الطبعة الأولى (٨ / ١٤٩).
وانظرها في تهذيب الكمال للمزي (٣ / ١٣٨٩).

وهو مع الأسف يأخذ من العبارات ما يوافق هواه ويترك ما يخالفه .
فقد ترك قول ابن معين فيه «ثقة» وقول أحمد «كان ثقة» وقول يحيى بن سعيد
«كان ثقة» ، فترك كل هذه العبارات العالية وأخذ العبارات الأدنى وحذف من كلام
أبي حاتم ما يرفعه !! راجع المصدرين السابقين وأخذ ما يخفضه في نظره
ولا أدري لماذا يرتكب كل هذه الأفاعيل !!

ثم قال : «ولم يذكروه - يعني موسى الجهني - في أي طبقة من طبقات
أصحاب نافع !!» . ماذا يريد بهذه العبارة وما فائدتها ؟
لعله يتشكك في سماع الجهني من نافع أو يريد أن يُشكك غيره .

هضمه لعبد الله العمري

٢١- سابقاً : قوله : «وتابعه أيضاً عبد الله بن عمر العمري وهو ضعيف ذكره
في طبقة الضعفاء» .

لم يسلك هذا الباحث مسلكاً واحداً في تراجم هؤلاء الرجال !
فمثلاً لم يعجبه في موسى الجهني قول الحافظين : الذهبي وابن حجر : فلذهب
يبحث عن أقوال تحقق فرضه وفعل ما ذكرناه .

وفي عبد الله العمري وجد لأول وهلة ما يشفي غليله فاكتفى به بل زاد عليه قوله :
ذكره في طبقة الضعفاء (١١) ولم يبحث عن أقوال آخر ترفع من شأنه مثلاً أو بحث
فوجد قول أبي حاتم : «رايت أحمد بن حنبل يُحسنُ الثناء عليه» ووجد قول ابن معين :
«صريح» وقوله الآخر : «ليس به بأس» وهذا اللفظ عند ابن معين معناه أنه ثقة .

وقول يعقوب بن شيبة : «ثقة صدوق في حديثه اضطراب» .
وقال النسائي : «ضعيف الحديث» وقال صالح جزرة : «مختلط الحديث»
انظر تهذيب التهذيب (٣٢٧/٥) .

فأعرض عن هذا وذاك لأن في مجموع هذا الكلام ما يرفع شأنه ، وهذا خطر
على غايته التي يرمي إليها ، فلو سلك في حقهم منهجًا واحدًا لقلنا لا عتب عليه فإنه
كان جادًا في البحث عن الحقيقة !

هضمه لعبد الله بن نافع وأدعاه للمؤهم بأن أئمة الجرح قد تركوه

٢٢- ثامنًا : قوله : «وتابعه أيضًا عبد الله بن نافع أكبر ولد نافع مولى ابن عمر
جعلوه في طبقة المتروكين» .

أظن أن الرجل نظر في التقريب فرأى عبارة الحافظ ابن حجر فيه : «ضعيف»
فلم تعجبه ، فإن من يقال فيه : (ضعيف) يصلح للاعتبار ، وأظنه رأى عبارة الذهبي
فيه وهي : «ضعفه» وهي أخف من «ضعيف» فلم تعجبه ، والأمر جد فلا بد من
التخلص منه نهائيًا فنظر في التهذيب ليجد ما يحقق ما يقصد ، فوجد عبارة النسائي
والدارقطني (متروك) فرأى فيها طلبته فتشبت بها لكن رأى أنه لا يكفي نسبتها إلى
النسائي والدارقطني ولا بد من عبارة أقوى من هذه تُشعر باتفاق أئمة النقد على
جرحه فقال : «جعلوه في طبقة المتروكين» .

ورأى مثلًا قول ابن عدي : (هو ممن يكتب حديثه) وإن كان غيره يخالفه وقول
ابن سعد : (له أحاديث وهو يستضعف) .

ورأى قول ابن حبان : (كان يخطئ ولا يعلم فلا يحتج بأخباره التي لم يوافق
فيها الثقات) .

فأعرض عن مثل هذه العبارات لأنها تبقي في الرجل رَمَقًا يؤمُّه للاعتبار
والمتابعة وهكذا يكون الإنصاف والعدل !!!

٢٣- تاسعًا : قوله : «ومتابعة موسى الجهني هي التي تُقوي حديث عبيد الله
وأما متابعة عبد الله بن عمر لا تُعطي له قوة عند مخالفة الثقات كما يأتي» .

يعني أنه قد تخلص من متابعة أيوب فلا تصلح في العير ولا في النفير ولا تستحق الذكر وإن رواها مسلم للمتابعة.

ورواية عبد الله بن نافع لا تصلح للمتابعة من باب أولى لاتفاق أنمة الحديث على أنه متروك - على زعمه - وإن رواها عن أبيه وهذه وإن كانت من المرجحات عند المحدثين فإن صاحبنا لا يبالي بها.

تصويب قائم على المغالطات

٢٤- عاشرًا: قوله: «لكن خالفهم ابن جريج والليث بن سعد فرويا عن نافع عن إبراهيم بن عبد الله بن معبد وهذا هو الصواب».

لقد تخلص الباحث من أيوب وعبد الله بن عمر العمري وعبد الله بن نافع فلا أدري ماذا يقصد بقوله «لكن خالفهم» بصيغة الجمع وكان المفروض أن يقول «لكن خالفهما» ليعود الضمير إلى عبيد الله بن عمر وموسى الجهني فقط لأنه لم يبق من يصلح للمعارضة غيرهما حسب ما قرره، لكن لعل هؤلاء الثلاثة غالبوه ليقفوا إلى جانب أخويهما فيشدوا أزرهما.

وأظن أن قوله: (وهذا هو الصواب) قائم على دراسته الدقيقة فهو اجتهاد منه لا تقليدا

كشف بعض مغالطاته

٢٥- حادي عشر: قوله: «وذلك أن ابن جريج إذا صرح بالسماع - وصرح به في رواية النسائي، ومستند الإمام أحمد (٦ / ٣٣٤) فهو من أثبات أصحاب نافع، قال يحيى القطان: (ابن جريج أثبت في نافع من مالك ومعروف أن مالك (كذا)، عن نافع عن ابن عمر سلسلة ذهبية عند الإمام البخاري. والليث بن سعد المصري إمام معروف وجعله النسائي في الطبقة الرابعة من أصحاب نافع وإذا اجتمع ابن جريج والليث فهو الذي يترجح ويتقوى مما اجتمع عليه عبيد الله وموسى الجهني»

لماذا لم تذكر في ابن جريج الذي له والذي عليه ١٩ لَمْ تَمْ تذكر أنه مدلس وقد عده الحافظ ابن حجر في الطبقة الثالثة من طبقات المدلسين .

لماذا لم تذكر قول مالك فيه أنه : حاطب ليل !

وقول ابن معين فيه : «ثقة في كل ما روي عنه من الكتاب» تهذيب التهذيب (٦/ ٤٠٤) يعني فإذا روى من غير الكتاب فهو بخلاف ذلك .

لماذا أخذت قول ابن القطان : (ابن جريج أثبت في نافع من مالك) ثم قلت لترفع من شأن ابن جريج : «ومعروف أن مالك عن نافع عن ابن عمر سلسلة ذهبية» . ليكون ابن جريج عن نافع عن ابن عمر سلسلة ماسية !

وتركت قول الأحمد بن أحمد بن حنبل وأحمد بن صالح في تفضيلهما عبيد الله بن عمر على مالك في الرواية عن نافع .

إن ابن جريج عظيم عندي ، ولكن تصرفاتك الغربية تلجئ إلى مثل هذه المناقشة والمحاسبة .

خلاصة دراسة طرق حديث ابن عمر رضي الله عنهما

والآن أنقل للقارئ الخلاصة التي وصلت إليها في كتابي «بين الإمامين» في المقارنة بين أصحاب نافع : بين عبيد الله بن عمر ومن معه من جهة وبين ابن جريج والليث من جهة أخرى مُضيفاً إليها ما جدّلي في هذه الدراسة والمناقشة .

فقلت في الكتاب المذكور (ص ٣٤٤) : «وأما المسألة الثانية : وهي اختلاف أصحاب نافع ، فالصواب فيها اختيار مسلم وما قاله النووي من أنه يحتمل صحة الروایتين .

ولا يظهر لترجيح البخاري والدارقطني وعياض لرواية الليث وابن جريج على رواية عبيد الله وأيوب وعبد الله بن عمر وموسى الجهني وجه ، فالصواب أن كلا الوجهين صحيح .

القرائن والمرجحات إلى جانب عبيد الله ومن معه هذا فإن رواية عبيد الله ومن معه أصح في نظري للأمور الآتية :

- ١- أن عبيد الله بن عمر أثبت الناس في نافع كما يقول الإمام أحمد وأحمد بن صالح ومن قصّره يُساوِيه بمالك في نافع، وأريد الآن:
- ٢- ولأنه بلدي نافع فكلاهما مدني.
- ٣- ولأنه لازم نافعاً ملازمة طويلة، وهاتان الميزتان لا يُشاركه فيها ابن جريج ولا الليث فابن جريج مكّي، والليث مصري ولم يلازماء كعبيد الله.
- وهاتان الميزتان من المرجّحات عند العلماء محدّثين وأصوليين.
- ٤- أنه قد تابعه ثلاثة في روايته عن نافع وهم:
- ١- موسى الجهني.
- ٢- وأيوب.
- ٣- وعبد الله بن عمر العمري^(١).
- ٤- ولنا أن نضيف عبد الله بن نافع فإنه لا يبعد أن يكون قد حفظ هذا الحديث عن أبيه، والقراءة من المرجّحات لأن صاحب البيت بما فيه أدري.
- ولا ننسى رواية موسى بن عقبة هذا الحديث عن نافع عن ابن عمر.
- وسوف ندرسها مع رواياته الأخرى - إن تيسر لنا ذلك - فإن ترجّحت روايته عن نافع عن ابن عمر ضممتها إلى جانب رواية عبيد الله.
- ٥- أنه قد اختلف على ابن جريج والليث في رواية هذا الحديث عنهما عن نافع وهذا الاختلاف يؤثر في روايتهما نوع تأثير:
- أمّا الاختلاف على ابن جريج فمن الرواة عنه من قال: (عن ابن جريج عن نافع عن إبراهيم بن عبد الله بن معبد عن ميمونة) وهما: أبو عاصم النّيل^(٢) وعبد الله بن المبارك^(٣).

(١) روايته في مصنف عبد الرزاق (١٢١/٥) ومسنّد أحمد (٦٨/٢) وتعليق أحمد شاكر رقم (٥٣٥٨) وقال أحمد شاكر: إسناده صحيح. وأما الحافظ فقال: إسناده ضعيف.

(٢) روايته في التاريخ الكبير للبخاري (٣٠٢/١/١) وأبو عاصم، ثقة ثبت. التهذيب (٣٣٧٢/١).

(٣) روايته في مسنّد أحمد (٣٣٤/١) وابن المبارك هو الإمام الشهير.

- وخالفهما مكِّي بن إبراهيم^(١) وعبد الرزاق^(٢) فقالا : (عن ابن جريج عن نافع عن إبراهيم بن عبد الله بن معبد عن ابن عباس عن ميمونة) أي بوساطة (ابن عباس) بين إبراهيم بن عبد الله وميمونة .

- وأما الاختلاف على الليث فقد روى الحديث عنه قتيبة^(٣) وابن رباح^(٤) وأزيد الآن ابن وهب^(٥) فقالوا : عن الليث عن إبراهيم بن عبد الله بن معبد عن ابن عباس عن ميمونة أي بوساطة (ابن عباس) بين إبراهيم وميمونة .

- وخالفهم :

أ - عبد الله بن صالح .

ب - وحجاج بن الشاعر .

ج - وقتيبة نفسه في رواية أخرى .

فروؤا الحديث عن نافع عن إبراهيم بن عبد الله بن معبد عن ميمونة مباشرة بدون وساطة (ابن عباس) .

وقد رجَّح البخاري والدارقطني الرواية التي لا ذكر فيها لابن عباس فهذا الاختلاف على ابن جريج والليث له أثره دون شك على روايتهما ممَّا يجعلها دون مستوى رواية عبيد الله ومن معه عن نافع عن ابن عمر في الصُّحَّة بل ترجيحها عليها .

(١) رواه في التاريخ الكبير للبخاري (٣٠٢/١/١) .

(٢) رواه في المعنف (١٢١/٥) ومسند أحمد (٣٣٤/٦) والسنن الكبرى للنسائي (٥١) وهي مصورة بالجامعة الإسلامية برقم (٢١٦٩) عن مخطوطة بمكتبة مراد ملا إستابول تحت رقم (٩٦) من طريق إسحاق بن إبراهيم ومحمد بن رافع النيسابوري وذلك بحلاف ما في المطبوع من سنن النسائي لقيه : عن إبراهيم بن معبد عن ميمونة وقد نُبِّه على ذلك المؤرِّ في الأطراف فرجَّح ذكر (ابن عباس) في هذا الاستناد . وكلامه سيأتي - إن شاء الله - .

(٣) ودوايتهما في مسلم (١٠١٤/٢) وكلاهما ثقة ثبت .

(٤) ودوايته في مشكل الآثار للطحاوي (٢٤٦/١) وعبد الله بن رهب ثقة حافظ حابد .

وأضيف الآن : عبد الله بن صالح حيث روى الطبراني في المعجم الكبير (٤٢٥/٢٣) قال : حدثنا مطلب بن شبيب الأزدي ثنا عبد الله بن صالح حدثني الليث عن نافع عن إبراهيم بن عبد الله بن معبد عن ابن عباس عن ميمونة مرفوعاً . ومطلب قال فيه ابن يونس : ثقة ، وقال الحافظ : صدوق . انظر لسان الميزان (٥٠/٦) .

المزايا المرجحة لرواية عبيد الله ومن معه

ويعد: فلقد تبين لنا ما لرواية عبيد الله عن نافع عن ابن عمر ومن مع عبيد الله من مزايا تفوق بها رواية ابن جريج والليث صحة وثبوتاً وتبين لنا بُعد ما ذهب إليه الدارقطني والبخاري والنسائي ومن تبعهما - في ترجيح رواية ابن جريج والليث عن نافع - .

هذا ما قلته في كتابي «بين الإمامين مسلم والدارقطني» مع إضافات قليلة تؤكد هذه الحقيقة وسأزيد الآن توضيحاً وإضافة لما جد في البحث مما يزيد ما قررته في كتابي المذكور تأكيداً وقوة إن شاء الله .

- الإيجابيات التي في جانب عبيد الله ورفقته الذين رووا الحديث عن نافع عن عبد الله بن عمر رضي الله عنهما مرفوعاً :

أولاً: الكثرة وهي من المرجحات عند المحدثين وعند الأصوليين فهم خمسة: ثلاثة ثقات واثنان ضعيفان يصلحان للاعتبار ولا يتزلان عن هذه الدرجة .
ثانياً: أن ثلاثة منهم مدنيون وهم: عبيد الله بن عمر وأخوه عبد الله وعبد الله بن نافع، فهم وشيخهم تجمعهم بلدة واحدة وهي المدينة ومن يقابلهم يفقد هذه الميزة .

ثالثاً: يربطهم بشيخهم رباط خاص ألا وهو علاقة الولاء فهم وشيخهم كأسرة واحدة وأهل البيت أدري بما فيه، وخاصة ابن الزاوي ألا وهو عبد الله ابن نافع .
رابعاً: أن عبيد الله لا أعرف عنه إلا الثناء المطلق من المحدثين، وقد قال فيه إمامان إنه أثبت الناس في نافع بل أثبت من مالك فيه .

خامساً: أنه لازم نافعاً زمنًا طويلًا فهو أعلم بأحاديث نافع وأضبطهم لها وهذه ميزة لا يشاركه فيها الجانب الآخر الذي خالفه في رواية هذا الحديث .

فهذه مرجحات معتبرة عند المحدثين والأصوليين تدفع من يدركها إلى القول بصحة رواية عبيد الله وأصحابه ولا يستطيع عاقل بعد إدراكه كل هذه المرتكزات القوية أن يقول إن أسانيدنا كلها متقدمة معللة !! وإن مسلمًا أوردنا لبيان عللها

وإيضاحها ١١ .

سليات الجانب المقابل لعيد الله وأصحابه :

أولاً : القلة : فهما اثنان وهما ثقتان إمامان لا شك في ذلك ولكن منزلتهما الكبيرة لا يجوز أن نأخذ منها مغولاً نهدم به ذلك البناء القوي الذي حاز تلك الميزات التي ذكرنا لعيد الله وشركائه .

ثانياً : ينقصهما عدم الملازمة التي امتاز بها عيد الله .

ثالثاً : ينقصهما عدم المواظبة وهي ميزة انفرد بها عيد الله وزملاؤه الثلاثة الذين ذكرنا لهم هذه الميزة .

رابعاً : مما يُضَعَّف جانب هذين الإمامين - وخصوصاً ابن جريج - اختلاف أصحابهما عليهما في إسناد هذا الحديث فإن الاختلاف يدل أحياناً على عدم الضبط مما يؤدي أحياناً إلى الحكم بالاضطراب وأحياناً إلى التوقف عن الحكم لأحد الجانبين . وأحياناً إلى ترجيح أحد الجانبين بمرجحات تظهر للناظر فيه .

والاختلاف على ابن جريج كثير ويحير الناظر فيه لدرجة لا تسمح للمُصنِّف أن يقول برجحان روايته - مع رواية الليث - على رواية عيد الله ورفقائه .

وعند عبد الرزاق في المصنف (٥/ ١٢٠-١٢١) اختلاف آخر على ابن

جرير :

١- قال عبد الرزاق عن ابن جريج قال : حدثني عطاء أن أبا سلمة بن عبد الرحمن أخبره عن أبي هريرة أو عن عائشة أنها قالت : قال رسول الله ﷺ : «صلاة في مسجد خير من ألف صلاة فيما سواه من المساجد إلا المسجد الحرام» .

٢- عبد الرزاق عن ابن جريج قال : أخبرنا عطاء أنه سمع ابن الزبير يقول على المنبر : «صلاة في المسجد الحرام خير من مائة صلاة فيما سواه من المساجد» قال : «ولم يسم مسجد المدينة . فيخيل إلي أنما يريد مسجد المدينة» .

فإن تسرعنا - كما تسرع الباحث - في الحكم على روايات موسى بن عقبة بالاضطراب فإن الروايات عن ابن جريج مختلفة اختلافاً كثيراً فهي مضطربة على

منهج الباحث ! وحيث لا يبقى في مقابل عبيد الله ومن معه - على ما يتمتع به جانبهم من ميزات - إلا الليث بن سعد .

وهو أيضاً مختلف عليه ، فعلى ما مشى عليه الباحث في روايات موسى بن عقبة تكون روايات الليث - أيضاً - مضطربة !!

فلم يبق على منهج الباحث أحد يصلح لمعارضة عبيد الله بن عمر ومن معه - لأنه لم يختلف على أحد منهم - ويبقى تعلقه بالبخاري والدارقطني والقاضي عياض تعلق بغير علم ولا هدى .

لكننا - ولله الحمد - لم نبر على هذا المنهج المتهور فيما مضى ولا الآن ونسأل الله أن يحفظنا في المستقبل منه ومن كل زللٍ خصوصاً في مجال دراسة سنة رسول الله ﷺ وخدمتها .

فنعول : إن ابن جريج وعبد الرزاق من المحدثين الكثيرين ولهما في هذا الباب أحاديث عن عائشة وعن أبي هريرة وعن ميمونة فكونهما يرويان في هذا الباب عن عددٍ من الصحابة لا يُستكثر عليهما .

وأما الاختلاف على ابن جريج في حديث ميمونة فلعل سببه أن ابن جريج ينشط أحياناً فيقول عن نافع عن إبراهيم بن عبد الله عن ابن عباس عن ميمونة وأحياناً يكسل فيسقط (ابن عباس) والمحدثون يفرضون مثل هذا الاحتمال .

أو نقول : إنه أحياناً ينسى ذكر (ابن عباس) في الإسناد فيسمعه في هذه الحال بعض أصحابه ومنهم أبو عاصم النبيل وعبد الله بن المبارك ويستحضر أحياناً أن ابن عباس في الإسناد فيذكره في الإسناد ، ويكون قد سمعه في هذه الحال بعض أصحابه ومنهم : عبد الرزاق ومكي بن إبراهيم ، وجل من لا ينسى . وقد ينسى الأنبياء - عليهم الصلاة والسلام - والصحابة - رضوان الله عليهم - فضلاً عن غيرهم .

وإذا احتمل الأمر هذا وذاك قلنا : إن مع عبد الرزاق ومكي بن إبراهيم زيادة وهما ثقتان والزيادة من الثقة مقبولة ومن حفظ حجة على من لم يحفظ فأثبتنا زيادة (ابن عباس) في إسناد حديث ميمونة بهذا الإسناد ، وأما الاختلاف على الليث فيقال

فيه ما قيل في الاختلاف على ابن جريج وينتهي فيه بالقول بقبول زيادة الثقة وهذه الزيادة جاءت من ثقات ويضاف إلى ذلك أن رواية قتيبة وابن رمح في مسلم ورواية مخالفيهما خارج الصحيحين وما كان في الصحيحين أو في أحدهما يُرجَّح على ما في سواهما .

ويضاف أيضًا أن في الجانب المقابل للزيادة عبد الله بن صالح^(١) وهو متكلم فيه ورواة الزيادة لا كلام فيهم .

فبهذه الدراسة الشاملة لكل جزئيات هذه القضية والقائمة بدراسة جزئياتها واحدة واحدة في ضوء قواعد المحدثين بدون إفراط أو تفريط وبدون تعصب أو هوى لأحد وصلنا إلى تقرير هذه النتائج التي أرجو أن تكون صحيحة وهذا يتفق مع ما أثبتته في كتابي «بين الإمامين مسلم والدارقطني» وهو قلبي :

(وأما المسألة الثانية : وهي : اختلاف أصحاب نافع ، فالصواب فيها اختيار مسلم وما قاله النووي من أنه يحتمل صحة الروایتين)

ولا يظهر وجه لترجيح البخاري والدارقطني وعياض لرواية الليث وابن جريج على رواية عبيد الله وأيوب وعبد الله بن عمر وموسى الجهني .

فالصواب أن كلا الوجهين صحيح ، ومع هذا ، فإن رواية عبيد الله ومن معه أصح في نظري للأمور الآتية . . . إلخ .

وانظر في رسالتي بين الإمامين (ص ٣٤٤-٣٤٦) .

وأستدرك الآن فأقول : إن كلا الوجهين ثابت ، فرواية عبيد الله بن عمر وزملائه عن نافع صحيحة ، ورواية الليث وابن جريج عن نافع عن إبراهيم بن عبد الله عن ابن عباس عن ميمونة حسنة ، لأن إبراهيم بن عبد الله صدوق كما قال الحافظ ، ولم يذكر فيه ابن أبي حاتم جرْحًا ولا تعديلًا ، وسكت عنه الذهبي في «الكاشف» .

(١) وأيضًا رواية عبد الله بن صالح مختلف فيها .

تطبيق خاطئ لكلام أئمة النُّقَد

٢٦- قال الباحث (ص ٧): «ثم إنَّ طريق نافع عن ابن عمر طريق الجادة ويسبق إليها اللسان».

والثانية طريقة غير مشهورة، لا يسبق إليها اللسان ويمثل هذا يعجل أبو حاتم الأحاديث كثيراً».

أقول: لو كان راوي طريق نافع عن ابن عمر واحداً فقط، لقُلنا: إنَّه سلك الجادة.

أمَّا الرواة جماعة اتفقت كلمتهم على ذلك، ولهم ما لهم من المزايا لا سيما عبيد الله فلا يتأتَّى القول بأنهم سلكوا الجادة، إلَّا إذا كان القائل يريد المكابرة والعنادا.

فهذا أسلوب غير علمي ولا يتصوَّر من عاقل - فضلاً عن محدِّث - أن يقبله ولو درس أبو حاتم أو غيره من الأئمة، حتى البخاري دراسة وافية لما تجاوزوا - في نظري - النتائج التي وصلت إليها، لأنِّي - بحمد الله - مع هذه الدراسة طبَّقتُ قواعد المحدثين بكل دقة ولم آل في ذلك جهداً^(١).

٢٧- قال الباحث (ص ٧): «ولهذا رجحوا حديث ابن جريج والليث، وهم أئمة» هذا الشأن ثمَّ إنَّ الذي قال فضيلة الشيخ: (وقد ورد الاختلاف عن ابن

(١) لقد أُرِجف امتلياري كثيراً بهذا الكلام ومن يقدِّر بين دراستي لهذين الحديثين ودراسة العلماء الذين عارضوا الإمام مسلماً فيها وحججهم يجد صدق ما نقول، فهؤلاء العلماء درسوا ألف الألف من الأحاديث ودرسوا الألف من الرجال ولا بُدَّ أن تكون لهم أخطاء فيما ضَمُّوه وصَحَّوه ولا بُدَّ أن يكون منهم تقصير فيما ضَمُّوه ولهم من الضَّواب الشيء الكثير، ومن يقول غير هذا فهو مبطل مجارف ومن يأتي بعدهم يجد ما يتعقبه عليهم ويكون الصواب معه وإن كان هو دونهم وأقلَّ منهم علماً وكتب النَّقْد كثيرة ومن يقول غير هذا فقد كذب وجارف وتجرَّ على فضل الله تعالى وصحَّبه لهذا الرجل الذي يُعَالَف علماء تسعة قرون ويطعن في جهودهم بالجهل والهوى ثمَّ يُرَجِّف على بهذا الكلام!

(٢) هذا من التعمية على القراء، قال الذين عارضوا مسلماً تناوت وجهات نظرهم ومجموع من صحَّح حديث ابن عمر وميمونة وشواهدهما يُلغون خمسة وعشرين عالماً وناقداً. فأبى وضعهم هذا المتعالم المتطاول ١٢.

جريح والليث، وزاد بعض رواتهما عنهما «ابن عباس» قبل ميمونة، وبعضهم لم يذكر هذا الاختلاف وهذا الاختلاف يؤثر في روايتهما نوع تأثير.

قلت: إن الاختلاف إنما يؤثر في إسناده إذا لم يترجح إحدى طرقه، أما إذا ترجح فيصبح محفوظًا، وهنا حكموا بأن ذكر ابن عباس وهم وإسقاطه محفوظ، لأن أثبات أصحابهما روي عنهما بإسقاط ابن عباس.

وما هو ذنب المتن الذي روى عن شيخه، وأتقن، ثم روى سبى الحفظ عن ذلك الشيخ وأخطأ.

أقول: على هذا الكلام ملاحظات:

١- إن هذا الكلام الذي نسبته إليّ وإن كان لا يختلف معناه عن معنى كلامي إلا أن هناك فرقًا بين التعبيرين فأحيل القارئ إلى (ص ٣٤٤) ليرى الفرق بين العبارتين.

٢- أن قوله: «قلت إن الاختلاف إنما يؤثر في إسناده (كذا) إذا لم يترجح إحدى (كذا) طرقه، وأما إذا ترجح فيصبح محفوظًا».

كلام من نسج خياله ولا فليخبرنا بمن سبقه من العلماء إلى هذا الشرط.

استخفاف بعدد من الأئمة الحفاظ ومجازفة مقبلة.

٣- إن قوله: «وهنا فقد حكموا^(١) بأن ذكر ابن عباس وهم، وإسقاطه محفوظ لأن أثبات أصحابهما روي عنهما بإسقاط ابن عباس وما هو ذنب المتن الذي روى عن شيخه وأتقن ثم روى سبى الحفظ^(٢) عن ذلك الشيخ وأخطأ».

هو قول من يرسل الكلام جزأًا دون روية ودون وهي لما يقول مع الأسف الشديد.

فقد بينّا ضعف أدلة من رجح إسقاط ذكر ابن عباس من حديث ميمونة بيانا مدعما بالأدلة الواضحة فيما سبق والحمد لله.

(١) هنا تعميم باطل يَرْمِهم أن أهل الحديث قد اتفقوا على ما يدّعيه وقد عرفت بطلان هذه الدهوى وأما ما الآن ما يتقضاها.

(٢) هنا الكلام فيه استخفاف بخمسة من الأئمة الحفاظ !.

ثم إن قوله . «لأن أثبات أصحابهما (يعني ابن جريج والليث بن سعد) رواهما عنهما بإسقاط ابن عباس» من العجائب والله في خلقه شئون ولو لم يكن من زلاته ومجازفاته في هذا البحث إلا هذه الزلة لكفته .

من قال من أئمة الحديث : إن عبد الرزاق ومكي بن إبراهيم اللذين رواها هذا الحديث عن ابن جريج عن نافع بإثبات ابن عباس سيئا الحفظ ؟! ومن قال : إن قتيبة وابن رمح وابن وهب وقد ذكروا ابن عباس في إسناد حديث ميمونة سينو الحفظ ؟! .

إنني سأنقل كلام ابن حجر في هؤلاء الأئمة الأعلام الذين نال من مكانتهم هذا الباحث الذي لا يدري مايقول . وللقارئ أن يرجع إلى تراجمهم في «تذكرة الحفاظ» و«تهذيب الكمال» و«تهذيب التهذيب» و«الكاشف» و«الجرح والتعديل» وغيرهما من كتب الرجال .

١- قال الحافظ ابن حجر رحمته الله : «مكي بن إبراهيم بن بشير التميمي البلخي أبو السكن ، ثقة ثبت من التاسعة . . . / ع تقريب (٢/ ٢٧٣) .

٢- عبد الرزاق بن همام بن نافع الحميري مولا هم أبو بكر الصنعاني ، ثقة حافظ مصنف شهير عوفي في آخر صمره فتغير وكان يتشيع من التاسعة / ع تقريب (١/ ٥٠٥) .

أقول : ومع تشيعه فإنه كان يفضل أبا بكر وعمر على علي عليه السلام ومن كلامه : «والله ما انشرح صدري قط أن أفضل عليا على أبي بكر وعمر رحم الله أبا بكر وعمر وعثمان من لم يحبهم فما هو بمؤمن» «تهذيب التهذيب» (٦/ ٣١٣) .

٣- قتيبة بن سعيد الثقفي ، ثقة ثبت من العاشرة / ع تقريب (٢/ ١٢٣) وروايته في صحيح مسلم .

٤- محمد بن رمح بن المهاجر المصري ، ثقة ثبت من العاشرة / م ق تقريب (٢/ ١٦١) وحديثه في مسلم عن الليث .

٥- عبد الله بن وهب بن مسلم أبو محمد المصري ، ثقة حافظ عابد / ع تقريب (١/ ٤٦٠) وروايته في «مشكل الآثار» من طريق يونس عنه عن الليث .

فهؤلاء خمسة من كبار أئمة الحفظ والإتقان ومن رجال الصحيحين وابن رمح منهم من رجال مسلم رووا حديث ميمونة عن شيخيهما ابن جريج والليث عن نافع عن إبراهيم ابن عبد الله بن معبد عن ابن عباس عن ميمونة رضي الله عنها ولا حظ أن اثنين من تلاميذ الليث مصريان .

وخالفهما في الليث عبد الله بن صالح الجهني كاتب الليث وهو وإن كان مصرياً إلا أنه صدوق كثير الغلط ثبت في كتابه وكانت فيه غفلة ^(١) .
وخالف هؤلاء الأئمة الحفاظ أئمة حفاظ ثقات .

وقد تكلمنا سابقاً عما يمكن أن يكون سبباً لاختلافهم فلا نعيده وهو اللاتق بمكانة الجانبين جميعاً من ذكر منهم ابن عباس في الإسناد ومن لم يذكره فهل يليق بمعاقل يحاسب نفسه على كلامه ، ويدرك أن هناك من سوف يحاسبه أن يقول عن هؤلاء الأئمة الحفاظ المتقنين : «وما ذنب المتقن الذي روى عن شيخه وأتقن ثم روى سيئ الحفظ عن ذلك الشيخ وأخطأ» ١١٩

طائفة كبيرة لا تصدر إلا من مغرض !!

٢٨- قال الباحث في (ص ٧) : «وهذا هو الذي ترجح لي في هذا الموضوع وليس فيه استحالة صحة رواية عبيد الله بل يحتمل صحته ، لكن هذا الاحتمال ضعيف لا يقابل به في مقابل الراجح المؤيد بالأسباب ، ثم فضيلة الشيخ ذكر شواهد للحديث ولا يحتاج إليها . مع أن الشواهد كلها متقدمة -أيضاً- وقد بيّنتها في تعليق الحديث السابق والله أعلم» ^(٢) .

أقول :

أولاً - نسي الباحث أنه ضعف حديثين من صحيح مسلم :

أولهما : حديث ابن عمر من ثلاث طرق :

(١) وقد اختلف عليه وقد ذكرنا ذلك سابقاً فترداد روايته ههنا .

(٢) لقد خالف هذا الرجل خمسة وعشرين عالماً وناقلاً مع الحق ، وهذا من أوضح الأدلة على سوء قصده

فماذا يقال فيه بعد هذا ؟

- ١- من طريق عبيد الله بن عمر .
 - ٢- ومن طريق موسى بن عبد الله الجهنبي .
 - ٣- من طريق معمر عن أيوب كلهم عن نافع عن ابن عمر .
- وقد سقنا الأدلة الشافية على ثبوت رواياتهم فيما سلف من هذا البحث .
- وثانيهما : حديث ميمونة من طريق قتيبة بن سعيد ومحمد بن ربح عن الليث بن سعد عن نافع عن إبراهيم بن عبد الله بن معبد عن ابن عباس عن ميمونة .
- ورواية ميمونة خارج صحيح مسلم ليس فيها ابن عباس وإنما فيها عن إبراهيم ابن عبد الله بن معبد عن ميمونة .
- وقد ذكرنا سابقاً أنه لا يشكُّ محدث في رواية ابن عباس عن ميمونة .
- أمّا إبراهيم بن عبد الله بن معبد فإنَّ ابن حبان قد ذكره في طبقة أتباع التابعين ، وقال : « قيل أنه سمع من ميمونة وليس ذلك بصحيح عندنا » تهذيب التهذيب (١) / (١٣٧) .
- ويرى مغلطي أن إبراهيم بن عبد الله لم يسمع من ميمونة قال : (. . .) ولم يصرح بسماعه منها أحد علمناه من القدماء المعتمدين وكذلك ذكره عند ابن سعد في الطبقة الرابعة من المدنيين الذين ليس عندهم إلا صفار الصحابة (الإكمال (١) / ق ٥٨) .
- ولعلَّ مسلماً يرى هذا الرأي ولذا أخرج الإسناد الذي فيه عن إبراهيم بن عبد الله عن ابن عباس .
- وهذا الإمام المزي رحمته الله يرجح أنَّ هذا الحديث إنما هو عن ابن عباس عن ميمونة ويؤمُّ من قال عن إبراهيم بن عبد الله عن ميمونة فقال : [ومن مسند ميمونة بنت الحارث أم المؤمنين عن النبي ﷺ : إبراهيم بن عبد الله بن معبد بن عباس عن ميمونة حديث : « صلاة فيه - تعني مسجد النبي ﷺ - أفضل من ألف صلاة فيما سواه إلا مسجد الكعبة » م في الحج عن قتيبة ومحمد بن ربح كلاهما عن ليث عن نافع عنه به ، وفيه قصة : « أنَّ امرأة اشتكت ، فقالت : إن شفاني الله لأخرجنَّ فلا صلينَّ في بيت المقدس » م في (المناسك ٢ : ١٢٤) عن إسحاق بن إبراهيم

ومحمد بن رافع كلاهما عن عبد الرزاق عن ابن جريج عن نافع نحوه .
وفي الصلاة عن قتبية به ولم يذكر القصة . ورواه موسى الجهني وغيره عن نافع
عن ابن عمر وقد مضى .
وهكذا ذكر أبو القاسم هذا الحديث في هذه الترجمة ، وهكذا وقع في بعض
النسخ من كتاب أبي مسعود .
وهكذا ذكر أبو بكر بن منجويه في ترجمة إبراهيم بن عبد الله بن معبد من رجال
مسلم أنه يروي عن ميمونة في الحج .
وكذلك رواه النسائي عن قتبية - لم يذكر فيه عن ابن عباس - وهو في أول كتاب
المساجد من السنن (الصلاة ١٢٥) .
وكل ذلك وهم ممن قاله والله يغفر لنا ولهم .
وهو في عامة النسخ من « صحيح مسلم » : عن ابن عباس عن ميمونة وكذلك
ذكره خلف في ترجمة ابن عباس عن ميمونة .
وكذلك وقع في بعض النسخ من كتاب أبي مسعود في ترجمة ابن عباس عن
ميمونة .

وكذلك حديث ابن جريج عند النسائي (المناسك : الكبرى ١٢٦) وهو في جميع
النسخ عن ابن عباس عن ميمونة ، ولفظه عن ابن جريج سمعت نافعاً يقول : حدثنا
إبراهيم ابن عبد الله بن معبد أن ابن عباس حدثه أن ميمونة زوج النبي ﷺ قالت . وهذا
لفظ صريح في أن الحديث « عن إبراهيم عن ابن عباس عن ميمونة » لا عن إبراهيم عن
ميمونة^(١) - والله اعلم [اهـ من تحفة الأشراف (١٢ / ٤٨٤ - ٤٨٦)] .

وبما يفهم من تصرف الإمام مسلم وبموقف ابن حبان ومغلطاي من رواية

(١) انظر هذا التقرير من الإمام المزي رحمته بأن رواية ابن عباس عن ميمونة موجودة في عامة نسخ مسلم وفي
جميع نسخ النسائي الكبرى عن ابن جريج عن نافع عن إبراهيم بن عبد الله بن معبد عن ابن عباس عن
ميمونة إلى آخر ما قرره المزي . ويأتي الملياري في طفراته العلمية فـهـجـازـفـ ويقول : إنه لا ذكر لـ (ابن
عباس) في هذه الرواية عن ميمونة وأن ذكره خطأ وتصحيحه ! فهل هناك مجازفة أشد من هذه المجازفة ؟
ولقد كرّر الملياري هذه المجازفة في بحوثه ١١ فاعتبروا يا أولي الأبصار

إبراهيم بن عبد الله بن معبد عن ميمونة ، وبموقف المزي والنووي^(١) يتضح والله الحمد أنني لست وحدي فيما ذهبْتُ إليه ولا أستبعد أن يكون أكثر المحدثين بعد مسلم والذين تلقوا كتابه بالقبول والإجلال ، أو كلهم سوى النسائي والدارقطني وعياض على اعتقاد ثبوت هذين الحديثين من الطرق التي أخرجها مسلم .

وبهذا يسكن روع هذا الباحث ويذهب عنه ما كان يجده من إثبات هذين الحديثين ويظهر له قوة الأدلة التي أوردتها على إثباتهما ودعم طرقهما .

ويظهر له ضعف حجج أو شهادات من أهلها ، وليفهم أن قوله : «وليس فيه استحالة صحة رواية عبيد الله بل يحتمل صحته» لا يُجدي عنه فتيلًا فإن المتكلمين المبتدعين الذين قلدهم في مثل هذا التعبير لا يرون استحالة الكذب في كل ما يثبت عن رسول الله ﷺ مما لم يتواتر ولو كان في الصحيحين لأنها عندهم أخبار آحاد لا تفيد العلم وإنما تفيد الظن (!) وما كان كذلك يحتمل الكذب (!)

فويل لهم مما كتبت أيديهم وويل لهم مما يظنون .

ومهما سفسطوا وتفلسفوا لإقناع الرعاع بهذيانهم المخبول ، فإن أنصار سنة رسول الله ﷺ ومُحِبِّهِ حقًا لا ادِّعاء لا ينظرون إلى هذا الهذيان ، وما شاكله من أنواع الضلال إلا بعين الاحتقار والازدراء ويرون أن كل حديث جاء عن طريق الثقات العدول بشروطه المعروفة عند المحدثين يُفيد العلم والعمل ، ويؤمنون به في باب الاعتقاد ويطبقونه في مجال العمل وإن رغمت أنوف أصحاب الكلام والجدل .

وأقول ثانيًا للباحث : هل علمت أن من أسباب اختياري لموضوع رسالتي : «بين الإمامين مسلم والدارقطني» ومن البواعث القوية للنهوض به «هو ما يشنه خصوم الإسلام - في هذا العصر - من هجوم عنيف غاشم على الإسلام مستهدفين هدم بنيانه وتقويض أركانه بتسديد ضرباتهم الأثيمة تارة إلى القرآن الكريم الذي لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه وتارة إلى السنة المُطَهَّرة التي هي تفسير وإيضاح لمرامي القرآن وأهدافه وتقييد لإطلاقه وبيان لمجملاته . . .» .

(١) وغير هؤلاء ممن صَحَّحُوا هذه الأحاديث وشواهدنا وهم خمسة وعشرون عالمًا .

إلى أن قلت: «ولما كان هؤلاء المفرضون المتحاملون على الإسلام ظلمًا وأتباعهم من أدياء الإسلام قد يتخذون تكأة ويستغلون مثل انتقاد الدارقطني ونظرائه جاهلين ما تعنيه هذه الانتقادات وما تهدف إليه من حماية للإسلام وصيانة لمصومه.

إنهم على الصُّدِّ مما يتصور هؤلاء المتهجمون على الإسلام والمفترون على حملته ونصومه...»

ثم قلت: (وغايتي من دراسة هذه الأحاديث الوصول إلى نتيجة صحيحة - إن شاء الله - في مكانتها ودرجاتها من الصحة وغيرها في ضوء المتابعات والشواهد ودراسة قواعد الاصطلاح) هذا ما قلته في مقدمة رسالتي: (بين الإمامين مسلم والدارقطني) (ص ٧-٨).

فقد كان من أهدافي الرد على أعداء الإسلام والسنة والموضوع الذي تناولته أحاديث منتقدة من قتل علماء الإسلام فيزداد خصوم السنة - من ملاحدة وروافض وأتباعهم في هذا الميدان من المحسويين على الإسلام والسنة - تعلقًا بأقوال هؤلاء العلماء، والأحاديث الصحيحة القوية والتي لم يتوجَّه إليها نقد من علماء الإسلام لا شك أنها كلما كثرت طرقها زادت قوة إلى أن تصل إلى درجة التواتر، والأحاديث المنتقدة، وإن كانت صحيحة لذاتها وثبتت بها الحجة في بابها إلا أنني أشبهها بالرجل القوي في ميدان القتال يحتاج إلى الأعوان والأنصار مهما بلغت قوته.

فكذلك الشأن في هذه الأحاديث تحتاج إلى المتابعات والشواهد ولا شك أنها تزداد بها قوة والناظر فيها من مُجِبِّي السُّنة يزول ما في أذهانهم من الشبه التي يزجيها إلى مسامعهم خصوم السنة وتزداد هذه الأحاديث عندهم قوة.

وبهذا التوضيح يظهر خطأ الباحث في قوله: «ثم فضيلة الشيخ ذكر شواهد للحديث لا يحتاج إليها» !!

ثم مع الأسف أردف قوله هذه بقوله: «مع أن الشواهد كلها منتقدة - أيضًا - وقد بيستها في تعليق الحديث السابق - والله أعلم».

وقد علِّم القارئ الكريم أن هذا الباحث المسكين قد ضعف حديثين من

صحيح مسلم جاءت من طرق صحيحة قوية، ومن طريق حسن في المتابعات وقد جلب عليها بخيله ورجله وما ترك حقاً يرغمه أو باطلاً يتعمده خطر بباله إلا ركض به عَجْلاً وسقى به فرحاً لتضعيف هذين الحديثين وتعليلهما .

ثم إنني قد وضحت أن منهجه الذي تبناه وسار عليه في المناقشة وزعم جهلاً أنه منهج مسلم يقتضي تضعيف حديث أبي هريرة الذي أورده مسلم من طرق فارجع إليه مرة أخرى لترى صدق كلامي، ثم ما كفاه كل هذا حتى سمى حديثاً لنقد الشواهد التي دعمنا بها حديثي ابن عمر وميمونة، وبين لنا أنها كلها متقدمة ! .

فليصفق خصوم الإسلام والسنة لعمل هذا الباحث العبقرى - ولا أقول يُكَبِّرُ خصوم الإسلام لأنهم يكفرون بهذا التكبير - ليصفقوا فرحاً بما قدم لهم هذا العبقرى من دراسة قائمة على منهج يسميه لهم بـ (منهج مسلم) ! وبما قدم لهم من تضعيف هذا الباب بكامله من صحيح مسلم وما يتلوه من أبواب أو أحاديث يقتضي الطعن فيها هذا المنهج الفذ الذي لم يطبقه تطبيقاً مُحْكَمًا إلا هذا العبقرى في القرن العشرين !! .

فعلامٌ يَدُلُّ - بالله معشر المحدثين بل وجميع المسلمين - هذا التشهير الجاد في تبني هذا المنهج ثم الكر بعنف على حديثين أوردهما مسلم بطرق من أقوى الطرق ثم الكر بعنف على شواهدهما ؟ أترك للأدكياء والعقلاء الاستنتاج !

دراسة الشواهد لحديثي ابن عمر وميمونة ﷺ

ثم أقول: إنني لم أرَ دراسته وانتقاده لهذه الشواهد لكني سأدرسها الآن وإن كان قد عُرِفَ عن المحدثين التسامح في باب المتابعات والشواهد ولنبدأ بمتابعة لنافع في ابن عمر:

قال الإمام أحمد (٢/٢٩) حدثنا إسحاق بن يوسف ثنا عبد الملك عن عطاء عن ابن عمر رضي الله عنهما عن النبي ﷺ قال: «صلاة في مسجدي هذا أفضل من ألف صلاة فيما سواه من المساجد إلا المسجد الحرام فهو أفضل» .

ثم قال رحمته الله (٢/١٥٥): «ثنا محمد بن عبيد عن عبد الملك عن عطاء به» .

دراسة رجال هذا الإسناد:

- ١- إسحاق بن يوسف الأزرق، ثقة، من التاسعة / ع تقريب (١/٦٣).
 - ٢- محمد بن عبيد الطنافسي، ثقة يحفظ، من الحادية عشرة (كذا) / ع تقريب (١٨٨/٢).
 - ٣- عبد الملك بن أبي سليمان العرزمي، صدوق له أوهام، من الخامسة / خت م ع تقريب (٥١٩/١).
 - ٤- عطاء بن أبي رباح المكي ثقة فقيه لكنه كثير الإرسال من الثالثة / ع تقريب (٢٢/٢).
- وقال الذهبي في عبد الملك بن أبي سليمان: «الكوفي الحافظ، قال أحمد: ثقة يُخطئ، من أحفظ أهل الكوفة رفع أحاديث عن عطاء».
- فحديثه لا ينزل عن درجة الحسن فهو متابع جيد لحديث نافع عن ابن عمر.
- الشواهد:

مما سقته في الشواهد لحديثي ابن عمر وميمونة :

- ١- حديث أبي هريرة في صحيح البخاري (١/٣٦٧ ح (١١٩٠) - كتاب فضل الصلاة - باب فضل الصلاة في مسجد مكة والمدينة) قال: حدثنا عبد الله بن يوسف قال أخبرنا مالك عن زيد بن رباح وعبيد الله بن أبي عبد الله الأغر عن أبي عبد الله الأغر عن أبي هريرة مرفوعاً.
- ٢- حديث أبي هريرة في صحيح مسلم (٢/١٠١٢ - ١٠١٣) من طرق مدارها على سعيد بن المسيب وإبراهيم بن عبد الله بن قارظ.
- ٣- وعزوته إلى مسند أحمد (٢/٤٧٣، ٤٨٥) من طريق يحيى (وهو القطان) عن محمد بن عمرو عن أبي سلمة عن إبراهيم بن عبد الله بن قارظ.
- ٤- ثم من طريق عبد الملك بن عمرو قال ثنا أفلح بن حميد عن أبي بكر بن حزم عن سليمان الأغر عن أبي هريرة.
- ٥- ثم طريق يونس بن محمد أنا محمد بن هلال قال أنا أبي ثنا أبو هريرة.

دراسة هذه الأسانيد:

في الإسناد الأول من أسانيد أحمد: محمد بن عمرو بن علقمة قال فيه الحافظ: «صدوق له أو هام» تقريب (١٩٦/٢).

وقال الذهبي في الكاشف (٨٤/٣): «وقال أبو حاتم: يكتب حديثه، وقال النسائي: ليس به بأس».

وقال الذهبي في الميزان (٦٧٣/٣): «شيخ مشهور حسن الحديث مُكثِر عن أبي سلمة» وحكى عن ابن معين أقوالاً منها أنه ثقة، وحكى عن غيره أقوالاً متوسطة.

فحديثه حسن على أقل الأحوال، وبقيّة رجال الإسناد أثمة: يحيى هو القطان وأبو سلمة هو ابن عبد الرحمن بن عوف، وسليمان الأغر هو أبو عبد الله المدني ثقة من كبار الثالثة / ع.

والإسناد الثاني فيه: عبد الملك بن عمرو القيسي أبو عامر العقدي، ثقة من التاسعة / ع. تقريب (٥٢١/١).

وأفلح بن حميد بن نافع الأنصاري، ثقة من السابعة / خم دس ق تقريب (١/٨٢) وأبو بكر بن حزم هو ابن محمد بن عمرو بن حزم الأنصاري، ثقة عابد من الخامسة / ع تقريب (٣٩٩/٢).

وسليمان هو الأغر، ثقة كما تقدم، فهذا إسناد صحيح.

والإسناد الثالث: فيه يونس بن محمد ثقة ومحمد بن هلال صدوق، وأبو هلال لم أقف له على ترجمة فهو إسناد فيه مجهول.

فإن شئت أن تجعله في الشواهد ولأفعلن في غنى عنه.

وبهذا تظهر كثرة طرق حديث أبي هريرة رضي الله عنه فمنها ما هو في الصحيحين ومنها ما هو في غيرهما.

فأما لك الآن طرق ومصادر كثيرة لحديث أبي هريرة منها طريقان رئيسيان في الصحيحين ومنها ثلاثة طرق في مسند الإمام أحمد واحد منها صحيح والثاني حسن وطريق ثالث ضعيف.

تناقض يقوم على الهوى !!

فاحفظ هذا واعجب ماشئت من العجب من تناقض هذا الباحث حيث يقول عن مسلم : «أخرج حديث أبي هريرة من طرق صحيحة وسليمة» في (ص ٣). ثم يقول في حديث أبي هريرة هذا - وقد ضُمت إلى طرقه طرق أخرى من صحيح البخاري ومسند أحمد وضُمت إليها شواهد زادت قوة - يقول : «مع أنَّ الشواهد كلها متفقة أيضا» !!

هكذا يقول جازماً مؤكداً قوله بصيغة (كل) بكل قوة وشجاعة ويذكر لنا أنه قد بينها في الحديث السابق.

ويا ويلَ سنة رسول الله ﷺ، بل يا ويل الإسلام من أمثال هذا البعيع المخيف.

٢- ومن الشواهد التي سقتها : حديث جابر رضي الله عنه الذي رواه أحمد في مسنده (٣/ ٣٤٣) : ثنا حسن (يعني ابن محمد) وعبد الجبار بن محمد الخطابي قالا : ثنا عبيد الله بن عمرو الرقي عن عبد الكريم عن عطاء عن جابر عن النبي ﷺ به . و (٣/ ٣٩٧) : ثنا أحمد بن عبد الملك ثنا عبيد الله عن عبد الكريم عن عطاء به .

دراسة هذين الإسنادين :

الإسناد الأول فيه :

١- الحسن بن محمد لم يتيبن لى من هو، فإن كان هو الزعفراني وهو من تلاميذ أحمد - ولا يبعد أن يروي الشيخ عن تلميذه - فهو ثقة . وإن كان غيره فلا يضر فإن في الإسناد هذا والذي بعده من يقوم مقامه .

٢- عبد الجبار بن محمد الخطابي العدوي ذكره ابن حبان في الثقات في الطبقة الرابعة روى عنه أحمد وغيره، وروى عن ابن عينة وبقية وعبيد الله بن عمرو الرقي، تعجيل المنفعة (ص ١٦٣).

٣- عبيد الله بن عمرو بن أبي الوليد الرقي أبو وهب الأسدي ثقة فقيه، ربما وهم من الثالثة / ع . تقريب (١/ ٥٣٧) كذا في المطبوعة المصرية وفي المصورة

(ص ١٨٦) من الثامنة: وهو الصواب.

٤- عبد الكريم بن مالك الجزري، ثقة من السادسة / ع. تقريب (١/ ٥١٦).
وعطاء إمام مشهور وتقدمت ترجمته.
الإسناد الثاني:

١- أحمد بن عبد الملك بن واقد الحراني أبو يحيى الأسدي ثقة تكلم فيه
بلا حجة من العاشرة / خ س ق. تقريب (١/ ٢٠) وبقيّة هذا الإسناد ترجم لهم.
فالحديث بالإسناد الثاني صحيح، والأوّل يزيده قوة.
٢- ومن الشواهد التي أوردتها في رسالتي: «بين الإمامين»:
حديث عبد الله بن الزبير رضي الله عنه: رواه الإمام أحمد (٤/ ٥).
قال رحمته الله: ثنا يونس قال ثنا حماد (يعني ابن زيد) ثنا حبيب المعلم عن عطاء
عن عبد الله بن الزبير قال: قال رسول الله ﷺ - مساق الحديث.
دراسة هذا الإسناد:

١- يونس بن محمد بن مسلم البغدادي أبو محمد المؤدب، ثقة ثبت من صفار
التاسعة / ع. تقريب (٢/ ٣٨٦).
٢- حماد بن زيد بن درهم، ثقة ثبت فقيه من كبار الثامنة / ع. تقريب (١/ ١٩٧).
٣- حبيب المعلم أبو محمد البصري، صدوق من السادسة / ع. تقريب (١/ ١٥٢) ووثقه أحمد وابن معين وأبو زرعة.
وهو إسناد حسن على أقلّ الأحوال وقد صححه ابن عبد البر والمنذري
وغيرهما لما له من المتابعات والأمر كذلك.
٤- ومن الشواهد في الكتاب المذكور:
ما رواه الإمام أحمد قال: ثنا هشيم عن حصين عن محمد بن طلحة بن ركانة
عن جبير بن مطعم قال قال رسول الله ﷺ - ومساق الحديث.

دراسة الإسناد:

١- هشيم بن بشير الواسطي، مشهور بالتدليس مع ثقته.
 هذه الحافظ في الطبقة الثالثة وهي التي لا يقبل حديثها إلا أن تُصرَّح
 بالسماع.

انظر (ص ٤٧) من طبقات المدلسين.

٢- حصين بن عبد الرحمن السلمي، ثقة تغير بأخرة / ع. تقريب (١/ ١٨٢).

٣- محمد بن طلحة بن يزيد بن ركانة المطلبي، ثقة من السادسة. تقريب (٢/ ١٧٣).

في هذا الإسناد عن هشيم وهو مدلس ففي الإسناد ضعف ينجر بما سبقه من
 الأسانيد الصحيحة وهو يشهد لها وهي تشهد له.

هذه هي الشواهد التي استشهدت بها لحديثي ابن عمر وميمونة، وهي أربعة،
 منها: الصحيح وهو حديثان: حديث جابر وحديث أبي هريرة.

ومنها الحسن وهو: حديث ابن الزبير وقد صححه غير واحد من أئمة
 الحديث.

منهم ابن عبد البر والمنذري وثمانية آخرون من أئمة الحديث سيأتي ذكرهم
 وأعتقد أنهم صحَّحوه لمتابعاته.

ومنها: ما فيه ضعف بسبب تدليس إمام ثقة، فهو ضعف ينجر كما هو معروف
 عند المحدثين.

وفي نهاية بحث حمزة المليباري لحديث ابن عمر وميمونة رضي الله عنهما في فضل الصلاة
 في مسجد رسول الله ﷺ وهو الحديث رقم (٥٠) قال: «ثم فضيلة الشيخ ذكر شواهد
 للحديث ولا يحتاج إليها مع أنَّ الشواهد كلها منتقدة -أيضاً- وقد بيَّنتها في تعليق
 الحديث السابق»

فقوله هذا دفعني لدراسة الشواهد ثم إلى بيان وجه الحاجة إليها ودفعني إلى أن
 أطلب الأوراق التي درس فيها الحديث السابق وانتقد فيها الشواهد لأرى دراسته

ونقله لهذه الشواهد وكيف أنها كلها منتقدة .

فوصلتني الأوراق وتأملتُ دراسته فرأيت فيها العجائب لكن ليس لدي متع من الوقت لدراسة جزئياتها كما عملت في الحديث رقم (٥٠) خمسين .
فرأيت حيث لم تتأت لي الدراسة التفصيلية أن أعطي عنها صورة إحصائية
أعتقد أن فيها عبرة وكفاية وهي تتمثل فيما يأتي :

منازعة الباطلة لعدد من العلماء صحّحوا حديث ابن الزبير رضي الله عنه

أولاً : يبدو أن لدى الباحث رغبة قوية في المنازعة والخلاف لأئمة الحديث
فقد خالف - في دراسته لحديث عبد الله بن الزبير رضي الله عنه في فضل الصلاة في مسجدي
مكة والمدينة - جماعة من الأئمة ذهبوا إلى تصحيحه وذهب هو إلى تضعيفه بدعوى
الاضطراب فيه !! .

فمن هؤلاء الأئمة الذين خالفهم بدون حجة ولا هدى ولا كفاءة :

- | | |
|-----------------|-----------------|
| ١- ابن عبد البر | ٢- وابن خزيمة . |
| ٣- وابن حبان | ٤- وابن حزم |
| ٥- والمنذري | ٦- والطحاوي |
| ٧- والزركشي | ٨- وابن حجر |
| ٩- والسمهودي | ١٠- والألباني |

وخالف :

- ١- ابن عبد الهادي ٢- وابن حجر ٣- والبوصيري .

٤- والألباني في تصحيح حديث جابر رضي الله عنه في الموضوع نفسه وقد سبقه إلى ذلك الإمام البخاري . ولم يُقيم حجة على تضعيفه ولهذا لم يلتفت هؤلاء العلماء إلى ما قال البخاري رحمته الله لأنه لم يُقيم حجة على تضعيفه إلا مخالفة عبد الكريم الجزري .

تلبيسه في النقل عن ابن معين رحمه الله

وأراد الباحث أن يبرهن على ضعف الحديث بعبد الكريم فقال :
«وعبد الكريم ثقة في نفسه ولا شك، لكنه يروى عن عطاء ما لا يوافقه عليه
أحد، ولهذا قال ابن معين بأن حديثه عنه رديء».

أقول : لكن ابن عدي رحمه الله بين مراد ابن معين -بقوله هذا- فقال : «يعني عن
عائشة (كان النبي ﷺ يقبلها ولا يحدث وضوءاً) إنما أراد ابن معين هذا، لأنه ليس
بمحموظ ولعبد الكريم أحاديث صالحة مستقيمة» تهذيب التهذيب (٦/ ٣٧٤).

فترك الباحث تفسير ابن عدي الذي قيده بحديث عائشة المذكور ليصل إلى
مقصوده وهو تضعيف حديث جابر.

هذا ولقد رجعت إلى تاريخ الدوري رقم (٥٢٧٥) فلم أجد هذا الكلام وإلى
تاريخ عثمان بن سعيد (٣١٠-٤٩٢) وإلى تاريخ ابن معين رواية ابن الهيثم فلم أجد
فيها هذا الكلام وليس فيها إلا الثناء على عبد الكريم.

وعلى كل فالأمانة والإنصاف كانا يقتضيان منه أن ينقل كلام ابن عدي وأن
يحصر رداة روايته في حديث عائشة المذكور في ضوء كلام ابن عدي وكان من
الأسلم له أن يوافق من صححوه أو يتوقف إذ ليس لديه من الحجج ما يرجح به رأي
البخاري على رأي من خالفه.

تلبيسه في النقل عن بعض الأئمة - ورحمهم الله -

ثانياً : رأيت في دراسة هذا الحديث رقم (٤٩٨) ينسب أقوالاً إلى بعض الأئمة
فإذا رجعت إلى أقوالهم رأيت فرقاً بينها وبين ما يجزم بنسبته إليهم ١١.

فمثلاً قال هنا : «قلت : إن الإمام البخاري والبزار والدارقطني يجعلون (كذا)
هذا الاختلاف على عطاء في هذا الحديث بالذات علة قاذرة لصحته
وهذا هو المعروف عند النقاد المحدثين» (ص ٣).

فإذا رجعت إلى كلامهم لا تجده كما ذكر هذا الباحث ١

فهذا كلام البخاري (ق ٢ ج ٢٩/٢): «سليمان بن عتيق الحجازي قال الحميدي نا ابن عيينة عن زياد بن سعد عن سليمان بن عتيق عن ابن الزبير سمع عمر يقول: (صلاة في المسجد الحرام خير من مائة صلاة فيما سواه) وقال إسحاق بن نصر أنا عبد الرزاق أنا ابن جريح سمع عطاء وسليمان بن عتيق».

سمعا ابن الزبير - قوله - : وقال عارم وحماد بن زيد عن حبيب المعلم عن عطاء عن ابن الزبير عن النبي ﷺ.

وقال إبراهيم بن نافع عن سليمان بن عتيق عن ابن الزبير عن عمر عن النبي ﷺ.

وقال يحيى بن يوسف نا عبيد الله عن عبد الكريم عن عطاء عن جابر عن النبي ﷺ ولا يصح.

وقال عبد الكريم عن عطاء عن ابن عمر عن النبي ﷺ ولا يثبت. «التاريخ الكبير».

فهذا كلام البخاري واضح في أنه لم يحكم إلا على حديث عبد الكريم بأنه لا يصح وبأنه لا يثبت.

وسكت عن طريق حبيب المعلم وغيرها من الطرق فهل يجوز بعد هذا أن نقول: إن البخاري جعل هذا الاختلاف على عطاء في هذا الحديث بالذات علّة قاذبة لصحته ١٩.

وهذا كلام البزار قال: حدثنا أحمد بن عبد ثنا حماد بن زيد عن حبيب المعلم عن عطاء بن أبي رباح عن ابن الزبير أن رسول الله ﷺ قال: «صلاة في مسجدي هذا أفضل من ألف صلاة فيما سواه إلا المسجد الحرام فإنه يزيد عليه مائة».

قال البزار: اختلف على عطاء ولا نعلم أحداً قال: «فإنه يزيد عليه مائة» إلا ابن الزبير. ورواه عبد الملك بن أبي سليمان عن عطاء عن ابن عمر.

ورواه ابن جريح عن عطاء عن أبي سلمة عن أبي هريرة أو عائشة.

ورواه ابن أبي ليلى عن عطاء عن أبي سلمة عن أبي هريرة.

هذا كلام البزار فهل يصح القول بأنه جعل الاختلاف في هذا الحديث بالذات
علة قاذحة ؟ كلا .

فكلام الباحث الذي نسب إلى البزار يؤدي إلى القدرح في حديث أبي هريرة
وحديث ابن عمر وحديث عائشة .

وهذا كلام الدارقطني في الملل (٧١ / ٥) قال جواباً على سؤال عن حديث أبي
سلمة عن عائشة : « صلاة في مسجدي . . . » الحديث .

قال : « يرويه عطاء بن أبي رباح ، واختلف عنه :

فرواه ابن جريج عن عطاء واختلف عنه :

فرواه ابن المبارك عن ابن جريج عن عطاء عن أبي سلمة عن أبي هريرة
وعائشة . وخالفهم (كذا) أبو عاصم وعبد الرزاق ، فروياه عن ابن جريج عن عطاء
عن أبي سلمة عن أبي هريرة أو عائشة .

وقال موسى بن طارق عن ابن جريج عن عطاء عن أبي سلمة عن أبي هريرة عن
عائشة .

وقال عبد الغفار بن القاسم عن عطاء .

وقال محمد بن عبيد الله العرزمي عن عطاء عن أبي هريرة قال رسول الله ﷺ .

وقال أبو بشر جعفر بن أبي وحشية عن عطاء عن عائشة .

وقال حماد بن زيد عن عطاء .

ويُشبه أن يكون قول حماد محفوفاً .

والصحيح عن ابن جريج عن عطاء عن أبي سلمة عن أبي هريرة عن عائشة اهـ .

فهذا كلام الدارقطني لم يتعرض لحديث حبيب المعلم عن عطاء عن ابن الزبير
ﷺ بل لم يتعرض هنا لحديث ابن الزبير مطلقاً .

ثم هو لم يجعل الاختلاف في هذا الحديث بالذات علة قاذحة في صحته كما
يزعم الباحث بل نرى الدارقطني قد رجح إحدى الطرق عن ابن جريج وهي طريق
موسى بن طارق فقال : « الصحيح عن ابن جريج عن عطاء عن أبي سلمة عن

أبي هريرة عن عائشة».

ألا ترى معي أن كلام الدارقطني في واد وكلام الباحث في واد آخر ١٩

فمتى جعل الدارقطني الاختلاف في هذا الحديث بالذات علة قاذحة.

ويعد فلقد علمت أن ما نسبته هذا الباحث إلى هؤلاء الأئمة غير صحيح لأن البخاري ذكر الاختلاف في أسانيد حديث ابن الزبير ولم يضعف إلا إسناداً واحداً هو إسناد عبد الكريم الجزري وسكت عن سائر الطرق.

وإن البزار حكى الاختلاف على عطاء فقط، ولم يجعل هذا الاختلاف علة قاذحة في حديث ابن الزبير ولم يرجح طريقاً على طريق ولعله ترك ذلك لاجتهاد غيره ممن تتوفر فيه الكفاءة للنقد والترجيح.

وأن الدارقطني حكى الاختلاف على ابن جريج ورجح إحدى طرقيه وظهر لك جلياً أن قوله: «إن الإمام البخاري والبزار والدارقطني يجعلون هذا الاختلاف على عطاء في هذا الحديث بالذات علة قاذحة لصحته» قول قائم على غير أساس.

ومن المناسب أن أنقل كلاماً للحافظ ابن حجر يَحْسُنُ إيرادُه هنا لأنَّ المقام يتطلبُه قال رحمته الله في كتاب النُّكْت (١٧١/٢): «وقد تقصر عبارة المُعْلَلِ منهم فلا يُقْصَحُ بما استقرَّ في نفسه من ترجيح إحدى الروايتين على الأخرى كما في نقد الصيرفي سواء، فمتى وجدنا حديثاً قد حكم إمام من الأئمة المرجوع إليهم - بتعليقه - فالأولى اتباعه في ذلك كما تنبَّه في تصحيح الحديث إذا صحَّحه. وهذا الشافعي مع إمامته يُحِيلُ القول على أئمة الحديث في كتبه فيقول: «وفيه حديث لا يُثَبِّتُه أهل العلم بالحديث، وهذا حيث لا يوجد مخالف منهم لذلك المُعْلَل، وحيث يُصرِّحُ بإثبات العلة. فأما إن وُجِدَ غيرُه صحَّحه فينبغي حيثنَّذ توجُّه النظر إلى الترجيح بين كلاميهما. وكذلك إذا أشار المُعْلَلُ إلى العلة إشارة ولم يتبيَّن منه ترجيح لإحدى الروايتين فإنَّ ذلك يحتاج إلى الترجيح - والله أعلم -» اهـ.

فاجعل أيُّها القارئ القَطَن الكُفْرَ هذا الكلام نصب عينيك في مثل هذه المواقف حتى تسلم من التخبُّط.

تصرفات منكرة !!

ثالثاً : إن لهذا الباحث تصرفات مدعشة يُستنكر جداً صدورها من إنسان يتنسب إلى الحديث وأهله !

١- فمن ذلك أنه يأخذ من كلام العالم المُعَيَّن ما يُحَقِّقُ غرضه ، وَيَحْذِفُ منه ما يُخَالِفُ غرضه :

فمن ذلك : أنه حكم على حديث عطاء عن أبي الزبير بالاضطراب وأراد أن يُؤكِّدَ حكمه هذا على الحديث فقال وفعل ما يأتي : «وفي مثل هذه الحالة التي يترجَّح فيها الاضطراب عند المحققين أنه لا بُدَّ أن يُقِيمَ الحجة لنفي الاضطراب مثلاً أن يأتي بالمتابعات لعطاء ، ولا يكفي فيها أن يقول : أنه يمكن أن يكون عنده عنهم كلهم (كذا)» .

وقال : («قال في (توجيه النظر) (ص ٢٥٥) : «على الذين يميلون للجمع بأي حال كان يقولون في مثل هذا الموضع يحتمل أن يكون عند أبي اسحاق على الوجهين . . . فإن مثل هذا الاحتمال يستبعده المحققون . . . على أن مدار الأمر عند المحققين إنما هو البناء على ما يغلب على الظن والاحتمال البعيد لا يُعَوَّل عليه عندهم» اهـ بتصرف) انتهى كلامه .

أتدري ما الذي فعله الباحث ؟

إنَّه أخذ من كلام صاحب (توجيه النظر) ما يُحَقِّقُ غرضه في زعمه وحذف منه ما يخاف أن يُقوِّت عليه هذا الغرض ! وذلك أنه حذف بعد قوله : «فإن مثل هذا الاحتمال يستبعده المحققون» قوله : «نعم يرتفع الاستبعاد لو أتت رواية عن الحارث تُشعر بذلك»

أتدري لِمَ حذف هذا الكلام وأخفاه ؟

إنَّه حذفه ليستمر هذا الاستبعاد جائلاً كالجبل على صدر حديث عطاء عن أبي الزبير فيما خُبِّلَ إليه لا يرتفع عنه ولا يحول ولا يزول !!

وقد أبى الله ذلك لهذا الحديث العظيم فقد جُنِّدَ عشرة من العلماء الفحول

فحكموا بصحته بناءً على الأدلة الواضحة لا الاحتمالات البعيدة أو المستبعدة وهي حفظ راوي الحديث ووجود أربع متابعات مما عرفه الباحث ولم يُؤفَّق للإنصاف في الحكم على هذا الحديث ولم يعبأ بأحكام هؤلاء الكبار .

أليس في عمله هذا مكابرة وخيانة كبيرة في النقل !!؟

ثم أقول: من هم هؤلاء المحققون الذين ترجَّح لهم الاضطراب في هذا الحديث ؟

الجواب: لا أحد اللهم إلا أن يكون باحثنا هذا (١) .

٢- ومن تلك التصرفات:

أخذه لقول ابن معين في عبد الكريم الجزري بأن حديثه عن عطاء رديء وحذفه لكلام ابن عدي الذي بيَّن فيه قصد ابن معين .

قال الحافظ - بعد إبراده لقول ابن معين - : «قال ابن عدي: يعني عن عائشة (كان النبي ﷺ يقبلها ولا يحدث وضوءاً) إنما أراد ابن معين هذا لأنه ليس بمحفوظ ولعبد الكريم أحاديث صالحة مستقيمة» اهتهذيب التهذيب (٦ / ٣٧٤) .

٣- ومنها: في دراسته حديث (٥٠٠) وهو حديث ابن عمر في فضل المسجدين أن أبا حاتم قال في ترجمة موسى الجهني: «لا بأس به ثقة صالح» الجرح والتعديل (٨ / ١٤٩) وتهذيب الكمال (٣ / ١٣٨٩) .

فأخذ الباحث قوله: «لا بأس به» وحذف قوله: «ثقة صالح» !!

وقد يعتذر بأنه لم يرَ قوله: «ثقة صالح» ونبا عنه بصره حينما راجع الكتابين !! أو أنه لم يراجع هذين الكتابين واقتصر على مراجعة تهذيب التهذيب وليس فيه إلا قوله: «لا بأس به» .

فنقول - مع استبعادنا لذلك - : الله حسبيك .

وإن كنت تعمَّدتها فتب إلى الله فباب التوبة مفتوح .

وله تصرفات تشبه ما ذكرته ، ذكرناها في مناقشته في حديث (٥٠٠) .

٤- ومن تصرفاته: أن عمله في (غاية المقصد في زوائد مسند أحمد) ولدي

الآن حديثان منه لم يدل على موضوعيهما من المسند وهذا من واجباته الأساسية في عمله هذا ومنها : أنه في دراسة هذين الحديثين ينقل كثيرًا من أقوال العلماء ولم يعزها إلى مصادرهما وعليه مآخذ آخر ليس لدي وقت لسردها . وفي الوقت نفسه إبقاء عليه .

وأختم مناقشتي هذه بأنه قد سبقني إلى تصحيح حديث ابن عمر وميمونة الإمام مسلم ومن أتى بعد مسلم من أئمة الحديث الذين تلقوا كتابه بالقبول ولم يتألوا بأقوال المنتقدين .

وممن رُجِّح رواية ميمونة من طريق نافع عن إبراهيم بن عبد الله بن معبد عن ابن عباس : الإمام الموزي في (تحفة الأشراف) .

وممن صحَّح حديث ابن عمر : المنذري وابن حزم .

وممن صحَّح حديث ابن الزبير وخالفهم الباحث :

- | | |
|-----------------|---------------|
| ١- ابن عبد البر | ٢- وابن خزيمة |
| ٣- وابن حبان | ٤- وابن حزم |
| ٥- والمنذري | ٦- والطحاي |
| ٧- والزركلي | ٨- ابن حجر |
| ٩- والسمهودي | ١٠- الألباني |

وممن صحَّح حديث جابر وخالفهم الباحث :

- | | |
|----------------|--------------|
| ١- ابن حزم | ٢- والمنذري |
| ٣- وابن الهادي | ٤- وابن حجر |
| ٥- والبوصيري | ٦- والألباني |

وعجبًا للباحث أن يتجرأ على مخالفة هؤلاء جميعًا بدون حُجج "وَيَسْتغْرِبُ مخالفتي لعددٍ قليلٍ لهم شبهةٌ ومعِيَ الحجج القوية والحمد لله وإلى جاني الكثير من

(١) وقد بلغ عدد العلماء الذين خالفهم في أحاديث فضل مسجد رسول الله ﷺ خمسة وعشرين عالمًا . انظر كتابي منهج مسلم في ترتيب صحيحه (ص ١٨٨-١٨٩) نشر مكتبة دار بالمدينة .

الأئمة ومنهم هؤلاء وأمامك مناقشتي ودراستي في هذا البحث وفي رسالتي «بين الإمامين» ترى الحجج النيرة على ما ذهبُ إليه في تصحيح هذه الأحاديث^(١).

ومن الجدير بالذكر أن صاحب كتاب «النظم المتناثر من الحديث المتواتر» قد عدَّ حديث «صلاة في مسجدي» . . من الأحاديث المتواترة انظره : (ص ٥٤).

وبهذا تنتهي دراسة حديث (صلاة في مسجدي .) من طريق حديث ابن عمر وميمونة الواردين في صحيح مسلم ودراسة شواهدهما دراسة قائمة -إن شاء الله- على مناهج المحدثين وقواعدهم وعلى تحرّي العدل والإنصاف .

ملاحظة : طلبت من الباحث الأوراق التي ذكر أنه درس فيها شواهد حديثي ابن عمر وميمونة وأنه يَبَيِّن فيها أن هذه الشواهد كلها متقدمة، فتكرم مشكوراً بإرسالها لي وبرفقتها الصحيفة الأخيرة من دراسة حديثي ابن عمر وميمونة وقد غُيِّر في هذه الصحيفة جملة «كلها متقدمة» إلى قوله : «بعضها متقدمة» وكتب بهامشها ما يأتي : «قد أخطأت خطأ فاحشاً في قلبي : (مع أن الشواهد كلها متقدمة) لأن حديث أبي هريرة صحيح متفق عليه وحديث جابر بن مطعم حسن لغيره . أما حديث جابر وحديث ابن الزبير فهما منتقدان كما في التعليق السابق^(٢) » اهـ .

وعليه فأقول : إنه مع استبعادي أن يكون ما صدر منه سابقاً عن طريق الخطأ لأدلة عندي فإنه يَسْرُنِي هذا التراجع وأن يكون باعته الإنصاف ثم الخوف من الله وحده وأن يحمله خوف الله واحترام السنة على التراجع عن موقفه من حديثي ابن عمر وميمونة ومن حديث ابن الزبير وجابر بن عبد الله رضي الله عنه بل إنني لأمل أن يدفعه الخوف من الله والشعور بالمسئولية إلى إعادة النظر في رسالته كلها فإنه لا يؤمن أن تكون دراسته فيها كلها على غرار دراسة هذه الأحاديث فإن في دراسته لهذه

(١) ولقد استمر في هاهو مكابراته فرددت عليه في كتابين هما : (منهج الإمام مسلم في ترتيب كتابه الصحيح) وكتاب (التنكيل بما في توضيح الملياري من الأباطيل) ولو كان ذا فطرة سليمة وقلب سليم لكما رُئي الأزل .

(٢) فعلام يدل هذا التلاعب والتلون ؟!

(٣) لم يتراجع عن طعته في هذه الأحاديث ولا عن منهجه الفاسد، بل زادت فتنته وامتدت إلى علوم الحديث وأهلها .

الأحاديث عجائب وغرائب ومجازفات لها دلائلها الخطيرة التي تعكس الخوف على كل عمله وتبعث على الارتياح فيه .

خلاصة

- ١- لقد قامت براهين كثيرة في هذا البحث على بطلان منهج الملياري الذي وضعه لصحيح الإمام مسلم رحمه الله .
- ٢- وأنه له دعاوى باطلة أوهى من خيط العنكبوت .
- ٣- وعنده مغالطات كثيرة وتناقضات .
- ٤- ومن عجائبه أنه يُرحف بثلاثة من العلماء حججهم قاصرة ويستجيز لنفسه مخالفة كثير من العلماء يبلغ تعدادهم خمسة وعشرين عالمًا فلا يرفع بهم ولا بحججهم رأسًا .
- ٥- لا يتورع عن غمطه لبعض الرواة .
- ٦- وعنده -مع الأسف الشديد- خيانة في النقل : في موضعين من أوراقه السبع (١) فماذا سيجد القارئ في نقوله الكثيرة في رسائله ومؤلفاته ؟
- ٧- ومن جرأته أنه حكم على باب يشتمل على تسع أو عشر طرق بأنها معلة وحكم على شواهدا خارج صحيح مسلم أنها كذلك منتقدة معلة وهذه جرأة كبيرة لا تصدر إلا من مغرض .
- ٨- ادّعاؤه تصحيف ذكر (ابن عباس) في حديث ميمونة وأنه لا ذكر ل(ابن عباس) في هذا الحديث من صحيح مسلم ومخالفته للإمام الحافظ المزني الذي ساق الأدلة الواضحة القوية على ثبوت ذكر (ابن عباس) في هذا الإسناد وذكر أنه ثابت في عامة نسخ صحيح مسلم وفي عامة نسخ السنن الكبرى للنسائي وكذلك عند خلف في أطرافه في ترجمة ابن عباس وكذلك في بعض نسخ أطراف الصحيحين لأبي مسعود في ترجمة ابن عباس عن ميمونة . واعتقد أن مع المزني كل أئمة الحديث الذين تناولوا كتاب مسلم بالدراسة أو الشرح ومع كل هذا تجد الملياري -هو طالب صغير آنذاك- فيرد كل هذه الأدلة ويدعي أنه لا ذكر لابن

عباس في هذا الحديث وهذا من عجائب المكابرات ! .

٩- تدليسه في الثقل عن ابن معين وغيره .

١٠- له تصرفات منكورة في هذه الوريقات وغيرها من كتاباته التي قام فيها بالدفاع عن منهجه الباطل .

والله يقول الحق ويهدي إلى سواء السبيل .

تم بحمد الله

والله أعلم

وصلّى الله على نبينا محمد وعلى آله وصحبه وسلّم تسليمًا كثيرًا

وكتب :

ربيع بن هادي عمير المدخلي

- كان الله له -

بَورِيزَ بِلِقاسِمِ التَّنْكِيلِ بَورِيزَ بِلِقاسِمِ

**بما في توضيح المليباري
من الأباطيل**

تأليف

فضيلة الشيخ العلامة

ربيع بن هادي عمير المدخلي

رئيس قسم السنة بالجامعة الإسلامية بالمدينة النبوية سابقاً

توريز بىلقاسم

توريز بىلقاسم

توريز بىلقاسم

توريز بىلقاسم

توريز بىلقاسم

توريز بىلقاسم

المقدمة

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله، والصلاة والسلام على رسول الله، وعلى آله وصحبه ومن اتبع هداه.

أما بعد:

«فإن الذَّبَّ عن سنة رسول الله ﷺ أفضل من الضرب بالسيوف»^(١)، كما قال الإمام يحيى بن يحيى التميمي النيسابوري رحمته الله: «وإن الراذ على أهل البدع مجاهد»^(٢)، كما قال شيخ الإسلام ابن تيمية.

وإن من أعظم كتب السنة وأجلها وأصحها وأرفعها شأنًا ذلكم الكتاب العظيم، ألا وهو «صحيح الإمام مسلم» رحمته الله، وأعظم له الجزاء لقاء خدمته الجليلة لسنة رسول الله ﷺ.

وإن من الكوارث والبلايا أن يتصدى لنقد هذا الكتاب العظيم من ليس بأهل لذلك؛ فيتقد أحاديث منه في ضوء منهج خاطير لم يسبق إليه، ولا خطر على بال أحد.

ويتعلق بشبه ينفع فيها ويضخمها ولا يبالي بالحجج والبراهين الدامغة التي تدمغ شبهاته وأباطيله، ولا بتصريحات الإمام مسلم في التزامه بالصحة، ولا بإنكاره على من يروي الأحاديث الضعيفة والمنكرة، ولا بأقوال العلماء وتصريحاتهم بتعظيم هذا الكتاب، وتلقيهم له بالقبول، وإن كان يتظاهر بمدح مسلم وكتابه، ولكن أعماله وجهوده وإصراره على منهجه الباطل، وتطويره له من وضع إلى آخر، وتلونه فيه؛ من أعظم البراهين أنه لا يريد خيرًا من وراء هذا التطوير

(١) و(٢) انظر كتاب «نقض المتعلق» لشيخ الإسلام ابن تيمية، (ص ١٢).

والتهويل والتلون.

ولا أريد أن أطيل هذه المقدمة، ففي هذا الكتاب الذي أقدم له من الحجج ودحض أباطيله ما يكفي ويشفي.
ويشتمل هذا الكتاب على باين وخاتمة.

★ الباب الأول:

ويشتمل على أربعة فصول:

- الفصل الأول: التزام مسلم بالصحة في كتابه «الصحيح».
- الفصل الثاني: في بيان تلون الملياري، وتطور منهجه الباطل.
- الفصل الثالث: مناقشته في شرح العلل التي ينسبها إلى مسلم.
- الفصل الرابع: بيان بطلان تعلّقه بالعلماء في الترتيب المزعوم وغيره.

★ الباب الثاني:

ويشتمل على أربعة فصول:

- الفصل الأول: مناقشة الملياري في أن مسلماً يبين العلل بالكلام بعد أن كان ينكر ذلك.

• الفصل الثاني: في تعليقه لبعض الأحاديث في «صحيح مسلم» بكلام مسلم فيها خارج الصحيح، أما في «الصحيح» فلم يبينها بزعمه إلا بجعلها في آخر الباب، أي: بالتقديم والتأخير.

• الفصل الثالث: في إبطال تهويز الملياري على أمثلة ضررتها لأين أن الإمام مسلماً لم يلتزم في صحيحه الترتيب الذي كان يدعيه الملياري، فلجأ إلى التهريش بالخصائص الإسنادية، كالعلو والتسلسل والشهرة، فبيّن فساد تعلّقه بهذه الخصائص وسوء استخدامه لها.

• الفصل الرابع: وفيه أمثلة جديدة تؤيد الأمثلة التي ذكرناها في «منهج مسلم» بأن مسلماً لم يلتزم الترتيب في «صحيحه» على الوجه الذي يدعيه الملياري.

وفي الكتاب وفصوله وتفاصيله ما يدحض أباطيل وشبهات هذا المتعالم .
والله أسأل أن يجعل عملي هذا خالصاً لوجهه ، وأن يعلي منار سنة رسول الله ﷺ ، وأن ينصر من يذب عنها ويرد عنها كيد الماكرين ، وتحريف الغالين ، وانتحال
المبطلين .
وصلّى الله وسلّم على نبينا محمد وعلى آله وصحبه وسلّم .

وكتبه

ربيع بن هادي عمير المدخلي

غفر الله له وتجاوز عنه

لخمس خلون من شهر ذي القعدة من عام ١٤١٨هـ

الفصل الأول:

التزام الإمام مسلم بالصحة في كتابه
الصحيح وبيان أسباب اقتصاره على الحديث
الصحيح وتجنبه المعلن والضعيف

قال رحمته الله في أول مقدمة «صحيحه»^(١):

«الحمد لله رب العالمين، والعاقبة للمتقين.

وصلى الله على محمد خاتم النبيين، وعلى جميع الأنبياء والمرسلين.

أما بعد:

فإنك -يرحمك الله بتوفيق خالقك- ذكرت أنك هممت بالفحص عن تعرف
جملة الأخبار المأثورة عن رسول الله ﷺ في سنن الدين وأحكامه، وما كان منها
في الثواب والعقاب، والترغيب والترهيب، وغير ذلك من صنوف الأشياء
بالأسانيد التي بها نقلت وتداولها أهل العلم فيما بينهم، فأردت -أرشدك الله- أن
توقف على جملة مؤلفات محصاة.

وسألتني أن أخصها لك في التأليف بلا تكرار يكثر، فإن ذلك -زعمت- مما
يشغلك عما له قصدت من التفهم فيها والاستنباط منها، وللذي سألت -أكرمك
الله- حين رجعت إلى تدبره، وما تقول به الحال إن شاء الله عاقبة محمودة، ومنفعة
موجودة... .

إلا أن جملة ذلك:

١- أن ضبط القليل من هذا الشأن وإتقانه أيسر على المرء من معالجة الكثير
منه، ولا سيما عند من لا تمييز عنده من العوام، إلا أن يوقفه على التمييز غيره.
فإذا كان الأمر في هذا كما وصفنا.

- ٢- فالتقصّد منه إلى الصحيح القليل أولى بهم من ازدياد السقيم .
- ٣- وإنّما يرجى بعض المنفعة من الاستكثار من هذا الشأن وجمع المكررات منه لخاصة من الناس ، ممن رزق فيه بعض التيقظ والمعرفة بأسبابه وعمله ، فذلك إن شاء الله يهجم بما أوتي من ذلك على الفائدة في الاستكثار من جمعه .
- ٤- فأما عوام الناس الذين هم بخلاف معاني الخاص من أهل التيقظ والمعرفة ، فلا معنى لهم في طلب الكثير وقد عجزوا عن معرفة القليل .

ماذا في هذا النص؟

أولاً: يبدو أن السائل طالب علم^(١)، يريد أن يعلم ويتفقه ويعمل ، وقد طلب من الإمام مسلم التلخيص في تأليفه ، فلا يريد تكراراً ، ولا كثرة أحاديث حتى من الصحيح ، لأن الكثرة والتكرار حتى للأحاديث الصحيحة مما يشغله عما قصد له من التفهم والاستنباط .

فمثل هذا السائل ليس عنده أي استعداد للكثرة والتكرار من الأحاديث الصحيحة ، فضلاً عن الأحاديث التي تنطوي على علل ، أو فيها ضعف ، أو شذوذ ، أو نكارة .

ثانياً: تجاوب الإمام مسلم مع هذا السائل ، فأشعره بتلبية رغبته ، شارحاً وجهة نظره ووجهة نظر السائل .

فيين أن ضبط القليل من هذا الشأن وإتقانه أسير على المرء من معالجة الكثير منه ، حتى لطالب العلم المميز بين الصحيح وغيره ، فضلاً عن العوام الذين لا تميز لديهم بين الصحيح الواضح والضعيف الواضح ، فضلاً عن العلل الخفية التي يدعي أهل الأهواء أن مسلماً لا وسيلة عنده لبيانها إلا الترتيب الذي لا يدرك العلل منه إلا الجهابذة من النقاد .

ثم أكد ما التزمه من القصد إلى الصحيح القليل الذي يمكن ضبطه وإتقانه عند

(١) ويفهم من كلام الخطيب أنه أحمد بن سلمة أبو الفضل البرار ، صاحب مسلم ، انظر «تاريخ بغداد» : (٤) /

من ذكرهم من العوام وطلاب العلم وتجنب الكثرة من الحديث، فقال: «وإنما يرجى بعض المنفعة في الاستكثار -أي: لا كلها- من هذا الشأن، وجمع المكررات منه -أي: حتى من الصحيح- لخاصة من الناس، ممن رزق بعض التيقظ والمعرفة بأسبابه وعمله.

فذلك إن شاء الله يهجم بما أوتي من ذلك -أي: من التيقظ والمعرفة بأسباب الحديث وعمله-.

فأما عوام الناس الذين هم بخلاف معاني الخاص من أهل التيقظ والمعرفة، فلا معنى لهم في طلب الكثير وقد صجزوا عن معرفة القليل».

وهو لم يؤلف كتابه إلا إجابة لسائل لا يريد أن يشغله بالكثرة من الحديث وتكراره، فضلاً عن العلل الخفية القادحة التي لا يدركها إلا كبار الحفاظ النقاد. ولم يؤلف كتابه إضافة إلى ذلك إلا لعوام الناس الذين وصفهم بالجهل، وعدم التمييز، والعجز عن معرفة القليل.

إن من يدعي على مسلم بعد هذا البيان الشافي أنه يعتمد إيراد الأحاديث المعللة في صحيحه لمن أشد الناس خطأ.

ثالثاً: بين الإمام مسلم رحمته الله شرطه، مؤكداً مرة أخرى أنه لا يروي إلا الأخبار الصحيحة في كتابه فقال:

«ثم إنا إن شاء الله مبتدئون في تخريج ما سألت وتأليفه على شريطة سوف أذكرها لك، وهو أن نعود إلى جملة ما أسند من الأخبار عن رسول الله ﷺ فنقسمها على ثلاثة أقسام وثلاث طبقات من الناس على غير تكرار -أي: ولو للصحيح- إلا أن يأتي موضع لا يُستغنى فيه عن ترداد حديث فيه زيادة معنى، أو إسناد يقع إلى جنب إسناد لملة تكون هناك، لأن المعنى الزائد في الحديث المحتاج إليه يقوم مقام حديث تام، فلا بد من إعادة الحديث الذي فيه ما وصفنا من الزيادة، أو أن يفضل ذلك المعنى من جملة الحديث على اختصاره إذا أمكن، ولكن تفصيله ربما عسر من جملة، فأعادته بهيته إذا ضاق ذلك أسلم، فأما ما وجدنا بدأ من

إعادته بجملته من غير حاجة منا إليه فلا نتولى فعله إن شاء الله تعالى»^(١).
فهو هنا يبسط عذره عما قد يعرض له من الحاجة إلى تكرار بعض الأحاديث،
والعلة هنا الحاجة إلى ذكر حكم زائد كما بيته، أو إسناد يقوي به إسنادًا إما من
الطبقة الأولى أو الثانية.

رابعًا: قال موضحًا ومفصلاً ما أجمل أولاً من شرطه ومؤكداً قصده إلى
الصحيح فقط:

«فأما القسم الأول: فإننا نتوخى أن تقدم الأخبار التي هي أسلم من العيوب من
غيرها، وأنقى من أن يكون ناقلوها أهل استقامة في الحديث وإتقان لما نقلوا، لم
يوجد في روايتهم اختلاف شديد ولا تخليط فاحش، كما قد عثر فيه على كثير من
المحدثين وبيان ذلك في حديثهم»^(٢).

فإذا نحن تقصينا أخبار هذا الصنف من الناس اتبعناها أخباراً يقع في أسانيدنا
بعض من ليس بالموصوف بالحفظ والإتقان كالصنف المقدم قبلهم، على أنهم وإن
كانوا قيما وصفنا دونهم فإن اسم الستر والصدق وتعاطي العلم يشملهم، كعطاء بن
السائب، ويزيد بن أبي زياد، وليث بن أبي سليم، وأضرابهم من حمال الآثار
ونقال الأخبار...»^(٣).

فلم يقصد من وراء الاختصار في الرواية على هذين الصنفين إلا تحقيق ما ألزم
به نفسه ووعد به من رواية الحديث الصحيح في كتابه، وتجنب السقيم.
ثم إن روايته عن الصنف الثاني إنما قصده منها تأكيد روايات الطبقة الأولى،
ورفع التفرد عنها لترداد قوة وصحة.

(١) مقدمة «صحيح مسلم»: (١/ ٤ - ٥).

(٢) انظر أيها القارئ الكريم إلى هذا الإمام الصالح الأمين الذي قاده أمانته ونصحه إلى استبعاد روايات هذا
الصنف مع ظهور ضعفها ورحمة ورفقاً بطلاب العلم، من جنس الذي سأله ورفقاً بعوام الناس، أمثل هذا
الإمام يعتمد إيراد الأحاديث التي انطوت على مثل خبة خامضة قاذحة لا يدركها إلا الجهد بلة النقاد في
كتاب التزم فيه الصحة وراعى فيه مستوى من ذكرهم!؟

(٣) مقدمة «صحيح مسلم»: (١/ ٥).

قال الحافظ ابن حجر رحمته الله:

«قلت: وإنما اشتبه الأمر على القاضي عياض ومن تبعه بأن الرواية عن أهل القسم الثاني موجودة في صحيحه، لكن فرض المسألة هل احتج بهم كما احتج بأهل القسم الأول أم لا؟»

والحق: أنه لم يخرج ما انفرد به الواحد منهم، وإنما احتج بأهل القسم الأول سواء تفردوا أم لا؟ ويخرج من أحاديث أهل القسم الثاني ما يرفع به التفرد عن أحاديث أهل القسم الأول، وكذلك إذا كان لحديث أهل القسم الثاني طرق كثيرة يعضد بعضها بعضاً فإنه قد يخرج ذلك.

وهذا ظاهر في كتابه، ولو كان يخرج جميع أحاديث أهل القسم الثاني في الأصول بل وفي المتابعات لكان كتابه أضعاف ما هو عليه^(١).

وفي هذا الكلام ما يؤكد التزام مسلم بالصحة:

١- حيث لم يخرج من أحاديث القسم الثاني إلا ما يرفع به التفرد عن أحاديث أهل القسم الأول.

٢- ولم يخرج عن أهل القسم الثاني ما تفرد به الواحد منهم.

٣- فإذا كان لحديث أهل القسم الثاني طرق كثيرة يعضد بعضها بعضاً فإنه قد يخرج ذلك.

كل ذلك يفعله مسلم وفاء بشرطه الذي التزمه.

وقال القاضي عياض -راداً على من اعتقد أن مسلماً لم يخرج إلا أحاديث الطبقة الأولى كالحاكم والبيهقي ومن تبعهما-: «وليس الأمر على ذلك لمن حقق نظره ولم يتقيد بالتقليد، فإنك إذا نظرت إلى تقسيم مسلم في كتابه الحديث إلى ثلاث طبقات من الناس كما قال، فذكر أن القسم الأول حديث الحفاظ وأنه إذا انقضى أتبعه بأحاديث من لم يوصف بالحدق والإتقان مع كونه من أهل الستر والصدق وتعاطي العلم... وقد وجدته ذكر في أبواب كتابه حديث الطبقتين

الأولين وأتى بأسانيد الثانية منها على طريق الاستشهاد، أو حيث لم يجد في الباب الأول شيئاً، وذكر أقواماً تكلم فيهم قوم وزكاهم آخرون وخرج حديثهم ممن ضعف أو اتهم ببذعة، وكذلك فعل البخاري.

فعندي أنه أتى بالطبقات الثلاث في كتابه على ما ذكر ورتب...».

ثم رد على الحاكم ومن تبعه ثم قال: «وليس ذلك مراده، بل إنما أراد مما ظهر من كلامه وبان من غرضه أن يجمع ذلك في الأبواب، ويأتي بأحاديث الطبقتين فيبدأ بالاولى ويأتي بالثانية على طريق الاستشهاد»^(١).

انظر إلى قول القاضي عياض: «ويأتي بالثانية على طريق الاستشهاد» أي: مقوية لأحاديث الطبقة الأولى.

خامساً: قال مؤكداً ما شرطه على نفسه من التزام الصحة: «فعلى نحو ما ذكرنا من الوجوه نؤلف ما سألت من الأخبار عن رسول الله ﷺ».

فأما ما كان منها عن قوم هم عند أهل الحديث متهمون، أو عند الأكثر منهم، فلسنا نتشاغل بتخريب حديثهم، كعبد الله بن مسور أبي جعفر المدائني، وعمرو بن خالد، وعبد القدوس الشامي، ومحمد بن سعيد المصلوب، وغيث بن إبراهيم... وأشباههم ممن اتهم بوضع الأحاديث، وتوليد الأخبار.

وكذلك من الغالب على حديثه المنكر أو الغلط أمسكنا أيضاً عن حديثهم - وذكر علامة المنكر وسرد أسماء بعض رواة - كعبد الله بن محرز، ويحيى بن أبي أنيسة... ومن هنا نحوهم في رواية المنكر من الحديث فلسنا نخرج على حديثهم ولا نتشاغل به».

ثم ضرب مثلاً لمن تعتبر روايتهم منكراً بسبب مخالفتهم للحفاظ المتقين من أصحاب الزهري، أو هشام بن عروة... ثم قال بعد ذلك: «فغير جائر قبول حديث هذا الضرب من الناس»^(٢).

(١) «شرح النووي»: (١/٢٤).

(٢) المقطعة: (ص ٦-٧).

سادسًا: قال مؤكدًا ما سبق من اشتراطه الصحة في كتابه مبتعدًا عن كل أصناف الحديث الضعيف:

«وبعد - يرحمك الله - : فلو لا الذي رأينا من سوء صنيع كثير ممن نصب نفسه محدثًا فيما يلزمهم من طرح الأحاديث الضعيفة والروايات المنكرة، وتركهم الاقتصار على الأحاديث الصحيحة المشهورة مما نقله الثقات المعروفون بالصدق والأمانة، بعد معرفتهم وإقرارهم بالاستهتار أن كثيرًا مما يقدفون به إلى الأغبياء من الناس هو مستنكر، ومنقول عن قوم غير مرضيين، ممن ذم الرواية عنهم أئمة أهل الحديث، مثل: مالك بن أنس، وشعبة بن الحجاج... وغيرهم من الأئمة؛ لَمَّا سهل علينا الانتصاب لِمَا سألنا من التمييز والتحصيل.

ولكن من أجل ما أعلمناك من نشر القوم الأخبار المنكرة بالأسانيد الضعاف المجهولة وقذفهم بها إلى العوام الذين لا يعرفون هيوبتها؛ خف على قلوبنا إجابتك إلى ما سألنا»^(١).

أ- انظر كيف يلزم أهل الحديث بطرح الأحاديث الضعيفة والروايات المنكرة، ويشتهر عليهم في ذلك.

ب- وكيف يلزمهم بالاقتصار على الأحاديث الصحيحة.

ج- ويؤكد لومه لهم على ما صنعوه، أنهم يفعلون ذلك بعد معرفتهم وإقرارهم بالاستهتار أن كثيرًا مما يقدفون به إلى الأغبياء هو مستنكر ومنقول عن قوم غير مرضيين ممن ذم الرواية عنهم أهل الحديث.

أفيلق بعالم يشترط على نفسه التزام الصحيح، ويكرر هذا الالتزام، ثم يلزم الناس بالاقتصار على الأحاديث الصحيحة، ويوبخهم على رواية الأحاديث الضعيفة والمنكرة، ثم يخالفهم إلى ما ينهاهم عنه، فيأتي بأشد ألوان الضعيف خفاء وهي الأحاديث المعللة بعلة خفية قاذحة التي لا يدركها إلا كبار الحفاظ الجهابذة^(٢).

(١) المقدمة: (ص ٨).

ثُمَّ يضيف إلى ذلك المبالغة في إخفائها، فلا يشرحها كما يشرح علماء كتب العلل بقوله: اختلف فلان وفلان، بل يدل على ذلك بترتيبه الدقيق، كما هو قول المليباري الذي لم يسبقه إليه أحد^(١).

برأ الله الإمام مسلماً في إمامته وورعه ودينه وتقواه من هذه الأفاعيل التي يستحي منها من هو دونه بمراحل في دينه وتقواه وورعه.
سابعاً: قال مسلم رحمه الله:

«قد شرحنا من مذهب الحديث وأهله بعض ما يتوجه به من أراد سبيل القوم ووفق لها، ومزيد إن شاء الله تعالى شرحاً وإيضاحاً في مواضع من الكتاب عند ذكر الأخبار المعللة إذا أتينا عليها في الأماكن التي يليق بها الشرح والإيضاح...»^(٢).

قال هذا الكلام خلال بيانه الواضح لتجنبه الرواية عن المتهمين، ومن يكثر في روايتهم المنكر والغلط، وخلال حملته على من لا يقتصر على الأحاديث الصحيحة، ويقذف إلى الأغبياء بالأحاديث الضعيفة، فهل يليق بمسلم عاقل أن يقول: إن مراد الإمام مسلم بالأخبار المعللة الأخبار التي فيها علل قاذحة؟

فهل الإمام مسلم ينهى عن المنكر بشدة، ثم يعلن في الوقت نفسه أنه سيفعل مثل ما فعل من ينهاهم أو أشد؟، أليس هذا يدخل هذا الإمام في قوله تعالى: ﴿كَبُرَ مَقْتًا عِندَ اللَّهِ أَنْ تَقُولُوا مَا لَا تَفْعَلُونَ﴾ [الصف: ٢٣]؟.

برأ الله هذا الإمام مما يلصقه به المخطئون الغالطون، أو المتهوكون الأفاكون.

ثُمَّ نقول: إنه يتعين أن مراده بالعلل: الاختلافات في الألفاظ التي يسميها أهل الحديث عللاً - أي: غير قاذحة -.

وهذا النوع قد ملا به مسلم كتابه.

والقول بأن بيان العلل يفهم من الترتيب من أسمع الأكاذيب.

(١) «المقدمة»: (مر ٨).

افرض أن مسلماً أراد بقوله: «وستزيد إن شاء الله تعالى شرحاً وإيضاحاً في مواضع من الكتاب عند ذكر الأخبار المعللة... إلخ» الأخبار التي فيها علل قاذحة، فحيثما تولى هو شرحه وإيضاحه قلنا إنه قد أعله مسلم وشرح ذلك ووضحه. وما لم يبين علته، ولا شرحه هو ولا وضعه، فلا يجوز شرحاً ولا عقلاً عند كل عاقل من عرب البشر وعجمهم أن يقول: إن فيه علة قد عرفها مسلم وقصد إيرادها في كتابه ولم يحطها بشرح ولا بيان.

بل رمز إليها بترتيبه الدقيق الذي لم يذكر مسلم من قريب ولا بعيد أنه يبين العلل بهذا الترتيب.

ولم يفهم هذا عنه أحد من الأولين ولا من الآخرين هذا البيان الذي هو أشبه بالرموز الموهلة في الغموض والخفاء، كيف يفعل هذا مسلم الذي ألف كتابه في الدرجة الأولى لمن سألته من طلاب العلم ولعمامة الناس، والذي صرح بالتزام الصحيح مرات، ووبَّخ من يروي الأحاديث الضعيفة ويقذفها إلى عامة الناس.

ثامناً: قال مسلم رحمه الله:

«واعلم - وفقك الله تعالى -: أن الواجب على كل أحد عرف التمييز بين صحيح الروايات وسقيمها، وثقات الناقلين لها من المتهمين؛ أن لا يروي منها إلا ما عرف صحة مخارجه، والستارة في ناقله، وأن يتقي منها ما كان عن أهل التهم والمعاندين من أهل البدع.

والدليل على أن الذي قلنا من هذا هو اللازم دون ما خالفه قول الله - جل ذكره -: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِن جَاءَكُمْ فَاسِقٌ بِنَبَأٍ فَتَبَيَّنُوا أَن تُصِيبُوا قَوْمًا بِمَهْلِكِهِمْ مَنَعَهُمْ وَأَن تَصْبِرُوا عَلَىٰ مَآ فَعَلْتُمْ تَتْلَمِينَ﴾ [المجادل: ٦]. وقال - جل ثناؤه -: ﴿وَمَنْ رَضَّوْنَ مِنْ الشُّهَدَاءِ﴾ [البقرة: ٢٨٢]. وقال رحمه الله: ﴿وَأَشْهِدُوا ذُرَىٰ صَدِّقِي مَنكَرُ﴾ [الطلاق: ٢].

فدل بما ذكرنا من هذه الآي أن خبر الفاسق ساقط غير مقبول، وأن شهادة غير العدل مردودة...^(١)

ودلت السنة على نفي رواية المنكر من الأخبار كنحو دلالة القرآن على نفي

خبر الفاسق .

وساق حديث : المغيرة بن شعبة وسمرة بن جندب قالا : « قال رسول الله ﷺ : من حدث صني بحديث يرى أنه كذب فهو أحد الكاذبين » .

والشاهد من كلامه : إيجابه على كل أحد عرف التمييز بين صحيح الروايات وسقيمها ، وثقات الناقلين من المتهمين ألا يروي منها إلا ما عرف صحة مخارجه والستارة في ناقله .

ثم واصل الحديث بما يؤكد منهجه ، فأطال النفس في ذلك .

بؤب النووي رحمه الله لموضوعاته بالأبواب الآتية^(١) :

١- باب وجوب الرواية عن الثقات وترك الكذابين ، والتحذير من الكذب على رسول الله ﷺ .

٢- باب تغليظ الكذب على رسول الله ﷺ .

٣- باب النهي عن الحديث بكل ما سمع ، وساق في هذا الباب « كفى بالمرء كذباً أن يحدث بكل ما سمع » ، وأقوالاً للعلماء فيها الزجر عن الحديث بكل ما يسمع الإنسان ، ولا يكون ذلك أبداً إماماً .

٤- باب النهي عن الرواية عن الضعفاء ، والاحتياط في تحملها .

٥- باب بيان أن الإسناد من الدين ، وأن الرواية لا تكون إلا عن الثقات ، وأن جرح الرواة بما هو فيهم جائز بل واجب ، وأنه ليس من الغيبة المحرمة ، بل من الذب عن الشريعة المكرمة .

فعل كل ذلك للتأكيد على وجوب رواية ما ثبت عن النبي ﷺ ، وتجنب ما عده من روايات الكذابين والمعاندين من أهل البدع ، وتجنب روايات الضعفاء .

ثم قال في النهاية :

« وأشباه ما ذكرنا من كلام أهل العلم في متهمي رواة الحديث ، وإخبارهم عن معايهم كثير يطول الكتاب بذكره على استقصائه ، وفيما ذكرنا كفاية لمن تفهم

(١) المقدمة من : (ص ٨-٢٨) .

وعقل مذهب القوم فيما قالوا من ذلك ويبتوا.

وإنما ألزموا أنفسهم الكشف عن معاييب رواة الحديث وناقلي الأخبار وأفتوا بذلك حين سئلوا؛ لِمَا فيه من عظيم الخطر؛ إذ الأخبار في أمر الدين إنما تأتي في تحليل أو تحريم، أو أمر أو نهى، أو ترغيب أو ترهيب، فإذا كان الراوي لها ليس بمعدن للصدق والأمانة، ثم أقدم على الرواية عنه من قد عرفه ولم يبين ما فيه لغيره ممن جهل معرفته؛ كان آثماً بفعله ذلك، غاشاً لعوام المسلمين؛ إذ لا يؤمن على بعض من سمع تلك الأخبار أن يستعملها أو يستعمل بعضها، ولعلها أو أكثرها أكاذيب لا أصل لها، مع أن الأخبار الصحاح من رواية الثقات وأهل القناعة أكثر من أن يضطر إلى نقل من ليس بثقة ولا مقنع.

ولا أحسب كثيراً ممن يعرج من الناس على ما وصفنا من هذه الأحاديث الضعاف والأسانيد المجهولة، ويعتد بروايتها بعد معرفته بما فيها من التوهن والضعف؛ إلا أن الذي يحمله على روايتها والاعتداد بها إرادة التكثر بذلك عند العوام، ولأن يقال: ما أكثر ما جمع فلان من الحديث، وألف من العدد، ومن ذهب في العلم هذا المذهب وسلك هذا الطريق فلا نصيب له فيه، وكان مأناً يسمى جاهلاً أولى بأن ينسب إلى علم^(١).

فهل من يشترط على نفسه ألا يروي إلا الصحيح، ويعلن هذه الحرب على رواة الأحاديث الضعيفة والمنكرة؛ يستجيز لنفسه أن يروي الأحاديث المعللة، وهي تشمل أنواعاً من الأحاديث الضعيفة كالشاذ، والمنكر، والمضطرب والمدرج، يستجيز أن يروي ذلك في أبواب الدين التي ذكرها هذا الإمام نفسه، ثم مع كل هذا لا يشرحها بالكلام، بل يدمس ذلك كله في طوايا الترتيب الذي لم يهتد إليه إلا الجهابذة الحفاظ^(٢).

تاسعاً: تصريح الإمام مسلم في صحيحه بأنه لا يروي في كتابه إلا ما أجمعوا عليه.

(١) «المقدمة»: (ص ٢٨).

(٢) هذا التعليق ره على طوري الملياري الأول والثاني.

فقد روى حديث أبي موسى الأشعري في صفة صلاة النبي ﷺ، وفيه: «وإذا قرأ فأنصتوا»، من طريق سليمان التيمي عن قتادة، فاعترض عليه أبو بكر بن أخت أبي النضر في إيراد هذه الجملة، فقال مسلم: تريد أحفظ من سليمان؟، فقال له أبو بكر فحديث أبي هريرة؟ فقال: هو صحيح يعني «وإذا قرأ فأنصتوا». فقال: لم لم تضعه هاهنا؟ فقال: ليس كل شيء عندي صحيح وضعته هنا، إنما وضعت هاهنا ما أجمعوا عليه^(١).

أفياخذ العقلاء المنصفون بتصريحات الإمام مسلم بأنه لا يروي إلا الصحيح في كتابه، أم يأخذون بهذين الجاهلين المغرورين؟.

وإن من أقوى تصريحات لهذا القول الذي صرح فيه بأنه لا يضع في كتابه إلا ما أجمعوا عليه، أفناخذ به، أم نستسلم لكلام من أعمى الله بصيرته وخذله، فجعل يهرف بما لا يعرف، ويتقول على هذا الإمام بما صرح كرات ومرات بضده؟. إن هذا لمن أعجب العجائب، وأعجب منه من يركض وراء ترهاته وسفسطاته.

هاشراً: إن الإمام مسلماً ﷺ سمي كتابه بـ «الصحيح»، وكل أئمة الإسلام يسمونه بالصحيح.

حادي عشر: أن الأئمة قد تلفت كتابه مع صحيح الإمام البخاري بالقبول، وهذا التلقي له شأن عظيم؛ إذ هو كما يقول الحافظ ابن حجر: «وهذا التلقي وحده أقوى في إفادة العلم من مجرد كثرة الطرق»^(٢).

وللصحيحين هبة عند من يعرف قدرهما الذي يجهله الرعاع وأهل البدع والضلال.



(١) «صحيح مسلم»: (١/٣٠٤).

(٢) «نزعة النظر مع الكتبة لعلي حسن عبد الحميد»: (ص ٧٤).

الفصل الثاني: في بيان تلون المليباري وتطور منهجه الباطل

١- التطور الأول:

قال المليباري في أوراقه السبع التي وصلت إلَيَّ (ص ٢) -وهو أول هجوم على صحيح مسلم وصل إلَيَّ من المليباري- قال:

«وقد رواء الإمام مسلم في صحيحه من حديث نافع عن ابن عمر بدون الزيادة، كما أشار إليه الهيثمي من طرق كلها منتقدة من قبل أئمة هذا الشأن، كالإمام البخاري، والدارقطني، والنسائي.

أما الإمام مسلم، فلا يتجه إليه هذا الطعن لإدخالها في الصحيح، وذلك لأنه لم يخرجها في الأصول، ولا في المتابعة، وإنما أوردتها في الصحيح للتنبيه على عللها، وذلك ظاهر لوجوه:

أولاً: قال الإمام مسلم رحمه الله في مقدمة صحيحه (١/ ٥٩):

«وستزيد إن شاء الله تعالى شرحاً وإيضاحاً في مواضع من الكتاب عند ذكر الأخبار المعللة، إذا أتينا عليها في الأماكن التي يليق بها الشرح والإيضاح إن شاء الله تعالى.

وثانياً: أنه أورد طريق الليث عن نافع عن إبراهيم بن عبد الله بن معبد عن ابن عباس عن ميمونة، ولم يورد طريق الليث التي لم يذكر فيها ابن عباس، والأول لا يصح، والثاني محفوظ، ولو كان مسلم يريد المتابعة لكان أولى أن يورد الثانية، لأنها سليمة ولا نزاع في صحته -كذا- ولم يفعل.

وثالثاً: أنه أورد طريق عبد الرزاق عن معمر، عن أيوب، عن نافع عن ابن عمر، بعد أن أورد الطرق المنتقدة قبل الأخير.

ولو أراد المتابعة، لاتبعه طريق عبد الرزاق عن معمر عن الزهري عن ابن

المسيب عن أبي هريرة، ليفيد أن الزهري قد تابعه أيوب، ولكنه لم يفعل وسيأتي مزيد من الإيضاح عن هذه الطرق.

ولما أن الإمام مسلماً ﷺ أخرج هذا الحديث من وجوه صحيحة، واتفق عليها الإمام البخاري في صحيحه، ولم يقصد بإخراج هذه الطرق المعللة والمتقدمة المتابعة، لم يتجه إليه الطعن إن شاء الله تعالى.

وهذا هو الذي ظهر لي من التوجيه لسلامة الإمام مسلم من الطعن. والله أعلم.

فقلت معلقاً :

انتهى ما قاله الأخ حمزة، معتقداً أن الإمام مسلماً ﷺ لم يورد حديث ابن عمر :

١- من طريق الأئمة الحفاظ : يحيى القطان، وابن نمير، وأبي أسامة، وعبد الوهاب بن عبد المجيد الثقفي، كلهم عن الإمام الثبت عبيد الله بن عمر العمري، عن نافع، عن ابن عمر مرفوعاً.

٢- ومن طريق الإمام الثبت الورع يحيى بن زكريا بن أبي زائدة، عن الثقة موسى الجهني، عن نافع، عن ابن عمر مرفوعاً.

٣- ومن طريق عبد الرزاق، عن معمر، عن أيوب، عن نافع، عن ابن عمر.

٤- ومن طريق الليث بن سعد الإمام، عن نافع، عن إبراهيم بن عبد الله ابن معبد، عن ابن عباس، عن ميمونة مرفوعاً.

لم يوردها مسلم من هذه الطرق التي هي في القمة من الصحة، ومعظمها من الطبقة الأولى من شرطه؛ إلا ليوضح ويبين ويشرح عللها.

فهذا هو طوره الأول.

فحديث ابن عمر ساقه الإمام مسلم من أربع طرق رجالها من الطبقة الأولى على شرطه، ومع ذلك فيرى المليباري أن هذه الطرق كلها متقدمة من قبل أئمة هذا الشأن، وهل علم مسلم أن أهل الشأن قد انتقدوا هذه الطرق؟، هل كان يعلم أن

الدارقطني والنسائي والقاضي عياض قد انتقدوا هذه الطرق؟ وحصل منهم هذا قبل أن يولدوا بقرون، وهل لدينا الأدلة أنه اطلع على نقد البخاري لها؟، وهل إذا اطلع على نقد البخاري يكون قطعاً قد سلم لنقده؟.

قال المليباري بعد كلامه السابق معذراً للإمام مسلم لتمرير رأيه الباطل: «أما الإمام مسلم فلا يتجه إليه الطعن لإدخالها في الصحيح، وذلك لأنه لم يخرجها في الأصول ولا في المتابعة، وإنما أوردها في الصحيح للتنبيه على عللها». فهذا هو طور المليباري الأول.

أنه يورد الأحاديث من أصح الطرق مهما كثرت، ومهما بلغ رجالها من الثقة والعدالة والإتقان لينبه على عللها، وتكون خارج الأصول والمتابعات. من قال بهذا القول الدقيق غير المليباري؟. لا أحد يقول بهذا القول، احفظ أيها القارئ هذا القول، وانتبه له.

٢- أما الطور الثاني للمليباري:

فكان شرحاً ودفاعاً عن الطور الأول، مع شيء مهم من التحوير. فقد ساق كلام الإمام مسلم في بيان طبقات الرواة، وعمن سيروي من أهل هذه الطبقات، ثم قال:

«وهذا يفيد أن ترتيبه للأحاديث قائم على منهج علمي، وهو مراعاته ذلك الترتيب في إيراد الأحاديث في كتابه الصحيح، فإذا ذكر طريق حديث من طرقه في أول الباب، فمعناه أنه أسلم من العيوب وأنقى عنده، ويجمع تارة طرقه في أول الباب لكونها على مستوى واحد في سلامة^(١) العيوب، ثم إذا أتبعها بطرق أخرى لذلك الحديث، وقد تكون هي طرقاً مستقلة عن الصحابي الذي قدم حديثه من طرق أخرى غير هذه، فمعناه أنها ليست في مستوى تلك الطرق لكون راويها من أهل القسم الثاني، أو لسبب آخر.

(١) هكذا في سلامة العيوب.

وعلى هذا فإذا قدم ما هو مستحق أن يؤخره، وإذا أخر ما هو مستحق أن يقدمه، فمعناه أنه أدرك فيه شيئاً جعله يتصرف كذلك^(١).

وهذا الشيء الذي أدركه فجعله يتصرف ما هو إلا العلة القادحة في مذهب الملياري، كما سيأتي.

ثم قال بعد كلامه السابق:

«ومع ذلك وله تصرف علمي آخر في صحبه، وهو بيان العلة في بعض المواضع منه، وذلك بعد أن خرج الحديث من طريق صحيح في الأصول، وإن كان لذلك الحديث علة من بعض طرقه، فيبين العلة إذا كان المكان مناسباً للبيان، وذلك بذكر طرقه المعللة خارج الأصول، ومقصود الكتاب وموضوعه، وهذا البيان ليس بمقصود أصلي صنف وجمع لأجله الكتاب الصحيح، بل إنما هو لغرض استطرادي».

فمن الجديد في هذا الطور وهو الثاني:

أن مسلماً يخرج الطرق المعللة خارج الأصول لأمر استطرادي^(٢).

أما في الطور الأول فإن مسلماً يخرجها خارج الأصول والمتابعات.

ومِمَّا جَدُّ في الطور الثاني:

أن مسلماً إذا قدم ما هو مستحق أن يؤخره، وإذا أخر ما هو مستحق أن يقدمه فمعناه أنه أدرك فيه شيئاً جعله يتصرف.

والشيء هذا الذي جعله يتصرف أمر خطير فما هو؟

إن دندنة الملياري حول العلل تجعلنا نفسره بالعلة، ويؤكد ما أقوله كلامه الآتي.

(١) كتابه الذي لم يسمه: (ص ٢).

(٢) كيف يستطرد من التزم عدم تكرار الصحيح، والاستطراد يكون بطرق فيها علل ومتقنة، وكيف يسوق طرقاً فيها جهال المحفظ استطراداً لبيان العلة؟

قال الملياري (ص ١٣):

«إن الإمام مسلماً إمام...»^(١) وأنه أورد طريق معمر عن أيوب للمتابعة لا لبيان العلل وتوضيحها.

ثم قال الملياري: «قلت: لما وعد الإمام مسلم في المقدمة أن يضع طرق الحديث في موضعها، وقد وضعها في موضعها فعلاً، فإذا رأينا المخالفة في الترتيب في الظاهر فينبغي لنا أن نعرف أن مسلماً قد أدرك شيئاً دفعه إلى ذلك، وهذا هو الذي وقع هنا في رواية أيوب، وأنه كان من العادة أن يقدم رواية معمر عن أيوب عن أهل القسم الثاني، وعلى هذا إذا ذكرها عقب رواية عبد الرزاق عن معمر عن الزهري فيفيد أن معمرًا عنده الوجهان، لهذا كما أفاد هنا بذكر رواية الزبيدي عن الزهري عن أبي سلمة عقب رواية معمر عن الزهري عن سعيد أن الزهري، يرويه من الوجهين، ومثل هذا في بعض مواضع صحيح مسلم.

انظر مثلاً حديث الأعمش (١٧/ ١٤٤) من صحيح مسلم مع شرح النووي»^(٢).

أقول:

١- أفهم قوله: «فإذا رأينا المخالفة في الترتيب في الظاهر فينبغي أن نعرف أن مسلماً قد أدرك شيئاً دفعه إلى ذلك، وهذا الذي وقع هنا في رواية أيوب وأنه كان في العادة أن يقدم رواية معمر عن أيوب عن أهل القسم الثاني» أفهم أنه يضع قاعدة خطيرة تقضي أن كل ما خالف فيه مسلم عادته بتأخير ما كان يقدمه فإن فيه علة، وضرب لذلك مثلاً برواية معمر عن أيوب، مع أنه قد أعلّ طرقاً أقوى من طريق

(١) حذف هنا قولي: «وحكيم يضع الأمور في مواضعها، فقد وضع حديث ابن أبي عمر عن عبد الرزاق عن معمر عن أيوب في موضعه من المتابعات، ووضع حديث محمد بن رافع وعبد بن حبيب عن عبد الرزاق عن معمر عن الزهري عن سعيد بن المسيب عن أبي هريرة في موضعه من الأصول وهو ثاني حديث في الباب» ياب فضل الصلاة بمسجدي مكة والمدينة، لعل ترى من ناحية فنية أنه ينبغي لمسلم أن يكرر هذا الحديث ويحده مرة أخرى في الباب نفسه؟

إذن تبين لنا أن ما افترضه الأخ الباحث واقترحه غير سليم، وأن الإمام مسلماً كيف يتصرف ويضع الأمور في نصابها، وأنه أورد حديث معمر عن أيوب للمتابعة لا لبيان العلل وتوضيحها.

(٢) كتابه الذي لم يسمه: (ص ٢٦).

أيوب بهذه القاعدة، وذكر تطبيقاً لهذه القاعدة أن هذا التصرف موجود في بعض مواضع من صحيح مسلم، ومنها حديث الأعمش في (١٧/١٤٤).

ولم يعلل حديث الأعمش هذا أحد من أئمة النقد، ولم يذكر المليباري أحدًا أعله، وليس له علة عند المليباري إلا أن مسلماً وضعه في آخر الباب^(١).

ألا ترى أنه يفترى على الإمام مسلم أنه يبين العلل من خلال هذا الترتيب بتأخير ما عرف من عاداته أنه كان يقدمه... إلخ.

كيف يكون بيان العلة عند مسلم في صحيحه في نظر المليباري وبماذا يكون هذا البيان؟

قال المليباري:

«ويبان العلة في صحيح مسلم ليس على طريقة كتب العلة، بأن يقول أثناء الكلام: واختلف على فلان أو خالفه فلان مثلاً، كما هو معروف في كتب العلل لابن أبي حاتم والدارقطني، وغيرهما، بل يكون البيان بذكر وجوه الاختلاف من غير أن يتعرض لقوله: خالفه فلان أو اختلف على فلان مثلاً، وإذا سمعه الحافظ يفهم بأنه اختلاف واضطراب، وإذا سمعه أمثالنا فيعده تعدد الطرق، ومثل هذا البيان كثيراً ما تجده في التاريخ الكبير، إلا في الموضوعين منه، وقال فيهما: وخالفه (٤/٢٩٢)، (٥/٤٠) هكذا وجدته فيه فيما تتبعته في ثمانية مجلداته. والله أعلم»^(٢).

أقول:

هكذا يفترى على مسلم رحمه الله الذي ألف كتابه إجابة لطالب علم، وصرح بأنه ألفه لعوام المسلمين لا يفهم رموزه التي خالف فيها عادة المحدثين، والتي لا يفهمها إلا الحفاظ من أمثال المليباري!!

(١) قد قمت بدراسة لحديث الأعمش وطرقه في كتابي: «منهج الإمام مسلم في ترتيب صحيحه»: (ص ١٢٧-١٢٩)، إذ للحديث ثلاث طرق رجالها من الدرجة الأولى، ثم عقبه بحديث لأنس وآخر لابن عباس متفق عليهما، لكنها جميعاً على منهج المليباري معللة، ساقها مسلم ليان عللها، والدليل على ذلك عند المليباري تأخيرها.

(٢) كتابه الذي لم يسمه: (ص ٣).

أما كثير من أهل الحديث، وكثير من طلاب العلم مثل: ربيع، فيعدونه تعدد الطرق، أي: يعدونه صحيحًا، وهو معلل لا يدركه إلا أمثال الفيلسوف المليباري علامة الأحاجي!.

وقد دمنت أباطيله دمعًا بالحجج والبراهين في كتابي: «منهج الإمام مسلم» وأبطلت ترهاته، فلم يستطع أن يواجه ذلك إلا بالتباكي، والتظلم الكاذب.

ثم بعد كل هذه الأفاعيل يقول في كتابه الجديد المسمى «التوضيح»:

«وأعيد وأكرر بأنني لم أقل إلا بما التزمه مسلم في مقدمته، وطبقه في تضعيف كتابه الصحيح المسند كما أقره العلماء، وأنني لم أفسر ما قاله مسلم في المقدمة إلا بواقع كتابه المسند الصحيح حسب فهمي»^(١) ومعرفتي، ولم أدع بعد أن التقديم والتأخير في الأحاديث وسيلة لبيان العلة فيه، بل هو من افتراءاته علي، والله المستعان»^(٢).

فأي سفطة هذه، وأي مكابرة هذه، ومن هو الكثير الافتراءات على مسلم وكتابه، وعلى من يدافع عنه بالحق والصدق والأدلة الواضحة.

إن هذا الرجل أقل من أن يقال له: عد إلى كلامك الأول وتأمله لعلك ترجع إلى الحق؛ لأنه يعرف نفسه أنه أفاك مبطل، لا ينشد الحق، ولا يريد الرجوع إليه. وإنما أخاطب العقلاء المنصفين فهم الذين يدركون أن هذا الرجل قد قال: بأن التقديم والتأخير هما وسيلة يبان مسلم للعلل.

ألأنك لم تذكر لفظ «وسيلة»، تريد أن ترمي الصادقين بالكذب؟، «رمتني بدائها وانسلت».

وهل العبرة عند العقلاء بالألفاظ أو بالمعاني؟، وهل من يبين نبل قصد المتكلم أو خبث قصده يلتزم في هذا البيان ألفاظ ذلك المتكلم، ويفسره على حد المثل «فسر الماء بالماء»؟، ثم ألم تطبق ما زعمته من بيان العلل بناءً على التقديم

(١) أي: حسب فهمه الفاسد، ومعرفة الباطلة.

(٢) «التوضيح»: (ص ١٦).

والتأخير على حديثين صحيحين لابن عمر وابن عباس، بل وثالث لابن عمر، وقلت: من رقم واحد إلى خمسة صحيح، ومن رقم (٦-١٠) معلل، ومن قال غير المليباري؟.

لما وعد الإمام مسلم في المقدمة أن يضع طرق الأحاديث في موضعها، فقد وضعها في موضعها فعلاً، فإذا رأينا المخالفة في الترتيب - في الظاهر -، فينبغي لنا أن نعرف أن مسلماً قد أدرك شيئاً دفعه إلى ذلك، وهذا هو الذي وقع هنا في رواية أيوب، وأنه كان في العادة أن يقدم رواية معمر عن أيوب عن أهل القسم الثاني، وعلى هذا إذا ذكرها عقب رواية عبد الرزاق عن معمر عن الزهري فيفيد أن معمرًا عنده الوجهان، لهذا كما أفاد هنا بذكر رواية الزبيدي عن الزهري عن أبي سلمة عقب رواية معمر عن الزهري عن سعيد أن الزهري يرويه من الوجهين، ومثل هذا في بعض مواضع صحيح مسلم، انظر مثلاً حديث الأعمش (١٧/١٤٤) من صحيح مسلم مع شرح النووي^(١).

فما مؤدى هذا الكلام، وما هو مرماه، وماذا يفهم منه العرب والعجم؟ أورد لغوائل دعاوى بيان التعليل بالترتيب والتقديم والتأخير؟، أو هو تعيد خيث ومعمل هدام، يهدم به كتاباً عظيماً التزم صاحبه الصحة، وقال مؤكداً التزامه بأنه لا يورد في هذا الكتاب إلا ما أجمعوا على صحته.

٢- الطور الثالث لتلون المليباري والاعيبه:

قال في توضيحه^(٢) المظلم:

«فاعيد وأكرر بأنني لم أقل إلا بما التزمه الإمام مسلم في مقدمته، وطبقه في تضاعيف كتابه الصحيح المسند كما أقره العلماء، وأنني لم أفسر ما قاله مسلم في المقدمة إلا بواقع كتابه المسند الصحيح حسب فهمي ومعرفتي.

وخلاصته: أن الإمام مسلماً يرتب الأحاديث في الصحيح بحسب القوة

(١) كتابه الذي لم يسمه: (ص ٢٦-٢٧).

(٢) «التوضيح»: (ص ١٦-١٧).

والسلامة، وأنه يشرح العلة بذكر وجوه الاختلاف على سبيل التبع والاستطراد، وذلك في بعض المواضع في الصحيح.

وقال في هذا الطور:

١- «وجدت بالذكر أن الإمام مسلماً لا يورد في صحيحه حديثاً معلولاً إلا على سبيل الاحتياط، أو الاستئناس، أو التبع وبيان العلة، أو الاستشهاد بجزئه الذي لم تؤثر فيه العلة، ولا يذكره أبداً في أصل الموضوع، ولا في أول الباب، - قال: - وبالمثال يتضح الحال».

ثم ضرب مثلاً عليه فيه مأخذ، وسأناقشه فيه فيما سيأتي، وقال: «تناول الإمام مسلم بيان العلة في مواضع من الكتاب حسب المناسبة على سبيل التبع».

أقول:

فكم المسافة بين الطور الأول الذي ادعى فيه أن مسلماً لم يخرج الطرق المتقدمة المعللة في الأصول ولا في المتابعة، وبين الطور الأخير الذي يقول فيه: «على سبيل التبع والاحتياط والاستئناس، أو الاستشهاد بجزئه».

فما معنى الاحتياط؟، أبحاث لعوام المسلمين بدس العلة التي لا يعرفها إلا الحفاظ؟!، وما هو الاستئناس؟، وما المراد بقوله: «على سبيل التبع؟»، أليست هي المتابعات التي ذكر أن مسلماً لا يخرج الطرق المعللة - في زعمه - في الأصول ولا في المتابعات. ومع هذا الاضطراب لا زال متشبهاً بالترتيب والتقديم والتأخير.

٢- ومن هذا الطور: التطور الهائل الذي تفجر فيه الملياري بالعلوم الهائلة التي لم تخطر على بال الإمام مسلم، ولا على بال أحد من أئمة الحديث، ولا توجد في أي مصنف من مصنفات أئمة الحديث.

قال - لا فاض فوه - !!:

«المحور الأول:

يرتب الإمام مسلم - رحمه الله تعالى - الأحاديث في صحيحه ترتيباً علمياً فذاً بحسب القوة والسلامة، معتمداً في ذلك على ما فيها من الخصائص الإسنادية

والحديثية، سالكا منهجًا علميًا فريدًا امتاز به كتابه الصحيح عن سائر الكتب الحديثية، حتى عن صحيح البخاري، ولهذا مال بعض الأئمة إلى ترجيح صحيح مسلم على صحيح البخاري، فلما كانت الخصائص الإسنادية كثيرة فقد اختصرت^(١) على ذكر الأشهر والأهم منها ممثلًا ومستدلًا، منها:

١- أن يكون رواية الحديث كلهم من أهل الإتقان والاستقامة، فيقدم أحاديثهم على أحاديث من دونهم، سواء أكانوا من أهل الطبقة الأولى أم من أهل الطبقة الثانية.

٢- ومنها: الشهرة، فيقدم الحديث الذي اشتهر على الحديث الذي لم يشتهر.

٣- ومنها: العلو، فيقدم الحديث العالي على الحديث النازل.

٤- ومنها: تسلسل الرواة، على أن يكونوا أهل بلد واحد أو قبيلة واحدة^(٢)، فيقدم الحديث الذي تناقله أهل بلد بعضهم عن بعض على الحديث الذي تناقله الغرباء عنهم.

٥- ومنها: أن يكون الرواة كلهم ممن اشتهر بالجمع بين الحديث والفقه، فيقدم الحديث الذي رواه الحفاظ الذين جمعوا بين الحديث والفقه على الحديث الذي رواه غيرهم.

٦- ومنها: كون الحديث خاليًا من جميع الأمور التي تعكر في صحة الحديث، فيقدم الحديث الصحيح السليم على الحديث الذي لم يسلم منها.

فإذا تميز الحديث بتوفر هذه الخصائص الإسنادية أو المرجحات العلمية فهو أسلم وأنقى من غيره، ويصدر به الباب.

فترتيب الإمام مسلم للأحاديث مبني على مدى تميزها بتوفر الخصائص

(١) يريد: اقتصرت

(٢) لا بدري لماذا أهل مسلم باقي أنواع التسلسل ٤ وأظن أنه لا يستطيع الإجابة على هذا السؤال إلا العلامة الملياري.

الإسنادية والمرجحات العلمية، ولا يعني هذا أن الإمام مسلماً يجمع في كل باب من الأبواب أو موضوع من الموضوعات عدة أحاديث ثم يربتها، ولكن في الأغلب فقط؛ لأن في الصحيح أبراراً لم يذكر فيها إلا حديثاً واحداً، فمن درسه دراسة علمية ودقق النظر فيه يمكنه أن يطلع على أمور كثيرة من الخصائص الإسنادية، والفوائد العلمية الحديثية التي أودعها مسلم في ترتيب الأحاديث في صحيحه، ويبين الإمام مسلم في بعض المواضع من الصحيح وشرحها بحسب المناسبات، ذاكراً وجوه الاختلاف في آخر الباب^(١)، وهي عادة المحدثين في مؤلفاتهم الحديثية، سواء أكان صحيحاً أم سنناً أم مسنداً^(٢).

أقول:

أولاً: إن الإمام مسلماً قد قسم الرواة الذين روى عنهم في مقدمته إلى قسمين فقط، ولم يذكر أنه سيراعي الخصائص الإسنادية في ترتيب أحاديثه في الصحيح، فالقول بأنه راعى الترتيب في صحيحه هذه الخصائص؛ من الأقوال الباطلة التي لم يسبق إليها الملياري.

ثانياً: أن الشهرة والعلو والتسلسل إن رافقها الصحة التي اشترطها مسلم هاد الأمر إلى القسمين^(٣) اللذين ذكرهما، وإن فارقتها الصحة قلن يورد ما وجد فيه شيء منها في صحيحه، فضلاً عن أن يقدمه على غيره، لكن إطلاق الملياري هنا وجعل هذه الأمور أنواعاً مستقلة؛ يفيد أنه يرى أن مسلماً يراعي هذه الأنواع في الترتيب، ولو كان الرواة قد تكلم فيهم فيقدم الإمام مسلم -في نظره- الأسانيد التي توجد فيها الشهرة والعلو والتسلسل على غيرها، ولو كان رجال أسانيداً من الطبقة الأولى أهل الحفظ والإتقان؛ من أجل وجود هذه الأنواع، وقد ظهر هذا في تطبيقه فعلاً، فجعل الرجال المتكلم فيهم فوق رجال الطبقة الأولى، بتهاويله

(١) هذا من ثقله بالترتيب وشرح العطل من غلاله.

(٢) التوضيح: (ص ٢٢-٢٣).

(٣) أما القسمان: الخامس والسادس فرجوعهما إلى القسم الأول أوضح، ولكن الرجل لا يفهم، ويجب الثثرة.

وأراجيفه لا بناءً على منهج مسلم.

ثالثًا: لقد قال الملياري: «فأعيد وأكرر بأنني لم أقل إلا بما التزم مسلم في مقدمة صحيحه»^(١).

وقال: «وأنني لم أقل إلا بما صرح به الإمام مسلم في مقدمته بدون زيادة أو نقصان»^(٢).

فأي تقوّل على مسلم أظهر من هذا الذي تقوله عليه، فأين قال الإمام مسلم: إنه يراعي هذه الخصائص؟، لا سيما إذا كان في أسانيدنا من هم من الدرجة الثانية.

ولقد اعتمد الملياري اعتمادًا كبيرًا على هذه الخصائص: الشهرة والعلو والتسلل، في عناده ومكابراته في رده عليّ، ومناقشته الساقطة للأمثلة التي يثبت فيها بالأدلة الواضحة من كتاب مسلم أنه لم يلزم نفسه بالترتيب على الوجه الذي فهمه بعض الناس من كلام ابن الصلاح رحمته الله، والذي غلا فيه الملياري غلوًا لا يوافقه عليه أحد من أهل العلم، ولم يسبقه إليه أحد، حتى إنه ليصور الإمام مسلمًا أنه قد بلغ درجة من التكلف والتنطع لا تخطر على بال عتاة الفلاسفة المتنطعين المتكلفين، ولم يأبه بقول مسلم أنه ألف هذا الكتاب ليستفيد منه عامة الناس، بل لقد نفى أن يكون ألفه لخاصة أهل الحديث، فكيف بعد كل هذا يؤلف للفلاسفة المتنطعين المتكلفين^(٣).

وقد قال تعالى معلمًا نبيه ﷺ: ﴿قُلْ مَا أَسْأَلُكُمْ عَلَيْهِ مِنْ كَثْرٍ وَمَا أَنَا مِنَ الْمُتَكَلِّمِينَ﴾ [ص: ١٨٦]. وذم رسول الله ﷺ التنطع فقال: «هلك المتنطعون» وقال عمر ابن الخطاب رضي الله عنه: «نهينا عن التكلف» أخرجه البخاري^(٤).

ومن طوره الثالث:

أنه يستشهد بأقوال بعض العلماء لتأييد منهجه في الترتيب الذي تبنى عليه

(١) التوضيح: (ص ١٦).

(٢) «التوضيح» ص (١٤، ١٨).

(٣) كتاب «الاعتصام» برقم: (٧٢٩٣).

العلل، فلا يأتي إلا بما يدينه ويكشف عواره، والمسكين لا يدرك ذلك.
فمن ذلك قوله:

«يقول الحافظ ابن حجر رحمته الله في «هدي الساري» (ص ١٢): بل جمع مسلم الطرق كلها في مكان واحد واقتصر على الأحاديث دون الموقوفات فلم يعرج عليها إلا في بعض المواضع على سبيل الندرة تبعاً لا مقصوداً».
أقول:

أليس هذا الكلام حجة عليك؟

فهل الخلاف بيني وبينك في إخراج بعض الموقوفات على سبيل الندرة تبعاً لا مقصوداً؟

وهل أنكرت أن إخراج أحاديث في المتابعات، أو قررت ذلك؟

إن الخلاف الخطير بيني وبينك: أنك تدعي في طورك الأول في أحاديث خرجها مسلم في صحيحه من طرق رجالها من أرقى رجال الطبقة الأولى، ادعت أنت أن مسلماً أخرجها خارج الأصول والمتابعات، وفي طورك الثاني وضعت قاعدة في الترتيب والتقديم والتأخير تنسف معظم أحاديث صحيح مسلم، فلقد قلت:

«إذا رأينا المخالفة في الترتيب في الظاهر، فينبغي لنا أن نعرف أن مسلماً قد أدرك شيئاً دفعه إلى ذلك، وهذا الذي وقع هنا في رواية أيوب...».

وكررت وأكدته مثل هذا الباطل المدمر، بل نسفت طرقاً بهذه القاعدة أرقى وأقوى من طريق أيوب في هذا الموضع بالذات وفي غيره، وأشارت إلى ما تسميه في بعض المواضع، وقاعدتك تنسف جل المواضع.

ويقول: قال الإمام النووي في شرحه لصحيح مسلم (١١/١١٢):

«وهذا الاستدراك فاسد؛ لأن مسلماً لم يذكره متصلاً، وإنما ذكره متابعاً للطرق الصحيحة السابقة، وقد سبق أن المتابعات يحتمل فيها الضعف لأن الاعتماد على ما قبلها، وقد سبق ذكر مسلم لهذه المسألة في أول خطبة كتابه،

وشرحناء هناك، وأنه يذكر بعض الأحاديث الضعيفة متابعة للصحيح^(١).
أقول:

إن هذا لمن أقوى الحجج عليك لو كنت تعقل، ألا تراه قد قال عن استدلال الدارقطني: «إنه استدلال فاسد؛ لأن الدارقطني انتقد رواية في إسنادها الصعق بن حزن ومطر الوراق، وهما فيهما كلام، فاستكر النوي انتقاد الدارقطني لمسلم حيث روى الحديث من طريقهما، وليس للدارقطني حق في هذا الانتقاد، لأن مسلماً صرح في مقدمة كتابه أنه يروي عن رجال الطبقة الأولى، ويروي عن رجال الطبقة الثانية - أي: في المتابعات ولأجل التقوية -».

فتعلقك بكلام النوي والحافظ ابن حجر باطل باطل؛ لأن كلامهما ضدك، وهو حجة من حججي عليك؛ لأن منهجك يعلل ويقدح في أصح الطرق وأقواها في كل باب إذا أخرها مسلم، ولا ترى على الأقل أنه أوردها في المتابعات مقوياً بها الأصول، بل ترى فيها اضطراباً وعللاً.

وفي طورك الأول ترى أن مسلماً يخرجها خارج الأصول والمتابعات.
وفي الثاني ما أخرها إلا لأن فيها عللاً، ولا ترى فيها تقوية.
والحاصل: أنك تورد أقوال العلماء في غير محل النزاع بيني وبينك، فتكون حجة عليك لا لك، وتكون نصرة لخصمك من حيث لا تدري، فله الحمد.
ثم بعد هذا أذكرك ببعض ما نقلته وقلته في شأن رواية مسلم لأهل الدرجة الثانية للمتابعة والتقوية.

قلت في «منهج الإمام مسلم في ترتيب صحيحه»^(٢):

«ثانياً: يقصد بأخبار أهل القسم الثاني: تقوية ومعاوضة روايات أهل القسم الأول عند الاحتياج إليها. يوضحه قول الحافظ ابن حجر رحمته الله وهو يناقش اختلاف وجهة نظر الحاكم ومن تبعه، والقاضي عياض ومن تبعه، في رواية أهل

(١) التوضيح: (ص ٢٩).

(٢) ص (٢٤-٢٥) وانظر كلام الحافظ في «الكتبة له على منقلة ابن الصلاح»: (١/ ٢٣٤-٢٣٥).

القسم الثاني قال: «قلت: وإنما اشتبه الأمر على القاضي عياض ومن تبعه بأن الرواية عن أهل القسم الثاني موجودة في صحيحه، لكن فرض المسألة هل احتج بهم كما احتج بأهل القسم الأول أو لا؟».

والحق: أنه لم يخرج شيئاً مما انفرد به الواحد منهم، وإنما احتج بأهل القسم الأول تفردوا أو لا.

ويخرج من أحاديث أهل القسم الثاني ما يرفع به التفرد عن أحاديث أهل القسم الأول.

وكذلك إذا كان لحديث أهل القسم الثاني طرق كثيرة يعضد بعضها بعضها فإنه قد يخرج ذلك، وهذا ظاهر بين في كتابه، ولو كان يخرج جميع أحاديث أهل القسم الثاني في الأصول، بل وفي المتابعات؛ لكان كتابه أضعاف ما هو عليه.

ومثل الحافظ لأهل الطبقة الثانية بمحمد بن إسحاق، وهو من بحور العلم، وعطاء بن السائب، ويزيد بن أبي زياد، وليث بن أبي سليم.

فعلقت على كلام الحافظ بقولي:

«وفي كلام الحافظ هذا ما يوضح قصد مسلم من المتابعات، وأنها ليرفع بها التفرد عن أحاديث أهل القسم الأول إذا وجدت الحاجة لذلك، ويفيد قلة أحاديث أهل القسم الثاني في الصحيح نسبياً؛ لأن هدفه الأول الصحة، وقد تحقق في كثير من الأحيان بأحاديث أهل القسم الأول».

فمن أنكر وجود أحاديث الطبقة الثانية في صحيح مسلم من أجل التقوية سواء قدمت أو أخرت، حتى تحتج بأقوال العلماء على وجود المتابعات في هذا الصحيح؟

إن الخلاف بيني وبينك في أحاديث يوردها مسلم في صحيحه وهي من أصح الطرق محتجاً بها، فتقول أنت: إنما أوردها مسلم خارج الأصول والمتابعات لبيان عللها. وتستدل على ذلك بالترتيب والتقديم والتأخير؛ ذلك المنهج الخبيث الذي افعلته وألصقته بالإمام مسلم وصحيحه.

ويقول في طوره الثالث :

«قالعلماء عمومًا يسمحون في مؤلفاتهم بذكر الأحاديث الضعيفة حتى الإسرائيلية والموضوعات وغيرها ، بعد أن ذكر ما يحتاج به في الموضوع ويعتمد عليه إذا كانت موافقة له .

يقول شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله في «الرد على البكري» (ص ١٥٢) : «كما أنه إذا ذكر حكم بدليل معلوم ذكر ما يوافقه من الآثار والمراسيل وأقوال العلماء وغير ذلك ، لما في ذلك من الاعتضاد والمعاونة ، لا لأن الواحد من ذلك يعتمد عليه في حكم شرعي . . . »^(١).

وهذا الكلام يسوقه الملياري خلال حديثه عن صحيح البخاري ومسلم ، فهل الشيخان يوردان الموضوعات وما شاكلها في صحيحيهما؟ وهل ذكر شيخ الإسلام الموضوعات؟ ، وهل قوله : «لما في ذلك من الاعتضاد والمعاونة» ينسجم مع ما قررته في طورك الأول والثاني ، اللذين أرجفت بهما إرجافًا فاجرًا على صحيح مسلم ، فأحبط الله كيدك بسحقي لأباطيلك ، فلجأت مكرًا إلى هذا الأسلوب في طورك الجديد ، مع تشبث بالترتيب والتقديم والتأخير وبناء العلل عليهما ، مما يدل على مرض واضطراب عقلي وهوى أعمى ، لا يردعها إلا سلطان مثل سلطان الرشيد والمهدي في أمثالك .

ويقول في طوره الجديد -تاسيًا الترتيب والتقديم والتأخير وبناء العلل عليهما ، واللذين عاش عليهما دهرًا ، ولا يزال متعلقًا بهما إذا لاح له برق خلب- ، يقول متعلقًا بكلام لمسلم -قاله في أحاديث صحيحة لا أثر للكلام الذي شرحه مسلم وبينه في صحتها منها- أنه قال : حدثنا عبد الله بن مسلمة القعنبي حدثنا إبراهيم بن سعد عن أبيه عن حفص بن عاصم عن عبد الله بن مالك بن بحينة أن رسول الله ﷺ : «مُرُّ بِرَجُلٍ يُصَلِّي وَقَدْ أَقِمْتَ صَلَاةَ الصُّبْحِ ، فَكَلِمَةً بَشِيءٌ لَا تُفْرِي مَا هُوَ . . . وفيه : «يوشك أن يصلي أحدكم الصبح أريءًا» . قال القعنبي : عبد الله بن

(١) «التوضيح» : (ص ٣١) .

مالك بن بحينة عن أبيه .

وقوله عن أبيه في هذا الحديث خطأ، فأنت ترى مسلماً ساق الإسناد على الوجه الصواب، ثم نبّه على الخطأ، ولعل الحامل لمسلم على هذا التصرف أنه قد سمعه من القعنبى على الوجه الصواب، ثم سمعه منه على الوجه الخطأ، فرواه على الوجه الصواب ونبّه على الخطأ، فالحديث صحيح عنده من هذا الطريق، وليس بمعلول كما أرجف عليه الملياري .

ثم هذا حجة عليه، لأن منهجه الذي طبل له سنوات أن التفسير من مسلم للعلل وبيانه لها إنما هو بالترتيب والتقديم والتأخير لا بالكلام، وقد ناقشته في هذا، وسيأتي إن شاء الله، وتعلّق بكلام للإمام مسلم على زيادة في حديث لابن مسعود في قصة الجن من طريق علي بن حجر إلى الشعبي، وفيه: قال الشعبي: وسأله الزاد، وكانوا من جن الجزيرة... إلخ الحديث من قول الشعبي مفصلاً .

وقد بينت في رسالتي «بين الإمامين» وفي نقاشي الجديد الآتي أن مسلماً يرجع الوصل على الإرسال في هذا الحديث .

وهذا التصرف من مسلم وهو شرحه وبيانه بالكلام مثل سائر البشر، ومنهم الأنبياء والعلماء؛ يهدم ما نسجه الملياري من خياله من أن مسلماً لا يبين العلل على طريقة أهل الحديث وغيرهم من البشر، وإنما بالترتيب والتقديم والتأخير الذي لا يفهمه أمثالنا، وإنما يفهمه الحفاظ، ويعرفون أن هناك اضطراباً واختلافاً، إلى آخر دعاواه الباطلة .

ونسأل الملياري بأي مذهبيك أو مذهبك تأخذ وتأخذ الناس، وخاصة أمثالنا وعوام الناس؟ .

تالله ما رأيت مثل هذا الاضطراب والتلاعب عند أحد يعقل ويدعي العلم، فضلاً عن أئمة الحديث الذين يدعي الملياري كذباً وزوراً أنه يسير على منهجهم .

ومن تعلقه ببيان مسلم بالكلام؛ قوله :

«وهناك مثال آخر لبيان العلة التي تدل على وهم الراوي وخطئه :

يقول مسلم رحمته الله في كتاب الرضاع (٦٩/١٠)، في باب تحريم طلاق

الحائض : وحدثني محمد بن رافع حدثنا عبد الرزاق أخبرنا ابن جريج أخبرني أبو الزبير أنه سمع عبد الرحمن بن أيمن مولى عروة سأل ابن عمر . . . ، قال مسلم : أخطأ حيث قال : عروة إنما هو مولى عزة .

فبين مسلم هنا التصحيف الذي وقع في رواية محمد بن رافع عن عبد الرزاق خطأ من أحدهما ، وشرحه على سبيل الشرح والاستطراد^(١) .

أقول :

ليس هذا تعليلاً للحديث فلا تفرح ، ولا تتعلق بخيوط العنكبوت ، فإنه لم يقع هنا إبدال اسم شخص باسم شخص آخر ، وعبد الرحمن هذا معروف فإنه مولى بني مخزوم ، وليس هناك في الرواية من اسمه عبد الرحمن ابن أيمن حتى يلتبس به ، فيكون بسبب ذلك الحديث معلولاً ، لكن لجهلك بهذا الشأن ولهواك ترى أن في هذا الحديث علة ، وسبحان الله ! هل مسلم الذي التزم في كتابه الصحة لينتفع به عوام الناس الذين لا تميز لهم ، وحارب الأحاديث الضعيفة والمنكرة ؛ يخرج الأحاديث المعللة التي هي من أشد الأحاديث ضعفاً على سبيل التبع والاستطراد؟! ، وهو يعتبر إخراج الأحاديث الضعيفة الواضح ضعفها غشاً للمسلمين ، فيتقصد إخراج الأحاديث المعللة التي هي أشد التباساً ، والغش فيها أكبر ، هل ينسب هذا إلى الإمام مسلم وهذا حاله مسلم عاقل؟! ، لقد سقط تعلقك الباطل بالإمام مسلم وبغيره من العلماء ، ووقفت في العراء مكشوقاً .

★ ملاحظة :

كنت قد قلت في كتابي «منهج الإمام مسلم في ترتيب صحيحه» :

«نظرة العلماء إلى صحيح مسلم وأراؤهم في منهجه :

هل فهم أحد من العلماء أو قال : إن الإمام مسلماً التزم بيان العلل في صحيحه؟ ، وهل فهم أحد أو قال : إن وسيلة هذا البيان هي ترتيبه للأحاديث على النهج الذي سلكه هذا الرجل؟ .

(١) «التوضيح» : (ص ٢٨) .

الجواب على السؤال الأول:

أن العلماء قبل القاضي عياض رحمته الله لم يفهموا شيئاً من هذا في حدود علمي، وأن الجميع يفهمون أن مسلماً ملتزم للصحة في كتابه كله، ثم بعد هذا هم على قسمين:

١- منهم: من يرى أنه التزم الصحة في كل كتابه، وأنه أخل بهذا الالتزام في بعض الأحاديث، ومن هذا المنطلق ناقشوه في تلك الأحاديث هو وشيخه البخاري، ومن هؤلاء: الإمام الدارقطني، والإمام أبو مسعود الدمشقي والإمام أبو علي الجبائي.

وبسبب هذا الفهم -أيضاً- ألّفوا عليهما استدراكات استدركوا فيها أحاديث رأوا أنها على شرطهما في الصحة كان يلزمهما إخراجها، كـ «الإلزامات» للدارقطني، و«الإلزامات» لتلميذه أبي ذر الهروي، و«المستدرك» للحاكم أبي عبد الله تلميذ الدارقطني... استكمل هذا في كتابي السابق الذكر^(١).

ولو كان للملياري مسكة من عقل وإنصاف لكفاء هذا زاجراً عن الاستمرار في الشغب بالباطل، ولكن أنى له بمثل هذا؟

وسأنقل للقارئ الكريم ما يؤكد قلبي هذا من كلام الحافظ ابن حجر رحمته الله، قال خلال كلامه على الأحاديث المنتقلة من الصحيحين:

«إلا أن الجواب عما يتعلق بالمعلق سهل، لأن موضوع الكتابين إنما هو للمستندات، والمعلق ليس بمسند، ولهذا لم يتعرض الدارقطني فيما تتبعه من الصحيحين إلى الأحاديث المعلقة التي لم توصل في موضع آخر، لعلمه أنها ليست من موضوع الكتاب، وإنما ذكرت استئناساً واستشهاداً، والله أعلم»^(٢).

وهذا هو المنطق السديد الذي يقتضيه العقل ويفهمه كل عاقل، أن هؤلاء الأئمة ما انتقدوا الشيخين في بعض أحاديث كتابيهما إلا انطلاقاً من اعتقادهم أن

(١) (ص ١٢-١٩).

(٢) مقدمة «الفتح»: (٢/ ١٠٥).

الشيخين قد التزما الصحة في أحاديث كتابيهما المسندة، فلما وجدوا عللاً في نظرهم في بعض هذه الأحاديث قاموا بنقدها وبيان عللها، لأنهما خالفا فيها شرطهما ألا وهو التزام الصحة، ثم إنه في واقع الأمر يكون في الغالب سلامة تلك الأحاديث من العلل، ويكون الحق مع الشيخين أو أحدهما، ويكون الصواب حليفاً في بعض الأحيان للمتقدين أو أحدهم.

أما أن يأتي متهور مثل المليباري فيقول بخلاف ما اعتقده العلماء وقرروه، ويقول بما يرفضه العقلاء من أن الإمام مسلماً بورد أحاديث من أصح الطرق وأقواها لبيان العلل وشرحها؛ فإن مثل هذا لا يجوز أن يقابل إلا بالعقوبة الصارمة، والإهانة الرادعة له ولأمثاله من الجهلة المتهورين المتوثنين على أصح كتب سنة رسول الله ﷺ.

ومع الأسف أن يلقي مثل هذا الهدم الخبيث رواجاً عند بعض من ينسبون أنفسهم إلى السنة من طلاب العلم، فوا أسفاه على سنة رسول الله ﷺ.



الفصل الثالث: مناقشة المليباري في شرح العلل التي ينسبها إلى مسلم

قال المليباري :

ثالثاً : شرح العلل وبيانها في مواضع من الكتاب حسب المناسبة على سبيل الندرة^(١) تبعاً للموضوع ، وليس مقصوداً بذاته ، إنه لا يشك أحد أنه أراد بالكتاب الصحيح ، فهو يشرح العلل في مواضع منه ، فالعلل التي شرحها الإمام مسلم في مواضع من الصحيح هي المعروفة عند المحدثين دون غيرهم من الأصوليين والفقهاء .

هي عبارة عن سبب غامض خفي قادح ، مع سلامة ظاهر الإسناد ، وكل حلة تقدر عندهم .

وأما الذين لا يوافقون المحدثين في كون بعض العلل قادحاً دون بعض فهم الفقهاء والأصوليون وبعض المحدثين من المتأخرين ، وكلمة العلة تفسر باصطلاح القائل لها ، وأما الذين يحاولون تفسيرها باصطلاح غيره ، فلم يكونوا منصفين في ذلك ، ولا كان قولهم مقبولاً عند العقلاء .

فالإمام مسلم استعمل كلمة «العلة» فأراد بها ما هو معروف لدى المحدثين ، ولم أعرف أحداً من المحدثين القدماء استعمل العلة على ما ليس بقادح ، والذي أعرفه أن بعض المتأخرين من المحدثين وجمهرة الفقهاء والأصوليين هم الذين قسموا العلة إلى قادحة وغير قادحة .

(١) هذا الكلام من در الرماد في العيون . كيف تقدر قاعدة تقتضي عدم قواعد كل باب من أبواب صحيح مسلم ؟ فالباب مثلاً يقوم على عشرة أعمدة ، فقاعدته التي طبعها تهتم فيها خمسة أعمدة على الأقل ، بل خدمت فعلاً العشرة الأعمدة وشوهدتها التي قام عليها الباب ، الذي عقده مسلم للفصل الصلاة في مسجد رسول الله ﷺ ، ثم صرت تناور فتقول : على سبيل الندرة . فهل قال مسلم على سبيل الندرة ؟ . وتقول : أن مسلماً وعد ببيان العلل ، فكيف يحفل أن يكون بيانه غير مقصود ؟ ألا ترى أن كلامك لغو ، ومن در الرماد فعلاً .

وقد وجد في كلام أبي يعلى الخليلي الأصولي استعمال العلة في غير قاعدة^(١)، ممثلاً بإرسال ما وصله الثقة الضابط، فمخالفته بالإرسال لا تقدح في وصل من وصله، بناءً على قاعدة وضعها الفقهاء وغيرهم، أعني بها قبول زيادة الثقة على الإطلاق، لأنهم يعتبرون وصل الثقة الضابط زيادة منه على من أرسله، وكذا المخالفة في الرفع والوقف في الإسناد، كما قبلوا زيادته في المتن بقيد أو تخصيص، أو نحو ذلك، وعلى هذه القاعدة مشى الإمام النووي في معظم المواضع من شرحه لصحيح مسلم.

وهذه القاعدة لم يقبلها المحدثون بإطلاقها، فقد كانوا في دقة متناهية، وتحفظ بالغ حين يقررون الأمور التي تتعلق بالمتن والإسناد، كما يتبين ذلك جلياً لمن يتتبع كلامهم، وهم يشتون دائماً في قبول شيء اختلف فيه الرواة، فينظرون إلى القرائن والمناسبات التي تحف به، فإن دلت على صحته وثبوته فيقبلونه، وإلا فلا، ولا يقبلونه مطلقاً بناءً على تلك القاعدة، خلافاً للفقهاء والأصوليين، فطائفة المحدثين يدورون مع القرائن، فيقبلون ما دلت عليه دون إلزام بقبول زيادة الثقة مطلقاً، كما حرره المتمكنون من المتأخرين.

يقول الحافظ ابن حجر في نكته (٦٨٧/٢): «والذي يجري على قواعد المحدثين: أنهم لا يحكمون عليه بحكم مستقل من القبول والرد، بل يرجحون بالقرائن».

ولم أعرف أحداً من المحدثين قديماً وحديثاً يطلق العلة على كل اختلاف بين الرواة في ألفاظ الحديث وعباراته، ولم يؤثر في المعنى والفقه، حتى يأتي بعض المعاصرين ويتجراً على تفسير كلام الأئمة حسب أهوائه، ليخرج من المأزق العلمي الذي وقع فيه بجهله سائماً وقاضلاً، ويقول: إن المراد بالعلة التي وعد مسلم بشرحها في صحيحه هو اختلاف الرواة في ألفاظ الحديث وعباراته وصيغ تحمله، والذي وقع في كلام بعضهم خلافاً للمشهور هو إطلاق العلة على سبب ظاهر يقدح في صحة الإسناد كضعف الراوي الذي دار عليه الحديث، أو كذبه، أو

الانقطاع الظاهر، أو غير ذلك وكذا إطلاقها على النسخ.

وأما إطلاقها على مجرد الاختلاف في ألفاظ المتن وعباراته اختلافاً لا يؤثر في معنى الحديث وفقهه، أو على مجرد التفاوت في صيغ التحمل والأداء الذي لا يؤثر في اتصال الإسناد، كحدثنا، وأخبرنا، وأنبأنا، ونحوها، فلم يعرف ذلك عن أحد من المحدثين أو غيرهم^(١).

أقول:

أولاً: كان تعييدك في كتابك السابق يقتضي هدم صحيح مسلم، أما الآن فقد تغير كلامك هنا، فأصبحت تقول بندور وجود العلة في صحيح مسلم.

وإذا كنت قد اقتنعت بذلك فلماذا تجهد نفسك، وتحارب من يعترف بوجود هذه الندرة، ويعتقد أنها غير مقصودة، بمعنى أنه أورد الحديث على أساس أنه صحيح، فبين النقاد أنه ليس كذلك، بل فيه علة على خلاف ما يعتقد مسلم.

أقول:

فهل أنت تبذل هذه الجهود من بداية شغبك إلى الآن لتخدم السنة وتحميها من المستشرقين - كما تزعم -؟

إن من يقف على عملك وتشميرك لمساعد الجد لإثبات العلل في صحيح مسلم، وهذيانك بالترتيب في صحيح مسلم والعلل وشرح العلل، لو كنت مخلصاً فيه لصدق عليك المثل «عدو هائل خير من صديق جاهل»، ولكني أنا أشك في صدقك وإخلاصك لله في هذا العمل، وعندني من الأدلة الواضحة والقرائن القوية ما يؤكد رأيي فيك، ومن أدلتي: كثرة تشبعتك بما لم تعط، ودعواك الكاذبة لإشعار الناس بسعة اطلاعك، كأبك ابن تيمية العصر، وأنت دون ما تدعيه بمراحل، بل لست بشيء كما يقوله أهل الحديث في أفضل منك وأعقل وأعلم وأصدق، فماذا تريد بقولك: «ولم أعرف أحداً من المحدثين القدماء استعمل العلة على ما ليس بقادح، والذي أعرفه أن بعض المتأخرين من المحدثين وجمهرة الفقهاء

(١) «التوضيح»: (ص ٣٣-٣٤).

والأصوليين هم الذي قسموا العلة إلى قاذحة وغير قاذحة».

فمن أنت حتى تقول مثل هذا الكلام؟، وهل إذا لم تعرف هذا عن أحد من المتقلمين من أهل الحديث، أيكون لعدم معرفتك اعتبار ويصبح قولك حجة؟، وهل أنت تفهم ما تقرأه ولو كان قليلاً، وقولك: «والذي أعرفه أن بعض المتأخرين من المحدثين وجمهرة الفقهاء والأصوليين قسموا العلة إلى قاذحة وغير قاذحة».

فهل أنت قرأت كتب جمهرة الفقهاء وكتب الأصوليين وقلبتها ظهراً لبطن؟ حتى توصلت إلى ما تدعيه من هذا التقسيم، أو أنت تشيع بما لم تعط بعضه؟.

وقولك: «وقد وجدت في كلام أبي يعلى الخليلي الأصولي استعمال العلة في غير قاذحة»^(١)، ممثلاً بإرسال ما وصله الثقة الضابط، فمخالفته بالإرسال لا تقدر في وصل من وصله، بناءً على قاعدة وضعها الفقهاء وغيرهم، أعني بها قبول زيادة الثقة على الإطلاق»^(٢).

أقول:

لماذا وصفت الخليلي المشهود له بأنه من كبار أهل الحديث ومن حفاظهم بالأصولي فحسب؟، لأجل نصرة باطلك ترتكب كل هذه المجازفات؟ فمن وصفه بأنه أصولي فقط كما وصفته أنت، وجرّدته من صفات أهل الحديث التي وصفه بها كل من ترجم له في حدود اطلاعي؟، فهذا ابن مأكولا يقول في وصفه: «الخليل بن عبد الله أبو يعلى القزويني، حافظ جليل، كان يحدث كثيراً من حفظه، كتب إلي بالإجازة»^(٣).

وقال عبد الكريم بن محمد الرافعي في كتاب «التدوين في أخبار قزوين»^(٤): «الخليل بن عبد الله بن أحمد بن إبراهيم بن الخليل بن جعفر بن محمد الخليلي، أبو يعلى القزويني، الحافظ، إمام مشهور، كثير الجمع والرواية

(١) هكذا.

(٢) «التوضيح»: (ص ٣٣).

(٣) «الإكمال» لابن مأكولا: (٧٤/٣).

(٤) (٥٠١/٢).

والتأليف، وصنّف كتاب الإرشاد، وتاريخ قزوين، وفضائلها، ومعجم شيوخه، وكان حافظًا لطرق الحديث، معتنيًا بجمعها، عارفًا بأحوال الرجال ذكره الأمير أبو نصر بن ماکولا وقال: حافظ جليل، كان يحدث كثيرًا من حفظه، سمع أصحاب البغوي وغيرهم.

وقال الذهبي في تذكرة الحفاظ:

«الخليلي القاضي الإمام أبو علي الخليل بن عبد الله بن أحمد القزويني، مصنف كتاب الإرشاد في معرفة المحدثين. - ثم ذكر بعض شيوخه والأخذين عنه ثم قال: - وكان ثقة حافظًا عارفًا بكثير من علل الحديث ورجاله، عالي الإسناد، كبير القدر، ومن نظر في كتابه عرف جلالته»^(١)، ووصفه في «سير أعلام النبلاء»^(٢) بالقاضي العلامة الحافظ...

ثم قال: «وكان ثقة حافظًا عارفًا بالرجال والعلل، كبير الشأن، وله غلطات في إرشاده».

وأنا لا أريد بهذا تبرئة الخليلي من معرفته بالأصول، فإن هذا كمال له ولغيره، لكنني أفهم من اقتصارك على وصفه بالأصولي وعدم وصفك له بصفات المحدثين الموجودة في ترجمته في عدد من الكتب؛ أنك تغض من شأنه، وتدعي عليه مخالفته لمنهج المحدثين وانحيازه إلى الأصوليين والفقهاء وشذوذه عن منهج أهل الحديث وفهمت أن هذا من شغقتك ومغالطاتك التي تخفى على كثير من القراء، وما أظن أنك وقفت على ترجمته، ولا أخذت كلامه من كتابه، وإنما رأيت كلامه في بعض المراجع.

وقولك:

«وهذه القاعدة لم يقبلها المحدثون بإطلاقها، فقد كانوا في دقة متناهية وتحفظ بالغ حين يقررون الأمور التي تتعلق بالمتن والإسناد، كما يتبين ذلك جليًا لمن تتبع

(١) تذكرة الحفاظ: (٣/ ١١٢٣-١١٢٤).

(٢) (١٧/ ٦٦٦).

كلامهم ، وهم يشتبون دائماً في قبول شيء مختلف فيه الرواة ، فينظرون إلى القرائن والمناسبات التي تحف به ، فإن دلت على صحته وثبوته فيقبلونه ، وإلا فلا ، ولا يقبلونه مطلقاً بناءً على تلك القاعدة ، خلافاً للفقهاء والأصوليين .

فطائفة المحدثين يدورون مع القرائن ، فيقبلون ما دلت عليه دون التزام بقبول زيادة الثقة مطلقاً ، كما حرره المتمكنون من المتأخرين .

يقول الحافظ ابن حجر في نكته (٦٨٧/٢) : والذي يجري على قواعد المحدثين أنهم لا يحكمون عليه بحكم كلي مستقل من القبول والرد ، بل يرجحون بالقرائن .

أقول :

إن الحقيقة والواقع بخلاف ما تفوه به ، أو بخلاف ما تعلمه ، إن كنت تتكلم عن جهل .

فأقوال العلماء في قبول الزيادة وردها بخلاف ما زعمته أنت .

قال الخطيب البغدادي في كتابه «الكفاية»^(١) :

«باب القول في حكم خبر العدل إذا انفرد برواية زيادة فيه لم يروها غيره .

- ١- قال الجمهور من الفقهاء وأصحاب الحديث : «زيادة الثقة مقبولة إذا انفرد بها» ، ولم يفرقوا بين زيادة يتعلق بها حكم شرعي أو لا يتعلق بها حكم ، وبين زيادة توجب نقصاناً من أحكام تثبت بخبر ليست فيه تلك الزيادة ، وبين زيادة توجب تغيير الحكم الثابت ، أو زيادة لا توجب ذلك ، وسواء كانت الزيادة في خبر رواه راويه مرة ناقصاً ، ثم رواه بعد وفيه تلك الزيادة ، أو كانت الزيادة قد رواها غيره ، ولم يروها هو .
- ٢- وقال فريق ممن قیل زيادة العدل الذي ينفرد بها : إنما يجب قبولها إذا أفادت حكماً يتعلق بها ، وأما إذا لم يتعلق بها حكم فلا .

- ٣- وقال آخرون يجب قبول الزيادة من جهة اللفظ دون المعنى .

٤- وحكى عن فرقة ممن يتحل مذهب الشافعي أنها قالت: تقبل الزيادة إذا كانت من جهة غير الراوي.

فأما إن كان هو الذي روى الناقص ثم روى الزيادة بعد فإنها لا تقبل.

٥- وقال قوم من أصحاب الحديث: زيادة الثقة إذا انفرد بها غير مقبولة ما لم يرو معه الحفاظ، وترك الحفاظ لنقلها وذهابهم عن معرفتها يوهنها ويضعف أمرها ويكون معارضا لها.

والذي نختاره من هذه الأقوال: أن الزيادة الواردة مقبولة على كل الوجوه ومعمول بها إذا كان راويها عدلاً حافظاً ومتقناً ضابطاً. والدليل على صحة ذلك أمور... ثم ساق الأدلة التي وعد بها.

فأين ما يزعمه المليباري من القول بقبول زيادة الثقة إنما هو قول الفقهاء والأصوليين، وأن الخليلي إنما قال بقولهم مما نقله الحفاظ الخطيب عن أهل الحديث وغيرهم؟! وأين ما يزعمه المليباري القائل: «وهذه القاعدة لم يقبلها المحدثون بإطلاقها، فقد كانوا في دقة متناهية... إلخ»؟!

وإنما نقل الخطيب الصادق هذا عن قوم من أهل الحديث، لا عنهم جميعاً. فمن أئمة الحديث الذين قالوا بقبول زيادة الثقة: الإمام الترمذي رحمته الله ونقله عن غير واحد، سمى منهم: الإمامين الشافعي وأحمد -رحمهما الله-. قال الترمذي رحمته الله:

ورب حديث إنما يستغرب لزيادة تكون في الحديث، وإنما تصح إذا كانت الزيادة ممن يعتمد على حفظه، مثل ما روى مالك بن أنس عن نافع عن ابن عمر قال: «فرض رسول الله ﷺ زكاة الفطر من رمضان على كل حر أو عبد، ذكر أو أنثى من المسلمين؛ صاعاً من تمر، أو صاعاً من شعير» قال: وزاد مالك في هذا الحديث: من المسلمين.

وروى أيوب وعبيد الله بن عمر وغير واحد من الأئمة هذا الحديث عن نافع عن ابن عمر ولم يذكروا فيه: «من المسلمين».

وقد روى بعضهم عن نافع مثل رواية مالك ممن لا يعتمد على حفظه.

وقد أخذ غير واحد من الأئمة بحديث مالك، واحتجوا به، منهم الشافعي، وأحمد بن حنبل، قالوا: إذا كان للرجل عبيد غير مسلمين لم يؤد عنهم صدقة الفطر، واحتجوا بحديث مالك. فإذا زاد حافظ ممن يعتمد على حفظه قبل ذلك منه^(١).

ونقل الحافظ ابن رجب كلام الترمذي هذا، وقال: «هذا أيضًا نوع من الغريب، وهو أن يكون الحديث في نفسه مشهورًا، لكن يزيد بعض الرواة في مته زيادة تستغرب، وقد ذكر الترمذي أن الزيادة إذا كانت من حافظ يعتمد على حفظه فإنها تقبل، يعني: وإن كان الذي زاد ثقة لا يعتمد على حفظه فإنها لا تقبل زيادته. وهذا أيضًا ظاهر كلام الإمام أحمد، قال في رواية صالح: «وقد أنكر على مالك هذا الحديث. يعني: زيادة من المسلمين. ومالك إذا تفرد بحديث هو ثقة، وما قال أحد ممن قال بالرأي أثبت منه - يعني: في الحديث -»^(٢).

وقال: قد رواه العمري الصغير، والجمحي، ومالك، فذكر أحمد أن مالكًا يقبل تفرد، وعلل بزيادته في الثبت على غيره، وبأنه قد توبع على هذه الزيادة... وقد قال أحمد في رواية عنه: «كنت أتهيب حديث مالك: من المسلمين. حتى وجده من حديث العمريين. قيل له: أمحفوظ هو عندك من المسلمين؟ قال: نعم. وهذه الرواية تدل على توقفه في زيادة واحد من الثقات ولو كان مثل مالك حتى يتابع على تلك الزيادة، وتدل على أن متابعة مثل العمري لمالك مما يقوي رواية مالك، ويزيل عن حديثه الشذوذ والإنكار.

ثم ذكر ابن رجب أن الإمام أحمد ردَّ زيادة لابن فضيل عن الأعمش، خالفه فيها أبو معاوية.

ثم قال: «قال الخلال: أبو عبد الله لا يعبأ بمن خالف أبا معاوية في الأعمش إلا أن يكون الثوري».

(١) «الجامع» للترمذي: (٧٥٩-٧٦٠) كتاب المال منه.

(٢) مسائل الإمام أحمد: رواية صالح: (٤٥٨-٤٥٩).

وذكر زيادة الاستسعاء في حديث أبي هريرة، زادها سعيد بن أبي عروبة، ولم يذكرها شعبة وهشام، قال أحمد: لا أذهب إلى الاستسعاء، ثم قال:

«فالذي يدل عليه كلام أحمد في هذا الباب: أن زيادة الثقة للفظ في حديث من بين الثقات إن لم يكن مبرزاً في الحفظ والتثبت على غيره ممن لم يذكر الزيادة ولم يتابع عليها فلا يقبل تفرد، وإن كان ثقة مبرزاً في الحفظ على من لم يذكرها ففيه عنه روايتان، لأنه مرة قال في زيادة مالك: «من المسلمين» كنت أنهيته حتى وجدته من حديث العمريين. وقال مرة: إذا انفرد مالك بحديث هو ثقة، وما قال أحد بالرأي أثبت منه»^(١).

ولم يذكر الحافظ ابن رجب رواية الترمذي عن الإمام أحمد وهي تؤيد رواية صالح، أما الرواية الأخرى فلم أجدها.

وممن يقبل زيادة الثقة: الإمام مسلم، وحكى ذلك عن أهل العلم، قال -بعد أن بين علامة الحديث المنكر، وذكر عدداً من رواة المنكر-: «لأن حكم أهل العلم والذي نعرف من مذهبهم في قبول ما يتفرد به المحدث من الحديث: أن يكون قد شارك الثقات من أهل العلم والحفظ في بعض ما رووا، وأمعن في ذلك على الموافقة لهم، فإذا وجد كذلك ثم زاد بعد ذلك شيئاً ليس عند أصحابه قبلت زيادته»^(٢).

وقال في كتابه «التمييز»^(٣) بعد أن ذكر زيادة من طريق أيمن بن نابل في حديث التشهد: «والزيادة في الأخبار لا يلزم إلا من الحفاظ الذين لم يعثر عليهم الوهم في حفظهم».

فهذا مذهب مسلم، ونقله عن العلماء، والمراد بهم: علماء الحديث وأئمتهم.

والغليبي الذي وصفه المليباري بالأصولي لا مدحاً له إنما سار على طريق

(١) شرح العلل: (١/٤٢١-٤٢٢).

(٢) مقدمة صحيح مسلم: (١/٧).

(٣) (ص ١٤٦).

أهل الحديث، لا على طريق الأصوليين، وإذا وافق الأصوليون أهل الحديث فنور على نور، والأصوليون إنما هم تبع لأهل الحديث، وليس العكس، ومنهم الإمام ابن خزيمة، قال في صحيحه:

«لسنا ندفع أن تكون الزيادة مقبولة من الحفاظ، ولكننا نقول: إذا تكافأت الرواة في الحفظ والأتقان فروى حافظ عالم بالأخبار زيادة في خبر قبلت زيادته. فإذا تواردت الأخبار فزاد وليس مثلهم في الحفظ زيادة لم تكن تلك الزيادة مقبولة»^(١).

ومنهم: الإمام الدارقطني كما في سؤالات السلمي للدارقطني:

«وسئل عن الحديث إذا اختلف فيه الثقات قال:

يظهر ما اجتمع عليه ثقتان فيحكم بصحته، أو ما جاء بلفظة زائدة فتقبل تلك الزيادة من متقن، ويحكم لأكثرهم حفظاً وثباً على من دونه»^(٢).

ومنهم: ابن حبان، والحاكم، وغيرهما، قالوا بقبول زيادة الثقة مطلقاً^(٣).

ومنهم: الإمام ابن عبد البر، قال في «التمهيد»^(٤):

«إنما تقبل الزيادة من الحفاظ إذا ثبتت عنه، وكان أحفظ وأتقن ممن قصر أو مثله في الحفظ، لأنه كأنه حديث آخر مستأنف.

وأما إذا كانت الزيادة من غير حافظ ولا متقن فإنها لا يلتفت إليها».

وقال أبو يعلى في «العدة»^(٥):

«مسألة: إذا روى جماعة من الثقات حديثاً وانفرد أحدهم بزيادة لا تخالف

المزيد عليه.

(١) كتاب «القرأة خلف الإمام» للبيهقي، (ص ١١٦)، وانظر: «الكت على ابن الصلاح» (٢/ ٦٨٨).

(٢) «الكت على ابن الصلاح»: (٢/ ٦٨٩).

(٣) «الكت»: (٢/ ٦٨٧)، ولم يصرح لحاكم بذلك، وإنما يعهم من تصرفه.

(٤) «التمهيد» لابن عبد البر (٣/ ٣٠٦).

(٥) (٣/ ١٠٠٤-١٠٠٧). وانظر «التمهيد» لأبي الخطاب. (٣/ ١٥٣-١٥٥).

مثل أن يقولوا: أن النبي ﷺ دخل البيت، وانفرد أحدهم بزيادة فقال: دخل البيت وصلى. ثبتت تلك الزيادة بقوله، كالمنفرد بحديث مفرد عنهم، وهكذا لو أرسلوه كلهم فرفعه واحد إلى النبي ﷺ ثبت مسنداً بروايته، وهكذا لو وقفوه كلهم على صحابي فرفعه واحد منهم إلى النبي ﷺ ثبت هذا المرفوع ولم يُرد. وقد نص أحمد رحمه الله على الأخذ بالزائد في مواضع.

ونقل ذلك عن أحمد، ابن القاسم، والميموني، مع بعض الأمثلة عن الإمام أحمد رحمه الله.

ثم قال: «وبهذا قال جماعة الفقهاء والمتكلمين».

ثم قال: «وذهب جماعة من أصحاب الحديث إلى أن ما انفرد به الواحد منهم كان مردوداً، وهذا أبداً في كتبهم تفرد به فلان وحده، يعنون الرد بذلك».

أقول أنا ربيع:

وقد لا يعنون الرد، والدليل. وجود الخرائب في الصحيحين، وهي تبلغ حوالي مائتي حديث، وقال الإمام مسلم: «تفرد الزهري بتسعين حرفاً».

وقد قبل هذا النوع جميع أصناف أهل الحديث، وتلقوه بالقبول، والشاهد من كلام أبي يعلى: أنه نسب هذا المذهب إلى جماعة من أهل الحديث، لا إلى كل أهل الحديث.

وفي المسودة لآل تيمية:

«مسألة: إذا انفرد العدل عن سائر الثقات بزيادة لا تنافي المزيد عليه قبلت، نص عليه، وهو قول جماعة الفقهاء والمتكلمين وقول الشافعي، وقال جماعة من أهل الحديث: لا تقبل. وعن المالكية وجهان. وعن أحمد قول كقولهم إذا خالف ظاهر المزيد عليه، وعنه: ترد مطلقاً إذا تركها الجمهور».

وكذلك حكى ابن برهان هذا المذهب الثاني عن أبي حنيفة^(١)، وحكاها الجويني عن أبي حنيفة^(٢).

(١) انظر كتاب ابن برهان «الوصول إلى الأصول»: (١٨٦-١٨٧).

(٢) (٢٩٩-٣٠٠). وانظر: «روضة الناظر»: (ص ٣٦)، و«إرشاد القفر»: (ص ٥٦).

قال الحافظ ابن حجر بعد أن ذكر اعتراضه على من يقبل الزيادة مطلقاً من الأصوليين والفقهاء:

«والحق في هذا: أن زيادة الثقة لا تقبل دائماً، ومن أطلق ذلك من الفقهاء والأصوليين فلم يصب، وإنما يقبلون ذلك إذا استوتوا في الوصف، ولم يتعرض بعضهم لتفنيها لفظاً ولا معنى.

وممن صرح بذلك: الإمام فخر الدين، وابن الأنباري شارح البرهان وغيرهما.

وقال ابن السمعاني: إذا كان راوي الناقصة لا يغفل، أو كانت الدواعي تتوفر على نقلها، أو كانوا جماعة لا يجوز عليهم أن يغفلوا عن تلك الزيادة، وكان المجلس واحداً، فالحق أن لا تقبل رواية راوي الزيادة، هذا الذي ينبغي.

قال الحافظ: وإنما أردت بإيراد هذا بيان أن الأصوليين لم يطبقوا على القبول مطلقاً، بل الخلاف بينهم^(١).

والشاهد من كل هذه النقول: أنه ليس كل أهل الحديث يقولون برد زيادة الثقة، ولا كلهم يدورون مع القرائن، بل بعضهم - كما سيأتي - ولا كل الأصوليين والفقهاء يقولون بقبول زيادة الثقة، فالأمر بخلاف ذلك كما ترى في هذه النقول.

والنقل لا بد فيه من الفهم الصحيح والصدق وتحري الأمانة فيه.

وقول المليباري:

«كما حرره المتمكنون من المتأخرين» يقول الحافظ ابن حجر في نكته (٢/٦٨٧): «والذي يجري على قواعد المحدثين أنهم لا يحكمون عليه بحكم كلي مستقل من القبول والرد، بل يرجحون بالقرائن».

الجواب عليه:

أن هذا ليس قول جميع المحدثين، بل هو عمل بعضهم، كما سبق من النقول الصريحة الواضحة، حتى عن الحافظ ابن حجر نفسه، وإنما هو عمل بعض أئمة

(١) «النكته»: (٢/٦١٣).

الحديث، يفهم من استقراء صنيعهم إذا تعارض الوصل والإرسال.

قال السخاوي بعد أن ذكر اختلاف العلماء في ذلك:

«والأفالحق حسب الاستقراء من صنيغ متقدمي الفن، كابن مهدي، والقطان، وأحمد، والبخاري؛ عدم أطراد حكم كلي، بل ذلك دائر مع الترجيح، فتارة يترجح الوصل، وتارة الإرسال، وتارة يترجح عدد الذوات على الصفات، وتارة العكس، ومن راجع أحكامهم الجزئية تبين له ذلك»^(١).

يؤكد ذلك ما قدمنا بيانه من أقوال العلماء في قبول زيادة الثقة وردّها، ويؤكد ما نقله الخطيب عن أكثر أهل الحديث من الحكم للمرسل.

قال رحمه الله: «باب القول فيما روي مرسلًا ومتصلًا، هل يثبت ويجب العمل به أم لا؟».

قال بعد أن مثل بحديث أبي موسى رضي الله عنه: «لا نكاح إلا بولي»، والاختلاف في وصل إسناده وإرساله: فقال أكثر أصحاب الحديث: إن الحكم في هذا أو ما كان بسيله للمرسل.

وقال بعضهم: إن كان عدد الذين أرسلوه أكثر من الذين وصلوه فالحكم لهم. وقال بعضهم: إن كان من أرسله أحفظ من الذي وصله فالحكم للمرسل، ولا يقدح ذلك في عدالة الذي وصله...^(٢).

ثم ذكر بقية الأقوال في ذلك، ونقل هذا عنه ابن الصلاح^(٣)، والنووي^(٤)، والعراقي^(٥)، والسخاوي^(٦)، وغيرهم.

(١) «فتح المعيث»: (١/١٦٦).

(٢) «الكفاية» (ص ٥٧٨-٥٨٠).

(٣) «علوم الحديث مع التقيد والإيضاح» (ص ٩٤).

(٤) «التقريب مع التدريب» للسيوطي (ص ١٣٥).

(٥) في «العين» انظر «فتح المعيث» لسخاوي (١/١٦٤).

(٦) في «فتح المعيث» (١/١٦٤).

* فائدة:

قال السيوطي في «التدريب» معلقاً على قول النووي: «فالصحيح أن الحكم لمن وصله أو رفعه»: فالصحيح عند أهل الحديث والفقه والأصول الحكم لمن وصله أو رفعه^(١).

وقال السخاوي: وعزاء النووي للمحققين من أصحاب الحديث، قلت: ومنهم البزار^(٢)، وساق دليله على ذلك.

وكل هذا وذاك بخلاف ما ينسبه المليباري للفقهاء والأصوليين، ويقرر بأن أهل الحديث على خلافهم؛ فيقع بتهوره وغروره وزهوه في مخالفة العلماء أولهم وآخرهم من أهل الحديث والفقه والأصول.

نسأل الله العافية من هذه الأدواء القاتلة.

قال المليباري:

«ولم أعرف أحداً من المحدثين، قديماً وحديثاً يطلق العلة على كل اختلاف وقع بين الرواة في ألفاظ الحديث وعباراته، ولم يؤثر في المعنى والفقه؛ حتى يأتي بعض المعاصرين ويتجراً على تفسير كلام الأئمة حسب أهوائه ليخرج من المأرق العلمي الذي وقع فيه بجهله سائماً وفاضلاً، ويقول: إن المراد بالعلة التي وعد مسلم بشرحها في صحيحه هو اختلاف الرواة في ألفاظ الحديث وعباراته وصيغ تحمله.

والذي وقع في كلام بعضهم خلافاً للمشهور هو إطلاق العلة على سبب ظاهر يقدح في صحة الإسناد، كضعف الراوي الذي دار عليه الحديث، أو كذبه، أو الانقطاع الظاهر، أو غير ذلك.

وكذا إطلاقها على النسخ.

وأما إطلاقها على مجرد الاختلاف في ألفاظ المتن وعباراته اختلافاً لا يؤثر

(١) «تدريب الراوي» (١٣٨). والشاهد منه: نسبة هذا القول إلى أهل الحديث ومن بعدهم.

(٢) «فتح المغيب» (١/١٦٤).

في معنى الحديث وققهه، أو على مجرد التفاوت في صيغ التحمل والأداء الذي لا يؤثر في اتصال الإسناد، كحدثنا، وأخبرنا، وأنبأنا، ونحوها؛ فلم يُعرف ذلك من أحد المحدثين أو غيرهم.

وهل في قول مسلم وسياقه ما يدل على ذلك ليفهم منه بعض المعاصرين أن يفسر به العلة؟ كلا^(١).

أقول:

أولاً: ترفق بنفسك من هذا الزهو والادعاءات الفارغة، فإنك توهم الناس باطلاعك على أقوال المتقدمين والمتأخرين، وليس الأمر كذلك.

وإن عدم اطلاعك لا يقدم شيئاً ولا يؤخره، اللهم إلا الضرر بأشباه الأنعام. ثانياً: لم أقع في مازق والحمد لله، اللهم إلا أن يكون صد هجومك الفاضل على صحيح مسلم.

ثالثاً: أطلق الخليلي العلة على الأحاديث الصحيحة، فقال:

«فأما الحديث الصحيح المعلول فالعلة تقع للأحاديث من أنحاء شتى لا يمكن حصرها.

فمنها: أن يروي الثقات حديثاً مرسلًا وينفرد به ثقة مستنداً، فالمستند صحيح، وحجة، ولا يضره علة الإرسال.

ومثاله: حديث رواه أصحاب مالك في «الموطأ» عن مالك قال: بلغنا عن أبي هريرة عن النبي ﷺ قال: «للمملوك طعامه وكسوته ولا يكلف من العمل ما لا يطيق».

ورواه إبراهيم بن طهمان الخراساني، والنعمان بن عبد السلام الأصبهاني، عن مالك عن محمد بن عجلان عن أبيه عن أبي هريرة عن النبي ﷺ^(٢).

فهذا حديث تعارض فيه الوصل والإرسال، فقدم الوصل على الإرسال لأنه

(١) التوضيح: (ص ٣٤).

(٢) الإرشاد: (١/ ١٦٠-١٦٤).

زيادة من ثقة وهي مقبولة عنده وعند كثير من أهل الحديث، ثم أطلق على الصحة بناء على ذلك، وأطلق عليه العلة من أجل هذا التعارض، ومنهجه في أمثاله كذلك. فما الذي يمنع الإمام مسلماً من إطلاق العلة على أحاديث من هذا النوع، وطلاب العلم يعلمون أن أكثر المحدثين يرجحون الإرسال على الوصل عند التعارض، ويعلمون أن فحول أهل الحديث لا يلتزمون مثل هذا، وإنما يدورون مع القرائن.

وابتداءً: قال السيوطي رحمه الله في الكلام على تعريف الحديث الحسن: «ثم قال الخطابي في تنمة كلامه: وعليه مدار أكثر الحديث؛ لأن غالب الأحاديث لا تبلغ رتبة الصحيح، ويقبله أكثر العلماء، وإن كان بعض أهل الحديث شدد فرد بكل علة قاذحة كانت أم لا»^(١).

فقسم العلل إلى قسمين: قاذحة، وغير قاذحة. ورأى أن بعض أهل الحديث يشدد فيرد الحديث بأي علة كانت قاذحة أو غير قاذحة.

فما الذي يمنع الإمام مسلماً من إطلاق العلل ولو كانت غير قاذحة على أحاديث يحصل فيها الاختلاف بالوصل والإرسال، أو في المتن من الزيادة والنقص، والباب واحد عند العلماء؟

خامساً: قال الحافظ ابن حجر: «قولنا -يعني: ابن الصلاح-: ثم أعلم أنهم قد يطلقون اسم العلة على غير ما ذكرنا... إلى آخره. مراده بذلك: أن ما حققه من تعريف المعلول قد يقع في كلامهم ما يخالفه، وطريق التوفيق بين ما حققه المصنف وبين ما يقع في كلامهم: أن اسم العلة إذا أطلق على حديث لا يلزم منه أن يستوي الحديث معلولاً اصطلاحاً؛ إذ المعلول ما علة قاذحة خفية، والعلة أعم من أن تكون قاذحة أو غير قاذحة، خفية أو واضحة، ولهذا قال الحاكم: وإنما يعمل الحديث من أوجه ليس فيها للجرح مدخل»^(٢).

(١) التلخيص الراوي: (١/ ١٥٤) دار المكر.

(٢) التنكية: (٢/ ٧٧١).

فهناك علل قاذحة، وهناك علل غير قاذحة تقع في كلام أهل الحديث، واسم العلة إذا أطلق على حديث لا يلزم منه أن يسمى الحديث معللاً اصطلاحاً.

ثم أنت اعترفت -وقد ذكرت مع إرجافك- أن العلة تطلق على النسخ، وعلى القوادح الظاهرة كضعف الراوي، أو كذبه، أو الانقطاع في الإسناد، فما المانع عندك من إطلاق مسلم العلة على مثل ما بيته؟.

قال المليباري:

«وهل في قول مسلم وسياقه ما يدل على ذلك ليفهم منه بعض المعاصرين أن يفسر به العلة؟ كلا.

انظر إلى ما قاله، وتأمل في سياقه، يقول: مسلم.

قد شرحنا من مذهب الحديث وأهله بعض ما يتوجه به من أراد سبيل القوم، ووفق لها، وسنزيد إن شاء الله تعالى شرحاً وإيضاحاً في مواضع من الكتاب عند ذكر الأخبار المعللة إذا أتينا عليها في الأماكن التي يليق بها الشرح والإيضاح إن شاء الله تعالى. اهـ.

فما الذي شرحه من مذهب أهل الحديث قبل هذه المقرة؟.

الجواب واضح لمن راجعه وفهمه، وهو أنه شرح قبلها مذهب المحدثين في المنكر وعلامته وحكمه، مما يدل بكل وضوح على أنه يريد بشرح العلة ما يشابه بما شرحه من المنكر وعلامته^(١)، وهي كل ما يكون منها خفياً يدل على وهم الراوي وخطئه^(٢).

أقول:

سبحان الله! لقد بين مسلم أن كتابه هذا إنما القصد الأول منه: نفع من سألته تأليفه من طلاب العلم، ثم نفع العوام الذين لا تميز عندهم. فقال:

(١) سبحان الله! أين عقلك ودينك؟! ترى لإمام مسلماً يذم رواة الأحاديث المنكرة، فتنسب إليه ظمناً أنه يروي الأحاديث التي تنطوي على علل خفية قاذحة، أليس يكون مسلم قد ارتكب شراً مما ينهى عنه؟ حاشاء ويرأ الله ما تقول عليه.

(٢) التوضيح: (ص ٣٤).

«إلا أن جملة ذلك أن ضبط القليل من هذا الشأن وإتقانه أيسر على المرء من معالجة الكثير منه، ولا سيما عند من لا تميز عنده من العوام، إلا بأن يوقفه على التمييز غيره، فإذا كان الأمر كما وصفنا فالقصد منه إلى الصحيح القليل أولى بهم من ازدياد السقيم، وإنما يرجى بعض المنفعة في الاستكثار من هذا الشأن، وجمع المكررات منه لخاصة من الناس ممن رُزِقَ فيه بعض التيقُّظ والمعرفة بأسبابه وعمله، فذلك إن شاء الله يهجم بما أوتي من ذلك على الفائدة في الاستكثار من جمعه.

فأما عوام الناس الذين هم بخلاف معاني الخاص من أهل التيقُّظ والمعرفة، فلا معنى لهم في طلب الكثير، وقد عجزوا عن معرفة القليل».

ثم بعد ذلك بيّن أنه سيقصر على رواية أحاديث طبقتين من رواية الحديث المقبول من الصحيح وما يقرب منه.

ثم شرح الحديث لمنكر في هذا السياق للحذر منه، والابتعاد عن روايته لأنه لا ييجز رواية ذلك.

ثم قال بعد بيانه للمنكر وعلامته -ووعده بشرح العلل وإيضاحها-:

«وبعد، فبرحمك الله فلولاً الذي رأينا من سوء صنيع كثير ممن نصب نفسه محدثاً فيما يلزمهم من طرح الأحاديث الضعيفة والروايات المنكرة، وتركهم الاقتصار على الأحاديث الصحيحة المشهورة مما نقله الثقات المعروفون بالصدق والأمانة، بعد معرفتهم وإقرارهم بالاستتہام أن كثيراً مما يقدفون به إلى الأغبياء من الناس هو مستنكر ومنقول عن قوم غير مرضيين ممن ذم الرواية عنهم أئمة أهل الحديث، مثل: مالك بن أنس، وشعبة بن الحجاج، وسفيان بن عيينة، ويحيى بن سعيد القطان، وعبد الرحمن بن مهدي، وغيرهم من الأئمة؛ لما سهل علينا الانتصاب لما سألت من التمييز والتحصيل، ولكن من أجل ما أعلمناك من نشر القوم الأخبار المنكرة بالأسانيد الضعاف المجهولة، وقدفهم بها إلى العوام الذين لا يعرفون عيوبها؛ خف على قلوبنا إجابتك إلى ما سألت»^(١).

سبحان الله !

- ١- يعد هذا الإمام بالاختصار على القليل الصحيح .
 - ٢- ويعد بالاختصار على رواية الصحيح وعلى الرواية ممن يؤيدهم .
 - ٣- ويلزم الازدياد من الحديث السقيم .
 - ٤- ويؤيد ذلك بقوله : «فلولا الذي رأينا من سوء صنيع كثير ممن نصب نفسه محدثاً فيما يلزمهم من طرح الأحاديث الضعيفة ، والروايات المنكرة ، وتركهم الاختصار على الأحاديث الصحيحة المشهورة مما نقله الثقات المعروفون بالصدق والأمانة... إلخ»^(١).
- ثم بعد كل هذا الذي وعد بالتزامه من الصحة والاختصار على رواية الصحيح .
- ويعد كل هذا الاستنكار على رواية الأحاديث الضعيفة والمنكرة الواضحة الضعف والنكارة ؛ يخالفهم إلى أشد من ذلك من رواية الأحاديث المعلّة التي تنطوي على علل خفية قاذحة ، من شأنها أن تخفى على كثير من العلماء الكبار .
- ثم يضيف إلى هذا أن بيانه لا يكون على طريقة أهل الحديث من قولهم :
اختلف على فلان ، وخالفه فلان ، بل يكون بيانه بما لا يعرفه إلا الجهابذة النقاد من خلال الترتيب والتقديم والتأخير !!
- أليس هذا العمل مثل عمل من ينهى عن المنكر ويأتيه ، ويأمر بالمعروف ولا يأتيه !!؟
- أليس هذا مثل من يحرم الربا الواضح وينهى عنه ، ثم يتحايل على الوصول إلى الربا بحيل خفية مأكرة !!؟
- إنه لا يفعل مثل هذا إلا الدجالون ، وحاشا علماء الإسلام والسنة من ذلك ، وحاشا الإمام مسلماً مما يقلغه به الملياري في صورة مدح وإطراء ، وهو كذب وهراء .

(١) مقدمة «صحيح مسلم» : (١/٨) .

قال المليباري مردداً كلامه المثل :

«فالعلة التي وعد الإمام مسلم بيانها وشرحها في بعض المواضع من الكتاب حسب المناسبة على سبيل التبع والاستطراد هي على إطلاقها المعروف لدى المحدثين ؛ ولا يترتب على بيانها في «صحيح مسلم» أي تناقض^(١) لمقصود الكتاب وموضوعه ، وقد بينا من قبل أن الخروج عن موضوع الكتاب إلى أمر خارج تبعاً له أمر هادي ومألوف .

أما حمل كلمة «العلة» على مجرد الفروق التي تقع بين رواة الحديث - ولو كانت طفيفة - فأمر غريب للغاية ؛ لأنه لم يُعرف عن أحد من المحدثين قديماً وحديثاً إطلاقها عليه .

ثم إن كلام الإمام مسلم يقتضي أن يان العلة وشرحها يكون على سبيل النثرة ، والأمر كذلك في «صحيح مسلم»^(٢) .

أقول :

أولاً : إن المحدثين قد أطلقوها على العلة القاذحة وعلى غير القاذحة - كما سبق بيانه - .

ثانياً : إذا قام مسلم ببيان العلة القاذحة وشرحها على طريقة المحدثين فلا يجوز الجراء في ذلك ؛ وكلامه حيث يُقال فيه المثل : «قَطَعَتْ جَهِيْزَةُ قَوْلَ كُلِّ خَطِيْبٍ» .

ولكنك كنت تقول : إن البيان إنما ينبع من الترتيب والتقديم والتأخير ، وتمدح هذا الترتيب ، ونطريه ؛ لأنه هو الذي تكفل بهذا البيان الذي تميز به مسلم وكتابه . وكنت تقول : إن بيانه للعلة لا يفهمه إلا الحُفَاطُ ، وأما أمثالنا فيقولون : تعدد الطرق وإن بيانه ليس على طريقة كتب العلة ، اختلف فلان وخالفه فلان .

وكان هذا التعيد الخيث يقتضي تدمير كتاب مسلم ، وإخراجه عن المكانة

(١) هكذا .

(٢) «التوضيح» : (ص ٢٨) .

العظيمة التي شهد بها علماء الإسلام - وهي قِمة الصّحة - إلى كتب العلل .
فلَمَّا ارتكبت هذا الإفك والشّطط على مسلم وكتابه تصدّيتُ لإبطال هذا
الباطل .

والجأك هذا الرد الحاسم لأباطيلك إلى أن تقول :
«ثم إن كلام الإمام مسلم يقتضي بيان أن العلة وشرحها يكون على سبيل
النّدره ، والأمر كذلك في «صحيح مسلم» .
فالحمد لله الذي ردّك إلى هذا القول مرغماً ، ولو كنت صادقاً مخلصاً
لاعترفت بأخطائك وببطلان منهجك الذي أرجفت به على «صحيح مسلم» ،
ولأعلنت توبتك منه جهاراً نهاراً .
وإن استمرارك في تعلّقك به وإضافة تهويلات جديدة لتقوية وتأكيد منهجك
الباطل ؛ لَمِن أوضح الأدلة على أنك لا تُنزل «صحيح مسلم» ومؤلّفه هذه المُنزلة
التي تنظّمها بها .

إن الإمام مسلماً قد أوضح منهجه إيضاحاً لا مزيد عليه .
وهو من بداية أمره التزم الصّحة في كتابه ، وبذل أقصى جهده في الوفاء بهذا
الالتزام ، وشهدت له بذلك الأئمة ، وتلقوا كتابه بالقول والتّسليم ولقد أكّد الإمام
مسلم التزامه بالصّحة بالإنكار على من يروي الأحاديث الضّعيفة والمنكرة .
فهذا المنهج هو الذي يُلجئ المنصّف الذي يحترم هذا الكتاب وصاحبه إلى
القول بأن مراد مسلم من شرح العلل هو شرح العلل غير القادحة ، لا سيّما وأن
بعض أهل الحديث يُطلق العلة على غير القادحة .
ثمّ إنّه بعد وجوب تنزيه «صحيح مسلم» من أراجيف المليباري ومنهجه
الفاسد ، لنا أن نقول :

إن مسلماً ^{كأنه} وفاء بما وعد من التزام الصّحة فإنّه إذا تبيّن له خطأ في لفظة أو
جملة من حديث ما فإنّه يقوم بحذف ذلك الخطأ والوهم من الحديث ؛ ثمّ إنّه يبيّن
بياناً شافياً أنّه ترك ذلك الكلام - أي : حذفه من الحديث - .

وهذا من أقوى الأدلة على شدة التزامه بما تعهد به من الصحة في جميع كتابه؛ ولعلّ مثل هذا التصرف يدخل في وعده بشرحه العلل.

أمّا على ما يرجف به المليباري أو تكلف القاضي هياض فلا وألف ألف لا؛ لأنه لا يجوز أن نسب هذا الإمام البر إلى أنه يعتمد نقض التزامه الشديد بالصحة، ويعتمد مخالفة إنكاره على من يروي الأحاديث الضعيفة والمنكرة؛ وهذا الذي نقوله هو مقتضى العقل والشرع والمروءة والشرف.

ومع كل هذا فقد يقع مسلم -نادراً- فيما يخالف شرطه من باب السهو، وقد تكون في الحديث علة عند بعض المُحدثين فيترجح له عدم ثبوت هذه العلة فيورد ما هذا حاله في كتابه على هذا الأساس، فيتصدى من لا يوافقُه على رأيه لانتقاده. ثمّ إنّه قد يكون في حقيقة الأمر الصواب مع مسلم، وقد يكون -أحياناً- الصواب مع غيره، شأن اجتهادات العلماء -رحمهم الله جميعاً-.

قال المليباري:

«فأما إذا حملنا العلة وبيّناها على ذكر الفروق التي تقع بين الرواة في ألفاظ الحديث وعباراتها والتي لا تؤثر في معناه وفقهه فينافي كلام الإمام مسلم وواقع «صحيحه»؛ لأنه لا تكاد تخلو صفحة من صفحات «الصحيح» من بيان الفروق»^(١).

أقول:

وما الذي يُضيرك من حمل العلة على الفروق المذكورة وقد سئى هذا النوع بعض أهل الحديث عللاً -وقد تقدّم بيان ذلك- وإن رَغِمَ أنفك وسقطت ثهاويلك؛ ولماذا يشتدّ حرصك على إثبات وجود العلل القاذحة في «صحيح مسلم»؟، وتكافح وتناضل وتتفحّم الصعاب من أجل ذلك.

وعملك هذا ودعاواك الباطلة هي التي تناقض ما نصّ عليه مسلم مراراً من التزام الصحة، ثم إنكاره على من يروي الأحاديث الضعيفة والمنكرة.

(١) «التوضيح»، (ص ٣٨).

ثُمَّ بعدما أكثر من الهذيان بالباطل ختم محوره الأول بقوله:
«وفي الأخير: لقد تجلّى -بحمد الله- مما صرّح الإمام مسلم في مقلّته أنه
يرتّب الأحاديث ترتيباً علمياً بتقدّم الأصحّ فالأصحّ بحسب الخصائص الإسنادية
والحديثية^(١)، وأنه يبيّن العلّة بذكر وجوه الاختلاف على سبيل النُدرة تبعاً لأصالة
ولا مقصوداً بذاته»^(٢).

أقول:

إن الإمام مسلماً قد بيّن في مقدّمته أنه سيروي عن طبقتين من الرواة:
الأولى: وهي الحُفاظ المُتّقِنون.

والثانية: وهي الصادقون المستورون؛ وهم دون الأولى في الحفظ والإتقان.
وكلامه...

١- محتملٌ للترتيب بين أحاديث الطبقتين بأن يروي في كلّ باب أحاديث
الطبقة الأولى، ثُمَّ يعقبها بأحاديث الطبقة الثانية.

٢- ومُحتملٌ أنه يحرص على استيفاء واستقصاء الطبقة الأولى، فإذا احتاج
إلى أحاديث الطبقة الثانية أوردّها دون التزام للترتيب الذي قد يفهمه بعضُ الناس.
لكنّ الدراسة كشفت أنه لا يريد إلا الثاني.

وقد بيّنتُ ذلك في كتابي: «منهج الإمام مسلم في ترتيب صحيحه».

فلما أسقط في يد المليباري بهذا البيان المذكور وبُهِتَ به ذهب يُدخِلُ في هذا
الترتيب ما لم يقله مسلم ولا قاله عالم من العلماء من الخصائص الإسنادية
والحديثية كالعلوّ والشهرة وغير ذلك ممّا لا يُقدِّمُ عليه إلا مغالطٌ مهوش.
وسياتي ردّي عليه في موضعه.

(١) راجع مناقشتي إياه في دعواه بهذه الخصائص (ص ٤٥-٤٤).

(٢) «التوضيح»: (ص ٣٩).

الفصل الرابع: في مناقشة المليباري
في المحور الثاني وهو: تعلقه بالعلماء زورًا
وذلك بزعمه أنهم يوافقونه على منهجه
أو مناهجه الباطلة

قال المليباري:

«المُحور الثاني:

أسوق فيه آراء طائفة من العلماء في المقصود بما ذكره مسلم في مقدمته حول
منهجه في «الصحيح»، ومدى مقدار تطبيقه في تضاعيف كتابه.

يُمكن حصر الآراء في قضيتين - كما بيّنته سابقًا -:

وهما: قضية ترتيب الأحاديث في «الصحيح» للإمام مسلم ترتيبًا علميًا،
يُراعى فيه الأمور العلمية والخصائص الإسنادية.

وقضية بيان العلل على سبيل النُدرة تبعًا لا مقصودًا.

وينبغي أن يلاحظ: أنه لم يصلنا عن أحد من العلماء بعد تأليف الإمام مسلم
«الصحيح» إلى عصر الحاكم نص في تفسير المقصود بما قاله مسلم في مقدمته.

كما أنه لم يُنقل عن أحد منهم خلاف حول هذين الأمرين؛ وعليه: فيتعيّن
علينا: أن نتركهم جميعًا دون أن ندعي عليهم بهذا ولا ذاك^(١).

أقول:

أولًا: لا يوجد في السابقين واللاحقين أحدٌ هوّش بهاتين القضيتين غيرك؛
وهذا من البلاء والمحن.

وكذلك لم يذكر أحدٌ منهم أن مسلمًا يراعى في ترتيبه الخصائص الإسنادية،

(١) «التوضيح»: (ص ٤٠).

ولم يقل أحد منهم أنه يخرج الأحاديث الصحيحة التي يعلها مثل المليباري خارج الأصول والمتابعات.

ثانياً: قولك: «لم يصلنا عن أحد من العلماء بعد تأليف الإمام مسلم «الصحيح» إلى عصر الحاكم نص في تفسير المقصود بما قاله مسلم في مقدمته، كما أنه لم ينقل عن أحد خلافاً حول هذين الأمرين».

أقول: السبب في ذلك: أنه لا يوجد داع لديهم يدعوهم إلى التفسير، لأنه واضح لديهم أن كتاب مسلم صحيح، وأن الإمام مسلماً قد التزم الصحة في كتابه. وقد قال أبو علي النيسابوي -شيخ الحاكم-: «ما تحت أديم السماء أصبح من كتاب مسلم بن الحجاج في علم الحديث»^(١).

نقل هذا عنه الحافظ الجوال محمد بن إسحاق بن منده، المتوفى سنة (٣٩٥هـ).

وكان يحمل هذا التصور الحاكم -تلميذ أبي علي النيسابوري-، ولا يعد أن يكون الكثير من تلاميذ أبي علي النيسابوري وغيره من أهل المشرق وغيرهم على هذا الاعتقاد^(٢).

وكان الحاكم يرى أن كتاب مسلم كله صحيح، وأنه أخرج أحاديثه عن الطبقة الأولى من الحفاظ المتقنين.

قال القاضي عياض:

«هذا الذي تأوله أبو عبد الله الحاكم على مسلم من احترام المنية له قبل استيفاء غرضه مما قبله الشيوخ، وتابعه عليه الناس في أنه لم يكمل غرضه إلا من الطبقة الأولى، ولا أدخل في تأليفه سواها».

(١) «صيانة صحيح مسلم من الإخلال والغلط»: (ص ٦٩).

(٢) وعلى هذا الاعتقاد أبو علي الجبائي، من علماء المغرب، المتوفى سنة (٤٩٨هـ).

انظر: مقدمة إكمال المعلم للقاضي عياض: (ص ١٤٨)، وقد اعترض عليه القاضي عياض في

(ص ١٤٩)

وأنا أقول: إن هذا غير مسلم لمن حقق نظره، ولم يتقيد بتقليد ما سمعه^(١)، ثم ناقش الحاكم فيما قاله بالتفصيل.

أقول: ولا لوم عليهم، لأنه لم يخرج من أحاديث الطبقة الثانية إلا القليل للمتابعة والاستشهاد، والتأثر لا حكم له - كما يقال -.

فهذه وجهة نظرهم، وهذا عذرهم؛ والحاكم لم يتكلم عن جهل بواقع مسلم فهو أعرف به من القاضي عياض وغيره، كيف وهو مؤلف «المدخل إلى الصحيح»، وهو الذي ذكر رواية مسلم عن الطبقة الثانية، ودافع عن مسلم من أجل روايته عنهم، وبين عذره في ذلك.

ومتابعة الشيوخ والناس له ليس تقليدًا ولا عن بلاهة، وإنما على أساس هذا الواقع الذي لا يجهله صغار طلاب الحديث فضلًا عن الشيوخ الكبار من أهل الحديث.

ومن علماء المشرق: إمام الحرمين، وقد حكى الإجماع على صحة ما في «الصحيحين».

ومنهم: أبو إسحاق الإسفرائيني، قال رحمه الله: «أهل الصنعة مجيعون على أن الأخبار التي اشتمل عليها «الصحيحان» مقطوع بها عن صاحب الشرع، وإن حصل خلاف في بعضها فذلك خلاف في طرقها وروايتها»^(٢) - أي: لا يؤثر على متون تلك الطرق -.

ويمن يرى أن كتاب مسلم صحيح، وأنه ملتزم بالصحة: الحافظ أبو ذر الهروي - تلميذ الدارقطني -: حيث ألف كتابه: «الإلزامات على صاحبي الصحيحين»، وذلك انطلاقًا منه على أنهما قد التزما الصحة في كتابيهما فيلزمهما إخراج الأحاديث التي استدرکها عليهما.

قال القاضي عياض رحمه الله في هذا المعنى:

(١) مقدمة إكمال المعلم: (ص ١٢٣)

(٢) انظر: «الكت» لابن حجر: (١/ ٣٧٢)، ومقدمة النووي لشرح مسلم: (١/ ٢)

«وقد شذ على البخاري ومسلم الشيء اليسير من هذا النوع الذي شرطاه، فالزعماء أهل الصنعة ذكر ذلك على شرطهما، وألف عليهما في ذلك أبو الحسن الدارقطني، وأبو ذر الهروي، وألزموهما ذكر ذلك...»

كما أن البخاري ومسلم قد أخلا -أيضاً- بشرطهما في أشياء نزلت عن درجة ما التزماء إلى ما دونها استدركت عليهما، وفيها ألف أبو الحسن الدارقطني كتابه المستمى بـ «الإستدراكات والتبع»، وذلك في مائتي حديث مما في كتابيهما، «لأبي مسعود الدمشقي عليهما أيضاً استدراك في ذلك، ولأبي علي الجبائي في كتابه المستمى بـ «تقييد المهمل» في جزء العلل منه استدراك أكثره على الرواة، وفيه ما ألزمهما».

فهذا النوع الأول الذي اقتصر عليه كتابا هذين الإمامين، وأرفع أنواع الحديث الصحيح، وهو أول أقسامه المتفق عليه، وليس هو جملة الصحيح كله^(١).

ومنهم: الإمام أبو بكر محمد بن عبد الله الشيباني المعروف بالجوزقي صاحب «الجمع بين الصحيحين» (ت ٣٨٨هـ) حيث سقى كتابه: «الصحيح من إخبار رسول الله ﷺ المجمع على صحته للإمامين البخاري ومسلم».

أما علماء المغرب فكان بعضهم يفضل «صحيح مسلم» على «صحيح البخاري».

ونقل الحافظ هذا عن مسلمة بن قاسم^(٢) المتوفى سنة: (٣٥٣هـ)، وابن حزم؛ لأن «صحيح مسلم» عنده ليس فيه بعد الخطبة إلا الحديث السرد^(٣).

ومنهم: الحميدي صاحب «الجمع بين الصحيحين» المتوفى سنة: (٤٨٨هـ) حيث قال: «لم نجد في الأئمة الماضين -رضي الله عنهم أجمعين- من أفصح لنا في جميع ما جمعه بالصححة إلا هذين الإمامين»^(٤) -يعني: البخاري ومسلمًا-.

(١) مقدمة إكمال المعلم: (ص ١١٧-١٢٣).

(٢) انظر مقدمة «فتح الباري»: (ص ١٣).

(٣) المقدمة أيضاً: (ص ١٢-١٣).

(٤) مقدمة ابن الصلاح -مع «التبسيط والإيضاح»-: (ص ٤٠).

وإذن فهؤلاء جمعٌ من علماء المشرق والمغرب قبل القاضي عياض لا يعتقدون في كتاب مسلم إلا الصَّحَّة، ومنهم من يحكي الإجماع على ذلك. وإذا كان الأمر كذلك عندهم فلا التفات إلى ما قاله بعض المتأخرين عن ترتيب مسلم على وجه يخالف واقع صحيح مسلم، ولا إلى شرح العلل. ولو كان للترتيب في «صحيح مسلم» قيمة علمية لسبقونا إلى الإشادة به، ولو كان لشرح العلل قيمة لبأدروا إلى ذلك، وهم أعلم من المتأخرين.

والحاصل: أن هؤلاء جميعاً قبل القاضي عياض لم يُعبروا بالترتيب والشرح أي اهتمام لا جهلاً منهم ولا قُصوراً في العلم، ولكن لعدم الداعي إلى ذلك ولعدم الأهمية، ولقناعتهم الكبيرة - قبل كل شيء - بصحَّة أحاديث هذا الكتاب. أما من بعد القاضي عياض:

فهذا مجد الدين ابن الأثير صاحب «جامع الأصول» (ت سنة: ٦٠٦هـ) يقول عن الإمامين البخاري ومسلم - رحمهما الله -:

«فَدَوَّنَا كِتَابَيْهِمَا وَفَعَلَا مَا أَلَّهَ مَجَازِيَهُمَا عَلَيْهِ مِنْ نَصِيحِ الْمُسْلِمِينَ وَالْإِهْتِمَامِ بِأُمُورِ الدِّينِ؛ وَأَثَبْنَا فِي كِتَابَيْهِمَا مِنَ الْأَحَادِيثِ مَا قَطَعَا بِصَحَّتِهِ وَثَبَتَ عِنْدَهُمَا نَقْلُهُ. وَسَمَّيَا كِتَابَيْهِمَا «الصَّحِيحَ مِنَ الْحَدِيثِ»، وَأَطْلَقَا هَذَا الْأِسْمَ عَلَيْهِمَا؛ وَهِيَ أَوَّلُ مَنْ سَمَّى كِتَابَهُ ذَلِكَ، وَلَقَدْ صَدَقَا فِيمَا قَالَا وَبَرَّأ فِيمَا زَعَمَا؛ وَلِلَّذَلِكَ رَزَقَهُمَا اللَّهُ مِنْ حَسَنِ الْقَبُولِ فِي شَرْقِ الْأَرْضِ وَغَرْبِهَا وَبَرِّهَا وَبَحْرِهَا وَالتَّصْدِيقَ لِقَوْلَيْهِمَا، وَالْإِنْقِيَادَ لِسَمَاعِ كِتَابَيْهِمَا مَا هُوَ ظَاهِرٌ مُسْتَعْنٍ عَنِ الْبَيَانِ...»^(١).

وهذا ابن الصلاح (ت: ٦٤٣هـ) يؤلف كتاباً في خدمة «صحيح مسلم» يسميه: «صيانة صحيح مسلم من الإخلال والغلط وحمايته من الإسقاط والسُّقْط».

وتقل عن مكِّي بن عبدان - وهو أحد حُفَاطِ نيسابور - قال: وسمعتُ مسلماً يقول: «عرضتُ كتابي هذا المسند على أبي زُرعة الرّازي فكلُّ ما أشار أن له علة تركه، وكلُّ ما قال إنه صحيح وليس له علة أخرجه»^(٢).

(١) «جامع الأصول»: (١/٤١-٤٢).

(٢) «صيانة صحيح مسلم»: (ص ٦٨).

قال: وورد عن مسلم أنه قال: «ما وضعت شيئاً في هذا المسند إلا بحُجَّةٍ، وما أسقطت منه شيئاً إلا بحُجَّةٍ»^(١).

وذكر قول أبي علي النسابوري: «ما تحت أديم السماء أصبح من كتاب مسلم ابن الحجاج في علم الحديث»^(٢).

ونقل عنه قوله في «باب صفة صلاة رسول الله ﷺ» في «صحيحه»:

«ليس كل شيء عندي صحيح وضعته هاهنا، إنما وضعت هاهنا ما أجمعوا عليه»^(٣).

وهذا أبو العباس أحمد بن عمر بن إبراهيم القرطبي (ت: ٦٥٦هـ) يقول عن البخاري ومسلم:

«فجمعا في كتابيهما على شرط الصفة، وبذلا جهدهما في تبرئتهما من كل علة فتم لهما المراد وانعقد الإجماع على تلقبيهما بـ«الصحيحين» -أو كاد-؛ فجزاهما الله عن الإسلام أفضل الجزاء، ووقاهما من أجر من انتفع بكتائيهما أفضل الجزاء».

ونقل قول أبي علي النسابوري، وقول مسلمة بن قاسم، وقولي الإمام مسلم السابقين^(٤)، وقال معلقاً على كلامه السابق:

«وقوله: «وبذلا جهدهما في تبرئتهما من كل علة» الجهد -بضم الجيم-: الطاقة والوسع، وفتحها: المشقة. ومعنى بذلك: أنهما قد اجتهدا في تصحيح أحاديث كتابيهما غاية الاجتهاد غير أن الإحاطة والكمال لم يكملا إلا للذي العظمة والجلال؛ فقد خرج النقاد كأبي الحسن الدارقطني وأبي علي الجبائي عليهما في كتابيهما أحاديث ضعيفة وأسانيد عليلة، لكنهما تادرة قليلة، وليس فيها حديث متفق على تركه ولا إسنادٌ مُجمَعٌ على ضعفه، لكنهما مِمَّا اختلف فيه؛ ولم

(١) «صيانة صحيح مسلم»: (ص ٦٨).

(٢) «صيانة صحيح مسلم»: (ص ٦٩).

(٣) «صيانة صحيح مسلم»: (ص ٧٤)، وهو في «صحيح مسلم»: (١/ ٣٠٤).

(٤) «تلخيص صحيح مسلم»: (ص ٣٢).

يلح لواحد منهما في شيء منها قدح فيخفيه، بل ذلك على حسب ما غلب على ظنه وحصل في علمه، وأكثر ذلك مما أردفاه على إسناد صحيح قبله زيادة في الاستظهار وتنبهًا على الإشهار^(١).

١- انظر أولاً قوله: «وبدلاً جهدهما في تبرئتهما من كل علة» وفي هذا رد لقول القاضي عياض أن مسلماً قام بشرح العلل وبيانها في «صحيحه».

وثانياً: قوله: «ولم يلح لواحد منهما في شيء منها قدح فيخفيه» فإنه ضد ما يقوله ويلهج به المليباري في حق مسلم بشرح العلل من خلال الترتيب والتقديم والتأخير، وقوله: الأول في طرق رجالها من جبال الدرجة الأولى أنه أخرجها خارج الأصول والمتابعات.

ثالثاً: يؤكد ما سبق ويُبطل تهاويل المليباري قوله: «وأكثر ذلك مما أردفاه على إسناد صحيح قبله زيادة في الاستظهار وتنبهًا على الإشهار»، يريد: أنهما لا يَرْتَان فيها عللاً ولا قواعد، وأورداها في المتابعات لغرض تقوية ومعاوضة ما سبقها من الأحاديث.

فظهر بما نقلناه عن علماء المشرق والمغرب قبل القاضي عياض وبعده أنهم لا يعتقدون في «الصحيحين» إلا الصحة، ومنهم من نقل الإجماع على ذلك. وأنه لم يدر على بال أحد منهم أن مسلماً يعتمد إخراج الأحاديث المعللة في «صحيحه» الذي يعتقد الجميع أنه الترم في الصحة، ولا خطر على بال أحد منهم أن للترتيب والتقديم والتأخير دخل في العلل.

إذ لا داعي لهم إلى اعتقاد ذلك والقول به لاعتقادهم الأكيد أن صاحبي «الصحيح» قد بدلاً جهدهما في تبرئة كتابيهما من العلل إلا ما قلنا عليه من غير قصد، وذلك من لوازم البشرية.

وبناء على هذه الحقائق فيجب أن نعتقد بطلان قول المليباري: «وينبغي أن نلاحظ: أنه لم يصلنا عن أحد بعد تأليف مسلم «الصحيح» إلى عصر الحاكم نص في

(١) «المفهم لما أشكل من تلخيص صحيح مسلم»: (١/٩٩).

تفسير المقصود بما قاله مسلم في مقدمته . . . إلخ؛ لأنه تبيّن لنا من واقعهم، وواقع من بعد الحاكم وعباض أنه لم يقم لديهم أيّ داع لهذا التفسير الباطل، بل القائم لديهم ضده وهو اعتقاد صحة أحاديث مسلم التي نقل الإجماع على صحتها؛ وما نذر عن القاعدة مما لم يعتقدوا ضعفه وتعليله فشيء لم يقصداه، لاسيّما وهو نادر، فكيف والحال هذه يفكرون في الشرح الذي لهج به الملياري ١٩٩.

لقد جلب الملياري بكلام القاضي عياض رحمته الله الذي فيه الخطأ، وفيه الصواب.

وذلك يدور حول بيان الطبقات التي ذكرها الإمام مسلم: فكلام الإمام مسلم فيه نص أنه لا يخرج إلا عن طبقتين: الأولى: الحفاظ المتقنون، والثانية: أهل الصدق والسّتر.

فزعم القاضي عياض أنه يخرج ثلاث طبقات، وهذا خطأ واضح، لم يستطع الملياري إلا رده؛ وهذا هو الموقف الوحيد الذي أصاب فيه.

وذكر القاضي عياض: «أن الإمام مسلماً أتى بأحاديث الطبقة الثانية كما جاء بأحاديث الأولى على طريق الاتباع لأحاديث الأولى والاستشهاد بها؛ أو حيث لم يجد في الباب للأولى شيئاً.

قال: وذكر أقواماً تكلم قوم فيهم وزكاهم آخرون وخرج حديثهم ممن ضعف أو أثمهم ببدعة؛ وكذلك فعل البخاري.

فنعندي: أنه أتى بطبقاته الثلاث في كتابه على ما ذكر ورتّب في كتابه وبيّنه في تقسيمه، وطرح الرابعة - كما نص عليه -^(١).

وفي كلام القاضي عياض صواب وخطأ وإيهام:

١- أما الصواب: فقوله: «إن مسلماً أخرج أحاديث الطبقة الأولى، وأحاديث الطبقة الثانية على سبيل الاتباع والاستشهاد»^(٢).

(١) مقالة «الإكمال»: (ص ١٢٦-١٢٨).

(٢) وهذا يبين بطلان تعلّق الملياري بكلام القاضي عياض، ويبين الفرق الكبير بين كلامه وكلام القاضي عياض.

٢- وأما الخطأ : فزعمه أنه أتى بطبقاته الثلاث ؛ فهو لم يخرج إلا لطبقتين .
 ٣- وأما الإيهام : فما يستشف من كلامه أنه يكثر من أحاديث الطبقة الثانية ،
 وكان ينبغي أن يقيّد ذلك بالتدرة وعند الحاجة .
 ثم ما يفهم من كلامه أن يرتّب بين أحاديث الطبقتين ؛ وهذان مخالفان لواقع
 «صحيح مسلم» .

ثم قال القاضي عياض :

«وكذلك علل الحديث التي ذكر ، ووعد أنه يأتي بها ، قد جاء بها في مواضعها
 من الأبواب من اختلافهم في الأسانيد ، قد جاء بها في مواضعها من الأبواب ،
 كالإرسال والإسناد ، والزيادة والتقص ، وذكر تصاحيف المصحفين .
 وهذا يدل على استيفائه غرضه في تأليفه وإدخاله في كتابه كل ما وعد به » .

قال القاضي رحمته الله : «وقد فاقصت في تأويلي هذا ورأي فيه من يفهم هذا
 الباب فما رأيت منصفاً إلا صوّبه وبيان له ما ذكرت ؛ وهو ظاهر لمن تأمل الكتاب
 وطالع مجموع الأبواب ، والله تعالى الموفق للصواب .

ولا يعترض على هذا بما قاله ابن سفيان صاحب مسلم أن مسلماً أخرج ثلاثة
 كتب من المسندات :

أحدها : هذا الذي قرأه على الناس .

والثاني : يدخل فيه عكرمة وابن إسحاق صاحب «المغازي» وأمثالهما .

والثالث : يدخل فيه من الضعفاء .

فإنك إذا تأملت ما ذكر ابن سفيان لم يطابق الغرض الذي أشار إليه الحاكم مما
 ذكر مسلم في صدر كتابه ؛ فتأملته تجده كذلك - [إن شاء الله تعالى] -^(١) .
 أقول :

أولاً : أن القاضي عياض لم يربط بين الترتيب وبين شرح العلل ، ولم يُشير من

(١) مقدمة «شرح النووي لصحيح مسلم» : (ص ٢٣-٢٤) ، وانظر : مقدمة «الإكمال» : (ص ١٣٧) .

قريب ولا من بعيد إلى الخصائص الإسنادية، وكذلك سائر من تعلق به المليباري من العلماء.

إن المليباري يريد إلصاق منهجه بالقاضي عياض وغيره من العلماء الذين يتمتع بهم، فكم من الفروق الهائلة والمسافات بين كلام القاضي عياض وغيره وبين ما يلصقه بهم المليباري.

وس يظهر ذلك جلياً عند مناقشة تعلقه بكل واحد منهم، وعند تعلقه بالترتيب والشرح والتقديم والتأخير وعند تعلقه بالخصائص الإسنادية، وقد مضى شيء من ذلك.

وقد ناقشت كلام القاضي هذا في «منهج مسلم في ترتيب صحيحه»^(١)؛ فارجع إليه.

قال المليباري:

«ولم يكتف القاضي عياض بالنظريات، بل بدأ بتطبيقها مفصلاً ومجملاً؛ مثلاً يقول في حديث أخرجه مسلم من رواية الأعمش وأعله الدارقطني: «وهذا الإسناد من الأحاديث المعللة في كتاب مسلم التي بين مسلم عللها كما في خطبته». وذكر الاختلاف فيه. نقله الإمام النووي في «شرحه لصحيح مسلم»: (٢٦/١٤).

وقال القاضي في حديث أخرجه مسلم في الوصية وأعله الدارقطني: «وهذا - وشبهه - من العلل التي وعد مسلم في خطبة كتابه أنه يذكرها في موضعها؛ فظن ظانون أنه يأتي بها مفردة، وأنه توفي قبل ذكرها؛ والصواب: أنه ذكرها في تضاعيف كتابه - كما أوضحناه في أول هذا الشرح - اهـ. نقل ذلك النووي في شرحه: (٨١/١١).

يتضح من هذا: أن الرأي الصحيح الذي قبله من القاضي عياض كل منصف حقق نظره وراجع أبواب الصحيح هو: أن الإمام مسلماً أراد بكلامه في المقدمة

(١) انظر: (ص ٨٤) منه.

هو: التزامه في تضاعيف كتابه بترتيب الأحاديث حسب القوة والسلامة، وشرح العلل في مواضع منه على سبيل التبع، لا أصالة ولا مقصوداً، وأنه طبقه في كتابه؛ وهذا هو الذي بعينه فهمناه وحررناه من قبل^(١).
أقول:

أولاً: إن الإمام مسلماً قد صرح مراراً بالالتزام بالصحة في كتابه مؤكداً ذلك بدم من يروي الأحاديث الضعيفة والمكسرة ومكرراً لذلك أيضاً.

فلو أعطى القاضي هذا الالتزام الجاذب المؤكد حقه من الاهتمام لما التفت إلى كلمة عارضة وشبهة طارئة يجب حملها وتفسيرها بما يتماشى مع شرط مسلم المؤكد بالالتزام بالصحة في كتابه، ولا يكون المرء مراعيًا لشرط مسلم - والمؤمنون على شروطهم - إلا بهذا التفسير، وهو: حمل العلة على العلة غير القادحة، ذلك الأمر الذي تم القيام به من الإمام مسلم.

وهو واضح جلي في كتابه، ولهذا لم يفسرها أئمة الحديث من عصره إلى عصر القاضي عياض بأنها العلة القادحة.

ثم لما فسرهما القاضي عياض تابعه من تابعه كلاماً فارغاً من المحتوى، مخالفاً له عملاً كابن الصلاح والنووي - رحمهما الله -.

فابن الصلاح ألف «صيانة صحيح مسلم من الإخلال والغلط».

والنووي يناقش الدارقطني ويصف قواعده بالغلط تارة وبالفساد تارة أخرى.

ثانياً: أن القاضي عياضاً لم يذكر الترتيب هنا، ولم يربط بينه وبين شرح العلل.

فكيف تستجيز أن تقول: «يتضح من هذا: أن الرأي الصحيح الذي قبله من القاضي عياض كل منصف حقق النظر وراجع أبواب «الصحيح» هو: أن الإمام مسلماً أراد بكلامه في المقدمة هو التزامه في تضاعيف كتابه بترتيب الأحاديث حسب القوة والسلامة، وشرح العلل في مواضع منه على سبيل التبع، لا أصالة

(١) «التوضيح»: (ص ٤٧).

ولا مقصوداً^(١).

وهذا كله لا يؤخذ من كلام القاضي عياض هنا، ولا يقممه عاقل بأي نوع من أنواع الدلالة؛ وما هو إلا مخض الافتراء عليه وعلى الإمام مسلم.

ثم هؤلاء الذين قبلوا قول القاضي لم يحققوا النظر ولم يراجعوا الأبواب، ولم يقل القاضي عياض ولا غيره إنهم فعلوا ذلك؛ فبأي حق تكثروا بهم؟؟!

وأقول ثالثاً: سبحان الله! أين هذا التطبيق المفضل والمجمل.

وجد القاضي عياض حديثين: أحدهما في (١١/٨١)، والثاني في (١٤/٢٦) قد انتقدهما الدارقطني فقال ما قال، وهو لا يتفق مع الدارقطني في المنهج؛ فالقاضي عياض يرى أن مسلماً وعد بشرح العلل القادحة، وعمله هذا وفاء منه بشرطه، والدارقطني وغيره يعتقدون أن مسلماً التزم الصحة في كل أحاديثه التي أوردها في «صحيحه»، ومن هذا المطلق ألف هو وتلميذه الهروي «الإلزامات» وألف الحاكم «المستدرک» كلها استدراك على الشيخين البخاري ومسلم، يرون أنه يجب عليهما إخراجها لأنها على شرطهما في الصحة، ومن هذا المنطلق^(٢) ألف الدارقطني كتابه «التبعية»، وقبله الحافظ أبو الفضل بن عمار ألف كتاباً سماه: «علل الأحاديث في كتاب الصحيح لمسلم بن الحجاج»، وأبو علي الغساني ضمن كتابه: «تقييد الموهمل».

ألفوا هذه الكتب من هذا المطلق لبيان أن الشيخين وإن كانا قد التزما الصحة فإنهما قد وقع منهما إخلال بشرطهما في تلك الأحاديث المنتقدة لا تعمداً، وإنما حصل ذلك منهما من طريق الضعف البشري أدى بهما إلى الوهم والغلط فيها في نظر من يتقدمهم، وهي مع ذلك قليلة نادرة؛ وقد يقع المنتقدون -أيضاً- في الخطأ والوهم في بعض الأحاديث التي انتقدوها شأن البشر.

(١) أي: من الاعتقاد أن الشيخين قد التزما في كتابيهما الصحة؛ فوفاً وجدت فيهما أحاديث فيها خلل قام العلماء بانتقادها وبيان عللها نصحاً لله وللمسلمين ودفعتهم صحتها بسبب التزام الشيخين للصحة، وبياناً لوهم الشيخين فيها.

ولإيضاح اعتقاد هؤلاء أسوق بعض أقوالهم:

١- قال أبو طاهر حمزة بن محمد بن طاهر الدقاق -قراءة عليه- قال أبو مسعود إبراهيم بن محمد بن عبيد الدمشقي جواباً لما أخرجني شيخنا أبو الحسن علي بن عمر الحافظ الدارقطني من الأحاديث التي غلط فيها مسلم ابن الحجاج^(١).

انظر: كيف يقول: «غلط مسلم» ولا يقول فيما شرح مسلم من العلل؛ فإن مسلماً في نظره قد التزم الصحة وما ينافي الصحة من الغلط والوهم يستغربه النقاد من أئمة الحديث، ويقومون ببيانه ولو كانوا يعتقدون أن مسلماً التزم بيان العلل القادحة وشرحها في كتابه لما استجازوا مناقشته.

٢- قال الحافظ أبو الفضل بن عمار «المتوفى سنة: ٨٣١٧»:

«وجدت عن يوسف بن يعقوب الصفار، عن علي بن عثام، عن سمير ابن الخمس، عن مغيرة، عن إبراهيم، عن علقمة، عن عبد الله، عن النبي ﷺ في حديث الوسوسة.

وليس هذا الحديث عندنا بالصحيح؛ لأن جرير بن عبد الحميد وسليمان التيمي روياه عن مغيرة عن إبراهيم، ولم يذكرنا علقمة ولا ابن مسعود. وسمير ليس هو مِمَّن يُحتج به؛ لأنه أخطأ في غير حديث مع قلة ما أسند من الأحاديث»^(٢).

٣- وذكر أبو يعلى الخليلي هذا الحديث من طريق محمد بن عبد الوهاب حدثنا علي بن عثام، به.

وقال عقبه: «وقال لي عبد الله بن محمد القاضي الحافظ: أعجب من مسلم كيف أدخل هذا الحديث في «الصحيح» عن محمد بن عبد الوهاب وهو معلول»

(١) «جواب أبي مسعود لأبي الحسن الدارقطني عما بين فيه غلط أبي الحسين مسلم بن الحجاج الفشيري» (ص ١)

(٢) «علل الأحاديث في كتاب الصحيح لمسلم بن الحجاج»: (ص ٤٢-٤٤).

فرد ١٩٩٠^(١).

فهذا أحد الأئمة الحُفَاط يتعجب من إدخال مسلم هذا الحديث في «صحيحه» الذي التزم فيه الصَّحَّة.

ويؤيِّده إمامٌ حافظٌ وهو أبو علي الخليلي على هذا الاستغراب والتعجب.

ثم ينقل الحافظ ابن حجر^(٢) هذا الكلام ولا يناقشهما في هذا التعجب.

٤- وقال الإمام الحافظ أبو علي الحسين بن محمد الغساني الجبائي:

«هذا كتابٌ يتضمن التنبيه على الأوهام الواقعة في المستدين «الصحيحين» ،

وذلك فيما يخص الأسانيد وأسماء الرواة؛ والحمل فيها على نقله الكتاين عن البخاري ومسلم -رحمهما الله- ، وبيان الصواب في ذلك.

واعلم -وفقت الله- : أنه قد يندر للإمامين مواضع يسيرة من هذه الأوهام أو

لمن فوقهما من الرواة لم تقع في جملة ما استدركه الشيخ الحافظ أبو الحسن علي بن عمر الدارقطني عليهما.

ونبه على بعض هذه المواضع أبو مسعود الدمشقي الحافظ، وغيره من

المتأخرين^(٣).

فالحافظ أبو علي يعتقد في الإمامين أنهما بشر تحصيل منهما الأوهام على

ندرة، وهذه الندرة نتيجة لاجتهادهما وتحريهما البالغ أن يوفيا بشرطهما من التزام

الصَّحَّة والوفاء بذلك بأقصى ما يبلغه جهدهما وطاقتهما وقد يُغلبان على ذلك

فيقعان في الخطأ أو في رواية الخطأ؛ فيتجاوز الله عن أخطائهما كما يفعل الله

بهذه الأمة: ﴿رَبَّنَا لَا تُؤَاخِذْنَا إِنْ كُنَّا بِأَخْطَاةٍ﴾ (البقرة: ٢٨٦).

أما أن يلتزما الصَّحَّة ثم يتعمدان إدراج العلل القاذحة الغامضة الخفية في

عملها المشروط بالصَّحَّة فهذا أمر يرقضه العقل والشرع والفطرة.

(١) الإرشاد: (٢/ ٨٠٨-٨٠٩).

(٢) انظر: «النكت الطرافة بحاشية النعمة الأشراف»: (٧/ ١٠٧).

(٣) ل (١١٩)، وانظر: «التنبيه» منه: (ص ٧١-٧٢).

ومن هنا يتعين حمل قول الإمام مسلم بشرح العلل على العلل غير القادحة التي تعتمد في كتابه ؛ لأن ذلك بيان لاختلاف الألفاظ ، وذلك أمر يتمشى مع اشتراطه للصحة ، ولا يضر بطلاب العلم ولا بمروءة المسلمين من الذين لا يُميزون بين الصحيح والتفيم الذين ألف كتابه «الصحيح» من أجلهم .

وقد نقلنا سابقاً كثيراً من أقوال الأئمة الذين هم على هذا الاعتقاد والمنهج . وذكر ابن الصلاح كلام مسلم في تقيمه رواية صحيحه ، ثم ذكر الاختلاف بين كلام الحاكم وكلام القاضي عياض ، ثم قال :

«قلت : كلام مسلم محتمل لِمَا قاله عياض وَلِمَا قاله غيره .

نعم ، روي بالضريح عن إبراهيم بن محمد بن سفيان أنه قال :

«أخرج مسلم ثلاثة كتب من المسندات :

واحد : الذي قرأه على الناس .

والثاني : يدخل فيه عكرمة ومحمد بن إسحاق صاحب المغازي وضرباؤهما .

والثالث : يدخل فيه من الضعفاء» .

وهذا مخالفت لِمَا قاله الحاكم -والله أعلم-^(١) .

والشاهد منه قوله : «كلام مسلم محتمل لِمَا قاله القاضي عياض وَلِمَا قاله غيره» .

ثم إن كلام ابن سفيان مخالفت -أيضاً- لِمَا قاله القاضي عياض أكثر من مخالفته لكلام الحاكم ومن معه .

وقد تعلق المليباري بكلام ابن الصلاح ، والأمر فيه ما ذكرته .



(١) «الضمانه» : (ص ٩١) .

تعلقه بابن الصلاح

قال المليباري :

«وقد ذكر في مواضع أخرى -يعني: ابن الصلاح- ما يُقيد موافقته للقاضي، مثلاً يقول ابن الصلاح في (ص ٩٥) من «صيانة صحيح مسلم» :

«الثاني : أن يكون ذلك واقعاً في الشواهد والمتابعات لا في الأصول، وذلك بأن يذكر الحديث أولاً بإسناد نظيف رجاله ثقات، ويجعله أصلاً، ثم يتبع ذلك بإسناد آخر أو أسانيد فيها بعض الضعفاء على وجه التأكيد بالمتابعة أو لزيادة تنبيه على فائدة فيما قدمه اهـ.

ثم قال المليباري : «فهذا كلامٌ صريحٌ بأن الإمام مسلماً يورد في «صحيحه» أحاديث الثقات متأصلاً بها، وأحاديث الضعاف تابعاً لها، وأنه يرتبها حيثنذكر حديث الثقة أولاً، ثم يذكر حديث الضعيف ثانياً؛ هذا هو الترتيب الذي بيّنه الإمام مسلم في المقدمة وحرره القاضي قبله»^(١).

أقول :

أولاً : إن الإمام مسلماً ﷺ لم يلتزم الترتيب على هذا الوجه الذي ذكره الحافظ ابن الصلاح؛ وتقليده في الخطأ أو تقليد غيره لا يُجيزه الإسلام : فالإمام مسلم قد يسوق أبواباً كلها من أولها إلى آخرها برجال من الدرجة الأولى، وهذا كثير، وقد بصّر الباب بإسناد من رجال الدرجة الثانية ثم يعقب بإسناد أو أسانيد من رجال الدرجة الأولى، وقد يكون أسانيد الباب كلها من رجال الدرجة الثانية - وهذا نادر-؛ وقد بيّنت ذلك في كتابي : «منهج الإمام مسلم في ترتيب صحيحه» .

ثانياً : إن موضع النزاع ليس هو هذا الترتيب الذي قاله ابن الصلاح الذي يرى فيه أن مسلماً يسوق أسانيد الطبقة الثانية على وجه التأكيد والتقوية، وإنما هو ترتيب آخر ادّعاه المليباري لم يسبقه إليه القاضي عياض ولا ابن الصلاح بل لا يقوله أي

(١) «التوضيح» : (ص ٤٨-٤٩).

مسلم؛ وهو ذلك الترتيب الذي ينطوي على العلل المدمرة في كل باب من أبواب «صحيح مسلم».

فالباب الذي فيه عشرة أحاديث ينسف ترتيب الملياري منها خمسة^(١) ولو جاءت من أصح الطرق وأقواها، ويجعلها ترتيب الملياري خارج الأصول والمتابعات؛ وهذا هو الذي أزعجنا وحملنا على التصدي له.

ثالثاً: انظر إلى الملياري كيف فرح بكلام ابن الصلاح على مخالفته الواضحة لكلام مسلم رحمته الله الذي صرح بقوله:

«فإذا نحن تقصينا أخبار هذا الصنف من الناس أتبعناها أخباراً يقع في أسانيدنا بعض من ليس بالموصوف بالحفظ والإتقان»^(٢).

ومعنى «تقصيناها»: أتينا بها كلها؛ وهذا يُبطل كلام ابن الصلاح، وإن واقع كتاب مسلم كذلك، ويميد كل البعد عما يقوله ابن الصلاح - غفر الله له -؛ ولكل جواد كبرة، وما أخطر هذه الكبرة!

كيف يصحّ قوله: «وذلك بأن يذكر الحديث أولاً بإسناد نظيف رجاله ثقات ويجعله أصلاً ثم يتبع ذلك بإسناد آخر - أو أسانيد - فيها بعض الضعفاء على وجه التأكيد بالمتابعة»^(٣).

أليس معنى هذا أنه لا يكون صحيحاً في كل باب إلا الحديث الأول الوارد بالإسناد النظيف على اصطلاح ابن الصلاح^(٤).

ليته لم يقل هذا الكلام الذي هذا مؤذاه، والذي يتعلّق به الملياري وأمثاله من أهل الأهواء.

ولو تدبر ابن الصلاح هذا القول وما يؤدي إليه لما قاله^(٥)، مع احترامنا له،

(١) بل قضى على باب فيه عشر طرق من ثلاثة من الصحابة، وقضى على شواهد الكثرة، مخالفاً في ذلك أكثر من عشرين عالماً حكموا لها بالصحة.

(٢) وهذه العبارة ليت ابن الصلاح لم يقلها، فإنها تُشعر بعدم نظافة ما بعدها.

(٣) قال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمته الله في كتابه: «بيان الدليل على بطلان التحليل» (ص ٢٠٧): «فالواجب على من شرح الله صدره للإسلام إذا بلغته مقالة ضعيفة من بعض الأئمة ألا يحكيها لمن يتخلّتها، بل -

وحسن ظننا به .

وهذا «صحيح مسلم» بين أيدينا لمن أراد أن يعرف الحقيقة ، وكتب الرجال موجودة تساعده على ذلك .

* * *

= يسكت عن ذكرها إن تيقن صحتها ، ولا توقف عن قبولها ، فما أكثر ما يُحكى عن الأئمة ما لا حقيقة له ، وكثير من المسائل يخرجها بعض الأتباع على قاعدة مسوقة ، مع أن ذلك الإمام لو رأى أنها تُفصّل إلى ذلك لما التزمها . ١٠ .

تعلق المليباري بالنووي رَحِمَهُ اللهُ

نقل عن النووي رَحِمَهُ اللهُ قوله عن الإمام مسلم رَحِمَهُ اللهُ :
«ومن ذلك : احتياطه في تخليص الطرق وتحول الأسانيد مع إيجاز العبارة
وكمال حسنها .

ومن ذلك : حسن ترتيبه وترصيفه الأحاديث على نسق يقتضيه تحقيقه وكمال
معرفته بمواقع الخطاب ودقائق العلم وأصول القواعد وخفيات علم الأسانيد
ومراتب الرواة ، وغير ذلك .
أقول :

إنَّ النووي رَحِمَهُ اللهُ يمدح الإمام مسلماً و «صحيحه» ، ولكنه لا يقصد ما يردده
المليباري من أنَّ الإمام مسلماً رَحِمَهُ اللهُ يبيِّن العلل من خلال هذا الترتيب ومن خلال
التقديم والتأخير وبيان وجوه الاختلاف ، وأنه إذا قَدِّمَ ما هو مستحقُّ أن يؤخَّرَ أو
أخَّرَ ما هو مستحقُّ أن يقدِّمه أنه يريد بهذا التصرف بيان العلل .
فإنَّ هذا ما قاله ، ولا يقوله عالمٌ يخشى الله ويحترم عقله .
وقد يَنْتُهِ له في كتابي السائقين أنَّ النووي لم يفهم ما فهمته من الباطل .
ولو كان فهم فهمك هذا لَمَا رَدَّ على الذارقطني انتقاده من أوَّل شرحه إلى
آخره .

ولقال للذارقطني إنَّ انتقاده في غير موضعه ؛ لأنَّ مسلماً قد التزم ببيان العلل
في «صحيحه» ، وهذا الذي تنتقده فيه إنما هو تنفيذ لما وعد به من بيان العلل
وشرحها .

وأؤكد لك الآن أنَّ منهجك الباطل لا يقول به عالمٌ مسلم لا النووي
ولا عياض ولا ابن الصلاح ولا غيرهم ممَّن تعلَّقَ بهم .
أفكلما رأيت كلمة «ترتيب» في كلام عالمٍ تعلَّقتَ بها ولو كان بين مقصوده
ومقصودك بُغْذَ المشرقين .

إنَّ هناك مَنْ فسَّرَ هذا التَّرتيب الذي ورد في كلام التَّووي وغيره: بأنَّ يبدأ بالمُجَمَّل والمشكَّل والمنسوخ والمُعَنَّي والمُبْتَهَم، ثمَّ يردف بالمبيِّن والتَّاسِخ والمصرِّح والمعيَّن والمنسوب^(١).

وهذا الكلام وإن كان في بعضه نظر لكِنَّه خيرٌ وأقرب إلى العقل والفطرة من كلامك ومنهجك الباطل.

وقد ذكر النَّووي رَحِمَهُ اللهُ بعض دقائق مسلم وتحرياته فقال:

«فمن تحرَّي مسلم: اعتناؤه بالتمييز بين «حدَّثنا» و«أخبرنا»، وتقييده ذلك على مشايخه وفي روايته؛ وكان من مذهبه الفرق بينهما...»

ومن ذلك: اعتناؤه بضبط اختلاف لفظ الرِّوَاة، كقوله: «حدَّثنا فلان وفلان - واللفظ لفلان-»، «قال - أو قال -»: حدَّثنا فلان؛ وكما إذا كان بينهما اختلاف في حرف من متن الحديث أو صفة الرَّاوي أو نَسَبِه أو نحو ذلك فإنَّه يبيِّنُه...؛ وسُتري في هذه الشرح من الفوائد ذلك؛ ما تقرِّبه عينك^(٢).

«ومن تشع هذه الفوائد لا يجد من بينها: الترتيب وشرح العلل... إلخ».

قال: «ومن ذلك: تحرُّيه في رواية صحيفة هَمَّام بن منبِّه عن أبي هريرة، كقوله: «حدَّثنا محمد بن رافع، قال: حدَّثنا عبد الرزاق، حدَّثنا مَعْمَر، عن هَمَّام قال: هذا ما حدَّثنا أبو هريرة عن محمد رسول الله ﷺ».

فذكر أحاديث منها: وقال رسول ﷺ: «إذا تَوْضَّأ أحدُكم فليستشق» وشرح ذلك.

ومن تحرُّيه في مثل قوله: «حدَّثنا عبد الله بن مَسْلَمَة، حدَّثنا سليمان -يعني: ابن بلال-، عن يحيى -وهو ابن سعيد-» فلم يستجز رَحِمَهُ اللهُ أن يقول: «سليمان بن بلال عن يحيى بن سعيد» لكونه لم يقع في روايته منسوبًا، فلو قاله منسوبًا لكان مخبرًا عن شيخه أنَّه أخبره بنسبه ولم يُخبره...»

(١) «شرح شرح معية الفكر» لبُشَلا علي قاري (ص ٢٧٢-٢٧٣). شركة دار الأرقم - بيروت

(٢) مقدِّمة «شرح التَّووي لصحيح مسلم»، (١/ ٢١-٢٢).

ومن ذلك: احتياطه في تخليص الطرق وتحول الأسانيد مع إيجاز العبارة وكمال حسنها .

ومن ذلك: حسن ترتيبه وترصيفه الأحاديث على نسق يقتضيه تحقيقه وكمال معرفته بمواقع الخطاب ودقائق العلم وأصول القواعد وخفيات علم الأسانيد ومراتب الرواة^(١).

ولم يذكر الترتيب الذي يلهم به المليباري، ولا شرح العلل، ولا تقديم ما يستحق التأخير... إلخ ولا الخصائص الإسنادية.

فكيف يجوز أن ينسب إليه ما لم يقله ولم يخطر على باله ١٩٩.

قال المليباري مينا مراد النووي:

«يعني: أن المتن صحيح وقد أخرجه مسلم أولاً بأسانيد نظيفة خالية عن الاختلاف معتمداً عليها، ثم أورده من طريق حميد بن عبد الرحمن المعلوم مينا الاختلاف الذي وقع بين رواه في الوصل والإرسال.

والأمر واضح جداً أن الإمام النووي صرح بأنه أورد هذه الطرق المعلولة في «صحيحه» لبيان الاختلاف في الوصل والإرسال ولم يعتمد عليها، بل اعتمد على الحديث الذي ساقه بأسانيد صحيحة في صدر الباب على أنه أجاب أيضاً بالقاعدة المعروفة عند الفقهاء والأصوليين وهي: قبول زيادة الثقة.

وقال -أيضاً-: «وهذا الذي ذكره الإمام الدارقطني من استدراكه هذا على مسلم فاسد؛ لأن مسلماً رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قد بين اختلاف الرواة في وصله وإرساله، ومذهبه ومذهب الفقهاء والأصوليين ومحققَي المحدثين أن الحديث إذا روي متصلاً ومرسلاً حُكِمَ بالاتصال ووجب العمل به، لأنها زيادة ثقة، وهي مقبولة عند الجماهير؛ فلا يصح استدراك الدارقطني، والله أعلم». «شرح النووي»: (١٠/ ٤٣)^(٢).

(١) مقدمة «شرح النووي لصحيح مسلم»: (١/ ٢٢-٢٣).

(٢) «التوضيح»: (ص ٥١).

أقول:

مسكين الملياري!، إنه يظن أن كل بيضاء شحمة، وكل حمراء نمرة ولو كانت جُمرة.

إن كلام الثنوي عليك لا لك:

- ١- ألا تراه حكم بوصل ما يسمى مراسلاً من طريق حميد.
- ٢- ألا تراه قد صرح بأنه ثبت وصله عن أولاد سعد - يعني: من طريق حميد -.
- ٣- ألا تراه استشهد بالقاعدة التي نسبها إلى الفقهاء والأصوليين والمُحققين من أهل الحديث.

- ٤- ألا تراه أحالك على ردوده على الدارقطني.
- هذا كله فيما يتعلق بحديث حميد بن عبد الرحمن.
- ٥- فلماذا تقول على الثنوي بقولك الظالم: «وواضح جداً أن الإمام الثنوي صرح بأنه أورد هذه الطرق المعلولة وهو لا يراها معللة، ويرد على من أعلها».
- ما أخطر مثل هذا المتهور على العلم، وما أخطر على حديث رسول الله ﷺ وعُلموه.

- هذا فيما يتعلق بحديث حميد بن عبد الرحمن.
- وأما بالنسبة لحديث أم سلمة رضي الله عنها الذي انتقده الدارقطني وأشار إليه بأنه في (٤٣/١٠) فماذا استفاد منه الملياري؟، ألا يدرك أنه ضده:
- ١- فالثنوي قد حكم على استدراك الدارقطني بأنه فاسد.
- ٢- وحكى أن مذهب مسلم ومذهب الفقهاء والأصوليين ومحققي المحدثين أن الحديث إذا روي متصلاً ومرسلاً حكم بالاتصال ووجب العمل به.
- ٣- لأنها زيادة ثقة، وهي مقبولة عند المُحققين.
- ٤- فلا يصح استدراك الدارقطني.

ولم يقل الثنوي إن بيان مسلم للاختلاف من أجل الإعلال بالمرسل كما يريد

أن يمؤه بكلامه المليباري .

إنّ هذا الرجل قد خذله الله فهو يسوق كلام العلماء ويردّده على أنّه له وهو عليه .

فلا والله لا النووي ولا القاضي عياض ولا الذارقطني ولا غيرهم من العلماء على منهجك الفاسد: «الترتيب، والتقديم، والتأخير»، ولا أنّ مسلماً إذا قدّم ما هو مستحقّ للتأخير وإذا أخر ما هو مستحقّ أن يقدّم فإنه أدرك فيه شيئاً .
ولا أنّ مسلماً يورده الأحاديث المعلّة برجال من الطبقة الأولى خارج الأصول والمتابعات .

وصدق رسول الله ﷺ حيث قال في الخوارج: «يقروءون القرآن يحسبونه لهم وهو عليهم»؛ فإن صاحب الهوى يعميه هواء ويصمّه فيحتجّ بما يخيل له الشيطان وهواء أنه له وهو عليه .

ثمّ إنّه على مذهبه الفاسد يلزمه أن يعلّ ما بعد المرسل ممّا جاء في آخر الباب عن أم سلمة وأنس من طرق صحيحة بأقوى الأسانيد^(١) .
ثمّ قال المليباري :

«قلت: إن قضية قبول زيادة الثقة ليس على إطلاقها عند المُحدّثين، فإنهم يعتمدون على القرائن ويقبلون ما دلّت عليه القرائن - كما بيّنا سابقاً -» .
أقول :

إنّ نسبة هذا المذهب إلى المُحدّثين بهذا الإطلاق ليست بصحيحة، وإنّما هذا مذهب بعض الأئمة منهم - وقدّمْتُ بيان ذلك - .

ثمّ إنّ النووي تسب قبول الزيادة إلى الفقهاء والأصوليين والمُحقّقين من المُحدّثين بل نسب ذلك إلى مسلم وقد صرح مسلم بذلك في مقدّمته .
فإن كان لا يعتمد نقله فلماذا يعتمد فهمه فيما يأتي :

حيث قال: «وقال - أيضاً - : في «باب مواقيت الحج : ٨ / ٨١» : ذكر مسلم في

(١) انظر: «صحيح مسلم مع شرح النووي» : (١٠/٤٤-٤٥) .

الباب ثلاثة أحاديث: حديث ابن عباس أكملها لأنه صرح فيه بنقله المواقيت الأربعة من رسول الله ﷺ في أول الباب، ثم حديث ابن عمر لأنه لم يحفظ ميقات أهل اليمن بل بلغه بلاغاً، ثم حديث جابر، لأن أبا الزبير قال: «أحسب جابراً رفعه» وهذا لا يقتضي ثبوته مرفوعاً.

قال الملياري:

«فظهر لنا جلياً أن النووي يقر بأن مسلماً شرح العلة في مواضعها من الصحيح، ويرتب الأحاديث حسب القوة والسلامة، كما أقر بها القاضي عياض وابن الصلاح رحمهم الله».

أقول:

هذا من النووي في خصوص هذا الباب ولا يطرد في الترتيب ولا في البداية بأكمل الأحاديث ولا في ختمها بمثل حديث أبي الزبير.

أما الترتيب فقد أجريت دراسة على «صحيح مسلم»، وضربت أمثلة كثيرة بينت فيها أنه لم يلتزم فيها الترتيب الذي قاله ابن الصلاح رحمه الله. أما على الوجه الذي قاله الملياري فهو أبعد من مناط الثريا.

وقد مت للأمثلة التي أشرت إليها بقولي:

«اعلم: أن مسلماً رحمه الله لم يلتزم الترتيب بين أحاديث الطبقتين اللتين ذكرهما في مقدمة كتابه، ولم يعن نفسه بذلك، ولم يجعل ذلك ضرباً لازماً، كما يتخيله من لا يعرف هذا الواقع:

١- فأحياناً يقدم أسانيد الطبقة الأولى.

٢- وأحياناً يقدم أسانيد الطبقة الثانية.

٣- وأحياناً لا يورد في الباب إلا أحاديث الطبقة الأولى.

٤- وأحياناً لا يورد في الباب إلا أحاديث الطبقة الثانية إذا لم يجد شيئاً من أحاديث الطبقة الأولى، وإذا كانت طرق الثانية تصل إلى درجة الصحة التي التزمها.

٥- وأحياناً لا يورد في الباب إلا حديث صحابي واحد.

وهذه الأنواع كثيرة جداً، والأمثلة التي أذكرها إنما هي نماذج، وليعلم القارئ أن الترتيب ليس هدفاً لمسلم، وأن التقديّم والتأخير للأحاديث لا دخل لهما في القوة والضعف، والتصحيح والتعليل.

وانظر الأمثلة في كتابي: «منهج مسلم»: (من ص ٥٢-٨٢) لتري بوضوح بطلان ادعاءات المليباري في الترتيب والتعليل له، وبالتقديّم والتأخير.

وقد ختم مسلم كثيراً من أبوابه بأحاديث من الطبقة الأولى ومتفق عليها.

وأما البداية بالمحدث الأكمل فهذا أمر لم يلتزم به مسلم، ولا دخل له في الترتيب؛ فلا تشاء أن ترى خلاف هذه الدعوى إلا رأيت خلافها.

وسأضرب مثلاً واحداً، وأحيل القارئ على كتاب مسلم؛ هذا المثال هو عكس الباب الذي تعلق به المليباري:

فقد صدر الإمام مسلم رحمته الله بحديث فيه علة لم يقصدها: قال رحمته الله: «حدثنا ابن أبي عمر، حدثنا سفيان، عن الزهري، عن عامر بن سعد، عن أبيه قال: قسم رسول الله صلى الله عليه وسلم قسماً، فقلت: يا رسول الله اعط فلاناً فإنه مؤمن، فقال النبي صلى الله عليه وسلم: «أو مسلم»؛ أقولها ثلاثاً ويرددها عليّ ثلاثاً: «أو مسلم»؛ ثم قال: «إني لأعطي الرجل وغيره أحب إليّ منه مخافة أن يَكْبَهُ الله في النار».

في إسناده: ابن أبي عمر لازم سفيان، وهو صدوق؛ قال ابن أبي حاتم: «كان فيه خفلة».

وفي الإسناد علة وهي: سقوط مَعْمَر بن سفيان والزهري؛ بين ذلك الدارقطني في «تبعه»، ووضحتها في كتابي «بين الإمامين».

ثم قال مسلم رحمته الله: «حدثني زهير بن حرب، حدثنا يعقوب ابن إبراهيم، حدثنا ابن أخي الزهري، عن عمه قال: أخبرني عامر بن سعد ابن أبي وقاص، عن أبيه سعد أن رسول الله صلى الله عليه وسلم أعطى رجلاً وسعداً جالساً فيهم؛ قال سعد: فترك

رسول الله ﷺ منهم من لم يعطه وهو أعجبهم إليّ، فقلتُ: يا رسول الله مالك عن فلان؟ فوالله إني لأراه مؤمناً، فقال رسول الله ﷺ: «أو مسلماً؟» قال: فسكت قليلاً، ثم غلبي ما أعلم منه فقلتُ: يا رسول الله ما لك عن فلان؟، فوالله إني لأراه مؤمناً، فقال رسول الله ﷺ: «أو مسلماً؟» قال: فسكتُ قليلاً، ثم غلبي ما علمتُ منه فقلتُ: يا رسول الله ما لك عن فلان؟، فوالله إني لأراه مؤمناً، فقال رسول الله ﷺ: «أو مسلماً؟» إني لأعطي الرجل وغيره أحب إليّ منه خشية أن يكتب في النار على وجهه».

فهذا الحديث من هذا الوجه فيه بيان لسعد في الإسناد، وبيان للسبب في العتق -كما هو واضح-.

وفي إسناده ابن أخي الزهري صدوق له أو هام.

ثم قال: «حدثنا الحسن بن عليّ الحلواني، وعبد بن حميد قالا: حدثنا يعقوب -وهو ابن إبراهيم بن سعد-، حدثنا أبي، عن صالح، عن ابن شهاب قال: حدثني عامر بن سعد، عن أبيه سعد أنه قال: أعطى رسول الله ﷺ رهطاً وأنا جالس فيهم».

بمثل حديث ابن أخي ابن شهاب عن عمّه؛ وزاد: فقمْتُ إلى رسول الله ﷺ فسارَرْتُهُ، فقلتُ: ما لك عن فلان؟.

وحدثنا الحسن بن عليّ الحلواني، حدثنا يعقوب، حدثنا أبي، عن صالح، عن إسماعيل بن محمد قال: سمعتُ محمد بن سعد يحدثُ هذا، فقال في حديثه: فضرب رسول الله ﷺ بيده بين عنقي وكتفي ثم قال: «أقتالاً -أي: سعد- إني لأعطي الرجل».

فختم مسلمُ البابَ بإسنادين رجالهما من الطبقة الأولى أحفظُ وأوثقُ من ابن أبي عمير وابن أخي الزهري.

وقد أحال بمتنيهما على حديث ابن أخي الزهري وهو أتم من حديث ابن أبي عمير، وذكر فيهما زيادتان ذكرهما مسلم -كما ترى-.

فهذا المثال بهذا الباب فيه عكس ما تعلق به المليباري في الأمور الثلاثة -كما

وضَّحَتْهُ -.

وفيما يدَّعيه أنَّ مسلماً يتدَّى بالأصحَّ فالأصحَّ، ويرتَّب حسب القوة والسلامة، وأنه إذا أخرج ما يستحقُّ التقديم فإنَّ مسلماً أدرك فيه شيئاً أي: علة.

بل إنه يجعله خارج الأصول والمتابعات كما ادَّعى في بحثه الأول، وخارج الأصول كما ادَّعى في بحثه الثاني.

وأصبح الآن يقول: «أنه يخرجها على سبيل التَّبَع والاستثناس»، ولا ندري ما سيقول في المستقبل.

ومما يبطل دعاوى المليباري في الترتيب والتقديم والتأخير... إلخ، أن الإمام مسلماً أورد هذا الباب بعينه بأسانيده ومثله في: «كتاب الزكاة» (٤٥) باب إعطاء من يخاف على إيمانه، مبتدئاً بالإسناد الثالث وهو: حدثنا الحسن بن علي الحلواني وعبد بن حميد قالا: حدثنا يعقوب، وهو ابن إبراهيم بن سعد، حدثنا أبي، عن صالح عن ابن شهاب قال: حدثني عامر ابن سعد عن أبيه سعد به مرفوعاً.

فلو كان ملتزماً الترتيب فلماذا يقدم هنا ما أخره هناك على هذه الصورة؟.



تعلقه بابن رشيد

قال المليباري :

«وابن رشيد الفهري :

يقول ابن رشيد في كتابه «السَّنن الأتین» (ص ٨٧) :

«وأما أنت فظهر من فعلك في كتابك أنك لم يصف عندك كدر الإشكال في هذا الحديث، فأوردت في كتابك حديث مالك مصدراً بها^(١)؛ بناءً على اعتقادك فيه الاتصال وفي غيره الانقطاع، فقلت: حدثنا يحيى بن يحيى قال: قرأت على مالك، عن ابن شهاب، عن عروة، عن عمرة، عن عائشة قالت: كان النبي ﷺ إذا اعتكف يُدني رأسه فأرجله... الحديث.

ثم أتبعته باختلاف الرواة فيه على شرطك من أنك لا تكرر إلا لزيادة معنى أو إسناد يقع إلى جنب إسناد لعلّه تكون هناك، فقلت: حدثنا قتيبة بن سعيد... الحديث. اهـ.

ثم قال المليباري :

«فابن رشيد -أيضاً- فهم من منهج مسلم الذي أوضحه في المقدمة: أن الإمام مسلماً وإنما قدم حديث مالك عن ابن شهاب وصدر به الباب لأنه سليم ومتصل، ثم أتبعه بحديث لم يسلم من الانقطاع، ولم يصف كدر الإشكال فيه صده.

وهذا هو الترتيب العلمي الذي يتيه مسلم، وفهمه العلماء حتى استدل به ابن رشيد الفهري على أن حديث مالك الذي صدر به الباب أسلم وأصح من غيره^(٢).

أقول :

أولاً : إن المسألة الأساسية التي قام بمناقشتها ابن رشيد هي قضية الاختلاف بين مسلم والبخاري -رحمهما الله- في الإسناد المعنعن هل يُشترط فيه اللقاء بين

(١) كذا في الصواب. (به) عريضة، وهو في «السَّنن الأتین» كذلك.

(٢) «التوضيح»: (ص ٥٢).

الراوي وشيخه أو يكفى في ذلك بثبوت المعاصرة مع إمكان اللقاء؛ ولا دخل لترتيب مسلم لأحاديث «صحيحه» في هذه المسألة.

ثانيًا: أما مسألة الترتيب فيجوز أن يكون ابن رشيد قد قلّد ابن الصلاح فيها؛ وذلك غير مسلم لهما، لأنّ واقع «صحيح مسلم» بخلاف ذلك: فهناك أبواب كثيرة في «صحيح مسلم» كلّها بأسانيد صحيحة رجالها من الطبقة الأولى، وأبواب كثيرة أكثرها من رجال الطبقة الأولى وفيها من أهل الطبقة الثانية، وأبواب ليس فيها إلا رجال الطبقة الثانية لكنّها تصل بمجموع طرقها إلى درجة الضّحة.

وقد وضّحت كلّ ذلك في كتابي: «منهج مسلم في ترتيب صحيحه» وأشارت إليه في هذا البحث.

ثالثًا: أن المليباري لم يفهم قول ابن رشيد الآتي: «بناءً على اعتقادك فيه الاتصال وفي غيره الانقطاع» فإنّ ابن رشيد إنّما أراد إلزام مسلم بما قاله في مقدّمته من توسط عثمان بن عروة بين هشام وبين أبيه عروة، فابن رشيد لا يعتقد فيه الانقطاع.

رابعًا: أنّ إلزام ابن رشيد لمسلم بأنّ ثنى بإسناد فيه انقطاع في اعتقاد مسلم غير سديد؛ وذلك أنّ الإمام مسلمًا أورد في «باب جواز غسل الحائض رأس زوجها وترجيله...» حديث ابن شهاب عن عروة عن عمرة عن عائشة من طريق مالك، وهذا إسناد صحيح؛ ثمّ ثنى بحديث قتيبة وابن رُمح عن الليث عن ابن شهاب عن عروة وعمرة بنت عبد الرحمن عن عائشة رضي الله عنها، وهو إسناد صحيح متصل لا غبار على اتصاله من طريق عروة وعمرة؛ فهو صحيح عند مسلم، وعند جميع أهل الحديث لا انقطاع فيه في نظر أحد منهم، وصحيح عند ابن رشيد -أيضًا- بدليل قوله في «السّنن الأئمة»^(١) بعد الكلام الذي نقله عنه المليباري: «فقد بين الليث في حديثه عندك وعند البخاري أنّه له عنهما... وقد كفى الإمام أبو عبد الله البخاري متونة البحث وبيّن أنه عند عروة مسموع من عائشة فذكر رواية هشام عن أبيه بإسقاط عمرة من طريق مالك وابن جريج عن هشام عن أبيه عن عائشة».

(١) (ص ٨٧-٨٨)، الدار التونسية للنشر.

فابن رشيد يعتقد صحة هذا الحديث وصحة كل إسناد من أسانيده حتى من طريق هشام عن أبيه .

لكنه أخطأ على الإمام مسلم في قوله : «بناء على اعتقادك فيه الاتصال وفي غيره الانقطاع» فإن مسلماً لا يعتقد الانقطاع في الطريق الثاني من الليث عن ابن شهاب عن عروة وعمرة أبداً ، بل هذا خطأ واضح عليه من ابن رشيد .

فبطلت تهاويل الملياري وتبين أنه لا يفهم الكلام الذي يتعلق به ثم يستتج منه ما امتلا به دماغه من الباطل .

افهم ما سبق حق الفهم ، ثم تأمل قول الملياري : «فابن رشيد -أيضاً- فهم من منهج مسلم الذي أوضحه في المقدمة وأن مسلماً إنما قدّم حديث مالك عن ابن شهاب وصدر به الباب لأنه سليم ومتصل ، ثم أثبتّه بحديث لم يسلم من الانقطاع» .

وهذا من أفرى الفري على مسلم وكتابه ، وعلى حديث الليث عن ابن شهاب . . . إلخ .

وقول الملياري بعد هذا : «وهذا هو الترتيب العلمي الذي بيّنه مسلم وفهمه العلماء» إلخ ؛ من أفرى الفري على الإمام مسلم وعلى كتابه وعلى العلماء ، ودليل واضح على الهوى الجامح بالملياري ، وأنه ينتهز كل فرصة تخيل له للتّهويش على كتاب تلقى أحاديثه الأمة بالقبول وأجمعت على صحتها .

ثم انظر كيف يضطرب في بحثه ويتناقض ، فقد مرّ بك أنه قد هوّل على شرح مسلم للعلل بالترتيب والتقديم والتأخير ، ثم هوّل مرة ثانية بشرح مسلم للعلل بالكلام ، ثم عادت حليلة لعاديتها القديمة فيعلّل هنا بالترتيب والتقديم والتأخير ، ولم يعترف من هذا الباب إلا بطريق مالك .

أليس هذا الإرجاف يهدف إلى ما بيّنه مراراً من سوء قصد هذا الرجل وخطورة المنهج الذي يتعلق به على «صحيح مسلم» ، وأنه يهدم أحاديث كل الأبواب ما هذا الحديث الوارد بالطريق الأول في كل باب .

ومن أوّل أقواله الخطيرة : «إن مسلماً يخرج هذه الطرق خارج الأصول والمتابعات» . ولو كانت هذه الطرق من أرقى الدرجة الأولى .

تعلقه بالحافظ ابن حجر

قال المليباري :

«ويقول الحافظ رحمه الله في «الهدى» (ص ١٣) :

«فهذا محمولٌ على حُسن الوضع وجودة الترتيب» يوجّه به الحافظ رأي مسلم^(١) بن القاسم القرطبي في تفضيل «صحيح مسلم» على «صحيح البخاري»، يعني : به يمتاز «صحيح مسلم» بجودة الترتيب وحُسن الوضع عن سائر الكتب الحديثية، ولذا فضّله القرطبي على «صحيح البخاري»^(٢).

أقول :

أولاً : لماذا لم تنقل كلام الحافظ الآتي :

«لا ريب في تقديم البخاري ثم مسلم على أهل عصرهما ومن بعده من أئمة هذا الفن في معرفة الصحيح والمعلّل، فإنهم لا يختلفون في أنّ عليّ بن المديني كان أعلم أقرانه بعلم الحديث، وعنه أخذ البخاري... وكان محمد بن يحيى الذهلي أعلم أهل عصره بعلم حديث الزهري، وقد استفاد منه ذلك الشيخان جميعاً.

وروى الفريزي عن البخاري قال : «ما أدخلت في «الصحيح» حديثاً إلا بعد أن استخرت الله تعالى وتيقّنت صحته».

وقال مكّي بن عبد الله : سمعتُ مسلم بن الحجاج يقول : «عرضتُ كتابي هذا على أبي زُرعة الرازي فكلُّ ما أشار أن له علّة تركته».

فإذا عُرف وتقرّر أنّهما لا يخرجان من الحديث إلا ما لا علّة له أو له علّة

(١) صوابه : «مُسلّم» كما في «تاريخ الأندلس» لابن الفرّسي (١٢٨/٢)، و«الميزان» مع «لسانه» : (٦/٣٥).

(٢) «التوضيح» : (ص ٥٢).

إلا أنها غير مؤثرة عندهما، فبتقدير توجيه كلام من انتقد عليهما يكون قوله معارض لتصحيحهما، ولا ريب في تقديرهما في ذلك على غيرهما فيندفع الاعتراض من حيث الجملة، وأما من حيث التفصيل فالأحاديث التي انتقدت عليهما تنقسم أقساماً^(١). ثم شرع يجيب عن هذه الأقسام بما يدفع وجود العلل عن الكتابين.

أفمن يقول هذا القول ويقرّر هذا التقرير ويسوق هذه الروايات لإثبات أن الشبخين لا يرويان في كتابيهما إلا ما اعتقدا صحته ولا يُخرجان ما يرويان فيه عللاً، أفمن هذا واقعه يقصد بالترتيب في «صحيح مسلم» بيان العلل وشرحها بهذا الترتيب. ثانياً: أن مراد الحافظ بجودة الوضع وحسن الترتيب بعيد بُعداً صحيحاً عما يدّعيه عليه الملياري.

قال بعد أن نقل عن بعض المغاربة - ومنهم ابن حزم - تفضيل «صحيح مسلم» على «صحيح البخاري»:

«ومن ذلك: قول مسلمة بن قاسم القرطبي - وهو من أقران الدارقطني - لما ذكر في تاريخه «صحيح مسلم» قال: لم يضع أحد مثله. فهذا محمول على حسن الوضع وجودة الترتيب.

وقد رأيت كثيراً من المغاربة ممن صنف في الأحكام بحذف الأسانيد كعبد الحق في «أحكامه» وجمعه يعتمدون على كتاب مسلم في نقل المتن وسياقها دون البخاري لوجودها عند مسلم تامة وتقطع البخاري لها؛ فهذه جهة أخرى من التفضيل»^(٢).

فهذا مقصود الحافظ بجودة الوضع وحسن الترتيب.

وقال الحافظ في «النكت»^(٣):

«قلت: وما فضله به - يعني: صحيح مسلم - بعض المغاربة ليس راجعاً إلى

(١) معدي الساري: (ص ٣٤٦-٣٤٧).

(٢) معدي الساري: (ص ١٣).

(٣) (١/ ٢٨٢-٢٨٣).

الأصححة، بل هو لأمر:

١- أحدهما: ما تقدم عن ابن حزم -يعني: أنَّ صحيح مسلم ليس فيه بعد المقدمة إلا الحديث السرد-.

٢- والثاني: أنَّ البخاري كان يرى جواز الرواية بالمعنى، وجواز تقطيع الحديث من غير تنصيص على اختصاره بخلاف مسلم... وذكر لذلك مبيين، الثاني منهما: «أن البخاري استنبط فقه كتابه من أحاديثه فاحتاج أن يقطع المتن الواحد إذا اشتمل على عدة أحكام ليورد كل قطعة منه في الباب الذي يستدل به على ذلك المعكم الذي استنبطه منه؛ لأنه لو ساقه في المواضع كلها برؤيته لطال الكتاب. ومسلم لم يعتمد ذلك، بل يسوق أحاديث الباب كلها سرّداً عاطفاً بعضها على بعض في موضع واحد، ولو كان مشتملاً على عدة أحكام فإنه يذكره في أمس المواضع وأكثرها دخلاً فيه، ويسوق المتن تامة محررة؛ فهذا ترى كثيراً ممن صنف في الأحكام يحذف الأسانيد من المغاربة إنما يعتمدون على كتاب مسلم في نقل المتن».

هذا ما يتعلق بالمغاربة، ولا يحفظ عن أحد منهم أنه صرح بأن «صحيح مسلم» أصح من «صحيح البخاري» فيما يرجع إلى نفس الصحة. اهـ.

فهذا وذاك ما يقصد الحافظ من حُسن الوضع وجودة الترتيب من سياق أحاديث الباب كلها في موضع واحد وسوق المتن تامة محررة وسردها عاطفاً بعضها على بعض، ممّا دفع المصنّفين في الأحكام إلى تقديمه على «صحيح البخاري»، والذين يصنّفون الكتب في الأحكام إنما يتحرّون الأحاديث الثابتة لا الأحاديث المُعَلَّة.

والظاهر: أنَّ المغاربة إنما يفضلون مسلماً من جهة الصحة، ومن لا يوافقهم يحمل كلامهم على ما ذكره الحافظ؛ وكلا الفريقين لا يحكمون على الكتّابين إلا بالصحة -رحمهم الله، وجزاهم أفضل الجزاء، ونعوذ بالله من إرجاف أهل الأهواء بكلامهم على نقيض ما يعتقد هؤلاء العلماء ويقرّرونه-.

ثم أرجف بكلام القسطلاني والسيوطي وطاهر الجزائري^(١): فإذا رأى كلمة «حسن السياق والترتيب» التي تناقلها بعضهم عن بعض أخذينها من ابن الصلاح، لم يقدم أحد منهم أي دراسة تُقنع طالب الحجة بصحة ما يقولونه عن «صحيح مسلم»، ثم هم إن ذكروا حسن الترتيب وجودته لا يريدون من قريب ولا من بعيد ما يرجف به المليباري الذي إذا رأى كلمة «ترتيب» طار بها فرحاً، وقال: إن مرادهم بالترتيب: الترتيب العلمي الذي يقصد به إثبات العلل في «صحيح مسلم» بكل وسيلة على وجه مُرْجَب له لم يسبق إليه، برآهم الله جميعاً مما يتقوله عليهم، بل هم يعتقدون صحة جميع ما في «الصحيحين» إلا في بعض الأحاديث التي انتقدها الدارقطني وغيره، وهم يناقشونهم فيما انتقدوه مما يدل على أنهم في وادٍ والمليباري في وادٍ آخر بعيد كل البعد عنهم.

(١) وقد أطلال في ذلك مما يعتبر مناقشة هياحاً للوقت وتكراراً منجرجاً.

الباب الثاني: في سوء تطبيقه لمناهجه المضطربة

وسوف ترى العجائب في هذا الباب كما رأيت فيما سبق؛ فتراه:

١- تارة يدعي أن مسلماً يورد الأحاديث التي فيها علل للاستثناس والاحتياط والاستشهاد؛ ولا يحدد معنى لهذه الألفاظ.

وكان في بدء هجومه على «صحيح مسلم» يرى أن مسلماً لا يخرج الأحاديث المعللة خارج الأصول والمتابعات.

٢- وتارة يدعي أن مسلماً يورد الطرق المعللة لبيان وجوه الخلاف.

٣- وتارة يدعي أن مسلماً يبين العلل من خلال الترتيب والتقديم والتأخير بخلاف منهج أهل العلل في بيانهم للعلل بالكلام الواضح.

٤- وتارة يدعي أنه يسلك سبيل العلماء في بيان العلل بالكلام.

٥- وتارة يعمل بعض الأحاديث بكلام مسلم خارج «الصحيح».

٦- وإذا عجز عن افتعال العلل افتعل الخصائص الإسنادية من الشهرة والعلو والتسلسل؛ ليقدم بذلك رجال الطبقة الثانية على رجال الطبقة الأولى، ولو كان ما يدعيه من الخصائص متوفرة فيها أكثر، ولو كانت أحاديثهم مما اتفق عليه الشيخان.

ولقد أساء في استعمال هذه الأنواع أبشع أنواع الإساءات.

* * *

**الفصل الأول: ادعاء المليباري أن مسلماً يبين
العلل بالكلام بعد أن كان ينكر بيانه
به.. ومناقشته في ذلك**

قال حمزة المليباري:

«ثم إننا إذا تتبعنا نصوص مسلم في بيان العلة وشرحه في بعض المواضع من الكتاب تبين لنا جلياً أن العلة هي المعروفة عندهم؛ مثلاً: يقول مسلم في «باب كراهة الشروع في النافلة بعد شروع المؤذن في الإقامة»: «قال القعني: عبد الله بن مالك بن بحينة عن أبيه» وقوله: «عن أبيه» في هذا الحديث خطأ.

هذا مثال واضح لشرح العلة التي هي عبارة عن سبب غامض خفي قاذح للصحة وبيانه في «صحيح مسلم» تبعاً للأصول لا مقصوداً^(١)؛ لأن الإمام مسلماً أورد في موضوع كراهة الشروع في النافلة بعد شروع المؤذن في الإقامة أحاديث صحيحة عن أبي هريرة وعبد الله بن مالك بن بحينة.

ولما أورد مسلم حديث عبد الله بن مالك بن بحينة فتاسب أن يبين الخطأ الذي وقع من القعني في روايته، وقال: «قال القعني: عبد الله بن مالك بن بحينة عن أبيه» وقوله: «عن أبيه» في هذا الحديث خطأ.

والذي دل على خطئه هو مخالفة الجماعة من الرواة للقعني؛ لأنه زاد في الإسناد قوله: «عن أبيه» دونهم؛ فالمخالفة أصحبة علة مؤثرة في صحة قول القعني عن أبيه.

ثم قال في الحاشية:

«ويستفاد منه -أيضاً-: أن قبول ما زاده الثقة ليس على إطلاقه عند مسلم وغيره»

(١) إذا كان مسلم قد وعد ببيان العلة فإن بيانه لها يكون مقصوداً وأصلاً ولا يكون تبعاً بحال؛ هنا هو المنطق الصحيح عقلاً وشرعاً إذ كنت بمن يعقل ويرى في ضوء الشرع وجوب الوفاء بالوعد.

من المُحدثين؛ لأنهم لم يقبلوا ما زاده القعني الثقة، بل حكموا بأنه خطأ^(١).
أقول:

عليه حدة مأخذ في هذا المقطع:

أولاً: كان في السابق يدعي أن بيان مسلم إنما هو بالترتيب وبالتأخير والتقديم.

ثانياً: أنه لم يثبت على هذه الدعاوى التي كررها وأكدها وطبقها في أوراقه وفي كتابه قبل هذا: فتراه الآن يقول: «إذا تتبعنا نصوص مسلم في بيان العلل وشرحه في بعض المواضع من الكتاب... إلخ».

فتحول الآن إلى الاعتماد على نصوص مسلم في بيان العلل وشرحها بالكلام: سبحان الله!، فمن هو الذي قال:

«وبيان العلة في «صحيح مسلم» ليس على طريقة كتب العلة بأن تقول أثناء الكلام: واختلف على فلان، أو خالفه فلان -مثلاً-، كما هو معروف في كتب «العلل» لابن أبي حاتم والدارقطني وغيرهما، بل يكون البيان بذكر وجوه الاختلاف من غير أن يتعرض لقوله: خالفه فلان، واختلف على فلان -مثلاً-.

وإذا سمعه الحافظ يفهم بأنه اختلاف واضطراب.

وإذا سمعه أمثالنا فيعدونه تعدد الطرق.

ومثل هذا البيان كثيراً نجده في «التاريخ الكبير»^(٢) ١٩٩.

ومن الذي قال:

«وعلى هذا فإذا قدم ما هو مستحق أن يؤخره، وإذا أخر ما هو مستحق أن يقدمه فمعناه: أنه أدرك شيئاً جعله يتصرف»^(٣) ١٩٩.

ليس معنى هذا: أن مسلماً يخالف الناس جميعاً بما فيهم نقاد الحديث في

(١) «التوضيح»: (ص ٣٤-٣٥).

(٢) (ص ٣) من كتابه الأول.

(٣) (ص ٢) من كتابه الأول.

طريق بيان العلل بالكلام والشرح الواضح به .

ومن الذي قال - وهو يطعن في حديث ابن عمر في فضل الصلاة في مسجد النبي ﷺ - : «قلت : لَمَّا وعد الإمام مسلم في المقدمة أن يضع طرق الحديث في موضعها وقد وضعها في موضعها فعلاً ، فإذا رأينا المخالفة في الترتيب - في الظاهر - فينبغي لنا أن نعرف أن مسلماً قد أدرك شيئاً دفعه إلى ذلك ، وهذا هو الذي وقع هنا في رواية أيوب وأنه كان في العادة أن يقدم رواية مَعْمَر عن أيوب عن أهل القسم الثاني» .

الحمد لله الذي كَبَتَتْ وساقَتْ إلى مصرعك وجعل هذيانك بيان مسلم وشرحه للعلل بالترتيب والتقديم والتأخير هباءً منثوراً ، وجعلك تقول : «ثم إننا إذا تتبعنا نصوص مسلم في بيان العلل وشرحه في بعض المواضع من الكتاب تبين لنا جلياً أن العلة هي المعروفة عندهم» .
ثم ضربت مثلاً لبيان مسلم وشرحه للعلة القاذحة بالكلام لا بالترتيب والتقديم والتأخير .

وكان الناس ينتظرون منك أن تُقيم الأدلة والبراهين على أن مسلماً لا يبيِّنُ العلل وشرحها إلا بالترتيب والتقديم والتأخير فقط ، فإذا بك تفاجئهم بأمر جديد هو الشرح والبيان بالكلام ؛ وهو ضد ما كنت تُلْهِجُ به من الترتيب والتقديم والتأخير ، وقد طبقتَه فعلاً على بعض أبواب مسلم وأشارت إلى مواضع أخرى من «صحيح مسلم» ، وكان عملك هذا - أو تفعيدك - ينطوي على خطر كبير جداً على «صحيح مسلم» ، ولولا سيفُ الحق الذي سَلَّهُ اللهُ عليك والحصار الشديد الذي ضَرَبَ عليك لفعلتَ الأفاعيل .

ثالثاً : الذي أعرف من منهج مسلم أنه إذا كان في الحديث أو في الإسناد علة فإنه يحذف ما اشتمل على تلك العلة ، ثم يبيِّن ذلك التصرف الذي عمله .

ولنضرب لذلك أمثلة تقطع دابر التليسات والمغالطات :

١- قال الإمام مسلم رحمَهُ اللهُ في «باب المستحاضة وغسلها وصلاتها» من

«كتاب الحيض»^(١):

«وحدثنا أبو بكر ابن أبي شيبة وأبو كريب قالا: حدثنا وكيع، عن هشام بن عروة، عن أبيه، عن عائشة قالت: جاءت فاطمة بنت أبي حيش إلى النبي ﷺ فقالت: «يا رسول الله إني امرأة استحاض فلا أطهر أمادع الصلاة؟»، فقال: لا، إنما ذلك عرق وليس بالحيضة؛ فإذا أقبلت الحيضة فدعي الصلاة، وإذا أدبرت فاغسلي عنك الدم وصلّي».

ثم روى الحديث بأسانيد عن أبي معاوية وجريز وابن نمير وحماد ابن زيد كلهم عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة، ثم قال: بعث حديث وكيع وإسناده. وفي حديث قتيبة عن جرير: جاءت فاطمة بنت أبي حيش بن عبد المطلب ابن أسد - وهي امرأة مينا -.

ثم قال: «وفي حديث حماد بن زيد زيادة حرف تركنا ذكره».

وهذه الزيادة التي حذفها مسلم لأن فيها علة قاذحة في نظره قد نص عليها الإمام النسائي رحمه الله حيث قال في «سننه»^(٢) في «كتاب الحيض والاستحاضة» بعد أن روى هذا الحديث من طريق حماد بن زيد عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة: ولم يذكر «وتوضئي» غير حماد ابن زيد، والله تعالى أعلم.

فالذي حذفه الإمام مسلم هو قوله: «وتوضئي» لماذا حذفه؟ لأن فيه علة قاذحة عنده.

٢- روى مسلم حديث أبي قتادة في صيام التطوع من طريق حماد ابن زيد، ثم من طريق شعبة كلاهما عن غيلان بن جرير عن أبي معبد الزماني عن أبي قتادة مرفوعاً، وهو حديث طويل، ثم قال بعد روايته بطوله:

«وفي هذا الحديث من رواية شعبة قال: وسئل عن صوم يوم الاثنين والخميس فسكتنا عن ذكر الخميس لما نراه وهما»^(٣).

(١) (١/٢٦٢-٢٦٣)، حديث: (٣٣٢).

(٢) (١/١٨٦)، حديث: (٣٦٤).

(٣) (٢/٨٢٠)، حديث: (١١٦٢).

فأنت تراء قد حذف لفظة «الخميس»؛ لأن فيها وهماً، ويبين لك أنه لم يذكرها من أجل ذلك.

٣- روى مسلم حديثاً عن ابن عمر عن طريق أبي سعيد المقبري عن عبيد بن جريح أنه قال لعبد الله بن عمر: يا أبا عبد الرحمن رأيته تصنع أريعا لم أر أحداً من أصحابك يصنعها... ومنها: قوله: «ورأيته إذا كنت بمكة أهل الناس إذا رأوا الهلال، ولم تهلل أنت حتى يكون يوم التروية؟»، فأجابه ابن عمر عن الثلاث، ثم قال: وأما الإهلال: فإني لم أر رسول الله ﷺ يهل حتى تنبث به راحلته، ثم روى الحديث من طريق ابن قسيط عن عبيد بن جريح؛ ثم قال: وساق الحديث بهذا المعنى إلا في قصة الإهلال فإنه خالف رواية المقبري فذكره بمعناه سوى ذكره إياه^(١).

وهذا الكلام الذي خالف فيه ابن قسيط رواية المقبري ولم يذكره مسلم قد ذكره ابن خزيمة في «صحيحه»^(٢) بلفظ: «رأيته إذا أهملت فدخلت العرش قطعت التلية؟» قال صدقت يا ابن حنين، خرجت مع رسول الله ﷺ فلما دخل العرش قطع التلية فلا تزال تليتي حتى أموت».

وقد روى حديث المقبري البخاري^(٣) ومسلم، وأبو داود^(٤)، وغيرهم؛ وقد رواه عدد من المقبري؛ ومن هنا رجح مسلم رواية المقبري على رواية ابن قسيط، ثم حذفها لأنها وهم.

٤- ولما كانت لفظة «عن أبيه» في إسناد القعني خطأ فقد حذفها مسلم من الإسناد، ثم تبّه على أنها خطأ جرياً على عادته في حذف الألفاظ المعلّلة، ثم شرح ذلك التصرف وبيانه.

وفي هذه التصرفات بحذف الأخطاء والأوهام أدلة وبراهين واضحة على أن مسلماً لا يعتمد إيراد الأحاديث التي فيها علل في «صحيحه» بحالٍ من الأحوال،

(١) كتاب الحج، باب الإهلال من حيث تنبث الراحلة، حديث: (١١٨٧).

(٢) (٢٠٦/٤).

(٣) في الطهارة، حديث: (١٦٦).

(٤) في المسك، حديث: (١٧٧٢).

وذلك وفاة منه بشرطه الذي اشترطه على نفسه من التزام الصحة .
والقول بأنه يتعمد إيراد العلل في «صحيحه» وشرحها بالترتيب والتقديم
والتأخير أو بغير ذلك قول باطل .

ومع حرصه على الوفاء بشرطه فإنه بشر يخطئ ويصيب ، فقد يورد أحاديث في
«صحيحه» على أنها على شرط «صحيحه» ثم تكون فيها علل يدركها غيره فيبين تلك
العلل كما فعل الدارقطني وغيره ؛ فهذا أمر مسلم به لا يماري فيه عاقل منصف .
ولو قال المليباري بمثل ما يقوله ويسلم به العقلاء لما عارضه في ذلك أحد ،
ولكنه يأتي بالتقولات الباطلة والدواهي الفظيعة ، فكيف يُسكت عنه وعن تلاعبه
وتقولاته الباطلة ١٩٩ .

قال المليباري :

«ويقول مسلم في «كتاب الصلاة» في موضوع الجهر بالقراءة في انصبح :
وحدثني علي بن حجر السعدي ، حدثنا إسماعيل بن إبراهيم ، عن داود ؛ بهذا
الإسناد إلى قوله : «بأنار نيرانهم» ؛ قال الشعبي : «وسألوه الزاد - وكانوا من جن
الجزيرة - إلى آخر الحديث من قول الشعبي مفضلاً من حديث عبد الله .
وحدثنا أبو بكر بن أبي شيبة ، حدثنا عبد الله بن إدريس ، عن داود ، عن
الشعبي ، عن علقمة ، عن عبد الله ، عن النبي ﷺ ؛ إلى قوله : «وأنار نيرانهم» ، ولم
يذكر ما بعده» (١) .

أقول :

أولاً : نحن نتظر منك إثبات العلل في «صحيح مسلم» في ضوء منهجك :
الترتيب ، وشرح العلل من خلاله ، وبالتقديم والتأخير ؛ فإذا لم يسمعك هذا المنهج
أحوج ما تكون إليه فيجب أن تتنقل منه بكل صراحة ووضوح ، بل يجب أن توب
من الهذيان والإرجاف به وبدقائقه العلمية وأسراره ؛ فحتى بعد خذلانه لك ما زلت
ترجف وتلهج به ؛ فلقد قلت في «توضيحك» المظلم :

(١) «التوضيح» : (ص ٣٥) .

«لكن من اكتفى بـ«تقريب التهذيب» ومثله ولم ينظر في الأحاديث نظرة نقدية متبحرة فلا يجوز له أن يصدر الأحكام بشكل قطعي، بل الأجدر به أن يقول: لم أقف على سرّ تقديم حديث وتأخير غيره، وإلا جاءت أحكامه موافقة لهواه وبعيدة عن الصواب»^(١).

فلما انهزمت هزيمة منكرة أيها المتحجر العديم النظر في السابق واللاحق، وانهزم منهجك المشحون بالدقائق والأسرار التي تبخرت منها؛ لجأت إلى مخترعات جديدة لا يجرأ عليها إلا أمثالك.

يا ليتك تستفيد من «التقريب» وأمثاله، وتعرف حجمك وقدرك.

ثانياً: لماذا تجزم بالإدراج في رواية عبد الأعلى وتجزم بأنه علة قاذحة، وعلى أي أساس تجزم بأنه ليس مما حدث به ابن مسعود؟، ولماذا تقول: «لقد شرحها وأوضحها الإمام مسلم»، ثم تقول: «على سبيل التبع»، و«على سبيل التبع» ناشئ عن قولك بالترتيب والتقديم والتأخير.

بل الأدهى والأمر: أنك كنت ترى أن مسلماً يخرج الأحاديث المعللة في كتابه لغير المتابعة.

فلقد قلت في أوراقك الأولى:

«ولمّا أن مسلماً رحمه الله أخرج هذا الحديث^(٢) من وجوه صحيحة اتفق عليها^(٣) الإمام البخاري في «صحيحه» ولم يقصد بإخراج هذه الطرق^(٤) المعللة المتقدمة المتابعة لم يتجه إليه الظعن - إن شاء الله -»^(٥).

ثم إن قولك: «واعتماده عليه» - تعني: حديث ابن عباس - يُستفاد منه: أن طرق حديث ابن مسعود كلها لا تصلح للاعتماد، بل هي على ما ذكرته في أوراقك

(١) «التوضيح»: (ص ١٠٣).

(٢) يعني: حديث أبي هريرة في فضل الصلاة في مسجد النبي ﷺ.

(٣) كما.

(٤) يعني: طرق حديث ابن عمر وابن عباس، وهي من أصح الطرق وأقواها، ورجلها من الدرجة الأولى

(٥) (ص ٢) من أوراقه المشار إليها.

لا تصلح للاعتماد ولا للاستشهاد.

وكذا على منهجك وقولك للتبع والاستطراد.

وأما مسلم فلم يخرجها كلها إلا للاعتماد؛ لأن رجال أسانيدهم كلهم من الدرجة الأولى، وكلها لإثبات قصة الجن الذين استمعوا إلى قراءة رسول الله ﷺ، منها المطول ومنها المختصر.

ثالثاً: لقد جزمتم بإنكار أن تكون هذه الجملة من قول ابن مسعود؛ وهذا جزم باطل، وتصرف مسلم لا يدل على أنه حكم عليه بالإدراج، ولو كان يرى هذا لحذفه مسلم من «صحيحه» كما فعل بزيادة حماد بن زيد وغيرها.

ولقد دفعت عن هذه الجملة علة الإدراج في كتابي: «بين الإمامين»^(١) قبل ما يقرب من عشرين سنة.

أقول هذا للقارئ خشية أن يظن أن هذا مني من ردود الفعل؛ لأن الشيطان يجري من ابن آدم مجرى الدم.

فقد وجدت هذه الزيادة خارج مسلم من طرق مرسلّة ومن طرق متصلة، فرتجعت الوصل على الإرسال لكثرة طرق الوصل، وذكرت له ثلاثة شواهد؛ فارجع -غير مأمور- إلى الكتاب المذكور.

قال المليباري:

«وهناك مثال آخر لبيان العلة التي تدل على وهم الراوي وخطئه: يقول مسلم كذا في «كتاب الرضاع»: (٦٩/١٠) في «باب تحريم طلاق الحائض»:

وحديثه محمد بن رافع، حدثنا عبد الرزاق، أخبرنا ابن جريج، أخبرني أبو الزبير أنه سمع عبد الرحمن بن أيمن -مولى عروة- . . . قال مسلم: «أخطأ حيث قال عروة، إنما هو مولى عزة».

فبين مسلم هنا التصحيف الذي وقع في رواية محمد بن رافع عن عبد الرزاق خطأ من أحدهما، وشرحه على سبيل التبع والاستطراد كما هو جلي لكل متأمل في

الأحاديث التي أوردها مسلم في موضوع منع طلاق الحائض وسياقها وترتيبها،
والتصحيح علة قاذحة تدلّ على خطأ الراوي ووهمه^(١).

أقول:

هذه ليست من العلل القاذحة؛ لأنه ليس هناك راوٍ آخر اسمه عبد الرحمن ابن
أيمن يحصل به اللبس، وليس فيه إبدال راوٍ براوٍ آخر ثقة أو ضعيفاً.

ولم يؤخره مسلم من أجل هذا الخطأ الذي وقع في هذه اللفظة، ولكن لرغبته
الملحة في تضعيف أحاديث مسلم وتعليلها بتعلّق بخيوط المنكبات؛ وإلا فلايُّ
شيء تُجهد نفسك هذا الإجهاد، ولا أقول: «تركب الصعب والدُّلُول» بل أنت
تتقحم الصعاب لنصرة باطلك الذي اخترعته.

(١) «التوضيح»: (ص ٣٦-٣٧)

الفصل الثاني: في تعليقه لبعض الأحاديث
في صحيح مسلم بكلام مسلم فيها خارج
الصحيح أما في الصحيح فلم يبينها
-بزعمه- إلا بجعلها في آخر الباب..
أي، بالتقديم والتأخير

نقل المليباري ما يوافق هواه وكتمانه لِمَا يخالف هواه :

قال المليباري :

«وبالمثال يتضح المقال :

مثاله : حديث سالم عن ابن عمر قال : سمعتُ رسول الله ﷺ يقول : «من ابتاع
نخلًا بعد أن تؤثّر فثمرتها للذي باعها ، إلا أن يشترط المبتاع ؛ ومن ابتاع عبدًا فماله
للذي باعه إلا أن يشترط المبتاع» .

أورده الإمام مسلم رَحِمَهُ اللهُ في آخر الباب «من باع نخلًا عليها تمر» من «كتاب
البيوع» : (١٠ / ١٩١) من عدة طرق ، يدور كلها على الإمام الزهري عن سالم به .
مسألة العبد في هذا الحديث اختلف فيها سالم ونافع رفعًا ووقفًا ، رفعها سالم
إلى النبي ﷺ ، ووقفها نافع على عمر قولاً له .

يقول الحافظ ابن حجر وغيره من الأئمة -رحمهم الله- : «جزم مسلم وغيره
بترجيح رواية نافع على رواية سالم» ، فرواية سالم برفع مسألة العبد في هذا
الحديث معلولة وغير ثابتة^(١) عند الإمام مسلم .

انظر : «فتح الباري» : (٤ / ٤٠٢) ، ومقدمته «الهدي» : (ص ٣٦١) ، و«فتح
المغيث» للسخاوي : (١ / ٢١٢) ، و«شرح الزرقاني للموطأ» : (٣ / ٢٥٣) ، و«سنن
البيهقي» : (٥ / ٣٢٥) ، و«التهذيب» لابن القيم : (٥ / ٧٩) ،^(٢) .

(١) كلما ، والصواب : ثابتة .

(٢) «التوضيح» : (ص ١٧) .

أقول:

أولاً: نُقِلَ فعلاً عن مسلم قوله: بأن القول قول نافع وإن كان سالم أحفظ فما هو سبب روايته لحديث سالم في «صحيحه» وفيها قضية «العبد»؟، أهو لبيان العلة؟، أو لأنه مفتتح بصحتها؟.

الذي يظهر أنه ما أوردها في «صحيحه» إلا لاقتناعه بصحتها فلا يتعد أنه كان يرى رجحان رواية نافع بوقفها على عمر، ثم تغير رأيه فيها فرأى ثبوتها فأوردها في «صحيحه» الذي التزم فيه الصحة وشدّد فيه الكبر على من يروي الأحاديث السقيمة والمنكرة.

وهذا الرأي هو الذي ينسجم مع منهجه الذي التزم فيه الصحة ويبعده عن تعمد ارتكاب التناقض ومخالفة ما صرح بالتزامه في كتابه وهو الصحة؛ وهذا شأن كل منصف ومنهم أئمة الحديث، ومنهم مسلم: فقد يقدح في رجل من الرواة ثم يوثقه لأنه ظهر له في شأنه خلاف رأيه الأول، وقد يضعف حديثاً ثم يصحّحه بناءً على تجدد رأيه فيه؛ هذا أمر واقع وكثير عند أئمة الحديث.

وقد رأينا مسلماً يحذف الزيادة إذا رأى فيها علة كما فعل بالزيادات في حديث حماد بن زيد وغيره - كما مرّ بنا سابقاً، وكما سيأتي -.

فلو كان مسلم على رأيه في أن قصة العبد موقوفة لحذفها كما حذف هذه الزيادات، ولما استجاز روايتها ساكتاً عن بيانها.

ثانياً: أن قضية العبد قد صحّحها البخاري ورواها في «صحيحه»^(١) قال رحمته الله: «أخبرنا عبد الله بن يوسف، حدثنا الليث، حدثني ابن شهاب، عن سالم بن عبد الله، عن أبيه رحمته الله قال: سمعتُ رسول الله ﷺ يقول: «من ابتاع نخلاً بعد أن توتر ثمرتها للبائع إلا أن يشترط المبتاع، ومن ابتاع عبداً وله مال فماله للذي باهه إلا أن يشترط المبتاع».

(١) (اليوم)، حديث: (٢٣٧٩).

قال الحافظ ابن حجر رحمته الله في «الفتح»^(١):

«ووصل مالك والليث وغيرهما عن نافع عن ابن عمر قصة النخل دون غيرها، واختلف على نافع وسالم في رفع ما عدا النخل؛ فرواه الزهري عن سالم عن أبيه مرفوعاً في قصة النخل والعبد معاً، هكذا أخرجه الحافظ عن الزهري. وخالفهم سفيان بن حسين فزاد فيه: ابن عمر عن عمر مرفوعاً لجميع الأحاديث؛ أخرجه النسائي.

وروى مالك والليث وأيوب وعبيد الله بن عمر وغيرهم عن نافع عن ابن عمر قصة النخل، وعن ابن عمر عن عمر قصة العبد موقوفة. كذلك أخرجه أبو داود من طريق مالك بإسنادين معاً، وسيأتي في الشرب من طريق مالك في قصة العبد موقوفة.

وجزم مسلم والنسائي والذارقطني بترجيح رواية نافع المفصلة على رواية سالم.

ومال علي بن المديني والبخاري وابن عبد البر إلى ترجيح رواية سالم. ورؤي عن نافع رفع القصتين، أخرجه النسائي من طريق عبد ربه عنه؛ وهو وهم.

وقد روى عبد الرزاق عن مَعْمَر عن أيوب عن نافع قال: «ما هو إلا عن عمر شأن العبد»؛ وهذا لا يدفع قول مَنْ صحح الطريقتين وجوز أن يكون الحديث عند نافع عن ابن عمر على الوجهي.

وقال الحافظ في «الفتح» - أيضاً -^(٢):

«قلت: قد نقل الترمذي في «الجامع» عن البخاري تصحيح الروایتين ونقل عنه في «العلل» ترجيح قول سالم. وقد تقدم بيان ذلك كله واضحاً في كتاب «اليُوع». فهذا البخاري تغير رأيه في هذا الحديث من تصحيح الروایتين معاً إلى ترجيح

(١) (٤/٤٠٢).

(٢) (٥/٥٢).

رواية سالم، فما هو المانع من تعبير رأي مسلم من ترجيح الوقف في قصة العبد في رواية سالم إلى ترجيح الرفع.

هذا، وقد أورد البيهقي الحديث من طرق عن نافع موقوفًا ومرفوعًا ويعدم ذكر قصة العبد.

أما الروايات الموقوفة عن نافع فمعروفة.

قال البيهقي في «المعرفة» (١٢٧/٨): «وقد روى عن جماعة عن نافع عن ابن عمر عن النبي ﷺ - قصة العبد أيضًا - منهم: يحيى بن سعيد، وعبد ربه بن سعيد، وسليمان بن موسى».

وذكر له شاهدًا في «الكبرى» عن جابر رضي الله عنه من طريق عطاء وأبي الزبير. وشاهدًا من حديث عبادة بن الصّاميت، ومن حديث ابن مسعود، وأثرًا من قول علي رضي الله عنه ^(١).

والآن نسأل الملياري - صاحب المنهج العلمي الدقيق العميق - :
لماذا أخفيت كل هذا؟

لماذا لا تسلك مسالك الأئمة من أهل العلم؟

لماذا أخفيت أن البخاري خرج هذا الحديث ورجّحه على حديث نافع؟

ولماذا أخفيت رأي ابن المديني وابن عبد البر؟

لماذا لا تسلك مسالك أهل العلم في استيفاء البحث وتصوير الاحتمالات التي تحصل لمسلم وغيره من العلماء؟

أناخذ بطرف من القضية وتركض بها لا تلوي على ما يقابلها لأن لك هوى في ذلك؟

ثم قال الملياري:

«وأورد مسلم رضي الله عنه هذا الحديث المعلوم في «صحيحه» إنا على سبيل

الاستثناس أو الاحتياط أو الاستشهاد بطرفه الأول الذي لم تؤثر فيه علته، ولم يذكره في أول الباب، ولم يعتمد عليه، وإنما جعل في أصل الموضوع رواية نافع عن ابن عمر، وصدر به^(١) الباب.

ومما يؤيد ذلك: أن مسألة العبد لا علاقة لها في موضوع الباب ولا في المواضع التي قبله^(٢) أو بعده^(٣) لأنها كلها في بيع الثمار وما يتعلق به من المحاقلة والمزابنة - والله أعلم -^(٤).

أقول:

سبحان الله! حديث في أسانيده الأئمة: الليث بن سعد، وسفيان ابن عيينة، ويونس بن يزيد، عن ابن شهاب الزهري الإمام يوردها للاحتياط أو الاستثناس أو الاستشهاد بطرفه الأول الذي لم تؤثر فيه العلة؟، فإذا كانت العلة لم تؤثر في طرفه الأول فلأجل ماذا تهبط به إلى هذه الدرجة؟.

وبأي ميزان تزن الأسانيد التي يعتبرها مسلم قمة الطبقة الأولى؟، وما هي الفروق بين الاحتياط والاستثناس والاستشهاد؟، بين لنا هذه الدقائق العلمية من كلام أهل العلم.

وإذا كانت مسألة العبد لا علاقة لها في موضوع الباب فلماذا يوردها مسلم في باب لا داعي لذكرها فيه، لا سيما وهو يحذف ما يرى أن فيه علة؟.

أليس هذا حجة عليك، ودليلاً على أنك تلقي الكلام على غوايته؟.

ثم قال المليباري:

وهذا مثال آخر:

روى الإمام مسلم رحمته الله بسنده عن سعيد بن عبيد، حدثنا بشير بن يسار الأنصاري، عن سهل بن أبي حثمة الأنصاري أنه أخبره أن نقرأ منهم انطلقوا إلى

(١) كنا ١.

(٢) كنا ١.

(٣) كنا ١.

(٤) التوضيح: (ص ١٧).

خير ففترقوا فيها فوجدوا أحدهم قتيلاً. وساق الحديث، وقال فيه: فكره رسول الله ﷺ أن ييطل دمه فوداه مائة من إبل الصدقة. «كتاب القسامة: (١١/١٥١) مع شرح النووي».

وحديث سعيد بن عبيد هذا أعلاه الإمام مسلم في كتابه «التمييز» (ص ١٤٤)، لقد قال فيه: «هذا خبر لم يحفظه سعيد بن عبيد على صحته، ودخله الوهم حتى أغفل موضع حكم رسول الله ﷺ على جهته».

وقال -أيضاً-: بعد أن ساق جميع ما رواه مسلم هنا في «صحيحه» من الروايات عن يحيى بن سعيد عن بشير بن يسار به وغيرها: «وليس في شيء من أخبارهم أن النبي ﷺ سألهم البيئة، إلا ما ذكر سعيد بن عبيد في خبره». وترك سعيد القسامة في الخبر فلم يذكره، وتواطؤ هذه الأخبار التي ذكرناها بخلاف رواية سعيد يقضي على سعيد بالغلط والوهم في خبر القسامة اهـ. «التمييز» (ص ٦) (١).

أقول:

أولاً: إنك لم تفهم كلام مسلم على وجهه في «التمييز»، ولم تدرك تصرفه في «صحيحه».

فهذه الزيادة في حديث سعيد بن عبيد التي انتقدها مسلم في «التمييز» وحكم عليه فيها بالغلط والوهم وهي قوله: «وسألهم البيئة» لم يذكرها مسلم في «صحيحه»، فسقط تعلُّقك بها وبكلام مسلم، وهذا من أكبر البراهين الواضحة على أن مسلماً لا يورد في كتابه إلا حديثاً يعتد بصحته، وأنه إذا اعتقد في كلمة أو فقرة أنها معلولة حذفها، كما فعل في هذا الحديث وكما فعل في الأحاديث التي ذكرناها سابقاً.

ثانياً: نسوق الحديث ليظهر منه بطلان ما أرجف به المليباري:

قال مسلم رحمه الله:

حدثنا محمد بن عبد الله بن نمير، حدثنا أبي، حدثنا سعيد بن عبيد، حدثنا بشير بن يسار الأنصاري، عن سهل بن أبي حثمة الأنصاري أنه أخبره أن نفراً منهم انطلقوا إلى خيبر، فنفروا فيها فوجدوا أحدهم قتيلاً. وساق الحديث، وقال فيه: فكره رسول الله ﷺ أن يبطل دمه فوداه مائة من إبل الصدقة.

هذا ما ساقه الإمام مسلم من حديث سعيد بن عبيد، فلم يذكر الجزء الذي أعله في «التميز»، بل لم يذكر من حديث سعيد بن عبيد إلا جزءاً وافقه فيه شركاؤه في رواية هذا الحديث.

وهذا التصرف من مسلم دليل واضح على حرصه الأكيد على الوفاء بوعدته في الالتزام بأنه لا يورد في كتابه إلا ما صح، وأنه يتعد عن ذكر الأحاديث الضعيفة والمنكرة.

وهذا من جملة أدلة تدمر ما يهرف به المليباري كثيراً من أن مسلماً يبين العلل من خلال ترتيبه وتقديمه وتأخيريه، ثم يمدح ما اخترعه من الهراء بالدقة العلمية والخصائص العلمية إلخ.

وعلى منهجه الذي طبقه على طرق حديث ابن عمر، وحديث ابن عباس المذكورة سابقاً؛ يلزمه لزوماً لا مناص منه أن يقذف بالتعليل ما أورده مسلم من طرق بعد طريق سعيد بن عبيد؛ فقد رواه مسلم بعد حديث سعيد بن عبيد:

١- من طريق الإمام مالك عن أبي ليلى عبد الله بن عبد الرحمن بن سهل عن سهل بن أبي حثمة.

٢- من طريق يونس عن ابن شهاب الزهري عن أبي سلمة وسليمان بن يسار عن رجل من أصحاب النبي ﷺ أن رسول الله ﷺ أقر القسامة على ما كانت عليه في الجاهلية.

٣- ومن طريق ابن جريج عن ابن شهاب بهذا الإسناد مثله.

يلزمه هذا لأنه ادعى أن حديث سعيد بن عبيد مُعَل، فما بعده أولى أن يكون مُعَلّاً، بل تقييده يقضي على كل حديث يأتي بعد الخامس في كل باب، ولكن ملاحظتنا له جعلته يراوغ، ويكره بهذا المنهج أحياناً، ويفر منه أحياناً.

قال الملياري:

«ولم يكتب النووي رحمه الله بتقرير المسألة نظرياً، بل كان واقعياً في بعض المواضع من شرحه؛ إذ قال النووي في حديث تتبَّعه الدارقطني: وذكر مسلم في الباب اختلاف طرق هذا الحديث: فرواه أولاً من رواية الأكثرين عن الأعمش عن أبي حازم عن أبي هريرة، ثم رواه عن أبي معاوية عن الأعمش عن أبي يحيى مولى آل جعدة عن أبي هريرة.

ولهذه العلة لم يذكر البخاري حديث أبي معاوية، ولا أخرجه من طريقه، بل أخرجه من طريق آخر.

وعلى كل حال: فالمتن صحيح لا مَطْعَن فيه» اهـ بتصرف. «شرح النووي»: (٢٦/١٤)، (١).

أقول:

إنَّ النووي رحمه الله يخالف الدارقطني رحمه الله في منهجه في النقد ويناوِشه في جُلِّ ما انتقده من «صحيح مسلم» رحمه الله من أوَّل شرحه إلى نهايته.

قال: «فصل: قد استدرك الدارقطني على البخاري ومسلم أحاديث فُطِنَ في بعضها، وذلك الطعن مبني على قواعد لبعض المُحدِّثين ضعيفة جداً مخالفةً لما عليه الجمهور من أهل الفقه والأصول وغيرهم؛ فلا نغتر بذلك» (٢).

ومن ردوده على الدارقطني قوله:

«وإذا ثبت أنه رُوِيَ متصلاً ومرسلاً فالعمل على أنه متصل. هذا هو الصحيح الذي قاله الفقهاء وأصحاب الأصول وجماعة من أهل الحديث، ولا يضر كون الأكثرين رواه مرسلاً، فإنَّ الوصل زيادة من ثقة، وهي مقبولة» (٣).

فهذا هو منهج النووي وواقعه.

(١) «التوضيح»: (ص ٥٠).

(٢) مقالة «الفتح»: (٢/ ١٠٥) طبعة الحلبي.

(٣) «شرح النووي لصحيح مسلم»: (١/ ٧٤).

فلماذا تجاهلتَ منهجه هذا؟

ولماذا تجاهلتَ ردوده على الدارقطني من أول شرحه إلى نهايته في كلِّ حديث يتقدّمه الدارقطني إلا ما ندر.

فهل يقول مسلم عاقل بعد هذا : إنّ النووي لم يكتفِ بتقرير المسألة نظرياً بل كان واقعياً... إلخ.

إنّ واقع النووي بخلاف ما تنسبه إليه ظلماً، وإن نظرتَه إلى «صحيح مسلم» نظرة إجلال وإكبار، ونظرتَه إلى الإمام مسلم نظرة إكبار وإجلال، وأنه قد وفى بما التزمه في كتابه من الصّحّة، وأنّ مناقشته للدارقطني قائمة على أنه لم يلتزم بشرح العلل القادحة، ولو كان يعتقد هذا لَمَّا ناقش الدارقطني.

فهل يُقال من النووي أنّه على مذهب المليباري الذي شمر عن ساعد الجعد وسعى بخير كلل لإثبات أن مسلماً يتعمّد إيراد العلل في «صحيحه» على وجه لم يُسبق إليه، وأن بيان العلل وشرحها يَكْمُنَان في ترتيب مسلم في «صحيحه».

ثمّ إنّي لا أوافق النووي في حكمه على القواعد المذكورة، ولكن أريد أن أُبين موقفه من «صحيح مسلم»، وأُبين براءته ممّا ينسبه إليه هذا المتعسف ويُعمده عنه.

هذا، وقد ناقش الحافظ ابن حجر رحمهما الله الدارقطني رحمهما الله في انتقاده لهذا الحديث فقال :

«وذكره - يعني : هذا الحديث - الدارقطني فيما انتقد على مسلم وأجاب عياض بأنّه من الأحاديث المعلّلة التي ذكر مسلم في خطبة كتابه أنّه يوردها ويبيّن علّتها؛ كذا قال.

والتحقيق : أنّ هذا لا علّة فيه لرواية أبي معاوية الوجهين جميعاً وإنّما كان يأتي هذا لو اقتصر على أبي يحيى فيكون حيثنّ شاذّاً.

أمّا بعد أن وافق الجماعة على أبي حازم فتكون زيادة محضة حفظها أبو معاوية دون بقية أصحاب الأعمش، وهو من أحفظهم عنه، فيُقبل. والله أعلم»^(١).

وكنْتُ قد نقلْتُ قولَ الحافظ هذا في كتابي «بين الإمامين»^(١) وعلقتُ عليه بقولي:

«وما قاله الحافظ وجهه ومحتمل، وإلى هذا الاحتمال أشار الدارقطني بقوله: ويقال: إنَّ الأعمش كان يروي مرة عن أبي حازم ومرة عن أبي يحيى، وعليه: فلا مؤاخنة على مسلم».

وأقول الآن: ويؤيد هذا: أنَّ الإمام مسلماً رحمه الله قد صرح بقبول زيادة الثقة - أي: بشرطها - في مقدمة «صحيحه» وفي «التمييز»^(٢)، ولا سيما في مثل أبي معاوية في الأعمش فإنه مقدَّم في الأعمش على أصحابه جميعاً إلا الثوري.

وقال الملياري:

«وقال -أيضاً- -يعني: النووي- . فهذه الرواية مرسلة والأولى متصلة؛ لأنَّ أولاد سعد تابعيون، وإنما ذكر مسلم هذه الرواية المختلفة في وصله وإرساله ليبيِّن اختلاف الرواة في ذلك. «شرح النووي»: (١١/٨١).

ثمَّ استدرك قائلاً: «ولا يقدح هذا الخلاف في صحة هذه الرواية ولا في صحة أصل الحديث؛ لأنَّ أصل الحديث ثابت من طرق من غير جهة حميد من أولاد سعد، وثبت وصله عنهم في بعض الطرق الذي ذكرها مسلم؛ وقد قدَّمنا في أوَّل هذا الشرح أنَّ الحديث إذا روي متصلاً ومرسلاً فالصحيح الذي عليه المُحقِّقون أنه محكوم باتصاله لأنها زيادة ثقة.

وقد عرض الدارقطني بتضعيف هذه الرواية، وقد سبق الجواب عن اعتراضه الآن، وفي مواضع نحو هذا»^(٣).

قال الملياري مستتباً من كلام النووي هذا:

«يعني: أنَّ المتن صحيح، وقد أخرجه مسلم أولاً بأسانيد نظيفة خالية عن الاختلاف معتمداً عليها، ثمَّ أورده من طريق حميد بن عبد الرحمن المعلوم، ميّناً الاختلاف الذي وقع بين رواه في الإرسال والوصل.

(١) (ص ٤٨٢-٤٨٣)

(٢) «التمييز»: (ص ١٤٢).

(٣) «الترويض»: (٥٠-٥١).

والأمر واضح جدًا؛ أن الإمام النووي صرح بأنه أورد هذه الطرق المعلولة في «صحيحه» ليبيّن الاختلاف في الوصل والإرسال، ولم يعتمد عليها، بل اعتمد على الحديث الذي ساقه بأسانيد صحيحه في صدر الباب، على أنه أجاب -أيضًا- بالقاعدة المعروفة عند الفقهاء والأصوليين وهي: قبول زيادة الثقة^(١).

أقول:

إنّ هذا الاستنتاج من كلام النووي استنتاج باطل؛ فالنوّي في وادٍ منهجًا وكلامًا وتطبيقًا وأنت في وادٍ آخر تهيم فيه وتقول ما لم يقل وما لم يعتقد. فهو يقول: «ولا يقدح هذا الخلاف في صحة هذه الرواية» يعني: رواية حميد المتصلة، ولا في أصل الحديث.

وأنت تقول: «ثم أورد من طريق حميد بن عبد الرحمن المعلول». وتقول: «والأمر واضح أن الإمام النووي صرح بأنه أورد هذه الطرق المعلولة في «صحيحه» ليبيّن الاختلاف^(٢) في الوصل والإرسال». فمتى سمى هذه الطرق معلولة؟ ومتى قال: إنّ هذا الاختلاف قاذح؟ فهل أنت تتعمد الكذب، أو يجري على لسانك من حيث لا تشعر. وهو يورد القاعدة المشهورة ليردّها على الدارقطني نقده لأحاديث «صحيح مسلم».

وأنت تقول: «على أنه أجاب بالقاعدة المعروفة عند الفقهاء والأصوليين وهي قبول زيادة الثقة».

فتصوّر النووي في صورة المتناقض، لأنك قولته بالقول: إن هذه الطرق معلولة.

(١) «التوضيح»: (ص ٥١).

(٢) ملاحظة: قد يحكي النووي عبارة القاضي عياض هذه، ولكنه لا يسي عليها شيئاً؛ لأنه يرى أن هذا من الاختلاف الذي لا يفسر؛ جرياً على قول بعض أهل الحديث من أن هناك حلقاً غير قاذحة، أو لأنّه رأى أنّ لكتّه يمتلئ مع من ذكرنا من أهل الحديث في عدم تأثير هذه الاختلافات. ومع أنّ هذا هو واقع النووي نرى الملباري يتعلّق بكلامه ويقول ما لم يقله ١٢٢.

ثُمَّ ذَكَرْتُ أَنَّهُ يَجِيبُ بِهَذِهِ الْقَاعِدَةِ الْمَعْرُوفَةِ عِنْدَ الْأَصُولِيِّينَ وَالْفُقَهَاءِ .
ثُمَّ إِنَّكَ تَقْصِرُ هَذِهِ الْقَاعِدَةَ عَلَى مَنْ ذَكَرْتُ ، وَالتَّوَوِي يَصْرُحُ بِأَنَّ هَذِهِ الْقَاعِدَةَ
يَقُولُ بِهَا الْإِمَامُ مُسْلِمٌ وَبَعْضُ أَهْلِ الْحَدِيثِ .

فَأَيْنَ الْأَمَانَةُ وَأَنْتَ تَغَالِطُ فِي حَقَائِقٍ وَاضِحَةٍ مِثْلَ الشَّمْسِ ؟ .
ثُمَّ إِنَّكَ تَسْرِفُ فِي قَوْلِكَ . أَسَانِيدُ نَظِيفَةٌ تَقَابِلُهَا بِأَسَانِيدٍ فِي «صَحِيحِ مُسْلِمٍ»
صَحِيحَةٌ ؛ تَوْهِمُ أَنَّهَا لَيْسَتْ نَظِيفَةٌ ، وَالنَّظَافَةُ تَقَابِلُ الْقَذَارَةَ وَالْوَسَاخَةَ .
وَلَا تَتَمَلَّقُ بِكَلَامِ ابْنِ الصَّلَاحِ الَّذِي يَخْتَلِفُ قَصْدُهُ عَنْ قَصْدِكَ فَإِنَّهُ يُرِيدُ بِهَا
مُقَابَلَةَ أَحَادِيثِ الدَّرَجَةِ الثَّانِيَةِ الْمُقَوِّيةِ لِمَا يُصَدَّرُ بِهِ الْبَابُ ، وَلَوْ عَلِمَ أَنَّ أَمْثَالَكَ
يَسْتَغْنَاهَا لَمَّا أَطْلَقَهَا .

ثُمَّ أَقُولُ :

الَّذِي يَظْهَرُ لِي أَنَّ الْإِمَامَ مُسْلِمًا لَمْ يَوْرَدِ لِيَّ بَيَانُ الْاِخْتِلَافِ ، وَإِنَّمَا سَأَلَهُ عَاضِدًا
وَمُقَوِّيًا لِلطَّرِيقِ السَّابِقَةِ لِأَسِيْمَا وَقَدْ رَوَاهُ أَوَّلًا اثْنَانِ مِنْ وَلَدِ سَعْدٍ رضي الله عنه وَهُمَا : عَامِرٌ
وَمُصْعَبٌ ، ثُمَّ بَعْدَ ذَلِكَ أُوْرِدَ رَوَايَةُ حَمِيدٍ عَنْ ثَلَاثَةٍ مِنْ وَلَدِ سَعْدٍ كُلُّهُمْ يَحْدِّثُهُ عَنْ
أَبِيهِ ؛ فَهَذَا مُتَّصِلٌ مِنْ طَرِيقِ حَمِيدٍ .

ثُمَّ عَقِبَهُ بِمَا ظَاهَرَهُ الْإِرْسَالُ وَهُوَ قَوْلُ حَمِيدٍ نَفْسَهُ عَنْ ثَلَاثَةٍ مِنْ وَلَدِ سَعْدٍ قَالُوا :
مَرَضَ سَعْدٌ بِمَكَّةَ ؛ لَكِنَّهُ رَأَى أَنَّ هَذَا الْإِرْسَالَ لَا يَضُرُّ لِقِيَامِ الْاِحْتِمَالِ الْقَوِيِّ أَنَّ
يَكُونُ حَمِيدٌ تَسَامَعَ فِي إِرْسَالِ رَوَايَتِهِ الْمَعْرُوفَةِ بِالْاِتِّصَالِ عَنْ ثَلَاثَةٍ مِنْ وَلَدِ سَعْدٍ
الَّذِينَ لَا يَتَّعَدُّ أَنْ يَكُونَ مِنْهُمْ عَامِرٌ وَمُصْعَبُ الْمَذْكُورَانِ فِي هَذَا الْبَابِ .

قَالَ الْحَافِظُ رَشِيدُ الدِّينِ يَحْيَى بْنُ عَلِيٍّ الْعِطَّارُ فِي «غُرَرِ الْفَرَائِدِ الْمَجْمُوعَةِ» ^(١)
فِي حَدِيثِ الْبَرَاءِ : «حَافِظُوا عَلَى الصَّلَوَاتِ . . .» .

وَقَدْ رَوَاهُ الْإِمَامُ مُسْلِمٌ أَوَّلًا بِإِسْنَادٍ مُتَّصِلٍ ، ثُمَّ قَالَ : «وَرَوَاهُ الْأَشْجَعِيُّ عَنْ
سُفْيَانَ بْنِ الْأَسَدِ بْنِ قَيْسٍ عَنْ شَقِيقِ بْنِ عَقْبَةَ عَنْ الْبَرَاءِ قَالَ : وَقَرَأْنَاهَا زَمَانًا . . .» .
قَالَ الْعِطَّارُ : «وَهُوَ حَدِيثٌ صَحِيحٌ مُتَّصِلٌ مِنْ حَدِيثِ فُضَيْلِ بْنِ مَرْزُوقٍ بِالْإِسْنَادِ

المذكور، وانفرد به مسلم دون البخاري.

وقوله: «ورواه الأشعبي عن سفيان إنما هو على وجه المتابعة، وذكر متابعة الرواة بعضهم بعضًا على رواية الحديث؛ لا يقدح في اتصاله، بل يقويه ويؤيده».

وفي «صحيح البخاري» من هذا النمط كثير، والله ولي التوفيق... وقد وقع لي حديثه -أي: الأشعبي- الذي أشار إليه مسلم رحمته الله بالإسناد المتصل.

وقال ابن الصلاح مثل قول ابن العقار في الأحاديث المعلقة في «صحيح مسلم» أنه يوردها على سبيل المتابعة.

وتحدث مرارًا عن أسانيد الطبقة الثانية أنها للمتابعة^(١).

ويقول التتوي مثل هذا في كثير من المواطن ردًا على الدارقطني.

وقال أبو مسعود الدمشقي في جوابه^(٢) على شيخه الدارقطني ردًا لانتقاده حديث: «لا تحضوا ليلة الجمعة بقيام» من طريق حسين الجعفي عن زائدة عن هشام عن محمد بن سيرين عن أبي هريرة.

قال: «وانما أراد مسلم بإخراج حديث هشام عن محمد بن سيرين ليكثر طرق الحديث».

كل هذا بناء على إيمانهم بأن مسلمًا ملتزم بالصحة؛ وحتى الذين ينتقدونه إنما انطلقوا في نقله من اعتقادهم أنه ملتزم بالصحة؛ فلا عبرة بشبهة تعلق بها القاضي عياض، وفرح بها الملياري؛ لهوى ومرض في نفسه.

هذا، وقد كنت سابقًا رجحت في كتابي «بين الإمامين» الإرسال على الوصل، وذكرت ما ذكره عياض والتتوي أن مسلمًا أراد بعمله هذا بيان اختلاف الروايات. ثم ترجع لي الآن ما ذكرته بناء على منهج مسلم في التزامه بالصحة؛ وشبهة القاضي عياض لا تقاوم منهج مسلم قولًا وتطبيقًا.

(١) «صيانة صحيح مسلم»: (ص ٨٠-٨١).

(٢) (ص ٣).

الفصل الثالث: في إبطال تهويش المليباري
على أمثلة ضربتها ، لأبين أن الإمام مسلماً لم
يلتزم الترتيب الذي كان يدعيه المليباري..
فلجأ إلى التهويش بالخصائص الإسنادية

قال المليباري - وهو يُمهد للمحور الثالث - :

«فمنهج الإمام مسلم في ترتيب الأحاديث بحسب القوة والسلامة ، وفي شرح
العلل وبيانها على سبيل التبع لا أصالة أمر واقع أقره العلماء ، كما وضعه الإمام
مسلم كمنهج في كتابه ، ولله الحمد ، وهو الموفق .

وليبيان ذلك نشرع في المحور الثالث الذي خصصناه لدراسة الأمثلة التي
ذكرها الأستاذ ، مستدلاً بها لإنكار المنهج دراسة علمية ، يبرز من خلالها الأمور
العملية واللطائف الإسنادية التي راعاها الإمام مسلم في ترتيب الأحاديث^(١) في
«صحيحه»^(٢) .

أقول :

ذكر مسلم في مقدمة كتابه أنه سيروي عن طبقتين :

الأولى : الحُفَاطُ المتقنون

والثانية : المتوسِّطون من أهل الصدق والسُّرِّ ، ولم يقل بما ترجف به ،
ولا شَرَّطَه على نفسه .

ومن زعم - كابن الصلاح - أنه يرتب أحاديثه في الأبواب فإنما رعم أنه يرتب
على حسب هاتين الطائفتين فقط ، ولم يقل - كما تدَّعي - أنه يشرح العلل على سبيل
التبع ، ولم يقل أنه يراعي في ترتيبه الخصائص الإسنادية والأمور العلمية واللطائف
الإسنادية .

(١) انظروا فإنه لا يزال مثبِّتاً بالترتيب .

(٢) «التوضيح» : (ص ٦٨) .

ولم يقل بهذا القول أحد من العلماء أبدًا، لا القاضي عياض، ولا أحد غيره من العلماء الذين تمتع بهم.

ثم قال:

«وبلاحظ أن الأستاذ حصر تلك الأمثلة في أربعة أنواع:

النوع الأول: مثل له بأبواب افتتحها مسلم بأحاديث رجال الطبقة الثانية وختمها بأحاديث من رجال الطبقة الأولى -حسب زعمه-، وجعلتها اثنا عشر مثالًا.

والنوع الثاني: لأبواب روى فيها مسلم الأحاديث يوافق فيها البخاري، ويزعم أنها غير مرتبة^(١)، وجعلتها خمسة أمثلة.

والنوع الثالث: لأبواب يزعم الأستاذ أن مسلمًا افتتحها بأحاديث الطبقة الأولى وختمها بأحاديث كذلك متفق عليها دون ترتيبها، وجعلتها: ثلاثة أمثلة.

والنوع الرابع: لأبواب صدرها مسلم بإسناد أعلاه غيره، ذكر فيه مثالين. وما نحن ندرسها في المحور الآتي دراسة مفصلة وعلمية، والله ولي التوفيق».

ثم قال:

«المُحور الثالث: وينحصر البحث في هذا المُحور على دراسة جميع أنواع الأمثلة التي استدلل بها الأستاذ لإنكار منهج مسلم في الترتيب^(٢)، وهي أربعة أنواع:

النوع الأول: فيه اثنا عشر مثالًا^(٣).

أقول:

اعلم أنني قد رددت على المليباري في بحث سابق لكتابي «منهج مسلم في

(١) هبارتي: «أمثلة لأبواب متفق عليها، ووافقها كذلك».

(٢) نعم، إني أدِين الله بإنكار ترتيبك المدَّعَى.

(٣) «التوضيح»: (ص ٦٨-٦٩).

ترتيب كتابه ودحض شبهات حوله» لأبطل شبهات للملياري، أرجف بها على حديث رواه مسلم من أربع طرق في غاية الصحة إلى ابن عمر، ومن طريق صحيح إلى ابن عباس في فضل الصلاة في مسجد النبي ﷺ، أرجف على كل هذه الطرق الصحيحة، وأرجف على شواهد لها بعضها في «الصحيحين»، وقال عنها: أنها كلها متقدمة؛ فنسف أحاديث الباب كلها مع شواهد خارج «الصحيحين»؛ مع العلم أنه خالف اثنتين وعشرين عالماً صححوا طرق هذا الحديث.

وكان على رأس هذه الشبه: تعلقه بالترتيب في «صحيح مسلم» وشرح العلل المزعومتين.

وكان مما قاله في هذه المرحلة: «أما الإمام مسلم فلا يتجه إليه الظن لإدخالها في «الصحيح»؛ وذلك لأنه لم يخرجها في الأصول ولا في المتابعة، وإنما أوردتها في «الصحيح» للتنبيه على عللها».

ثم يكرر هذا الكلام الباطل، ويستدل على صحة رأيه الباطل بالأباطيل.

فبيّنت في بحثي المشار إليه فساد منهجه وخُطورته لعلّه يرتدع ويرجع عن باطله، لكن أمني لم يتحقق فيه، وأخذته العزة بالإثم، لأن له أهدافاً لا يريد التخلي عنها؛ فردّ عليّ في كتاب ملاء بالأباطيل والمجازفات، وذهب بوزّعه هنا وهناك.

وكان على رأس أباطيله ومجازفاته: تعلقه -أيضاً- بالترتيب وشرح العلل والتقديم والتأخير.

فكان مما قاله في هذه المرحلة -ويبس ما قال-:

«وعلى هذا: فإذا قُدم ما هو مستحق أن يؤخّر وإذا أُخر ما هو مستحق أن يُقدّمه فمعناه: أنه أدرك فيه شيئاً جعله يتصرف كذلك»^(١).

وكان مما قاله: «لما وعد الإمام مسلم في المقدمة أن يضع طرق الحديث في موضعها، وقد وضعها في موضعها فعلاً؛ فإذا رأيت المخالفة في الترتيب -في

(١) (ص ٢) من كتابه.

الظاهر - فينبغي لنا أن نعرف أن مسلماً قد أدرك شيئاً دفعه إلى ذلك ؛ وهذا هو الذي وقع هنا في رواية أيوب ، وأنه كان في العادة أن يقدم رواية معمر عن أيوب عن أهل القسم الثاني .

وعلى هذا : إذا ذكرها عقب رواية عبد الرزاق عن معمر عن الزهري فيفيد أن معمرًا عنده الوجهان ، كما أفاد هنا بذكر رواية الزبيدي عن الزهري عن أبي سلمة عقب رواية معمر عن الزهري ، عن سعيد أن الزهري يرويه من الوجهين ؛ ومثل هذا في بعض مواضع «صحيح مسلم» ، انظر - مثلاً - : حديث الأعمش : (١٧/١٤٤) من «صحيح مسلم مع شرح الثوري»^(١) .

وهذا منهجٌ خبيثٌ يذمُّ «صحيح مسلم» وإن توارى خلف قوله . «في بعض المواضع» ، فإن الضغط هو الذي ألجأ إلى هذا التستر .

وتأمل كلامه وما يؤدي إليه في الترتيب بالتقديم والتأخير فإنه ينطوي على التمار ، فاضطرت أن أرد على كتابه المشار إليه لما يحتويه من الدمار والأباطيل والتعويضات في كتابي : «منهج الإمام مسلم في ترتيب كتابه الصحيح» .

ولو كان ينطوي هذا الرجل على شيء من حسن النية والقصد لكفاه هذا الكتاب زاجراً ورادعاً ، ولكن للرجل هوى وأهداف .

فماذا يواجه الكتاب المذكور؟ ، وبماذا يواجه الأمثلة التي ضربتها له ولغيره من «صحيح مسلم» لإبطال كل ما يُمَوِّ به من الترتيب والتقديم والتأخير وشرح العلل من خلال هذا الترتيب؟ .

إنها أمثلة صحيحة مدعومة بالأدلة والبراهين ، تلجئ أشد الناس مكابرة وعناداً إلى التسليم بها .

بماذا يواجه الكتاب وما حواه من أمثلة حية واقعية لا غبار عليها ، وقد دمّرت دعاواه كلها وتُرّهاته جميعها؟ .

إذن لا بُدَّ من اختراع أسلحة جديدة لأن الرجل بارع في الاختراعات ؛ تلك الأسلحة المخترعة هي الخصائص الإسنادية من الشهرة ، العلو ، والتسلُّل ،

(١) (ص ٢٦-٢٧) من كتابه .

وغيرها مما لم يلتزمه مسلم في كتابه ولا قاله العلماء ولا تصوّروه فضلاً عن أن يقولوه في ترتيب «صحيح مسلم» أو غيره.

واسأل المليباري: ما هو محلّ النزاع بيني وبينك أهو هذه الخصائص الإسنادية والعلمية التي أصبحت تدّعي أن مسلماً يراعيها في ترتيب «صحيحه»، أم هو الترتيب وبيان العلل وشرحها والتقديم والتأخير؟.

الذي يلزمك لزوماً لا محيص لك منه أن تبطل أمثلي بالترتيب وشرح العلل والتقديم والتأخير، فتفعل بكلّ باب ما فعلته بطرق حديث ابن عباس وابن عمر وغيرهما مما أشرت إليه، بل قدّدت له.

فأنا -وكلّ عاقل- تنتظر منك الجواب على هذه الأسس التي هي محلّ النزاع. فما قمتَ به كلّه ليس فيه أيّ جواب، بل هي حيلة سخيفة مفضوحة ومخزية؛ فهل أنت لا تزال على استعداد لمواصلة الحيدّات والتمويهات؟.

انظر إليه يقول في مواجهة المثال الأول:

«هذه دراسة سطحية مبنية على النظر المجرد إلى رُواة الحديث أدّت إلى غياب على صاحبها الخصائص الإسنادية التي راعاها مسلم في ترتيب الأحاديث؛ وعلى دراسته هذه مؤاخذات علمية، أذكرها -إن شاء الله- بعد بيان الخصائص الإسنادية التي بنى عليها مسلم ترتيبه لها.

فقد أورد الإمام مسلم في هذا الموضوع حديث ابن عمر رضي الله عنهما من ثلاث طرق: طريق أبي مالك الأشجعي -كما في رقم: (١، ٢)-، وطريق عاصم بن محمد بن زيد بن عبد الله بن عمر -كما في رقم: (٣)-، وطريق حنظلة -كما في رقم: (٤)-؛ وهي كلّها ثابتة صحيحة، وصالحة للأصول»^(١).

أقول:

هل الخلاف بيننا في هذه الخصائص أو في العلل وشرحها؟.

وكنا نتظر منك أن تبين العلل في تأخير ما حقّه التقديم، فإذا بك تفاجئنا بأنّ أحاديث الباب كلّها صحيحة ثابتة صالحة للأصول، وهذا ما أقرّره أنا وأدّب عنه

(١) «التوضيح»: (ص ٧٠).

وأَكْثَفَ عنه بغيك؛ لله دَرُّ كتابي «منهج الإمام مسلم في ترتيب صحيحه»، والله دَرُّ الأمثلة الصحيحة فيه التي كَبَحَتْ جماحك وأَلْقَمَتْك الجنادل.

ومع هذا فسأبين زيف تهويلك بالخصائص الإسنادية وغيرها، وأبطل تمويهاتك حتى يعرف المؤمنون أنك لست من رجال الحديث ولا يصلح أمثالك أن يكونوا من أوعيته ولا أمانة عليه ولا على غيره، بل مجالك غير هذا؛ وبدون ما فعلت بمراحل يُسْقِطُ أهل الحديث أمثالك، بل مَنْ هو خيرٌ منك بكثير.

قلت -مُهَذَّبًا لأمثلة من «صحيح الإمام مسلم» تُبطل دعاوى المليباري في الترتيب والتقديم والتأخير وشرح العلل-:

منهج مسلم في «صحيحه»:

اعلم: أنه ﷺ لم يلتزم الترتيب بين أحاديث الطبقتين اللتين ذكرهما في مقدمة كتابه ولم يُغَيِّزْ نفسه بذلك، ولم يجعل ذلك ضربة لأزب كما يتخيله من لا يعرف هذا الواقع:

١- فأحيانًا يقدم أسانيد الطبقة الأولى.

٢- وأحيانًا يقدم أسانيد الطبقة الثانية.

٣- وأحيانًا لا يورد في الباب إلا أحاديث الطبقة الأولى.

٤- وأحيانًا لا يورد في الباب إلا أحاديث الطبقة الثانية إذا لم يجد شيئًا من أحاديث الطبقة الأولى، وإذا كانت طرق الثانية تصل بالحديث إلى درجة الصحة التي التزمها.

٥- وأحيانًا لا يورد في الباب إلا حديث صحابي واحد.

وهذه الأنواع كثيرة جدًا في «صحيح مسلم»، والأمثلة التي سأذكرها إنما هي نماذج.

وليعلم القارئ: أن الترتيب ليس هدفًا لمسلم، وأن التقديم والتأخير للأحاديث لا دخل لهما في القوة والضعف والتصحيح والتعليل، ولا يهبط بالمؤخر إذا كان من الطبقة الأولى فيجعلُه دون الثانية وخارج الأصول، بل يبقى مستنمًا قمة الصحة، ويبقى هو الأصل في الباب؛ فأصول الأبواب هي أحاديث

وأسانيد الطبقة الأولى تقدّمت أو تأخّرت.

وأسانيد وأحاديث الطبقة الثانية هي المتابعات والشواهد تقدّمت أو تأخّرت...

وهاك أنواعاً من الأمثلة التي وعدتكم بها، والتي تتبخر أمامها المزاعم والادّعاءات الباطلة.

ثمّ قلتُ: «أمثلة لأبواب افتتحها مسلم بأحاديث أسانيدها من رجال الطبقة الثانية ويختم بعضها برجالٍ من الطبقة الأولى، وتكونُ من الأحاديث التي اتفق عليها الشيخان».

أولاً: ثمّ قلتُ:

«١- في ٥- باب بيان أركان الإسلام، حديث: (١٦)، (٤٥/١) في صدر الباب، قال رحمته الله، حدّثنا محمد بن عبد الله بن نُمير الهمداني، حدّثنا أبو خالد -يعني: سليمان بن حيّان الأحمر-، عن أبي مالك الأشجعي، عن سعد بن عُبيدة، عن ابن عمر رضي الله عنهما عن النبي صلى الله عليه وآله قال: «بُني الإسلام على خمسة: على أن يوحد الله، وإقام الصلاة، وإيتاء الزكاة، وصيام رمضان، والحج».

وأبو خالد الأحمر من رجال الطبقة الثانية، قال الحافظ: «صدوق، يخطئ».

ثمّ عقبه بإسناد من الطبقة الأولى، ثمّ ختم الباب بإسناد رجاله من الطبقة الأولى.

وهو من الأحاديث التي اتفق عليها الشيخان: فمسلم أخرجه من طريق ابن نُمير، حدّثنا أبي، حدّثنا حنظلة قال: سمعتُ عكرمة بن خالد... عن عبد الله بن عمر؛ والبخاري أخرجه في ٢- باب دعاؤكم لإيمانكم، من كتاب الإيمان، حديث: ٨، قال: حدّثنا هيب الله بن موسى قال: أخبرنا حنظلة؛ به»^(١).

ساق الملياري الأحاديث المذكورة بأسانيدها ثمّ قال:

«ذكر الأستاذ هذه الأحاديث تحت عنوان «أمثلة لأبواب افتتحها مسلم بأحاديث أسانيدها من رجال الطبقة الثانية ويختم بعضها برجالٍ من الطبقة الأولى

(١) فتاوى الإمام مسلم في ترتيب صحيحه: (ص ٥١-٥٢).

وتكون من الأحاديث التي اتفق عليها الشيخان».

ثم قال: «ثم درّسها دراسة سطحية معتمداً على كتاب «التقريب» للحافظ ابن حجر، فجاء كلامه كما يلي:

«وأبو خالد الأحمر من رجال الطبقة الثانية، قال الحافظ: صدوق يخطئ». ثم عقبه بإسناد من الطبقة الأولى وهو من الأحاديث التي اتفق عليها الشيخان: فمسلم أخرجه من طريق ابن نمير، حدثنا أبي، حدثنا حنظلة قال: سمعت عكرمة بن خالد... عن عبد الله بن عمر؛ والبخاري أخرجه في باب: «دعائكم إيمانكم» من كتاب الإيمان، قال: حدثنا عبيد الله بن موسى قال: أخبرنا حنظلة به. اهـ».

ثم قال الملياري: «أقول: هذه دراسة سطحية مبنية على النظر المجرد إلى رِوَاة الحديث أدّت إلى غياب على صاحبها الخصائص الإسنادية التي راعاها الإمام مسلم في ترتيب الأحاديث.

وعلى دراسته عدة مؤاخذات علمية أذكرها - إن شاء الله - بعد بيان الخصائص الإسنادية التي بنى عليها مسلم ترتيبها:

فقد أورد الإمام مسلم في هذا الموضوع حديث ابن عمر رضي الله عنهما من ثلاث طرق: طريق أبي مالك الأشجعي - كما في رقم: (١، ٢) -، وطريق عاصم بن محمد بن زيد بن عبد الله بن عمر - كما في رقم: (٣) -، ومن طريق حنظلة - كما في رقم: (٤) -؛ وهي كلّها ثابتة وصالحة للأصول^(١).

إلا أنه رتب بينها: إذ بدأ بحديث أبي مالك الأشجعي، وثنى بحديث عاصم، ثم بحديث حنظلة بحسب الخصائص الإسنادية والحديثية؛ ذلك أن حديث أبي مالك الأشجعي الكوفي أكثر شهرة من غيره، فقد تناقله أهل بلده وغيرهم وسمعه الإمام مسلم من محمد بن عبد الله بن نمير الكوفي ومن سهل بن عثمان العسكري

(١) أين منهجك في التحليل بالتقديم والتأخير وشرح الملل ورجوع الاختلاف و... إلخ؟، وأين استهانك بكلام ابن الملاح وذلك بأن يذكر الحديث أولاً بإسناد مثيف رجاله ثقات ويجعله أصلاً، ثم يجمع فلك بإسناد آخر - أو أسانيد - فيها بعض الضعفاء؟.

من الأهواز بهذا العلو.

أما حديث عاصم المدني فلم يجد^(١) الإمام مسلم عند أحد من شيوخه المدنيين، وإنما وجدته عند غيرهم؛ فرواه عن معاذ العنبري البصري، وكذلك لم يجد حديث حنظلة المكي يتناقله المكثون من شيوخه ويروونه، بل وجدته عند غيرهم، فرواه عن الكوفي محمد بن عبد الله ابن نمير على أن رواية أبي مالك الأشجعي أجود ما في هذا الباب سياقة تدل على دقته البالغة وضبطه الكامل؛ ذلك أنه حكى ما جرى بين ابن عمر والراوي عنه من تصحيح الحديث الذي سمعه من النبي ﷺ لمن أخطأ فيه بتقديم وتأخير؛ وكل سياق يروى عن ابن عمر مخالفاً له فهو رواية بالمعنى على القول الراجح، والله أعلم.

فحديث أبي مالك الأشجعي أصبح إسناداً وسياقاً، والحديث الذي يُعرف في بلد روايه وخارجه أولى من غيره وأرجح لذلك قدمه على غيره فيما أظن؛ وهذه الميزة تُعتبر من أهم الخصائص الإسنادية^(٢) عند المُحدثين^(٣).

أقول:

أولاً: إن قوله: «هذه دراسة سطحية مبنية على النظر المُجرد إلى رواية الحديث، كذب، وبدل على غروره وعَجْرَفَتِهِ».

فأما نظرت إلى الأسانيد في ضوء منهج أهل الحديث عامة، وفي ضوء شروط مسلم للصحیح خاصة.

فأبو خالد الأحمر الذي صدر به مسلم الباب قد اختلف العلماء في تعديله وتجريجه، ومسلم يعلم هذا، ومع ذلك صدر به مسلم الباب؛ لأنه لم يلتزم الترتيب

(١) كنا ١.

(٢) سبحانه الله! حتى أهم من العدالة والضبط، إن هذا من التلاعب بأصول أهل الحديث، تلك الأصول العظيمة التي تقوم عليها سنة رسول الله ﷺ.

ومعنى قوله: «إذا تعارض حديثان في شروط الصحة لكنه لم يخرج من بلد روايه كالمدينة - مثلاً - مع حديث ضعيف خرج من بلد روايه أن يقدم الحديث الضعيف الخارج من بلد روايه على ذلك الضحيح الذي لم يخرج؟»

(٣) «التوضيح» (ص ٦٩-٧١).

على الوجه الذي فرضه عليه الملياري، فقد يرتَّب إذا تيسَّر له، وقد لا يرتَّب على التفصيل الذي يَنْتَه.

ونظرتُ إلى الرواة في ضوء منهج أهل الحديث عامة، وفي ضوء شروط مسلم خاصة، فوجدتهم كلَّهم بعد إسناد أبي خالد الأحمر من الدرجة الأولى حفظًا وإتقانًا عند أهل الحديث عامة وعند مسلم خاصة.

ونظرتُ ثالثة في ضوء منهج أهل الحديث في احترامهم للأحاديث المتَّقى عليها بين الشيخين وإعطائهم إياها ميزة على كلِّ ما عداها بما في ذلك ما انفرد به البخاري أو مسلم.

وهذه المزايا العظيمة المعتبرة عند أئمة الحديث وسائر علمائه في السابق واللاحق وعند أهل المشرق والمغرب وغيرهم قد أهدرها هذا الرجل المتلاعب بالحديث وأصوله وقواعده.

ثمَّ يزعم بعد إهداره لها أنَّ دراستي سطحية مبنية على النظر المجرد إلى الأسانيد؛ فأبي مغالطة تفوق هذه المغالطة؟؟.

وأيُّ تلاعب يفوق هذا التلاعب بالقواعد والأصول؟، وأيُّ تجاهل يفوق هذا التجاهل المفروض.

ثانيًا: ممَّا يدلُّ على عدم التزام مسلم بالترتيب الدقيق الذي يهوِّل به الملياري وممَّا ينقُضُ تهاويل الملياري هنا بالنسبة لإسناد أبي خالد الأحمر: أنَّ الإمام مسلمًا رحمته الله أورد في ٨٥- باب الأمر بقتال الناس حتَّى يشهدوا أن لا إله إلا الله حديث أبي هريرة من طريقين من الدرجة الأولى مدارها على الزهري عن سعيد بن المسيَّب عن أبي هريرة.

ثمَّ أوردته من طريقين مدارهما على العلاء بن عبد الرحمن عن أبيه عن أبي هريرة، وهو من الدرجة الثانية: صدوق، وممَّا وهم.

ثمَّ أوردته من طريق الأعمش عن أبي سفيان عن جابر، وعن الأعمش عن أبي صالح عن أبي هريرة؛ فهو من الدرجة الأولى، بقطع النظر عن أبي سفيان عن جابر. ثمَّ أوردته من طريق أبي الزبير عن جابر.

ثُمَّ أوردته من طريق عبد الملك بن الصباح عن شعبة عن واقد بن محمد بن زيد بن عبد الله بن عمر عن أبيه عن عبد الله بن عمر، وعبد الملك صدوق.

ثُمَّ أوردته من طريق سُويد بن سعيد وابن أبي عمر عن مروان الفزاري عن أبي مالك عن أبيه سمعتُ رسولَ الله ﷺ يقول: «مَنْ قَالَ: لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، وَكَفَّرَ بِمَا يُعْبَدُ مِنْ دُونِهِ حَرَّمَ مَالُهُ وَدَمُهُ، وَحَسَابُهُ عَلَى اللَّهِ».

ثُمَّ أوردته من طريق أبي بكر بن أبي شيبة عن أبي خالد الأحمر عن أبي مالك الأشجعي عن أبيه أَنَّهُ سَمِعَ النَّبِيَّ ﷺ يَقُولُ: «مَنْ وَخَدَ اللَّهَ» ثُمَّ ذَكَرَ بِمِثْلِهِ.

ثُمَّ رَوَاهُ بِالْحَوَالَةِ: ح عَنْ زُهَيْرِ بْنِ حَرْبٍ، حَدَّثَنَا يَزِيدُ بْنُ هَارُونَ عَنْ أَبِي مَالِكٍ عَنْ أَبِيهِ بِهِ.

ونسأل الملياري: لماذا أخر حديث أبي خالد الأحمر عن أبي مالك إلى آخر الباب، وقد اشتمل على كل الخصائص والمزايا التي ذكرتها في حديث ابن عمر، فهو مسلسل بالكوفتين، وفي العلو الذي ادعيت، وقد اشتهر وانتشر، وتداوله أهل الكوفة وخراسان وواسط؟.

ولماذا قدّم مسلمٌ سُويد بن سعيد وابن أبي عمر على ابن أبي شيبة وزُهَيْرِ بْنِ حَرْبٍ، ولماذا قدّم أسانيد فيها العلاء بن عبد الرحمن وأبو الزبير وعبد الملك بن الصباح وأبو خالد الأحمر على إسناده فيه الإمام الجبل يزيد ابن هارون، وفي إسناده كل الخصائص الإسنادية التي ترجف بها؟.

ثالثاً: إِنَّا بَإِلَى مَا اعْتَبَرَهُ هُوَ مِيزَاتٍ وَخِصَائِصُ بَنِي الْإِمَامِ مُسْلِمٍ عَلَيْهَا تَرْبِيَةٌ عَلَى حَدِّ زَعْمِهِ.

لقد اعتمد هنا على الشهرة، فالشهرة لذاتها لا تدلّ على الصحة، وهي عند المُحدثين لها ثلاثُ إطلاقات:

١- ما رواه ثلاثة فأكثر ما لم يبلغ حد التواتر.

٢- وتُطلق على الحديث الصحيح.

٣- وتُطلق على الذي اشتهر بين الناس من الأحاديث التي لا أصل لها، أو هي ضعيفة أو موضوعة.

فالأحاديث المشهورة على الألسنة لا يلزم من شهرتها وشيوعها أن تكون صحيحة أو ضعيفة؛ وللتمييز بين الصحيح والضعيف لا بُدَّ من النظر إلى الأسانيد، فما توافرت فيه شروط الصحة فهو صحيح لتوفر شروط الصحة فيه لا من أجل الشهرة فحسب؛ وما لم تتوفر فيه شروط الصحة فليس بصحيح، بل هو ضعيف أو موضوع.

فالهذيان بالشهرة، والزعم أن مسلماً يني ترتيبه عليها؛ يدلُّ على هوى وجهل غليظ.

فالطريق الأولى التي صدر بها مسلمٌ هذا الباب لا شك أنها دون الطرق التي بعدها ولا سيما الطرق المتفق عليها؛ ذلك لأن فيها أبا خالد الأحمر: مختلف في توثيقه وتجريحه، وابن حجر أعطاه الدرجة التي يستحقها وهي: صدوق، يخطئ؛ ومسلم ذكر أنه يروي عن هذا النوع ليؤكد بهم صحة أحاديث أهل الدرجة الأولى. وكتاب «التقريب» كتاب ممتاز اعتبره أهل الحديث من وقته إلى يومنا هذا وعولوا عليه، ولا يحط من قدره إلا جاهلٌ صاحبُ هوى.

وهل نسمع بعد هذا -أو قبله- للجهلة المتعالمين على كل ما يخالف أهوائهم. وما زعم من الترتيب حسب الخصائص الإسنادية سفسطة باردة. وقوله: «إن حديث أبي مالك الأشجعي الكوفي أكثر شهرة من غيره، فقد تناقله أهل بلده وغيرهم».

هذا من نهاويله، فإن رواية اثنين له من أهل الكوفة لا يلزم منها أنه قد يتناقله أهل الكوفة.

ثم إنه خالف ما قرره أئمة الحديث من الثقة بحديث أهل الحجاز، والتحرُّز -بل والظن- في أحاديث أهل العراق^(١) إلى أن جاء من يُغزِّلها مثل شعبة وتلاميذه؛ فما أكثر الكذابين والمُلِّسِينَ فيهم حتى من الله عليهم بشعبة وأمثاله فميزوا بين الغث والسمين.

(١) انظر الكلام على أحاديث أهل العراق. التدريب الراوي: (ص ٣٨)، نشر المكتبة العلمية.

وخالف مرة أخرى ما قرره أنمة الحديث من ترجيح الأحاديث المتفق عليها
الشيخان على ما لم يتفقا عليه .

وقوله : «وسمعه الإمام مسلم من محمد بن عبد الله بن نمير الكوفي ، ومن
سهل بن عثمان العسكري من الأهواز بهذا العلو» .

فهذا من أبا طيله فالأسانيد في هذا الباب كلها متساوية في العدد : في كل إسناد
أربعة رجال إلى ابن عمر ، وإنما أقعم العلو إكمالاً لإرجافه بالخصائص
الإسنادية .

وقوله : «وأما حديث عاصم المدني فلم يجد الإمام مسلم عند أحد من شيوخه
المدنيين ، وإنما وجدته عند غيرهم فرواه عن معاذ العنبري البصري» .

وهذه مجازفة لا يقدم عليها إلا مثل هذا الرجل ؛ فهل جهل أهل المدينة
حديث : «بُني الإسلام على خمس : شهادة أن لا إله إلا الله . . . إلخ ، بحيث أن
مسلمًا بحث في المدينة فلم يجد هذا الحديث ، فاضطر إلى أخذه من أهل
الكوفة ؟» .

قوله : «وكذلك لم يجد حديث حفظة المكي يتناقله المكيون من شيوخه
ويروونه ، بل وجدته عند غيرهم فرواه» .

يُقال فيه ما قيل له في حديث عاصم .

ولعل سبب عدم روايته عن الحجازيين : أنه لم يكن عنده وقت لأخذ كل ما
عندهم من أحاديث ، ومنها هذا الحديث ، لضيق وقته ؛ لأنه حَجٌّ وهو صغير ، فأخذ
عنهم ما تيسر له ولم يستوعب حديثهم ، وهذا لا يدل على عدم وجوده عندهم؟؟ .

وعلى كل حال : فعدم رواية هذا الحديث عن أهل المدينة وأهل مكة لا يدل
على عدم وجوده عندهم ، استغفر الله .

كيف؟ وفيمن لقي بمكة سعيد بن منصور وأبا مصعب الزهري وغيرهما ،
وبالمدينة إسماعيل بن أبي أويس وغيره .

راجع : «المنتظم» : (٣٢ / ٥) ، و«الإمام مسلم ومنهجه في الصحيح» : (١ /

وقوله : «على أن رواية أبي مالك الأشجعي أجود ما في هذا الباب سياقاً تدلّ على دقته البالغة وضبطه الكامل ؛ ذلك أنه حكى ما جرى بين ابن عمر والراوي عنه من تصحيح الحديث الذي سمعه من النبي ﷺ» .

أقول : هذا هضمٌ لحاصم وعكرمة بآتهما غير دقيقين وغير ضابطين ، أو أنهما غير كاملين في ذلك . وليس الأمر كذلك ، فيجوز أن ابن عمر حدث به مراراً ، فلم يحصل عنده من يقدّم ويؤخر في الحديث فلم يقل هذا الكلام ، ولما وقع التقديم والتأخير نبّه على الترتيب ، ولا يقال التصحيح ، فليس هناك ضعف .

وقوله : «ونلاحظ : أنه رتب - أيضاً - في حديث أبي مالك الأشجعي : إذ قدّم حديث محمد بن عبد الله بن نمير على حديث سهل بن عثمان العسكري ، لأن الأول مسلسل بالكوفيين إلا ابن عمر .

والثاني : إسناده كوفي ثم عسكري ، على أن محمد بن عبد الله بن نمير من أشهر شيوخه الثقات .

وأما سهل بن عثمان فدونه ؛ وهذا يدل على دقة مسلم وتيقظه في الاختبار بين الروايات تقديمًا وتأخيرًا» .

أقول : هذا الكلام باطل ؛ فإن الإسناد الأول فيه أبو خالد الأحمر : مختلف فيه ، ولا شك أن الإسناد الثاني أرجح من الأول لأن رجاله من الطبقة الأولى ، فمدار الرجحان في الدرجة الأولى على العدالة والضبط والإتقان ، وهي متوفرة في الثاني ، والأول فيه خللٌ من جهة أبي خالد .

وقوله : «وقدّم حديث حاصم على حديث حنظلة لأنه أتى سياقاً منه ، ذلك أنه ذكر الشهادتين جميعاً ، وأما حنظلة فحديثه الذي سمعه مسلم كان ناقصاً لم يذكر فيه إلا الشهادة الأولى ، على أن رواية عكرمة عن ابن عمر سمعها حنظلة منه دون أن يكون مقصوداً بالتحديث كما أفصح عنه سياق مسلم ، وإن كانت هذه الرواية بعيد الاتصال دون أدنى تردد ، إلا أنها ليست مثل الرواية المقصود فيها الراوي عنه بالتحديث ، من هنا فقد فترقوا بين صيغة «حدثني» وبين «سمعت» ، فإن الأولى

صريحة في القصد بالتحديث دون الثانية»^(١).

أقول: نعوذ بالله من كثرة الهراء، ومن اتباع الهوى، والتقول على أي مسلم بالباطل، فكيف على مثل هذا الإمام؟.

فطريق عاصم أصح من طريق أبي خالد عند من يعقل:

أولاً: لأن رجالها من الطبقة الأولى.

ثانياً: أنه حديث مدني، وأحاديث المدنيين لها ميزة على سائر أحاديث البلدان، إذ ليس في الإسناد غير مدني إلا شيخ مسلم.

وثالثاً: من جهة الخصائص التي يرفف بها الملياري: أنه مسلسل بالعمريين المدنيين الحفاظ.

فعلى منهج الملياري يكون لرواية عاصم من المزايا والخصائص ما لا يلحقه إسناد أبي خالد، فإين إرجافه بالخصائص الإسنادية والحديثية والعلمية؟.

هذا، وقد روى حديث عاصم هذا الإمام أحمد: (١٢٠/٢)، وأبو يعلى: (١٦٤/١٠)، وابن خزيمة: (١٥٩/١) كلهم من طريق أبي التضرع هاشم بن القاسم عن عاصم عن أبيه؛ فهو على طريقة الملياري قد شاع وذاع في المشرق وبغداد والموصل وغيرها؛ فأني لطريق أبي خالد أن يلحقه من جهات عديدة.

وأما طريق حنظلة فله من المزايا أنه متفق عليه.

ومنها: أنه قد رواه عدد من الرواة في عدد من المصادر، فهو في مسلم من طريق ابن نمير عن أبيه عن حنظلة به، وعند البخاري من طريق عبيد الله بن موسى عن حنظلة به، وعند ابن خزيمة: (١٥٩/١) من طريق محمد بن يحيى عن رُوح بن عباد عن حنظلة به.

وعند ابن حبان (رقم: ١٨٥، ١٤٣٣) من طريق عبيد الله بن موسى، به.

وعند الترمذي: (٥/٥، ٦) من طريق أبي كريب عن وكيع عن حنظلة به.

(١) «التوضيح»: (ص ٧١).

وعند أبي نعيم في «تاريخ أصبهان»: (١/١٤٦) من طريق إسحاق ابن سليمان الرّازي عن حنظلة به.

وعند النسائي: (٨/٤٨١-٤٨٢) من طريق المعافى بن عمران عن حنظلة به.

وعند البيهقي في «الكبرى»: (١/٣٥٨) من طريق عبيد الله بن موسى به.

فهذه مزايا عظيمة حقاً لهذا الطريق، فهل يُحظى بالاحترام والقبول عند الأستاذ الملياري، فيسلم أن مرجّحات وخصائص كثيرة يفوق بها طريق أبي خالد الأحمر، أو سيظل ثابتاً كالجبل الأشم على قوله: «وبهذا يتبين أن الأحاديث مرتبة ترتيباً علمياً روعيت فيه الخصائص الإسنادية والحديثية»؟.

وهل سيسلم للحافظ ابن حجر في قوله في أبي خالد: «صدوق، يخطئ» أو سيرفع أبا خالد فوق رجال الطبقة الأولى أهل الحفظ والإتقان انتصاراً لومسوسه وأراجيفه؟.

وسيهمل كل ما للطرق التي جاءت بعد طريق أبي خالد من الخصائص والمزايا التي ذكرها وتعلق بها انتصاراً لتلك الأراجيف.

والحاصل: أنه أكثر من التهاويل ليشغل القارئ وليصرفه عن القضية الأساسية في الخلاف بيني وبينه، ألا وهو التعليل بالترتيب والتقديم والتأخير؛ فعلى منهجه يكون ما بعد حديث أبي خالد من الطرق كلها مُعلّة كما فقد وطبق وناضل وناضل ثانياً: وقلت:

٢- في (١٩- باب الحق على إكرام الجار والضيف، من كتاب الإيمان ١/٦٨)، في صدر الباب، قال:

«حدثني حرملة بن يحيى، أنبأنا ابن وهب قال: أخبرني يونس، عن ابن جابر، عن أبي سلمة بن عبد الرحمن، عن أبي هريرة، عن رسول الله ﷺ قال: «مَنْ كَانَ يَوْمًا بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ فَلْيُكْرِمْ جَارَهُ، وَمَنْ كَانَ يَوْمًا بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ فَلْيُكْرِمْ ضَيْفَهُ».

وحرملة بن يحيى قال فيه الحافظ: «صدوق» فهو من الدرجة الثانية.

ثم أتبعه بحديث أبي هريرة، وهو متفق عليه: أخرجه البخاري برقم: (٦٤٧٥).

ثم ختم الباب بحديث أبي شريح الخزازي (رقم: ٤٨). قال: «حدثنا زهير بن حرب ومحمد بن عبد الله بن نعيم جميعاً، عن ابن عيينة قال ابن نعيم: حدثنا سفيان، عن عمرو أنه سمع نافع بن جبير يخبر عن أبي شريح الخزازي أن النبي ﷺ قال: «...» الحديث. ورجاله من الطبقة الأولى وهو متفق عليه: أخرجه البخاري رحمه الله في كتاب الرقاق، حديث: (٦٤٧٦).

ساق حمزة المليباري طرق هذا الحديث، ثم ذكر تعليقي عليه، ثم قال: «إن هذه الأحاديث جميعاً مرتبة ترتيباً علمياً بتقديم ما هو أسلم على غيره كما وعد به مسلم في المقدمة:

أورد الإمام مسلم هـا أربعة أحاديث^(١): ثلاثة منها عن أبي هريرة، والرابع عن أبي شريح؛ وهذه الأحاديث كلها صحيحة وثابتة، واتفق البخاري^(٢) على تخريج حديث الزهري وحديث أبي حصين في مواضع من «صحيحه» دون حديث الأعمش الذي في رقم (٣)، وحديث نافع ابن جبير الذي في رقم (٤) فإنهما مما انفرد به مسلم دون البخاري.

وحديث أبي شريح الذي ختم به مسلم الباب لم يخرج البخاري من طريق نافع بن جبير، وإنما أخرجه من طريق سعيد المقبري عن أبي شريح، وكذلك أخرجه مسلم في موضع آخر من «الصحيح» وهو كتاب اللقطة^(٣).

أقول:

أولاً: إن محل النزاع بيني وبينك هو المنهج المدمر الذي اخترته لصحيح

(١) الأولى أن يقول: أربع طرق.

(٢) كتاب ١.

(٣) انظر: «التوضيح»: (ص ٧٥).

مسلم وهو: الترتيب المشتمل على بيان العلل ووجوه الاختلاف والاضطراب، ذلك المنهج الخبيث الذي تكافح وتناحى عنه بالتمويه والمخرقة، ولا تزال. فإذا كانت الأمثلة التي ضربتها لك ولغيرك قد نسفت هذا المنهج الباطل الذي افعلته، فلماذا لا تقف عند حدك وترجع عن باطلك؟.

فإذا جئت تقول عن أحاديث هذا الباب: إنها كلها صحيحة وثابتة؛ «فقد أقام الله عليك شاهداً من نفسك، وجعل منك هادماً لمنهجك الفاسد المخترع، وكان هذا نصراً من الله للحق وأهله عليك؛ وإن لجوءك إلى الخصائص الإسنادية التي تغالط بها في تطبيقها في تفضيل حديث على حديث لن ينفعك بشيء ولا يُعطي منهجك الباطل ذرة من الصحة؛ أفلا تعقل فترعوي عن تمويهاتك.

وَحَرَمَلَة كَفَاهُ شَرْقًا أَنْ يَكُونَ مِنْ رِجَالِ «صَحِيحِ مُسْلِمٍ» وَمِنْ شَبَوخِ مُسْلِمٍ، وَهُوَ صَدُوقٌ - كَمَا قَالَ الْحَافِظُ ابْنُ حَجَرٍ -، وَلَمْ يَهْضُمَهُ ابْنُ حَجَرٍ، فَهَذَا الذَّهَبِيُّ يَقُولُ فِيهِ: «صَدُوقٌ، مِنْ أَوْعِيَةِ الْعُلَمَاءِ»، وَقَالَ أَبُو حَاتِمٍ: «لَا يُحْتَجُّ بِهِ»

وَلَمْ يَقْدَمْ مُسْلِمٌ رَوَاتِهِ عَلَى رِوَايَةِ الْإِمَامَيْنِ الْحَافِظَيْنِ الثَّقَتَيْنِ زُهَيْرِ بْنِ حَرْبٍ وَمُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ ثُمَيْرٍ لِأَنَّهُ يَفُوقُهُمَا حِفْظًا وَإِتْقَانًا، كَلَّا، فَلَا يَدَّعِي هَذَا إِلَّا مُجَازِفٌ لَا يَعْرِفُ أَقْدَارَ الرِّجَالِ.

فَمَنْ يَقُولُ عَلَى مُسْلِمٍ أَنْ يَقَالَ: «إِنَّ هَذِهِ الْأَحَادِيثَ جَمِيعًا مَرْتَبَةٌ تَرْتِيبًا عِلْمِيًّا بِتَقْدِيمِ مَا هُوَ أَسْلَمُ عَلَى غَيْرِهِ كَمَا وَعَدَ بِهِ مُسْلِمٌ».

فَمُسْلِمٌ الَّذِي قَالَ: «فَلَا يَقْصُرُ بِالرَّجُلِ الْعَالِي الْقَدْرَ عَنْ دَرَجَتِهِ، وَلَا يَرْفَعُ مَتَضَعُ الْقَدْرِ فِي الْعِلْمِ فَوْقَ مَنَزَلَتِهِ؛ وَيُعْطَى كُلُّ ذِي حَقٍّ فِيهِ حَقُّهُ، وَيُنْزَلُ مَنَزَلَتُهُ»^(١) هَلْ يَقْدَمْ حَرَمَلَةُ بْنُ يَحْيَى عَلَى هَذَيْنِ الْإِمَامَيْنِ الْحَافِظَيْنِ، وَكُلُّهُمَا عَالِي الْقَدْرِ، وَفِجَ الْمَنَزَلَةُ عِنْدَهُ وَعِنْدَ الْعُلَمَاءِ - وَخَاصَّةً أَمَّةُ الْجَرَحِ وَالتَّعْدِيلِ - ١٩٩. حَاشَاءُ وَحَاشَا الْعُلَمَاءَ مَنْ أَنْ يَزِنُوا الرِّجَالَ بِمِيزَانِ أَهْلِ الْجَهْلِ.

إِنَّ مُسْلِمًا لَمْ يَصْدُرْ الْبَابُ بِحَدِيثِ حَرَمَلَةَ لِأَجْلِ مَا نَدَّعِيهِ، وَإِنَّمَا لِأَنَّهُ لَمْ يَلْتَزِم

الترتيب الذي تدعيه عليه .

ثانياً : لماذا تهضم حديث أبي شريح هذا الهضم ، وتشتت شمل طرقه ، وتُنكر شهرته - تلك الشهرة التي تتلاعب بها - ؟؟ ، فهو لا يقل شهرة عن حديث أبي هريرة رضي الله عنه : فقد رواه عنه اثنان : سعيد بن أبي سعيد المقبري ، ونافع بن جبير بن مطعم النوفلي . ورواه عن سعيد المقبري خمسة هم الإمام مالك في «موطئه»^(١) ، ومحمد بن عجلان^(٢) ، وعبد الحميد بن جعفر^(٣) ، والليث بن سعد^(٤) ، ومحمد بن إسحاق بن يسار^(٥) .

ورواه عن نافع بن جبير : عمرو بن دينار ، وعنه : سفيان بن عُيينة^(٦) ، وزكريا بن إسحاق^(٧) .

وهو حديث اتفق على إخراجه الشيخان البخاري ومسلم .
ثم واصل تمويهه بما تمجّه الأسماع من هضم لحديث أبي شريح بكتمان روايته الذين اشتهر^(٨) عنهم الحديث ، حتى يتم له الغلب - مع الأسف - ، فلم يذكر الرواة عن سعيد المقبري ، وزعم أنه لم يروه عن عمرو بن دينار إلا سفيان بن عُيينة ؛ وقد علمت أنه قد شاركه في الرواية عن عمرو زكريا بن إسحاق .

وهل يُنتظر الصدق والإنصاف من المموهين ؟ .

ويكفي العاقل المنصف بعض هذه الدراسة لبيان تلون هذا الرجل ، وتلون مناهجه وبيان تلييسه وتمويهه .

(١) (٩٢٩/٢) .

(٢) مسند الحميدي ، حديث : (٥٧٦) ، وابن ماجه حديث : (٣٦٧٥) ، والترمذي ، حديث : (١٩٦٧) .

(٣) مسند أحمد : (٣١ / ٤) و (٣٨٥ / ٦) ، ومسلم في اللقطة (١٣٥٣ / ٣) .

(٤) مسند أحمد (٣١ / ٤) ، والبخاري حديث : (٦٠١٩) ، ومسلم في اللقطة (١٣٥٢ / ٣) .

(٥) الدارمي ، حديث (٢٠٤١) .

(٦) مسند الحميدي : (٥٧٥) ، وأحمد : (٣٨٤ / ٦) ، والدارمي : (٢٠٤٢) .

(٧) أحمد : (٣١ / ٤) ، وانظر المسند الجامع : (٢٨١ / ١٦) - (٢٨٣) .

(٨) نحن نستخدم الشهرة في هذا الموضع وغيره على منهجه ؛ لتضحي بذلك أياطيه وتمويهاته .

ونحن نعلم - أيضاً - : أن للشهرة والعُلُوّ اعتباراً عند أهل الحديث في الجملة ، ولكن على غير الزجر ، التي يستخدمها فيها الملياري ، ولعبر الأغراض التي يُموّه بها ، وقد رأيت الكثير من ذلك

ومع ذلك فسأضيف مناقشته في بعض الأحاديث ليزداد المؤمن بصيرة و يقيناً بأن هذا الرجل قد احترف التمويه والمخرقة -مع الأسف-، لا في الميادين المألوفة لهذا النمط، وإنما احترفها في سنة رسول الله ﷺ وعُلموها، وإنها لكارثة عظيمة. فإننا لله وإنا إليه راجعون.

ثالثاً: وقلت: ٢٨- كتاب الطهارة، ٢٨- باب النهي عن البول في الماء الراكد: افتتح مسلمٌ هذا الباب بحديث جابر (رقم: ٢٨١) بإسناد فيه أبو الزبير - وهو من الدرجة الثانية-، عن جابر عن رسول الله ﷺ: أنه نهى أن يُبال في الماء الراكد.

ثم عقبه بحديث أبي هريرة (برقم: ٢٨٢).

ساقه مسلمٌ من طريقين من رجال الدرجة الأولى؛ وهو متفقٌ عليه: أخرجه البخاري في الوضوء برقم: (٢٣٦).

ساق المليباري طرق هذا الحديث، ثم حكى كلامي، ثم قال:

«هذه الأحاديث الثلاث»^(١) رتبها مسلمٌ ترتيباً علمياً: إذ قدم حديث جابر على حديث أبي هريرة، ذلك لأن حديث جابر حال، وحديث أبي هريرة نازل، إذ توسط بين الإمام مسلم وبين النبي ﷺ في حديث جابر أربع^(٢) رواة.

وأما في حديث أبي هريرة فخمسة^(٣). والعُلُو من أهم الخصائص الإسنادية عند المُحدثين.

على أن رواية الليث عن أبي الزبير رواية نظيفة وصحيحة؛ وكان الإمام مسلم رحمه الله يعتمد عليها في الأصول، وقد اشتهرت رواية الليث عنه لهذا الحديث في بلده وخارجه، وسمعتها مسلمٌ من شيخه محمد ابن رُمح المصري بلديّ الليث، ويحيى بن يحيى النيسابوي وفُتَيْبَةُ بن سعيد البصري^(٤).

وحديث جابر الذي صُدِّر به الباب يحتوي على الخصائص الإسنادية من

(١)، (٢)، (٣) هكذا اِتِّمَكَّتْ من لغة العرب ١١.

(٤) هكذا اِتَّارَةً يقول: «البصري»، وتارةً «البغدادي» وهو بلجيّ بُلْغَانِي.

العلو، واشتهاره في بلد اللبث بن سعد الذي يدور عليه الحديث وخارج بلده.
وأما حديث أبي هريرة فدونه، إذ إن الإمام مسلماً سمعه بالزول، وأن الإسناد
بصري، ثم كوفي، ثم بغدادي؛ وكذلك الحديث الثالث^(١).
ثم ذهب يتحدث عن سبب تقديم رواية ابن سيرين على رواية همام، وحكم
على حديث همام بالخرابة وإن كان صحيحاً في نظره؛ ولم يعتبر اتفاق الشيخين
على تخريجه من المزايا ولا كون رجاله من الطبقة الأولى من مزاياه.
واقول للملياري:

أولاً: أين الترتيب الدقيق الذي ينطوي على شرح العلل؟

أين أنت من قولك: «بيان العلة في «صحيح مسلم» ليس على طريقة كتب
العلة بأن يقول أثناء الكلام: واختلف على فلان، أو خالفه مثلاً، كما هو معروف
في كتب «العلل» لابن أبي حاتم والدارقطني وغيرهما، بل يكون البيان بذكر وجوه
الاختلاف من غير أن يتعرض لقوله: خالفه فلان، أو اختلف على فلان، مثلاً.
وإذا سمعه الحافظ يفهم بأنه اختلاف واضطراب، وإذا سمعه أمثالنا فيعدوه
تعدد الطرق.

ومثل هذا البيان كثيراً ما نجده في «التاريخ الكبير»^(٢).

وأين أنت من قولك: «وعلى هذا فإذا قدم ما يستحق أن يؤخره وإذا أخر ما هو
مستحق أن يقدمه فمعناه: أنه أدرك فيه شيئاً جعله يتصرف كذلك»^(٣).

وأين أنت من قولك: «لما وعد مسلم في المقدمة أن يضع طرق الحديث في
موضعها - وقد وضعها في موضعها فعلاً -، فإذا رأينا المخالفة في الترتيب - في
الظاهر - فينبغي لنا أن نعرف أن مسلماً قد أدرك شيئاً في الترتيب دفعه إلى ذلك؛
وهذا هو الذي وقع هنا في رواية أيوب، وأنه كان من العادة أن يقدم رواية معمر عن
أيوب عن أهل القسم الثاني...»^(٤).

(١) «التوضيح»: (ص ٨٠).

(٢) (ص ٣) من كتابه الأول.

(٣) (ص ٢) من كتابه الأول.

(٤) (ص ٢٦) من كتابه الأول.

وأيّن أنت من قولك: «فلَمّا وجدنا الإمام مسلماً هنا يؤخّرُ ما كان يقدمه في أوّل الباب ففهم منه أنّه أدرك علة فيه جعلته يؤخّره في آخر الباب - أعني به: بعد طريقين من أهل القسم الثاني -».

وأنه لا بدّ لنا من الرجوع إلى كتاب العلة لكي يتضح لنا الدقائق العلميّة التي أودعها مسلم رحمه الله الناقد الكبير في ترتيب تلك الطرق (١)٤٩.

لقد طبّق المليباري هذا المنهج فعلاً فجاء إلى حديث عبد الله بن عمر الذي رواه مسلم من أربع طرق من الدرجة الأولى روائها كالجبال حفظاً وإتقاناً، وإلى طريق صحيح عن ابن عباس فأبطلها وادّعى أنها معلة، وأن مسلماً أخرجها لبيان الخلاف وما فيها من علل، وأنه أخرجها خارج الأصول والمتابعات وأبطل شواهدا:

١- من حديث أبي هريرة؛ وهو من الأحاديث المتفق عليها عند البخاري ومسلم؛ ومسلم أخرج من خمس طرق في صدر الباب الذي خرّج مسلم فيه حديثي ابن عمر وابن عباس.

وهذا هدمٌ خبيثٌ لباب بكامله، وهو يشتمل على عشر طرق، بناءً على منهجه الباطل الهدّام.

٢- ومن شواهد: حديث جابر.

٣- ومن شواهد: حديث عبد الله بن الزبير.

٤- ومن شواهد: حديث جُبَيْر بن مطعم.

فهدمها كلّها تبعاً لأصولها؛ مع أنّه قد اجتمع على تصحيحها عددٌ كبيرٌ من علماء الحديث، يبلغ عددهم اثنين وعشرين عالماً.

ضرب بهذه الأحاديث وبمن صحّحها من علماء الحديث عرض الحائط،

(١) (ص ٧) من كتابه الأول.

وهذا مدحٌ مآكرٌ ينطوي على الدمار، وكأنّ كتب العلل ما وضعت إلا شروخاً لصحيح مسلم، أو كتابه المعلّل الذي يبيّن فيه العلل بالترتيب.

وضرب بتلقّي الأمة لهذا الكتاب بالقبول عرض الحائط .

ثم قال في نهاية بحثه :

«ثم فضيلة الشيخ ذكر شواهد للحديث لا يحتاج إليها، مع أنّ كلها متقدمة، وقد بيّتها في تعليق الحديث السابق» .

ثم لما ألجئ إلى أضيق من عنق الزجاجة - كما يقال -، قال معلّقاً على هذا الهدم الذي لا تطيقه الأمة كلها بقلمه :

«قد أخطأت خطأ فاحشاً في قلبي : مع أنّ الشواهد كلها متقدمة؛ لأنّ حديث أبي هريرة صحيح متفق عليه، وحديث جبير بن مطعم حسن لغيره، أما حديث جابر وابن الزبير فهما متقدّان - كما في التعليق السابق -»^(١) .

وأنا لم أصدّقه في هذا التراجع الذي لم يتراجع فيه عن حديثي ابن عمر وابن عباس في «صحيح مسلم» من أقوى الطرق وأصحّها، ولا عن حديث جابر وابن الزبير .

فبأيّ حجة دمر باباً كاملاً في «صحيح مسلم» يشتمل هذا الباب على عشر طرق، ولها شواهد كثيرة خارج «الصحيحين» .

ولماذا لم يرجع عن هذا المنهج الذي قاده إلى هذا التدمير، بل هو يطوّره ويفتعل له كلّ أساليب التمويه والفسطة .

وأضيف له الآن من الشواهد :

١ - حديث سعد بن أبي وقاص^(٢) .

٢ - وحديث عائشة^(٣) .

ثانياً : يكفي حديث أبي الزبير أن مسلماً رواه، ولكنه ليس بمشهور لا على العرف الذي اخترعته ولا على عُرْف المحدثين .

(١) (ص ١٠٠) من رده الأول .

(٢) أخرجه أبو يعلى، حديث: (٧٧٤)، والبزار كما في «كشف الأستار»، برقم (٤٢٦) .

(٣) أخرجه أبو يعلى، حديث: (٤٦٩١) .

بل هو حديث عزيز على حُرُف المحدثين لأنه روي من طريق صحابين اثنين :
جابر وأبي هريرة رضي الله عنهما.

أما على اصطلاحك : فعديث أبي هريرة أشهر بكثير وكثير : إذ حديث جابر لم يروه عنه إلا أبو الزبير، ولم يروه عنه إلا الليث.

أما حديث أبي هريرة فقد رواه عنه ثمانية من التابعين ، وهم :

- ١- الإمام محمد بن سيرين ^(١).
 - ٢- والإمام همام بن منبه ^(٢). وروايتهما في «صحيح مسلم».
 - ٣- ومن طريق الثقة الفقيه الإمام عبد الرحمن بن هُرْمَزٍ الأعرج ^(٣).
 - ٤- ومن طريق حميد بن عبد الرحمن الحميري ^(٤).
 - ٥- وعن خِلاَس ^(٥).
 - ٦- وعن عطاء بن ميناء ^(٦).
 - ٧- ومن طريق عجلان -والد محمد- ^(٧).
 - ٨- ومن طريق أبي مريم ^(٨).
- كلهم عن أبي هريرة مرفوعًا.

أ- فرواه عن ابن سيرين : أيوب السُّخْتْيَانِي ، ويحيى بن عتيق.

ب- وعن الأعرج : أبو الزُّنَاد ، وعنه شعيب وسفيان ، ومحمد بن عجلان.

ج- وعن همام : معمر بن راشد ، وعنه : عبد الرزاق ، وعبد الله بن المبارك.

(١) مست الحميدي، رقم: (٩٧٠)، ومسنَد أحمد: (٢٦٥/٢، ٣٦٢)، والنسائي: (١٩/١) وأبو داود، رقم: (٦٩).

(٢) مسند أحمد: (٣١٦/٢)، والترمذي، رقم: (٦٨).

(٣) البخاري، حديث: (٢٣٩)، والنسائي: (١٩٧/١)، وابن خزيمة، حديث: (٦٦).

(٤) مسند أحمد: (٣٤٦/٢).

(٥) مسند أحمد: (٤٩٢/٢، ٥٢٩)، والنسائي: (١٩/١).

(٦) ابن خزيمة، حديث: (٩٤).

(٧) مسند أحمد: (٤٣٣/٢)، وأبو داود، حديث: (٧٠)، وابن ماجه، حديث: (٣٤٤).

(٨) مسند أحمد: (٢٨٨/٢، ٥٣٢).

د- وعن حميد بن عبد الرحمن الحميري: أبو عروانة وداود الأبيدي.

هـ- وعن خلاص: عوف، وعنه عبد الواحد، وعيسى بن يونس.

ز- وعن عطاء بن ميناء: الحارث بن أبي ذباب.

ح- وعن عجلان: ابنه محمد، وعنه: يحيى القطان، وأبو خالد الأحمر.

ط- وعن أبي مريم: معاوية بن صالح، وعنه: حماد بن خالد، وزيد بن الحُبَاب^(١).

فعلى منهج الملياري، هذا تواتر عن أبي هريرة، لا شهرة فحسب.

وهل اطلع الملياري المحقق المدقق العميق البعيد عن السطحية على كل طرق هذا الحديث عن أبي هريرة ثم أخفاها؟، أو أنه كان سطحيًا في بحثه فلم يطلع عليها.

فلا يستبعد عن الإمام مسلم وقوفه على هذه الطرق، لأنه اختار أحاديث صحيحه من ثلثمائة ألف حديث.

وعلى هذا: فلماذا أخر حديث أبي هريرة وهذا حاله؟.

أما على ما نعرفه من منهج مسلم: فالسبب في ذلك أنه لم يلتزم الترتيب ولم ين كتابه على مراعاة الخصائص الإسنادية التي افتعلها الملياري، ثم يسيء في استخدامها إلى مسلم وإلى كتابه، ويسيء إلى السنة وعلومها، ومنها: العلو، والشهرة؛ لأنه يتلاعب بها لنصرة وساوسه وتمويهاته.

وإذن فحديث أبي هريرة أصح طرقًا وأكثرها وأشهرها، وبعض طرقه متفق عليه.

وهذه الأمور لها اعتبار لدى أهل العلم بالحديث، فلماذا يهملها الملياري؟.

أهكذا يكون التمعق والتدقيق والتحرير والتحقيق؟؟.

(١) انظر: «المستد الجامع»: (١٦/ ٥٠٥-٥٠٩)، وقد ذكر مصادر هذه الطرق لحديث أبي هريرة.

ثالثاً: دعوى العلوّ لحديث أبي الزبير عن جابر موجودة، ولكن جدواها ضئيلة، فحتى لو كان مسلم يراعي العلوّ في الترتيب - كما يدعي الملياري - لَمَا اعتبر هذا العلوّ هنا، لأنه يقابل أبا الزبير في هذا الباب إمامان حافظان متقنان، والحفظ والإتقان مع العدالة هما مناط الصحة عند أهل الحديث؛ فلو قابله واحد منهما لقدمه مسلم على أبي الزبير - أعني: التقديم في الإجلال والتعويل على العدالة والحفظ والإتقان -.

رابعاً: وقلت:

٤- كتاب الظهارة، ١٧- باب الاستطابة، حديث: (٢٦٢)، (١/٢٢٣).

١، ٢- صدر مسلم هذا الباب بحديث سلمان: «لقد نَهانا رسولُ الله ﷺ أن نستقبل القبلة بغائط أو بول». أخرجه من طريقين من الدرجة الأولى، مدارهما على الأعمش ومنصور.

٣- ثم عقبه بحديث جابر (رقم ٢٦٣) من طريق فيها أبو الزبير من الدرجة الثانية.

٤، ٥- أخرجه من حديث أبي أيوب رقم (٢٦٤) من طريقين من الدرجة الأولى مدارهما على سفيان عن الزهري عن عطاء بن يزيد الليثي عن أبي أيوب الأنصاري رضي الله عنه؛ وهو حديث متفق عليه: أخرجه البخاري في (٨- كتاب الصلاة، رقم: ٣٩٤)، قال: «حدثنا علي بن عبد الله، حدثنا سفيان» به.

وأخرجه في (٤- الوضوء، حديث: ١٤٤)، قال: «حدثنا آدم، حدثنا ابن أبي ذئب عن الزهري» به.

٦- ثم أخرجه مسلم (رقم: ٢٦٥) من حديث أبي هريرة من طريق سهيل بن أبي صالح.

٧، ٨- ثم ختم مسلم الباب بحديث ابن عمر من طريقين من الطبقة الأولى؛ وهو من الأحاديث المتفق عليها؛ ولفظه: ارتقيتُ على بيت حفصة فرأيتُ رسول الله ﷺ يقضي حاجته... الحديث. أخرجه البخاري: (٤- الوضوء، حديث: ١٤٥).

ويلتقي مسلم والبخاري فيه في يحيى بن سعيد عن محمد بن حبان عن واسع بن حبان عن عبد الله بن عمر؛ وحديث (١٤٨)، ويلتقي مسلم والبخاري في عبيد الله بن عمر عن محمد بن يحيى بن حبان عن واسع بن حبان عن عبد الله بن عمر.

ثم أخرجه البخاري (رقم: ١٤٩) قال: «حدثنا يعقوب بن إبراهيم، حدثنا يزيد بن هارون قال: أخبرنا يحيى عن محمد بن حبان» به.

فهل نقول: ما أخره مسلم وهو مستحق أن يقدم إلا لأنه أدرك فيه علة؟ أو نطوِّح بهذا القول الفارغ وراء الدنيا.

ومن المناسبات: أن هذا الأخير المتفق عليه من حديث عبيد الله.

والحمد لله الذي يدافع عن دينه وعن سنة نبيه الصادق الأمين بفضح مثل هذه الترهات^(١).

قال الحلياري - بعد أن ساق هذه الأحاديث -:

«أقول: إن الأستاذ جعل هذه الأحاديث تحت باب عام؛ لأنه لم يكن ذا بصيرة بفقه الحديث واستنباطات الفقهاء المحدثين من الحديث، أو ربما لتقليده الخطأ الذي وقع في «شرح التوي» بطبعته الجديدة تقليدًا أعمى كآته من عند الإمام مسلم، أدى به إلى ما وقع فيه من الزعم، إلا أن من ينظر إلى الأحاديث بإمعان يتبين له أنها مفرقة بحسب الموضوعات التي اشتملت عليها بما سنوضحه.

وعجبًا! كيف لم يدرك الأستاذ ذلك؟ فتراه يتساءل بكل جراءة^(٢) واغترار قائلاً: «فهل نقول: ما أخره مسلم وهو مستحق أن يقدم إلا لأنه أدرك فيه علة؟، أو نطوِّح بهذا القول الفارغ من وراء الدنيا؟ ومن المناسبات: أن هذا الأخير المتفق عليه من حديث عبيد الله، والحمد لله الذي يدافع عن دينه وعن سنة نبيه الصادق الأمين بفضح مثل هذه الترهات.

(١) منهج الإمام مسلم: (ص ٥٦-٥٧)

(٢) أي: على الإمام الجليل الحلياري؟

وللإجابة عن هذا أقول:

ولله الفضل كله^(١)، لا أستحسن أن تجعل هذه الأحاديث كلها تحت عنوان الاستطابة، ذلك لأن الأحاديث من رقم (٤) إلى رقم (٧) لا تحتوي على ما يتعلق بالاستطابة والاستنجاء، وإنما يحتوي على آداب قضاء الحاجة، والنهي عن استقبال القبلة واستدبارها وقت قضاء الحاجة، والرخصة فيها.

والذي يناسب هنا أن يُؤَبَّ لهذه الأحاديث تبويبًا مناسبًا لكل منها؛ فالحديث الأول والثاني يناسب أن يؤَبَّ لهما: «باب النهي عن الاكتفاء في الاستطابة بأقل من ثلاثة أحجار»^(٢) - كما يؤَبَّ له الإمام النسائي -، أو بعنوان آخر يناسب محتواه. وحديث جابر يناسب أن يؤَبَّ له: «باب ما ينهي أن يستنجى به»^(٣)، كما يؤَبَّ له الإمام أبو داود وكذا الإمام الترمذي؛ لأنه أشار إلى هذا الحديث بقوله: «وفي الباب» تحت عنوان: «باب كراهة ما يستنجى به».

وأما الحديثان الرابع والخامس فيؤَبَّ لهما: «باب النهي عن استقبال القبلة بغائط أو بول»^(٤) - كما يؤَبَّ به الإمام البخاري والترمذي والنسائي وابن ماجه. والحديث السادس والسابع يعنون لهما بعنوان: «الرخصة في الاستقبال»^(٥)، كما يعنون به الإمام الترمذي، والنسائي، وأبو داود، وابن ماجه^(٦). أقول:

أولاً: لما عجز منهج المليباري أن يسعفه بشيء مما يلهم به لجأ إلى هذه الحيل الباطلة ليصرف القارئ عن إدراك فشله الذريع.

(١) إن الله قد خذلك لسوء نصتك، فيجب أن تتوب إلى الله، ولا تظن أن الذي أنت فيه من فضل الله عليك، بل هو من إحسنه لك؛ فهل هذا التلاعب والتويهات من فضل الله عليك؟؟

(٢) ليس هذا من آداب الاستطابة؟؟.

(٣) وأيضا هذه من آداب الاستطابة.

(٤) وأيضا هذه من آداب الاستطابة.

(٥) وأيضا هذه من آداب الاستطابة.

(٦) «التوضيح»: (ص ٩٢).

فتقول له : أين منهجك وترتيبه الدقيق الذي لا بُدَّ لنا بسببه أن نرجع إلى كتب
العلل لنعرف دقة مسلم في ترتيبه الذي يدسّ فيه العلل ؟ .

وأين التقديم والتأخير الذي لا يؤخر مسلم إسناده إذا كان يقدمه إلا لأنه أدرك فيه
شيئاً ؟ . إلى آخر تلك الترهات والتمويهات .

لقد تبخّرت أمام عرض منهج مسلم عرضاً صحيحاً .

فها أنت تسلّم في كلّ باب بصحة ما فيه من أحاديث .

وموضع النزاع هو المعلّل في الأحاديث التي يؤخرها مسلم .

ثانياً : لعلّ صملك هذا يتضمن دعوة إلى تخريب كتب السنة والتلاعب بها ،
فنأتي إلى «صحيح مسلم» ونعترض على تبويبه - وإن كان واضح العناوين هو
الترووي - بتبويب النسائي والبخاري وأبي داود .

ونأتي إلى سنن النسائي ونعترض عليها بتبويب أبي داود والبخاري
والترمذي .

وهكذا نفتح الباب على مصراعيه إلى التلاعب بالكتب وعناوينها ، لأنها
لا توافق أمثال المليباري .

ثالثاً : تختلف طريق مسلم عن طريق البخاري والنسائي ؛ مثلاً : فالبخاري رحمه الله
كما قال الحافظ ابن حجر : «استنبط فقه كتابه من أحاديثه ، فاحتاج أن يقطع المتن
الواحد إذا اشتمل على عدّة أحكام ليورد كل قطعة منه في الباب الذي يستدلّ به على
ذلك الحكم الذي استنبطه منه ؛ لأنه لو ساقه في المواضيع كلها برّمته لعلّال الكتاب .
ومسلم لم يعتمد ذلك ، بل يسوق أحاديث الباب كلّها سرّداً ، عاطفاً بعضها
على بعض في موضع واحد ؛ ولو كان المتن مشتملاً على عدّة أحكام فإنه يذكره في
أكثر المواضيع وأكثرها دخلاً فيه ، ويسوق المتن تامة محرّرة ؛ فلماذا ترى كثيراً
متن صنف في الأحكام يحذف الأسانيد من المغاربة إنّما يعتمدون على كتاب
مسلم في نقل المتن»^(١) .

(١) «الكتّ» لابن حجر : (١ / ٢٨٢) .

أما النسائي فإنه يكرّر الأحاديث فيذكر الحديث ويكرّره في عدّة أبواب لما اشتمل عليه من الأحكام المتعدّدة.

ومسلم قد شرط على نفسه عدم التكرار؛ فظهر الفرق بين الإمام مسلم وبينهما في مقاصد الأبواب وفي اشتراطه عدم التكرار.

أما الترمذي: فمعروف أنه يورد حديثاً في الباب يطابق الترجمة، ثم يقول: «وفي الباب عن فلان وفلان وفلان من الصحابة»؛ وقد يكون المحال عليه لا يطابق الحديث إلا أنه مما يصلح ذكره في الباب.

قال العلامة المباركفوري رحمته الله:

«قد جرت عادة الترمذي في هذا الجامع أنه يقول بعد ذكر أحاديث الأبواب: «وفي الباب عن فلان وفلان» فإنه لا يريد ذلك الحديث بعينه، بل يريد أحاديث أخرى يصح أن تكتب في الباب.

قال الحافظ العراقي: وهو عمل صحيح؛ إلا أن كثيراً من الناس يفهمون من ذلك أن من سُمي من الصحابة يروون ذلك الحديث بعينه؛ وليس كذلك، بل قد يكون كذلك، وقد يكون حديثاً آخر يصح إيرادُه في ذلك الباب»^(١).

وإذن لا يصح ما ذهب إليه الملياري إذا كان هذا هو واقع الأئمة في تبويبهم، لا سيما ومسلم يسلك مسلكاً حديثاً بحثاً كما فهمه الحافظ وجرى عليه النووي.

رابعاً: مع تلاعبك ودعوتك إلى هذا التلاعب لم تخرج بالأحاديث عن باب الاستطابة؛ فسقط اعتراضك الداعي إلى التلاعب بالكتب.

خامساً: كأنك لم تسمع بطبعة محمد فؤاد عبد الباقي الممتازة التي امتازت بجودة الطباعة وترقيم كتب «صحيح مسلم» وأبوابه وأحاديثه التي اعتمدتها في بحثي وأشير إلى ترقيم الكتب والأبواب والأحاديث.

قال محمد فؤاد عبد الباقي: «وقد اعتمدت في تحقيق النص على هذا الشرح المطبوع بالطبعة الكستلية المذكورة، وعليه المطبوع بهامش شرح القسطلاني على

(١) «تحفة الأخوذي»: (١/ ٢٥).

البخاري، طبعة بولاق عام (١٣٠٤هـ).

وعلى النسخة المصححة أنتم وأدق تصحيح، والمقيّدة بالشكل الكامل، المطبوعة بدار الطباعة العامرة بالإستانة عام (١٣٢٩هـ).

وهذه النسخة لم يأل القائمون على طبعتها جهداً في تصحيحها ومراجعة النسخ المخطوطة التي كانت تحت أيديهم، وذكر أسماء القائمين على طبعتها وتصحيحها.

وقال قبل ذلك: «فهذا هو الكتاب الثالث من أصول السنة الثمانية التي خار الله لنا أن نخرجها، معدودة الكتب والأبواب والأحاديث بالأرقام المطابقة التي وضعها مؤلف أصل كتاب «مفتاح كنوز السنة»، وواضعوا «المعجم المفهرس لألفاظ الحديث النبوي» بالنسخ الأصلية التي اعتمدها في عملهم...؛ وقد اتخذوا وضعوا الكتابين أساساً لعملهما نسخة «صحيح مسلم» التي عليها شرح الإمام النووي المطبوعة عام (١٢٨٣هـ) بالمطبعة الكستلية، وقد نشرها العلامة الشيخ حسن العدوي، ووقف على تصحيحها كل من الشيخ محمد السملوطي، والشيخ أبو الوفاء الهورني، والشيخ زين الدين المرصفي، والشيخ محمود العالم.

فأنا اعتمدت طبعة محمد فؤاد التي هذا واقعتها.

ثم هي مطابقة لما ذكر، ولكل طبعات «صحيح مسلم» المفردة والمقرونة بشرح النووي، وشرح الآتي، وشرح السنوسي.

أباحتهم المؤلفات ويحافظ على نصوصها وأبوابها المسلمون وغيرهم، ويأتي هذا الجاهل بأقدار الرجال والكتب وقدر السنة فيدعوننا إلى التلاعب والتغيير لما لم يوافق هواه ومنهجه الفاسد.

كفى بك وبمنهجك شراً أن يصل بك وتصل به إلى هذه الهاوية المردية.

وأسأل العليباري عن كتاب عظيم لقي هذه العناية بما في ذلك فهرسة الكتب والأبواب، إذا استجاب أحد لرايك فوضع مثل هذه العناوين التي اقترحتها؛ أيلزمه تخريب هذه الجهود العظيمة التي بُذلت لخدمة «صحيح مسلم» وغيره، خاصة ما يتعلق بـ«صحيح مسلم»، أم يتركها فتتصادم مع عمله، فيرجع الناس إلى

حوالاته فلا يجدون الأبواب التي اخترعها ولا أرقامها ولا أرقام الأحاديث، أم يلزم إبقاؤها احتراماً لهذه الجهود ولزوماً للأمانة.

أيها الملياري، إن أعمالك ودعواتك فوضوية، وتدعو الناس إلى الفوضى وإلى التلاعب بالمناهج والكتب والتراث الإسلامي؛ تفعل كل هذا مع ضعف عقلك، وبلاغة طبعك.

فلست في الذكاء مثل طه حسين، وأحمد أمين، وأبي رية وأمثالهم، ومع ذلك فقد فشلوا وسقطوا ﴿فَمَا أَغْنَىٰ عَنْهُمْ مَتَاعُهُمْ وَلَا أَنْصَرُهُمْ وَلَا أَفْنَدَتْهُمْ مِن شِقْوَةٍ﴾ (الاحقاف: ٢٦). فكيف بك وحالك ما وصفت.

فخير لك أن تكف فتستك، وأن تتوب إلى الله، وتسير في هذه الحياة على قدر حالك وحجمك؛ ولا تكن كالهرة يحكي انتفاخاً صولة الأسد - على أن الهر فيه شيء من الأسدية - ١٢٢.

أما منهجك فقد مات شرمية، فلا أحسن الله عزائك فيه.

ثم بعد ما سبق من كلام الملياري شرع يرتب الأحاديث ترتيباً علمياً على حسب الشهرة التي يفتعلها، وقد عرفت أنه قد راغ عن موضع النزاع، وعرفت مصير دعاواه في الشهرة فإنها تتول إلى الادعاءات الكاذبة؛ على أنها لا تفيده، بل هي عليه، فإننا لا نكافحه إلا لإثبات صحة أحاديث مسلم، فإذا أجبر على الاعتراف بها تبخرت دعاواه الباطلة في التعليل بالترتيب والتقديم والتأخير؛ فحصل مقصودنا لا مقصوده على أننا لن نفلته فيما سيأتي لنشره بذلك من خلقه.

خامساً: وقلت: أورد مسلم حديث رسول الله ﷺ: «إنما الماء من الماء» وما في معناه، الذي أخرجه مسلم عن أبي سعيد من طرق أولها طريق شريك بن أبي نمر - وهو متكلم فيه -، عن عبد الرحمن بن أبي سعيد عن أبيه عن النبي ﷺ. ثم عقبه بطرق من الدرجة الأولى.

ثم أورد مسلم من حديث أبي بن كعب من طريقين من الدرجة الأولى غير عبد الصمد بن عبد الوارث قال الذهبي فيه: «حجة»، وقال الحافظ: «صدوق ثبت في شعبة». وهو من الأحاديث المتفق عليها.

وحديث أبي من الأحاديث المتيق عليها أيضًا: أخرجه البخاري في الوضوء (حديث: ١٧٩)، وفي الغسل (حديث: ٢٩٢)، أخرجاه من طرق مدارها على يحيى بن أبي كثير عن أبي سلمة عن عطاء بن يسار عن زيد بن خالد الجهني عن عثمان.

ثم قلت: «فأين الترتيب والدقائق العلمية؟ أي: الأدوية القتالة التي أودعها مسلم في كتابه «الصحيح»؟، أي: كتاب العلل على منهج العليباري»^(١).

قال العليباري -بعد كلام بذيء-:

«إن الإمام مسلمًا رتب هذه المجموعة من الأحاديث التي تتفق في المعنى الفقهي وهو عدم وجوب الغسل بالجماع على من لم ينزل».

فذكر حديث أبي سعيد أولًا، ثم حديث أبي بن كعب، وأورد بعدهما الأحاديث الباقية لبيان الخلاف على أبي سلمة. فإن حديث أبي سعيد أصح وأسلم من حديث أبي بن كعب، ذلك أنه معروف من طريقين: طريق ابنه عبد الرحمن، وطريق ذكوان. أما حديث أبي بن كعب فلم يعرف إلا عن طريق هشام بن عروة.

فالحديث الذي روي من طريقين في أول الإسناد وعُرف بهما ثم اشتهر في آخره أولى من الحديث الذي له طريق واحد ثم اشتهر في آخره.

من هنا كان تقديم مسلم لحديث أبي سعيد وتأخير حديث أبي بن كعب.

ثم رتب بين رواية عبد الرحمن بن أبي سعيد ورواية ذكوان اعتبارًا منه لمرجحات التقديم وهي كثيرة.

منها: أن رواية عبد الرحمن بن أبي سعيد عالية والأخرى نازلة؛ لأن الرواة في الأولى خمسة، وفي الثانية ستة.

ومنها: أن الأولى رواها مدنيون إلى شيوخ مسلم دون الثانية، فإن الذي سمعه من ذكوان أبي صالح المدني هو الحكم بن عتيبة الكوفي، ثم تسلسل بالكوفيين ومنها: أن رواية عبد الرحمن بن أبي سعيد الأولى اشتهرت في بلاد مختلفة.

(١) منهج الإمام مسلم: (ص ٥٧-٥٨).

فقد سمعها مسلم في بلده وخارجه، ورواها عن يحيى بن يحيى النيسابوري وقُتَيْبَةُ ابن سعيد البغدادي^(١)، وعلي بن حجر البصري؛ فما سمعه عاليًا من عدّة شيوخ مسلسلًا بالمدنيين أحقّ بالتقديم.

وهذه هي الدقائق العلمية التي أودعها الإمام مسلم في ترتيب الأحاديث في «صحيحه» - ولله الحمد والفضل -.

أمّا الأحاديث الثلاثة في آخر الباب فأراد بذكرها بيان الخلاف على أبي سلمة: إذ قال الزُّهري عنه: «عن أبي سعيد»، وقال يحيى بن أبي كثير عنه: «عن عطاء بن يسار عن زيد بن خالد عن عثمان»، وفي رواية أخرى عنه عن عروة عن أبي أيوب؛ والواقع: أن مسلمًا لم يعتمد على هاتاه الروايات، فرأيناه يؤخّر رواية أبي سلمة عن أبي سعيد، ويفصل بين الروايات عن أبي سعيد على خلاف عادته إذ كان يجمع الطرق؛ وهذا يدلّ على أنّه إنما فعل ذلك لينبّه إلى الخلاف في رواية أبي سلمة.

فبيّن أن الرواة مختلفون على أبي سلمة؛ أرَوَى الحديث عن أبي سعيد مباشرة، أم عن أبي أيوب بواسطة، أم عن عثمان بينهما راويان؟. فبيّن خلاف الرواة عن أبي سلمة بعد ذكره الأحاديث الصحيحة بأسانيد نظيفة، يعني: أن الإمام الزُّهري خالفه فيه يحيى بن أبي كثير، وهما إمامان، ويدور عليهما أحاديث أهل الحجاز.

وكشف لنا بصنيعه أنّ في الحديث علة كما ذهب إليه غير واحد من أهل الحديث: هذا الإمام أحمد يقول: «حديث عثمان معلول»، وقال علي بن المديني: «شاذ»، وقال الدارقطني: «وهم؛ لأنّ عثمان وغيره قد ثبت عنهم الفتوى بإيجاب الغسل إذا لم يُنزل عند الجماع»، وقال الدارقطني في حديث أبي أيوب الأخير: إنه وهم أيضًا، وإنّما سمعه أبو أيوب من أبي بن كعب.

وأما قول الأستاذ: «شريك بن عبد الله بن أبي نمر قال فيه الحافظ: صدوق يخطئ» فيريد به: أنّ الرجل في الدرجة الثانية، إلّا أنّ صنيع الإمام مسلم والبخاري في «صحيحهما» يدلّ على أنّه في طبقة الاحتجاج ومن شروطهما في الأصول، لأنّهما احتجّا به واعتمدا عليه.

(١) كلاً ا وإنما هو البُتلاني؛ وقد وصفه ليما سبق بالبصري ١٢٩.

قال الحافظ في «الهدى»: «وثقه ابن سعد، وأبو داود، وكذا ابن معين، وقال النسائي: لا بأس به، ومرة قال: ليس بالقوي، وكذا قال ابن الجارود، وكان يحيى بن سعيد القطان لا يحدث عنه، وقال الساجي: كان يُرمى بالقدر، وقال ابن عدي: إذا روى عنه ثقة فلا بأس بروايته احتج به الجماعة، إلا أن في روايته عن أنس لحديث الإسراء مواضع شاذة». اهـ.

وقال ابن هدي: «وشريك: رجل مشهور من أهل المدينة، حدث عنه مالك وغير مالك من الثقات، وحديثه إذا روى عنه ثقة فإنه لا بأس بروايته، إلا أن يروي عنه ضعيف».

يتضح من هذا أن الرجل ثقة؛ وأما ما أخذ عليه فبعض أخطاء في روايته عن أنس، والقول بالقدر؛ وليس في حديث الباب عنه شيء من ذلك. وأما ترك يحيى بن سعيد القطان له فلأنه كان معروفاً بالتشدد، يترك الرجل لخطأ يسير.

وأياً ما كان فلا يمكننا أن نحكم على مسلم بحكم أصدره الحافظ في «التقريب» وخالفه في «الهدى» مقررًا أنه من رجال الشيخين صالح للاحتجاج به عندهما؛ وكما لا يمكننا أن نترك ما يدل عليه صنيعة في «صحيحه» إذ أنه كان يقدم حديثه ويصدر به الباب.

وبهذا تبطل الدعوى وتثبت العُجبة^(١).

أقول:

١- إن قوله: «إن الإمام مسلماً رتب هذه المجموعة من الأحاديث التي تنفق في المعنى الفقهي».

فذكر حديث أبي سعيد أولاً، ثم حديث أبي بن كعب، ثم أورد بعدهما الأحاديث الباقية لبيان الخلاف مغالطة ليتوصل إلى تعليل طرق من الدرجة الأولى ومتفق عليها، ثم للتهرب عن تصدير مسلم للباب بحديث شريك بن أبي نمر الذي تكلم فيه عدد من الأئمة مما يخرجهم عن رجال الطبقة الأولى.

(١) «التوضيح»: (ص ٩٨-١٠١).

ولو كان مسلمٌ يتحرى بيان العلل وبيان وجوه الاختلاف لذكر في حديث أبي سعيد هذا وجوه الاختلاف التي ذكرها الدارقطني في كتابه «العلل»^(١) حيث سئل عن حديث عروة بن عياض عن أبي سعيد عن النبي ﷺ قال: «إذا أصجل أو لحط فلا غسل عليه»، فقال: يرويه عمرو بن دينار؛ واختلف عنه:

فرواه: ابن عيينة عن عمرو بن دينار عن عروة بن عياض عن أبي سعيد، وخالفه زكريا بن إسحاق فرواه عن عمرو بن دينار عن عبيد الله بن عياض، وقال ابن جريج: عن عمرو بن دينار عن عبيد الله بن أبي عياض^(٢)، وقال شعبة: عن عمرو بن عبيد الله بن الخيار.

والصحيح: قول ابن عيينة: عن عمرو بن عروة بن عياض، وهو: ابن عدي بن الخيار، ابن أخي عبيد الله بن عدي بن الخيار.

فهذا على منهجك أولى بالذكر.

ثم لماذا نسبت ما تعلقت به سلفاً من شرح مسلم للعلل بأقواله؛ فإننا لم نر له هنا قولاً في بيان العلل.

٢- ثم قال: «إفان حديث أبي سعيد أصح وأسلم من حديث أبي ابن كعب، ذلك أنه معروف من طريقين: طريق ابنه عبد الرحمن وطريق ذكوان.

أما حديث أبي بن كعب فلم يُعرف إلا من طريق هشام بن عروة، فالحديث الذي روي من طريقين في أول الإسناد وحرف بهما ثم اشتهر في آخره أولى من الحديث الذي له طريق واحد ثم اشتهر في آخره؛ من هنا كان تقديم مسلم لحديث أبي سعيد وتأخير حديث أبي بن كعب».

أقول:

هذا تقول على مسلم؛ فليس حديث أبي سعيد بأصح من حديث أبي بن كعب ولا أشهر، وليس مداره على عروة فحسب - كما تدعي -.

(١) (١١/٢٩٠).

(٢) مصنف عبد الرزاق: (١/٢٥٢-٢٥٣) بهذا الإسناد.

فقد رواه أحمد من طرق عن الزهري عن سهل بن سعد عن أبي كعب أن الفتيا... الحديث.

قال الإمام أحمد رحمته الله: ثنا عثمان بن عمر^(١)، أنا يونس، عن الزهري قال سهل الأنصاري - وكان قد أدرك النبي ﷺ وهو ابن خمس عشرة سنة في زمانه -: حدثني أبي كعب أن الفتيا التي كانوا يقولون الماء من الماء رخصة كان رسول الله ﷺ رخص بها في أول الإسلام ثم أمرنا بالاعتسال بعدها.

حدثنا علي بن إسحاق^(٢)، أنا عبد الله - يعني: ابن المبارك -، أخبرني يونس، عن الزهري، عن سهل بن سعد الأنصاري حدثني أبي كعب.

ثنا خلف بن الوليد^(٣)، ثنا ابن المبارك، عن يونس، عن الزهري، عن سهل، عن أبي كعب، نحوه.

قال ابن المبارك: فأخبرني معمر بهذا الإسناد نحوه.

ثنا محمد بن بكر^(٤) أنا ابن جريج قال: قال ابن شهاب: قال سهل ابن سعد: أخبرني أبي كعب، وذكر نحوه.

ثنا أبو اليمان أنا شعيب عن الزهري قال سهل بن سعد الأنصاري: حدثني أبي كعب^(٥).

فهذه شهرة على اصطلاح المليباري.

والزهري أجل من عبد الرحمن بن أبي سعيد ومن ذكوان أبي صالح.

وأخرجه أبو داود^(٦)، قال رحمته الله:

(١) هو العبد البصري، أصله من بحاري ثقة، وقيل: كان يحيى بن سعيد لا يرضاه، من التاسعة / ع، مات سنة: (٢٠٩). «تقريب».

(٢) الثلمي، المروزي، أصله من ترمذ، ثقة / ت من العاشرة، مات سنة (٢١٣) «تقريب».

(٣) أبو الوليد العتكي، الجوهري، البغدادي، نزيل مكة وثقة ابن معين وأبو زرعة وأبو حاتم، وذكره ابن حبان في «الثقات». «تسجيل المصنف» (١/ ٥٠١).

(٤) هو الثريساني، أبو عثمان البصري. صدوق قد يخطئ، من التاسعة / ع، مات سنة (٢٠٤) «تقريب».

(٥) المستد: (١١٥-١١٦).

(٦) الطهارة: (١٤٦/١-١٤٧).

«حدثنا أحمد بن صالح، حدثنا ابن وهب، أخبرني عمرو - يعني: ابن الحارث - عن ابن شهاب، حدثني بعض من أَرْضَى: أن سهل بن سعد أخبره أن أبي ابن كعب».

وقال الترمذي^(١): «حدثنا أحمد بن مبيع، حدثنا عبد الله بن المبارك، أخبرنا يونس بن يزيد، عن الزهري، عن سهل بن سعد، عن أبي بن كعب قال: «إنما كان الماء من الماء رخصة في أول الإسلام، ثُمَّ نَهَى عنها».

حدثنا أحمد بن مبيع، حدثنا عبد الله بن المبارك، أخبرنا معمر عن الزهري بهذا الإسناد مثله.

قال أبو عيسى: هذا حديث حسن صحيح.

وقال أبو داود^(٢): «حدثنا محمد بن مهران البراز الرازي^(٣)، حدثنا مبشر الحلبي^(٤)، عن محمد أبي غسان^(٥)، عن أبي حازم، عن سهل بن سعد: حدثني أبي ابن كعب: أن الفتيا التي كانوا يفتون أن الماء من الماء كانت رخصة رخصها رسول الله ﷺ في بدء الإسلام، ثُمَّ أمر بالاختسال بعد».

وأخرجه ابن خزيمة^(٦) من عدة طرق عن الزهري، وفي إحدى طرقه عن معمر عن الزهري قال: أخبرني سهل.

قال ابن حبان بعد أن رواه من طريق يونس عن الزهري عن سهل ابن سعد عن أبي بن كعب:

«قال أبو حاتم^(٧): روى هذا الخبر معمر عن الزهري من حديث عُذْر فقال:

(١) «الجامع»: (١٨٣-١٨٤).

(٢) «الطهارة»: (١٤٦-١٤٧).

(٣) ثقة حافظ، من العاشرة/ خ، م، د، مات سنة: (٢٣٩) «تقريب».

(٤) هو: ابن إسماعيل، أبو إسماعيل الكلبي - مولا هم -؛ صدوق، من التاسعة/ ع، مات سنة (٢٠٠) «تقريب».

(٥) هو: ابن مطرف بن داود اللبني المدني، نزيل صفلان. ثقة، من السابعة/ ع، مات بعد ستين ومائة «تقريب».

(٦) (١١٢-١١٣).

أخبرني سهل بن سعد.

ورواه عمرو بن الحارث عن الزهري قال: حدثني من أَرْضَى عن سهل بن سعد.

ويُشبه أن يكون الزهري سمع الخبر من سهل بن سعد كما قاله عُثْرُ، وسمعه عن بعض من يرضاه عنه؛ فرواه مرة عن سهل بن سعد، وأخرى عن الذي رَضِيه عنه.

وقد تَبَيَّنَتْ طرق هذا الخبر على أن أجد أحدًا رَوَاهُ عن سهل بن سعد فلم أجد في الدنيا أحدًا إلا أبا حازم، ويشبه أن يكون الرجل الذي قال الزهري: حدثني من أَرْضَى عن سهل بن سعد هو أبو حازم، رَوَاهُ عنه^(١).

وعلى كلٍّ فحديث أبي بن كعب قد اشتهر عنه على منهج الملياري، ولا سيما من طريق الزهري فقد رَوَاهُ عنه جماعة من الأئمة، وليس كما يزعم الملياري أن حديث أبي بن كعب لم يُعرف إلا من طريق هشام بن عروة... إلخ؛ فإنَّ هذا القول من المجازفات الباطلة.

وقول الملياري:

«ثُمَّ رَتَّبَ بَيْنَ رِوَايَةِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي سَعِيدٍ وَرِوَايَةِ ذُكْوَانَ اعْتِبَارًا مِنْهُ لِمَرْجُوحَاتِ التَّقْدِيمِ وَهِيَ كَثِيرَةٌ؛ مِنْهَا: أَنَّ رِوَايَةَ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي سَعِيدٍ عَالِيَةِ وَالْأُخْرَى نَازِلَةٌ، لِأَنَّ الرِّوَاةَ فِي الْأُولَى خَمْسَةٌ وَفِي الثَّانِيَةِ سِتَّةٌ.

ومنها: أَنَّ الْأُولَى رِوَاةُهَا مَدَنِيُونَ إِلَى شَيْوِخِ مُسْلِمٍ دُونَ الثَّانِيَةِ؛ فَإِنَّ الَّذِي سَمِعَهُ مِنْ ذُكْوَانَ أَبِي صَالِحٍ الْمَدَنِيِّ هُوَ الْحَكَمُ بْنُ عَتِيَّةِ الْكُوفِيِّ، ثُمَّ تَسْلَسَلَ بِالْكُوفِيِّينَ.

ومنها: أَنَّ رِوَايَةَ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي سَعِيدٍ الْأُولَى اشتهرت في بلاد مختلفة؛ فَقَدْ سَمِعَهَا مُسْلِمٌ فِي بَلَدِهِ وَخَارِجَهُ، وَرَوَاهُ يَحْيَى بْنُ يَحْيَى النِّسَابُورِيُّ وَقُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ الْبَغْدَادِيُّ وَعَلِيُّ بْنُ حَجَرٍ الْبَصْرِيُّ»^(٢).

(١) «الإحسان»: (٣/٤٤٩).

(٢) انظر إلى تناقضات وتلافيف هذا الرجل؛ فهذه الأمور يرفع بها إذا والقت هواه، ويخفض بها إذا خالفت هواه.

والجواب:

أولاً: أن هذه تهاويل لم تخطر ببال مسلم؛ لأنه ألف كتابه جواباً لمن سألته من طلاب العلم، وألفه - كما ذكر - ليستفيد منه عوام المسلمين، ولم يؤلفه للفلاسفة. وثانياً: أن أهم المميزات إنما هي الإتيان والحفظ والعدالة، وعليها مدار الصحة، ومنها ما اتفق عليه الشيخان؛ وقد أهدرهما المليباري ففي الإسناد الذي صدر به مسلم هذا الباب شريك بن أبي نمر تكلم فيه عدد من الأئمة النقاد ووثقه آخرون؛ وفرق بين من تكلم فيه ومن لم يتكلم فيه من الثقات الحفاظ^(١).

فلو أراد مسلم الالتزام بالترتيب لما قدم على الحفظ والإتيان شيئاً؛ فإن الشهرة والعلو لا يلزم منهما الصحة، فقد يكون الحديث مشهوراً وهو ضعيف أو موضوع، وقد يكون عالياً وهو كذلك؛ فإذا كانت الشهرة والعلو في إسناد يوجد فيه من تكلم في رجاله فلا يرجح بهما عالم على إسناد توفرت فيه شروط الصحة مثل محمد بن شهاب الزهري جبل العلم وإمام الدنيا.

ثم من سبقك إلى القول بأن قتيبة بغدادي؟

وقوله: «فما سمعه مسلم متسلسلاً بالمدينين أحق بالتقديم، وهذه الدقائق العلمية التي أودعها مسلم في ترتيب أحاديثه في «صحيحه»، ولله الحمد والفضل».

أقول: سبحان الله! من من أئمة الإسلام قدم إسناداً فيه شريك بن أبي نمر على إسناد فيه قتيبة الصحة فيه محمد بن شهاب الزهري؟

إن في هذا إهداراً لأمر تدور عليها الصحة، وركضاً وراء التهاويل.

فالعلو والشهرة إذا خلتا من الصحة فلا قيمة لهما عند علماء الحديث وعند من يعقل ما يقول، وإن سماها المثرثرون دقائق علمية؛ فلا يقدمها على الصحة إلا الثرثارون الذين لا يقيمون للصحة وما اتفق عليه الشيخان وزناً.

وقوله: «أما الأحاديث الثلاثة في آخر الباب فأراد بذكرها بيان الاختلاف

(١) انظر «المرفقة»: (ص ٨١)، و«الكت» لابن حجر: (١/ ٢٨٧).

على أبي سلمة؛ إذ قال الزُّهري عنه عن أبي سعيد، وقال يحيى ابن أبي كثير عنه عن عطاء بن يسار عن زيد بن خالد عن عثمان، وفي رواية أخرى عنه عن هروة عن أبي أيوب؛ والواقع أن مسلماً لم يعتمد على هاته الروايات.

فرايناه يؤخر رواية أبي سلمة عن أبي سعيد، ويُفصل بين الروايات عن أبي سعيد على خلاف عادته، إذ كان يجمع الطرق.

وهذا يدل على أنه إنما فعل ذلك لينبّه على الخلاف في رواية أبي سلمة.

فيّ أن الرواة مختلفون على أبي سلمة أروى عن أبي سعيد مباشرة أم عن أبي أيوب بواسطة عثمان أم عن عثمان بينهما راويان؟؛ فيّ خلاف الرواة عن أبي سلمة بعد أن ذكر الأحاديث الصحيحة بأسانيد نظيفة؛ يعني: أن الإمام الزُّهري خالفه فيه يحيى بن أبي كثير وهما إمامان وعليهما يدور أحاديث أهل الحجاز.

وكشف لنا بصنيعة أن في الحديث علة كما ذهب إليه غير واحد من أهل الحديث: هذا الإمام أحمد يقول: «حديث عثمان معلول»، وقال علي بن المديني: «شاذ»، وقال الدراقطني: «وهم؛ لأن عثمان وغيره قد ثبت عنهم الفتوى بإيجاب الغسل إذا لم يُنزل عند الجماع»، وقال الدارقطني في حديث أبي أيوب الأخير: «إنه وهم أيضاً، وإنما سمعه أبو أيوب من أبي كعب»^(١).

أقول: إن الدراقطني لم يتعرض لرواية الزُّهري بحال من الأحوال، ولكن المليباري يريد أن يضرب الروايات الصحيحة بعضها ببعض لشر في نفسه، ثم يخرج في النهاية بتعليل الكل وتضعيفها.

أما الدارقطني فقد سُئل عن حديث زيد بن خالد عن عثمان فقط؛ ففي كتاب «العلل» للدراقطني:

وسُئل عن حديث زيد بن خالد الجهني عن عثمان عن النبي ﷺ: «الماء من الماء» فقال: هو حديث يرويه يحيى بن أبي كثير عن أبي سلمة عن عطاء بن يسار عن زيد بن خالد، وأسنده عن عثمان وطلحة والزبير وأبي ابن كعب عن النبي ﷺ حدث

به عن يحيى حسين المعلم وشييان؛ وهو صحيح عنهما .
وفي حديث شييان: أن زيدا سأل عليا وطلحة والزبير وأبيًا فأمروه بذلك، ولم يذكر فيه النبي ﷺ.

ورواه زيد بن أسلم عن عطاء بن يسار عن زيد بن خالد أنه سأل خمسة أو أربعة من أصحاب النبي ﷺ فأمروه بذلك؛ ولم يرفعه.

وفي حديث حسين المعلم عن يحيى قال أبو سلمة: وأخبرني عروة أن أبا أيوب أخبره أنه سمع ذلك من رسول الله ﷺ؛ وفي هذا الموضع وهم، لأن أبا أيوب لم يسمع هذا من رسول الله ﷺ، وإنما سمعه من أبي ابن كعب عن النبي ﷺ.

قال ذلك هشام بن عروة: عن أبيه، عن أبي أيوب، عن أبي بن كعب^(١).
قال الحافظ ابن حجر: فقال الدارقطني: هو وهم؛ لأن أبا أيوب إنما سمعه من أبي بن كعب كما قال هشام بن عروة عن أبيه.

قلت: الظاهر: أن أبا أيوب سمعه منهما لاختلاف السياق، لأن في روايته عن أبي بن كعب قصة ليست في روايته عن النبي ﷺ، مع أن أبا سلمة - وهو ابن عبد الرحمن بن عوف - أكبر قذرا ومينا وعلما من هشام بن عروة؛ وروايته عن عروة هي من باب رواية الأقران، لأنهما تابعيان فقيهان من طبقة واحدة.

وكذلك رواية أبي أيوب عن أبي بن كعب لأنهما فقيهان صحابيان كباران.
وقد جاء هذا الحديث من وجه آخر عن أبي أيوب عن النبي ﷺ أخرجه الدارمي^(٢) وابن ماجه^(٣).

وقد حكى الأثرم عن أحمد أن حديث زيد بن خالد المذكور في هذا الباب معلول؛ لأنه ثبت عن هؤلاء الخمسة الفتوى بخلاف ما في هذا الحديث.

(١) «العلل»: (٣/ ٣١-٣٢).

(٢)، (٣) كلاهما من طريق عمرو بن دينار عن عبد الرحمن بن السائب عن عبد الرحمن بن سعاد - وكان

مرغبا من أهل المدينة - عن أبي أيوب؛ وهو صالح للاعتبار.

انظر: جه: (٦٠٧)، ومي: (٧٦٤).

وقد حكى يعقوب بن شيبة عن علي بن المديني أنه شاذ.
والجواب عن ذلك: أن الحديث ثابت من جهة اتصال إسناده وحفظ روايته؛
وقد روى ابن عيينة -أيضاً- عن زيد بن أسلم عن عطاء بن يسار نحوه رواية أبي سلمة
عن عطاء. أخرجه ابن أبي شيبة^(١) وغيره؛ فليس هو فرداً.
وأما كونهم أفتوا بخلافه فلا يقدح ذلك في صحته لاحتمال أنه ثبت عندهم
ناسخه فذهبوا إليه؛ وكم من حديث منسوخ وهو صحيح من حيث الصناعة
الحديثية^(٢).

فقد ارتكب المليباري أشياء منكراً:
أولها: ضربه لحديث الزهري بحديث يحيى بن أبي كثير، والعكس بتعليل
أحدهما بالآخر، ثم ياستاد ذلك إلى عمل مسلم.
وثانياً: أنه لم يذكر جواب الحافظ ابن حجر وردّه على الإمام أحمد الذي نقله
محقق «العلل» عن الحافظ.

وثالثاً: لم يبين مصدره لما نقله عن الإمام أحمد وابن المديني والدارقطني؛
لأنه لو ذكر مصدره لانكشف ريف كلامه؛ وهذه خيانة لا تصدر من مسلم مخلص
لله في عمله، وإنما تصدر عن أهل الباطل والأهواء.

وأخيراً: فإن ما يقوله عن ترتيب مسلم لهذه الأحاديث وغيرها على الوجه
الذي يصوره هو ويتصوره؛ باطل دافعه الهوى وقصد الشغب والفتن، ولو كان
قصده وجه الله، ولو كان يحترم كتاب مسلم وأحاديثه بل والبخاري؛ لما قصد إلى
أحاديث صحيحة متفق عليها فيعللها بوساوسه وتُرّهاته الباطلة.

ثم يدّعي بعد كل هذا أنه ينصّر السنة ويردّ على المستشرقين، وهو يفتح
للمستشرقين والمستغربين الباب على مصراعيه للطعن في كتب السنة وأحاديثها،
وعلى رأس ذلك: «الصحيحان» وأحاديثهما؛ فيا لها من سفسطة وشنشة تعرفها

(١) (١١٢/١).

(٢) نصح الهادي: (٣٩٧/١).

من أخزم.

رابعًا: ما فائدة قوله عن الزهري وابن أبي كثير أنهما يدور عليهما أحاديث أهل الحجاز وهو يعامل أحاديثهما هذه المعاملة؟، ويقدم على حديثهما حديث من تكلم فيه، ويصف أسانيدهما بعدم النظافة.

خامسًا: يرى القارئ أن تعليل المليباري هنا لحديث الزهري ويحيى ابن أبي كثير مبني على منهجه الباطل في الترتيب والتعليل به وبالتقديم والتأخير. وهذا هو مكمن الخطورة التي نحاربها ونحارب من يأخذ منها ميقولا لهدم أركان «صحيح مسلم».

وليتفطن القارئ اليقظ إلى تناقض هذا الرجل واضطراب فكره: فتراه حينًا يزعم أن مسلمًا يشرح العلل بالكلام، ثم يغلبه طبعه فيعود إلى خرافة التعليل بالترتيب والتقديم والتأخير، ثم يهرع أحيانًا إلى ما يزعمه من الخصائص الإسنادية، ويؤكد ذلك بالتهاويل.

وتزداد الدهشة من إقدام هذا الرجل وثوبه على أحاديث في «الصحيحين» من أرقى الطرق وأصحبها فيحط من مكانتها بوساوسه ومغالطاته لا بالحجج والبراهين التي يعرفها ويعترف بها أهل العلم. أما قول الدارقطني رحمته الله:

«لأن أبا أيوب لم يسمع هذا من رسول الله ﷺ، وإنما سمعه من أبي بن كعب عن النبي ﷺ».

ففيه نظر؛ وقد أشار الحافظ إلى ما يضعف قول الدارقطني؛ وذلك أن الإمام أحمد والدارمي قد روايا متابعة لرواية أبي سلمة:

قال الإمام أحمد ^(١): «ثنا عبد الرزاق، أنا ابن جريج، أخبرني عمرو ابن دينار عن عبد الرحمن بن السائب، عن عبد الرحمن بن سعاد - وكان مرضيًا من أهل المدينة - عن أبي أيوب أن النبي ﷺ قال: «الماء من الماء».

وأخرجه الدارمي^(١) قال: «أخبرنا يحيى بن موسى، ثنا عبد الرزاق» به .
 قالصواب إذن: قول الحافظ ابن حجر -رحمه الله تعالى- في أن أبا أيوب
 سمع الحديث من رسول الله ﷺ.

وقوله: «وأما قول الأستاذ: «شريك بن عبد الله بن أبي نمر قال فيه الحافظ:
 صدوق يخطئ» فيريد به: أن الرجل من الدرجة الثانية، إلا أن صنيع الإمام مسلم
 والبخاري في «صحيحهما» يدل على أنه من طبقة الاحتجاج ومن شرطهما في
 الأصول، لأنهما احتجا به واعتمدا عليه.

قال الحافظ في «الهدى»: «وثقه ابن سعد وأبو داود، وكذا ابن معين، وقال
 النسائي: لا بأس به، ومرة قال: ليس بالقوي، وكذا قال ابن الجارود، وكان يحيى
 بن سعيد القطان لا يحدث عنه، وقال الساجي: كان يرمى بالقدر، وقال ابن
 عدي: إذا روى عنه ثقة فلا بأس بروايته احتج به الجماعة، إلا أن في روايته عن
 أنس لحديث الإسراء مواضع شاذة، وقال ابن عدي: وشريك: رجل مشهور من
 أهل المدينة حدث عنه مالك وغير مالك من الثقات، وحديثه إذا روى عنه ثقة فإنه
 لا بأس بروايته إلا أن يروي عنه ضعيف.

يتضح من هذا: أن الرجل ثقة.

وأما ما أخذ عليه فبعض أخطاء في روايته عن أنس، والقول بالقدر، وليس في
 حديث الباب عنه شيء من ذلك.

وأما ترك يحيى القطان له فلا أنه كان معروفاً بالشد، يترك الرجل لخطأ يسير.
 وأياً ما كان، فلا يمكننا أن نحكم على مسلم بقول أصدره الحافظ في
 «التقريب» وخالفه في «الهدى»؛ مقررًا أنه من رجال الشيخين صالح للاحتجاج به
 عندهما.

أقول: إن حكم الحافظ في «التقريب» هو خلاصة أقوال العلماء التي اختلفت

(١) السنن: (١/١٥٩)، وابن ماجه: (١/١٩٩)، والنسائي: (١/١٢٤) طبعة دار المعرفة، والطحاوي: (١/

٥٤)، وفيها جيبًا فهر المسند عبد الرحمن بن سعد.

في شريك، فلم يهدر كلام الموثقين ولا كلام المجرحين .
ويؤيده قول الذهبي في «المغني»: «تابعي صدوق» .
قال ابن معين والنسائي: «ليس بالقوي»، وقال ابن معين في موضع آخر:
«لا بأس به» .

فالذهبي يقول: صدوق، مثل قول الحافظ، ويؤكد حكمه بقول ابن معين
والنسائي فيه .

وتصميم المليباري على إهدار قول المجرحين لا يصدر إلا من أمثاله؛ فلاجل
هواه يريد أن يقدم إسناداً فيه شريك على إسناد فيه الإمام الزهري، وعلى أسانيد من
أعلى الطبقات واتفق على إخراجها الشيخان في هذا الباب لهذا الحديث .
وعلى كل حال - فهناك فرق بين رجل تكلم فيه وآخر ثقة، أو إمام لم يتكلم فيه .
قال الذهبي: «فكل من خُرح له في «الصحيحين» فقد قفز القنطرة، فلا معدل
عنه إلا ببرهان بين» .

نعم، الصحيح مراتب، والثقات طبقات؛ فليس من وثق مطلقاً كمن تكلم فيه،
وليس من تكلم فيه سوء حفظه واجتهاده في القلب كمن ضعفوه، ولا من ضعفوه
وروا له كمن تركوه، ولا من تركوه كمن اتهموه وكذبوه^(١) .
وقال الحافظ ابن حجر خلال ترجيحه «صحيح البخاري» على «صحيح
مسلم»:

«ولا شك أن التخريج عن من لم يتكلم فيه أصلاً أولى من التخريج عن من
تكلم فيه ولو كان ذلك غير صديد»^(٢) .

وشريك قد تكلم فيه عدد من الأئمة فلا يمكن مسلماً أن يهدر كلامهم فيجعله
في طبقة الحفاظ المتقين وهو يعلم كلام العلماء فيه .
وقد ذكر: «أنا مأمورون بإنزال الناس منازلهم»، وجعل للطبقة الأولى

(١) «الموظقة»: (ص ٨١) .

(٢) «النكت»: (١/ ٢٨٧) .

الحُفَاط المتقين اعتبارًا لا يلحقهم فيه أمثال شريك .

والسُّر في تقديم شريك وأمثاله في صدور الأبواب : أنه لم يلتزم الترتيب مائة في المائة لأنَّ في ذلك مشقة وعنت ، والله قد علَّم نبيّه أن يقول : ﴿وَمَا أَنَا مِنَ الْكَافِرِينَ﴾ [ص: ١٨٦] . وقال الإمام البخاري : حدَّثنا سُلَيْمان بن حَرْب ، حدَّثنا حَمَّاد بن زيد ، عن ثابت ، عن أنس قال : كنا عند عمر فقال : «نُهينا عن التكلف»^(١) .

وقد تقول هذا الملياري على الإمام مسلم بما لم يخطر على باله ولا على بال جميع أهل الحديث ، وصوره في صورة الفلاسفة المتعظمين .

فأين علماء الحديث من أولهم إلى آخرهم عن العناية بترصيف الأحاديث في مؤلفاتهم بناءً على الذائق العلمية من الشهرة والعلو وسائر المرجحات التي ولع بها هذا الرجل .

سادسًا : قلت في كتاب «منهج الإمام مسلم»^(٢) :

٤١- كتاب الطهارة ، ٩- باب وجوب غسل الرجلين بكما لهما ، حديث : (٢٤٠) صدر مسلم هذا الباب بحديث عائشة رضي الله عنها من طريق مخرمة بن بكير عن أبيه عن سالم - مولى شداد - قال : دخلتُ على عائشة . . . وفيه : فقالت عائشة رضي الله عنها : فإني سمعتُ رسول الله ﷺ يقول : «ويلٌ للأعقاب من النار» .

١- ومخرمة من رجال الدرجة الثانية ، قال الحافظ فيه : «صدوق» ، روايته عن أبيه وجادة من كتابه ، قاله أحمد وابن معين وغيرهما ، وقال ابن المديني : «سمع من أبيه قليلًا» .

وفيه : سالم - مولى شداد - : «صدوق» ، كما قال الحافظ ، فهو من الثانية .

٢- ثمَّ أوردته من طريق أخرى فيها سالم - مولى شداد - ، وفيه حرمة بن يحيى .

٣- ثمَّ أوردته من طريق ثالث فيها عكرمة بن عمار عن يحيى بن أبي كثير .

(١) في «المصحيح» : (٢/ ٢٦٢) ، حديث : (٧٢٩٣) .

(٢) (ص ٥٨-٦٠) .

وعكرمة بن عمار «صدوق يغلط»، وفي روايته عن يحيى بن أبي كثير اضطراب؛
وفيها: سالم - مولى المهرتين - وهو الأول مولى شذاد.

٤- ثم أوردته من طريق رابع فيه الحسن بن محمد بن أعين: «صدوق»، وفيه:
فليح بن سليمان الخزاعي: «صدوق، كثير الخطأ» عن سالم - مولى شذاد -.

٥، ٦، ٧- ثم أوردته مسلم رحمه الله من ثلاث طرق مدارها على مصدع الأعرج؛
قال فيه الحافظ: «مقبول»، وقال الذهبي في «الكاشف»: صدوق.

٨- ثم أوردته من طريق رجالها من الدرجة الأولى وهم: شيبان بن فروخ، وأبو
كامل الجحدري، عن أبي عوانة، عن أبي بشر جعفر بن إياس «ثقة»، عن يوسف بن
ماهك، عن عبد الله بن عمرو بن العاص بلفظ: «ويل للأعقاب من النار».

وهو حديث متفق عليه: أخرجه البخاري في: ٤- الوضوء، حديث (١٦٣)،
وقال: حدثنا موسى، عن أبي عوانة، عن أبي بشر، به.

٩، ١٠- ثم أوردته من طريقين في أولهما عبد الرحمن بن سلام الجُمحي: قال
فيه الحافظ: «صدوق»، وسكت عنه الذهبي.

وثانيهما رجالها من الطبقة الأولى: قتيبة، وأبو بكر بن أبي شيبة، وأبو ثريب
قالوا: حدثنا وكيع، عن شعبة، عن محمد بن زياد، عن أبي هريرة بلفظ: «ويل
للأعقاب من النار».

وهو من الأحاديث المتفق عليها: أخرجه البخاري: حديث (١٦٥) عن آدم
ابن أبي إياس، عن شعبة؛ به.

وبهذه السياقة لهذا الحديث وأمثاله تبخرت أسطورة الترتيب والأرقام،
وتبددت الخرافات والأوهام.

ثم ختم الباب بحديث أبي هريرة هذا من طريق سهيل عن أبيه عن أبي هريرة.
وهل ضر ذلك مسلمًا أو أخل بشرطه؟، كلاً؛ إن أصل أحاديث الباب حديثاً
عبد الله بن عمرو وأبي هريرة اللذين روايا برجال من الطبقة الأولى، وما عداهما
من الأحاديث التي رويت من طرق رجالها من الطبقة الثانية إلا ليزداد الحديث قوة؛
خصوصاً وهو من المتفق عليه، فيصل بهذه الطرق إلى الشهرة القريبة من التواتر؛

هكذا يجب أن نفهم .

ولا يجوز أن نقول : قدم الأول لأنه أصبح الطرق وأسلمها ، وما آخر البقية إلا لأنه أدرك فيها شيئاً أو علة أو لسبب آخر .

ساق الملياري هذه الأحاديث نظرها من «صحيح مسلم» للتطويل ثم قال : «هذه مجموعة من الأحاديث تتفق في الموضوع ، تدور على ثلاثة روايات : رواية عائشة ، ورواية عبد الله بن عمرو ، ورواية أبي هريرة ؛ مرتباً بينها على ما قرره مسلم فيما سبق إذ قدم حديث عائشة وصدر به الباب ، ثم أتبعه بحديث عبد الله بن عمرو ، ثم بحديث أبي هريرة .

وعليه : فحديث عائشة أصبح وأسلم ، ويليه حديث عبد الله بن عمرو فحديث أبي هريرة»^(١) .

أقول :

قوله : «وعليه» إن كان على قول مسلم وترتيبه فكذب عليه ، وإن كان على قول الملياري فأشد وأوغل في الكذب .

وإني أقول : إن حديث : «ويلٌ للأعقاب من النار» لحديث في غاية الصحة ، أورده السيوطي في الأحاديث المتواترة .

ومسلم يعلم هذا - فيما أعتقد - ، ومع ذلك يعلم أن طريقي أبي هريرة وعبد الله ابن عمرو أصح ، ولكن لعدم التزامه بالترتيب على الوجه الذي يذّعيه الملياري قدم حديث عائشة ؛ لأن الترتيب وعدمه لا أثر لهما في الصحة وعدمها ؛ وما يتكلفه الملياري بهرج وزيف .

ثم قال : «لكن من اكتفى بـ«تقريب التهذيب» ومثله ولم ينظر في الأحاديث نظرة نقدية متبحرة فلا يجوز له أن يصدر الأحكام بشكل قطعي بل الأجدر به أن يقول : لم أقف على سرّ تقديم حديث وتأخير غيره ، وإلا جاءت أحكامه موافقة لهواه وبعيدة عن الصواب»^(٢) .

(١) «التوضيح» : (ص ١٠٣) .

(٢) «التوضيح» : (ص ١٠٣) .

انظر إليه يقول: «صدر مسلم هذا الباب بحديث عائشة...»
ثم ساق المليباري الأحاديث مرة ثانية كما سقناها.
أقول: انظر إليه يرهو ويتعالى فيقول: «ولم ينظر في الأحاديث نظرة نقدية متبحرة فلا يجوز له».

وانظر إليه يقول مزهواً «لم أقف على سرّ تقديم حديث وتأخير» يريد أن يشعر القراء بأنه متبحر وصاحب نظرات متبحرة ومن علماء الأسرار.
وأن غيره سطحيون بعيدون عن معرفة الأسرار وبعيدون عن التبخر في العلوم التي يجيدها كهنة الصوفية.
ونحن يسرنا أن نكون على طريقة علماء الظاهر من المحدثين والمفسرين وفقهائهم.

ونعوذ بالله أن نكون على طريقة الباطنية المدعين لمعرفة الأسرار واكتفاء عبث، وهم لا يقدرون المنعزدين في الأكديب والترهات والأساطير
وبعد أن ساق الأحاديث كما سقناها قال:

«أقول: وإن تعجب فعجب قوله هذا، وأعجب منه أنه لم يأت بدليل ملزم، وذلك إن دل على شيء فإنما يدل على مدى اعترازه بنفسه»^(١).
أقول:

لم أت بدليل ملزم - أي على طريقة الصوفية والكذابين والخرافيين - أما لدلة على طريقة أهل العلم وأئمة الحديث فقد استوفيتها. هيئت أن طرق حديث عائشة التي صدر مسلم بها الباب رجالها من الدرجة الثانية بكلام الإمام أحمد وابن معين وعلي بن المديني وابن حجر.

وبيئت أن بعض طرق حديث عبد الله بن عمرو وأبي هريرة من الدرجة الأولى، ومن الأحاديث المتيق عليها.

وهذا البيان شافٍ كافٍ لمن يحترم هؤلاء العلماء وأقوالهم ومناهجهم

وأما مثل الملياري فهذا لا يكفي ولا يلزمه.

ثم قال:

«إلا أنه ينبغي عيب أن تكشف الخصائص الإسنادية التي راعاها مسلم في ترتيب الأحاديث، فإنة حديثٌ بالكشف، حقيقٌّ بالبيان؛ لبيعة أصحاب العقور السليم»، ويعتبر به المشتعور في عدم الرجال^(١).

أقول:

متى قل مسلم أنه يراعي هذه الخصائص في ترتيب «صحيحه»؟.

ومتى قل إنها إذ وُحِدت هذه الخصائص فإنه يقدم بها رجال الطبقة الثانية المتكلم فيهم على رجال الطبقة الأولى؟.

الأجل ما ارتكبه من الأكيديب والأساطير حول منهج مسلم في الترتيب تريد أن تخرب علوم الحديث التي دون بها أهل الحديث وساروا ويسيروا عليها؟؟.

ثم قال:

«فحديث عائشة الذي قدمه مسلم وصدر به الباب كان أشهر الأحاديث التي أوردها في هذا الباب.

قد اشتهر عن سالم -مولى شداد- المدني: إذ رواه عنه جماعة من المدنيين مثل: بكير بن الأشج، وحميد بن عبد الرحمن، وأبو سلمة بن عبد الرحمن ونعيم بن عبد الله؛ ثم اشتهر عنهم برواية المصريين وغيرهم وقد أورد الإمام مسلم هذه الروايات كلها حسب الترتيب العلمي -كما منبئه فيما بعد إن شاء الله تعالى-.

ولم نجد في هذا الباب حديثاً اشتهر برواية المدنيين له عن المدنيين بعد الصحابي إلا حديث عائشة الذي صدر به مسلم هذا الباب، على أن الرواة عن

(١) كذا!

(٢) «التوضيح»: (ص ١٠٥).

سالم - مولى شذاد - لم يقع بينهم اختلاف في السياق، كما وجدنا في رواية عبد الله بن عمرو من ذكر كلمة: «وأسبغوا الوضوء» من قول النبي ﷺ تارة وبدونها تارة أخرى.

أما حديث عبد الله بن عمرو: فقد أخذه عنه أبو يحيى الأعرج ويوسف بن ماهك، وهما حجازيان، لكن الحديث لم يشتهر عنهما شهرة حديث عائشة: إذ روى عن أبي يحيى الأعرج المدني هلال بن يساف الكوفي؛ وكذا حديث يوسف بن ماهك الذي شاركه أبو يحيى الأعرج فقد سمعه منه أبو بشر البصري، بيد أن حديث عبد الله بن عمرو اشتهر في الطبقات المتأخرة.

وجمع الإمام مسلم بين رواية جرير وشعبة من حديث عبد الله بن عمرو مراعيًا فيها الترتيب العلمي^(١).

أقول:

أولاً: إن ما ذكرته في كتابي «المنهج» في حديث عائشة رضي الله عنها أن مداره في كل إسناد على رجال من الطبقة الثانية وعلى شرط مسلم في المتابعات. ثم إن طرقة كلها مدارها على سالم بن عبد الله النصري - مولى شذاد - وهو من الطبقة الثانية.

وأزيد الآن الأمر بياناً بأقوال العلماء في سالم - مولى شذاد -:

١- إن أبا حاتم قال فيه: شيخ.

٢- إن الإمام مسلم رحمه الله لم يعرفه معرفة جيدة: قال الحاكم أبو أحمد رحمه الله: «إن مسلماً والحسين القباني وهما حيث أخرجنا سالم سبلان وسالم - مولى شذاد - كل واحد في ترجمة على الانفراد»^(٢).

(١) «التوضيح»: (ص ١٠٥).

(٢) «نظر: «الكنى» للإمام مسلم - (١/٤٧٣)، الترجمة. (١٨١١) حيث قال: «أبو عبد الله سالم، مولى شذاد» و(١٨١٣). وقال في الترجمة الأولى: «سمع أبا سعيد وأبا هريرة، وروى عنه: أبو الأسود ويكير ابن الأشج»، وقال في الثانية: «سمع عائشة، روى عنه عبد الملك بن مروان والحارث بن أبي ثباب».

٣- والمجلي لم يعرفه حق المعرفة فقال: «سالم مولى المهري: تابعي ثقة؛ وسالم مولى النصرين: تابعي ثقة؛ وسالم سبلان: تابعي ثقة»^(١). هكذا جعله ثلاثة وهو واحد.

٤- وابن حبان لم يعرفه حق المعرفة، وقد ذكره في كتابه «الثقات» في موضعين فقال:

«سالم بن عبد الله مولى دوس».

ثم قال: «سالم بن عبد الله سبلان مولى مالك بن أوس»^(٢).

٥- وأنّ أبا سلمة بن عبد الرحمن لم يعرفه حق المعرفة وهو يساكنه في المدينة: قال عبد الغني بن سعيد في «إيضاح الإشكال» وهو الذي روى عنه أبو سلمة فقال: «ثنا أبو سالم - أو سالم - مولى المهري؛ قال عبد الغني: «وهو الذي روى عنه بكير بن الأشج، وذكر أنه كان شيخاً كبيراً»^(٣).

فأنت ترى أنّه لم يوثقه إلاّ المجلي وابن حبان مع عدم وضوحه لهما ومع تساهلهما.

وبهذا يُعلم أنّ ابن حجر لم يهضمه في قوله عنه: صدوق.

وأما الذهبي فقد سكت عنه في «الكاشف».

وقال الخزرجي في «الخلاصة»: قال أبو حاتم: شيخ. وسكت على ذلك.

ثمّ بهذا يتضح تهوّر الملياري، وأنه يرفع الناس من أجل هواه ويضعهم من أجل هواه، وأنه يصول ويجول في غير ميدانه.

ويأبى الله والمؤمنون أن يكون من أهل الحديث وأن يتكلّم عن الحديث وعُلموه.

وأما مخرمة في الإسناد الأوّل: فقد بيّنتُ في كتابي «منهج مسلم» في ضوء

(١) معرفة الثقات: (١/ ٣٨٢-٣٨٤).

(٢) الثقات: (٤/ ٣٠٧-٣٠٨).

(٣) راجع هذه الأقوال كلها في تهذيب الكمال: (١٠/ ١٥٥)، وتهذيب التهذيب: (٣/ ٤٣٩).

كلام أئمة الجرح والتعديل - ومنهم : الحافظ ابن حجر - أنه من المرتبة الثانية .
وأضيف الآن : أن ابن القطان الفاسي قال في كتابه : «بيان الوهم والإيهام»^(١) : «إن مخرمة لم يسمع من أبيه» ، ونقل عن موسى بن سلمة أنه أتى مخرمة فسأله هل سمع من أبيه؟ فقال : «لم أدرك أبي ، ولكن هذه كتبه» .
قال : «وحكى البخاري عن حماد بن خالد الخياط قال : أخرج مخرمة كتاباً فقال : هذه كتب أبي لم أسمع منها شيئاً» .
وقال النووي^(٢) : «وقد قال النسائي أيضاً في «سننه» : مخرمة لم يسمع من أبيه شيئاً» .

وذكر عن مالك ومغن بن عيسى أن مخرمة سمع من أبيه ، وحلف لمالك على ذلك ؛ ولكن الإسناد إلى مالك ضعيف .
وذكر عن ابن معين وابن أبي خيثمة والإمام أحمد وموسى بن سلمة : أن مخرمة لم يسمع من أبيه .
وقد نقل ابن أبي حاتم بإسناد صحيح إلى مخرمة أنه لم يسمع من أبيه . انظر : «المراسل» (ص ١٣٣) .

فالراجع من الأقوال : أن مخرمة لم يسمع من أبيه ، وأن مخرمة من رجال الطبقة الثانية .

قال فيه الذهبي في «الكاشف» : ضعفه ابن معين .
وقال الحاكم في «المدخل إلى الصحيح» : (ل ٦١) : روى له مسلم في الشواهد .

فهذان أمران في الإسناد الأول من حديث عائشة رضي الله عنها الذي صدر به مسلم الباب المشار إليه يظهر منهما للمنصف أن واحداً منهما يكفي لجعل أي حديث

(١) (١/ ٨٨-٨٩) من المخطوط ومن المطبوع (٢/ ٣٧٢-٣٧٥) ، ونقل العاسي أن عبد الحق ذكر في غير موضع من كتابه : أن مخرمة لم يسمع من أبيه .
(٢) في «شرحته على مسلم» : (٣/ ٢١٤) .

يروى به من أحاديث المرتبة الثانية ، فكيف وقد اجتمع فيه الأمران .

وأما الطريق الثالث لحديث عائشة رضي الله عنها وهي طريق أبي سلمة عن سالم عن عائشة : فقد أعله أبو زرعة كما في «العلل»^(١) لابن أبي حاتم : «قيل لأبي زرعة : فإن عمر بن يونس اليمامي روى عن عكرمة بن عمار ، عن يحيى بن أبي كثير ، عن أبي سلمة بن عبد الرحمن قال : حدثني أبو سالم - مولى المهريين - ، عن عائشة ، عن النبي ﷺ ، فقال أبو زرعة : هكذا روى عمر بن يونس ، والصحيح : كما رواه الأوزاعي وحسين المعلم» .

وقد سبق له كلام يرجع فيه رواية الأوزاعي وحسين المعلم عن يحيى بن أبي كثير على رواية شيبان عن يحيى .

وأعله الحافظ أبو الفضل بن عمار حيث قال :

«ووجدت فيه من حديث عكرمة بن عمار عن يحيى بن أبي كثير : حدثني أبو سلمة قال : حدثني سالم - مولى المهري - عن عائشة عن النبي ﷺ : «ويل للأعقاب من النار» . قال أبو الفضل : «وهذا حديث قد خالف أصحاب يحيى بن أبي كثير عكرمة بن عمار ، رواه علي بن المبارك ، وحرب بن شذاد ، والأوزاعي عن يحيى ابن أبي كثير قال : حدثني سالم ، وقد قيل : عن عكرمة في هذا الحديث : «حدثني أبو سالم» وليس هو بمحفوظ .

وذكر أبي سلمة عندنا في حديث يحيى بن أبي كثير غير محفوظ»^(٢) .

وقال الحافظ ابن حجر في «النكت الطراف»^(٣) :

«قلت : رواه الأوزاعي وحرب بن شذاد وحسين المعلم ثلاثهم عن يحيى بن أبي كثير عن سالم ، ليس فيه أبو سلمة ، ورجحه أبو زرعة» .

ويؤيد ما ذكره هؤلاء العلماء ما عُرف لدى المحدثين أنّ عكرمة بن عمار مضطرب في حديثه عن يحيى بن أبي كثير .

(١) (١/٦٧-٦٨)

(٢) «العلل» لابن عمار : (ص ٤٩-٥٣) .

(٣) (١١/٤٠١) حاشية تحفة الأشراف .

وبهذا يظهر تقوُّل المليباري على مسلم :

١- بأنه قدَّم حديث عائشة لأنه أصحُّ وأسلم .

٢- وزعمه أنَّ مسلماً قدَّمه لشهرته .

فالحديث عن عائشة على اصطلاح المليباري غريبٌ تفرَّد به سائرُ مولى شدَّاد، ومع تفرُّده به فقد عرفتُ حاله .

٣- وبطل قوله : « وإن تعجب فعجب . . . » إلخ .

٤- وأنَّ ما ادَّعاه من الخصائص المكتشفة إرجاف بالباطل .

٥- وأنه لا عقل له فكيف يعلم ويوعِّي أصحاب العقول السليمة ؟ .

٦- وأنَّ ما يطرحه للمشتغلين بعلم الرجال جهل وكذب، فيجب عليهم رفضه .

٧- وأنَّ الرجل لجهله يضرب بما قرَّره علماء الحديث عرض الحائط إذا خالف هواه :

فمسلم قرَّر أنه يُنزل الناس منازلهم ؛ وهذا يرفُض ما قرَّره مسلم فيرفع من شاء بهواه ولنُصرة باطله في الترتيب المدَّعى ، ويخفض من رفعه الله وعرف له ذلك العلماء .

فالرجال الذين اتَّفَق الإمامان البخاري ومسلم على الاحتجاج بهم وخرَّجا لهم هذا الحديث وغيره ، وهم عند مسلم من الطبقة الأولى يجعلهم دون منزلتهم ، فلا يجعل اعتباراً لكونيهما احتجاً بهم ولا لكونيهما اتَّفقا على تخريج حديث ابن عمرو وأبي هريرة ، فلا يلوي على اعتبار مسلم إياهم من رجال الطبقة الأولى ومثل سائر من رجال الطبقة الثانية .

ويعبثُ بالمقرَّرات والمسلَّمات عند أئمة الحديث عبث الصبيان والمعتوهين .
فأيُّ جناية على «صحيح مسلم» وعلى سنَّة رسول الله ﷺ وعلى أصول علوم الحديث أشدَّ من هذا العبث والتلاعب .

والجديرُ بالذكر : أنَّ لحديث يوسف بن ماهك مزايا - على مذهبه - كتبها

المليباري انتصاراً لباطله، منها:

- ١- العلوّ: إذ يصل مسلم إلى عبد الله بن عمرو بأربعة من الرواة، بينما هو لا يصل إلى عائشة إلا بخمسة أو ستة من الرواة.
- ٢- ومنها: أنه مخرّج في «الصحيحين».
- ٣- ومنها: أن رجاله كلّهم من الطبقة الأولى عند مسلم.
- ٤- ومنها: تسلسله بالعراقيين.

فأين الإنصاف والأمانة أيها المتبحّر؟، «إنك لا تتجنّبي من الشوك العنب»، ولا تجد عند أهل الأهواء الجامحة إلا الكذب والخيانة والتليس
ثانياً: أن حديث عبد الله بن عمرو على اصطلاح المليباري أشهر؛ لأنه قد رواه عنه اثنان هما: يوسف بن ماهك المكي من رجال الطبقة الأولى، ومصدع أبو يحيى الأعرج المكي -أيضاً-، قال فيه الذهبي في «الكاشف»: صدوق، وقال الحافظ: مقبول؛ فهو من رجال الطبقة الثانية، لكنه أشهر وأعرف من سالم مولى شدّاد.

رواه عن أبي يحيى الأعرج المكي هلال بن يساف من رجال الطبقة الأولى فطار به -على مذهب المليباري- من مكة إلى الكوفة فأشاعه ونشره هناك؛ وممن رواه عنه من الكوفيين: الإمام الثبت الثقة منصور بن المعتمر، ثمّ زاده نشرًا وإشاعة الإمام منصور.

وكان ممن رواه عنه من الكوفيين: الإمام الجبل الكبير: سفيان بن سعيد الثوري^(١)، والإمام جرير بن عبد الحميد الضبي الكوفي^(٢).
ورواه عنه من أهل واسط، ثمّ من أهل البصرة الإمام الكبير شعبة^(٣)، ومن أهل

(١) مسند أحمد (٢/١٦٤)، وأبو داود، حديث (٩٧)، وابن ماجه، حديث (٤٥٠)، والنسائي: (١/٧٧).

(٢) لساني: (١/٨٩)، وفي الكبرى: (١/٨٩)، وابن خزيمة، حديث (١٦١).

(٣) مسند أحمد: (٢/٢٠١).

واسط جعفر بن الحارث الواسطي^(١).

ورواه الأئمة في دواوينهم كالإمام أحمد في «مسنده» في عدد من المواضع.

ورواه الإمام مسلم - كما رأيت -.

وأبو داود، والنسائي في «الكبرى»، وابن ماجه، وابن خزيمة من طرق إلى هؤلاء الأئمة^(٢)، وأخرجه - أيضًا - الطحاوي (٣٨/١) عن زائدة عن منصور، وعن شعبة عن منصور به. بعد أن شاع في العراق وخراسان وغيرهما من البلدان. وأما حديث يوسف بن ماهك الثقة المعدود من رجال الطبقة الأولى: فقد روى هذا الحديث عنه: أبو بشر جعفر بن إياس الواسطي البصري الأصل - وهو من رجال الطبقة الأولى -، فانتشر هذا الحديث عن طريقه في واسط والبصرة وغيرهما.

وممن رواه عنه من الأئمة بواسط: الإمام أبو عروانة الوضاح بن عبد الله اليشكري الواسطي الثقة الثبت.

ثم رواه عنه الأئمة: منهم الإمام الثقة الثبت: عقان بن مسلم البصري^(٣)، والإمام الثقة الثبت أبو النعمان محمد بن الفضل السدوسي البصري الملقب بـ «عازم»^(٤)، والإمام الثقة الحافظ المسدد مسدد بن مسرهد البصري^(٥)، والإمام الثقة الثبت موسى بن إسماعيل المنقري التبوذكي البصري^(٦)، والإمام الثقة المصنف سعيد بن منصور الخراساني ثم المكي^(٧)، والإمام هشام بن عبد الملك أبو الوليد الطيالسي البصري الثقة الثبت^(٨)، والإمام الثبت أبو كامل الجحدري

(١) الثوري، حديث: (٧١٢).

(٢) «المستد الجامع» ٢ (٢١/١١) حيث ذكر طرق هذا الحديث ومصادرها.

(٣) أحمد: (٢٢١/٢، ٢٢٦)، وابن خزيمة، حديث: (١٦٦).

(٤) البخاري، حديث: (٦٠).

(٥) البخاري، حديث: (٩٦).

(٦) البخاري، حديث: (١٦٣).

(٧) ابن خزيمة، حديث: (١٦٦).

(٨) النسائي في الكبرى، حديث: (٥٨٨٥).

البصري^(١)، وعبد الرحمن ابن المبارك العيشي البصري الثقة^(٢).
رواه عن هؤلاء أئمة الإسلام في دواوينهم كالبخاري، ومسلم، والإمام أحمد، والنسائي في «الكبرى»، وابن خزيمة في «صحيحه»^(٣).
وأخرجه أحمد^(٤) من طريق عُذْر عن شعبة عن أبي بشر عن رجل من أهل مكة.
وإذن: فحديث عبد الله بن عمرو يمتاز على حديث عائشة بالصحة ثم الشهرة ثم العلو.
ولو كان الإمام مسلم يلتزم بالترتيب على حسب مزايا الطبقتين اللتين شرط الإخراج عنهما لقدم حديث عبد الله بن عمرو على حديث عائشة.
ولو كان يراعي الخصائص الإسنادية من الشهرة والعلو والتسلسل لقدم حديث عبد الله بن عمرو على حديث عائشة.
وحيث لم يفعل هذا لا بناء على هذا ولا بناء على ذلك لا في هذا الموضع ولا في غيره فإننا نجزم ببطلان دعاوى المليباري كلها في الترتيب على الوجوه التي يرددها ويدعيها.
وأما حديث أبي هريرة فهو أشهر وأذكر وأصح من حديث عائشة رضي الله عنها: فقد رواه عنه: الثقة الثبت محمد بن زياد الجُمَحِي -مولاهم- المدني ثم البصري.
والإمام الثقة الفقيه: عطاء بن أبي رباح المكي، رواه عنه موقوفاً^(٥).
والثقة الثبت ذكوان بن صالح السمان.
ولقد اشتهر هذا الحديث وذاع على أيدي هؤلاء الأئمة في المدينة ومكة وخارجهما أكثر بكثير من شهرة حديث عائشة.
ثم بعد أن اشتهر في المدينة ومكة طار به محمد بن زياد إلى البصرة فاشتهر

(١) مسلم: (٢١٤/١).

(٢) النسائي في الكبرى، حديث: (٥٨٨٦).

(٣) انظر: «السند الجامع» (٢٢/١١) حيث ذكر طرق هذا الحديث ومصادرها.

(٤) (٢٠٥/٢).

(٥) مصنف عبد الرزاق: (٢٠/١).

وذاع بها .

ويعتبر رواه عن محمد بن زياد من أئمة البصرة: الإمام شعبة بن الحجاج الواسطي ثم البصري^(١)، والإمام حماد بن سلمة^(٢)، والثقة الربيع ابن مسلم البصري^(٣)، والإمام معمر بن راشد البصري^(٤).

ثم طار به إلى اليمن فحدث به عبد الرزاق وغيره .

ثم شاع هذا الحديث واشتهر في البلدان .

وأما حديث عطاء بن أبي رباح فقد أشاعه عطاء في مكة، ولا يبعد أن يكون قد اشتهر عن طريقه في بلدان العالم الإسلامي؛ لأن مكة مهوى قلوب الناس، وهو إمام شهير ومفت كبير يرتاده الناس لمكانته وفضله؛ فلا يبعد أن يكون أشاعه فيهم وشهره بينهم .

وأما حديث أبي صالح: فقد أخذه عنه ابنه سهيل المدني، وأخذ عنه الأئمة الأعلام، منهم: الإمام معمر بن راشد البصري^(٥)، والإمام وهيب ابن خالد البصري^(٦)، والإمام جرير بن عبد الحميد الضبي الكوفي^(٧)، والثقة عبد العزيز بن المختار البصري^(٨)، والصدوق عبد العزيز بن محمد الدراوردي المدني^(٩).

فأشاعه هؤلاء المذكورون في البلدان في المدينة والبصرة والكوفة .

وتناقله الأئمة المؤلفون في دواوينهم العظيمة عن رجال من المشرق مثل قتيبة ابن سعيد البغلاني وزهير بن حرب النسائي وأحمد بن حنبل البغدادي، ومحمد بن

(١) أحمد: (٤٣٠، ٤٠٩/٢)، البحاري، حديث: (١٦٥)، والسياتي: (٧٧/١)، حديث: (١١٠).

(٢) أحمد: (٤٠٦/٢، ٤٠٧، ٤٦٧، ٤٨٢).

(٣) مسلم، حديث: (٢٤٢).

(٤) أحمد: (٢٨٤/٢).

(٥) أحمد: (٢٨٢/٢).

(٦) أحمد: (٣٨٩/٢).

(٧) ابن خزيمة، حديث: (١٦٢).

(٨) ابن ماجه، حديث: (٤٥٣).

(٩) الترمذي، حديث: (٤١).

إسحاق بن خزيمة إمام الأئمة النسابوري، وأبي عبد الله محمد بن يزيد بن ماجه القرويني، والإمام محمد بن عيسى بن سورة الترمذي^(١).

وهذا الحديث على مذهب المليباري يتمتع بكثير من الخصائص الإسنادية: فطريق محمد بن سلام الجُمحي فيه خصيصة العلوي؛ إذ يصل مسلم إلى أبي هريرة بثلاثة فقط، وهم: عبد الرحمن بن سلام عن الربيع ابن مسلم عن محمد بن زياد عن أبي هريرة، وهو مسلسل بالبصريين، إذ هؤلاء كلهم بصريون ومحمد بن زياد مدني بصري.

والطريق الثاني لحديث أبي هريرة يمتاز بمزايا كبيرة منها:

١- العلوي: فإن الإمام مسلماً يصل إلى أبي هريرة بأربعة فقط شيوخ مسلم، ثم وكيع، ثم شعبة، ثم محمد بن زياد عن أبي هريرة.

أما حديث عائشة فلا يصل إليها إلا بخمسة في بعض الطرق وفي بعضها لا يصل إلا بستة.

٢- ومنها: أن رجال هذين الطريقين من الطبقة الأولى عند مسلم.

٣- ومنها: أن طريق شعبة عن محمد بن زياد متفق عليه.

فلماذا أخفى المليباري كل هذه المزايا لحديث أبي هريرة ولحديث عبد الله بن عمرو، وذهب ينتحل مزايا لحديث عائشة لا لأجل أنه حديث عائشة ولا لتفوقه فعلاً على حديث ابن عمرو وأبي هريرة وإنما لنصرة هواه.

وعلى كل فنعود إلى القول: «وبهذه السياقة لهذا الحديث وأمثاله نبخرت أسطورة الترتيب والأرقام، وتبددت الخرافات والأوهام التي انتحلها المليباري، إضافة إلى مراعاة الخصائص الإسنادية والحديثية في ترتيب «صحيح مسلم» التي انتحلها أخيراً هذا المرجف المليباري، فتهاوت أسطوريته الجديدة.

(١) راجع «المسند الجامع»: (١٦/٥٤٧-٥٤٨) حيث ذكر طرق هذين الحديثين ومصادرها

ثم نسأل المليباري فنقول :

إنك لم تتحلل الترتيب الدقيق والتقديم والتأخير إلا لتثبت أن مسلماً إنما يفعل ذلك لبيان العلل فيما يؤخره وهو مستحق للتقديم وقد طبقته فعلاً على هذا الأساس الباطل .

فأين هي العلل في حديث عبد الله بن عمرو وأبي هريرة على مذهبك الذي هو أساس النزاع .

الآن ترى الآن أنه - بحمد الله - قد تبخّر هو وما انتحلته جديداً من الخصائص .
ألا ترعوي وتكف شرك وأساطيرك عن سنة رسول الله ﷺ وتبحث عن مجال آخر تروج فيه أساطيرك ووساوسك وإن كانت هي شراً أينما كانت .
وأعود فأقول :

إن حديث : «ويل للأعقاب من النار» حديث متواتر ، وما أورده مسلم في «صحيحه» من طريق عائشة وعبد الله بن عمرو وأبي هريرة ، هو ما شئ فيه على شرطه في الصحة ، يؤيد بعضها بعضاً ويقوّي بعضها بعضاً ، ولا مواخذه عليه إذا قدم ما هو في الدرجة الثانية على ما هو في الدرجة الأولى ، إذ هو لم يلتزم حتمية الترتيب ، وإنما التزم الصحة ، فهي حاصلة لأحاديث صحيحه ، بقطع النظر عن الترتيب والتقديم والتأخير الذي اخترعه المليباري فعلاً للتعليل المدمر ، لا لتقديم الأصح فالأصح ، كما يمتّره في هذا الطور الأخير .

سابقاً : قلت : ٢١ - كتاب الطهارة ، ٢ - باب وجوب الطهارة ، حديث :
(٢٢٤) ، (٢٠٤/١) :

١ - في صدر الباب قال الإمام مسلم رحمه الله : «حدثنا سعيد ابن منصور وقتيبة بن سعيد وأبو كامل الجحدري - واللفظ لسعيد - قالوا : حدثنا أبو عوانة ، عن سَمَاك بن حرب ، عن مصعب بن سعد قال : دخل عبد الله بن عمر على ابن عامر يعودّه وهو مريض ، فقال : ألا تدعو الله لي يا ابن عمر؟ ، قال : إني سمعتُ رسول الله ﷺ يقول : «لا يقبلُ الله صلاةً بغير طهور ، ولا صدقة من خُلُول» ، وكنتُ على البصرة .

٢، ٣- ثم ساقه من طريقين مدارهما على سِمَاك.

٤- ثم أخرجه من حديث أبي هريرة من طريق محمد بن رافع: حدثنا عبد الرزاق حدثنا معمر، عن همام بن منبه -أخي وهب-، عن أبي هريرة مرفوعاً. وهذا إسناد من الدرجة الأولى، وأخرجه البخاري في (٤- الوضوء، باب (٢)، حديث (١٣٥) قال: حدثنا إسحاق قال: أخبرنا عبد الرزاق، بنحوه^(١).

قال المليباري -معلقاً على ما سبق-:

«أقول: إن الإمام الترمذي يقول في «سننه»: حديث ابن عمر أصح^(٢) في الباب وأحسن، وحديث أبي هريرة حسن صحيح غريب.

وهذا هو الفرق الواضح بين الدراسة العلمية التزيهة وبين الدراسة السطحية. وفي قول الترمذي إشارة علمية دقيقة إلى الميزة العلمية الإسنادية التي جعلت حديث ابن عمر أصح في الباب وأحسن، ألا وهي الشهرة في حديث ابن عمر والغربة في حديث أبي هريرة وتلك التي تبلور عند الموازنة بينهما.

إذ أن ما رواه ابن عمر اشتهر من طريق سِمَاك بن حرب؛ فقد رواه عن سِمَاك أبو عوانة وشعبة وزائدة وإسرائيل وغيرهم من الكوفيين والأجانب.

أما حديث أبي هريرة فهو صحيفة معروفة تفرّد بها عن أبي هريرة همام بن منبه، وتفرّد بروايتها عنه معمر، وتفرّد عنه عبد الرزاق، ثم اشتهر عنه الحديث.

وهذا ما قاله الترمذي: حديث أبي هريرة حسن صحيح غريب.

ولا يختلف اثنان أن الحديث الذي اشتهر برواية الأئمة المعروفين أولى من

غيره.

اتفاق الشيخين على رواية الحديث الغريب لا يُخرجه من غرابته، ومن هنا قالوا: إن الحديث الذي انفرد به أحد الشيخين ربما يكون أصح وأحسن من المتفق عليه لأمر علمية، منها: التواتر والشهرة -كما سبق-^(٣).

(١) «منهج الإمام مسلم»: (ص ٦٣).

(٢) «كلنا ١» وفي الترمذي: «أصح شيء في الباب وأحسن».

(٣) «التوضيح»: (ص ١٢٥).

أقول:

على المليباري في هذا الكلام مواخذات:

أولاً: أن تعلقه بكلام الإمام الترمذي مشوبٌ بهوى وغرض باطل.

ثانياً: قوله: «هذا هو الفرق الواضح بين الدراسة العلمية التزيهية وبين الدراسة السطحية» كلامٌ باطل؛ وفيه إعجابٌ وتطاؤلٌ من رجل خال من مستيات هذا الإعجاب والتطاؤل.

فدراسة المليباري ليست بعلمية ولا تزيهية، بل هي دراسة قامت على الجهل والخيانة بعيدة كل البعد عن النزاهة والدراسة القائمة على العلم.

ثالثاً: قوله: «وفي قول الترمذي إشارة علمية دقيقة إلى الميزة العلمية الإسنادية التي جعلت حديث ابن عمر أصح شيء في الباب وأحسن ألا وهي الشهرة في حديث ابن عمر والغرابية في حديث أبي هريرة».

فيه نظر بالنسبة لكلام الإمام الترمذي رحمته الله، فهو معذور مأجورٌ فيما قال، وليس كذلك المليباري صاحب الهوى والبغي والتطاؤل بالباطل:

فحديث أبي هريرة رضي الله عنه أصح وأشهر من حديث ابن عمر رضي الله عنه، ودعك تهاويل هذا الذي يردّد بغباء ألفاظ: «الدقيقة»، و«الدقة»، و«العلمية»، و«الدراسة التزيهية» -جفجفةً من غير طحن-.

وذلك:

١- لأن حديث أبي هريرة متفقٌ عليه، ورجاله من الطبقة الأولى.

وهاتان ميزتان عظيمتان لا توجدان في حديث يமாக.

وقد تعقب كلٌّ من العالمين الجليلين والمحدثين الكبارين العلامة المباركتفوري والعلامة أحمد محمد شاكر كلام الترمذي هذا؛ وقالوا: إن حديث أبي هريرة أصح من حديث ابن عمر؛ لأن حديث أبي هريرة متفقٌ عليه؛ ووافقهم الشيخ الألباني.

وهذا الذي قالوه لا ينازع فيه إلا أهل الأهواء من أمثال الكوثري الذين

لا يرون للصحيحين ميزة على غيرهما؛ ولا يبعد أن يكون الملياري من هذا الصنف، وقد نازع أحمد محمد شاكر والمباركفوري؛ ولو عرف قدر نفسه لما اعترض عليهما، لا سيما وهو مبطل.

٢- أن رجال حديث أبي هريرة من الدرجة الأولى -أهل الحفظ والضبط والإتقان-، ويسماك بن حرب ليس كذلك فهو من الدرجة الثانية.
فكيف مع كل هذه المزايا يُقدم سِمَاكٌ عليهم، ويُقال إنَّ حديثه أصحُّ لآئه أشهر؛ والواقع بخلاف ذلك؟؟.

رابعاً: على قوله: «وتلك التي تتبلور عند الموازنة بينهما إذ أنَّ ما رواه ابن عمر اشتهر من طريق سِمَاك بن حرب فقد رواه عن سِمَاك أبو عوانة وشعبة وزائدة وإسرائيل وغيرهم من الكوفيين والأجانب.

أما حديث أبي هريرة فهو صحيفة معروفة تفرد بها عن أبي هريرة همام بن منبه، وتفرد بروايتها عنه معمر، وتفرد عنه عبد الرزاق، ثمَّ اشتهر عنه الحديث». وعلى هذا الكلام مواخذات:

١- أين هي الموازنة المزعومة؟، الجواب: لا شيء وإنَّ كان فهو الباطل.
٢- قوله بعد أن ذكر أبي عوانة ومن بعده: «وغيرهم من الكوفيين» من هم هذا الغير من الكوفيين ومن هم الأجانب؟.

٣- قوله: «أما حديث أبي هريرة فهو صحيفة معروفة تفرد بها همام». كيف تقول «معروفة» ثمَّ تقول: «تفرد بها همام»؟.

٤- أنَّ الحديث ليس هو الصحيفة؛ وهذا الحديث لم يتفرد به همام عن أبي هريرة، فقد رواه عن أبي هريرة:
أ- محمد بن سيرين^(١).

ب- وأبو سلمة بن عبد الرحمن بن عوف^(٢).

(١) أبو عوانة: (٢٣٦/١).

(٢) أبو عوانة: (٢٣٦/١)، وابن خزيمة: (٨/١).

ج- ويحيى بن عُبيد الله عن أبيه^(١).

د- والوليد بن رباح^(٢).

فهؤلاء مع همام بن منبه خمسة رَوَوْا هذا الحديث عن أبي هريرة؛ وعليه: فإن الحديث اشتهر عن أبي هريرة، وليس بغريب أصلاً.

أما حديث ابن عمر فإنه طرأت عليه الشهرة من بعد ميمالك بن حَرْب فهو في الأصل غريب ثم طرأت عليه الشهرة.

فماذا يقول الآن صاحب الدراسة العلمية العميقة الدقيقة؟ ألم ينقلب عليه الأمر رأساً على عقب.

خامساً: قوله: «ولا يختلف اثنان أن الحديث الذي اشتهر برواية الأئمة المعروفين أولى من غيره».

أقول: هذا يصدق على حديث أبي هريرة مع اتفاق الشيخين على تخريجه، لو كان مسلماً يلتزم ما قلته.

سادساً: قوله: «اتفاق الشيخين على رواية الحديث لا يُخرجه من غرابته».

أقول: أتهدرُ ميزة الاتفاق عليه المعتبرة عند أئمة الحديث وتُهدرُ ميزته العظيمة ألا وهي تلقّي الأمة له بالقبول؟

وهذا التلقّي وحده أقوى من مجرد كثرة الطرق كما قال الحافظ ابن حجر، والذي يوافقه عليه كل عاقل منصف من أهل الحديث وغيرهم.

سابعاً: قوله: «والذي ينظر إلى ظاهري الإسناد يتصور حديث أبي هريرة المتفق عليه هو الأصح، ولهذا اعترض على الإمام الترمذي المباركفوري والشيخ أحمد شاكر».

أي: فهما ومن يقول بقولهما -بميزة ما اتفق عليه الشيخان وترجيحه على غيره- سطحيون.

(١) أبو هريرة: (١/٢٣٦).

(٢) أبو هريرة: (١/٢٣٦)، وابن خزيمة: (٨/١).

أما الإمام المليباري صاحب الدراسة العميقة الدقيقة القائمة على الأسرار والمزايا فبرية من هذه السطحية التي تنظر إلى ظاهر الإسناد، أو تحترم مزايا الأحاديث التي اتفق عليها الشيخان.

قال المليباري:

«فقدّم الإمام مسلم حديث ابن عمر وصدر به الباب لأنه مشهور، وآخر حديث أبي هريرة لكونه غريباً، وهو الترتيب العلمي الذي ميز «صحيح مسلم» على «صحيح البخاري»».

أقول:

انظر كيف يتعلّق بالشهرة ولو كانت مفتعلة، ويقدمها على الصفات المعتمدة عند أهل الحديث من كون الحديث جاء من أصحّ الطرق حفظاً وإتقاناً وضبطاً. ولو كان في الطريق التي يدّعي لها الشهرة من هو متكلّم فيه، ومن الدرجة الثانية، وإن كان قد خاب أمله وتحطّم باطله من دعواه أنّه لا يؤخّر مسلم إلا ما فيه علة.

ثمّ قد عرفت أن الشهرة الحقيقية من أوّل الإسناد إنما هي لحديث أبي هريرة.

قال المليباري:

«وسماك بن حرب الذي دار عليه حديث ابن عمر ثقة من رجال الطبقة الأولى ولم يضرّه اختلاطه؛ لأنّ روايته قبل الاختلاط معروفة فقد سمع منه قبل الاختلاط شعبة وسفيان وأمثالهما، وقد تكلم فيه بعض الأئمة نظراً لما رواه بعد الاختلاط. راجع ترجمته في كتب التراجم»^(١).

أقول:

إنّ سماك بن حرب من أفاضل أهل العلم، ولم أذكر درجته في البحث في هذا الحديث في كتابي «منهج الإمام مسلم في ترتيب صحيحه» وحيث ألجاني المليباري إلى ترجمته فسأنقل كلام الأئمة فيه:

(١) «التوضيح»: (ص ١٢٦).

قال الذهبي في «المغني»: «سماك بن حرب: صدوق جليل، كان شعبة يضعفه، وقال ابن المبارك: ضعيف الحديث، وقال ابن خراش: في حديثه لين، وقال أحمد: مضطرب الحديث». هذا كل ما قاله الذهبي في «المغني».

وقال الحافظ: «صدوق، وروايته عن عكرمة خاصة مضطربة». وهذا كلام حق؛ فسماك في ضوئه من الدرجة الثانية.

فعلى منطق المليباري: هذه دراسة سطحية وغير متبحرة، لكن ما يقوله هو ويقرره -ولو لم يعتمد فيه كلام العلماء، ولو فر منه وغالط-، فإنه دراسة علمية دقيقة ومنصفة ومتبحرة، وعُتِّزَ ولو طَارَتْ.

بيان بعض من تلاعب للمليباري

ثامناً: قلت تحت عنوان: «أمثلة لأبواب متفق عليها -أي: بين البخاري ومسلم-»:

ثالثاً: ٣٧- كتاب اللباس، ٨- باب كراهية ما زاد عن الحاجة من فراش أو لباس، حديث: (٢٠٨٥)، (٣/١٦٥١-١٦٥٣)، أخرج مسلم حديث ابن عمر رضي الله عنهما: «لَا يَنْظُرُ اللَّهُ إِلَى مَنْ جَرَّ ثَوْبَهُ خَيْلَاءً» من طرق كثيرة؛ وهو من الأحاديث المتفق عليها.

ثم أخرجه في آخر الباب من طريق شعبة عن محمد بن زياد عن أبي هريرة رضي الله عنه.

وهو حديث متفق عليه: أخرجه البخاري في: (٧٧- كتاب اللباس ٥- باب مَنْ جَرَّ ثَوْبَهُ خَيْلَاءً، حديث: (٥٧٨٨) من طريق مالك عن أبي الزناد عن الأعرج عن أبي هريرة رضي الله عنه.

وكم من حديث أخره مسلم وهو من رجال الدرجة الأولى، وكم من حديث قدمه وإسناده من رجال الثانية؛ مما يدل أنه لا يبني شيئاً على التقديم والتأخير^(١).

(١) منهج الإمام مسلم في ترتيب صحيحه: (ص ٦٥).

كان هذا المثال وأمثاله وهي كثيرة كافية لإسكات المليباري الذي ادّعى أنّ مسلماً إذا أصر ما هو مستحقّ للتقديم فإنه أدرك فيه شيئاً، يريد: أنّه أدرك فيه علة، وقد صرح بذلك. ويدّعي أنّه ما يؤخّره إلا لبيان وجوه الاختلاف، ويريد المليباري أنّ تحت هذه الوجوه عللاً واضطراباً يُدركها الحُفَاط -أي: من أمثاله-، ولا يُدركها أمثالنا -أي: ربيع وأمثاله-.

لقد هَلَمَّتْ الأمثلة التي ضربتها في كتابي كلّ دعاواه وسفسطاته؛ ولو كان عنده شيء من الأدب والتواضع واحترام الحقّ لَمَّا حرك بعدها ساكنًا، ولا اعترف بالحق، ورجع عن دعاواه الباطلة.

ولكن -مع الأسف- تمادى في عناده وسفسطاته، فأضاف إلى دعاواه دعاوى جديدة، مع اضطراب شديد وتعسف وتفلسف بأشياء لم تُدر على بال مسلم، ولا استخدمها كلّ أهل الحديث في مصنفاتهم على اختلاف أنواعها.

ومن عنده عقل يُدرك ما عليه هذا الرجل من الهوى وحُبّ الباطل، وارثكاب الأباطيل والصُّعاب لنصرة باطله.

لقد أتى إلى هذا الباب فقال: «قلت: أورد مسلم هنا اثني عشر حديثاً^(١)، معظمه -يعني: معظمها- عن ابن عمر، والباقي عن أبي هريرة، وكلّه مرتّب -يعني: كلّها- بحسب القوة والسّلامة.

فذكر حديث ابن عمر أولاً، وثني بحديث أبي هريرة، لأنّ حديث ابن عمر أشهر من حديث أبي هريرة كما يبدو ذلك جلياً من التخريج مع كونه عالياً، إذ أنّ الرواية في حديث ابن عمر أربعة.

وذكر مسلم حديث ابن عمر من عدة طرق، وهي كلّها مرتّبة: فقد قدّم طريق مالك عن نافع وعبد الله بن دينار وزيد بن أسلم جميعهم عن ابن عمر على غيره لعلوّه وشهرة رواية نافع وجماله مالك، ثمّ أتبعها برواية عبد الله بن نعيم وأبي أسامة وأيوب والليث؛ لأنّ هؤلاء كلهم دون مالك؛ ومن هنا تعرف شهرة حديث نافع

(١) يعني: طريقاً.

على غيره، حتى على حديث سالم^(١).

هذا كلام باطل، وسيوضح لك بطلانه بما يأتي:

قال الإمام مسلم رحمه الله: «حدثنا يحيى بن يحيى قال: قرأت على مالك، عن نافع وعبد الله بن دينار وزيد بن أسلم كلهم يُخبر عن ابن عمر أن رسول الله ﷺ قال: «لا ينظر الله إلى من جرَّ ثوبه خيلاء».

حدثنا أبو بكر بن أبي شيبة، حدثنا عبد الله بن نُمير وأبو أسامة؛ ح.

وحدثنا ابن نُمير، حدثنا أبي؛ ح.

وحدثنا محمد بن المثنى وعُبيد الله بن سعيد قالا: حدثنا يحيى وهو القطان كلهم عن عُبيد الله؛ ح.

وحدثنا أبو الربيع وأبو كامل قالا: حدثنا حماد؛ ح.

وحدثني زهير بن حرب، حدثنا إسماعيل كلاهما عن أيوب؛ ح.

وحدثنا قتيبة وابن رُمح عن اللَّيث بن سعد؛ ح.

وحدثنا هارون الأيلي، حدثنا ابن وهب، حدثني أسامة.

كل هؤلاء عن نافع عن ابن عمر عن النبي ﷺ بمثل حديث مالك، وزادوا فيه: «يوم القيامة».

أقول: أين العلل أيها المعاند؟، وأين بيان وجوه الاختلاف التي تنطوي على

العلل؟، والتأخير من أجل العلل؟، وأين الترتيب من أجل العلل؟.

فهذه هي مواطن الخلاف والتّزاع بيني وبينك فلماذا تلجأ إلى التهريج بعيداً كلَّ

البُعد عن مواضع التّزاع بيتنا؟، ولماذا التلبس؟، أيفعل مثل هذا من يحترم نفسه

ويحترم عقول الناس؟ ١٩٩.

إنّ هذه الأحاديث كلها صحيحة من الدرجة الأولى، ولم يقدّم مسلم طريقاً

منها على طريق لأجل ما ذكره الملياري.

(١) «التوضيح»: (ص ١٢٩-١٣٠).

ثُمَّ لَنَأْتِ إِلَى مَا يَدَّعِيهِ لِنَفْتِنْدَهُ عَلَى مَنَهْجِهِ الْآخِرِ الَّذِي لَجَأَ إِلَيْهِ لَمَّا كُشِفَ زَيْفُ مَنَهْجِهِ .

فَنَقُولُ :

أَوَّلًا : إِنْ طَرِيقُ عُيَيْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍ أَصَحُّ مِنْ طَرِيقِ مَالِكٍ عَلَى مَنَهْجِ الْمَلِيَّارِيِّ ، لِأَنَّ عُيَيْدَ اللَّهِ أَجَلٌّ مِنْ مَالِكٍ ، وَأَحْفَظُ وَأَتَقَنُ لِحَدِيثِ نَافِعٍ مِنْ مَالِكٍ عِنْدَ الْإِمَامِ أَحْمَدَ ، وَأَحْمَدُ بْنُ صَالِحٍ ، وَأَبِي حَاتِمٍ . قَالَ أَبُو حَاتِمٍ : سَأَلْتُ أَحْمَدَ بْنَ حَنْبَلٍ عَنْ مَالِكٍ وَعُيَيْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍ وَأَيُّوبَ ، أَيُّهُمْ أَثْبَتُ فِي نَافِعٍ ؟ فَقَالَ : عُيَيْدُ اللَّهِ أَثْبَتُهُمْ ، وَأَحْفَظُهُمْ ، وَأَكْثَرُهُمْ رَوَايَةً ^(١) .

وَقَالَ عَلِيُّ بْنُ الْحَسَنِ الْهَسَنَجَانِيُّ : سَمِعْتُ أَحْمَدَ بْنَ صَالِحٍ يَقُولُ : عُيَيْدُ اللَّهِ بْنُ عَمْرٍ أَحَبُّ إِلَيَّ مِنْ مَالِكٍ فِي حَدِيثِ نَافِعٍ ^(٢) .

وَقَالَ أَبُو بَكْرٍ بْنُ مَنْجُورٍ : كَانَ مِنْ سَادَاتِ أَهْلِ الْمَدِينَةِ ، وَأَشْرَافِ قُرَيْشٍ فَضْلًا ، وَعِلْمًا ، وَعِبَادَةً ، وَشُرْفًا ، وَحِفْظًا ، وَإِتْقَانًا ^(٣) .

وَإِنِّي لَا عَرَفَ جَلَالَهِ الْإِمَامِ مَالِكٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ، وَلَكِنْ هَذَا الْأَهْوَجُ وَضَعَ عُيَيْدُ اللَّهِ بْنُ عَمْرٍ دُونَ مِثْلِهِ بِكَثِيرٍ انْتِصَارًا لَهُوَسِهِ .

ثَانِيًا : إِنْ قَوْلُهُ : «فَقَدَّمَ طَرِيقَ مَالِكٍ عَنْ نَافِعٍ ، وَعَبْدُ اللَّهِ بْنُ دِينَارٍ وَزَيْدُ بْنُ أَسْلَمَ عَلَى غَيْرِهِ» لَعَلَّوْهُ وَشَهْرَةُ رَوَايَةِ نَافِعٍ غَيْرُ صَحِيحٍ ؛ فَحَدِيثُ عُيَيْدِ اللَّهِ أَعْلَى ، إِذْ هُوَ أَقْدَمُ رَوَايَةٍ عَنْ نَافِعٍ وَأَكْثَرُ مِلَازِمَةً لَهُ مِنْ مَالِكٍ ، وَهُوَ أَحْفَظُ وَأَتَقَنُ فِي حَدِيثِ نَافِعٍ . وَتَقَدَّمَ رَاوِي عَلَى رَاوِي فِي شَيْخٍ مَعَيْنٍ مِنْ أَنْوَاعِ الْعُلُوِّ . وَقَوْلُهُ :

«ثُمَّ أَتْبَعُهَا بِرَوَايَةِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ نُمَيْرٍ وَأَبِي أُسَامَةَ وَأَيُّوبَ وَاللَّيْثِ ، لِأَنَّ هَؤُلَاءِ كُلَّهُمْ دُونَ مَالِكٍ» .

(١) «الجرح والتعديل» : (٥/٣٢٦) .

(٢) «الجرح والتعديل» : (٥/٣٢٧) .

(٣) رجال «صحيح مسلم» : (١/١٣) .

أقول:

إن مالكا لجليل، ومن ذكر كلهم أجلاء -ولاسيما أيوب-، وحديث أيوب وحده عن نافع لا يقل عن حديث مالك.

ولو خالفهم مالك لقدّم حديثهم على حديثه، فلماذا هذا الهضم والظلم لِمنازلهم ولحديثهم؟.

كيف يكون حديث مالك وحده عن نافع أصح من حديثهم مجتمعين؟، إن هذا لَحَرْبٌ على العقل وقواعد المُحدّثين وتلاعبٌ بها.

ثم استمرّ يهذي بمثل هذا الكلام؛ فلا نُطيل على القارئ بمناقشته؛ لأنه يمكن على منهجه تفضيل الطرق الباقية عن ابن عمر، وطريقي أبي هريرة على طريق مالك.

ولعلّ القارئ يُدرك مدى تهوّر هذا الرجل وتلاعبه وخروجه الكثير والكثير عن محلّ النزاع: يفضّل حديثاً على حديث وطريقاً على طرق بما لا يعجز أضعف الناس عن إبطال هدياته بأقوى منه حجة وأقرب إلى العقل.

نزه الله سنة رسول الله ﷺ -وخاصة ما حواه «صحيح مسلم»- من هذا الهذيان والتلاعب.

وقد تركت ملاحظته في كلّ أباطيله ومُراته لأنّ بعض ما قدّمته من نماذج في نقاشه يدلّ اللبيب على فساد منهجه الجديد؛ كما بيّنا فساد منهجه وزيفه فيما سبق.

والله أسأل أن يحمي سنّة نبيه وقواعدها من أمثال هذا المبطل المثرثر، إنّ ربي لسميع الدعاء.



الفصل الرابع: أمثلة جديدة تؤيد الأمثلة التي ذكرناها في «منهج مسلم» بأن مسلماً لم يلتزم الترتيب في «صحيحه» على الوجه الذي يدعيه المليباري

أولاً: كتاب الطلاق، حديث (١٤٨٠): قدّم الإمام مسلم حديث محمد بن عمرو بن علقمة بن وقاص الليثي عن أبي سلمة عن فاطمة بنت قيس في قصة طلاقها على الإمام محمد بن شهاب الزهري عن أبي سلمة به، وعلى الشعبي عن فاطمة بنت قيس.

ومحمد بن عمرو مختلف فيه: قال الحافظ: «صدوق، له أوهام». وقال الذهبي فيه: «قال أبو حاتم: صالح الحديث، يكتب حديثه، وهو شيخ».

وقال النسائي وغيره: «ليس به بأس»، وقال في موضع آخر: ثقة. وقال ابن معين: «ما زال الناس يتقون حديثه». خ، م متابعه. وقال الحاكم: «أخرج له مسلم ثمانية أحاديث في الشواهد». فهو -إذن- من الطبقة الثانية.

أما ابن شهاب الزهري فهو من أجل وأعلى رجال الطبقة الأولى. وروى مسلم هذا الحديث بأسانيد كلها من الطبقة الأولى: الأول: من طريق صالح بن كيسان.

والثاني: من طريق عقيل عنه عن أبي سلمة.

والثالث: من طريق معمر.

ثم رواه عن زهير بن حرب: حدثنا هشيم، أخبرنا سيار وحصين ومغيرة وأشعث ومجالد وإسماعيل بن أبي خالد وداود كلهم عن الشعبي قال: دخلت على

فاطمة بنت قيس . . . وذكر الحديث .

ثم ساقه عن الشعبي من طرق أخرى كلها من الطبقة الأولى .
فكيف نفسّر عمل مسلم هذا؟ ، وأين الخصائص الإسانية التي يُراعيها مسلم
في ترتيب أحاديث «صحيحه» ، وأين الترتيب الدقيق؟ ، وأين التقديم والتأخير؟
فإذا أقررنا ما هو مستحق أن يقدمه عرفنا أن مسلماً أدرك فيه شيئاً؟؟!

تلك التهاويل والأباطيل التي اخترعها الملباري مكابرة وعناداً ؛ ليجتهد بها
حفاة أجلى من الشمس ، في أن الإمام مسلماً لم يلتزم الترتيب في كتابه ، ولم
يشرح العلل من خلال هذا الترتيب .

والأمثلة كثيرة وكثيرة جداً في أن الإمام مسلماً لا يلتزم الترتيب ؛ مما يطل
القول بأنه قد التزمه .

فالقول بالتزام الترتيب لا يعدو أن يكون من باب الطعن والتخمين .
غفر الله لمن قاله ورحمه ، فلقد فتح الباب للمتهوركين أن يتقولا ويفتروا على
«صحيح الإمام مسلم» بما لم يحصل ضد أي كتاب من كتب الحديث النبوي .
ثانياً : ١٥ - كتاب الحج ، ٨٩ - باب من أراد أهل المدينة بسوء أذابه الله ،
حديث : (١٣٨٦) :

صدر مسلم هذا الباب بحديث : «من أراد أهل المدينة بسوء أذابه الله كما
يذوب الملح في الماء» من طريق حجاج بن محمد وعبد الرزاق كلاهما عن ابن
جريج : أخبرني عبد الله بن عبد الرحمن بن يحنس ، عن أبي عبد الله القراظ قال :
أشهد على أبي هريرة أنه قال : قال أبو القاسم ﷺ . . . وساق الحديث .

عبد الله بن عبد الرحمن بن يحنس في هذا الإسناد : قال فيه الحافظ ابن حجر
في «التقريب» : مقبول / م ، ٤ .

وقال الذهبي في «الكاشف» : وثق ؛ وذلك أنه لم يوثقه غير ابن حبان ، ولم يرو
له مسلم إلا هذا الحديث .

ثم ساقه مسلم من طريق عبد الرزاق وحجاج بن محمد كلاهما عن ابن جريج

قال: أخبرني عمرو بن يحيى بن عمار أنه سمع القَراظ «وكان من أصحاب أبي هريرة» أنه سمع أبا هريرة يقول: . . . وساق الحديث.

وهذا الإسناد من الطبقة الأولى؛ فأين أصرار التقديم والتأخير؟، وأين الخصائص الإسنادية؟.

ثم ساقه من طريق ابن أبي عمر عن سفيان عن أبي هارون موسى ابن أبي عيسى، وعن الذَّراوَزدي، عن محمد بن عمرو؛ جميعًا سمعوا أبا عبد الله القَراظ سمع أبا هريرة، به.

ثم ساقه من طريق قُتيبة بن سعيد عن حاتم بن إسماعيل.

ثم عن إسماعيل بن جعفر عن عمر بن نبيه أخبرني دينار القَراظ سمعتُ سعد بن أبي وقاص يقول: قال رسول الله ﷺ: «مَنْ أَرَادَ أَهْلَ الْمَدِينَةِ بِسُوءٍ أَذَابَهُ اللَّهُ كَمَا يَذُوبُ الْمَلْحُ فِي الْمَاءِ».

وفي إسناده عمر بن نبيه: قال الحافظ: لا بأس به، وقال يحيى بن سعيد: لا بأس به، وقال ابن المديني: شيخ ثقة^(١).

فهو أشهر وأقوى من عبد الله بن عبد الرحمن بن يُحَنَس.

ثم ساقه في آخر الباب فقال: حدثنا أبو بكر بن أبي شيبة، حدثنا عُبيد الله بن موسى، حدثنا أسامة بن زيد، عن أبي عبد الله القَراظ قال: سمعته يقول: سمعتُ أبا هريرة وسعدًا يقولان: قال رسول الله ﷺ: «اللَّهُمَّ بَارِكْ لِأَهْلِ الْمَدِينَةِ فِي مُدَّتِهِمْ». وساق الحديث، وفيه: «مَنْ أَرَادَ أَهْلَهَا بِسُوءٍ أَذَابَهُ اللَّهُ كَمَا يَذُوبُ الْمَلْحُ فِي الْمَاءِ».

وفي إسناده هذا الطريق أسامة بن زيد اللبشي: قال الحافظ: «صدوق، يهيم»، وهو أقوى وأشهر من ابن يُحَنَس، وحديثه أطول وأشهر.

وهذه على مذهب الملياري من الخصائص التي يراعيها مسلم في الترتيب، فيقدم بسببها الحديث الذي تتوفر فيه هذه الخصائص.

(١) انظر: «تهذيب التهذيب»: (٥٠١/٧).

أما الشهرة فلأن حديث سعد رواه عنه أبو عبد الله القراظ كما هو هنا .
 ورواه عنه عامر بن سعد ، أخرجه مسلم في «صحيحه» : ١٥ - كتاب الحج ،
 حديث : (١٣٦٣) ، وأخرجه البخاري في : كتاب فضائل المدينة ، حديث :
 (١٨٧٧) عن الجعيد عن عائشة بنت سعد عن أبيها سعد بن أبي وقاص رضي الله عنه .
 وأما الطول فقال مسلم : بهذا الإسناد قال رسول الله ﷺ : «اللهم بارك لأهل
 المدينة في مذهبهم» وساق الحديث ؛ وفيه : «من أراد أهلها بسوء أذابه الله كما يذوب
 الملح في الماء» . هذا لفظ مسلم رحمته الله .
 فإين ما زعمه المليباري من اعتبار مسلم لهذه الخصائص في ترتيب كتابه
 «الصحيح» ؟ .

ثالثاً : ٣٥ - كتاب الأضاحي ، ٧ - باب نهي من دخل عليه عشر ذي الحجة
 وهو يريد التضحية أن يأخذ من شعره وأظفاره شيئاً ، صدر الباب ، حديث :
 (١٩٧٧) :

قال مسلم رحمته الله : حدثنا ابن أبي عمير المكي ، حدثنا سفيان ، عن عبد الرحمن
 بن حميد بن عبد الرحمن بن عوف ، سمع سعيد بن المسيب يحدث عن أم سلمة أن
 النبي ﷺ قال «إذا دخلت العشر وأراد أحدكم أن يضحي فلا يمس من شعره وبشره
 شيئاً» .

وفي إسناده : ابن أبي عمير : قال الحافظ فيه : «صدوق ، صنف المسند ، وكان
 لازم ابن عيينة ، لكن قال أبو حاتم كانت فيه غفلة ؛ من العاشرة» .
 وقال ابن أبي حاتم : سألت أبي عنه ؟ قال : كان رجلاً صالحاً ، وكان به غفلة ،
 ورأيت عنده حديثاً موضوعاً ، حدث به عن ابن عيينة ؛ وهو صدوق .
 ثم قال مسلم رحمته الله : وحدثناه إسحاق بن إبراهيم ، أخبرنا سفيان ، حدثني عبد
 الرحمن بن حميد بن عبد الرحمن بن عوف ، به ؛ وليس فيه لفظ : وبشره .
 وهذا الإسناد من الدرجة الأولى .

ثم ساقه من طريق شعبة عن مالك بن أنس عن عمرو بن مسلم عن ابن
 المسيب ؛ به ، بنحوه .

وعمر بن مسلم قال الحافظ فيه : صدوق ، وقال ابن معين : ثقة ، ومرة قال : لا بأس به .

ثم ساقه من طريقين مدارهما على محمد بن عمرو بن وقاص وهو صدوق له أوهام ، وقال الذهبي : قال أبو حاتم : يكتب حديثه ، وقال النسائي وغيره : ليس به بأس . عن عمرو بن مسلم به .

ثم ساقه من طريق سعيد بن أبي هلال : وثقه ابن سعد والبخاري وأبو حاتم وابن خزيمة والدارقطني وابن جبان وآخرون ، وشذ الساجي فذكره في الضعفاء ، ونقل عن أحمد بن حنبل أنه قال : «ما أدري أي شيء حديثه؟» ، يخلط في الأحاديث .
وتبع أبو محمد بن حزم الساجي فضعف سعيد بن أبي هلال مطلقاً ، ولم يصب في ذلك ، والله أعلم .

احتج به الجماعة^(١) ، وقال الذهبي في «الميزان»^(٢) : ثقة معروف ، حديثه في الكتب الستة .

* * *

(١) مقدمة الفتح : (ص ٤٠٦) .

(٢) (١٦٢/٢) .

الخاتمة

لقد تبين للقارئ الكريم تجني الملياري على الكتاب العظيم - «صحيح الإمام مسلم» -، ذلك الكتاب الذي احتل مكانة عظيمة في قلوب المسلمين خاصتهم وعامتهم على امتداد تاريخ الإسلام، منذ أُلّف هذا الكتاب إلى يومنا هذا وإلى قيام الساعة - إن شاء الله -.

١- فلقد كان هذا الملياري الأهرج يعمل في كتاب «غاية المقصد» للهيثمي، فقفز منه قفزة هائلة على باب من أبواب «صحيح مسلم» يقوم على عشرة أسانيد، رجالها كالجبال علماً وحفظاً وإتقاناً، فهدم منها خمس طرق، وادّعى أن مسلماً لم يخرجها في الأصول ولا في المتابعات.

ثم أتى في هذا الهجوم على باقي أسانيد الباب وهي خمسة أسانيد من أجل الأسانيد، فادّعى أنها لا تصلح في الشواهد.

ثم امتدّ شره إلى شواهد لعدد من الصحابة ففرض عليها، وقال: إنها لا تصلح للشواهد أيضاً.

وخالف في هذا الهجوم الخطير^(١) اثنين وعشرين عالماً وإماماً من أئمة الحديث، قد حكموا بصحة هذه الأحاديث، وكان خلال بحثه يمدح بعض العلماء وعددهم أربعة أو خمسة، يشيد بهم انتصاراً لرأيه الباطل، ويسميهم بالأئمة النقّدة تعريضاً بأولئك العلماء الذين خالفهم بأنهم ليسوا بأئمة ولا نقّدة، مع أن هناك تبايناً في وجهات نظر من يتعلّق بهم.

٢- فلما رددت عليه، وبيّنت له خطورة هذا الأسلوب وهذا المنهج الذي سلكه؛ أخذته العزة بالإثم، شأن كل مبطل وصاحب هوى، فرّد عليّ بكتاب ملاء بالترّهات والأباطيل، والدعاوى العريضة.

(١) وهو الآن يزعم أنه بأعماله هذه يرد على المستشرقين!!.

ثم وضع منهجاً لصحيح مسلم يقتضي تدميره ونسفه ، يقوم على ما يزعمه^(١) من ترتيب مسلم الذي أودعه الدقاتق العلمية ، ويقوم على التقديم والتأخير ، وشرح العلل .

وادّعى بأن مسلماً إذا آخر ما يستحق أن يقدم فإنه قد أدرك فيه شيئاً جعله ينصرف - أي : أدرك فيه علة - وطبق هذا فعلاً .

والنتيجة الحتمية لهذا القول هي تدمير «صحيح مسلم» ، كما بينت ذلك في كتابي الذي كان ردّاً على هذه الأباطيل ، ألا وهو «منهج مسلم في ترتيب صحيحه» ، بينت ما في أقوال هذا الرجل من زيف وانتحال واختراع بيانياً شافياً ، وبينت منهج مسلم بأمثلة كثيرة ، وبأقواله وأقوال أئمة الحديث ، غير أن أهل الأهواء والباطل في كل زمان ومكان لا تقنعهم الحجج النيرة ، والبراهين الواضحة ، ومنهم هذا الرجل .

٣- فلجّ في باطله ، وألف كتاباً جديداً سماه «التوضيح لمنهج مسلم في الصحيح» ، ادّعى فيه أنني ظلمته ، واتهمته في عقيدته ، ولكنه لم يبين عقيدته ؛ ومّا زادني وثوقاً بأن الرجل فاسد العقيدة .

وجاء في هذا الكتاب إضافة إلى دعاواه في الترتيب وشرح العلل بدعاوى جديدة ، وهي ترتيب الكتاب بحسب السلامة والنظافة والصحة ، وبحسب الخصائص الإسنادية والحديثية من العلو والتسلسل والشهرة ، وفرح بهذا الاكتشاف ، وأرجف به ، وردّ به على الأمثلة التي توضح منهج مسلم ، كما خيل له هواء .

٤- فتصليت له في هذا الكتاب ، وبينت زيف دعاواه القديمة والحديثة ، وسوء استخداماته للعلو والتسلسل والشهرة ؛ إذ رافق استخدامهما جهل غليظ ، وهوى عريض ، فبينت ذلكم الجهل والهوى بالحجج والبراهين ، كما بينت شرط مسلم في الصحة من كتابه ، وجلّيت ذلك تجلية تكفي وتشفي طالب الحق .

(١) وهو الآن يزعم أنه بأعماله هذه يرد على المستشرقين ١١ .

كما بينت أطواره، وتلونه من بداية تهجئه على «صحيح مسلم» إلى نهاية ما كتب، وأضفت أمثلة جديدة من «صحيح مسلم» تؤكد -هي وما في هذا الكتاب- ما قررته في كتابي «منهج مسلم في ترتيب صحيحه».

وأسأل الله أن ينفع بهذا الجهد طالبي الحق المسترشدين، ويدفع به انتحال المبطلين، وتأويل الجاهلين، وتحريف الغالين، إن ربي لسميع الدعاء.



موسم سرما

موسم سرما

موسم سرما

موسم سرما

دحرافاءاءاأ أهلا الزلف والأرباب

عن ءءوة الإمام محمد بن عبء الوهاب رءه الله

«نقء لءسن المالءى»

أألف

فضفلة الشفء العلامة

رفبع بن هاءى عمفر المءءلى

رفس قسم السنة بالءامعة الإسلامفة بالمءفنة النبوة سابقًا

أقفءم

فضفلة الشفء العلامة

فضفلة الشفء العلامة

أءمء بن فءف النءمف

صالح بن فوزان بن عبء الله الفوزان

فضفلة الشفء العلامة

زفء بن محمد بن هاءى للمءءلى

سوزید ببلقاسم

سوزید ببلقاسم

سوزید ببلقاسم

سوزید ببلقاسم

سوزید ببلقاسم

سوزید ببلقاسم

تقديم العلامة الشيخ
صالح بن فوزان الفوزان

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله رب العالمين ، والصلاة والسلام على نبينا مُحَمَّد وآله وصحبه .
وبعد : فقد اطلعت على ما كتبه فضيلة الشيخ : ربيع بن هادي المدخلي في رده
على الكتاب المسمى : «مُحَمَّد بن عبد الوهاب داعية إصلاحٍ وليس نبياً» للمدعو
حسن ابن فرحان المالكي ، ذلكم الكتاب الذي تناول فيه على الإمام مُحَمَّد بن عبد
الوهاب زاعماً الرد على كتابه العظيم «كشف الشبهات» ؛ ولم يكتف هذا الكاتب
المفتون بهذا العمل المخزي ، بل تمادى في غيه وضلاله ، وتناول على جبال
الإسلام بإفكّه وانتحالهِ ، وحاول أن يتقدم ما كتبه أئمة الإسلام وهداة الأنام في بيان
العقائد الصحيحة ودحض العقائد القبيحة ، فوجدت رد الشيخ ربيع -حفظه الله-
واقياً في موضوعه ، جيداً في أسلوبه ، مفحماً للخصم -فجزاه الله خير الجزاء-
وأثابه على ما قام به من نصرة الحق وقمع الباطل وأهله- .
وصلّى الله وسلّم على نبينا مُحَمَّد وآله وصحبه .

كتبه

صالح بن فوزان بن عبد الله الفوزان

عضو هيئة كبار العلماء

في ١٤٢٣/٨/٩ هـ

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

فجاء هذا المالكي ليلصقها بالشيخ مُحَمَّد بن عبد الوهاب رحمته الله ظلمًا، وعدوانًا، وزورًا، وبُهتانًا، فتصدى له الشيخ ربيع بن هادي المدخلي الذي مارس هذه المعامع من زمن طويل جهادًا في سبيل الله، ودحرًا لأعداء الله، وبيانًا لمن انطوى عليه هؤلاء المبتدعة من ضلال زعموه هدي، وغواية زعموها رشدًا، فهنئنا

له ما قام به من جهاد لصالح الإسلام، دافع به عن السنة المطهرة، فجزاه الله خيراً وبارك فيه، وأسأل الله أن يشتنا وإياه على الحق.

فلقد بين - وفقه الله - ضلالات سيد قطب، وانحرافات عبد الرحمن بن عبد الخالق، وغلو الحدادية، ووقف للخوارج الجدد أصحاب النحلة التكفيرية موقف الناقد الخبير والموجه البصير، فبين ما هم عليه من غواية وضلال، ثم تصدى لأبي الحسن المصري ثم الماربي، فبين شطحاته، وتليساته، وأخيراً بين تمويهات المالكي، ومكره، ودجله وخداعه الذي خدم به أهل الرفض الحاقدين، وأهل التصوف المارقين، ولقد أغرق المالكي في الكذب والافتراء على شيخ الإسلام مُحَمَّد بن عبد الوهاب رحمته الله الذي أحيا الله ﷻ به ويدعونه أمماً لا يحصون، وأتهمه بأنه تكفيري، وزعم بأن التكفيريين المعاصرين الذين أخذوا النحلة التكفيرية من كتب سيد قطب.

واليك نموذجاً من تلك النماذج التي ذكرها في كتبه، تدل صراحة أن أمة مُحَمَّد ﷺ ارتدت عن الإسلام كلها، فمن ذلك ما قاله في مقدمة تفسير سورة الحجر في المجلد الرابع من الظلال (ص ٢١٢٢) قال: «إنه ليس على وجه الأرض اليوم دولة مسلمة، ولا مجتمع مسلم قاعدة التعامل فيه هي شريعة الله، والفقه الإسلامي».

ولهذا النموذج نظائر كثيرة في كتبه أخذ منها أصحاب المناهج المنحرفة عقيدتهم التكفيرية، ومع ذلك يقول هذا الظالم المفترى: أن أصحاب المناهج التكفيرية في عصرنا الحاضر إنما أخذوا نحلتهم التكفيرية من الشيخ مُحَمَّد بن عبد الوهاب، يا لها من فرية ما أعظمها!!

ولقد تصدى له الشيخ ربيع - حفظه الله -، فبين تليساته الساقطة، وافتراءاته الماكرة، علماً بأن شيخ الإسلام مُحَمَّد بن عبد الوهاب إنما كفر المشركين الذين بقوا على الشرك الأكبر بعد إقامة الحجة عليهم، وإن هذا الملبس يتبين أن في قلبه حقد على التوحيد وأهله ودعائه، لاسيما هذا الإمام العظيم الذي جاهد جهاداً مريراً لنشر التوحيد، وألف الكتب في ذلك.

فجزى الله الشيخ ربيع خير الجزاء، وبارك فيه وفي دعوته وجهاده، وجعلنا
وليّاه من الذابين عن الشريعة الغراء، كل بقدر استطاعته وعلى حسب حاله.
وصلّى الله على نبيّنا مُحَمَّد وعلى آله وصحبه.

كتبه

أحمد بن يحيى النجمي

١٤٢٣/٨/٤هـ

تقديم العلامة الشيخ زيد بن محمد المدخلي

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله الذي شرف أصحاب مُحَمَّد ﷺ بصحبته، والجهاد تحت ألويته، والدعوة إلى الله على طريقته ومنهجه، والشكر لله الذي نصر أوليائه المتقين وحزبه المفلحين، وكل من دعا إلى الله وعمل صالحًا وقال: إنني من المسلمين. وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له، الملك الحق المبين الذي اختار من عباده الأنبياء والمرسلين، ووفق لاتباعهم والأخذ بميراثهم علماء ربانيين، تفقهوا في الدين، ونصحوا لله ولكتابه ورسوله ولأئمة المسلمين وعامتهم أجمعين. وأشهد أن مُحَمَّدًا عبد الله ورسوله، بعثه الله بالوحي المبين؛ لينذر من كان حيًا ويحق القول على الكافرين، ومن تشبه بهم من أعداء الحق وأنصار الشياطين، ورضي الله عن الصحابة أجمعين الأولين منهم والآخرين، ورحمة الله على العلماء عموماً وعلى المعجلين لما اندرس من معالم الدين خصوصاً والله أرحم الراحمين.

ثم أما بعد: فقد وصلني بحث قيم تجلت فيه نصرة الحق والمحق ودحر الباطل وأهله بعنوان: «دحر افتراءات أهل الزيغ والارتياب عن دعوة الإمام محمد بن عبد الوهاب رحمته الله» وهو نقد لحسن المالكي كتبه الشيخ العلامة/ ربيع بن هادي المدخلي - حفظه الله، وسدده ورعاه بالعرف والعافية والمعافة التامة الدائمة في الدنيا والبرزخ والآخرة-، فقرأت موضوعات البحث كلها فأحزنتني ما سطره المالكي من الانتقادات المخاطنة، والتعقبات الكاذبة لعقيدة الإمام المجدد مُحَمَّد بن عبد الوهاب ومنهج دعوته إلى الله ومؤلفاته ورسائله العامة والخاصة، ولقد أتى المتعقب المالكي بالعجب، أو على الأصح بموجبات الغضب؛ بسبب قلب الحقائق ظلمًا وعدوانًا على إمام أنار الله القلوب والعقول بدعوته، التي جاءت في

وقت كان الناس في كل قطر من الأقطار في أمس الحاجة إليها بشهادة الصديق الصادق والعدو المنصف، فنفخ الله بها العنبر والعجم في كل إقليم من أقاليمه، نعم جاء الشيخ بالدعوة النيرة ذات العقيدة السلفية الصحيحة، والمنهج النبوي الكريم الذي ليس لهما مصدر إلا كتاب الله العظيم والسنة الغراء وإجماع من يعتد بإجماعهم من علماء المسلمين.

فتصدي المالكي المذكور لذلك النور بتليسات فاسدة وشبهات خطيرة؛ ليقنع بها الناس أن الشيخ محمد بن عبد الوهاب وإن كان من دعاة الإصلاح إلا أنه وقع في أخطاء فاحشة تتعلق بالعقيدة والمنهج، وأكثر المالكي من الافتراءات على الشيخ الإمام المجدد، ونوع المجازفات، وأبدى وأعاد من بضاعته التي نشرها، فكشف بها عن سوء معتقده، وفساد منهجه، فوفق الله الشيخ الفاضل والعلامة الجليل ربيع بن هادي المدخلي ففند جميع انتقاداته الخاطئة، وجميع شبهاته الخطيرة بالأدلة النقلية والعقلية، وذلك نصرة للحق، ونصيحة للخلق، وتحطيم للظلم، ونصر للمظلوم من المعتدي المالكي الظلوم، وعند الله تجتمع الخصوم.

وإنني لأقول للشيخ ربيع ولغيره من أصحاب العقيدة السلفية الصحيحة والمنهج القويم: إنه لا يستغرب من اعتداء المالكي على الشيخ الجليل محمد بن عبد الوهاب رحمته الله فقد نال الرجل من الصحابة الكرام، وعلى رأسهم أفضل الأمة بعد النبي الكريم - عليه الصلاة والسلام - أبو بكر وغيره رضي الله عنهم بأساليب ظالمة، كما أوضح ذلك الشيخ الجليل / عبد المحسن بن حمد العباد البدر - حفظه الله ورعاه - في كتاب مطبوع متداول بين الناس أسماء: «الانتصار للصحابة الأخيار» وهو اسم مطابق مسماه، فالحمد لله الذي هيا في كل زمان ومكان من يرد على أهل الأهواء والمحدثات بالنصوص الصريحة، والبراهين الساطعات؛ إحقاقاً للحق، ونصرة له ولأهله أحياء وأمواتاً، وإزهاقاً للباطل وتحذيراً من أهله.

كتبه

زيد بن محمد هادي المدخلي

١٤٢٣/٨/٩ هـ

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله، والصلاة والسلام على رسول الله، وعلى آله وصحبه ومن اتبع هداه.

أما بعد: فقد ألف المسمى بـ: «حسن المالكي» عددًا من المؤلفات يحارب فيها أصحاب رسول الله ﷺ الكرام، وغيرهم من أهل السنة الذين تبعوهم بإحسان، وقد زكى الله ورسوله أصحاب رسول الله، وأثنى عليهم الله في محكم كتابه الثناء العاطر، وأخبر عن صفاتهم الحميدة في التوراة والإنجيل فقال تعالى: ﴿تُحَمَّدُ رَسُولَ اللَّهِ وَالَّذِينَ مَعَهُ أَشِدَّاءُ عَلَى الْكُفَّارِ رُحَمَاءُ بَيْنَهُمْ تَرَاهُمْ رُكَّعًا سُجَّدًا يَبْتَغُونَ فَضْلًا مِنَ اللَّهِ وَرِضْوَانًا سِيمَاهُمْ فِي وُجُوهِهِمْ مِنْ أَثَرِ الشُّجْرِ ذَلِكَ مَثَلُهمْ فِي التَّوْرَةِ وَمَنْطِقِي فِي الْإِنْجِيلِ كَرِجَ لَحْرِجٍ مَنْطِقُهُمْ فَتَارِدُهُ فَاسْتَعَطَّ فَاسْتَوَى عَنْ شَوْقِهِ يَعْجِبُ الرُّزَّاعَ لِيَغِيظَ بِهِمُ الْكُفَّارَ﴾ [الفتح ٢٩].

قال الحافظ بن كثير في تفسيره (٢٠٥/٤) في تفسير سورة الفتح بعد تفسيره لقوله تعالى: ﴿تُحَمَّدُ رَسُولَ اللَّهِ﴾ الآية، عند قوله: ﴿لِيَغِيظَ بِهِمُ الْكُفَّارَ﴾ انتزع من هذه الآية الإمام مالك -رحمة الله عليه- في رواية عنه تكفير الروافض الذين يبغضون الصحابة رضي الله عنهم، قال: لأنهم يغيظونهم، ومن غاظه الصحابة رضي الله عنهم فهو كافر لهذه الآية، ووافقه طائفة من العلماء رضي الله عنهم على ذلك.

والأحاديث في فضل الصحابة رضي الله عنهم، والنهي عن التعرض لهم بذكر مساوئهم كثيرة، ويكفيهم ثناء الله عليهم ورضاه عنهم.

وقال تعالى: ﴿لَا يَسْتَوِي مِنْكُمْ مَنْ آمَنَ مِنْ قَبْلِ الْفَتْحِ وَقَتْلَ أَوْلِيكَ أَكْثَرُ دَرَجَةً مِنَ الَّذِينَ آمَنُوا مِنْ بَعْدِ وَقَتْلُوا وَلَا وَعَدَ اللَّهُ الْحُسْنَى وَاللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ خَبِيرٌ﴾ [الحديد: ١٠].

وقال تعالى: ﴿وَالسَّابِقُونَ السَّابِقُونَ أُولَئِكَ الْمُقَدَّمُونَ وَالْأُولَى وَالَّذِينَ تَبِعُواهمْ بِإِحْسَانٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ وَرَضُوا عَنْهُ وَأَعَدَّ لَهُمْ جَنَّاتٍ تَجْرِي مِنْ تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ خَالِدِينَ فِيهَا أَبَدًا ذَلِكَ الْفَوْزُ الْعَظِيمُ﴾ [التوبة: ١٠٠].

وقال رسول الله ﷺ: «لا تسبوا أصحابي فوالذي نفسي بيده، لو أنفق أحدكم مثل أحد ذهباً ما بلغ مد أحدهم ولا نصيفه».

في ضوء هذه الآيات وغيرها، وفي ضوء الأحاديث الكثيرة في فضائل أصحاب رسول الله ﷺ وبيان مكانتهم عند الله، عرف خيار هذه الأمة من التابعين، ومن تبعهم بإحسان من أئمة الإسلام وأئمة التفسير والحديث والفقه، ومن سار على نهجهم من أهل السنة والجماعة، عرفوا أقدار أصحاب رسول الله ﷺ ومنازلتهم الرفيعة التي أحلهم الله إياها، كيف وهم مع كل هذا قد بذلوا أموالهم وأنفسهم في نصرة دين الله، وإعلاء كلمة الله ونشرها في الدنيا بالحجة والبرهان، والسيف والسنان، فأسعد الله بهم وبيجهادهم أمماً وشعوباً.

فلهم منا بعد الله تعالى، ثم الأنبياء العظام، والرسول الكرام كل إجلال واحترام وحب وتقدير، ولمبغضيتهم وشائيتهم كل بغض وإهانة وتحقير.

فرضي الله عن أصحاب محمد وأرضاهم، وحشرنا في زمريتهم تحت لواء محمد ﷺ مع النبيين، والصديقين، والشهداء، والصالحين، وأبعد الله من انحرف عن نهجهم، وناصبهم العدا والبهضاء، وتعن وانتكس، وإذا شيك فلا انتنش.

أقول هذا: لأن الروبضات والغناء أصبحوا يصولون، ويجولون، ويتناولون على أصحاب محمد ﷺ، وعلى من تبعهم بإحسان، ومنهم أهل السنة والحديث والتوحيد، الطائفة الناجية المنصورة.

ومن أئمة الحديث والسنة والتوحيد ذلكم الإمام العلم المجتهد رافع راية التوحيد والسنة، وقامع الصلالات المجاهلات، والبدع والخرافات الرافضية والصوفية والجهمية، ذلكم العلم الذي رفع الله به منار الإسلام، وجدد به ملة محمد -عليه الصلاة والسلام- فشرق بأعماله وجهاده وتجديده كل ضال جهول، منذ رفع راية التوحيد والسنة إلى يومنا هذا وإلى ما يشاء الله.

ومن الذين شرقوا بهذه الدعوة العظيمة التي رفع لواءها ذلكم الإمام الكبير الشجاع، والعالم التحرير هذا الذي يسمى بحسن المالكي الذي أعمته أنوار السنة

والتوحيد، فيأبى إلا أن يتخبط في ظلمات الجهل والضلال، ينهل من كل المستنقعات الموبوءة بالرفض والتصوف وأصناف الضلال، ويتنصر لكل مبطل ضال، ويخاصم كل أصحاب الحق مبتدئاً بالصحابة الكرام، ومتهياً بأتباعهم وسالكي منهجهم على مر الدهور والأيام.

فلا يتولى الإمام مُحَمَّد بن عبد الوهاب إلا من سار على نهج رسول الله ﷺ ونهج الخلفاء الراشدين والأئمة المهديين من الصحابة وخيار التابعين ومن سار على نهجهم من أعلام السنة والدين.

لقد تصدى هذا الظلوم لمناصري الإمام، يكيل لهم التهم القبيحة التي هم منها برآء من التعصب والغلو والقبايح التي ألصقها بهم ظلماً وزوراً، وهو وأمثاله أحق بها، وهم أولى بها وأهلها.

١- لقد دفعه حقه على الإمام مُحَمَّد ودعوته إلى رمية بتكفير الأمة، وإصااق دعاة التكفير به وبدعوته وكتبه وكتب تلاميذه وأحفاده، فقال بعد دعاوى يرفع فيها نفسه فوق منزلته بكثير:

«ومن هذا المنطلق فإني وجدت الشيخ مُحَمَّد بن عبد الوهاب رحمته الله على فضله، وأثره الدعوي الذي لا يكره منصف قد وقع في أخطاء أصبحت سنة متبعة عند بعض طلبة العلم، الذين أصبحوا يطلقون التكفير في حق علماء ودول وطلاب علم بناء على ما قرره الشيخ مُحَمَّد في بعض كتبه ورسائله، وأصبح الواحد من هؤلاء يحتج بأن الشيخ كان يرى كفر هؤلاء العلماء، وهؤلاء الحكام، وكفر من هذه صفته... إلخ.

٢- وقال: «فهذه الفوضى التكفيرية هي نتيجة طبيعية وحتمية من نتائج منهج الشيخ مُحَمَّد بن عبد الوهاب رحمته الله، الذي توسع في التكفير حتى وجدت كل طائفة من كلامه ما يؤيد وجهة نظرها، بل حركة الحرم وأصحاب التفجير في العليا ما هم إلا نتيجة لمنهج الشيخ في التكفير» (ص ٢١).

وله تهم أخرى من هذا النوع.

٣- ويدفع تهمة التكفير عن سيد قطب بعد إلحاحه على إصااق فتن التكفير

السابقة والمعاصرة بالشيخ مُحَمَّد بن عبد الوهاب ودعوته، فيقول: «والشيخ مُحَمَّد رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ لو لم يقاتل المسلمين، واكتفى بِمِرْاسلة العلماء يَحْتَمِلُهم على الدعوة إِلَى اللَّهِ، رُبَّمَا لو فعل هذا لتجنبنا مآسي التكفير من ذلك الزمن إِلَى عصرنا هذا الذي يعتمد فيه المكفرون على فتاوى الشيخ وعلماء الدعوة في تكفير المسلمين، وإن كان سيد قطب رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قد بالغنا في نقده لأننا وجدنا في «متشابه» كلامه ما يوحى بالتكفير، فإن الشيخ مُحَمَّد بن عبد الوهاب قد وجدنا التكفير في «صريح» كلامه لا متشابهه! فجعلنا سيد قطب كبش فداء؛ لأنه ليس له أنصار عندنا وللشيخ أنصاراً وهذا ليس من أخلاق طالب العلم الذي يقول الحق ولو على نفسه، ولا يحمل المسئولية الأبرياء».

وفي هذا الكلام من الدعاوى الباطلة والظلم ما لا يصدر إلا عن مثل هذا الرجل، وفيه من تنزيه أهل الباطل عن باطلهم، وتحميل الأبرياء ذنوب غيرهم ما لا يقدم عليه إلا من لا يستحي ولا يخاف عقاب الله لمن يتقحم مثل هذه الموبقات.

والرجل مجازفات لا تصدر إلا ممن أكل الحقد قلبه، وسيطر الهوى على عقله ومشاعره وعواطفه.

ولا أدري ما سر نفيه التكفير عن سيد قطب، وذبه عنه، واتهام من يتقده، والصاق التكفير بالإمام مُحَمَّد! هل لأنه يوافقه في عقيدته ومنهجه ولا سيما طعنه في الصحابة ١٩ أو لأسباب أخرى منها حقه على الإمام مُحَمَّد ودعوته وأنصاره ١٩.

وسوف أناقشه في أهم افتراءاته ومجازفاته، مبيناً واقع الإمام الحقيقي ومنهجه، وهل هو الوحيد في دعوته، أو هو أسد من أسد الله مع أسود وأشاوس من هذه الأمة، ومبيناً فساد منهج هذا المالكي وعقله وأخلاقه، وتولييه لأهل الضلال ودفاعه عنهم بالباطل.

لمحة عن حسن بن فرحان المالكي

هذا الرجل موتور، قتله الحقد على المنهج السلفي وأهله، ومع ذلك يلصق نفسه كذبا وزورا بالسلفية والحنبلية، وقد تفجرت ينابيع هذا الحقد في كتابه «قراءة في كتب العقائد» من (ص ٧٢-١٣٠) ملأها بالطعون التي لم يسبق إليها، وسأسرد عناوين بعض هذه الطعون:

- ١- تحدث عن الجبرية في نصف صحيفة انظر (ص ٦٠) من كتابه المذكور.
 - ٢- وتحدث عن عقيدة الإرجاء في عشرة أسطر: أربعة أسطر في (ص ٦٠)، وستة أسطر (ص ٦١).
 - ٣- وتحدث عن القدرية في قرابة ثلاث صحائف من (ص ٦١) إلى جزء من (ص ٦٤).
 - ٤- وتحدث عن الجهمية من بقية (ص ٦٤) إلى منتصف (ص ٦٧).
 - ٥- وتحدث عن المعتزلة من بقية (ص ٦٧) إلى السطر السادس من (ص ٧١).
- وفي حديثه عن هذه الفرق لا يجرد الحديث فيهم، بل فيه طعون وأتهامات لأهل السنة والحديث، وأنهم يفترون الأحاديث لأجل بني أمية في فضل الشام، لأنها مسكن بني أمية، وفي فضل الطائفة المنصورة.
- نعود إلى طعنه في المنهج السلفي وأهله، فقد عنون لهذه المطاعن بواحد وعشرين عنوانا تحتها من الطعون الشيعة الأمور التي يخجل من حشدها أعداء المنهج السلفي.

كان قد سرد عددًا كثيرًا من الطعون الجريئة.

ثم قال في (ص ٨١):

«وسأذكر أمثلة على الأخطاء السابق ذكرها التي يمكن إجمالها في الأمور

التالية:

١- «التكفير والتبديع في كتب الحنابلة، وما له حكم ذلك، أو ترابعه من التضييل والتفسيق والشتم واللعن والبذاءة».

٢- «كثرة الأكاذيب من الأحاديث الموضوعة، والآثار الباطلة، وخاصة تلك المشتملة على التجسيم وتشبيه الله بالإنسان». (ص ٩١).

والناس يعلمون أن أهل الحديث أشد الناس محاربة للتشبيه والتجسيم، وأنهم هم الذين واجهوا افتراءات الكذابين والوضاعين من أصناف الفرق ولا سيما الروافض.

وميزوا صحيح الأحاديث من ضعيفها من موضوعها في دواوين: كالموضوعات، وكتب العلل، كما بينوا أحوال الرجال من جرح وتعديل، وميزوا صحاح الأحاديث في كتب الصحاح المعروفة: كالصحيحين للإمام البخاري ومسلم، وصحيحي ابن خزيمة وابن حبان، ومن حصل منه تقصير في الوفاء بشرط الصحيح ذهب أئمة الحديث من إخوانهم لسد هذا الخلل.

وشرح ذلك بطول، وهو معروف لدى أهل العلم والإنصاف، وليس للفرق الضالة - وخاصة الروافض - أي جهد في هذا المجال، اللهم إلا من أراد أن يتشبه بهم فإنه عالة عليهم.

٣- «تأثير العقيدة على الجرح والتعديل» (ص ٩).

وهذا من كذبه على أئمة الجرح والتعديل، فإنهم من أتقى الناس لله، وأشدهم مراقبة له، ومن أشدهم عدلاً وإنصافاً، وهذا منه كيد لمنهج الإسلام الأصيل، المستمد من الكتاب والسنة للحفاظ على دين الله الحق الذي وعد بحفظه.

فانظر إلى هذا الحاقد كيف يجعل من فضائلهم ومحاسنهم قبائح، وسبب هذا تأثره بمكايد المستشرقين ومن سار على نهجهم من العلمانيين.

٤- «عدم فهمهم حجة الآخر» (ص ١٠١).

وهذا يدافع به عن علم الكلام الذي أجمع علماء الأمة على تحريمه، لأنه فلسفة مناقضة للإسلام وللتسليم بالوحي المعصوم.

وقد بين فحول العلماء ما فيه من المفاصد، ويشهد لذلك فساد عقول وعقائد

من أعجبوا به، وعولوا عليه، ثم ندموا أشد الندامة أواخر حياتهم، وهذا أمر معروف يجهله هذا المسكين.

٥- «ومنها: العنف والافتراء على الخصوم» (ص ١٠٧-١٠٨).

فهو يسلم بكل ما يقوله أعداء أهل السنة، ويدافع عن مثل جهنم ابن صفوان، ويشتر المريسي وأمثالهما، وهذا دليل على خبث معتقده ومنهجه.

ثم يقال: لماذا لم تذكر عنف الجهمية والمعتزلة؟! وما فعلوا بأهل السنة في أيام المأمون والمعتصم والواثق.

ولماذا لم تذكر عنف الروافض والباطنية في المشرق والمغرب؟!.

ولماذا لم تذكر أكاذيبهم وظلمهم إلى آخر محتازيهم؟!.

ولماذا لم تذكر كذب الصوفية، وافتراءاتهم على الله، وعلى الإسلام، وعلى أئمة الإسلام.

٦- «سكوتهم عن الإنكار على بعضهم، وانشغالهم بدم الآخرين».

ويريد بذلك العلماء المعاصرين، وهذا من الكذب المكشوف، فقد تكلم العلماء على التكفيريين، وعلى السحرة والمشعوذين، وعلى الروافض والصوفية الغالين.

٧- «الغلو في شيوخهم وأئمتهم» (ص ١١٠-١١٢).

وهذا من البهت، فكلمة شيخ الإسلام التي تطلق على ابن تيمية هي عنده غلو كغلو الروافض في أئمتهم الذين يعتقدون فيهم أنهم يعلمون الغيب، ويتصرفون في الكون، بل هم أفضل من الأنبياء والملائكة، بل لهم سلطة تكوينية على كل ذرة من ذرات الكون إلى جانب عبادتهم لهم، واستغاثتهم بهم، والذبح لهم... إلخ، كما قال الخميني في كتابه «الحكومة الإسلامية» (ص ٥٢).

وكلمة شيخ الإسلام عنده غلو كغلو الصوفية الذين يشابهون الروافض والباطنية في كثير من غلوهم في الأولياء وتقدِيم القرابين لهم.

ومن أجل رسالة من رجل كان أصله صوفي، لكنه استفاد من ابن تيمية فمدحه

في رسالة وجهها إلى بعض تلاميذ ابن تيمية ، فأصبح بسبب ذلك أهل السنة من عهد الإمام أحمد إلى يومنا هذا من الغلاة في شيوئهم وأئمتهم ، وهكذا يكون الإنصاف عند هذا الرجل الذي يبالغ في دعاوى الإنصاف .
 ٨- «ردود الأفعال» .

قال بعد هذا : لَمَّا قام تيار جهم بن صفوان بنغي الصفات ، قام الحنابلة والسلفية فجسموا ، كما رأيت في الفقرة (١) .
 ولما مدح المعتزلة العقل ، قام الحنابلة وذموا العقل .
 ولما توسع الأحناف في الرأي والقياس ، جاء الحنابلة بأحاديث وأثار في ذم الرأي والقياس .

وهكذا يفترى هذا الرجل الفوضوي الفكر ، فلا هو سلفي ، ولا جهمي ، ولا معتزلي ، أما الرفض فمؤكد .
 ليس في القرآن الذي فيه بيان كل شيء ما يبطل كل ضلالة جهمية ، أو اعتزالية ، أو قدرية ؟ ! .

ليس في السنة التي هي بيان لما أجمل من القرآن ، وتخصيص ما فيه من عمومات ، وتقييد ما فيه من إطلاقات ، بيان للآراء المخالفة لهذه السنة ؟ ! .
 ليس أهل الحديث الحنابلة هم الذين يذبون الكذب عن رسول الله وعن دينه ؟ ! .

أتجعل الكذابين هم الصادقين ، والصادقين الذابين عن الدين هم الكذابين ؟ ! .

أي تشويه للإسلام وأهله يفوق هذا التشويه .

هذا هو الامتداد للرفض والاستشراق ، فهنيئاً لك أيها الأسطورة .

هذا نزر يسير من ترهاته وافتراءاته في هذا الكتاب على أهل السنة ، تكفي اللبيب بمعرفة عقل هذا الرجل ودينه وخلقه ، لاسيما وقد رد عليه بعض أهل العلم كثيراً من هذه الأباطيل .

وأسوق الآن ما وقفت عليه من مأخذ من كتابه الذي سماه: «مُحَمَّد بن عبد الوهاب داهية إصلاحية وليس نبياً»، إنه ليحتشد فيه عدد من الصفات المهلكة منها:

- ١- الجهل المطبق بحقيقة التوحيد وحقيقة الشرك.
- ٢- الضلال الجامع بين الخرافات والرفض والضياح.
- ٣- الكذب والافتراء على الإمام مُحَمَّد وأتباعه، ومن افتراءاته عليهم أنه وصفهم بست وخمسين صفة من صفات الجاهلية، بعضها يقتضي تكفيرهم. انظر (ص ١٧٤-١٧٥ من هذا الكتاب).
- ٤- الحقد الأسود على الصحابة، وعلى السلف الصالح ومن سار على نهجهم من أهل السنة والحديث، وعلى الإمام مُحَمَّد وأتباعه ودعوته والبغض الشديد لهم.
- ٥- الولاء لأهل الباطل والذب عنهم.
- ٦- التعالم، وهو الجهول.
- ٧- التظاهر بالإنصاف، وهو الظلوم.
- ٨- التظاهر بمحاربة التقليد وهو المقلد الأعمى للخرافيين والروافض، حيث يحارب الإمام مُحَمَّد بن عبد الوهاب بشبهاتهم وخرافاتهم.
- ٩- يرفض احتجاج الإمام مُحَمَّد بالآيات القرآنية.
- ١٠- هو يقذف الإمام مُحَمَّد بن عبد الوهاب بما لا يقبله عقل ولا خلق، حيث يفعل عليه من احتجاجه بالآيات الواردة في الكفار بأنه يمدح الكفار، ويفضلهم على المسلمين المصلين المتعبدين، وهذا هو الإفك المبين.
- ١١- تراه يحارب الغلو، وهو الغالي المحترق.
- ١٢- يدعي الاعتدال والتوسط، وهو من أبعد الناس عنهما، بل هو لا يعرفهما.
- ١٣- يدعي التمسك بالأدلة، وهو من أشد الناس رفضاً لها.

١٤- يفترى على أهل التوحيد بأنهم غلو في الإمام مُحَمَّد، ويثزلونه منزلة الأنبياء، وهم البراء وهو الغالي في بعض أهل البيت، والمفرط في حق الصحابة وعلماء الإسلام.

١٥- يقول: لا نتدخل في النيات. يقول هذا ليفرض على الناس حسن الظن، والتسليم بأباطيله وأكاذيبه وترهاته، وهو من أسوأ الناس ظناً وظلماً للبرياء.

١٦- عنده جرأة على الخيانة والبر، فتراه يتر كلام الإمام مُحَمَّد ﷺ، ويفصل بين القضايا التي يناقشها الإمام مُحَمَّد، وبين أدلتها التي يستدل بها على هذه القضايا.

١٧- يسلك مسالك الملبسين في عرضه للقضايا ومناقشتها.

١٨- ومن أعجب ما يكون فيه -بالإضافة إلى هذه الصفات-: أنه يدعي السلفية، ويلصق نفسه بالسلفيين.

ويشاركه اليوم في كثير من هذه الصفات بعض أهل الفتن الشاغبين على المنهج السلفي، ومنها ادعاء السلفية والتدثر لمحادة البسطاء والسيطرة على عقولهم، وإفساد عقيدتهم ومنهجهم.

فعلى أهل السنة والتوحيد: أن يوحّدوا صفوفهم، ويجمعوا كلمتهم، وأن يواجهوا هذه الأصناف الغريبة بما يستحقون، ذباً عن عقيدتهم ومنهجهم، فإنهم ساعون بشئ الأساليب ومختلف الطرق لإسقاط المنهج السلفي وعلمائه، سعياً حثيثاً منذ زمن، يتدرجون في تحقيق هذه الغاية حتى انتهى بهم الأمر إلى توجيه الضربات لإمام السلفيين المعاصرين الإمام مُحَمَّد بن عبد الوهاب ﷺ، وكافأهم الله بما يستحقون، وخيب آمالهم ومكائدهم، ورد كيدهم في نحورهم.



ترجمة الإمام محمد بن عبد الوهاب رَحِمَهُ اللهُ

هو الإمام مُحَمَّد بن عبد الوهاب بن سليمان التميمي ينتهي نسبه إلى مضر ابن نزار بن معد بن عدنان .

العالم النحرير، والمجدد الكبير، صاحب الهمة القعساء والعزيمة والمضاء، الصادق المخلص في دينه، والناصح لله ولكتابه ولرسوله وللإسلام والمسلمين وللصديق والعدو .

دفعه هذا النصح لدراسة أحوال بلده والعالم الإسلامي، فوجد أمراضاً تفتك بعقائد الإسلام وشرائعه وسياسته وأخلاقه .

وجد أمة قد غرق معظمها في البدع والضلالات، ومزقتها الأهواء، فصارت أشلاء عقائدياً وسياسياً واجتماعياً، يصدق على واقعها وأحوالها قول النبي ﷺ: «لتبعن سنن من كان قبلكم، شبراً بشبر، وذراعاً بذراع، حتى لو دخلوا جحر ضب لاقبعتموه» .

وقوله: «اللَّهُ أكبر، إنها السنن، لتبعن سنن من كان قبلكم...» .

وقوله: «افترقت اليهود إلى إحدى وسبعين فرقة، وافترقت النصارى إلى اثنين وسبعين فرقة، وستفترق أمتي إلى ثلاث وسبعين فرقة، كلها في النار إلا واحدة. قالوا: من هي يا رسول الله؟ قال: الجماعة» .

وفي رواية: «من كان على ما أنا عليه وأصحابي» .

لقد تحقق فعلاً ما أخبر به الصادق المصدوق ﷺ، فما تركت الأمة شيئاً كان عليه من قبلهم من اليهود والنصارى وفارس والروم في العقائد، والأعمال، والتقاليد، والعادات .

تعطيل لصفات الله يتمثل في مدارس هنا وهناك، وشرك في العبادة تمثله آلاف من القبور الرافضية والصوفية، وغلو شنيع مُخزٍ في الأولياء يلجأ فنام من الناس إليهم في الشذائد، يستغيثون بهم ويستجدون، بل يعتقدون فيهم أنهم يعلمون

الغيب، ويتصرفون في الكون؛ لأنهم أقطاب وأغواث، حركات الكون رهن إشارتهم، والناس بما فيهم الملوك يعيشون تحت رحمتهم ونقمتهم.

والفساد السياسي قد استحكم، والقوضى في الجزيرة العربية ضاربة أطنابها، الدماء تسفك، والأموال تنهب، والأعراض تنتهك، والخوف المرعب، والجوع، والجهل المطبق، فحدث عنها ولا حرج.

أدرك هذا الإمام كل هذه الأمراض المردية، فشرع من ساعد الجد تشمير الطيب البطاسي لعلاج من أنهكتهم هذه الأمراض الفتاكة؛ لتستعيد هذه المجتمعات صحتها، وقوتها، ومكانتها من السيادة والعزة والكرامة.

فأدرك -وهو الخبير بالأمراض والدواء-: أنه لا علاج لهذه المجتمعات إلا ما جاء به مُحَمَّدٌ ﷺ، وهو الكتاب الهادي والسنة النبوية المضیئة، ذلكم الدواء الذي أنقذ الله به الناس من الهلاك الماحق في الدنيا والآخرة: ﴿وَأَذْكُرُوا لِلَّهِ عَلَيْكُمْ إِذْ كُنْتُمْ أَعْدَاءً فَأَلَّفَ بَيْنَ قُلُوبِكُمْ فَأَصْبَحْتُمْ بِيَعْتِهِمْ﴾ [البقرة: ١٩٣]. ﴿وَنَزَّلْنَا مِنْ قُرْآنٍ مَآهُ شِعَارُ رَبِّهِمْ لِلْمُؤْمِنِينَ وَلَا يَزِيدُ الْظَّالِمِينَ إِلَّا خَسَارًا﴾ [الأنعام: ٨٢].

تقدم بهذا العلاج الناجع، فتقبله بشغف من أراد الله به خيراً، ورفضه من قتله الهوى والجهل والضلال، ولم يكتف بهذا الرفض، بل سل سيف اللسان، والسنان، والقلم، والبيان.

فصبر هذا الإمام الطيب، الصادق المخلص صبر الكرام، الحريص على نفع الناس وشفائهم من أمراضهم، يبلغ حجج الله وبياناته في دروسه ومواعظه ومؤلفاته ومراسلاته، ويحث دعائه هنا وهناك، فينفع الله بهذا الجهاد والصبر من يريد الله به خيراً. «من يرد الله به خيراً يفقهه في الدين». وبأبى الظالمون المستكبرون إلا رفضاً وعداءً ونفوراً.

انبرى هؤلاء الظالمون من سياسيين جاهلين مستبدين، وخرافيين، ومن جهلاء متعالمين، أو أغبياء مقلدين متعصبين لعقائد ضالة وخرافات سخيفة يسخر منها العقلاء من المسلمين وأهل النحل الأخرى من الضالين.

* شیوخ الإمام محمد بن عبد الوهاب رحمه الله:

تلقى العلم على عدد كبير من جلة العلماء الأعلام منهم:

- ١- أبوه الشيخ/ عبد الوهاب بن سليمان.
- ٢- الشيخ/ شهاب الدين الموصلي قاضي البصرة.
- ٣- الشيخ/ حسن الإسلامبولي من علماء البصرة.
- ٤- الشيخ/ عبد الله بن مُحَمَّد بن عبد اللطيف الشافعي الأحساني.
- ٥- الشيخ/ زين الدين المغربي.
- ٦- الشيخ/ حسن التميمي.

٧- الشيخ/ مُحَمَّد حياة السندي، وقد توفي عام (١١٦٥هـ). وقد قال للشيخ مُحَمَّد بن عبد الوهاب حينما رأى الناس يتمسحون ويستغيثون عند قبور آل بيت الرسول ﷺ ويطوفون: «ماذا تقول في هؤلاء؟ قال: هؤلاء متبر ما هم فيه، وباطل ما كانوا يعملون».

٨- الشيخ/ مُحَمَّد المجموعي، نسبة إلى قرية من قرى البصرة اسمها المجموعة.

٩- الشيخ/ يوسف آل سيف.

١٠- الشيخ/ عبد الله بن إبراهيم بن سيف آل سيف من أهل المجموعة بنجد، واستفاد الشيخ من مصاحبه فوائد عظيمة.

وأجازه الشيخ عبد الله بالحديث المشهور المسلسل بالأولية: «الراحمون يرحمهم الرحمن». من طريقين:

أحدهما: من طريق ابن مفلح عن شيخ الإسلام أحمد بن تيمية وينتهي إلى الإمام أحمد.

والثاني: من طريق عبد الرحمن بن رجب، عن العلامة ابن القيم، عن شيخه شيخ الإسلام، وينتهي أيضًا إلى الإمام أحمد.

كما أجازته الشيخ بكل ما رواه الشيخ عبد الباقي الحنبلي شيخ علماء عصره قراءة وعلمًا وتعليمًا، من صحيح البخاري بسنده إلى مؤلفه، وصحيح مسلم، وشروح الصحيحين، وسنن الترمذي والنسائي وأبي داود وابن ماجه، ومؤلفات الدارمي، كل بسنده المتصل إلى المؤلف، ومسند الإمام الشافعي، وموطأ الإمام مالك، ومسند الإمام أحمد إلى غير ذلك مما رواه الشيخ عبد الباقي^(١).

✽ تلاميد الإمام محمد بن عبد الوهاب رحمته الله:

وقد نهل العلم على يدي الشيخ، وتخرج به عدد كبير من العلماء الأجلاء منهم:

- ١- الشيخ / أحمد بن راشد العريني قاضي مدير.
- ٢- الشيخ / حمد بن حسين، والشيخ / عبد العزيز بن حسين.
- ٣- الشيخ / حمد بن إبراهيم قاضي مرات، وصهره.
- ٤- الشيخ / علي ابن الشيخ مُحَمَّد بن عبد الوهاب.
- ٥- الشيخ / حسين ابن الشيخ مُحَمَّد بن عبد الوهاب.
- ٦- الشيخ / إبراهيم ابن الشيخ مُحَمَّد بن عبد الوهاب.
- ٧- الشيخ / عبد الله ابن الشيخ مُحَمَّد بن عبد الوهاب.
- ٨- الشيخ / أحمد بن ناصر بن عثمان بن معمر.
- ٩- الشيخ / أحمد بن سويلم.
- ١٠- الشيخ / حسين بن عبد الله قاضي حريملاء.
- ١١- الأمير / سعود ابن الإمام عبد العزيز.
- ١٢- الشيخ / سعيد بن حجي قاضي حوطة بني تميم.
- ١٣- الشيخ / عبد الرحمن بن خميس إمام الدرعية.
- ١٤- الشيخ / عبد العزيز بن سويلم قاضي القصيم.

(١) علماء نجد خلال ثمانية قرون للبهام (١/ ١٦١-١٦٢).

- ١٥- الأمير / عبد العزيز بن مُحَمَّد بن سعود .
 ١٦- الشيخ / حسن بن عبدان قاضي حريملاء .
 ١٧- الشيخ / عبد العزيز بن عبد الله الحصين قاضي الوشم .
 ١٨- الشيخ / عبد الرحمن بن نامي قاضي العيينة ثم الأحساء^(١) .

★ جهاده في ميدان العلم:

من المستحسن أن أترك الحديث هنا لغيري، ألا وهو العلامة الشيخ عبد القادر ابن بدران علامة الشام، قال رحمته الله في ترجمة الإمام مُحَمَّد بن عبد الوهاب: «العالم الأثري، والإمام الكبير مُحَمَّد بن عبد الوهاب رحل إلى البصرة والحجاز لطلب العلم، فأخذ عن الشيخ علي أفندي الداغستاني، وعن الشيخ المحدث إسماعيل العجلوني وغيرهما من العلماء، وأجازه محدثو العصر بكتب الحديث وغيرها على اصطلاح أهل الحديث من المتأخرين.

ولمّا امتلأ وطأه من الآثار وعلم السنة، وبرع في مذهب أحمد، أخذ ينصر الحق، ويحارب البدع، ويقاوم ما أدخله الجاهلون في هذا الدين الحنيف والشرعة السمحاء، وأعانه قوم^(٢) أخلصوا العبادة لله وحده على طريقته التي هي إقامة التوحيد المخلص والدعوة إليه وإخلاص الوجدانية والعبادة كلها بسائر أنواعها لمخالق الخلق وحده، فهب إلى معارضة قوم ألفوا الجمود على ما كان عليه الآباء، وتذرعوا بالكسل عن طلب الحق، وهم لا يزالون إلى اليوم يضربون على ذلك الوتر، وجنود الحق تكافحهم لتردهم إلى صوابهم، وما أحقهم بقول القائل: كناطح صخرة يومًا ليوهنها فلم يضرها وأوهى قرنه الوهل ولم يزل مثابرًا على الدعوة إلى دين الله تعالى حتى توفاه الله تعالى^(٣).

(١) علماء نجد خلال ثمانية قرون للباسم (١٦٧-١٦٨)

(٢) وعلى رأسهم الإمام مُحَمَّد بن سعود رحمته الله وأسرته.

(٣) انظر كتاب «علماء نجد خلال ثمانية قرون» للشيخ عبد الله بن عبد الرحمن بن صالح آل بسام (١/ ١٤٢).

* عقيدة الإمام محمد ومنهجه *

هو على عقيدة السلف الصالح من الصحابة والتابعين لهم بإحسان، وعقيدة أئمة السنة والهدى، لم يخالفهم في شيء لا في باب أسماء الله وصفاته، ولا في الإيمان والكفر، ولا في الوعد والوعيد والشفاعة، ولا في أمر من الأمور الغيبية ولا في غيرها، ولا يكفر إلا من كفره الله ورسوله، وكفره السلف الصالح، واقتضى ذلك أصول أهل السنة ومنهجهم.

وهذا شيء معروف عنه وواضح وضوح الشمس -ولله الحمد- لا ينكره إلا أعمى البصيرة، وقد بين ذلك عدد من العلماء في مؤلفاتهم الخاصة بالذبح عن الإمام مُحَمَّد وفي ثنايا مؤلفات أتباعه وأنصاره.

من أجل كل ذلك سوف أقصر على مقتطفات من كلام العلامة: عبد اللطيف ابن عبد الرحمن بن حسن آل الشيخ رحمته الله أكبر علماء عصره، فلنعت القوس باريها.

قال رحمته الله: قد عرف واشتهر واستفاض من تقارير الشيخ ومراسلاته ومصنفاته المسموعة والمقروءة عليه، وما ثبت بخطه، وعرف واشتهر من أمره ودعوته، وما عليه الفضلاء النبلاء من أصحابه وتلامذته، أنه على ما كان عليه السلف الصالح وأئمة الدين أهل الفقه والفتوى في باب معرفة الله وإثبات صفات كماله، ونعوت جلاله، التي نطق بها الكتاب العزيز، وصحت بها الأخبار النبوية، وتلقاها أصحاب رسول الله ﷺ بالقبول والتسليم، يثبتونها ويؤمنون بها، ويمرونها كما جاءت من غير تحريف، ولا تعطيل، ومن غير تكليف، ولا تمثيل، وقد درج على هذا من بعدهم من التابعين وتابعيهم من أهل العلم والإيمان وسلف الأمة وأئمتها كسعيد بن المسيب، وعروة بن الزبير، والقاسم بن مُحَمَّد، وسالم بن عبد الله، وطلحة بن عبد الله، وسليمان بن يسار.

وأما لهم من الطبقة الأولى: كمجاهد بن جبر، وعطاء بن أبي رباح، والحن البصري، وابن سيرين، وعامر الشعبي، وجنادة بن أبي أمية، وحسان بن عطية وأما لهم.

ومن الطبقة الثانية: علي بن الحسين، وعمر بن عبد العزيز، ومُحمَّد ابن مسلم الزهري، ومالك بن أنس، وابن أبي ذئب، وابن الماجشون، وكحamad بن سلمة، وحمام بن زيد، والفضيل بن عياض، وعبد الله بن المبارك، وأبي حنيفة النعمان بن ثابت، ومُحمَّد بن إدريس، وإسحاق بن إبراهيم، وأحمد بن حنبل، ومحمد بن إسماعيل البخاري، ومسلم بن الحجاج القشيري وإخوانهم وأمثالهم ونظرائهم من أهل الفقه والأثر في كل عصر وعصر.

وأما توحيد العبادة والألوهية فلا خلاف بين أهل الإسلام فيما قاله الشيخ، وثبت عنه من المعتقد الذي دعا إليه، يوضح ذلك أن أصل الإسلام وقاعدته شهادة أن لا إله إلا الله، وهي أصل الإيمان بالله وحده، وهي أفضل شعب الإيمان، وهذا الأصل لا بد فيه من العلم والعمل والإقرار بإجماع المسلمين، ومدلوله وجوب عبادة الله وحده لا شريك له، والبراءة من عبادة ما سواه كائناً من كان، وهذه هو الحكمة التي خلقت لها الإنس والجن، وأرسلت لها الرسل، وأنزلت بها الكتب، وهي تتضمن كمال الذل، وتتضمن كمال الطاعة والتعظيم، وهذا هو دين الإسلام، وهو يتضمن الاستسلام لله وحده، فمن استسلم له ولغيره كان مشركاً، ومن لم يستسلم كان مستكبراً عن عبادته^(١).

«وأما مسائل القدر والجبر والإمامة والتشيع ونحو ذلك من المقالات والنحل فهو أيضاً فيها على ما كان عليه السلف الصالح وأئمة الهدى والدين، يبرأ مما قالته النفاة القدرية المجبرة^(٢)، وما قالته المرجئة والرافضة، وما عليه غلاة الشيعة والناصبية، يوالي جميع أصحاب رسول الله ﷺ، ويكف عما شجر بينهم.

ويرى أنهم أحق الناس بالعفو عما يصدر عنهم، وأقرب الخلق إلى مغفرة الله وإحسانه؛ لفضائلهم وسوابقهم وجهادهم، وما جرى على أيديهم من فتح القلوب بالعلم النافع والعمل الصالح، وفتح البلاد ومحو آثار الشرك وعبادة الأوثان واليران والأصنام والكواكب ونحو ذلك مما عبده جهال الأنام، ويرى البراءة مما

(١) الهدية السنية (ص ١٢٠-١٢١).

(٢) كلنا ولعله هو المجبرة.

عليه الرافضة وأنهم سفهاء لناس.

ويرى أن أفضل الأئمة بعد نبيها أبو بكر، فعمرو، فعثمان، فعلى -رضي الله عنهم أجمعين-.

ويعتقد أن القرآن الذي نزل به الروح الأمين على قلب سيد المرسلين وخاتم النبيين كلام الله غير مخلوق، منه بدا وإليه يعود، ويرأى من رأي الجهمية القائلين بخلق القرآن، ويحكي تكفيرهم عن جمهور السلف أهل العلم والإيمان.

ويرأى من رأي الكلابية أتباع عبد الله بن سعيد بن كلاب القائلين بأن كلام الله هو المعنى القائم بنفس الباري، وإنما نزل به جبريل حكاية وعبرة عن المعنى النفسي، ويقول هذا من قول الجهمية، وأول من قسم هذا التقسيم هو ابن كلاب، وأخذ عنه الأشعري وغيره كالقلانسي.

ويخالف الجهمية في كل مما قالوا وابتدعوا في دين الله.

ولا يرى ما ابتدعه الصوفية من البدع والطرائق المختلفة المخالفة لهدي رسول الله ﷺ وسنته في العبادات والمخلوات والأذكار المخالفة للمشروع.

ولا يرى ترك السنن والأخبار النبوية لرأي فقيه ومذهب عالم خالف ذلك باجتهاده، بل السنة أجل في صدره، وأعظم عنده من أن تترك لقول أحد كائنًا من كان.

قال عمر بن عبد العزيز: «لا رأي لأحد مع سنة سننها رسول الله ﷺ».

نعم، عند الضرورة وعدم الأهلية والمعرفة بالسنن والأخبار وقواعد الاستنباط والاستظهار يصار إلى التقليد لا مطلقًا، بل فيما يتعسر ويخفى.

ولا يرى إيجاب ما قاله المجتهد إلا بدليل تقوم به الحجة من الكتاب والسنة خلافاً لغلاة المقلدين.

ويوالي الأئمة الأربعة، ويرى فضلهم وأمانتهم، وأنهم من الفضل والفضائل في غاية ورتبة يقصر عنها المتناول.

ويوالي كافة أهل الإسلام وعلمائه من أهل الحديث والفقه والتفسير وأهل

الزهد والعبادة.

ويرى المصنف عن الانفراد عن أئمة الدين من السلف الماضين برأي مبتدع، وقول مخترع، فلا يحدث في الدين ما ليس له أصل يتبع، وما ليس من أقوال أهل العلم والأثر.

ويؤمن بما نطق به الكتاب، وصحت به الأخبار، وجاء الوعيد عليه من تحريم دماء المسلمين وأموالهم وأعراضهم، ولا يبيح من ذلك إلا ما أباحه الشرع وأهدره الرسول، ومن نسب إليه خلاف هذا فقد كذب وافتري، وقال: ما ليس له به علم، وسيجزيه الله ما وعد به أمثاله من المفتريين^(١).

وأبدى ﷺ من التقارير المفيدة، والأبحاث الفريدة على كلمة الإخلاص والتوحيد - شهادة أن لا إله إلا الله - ما دل عليه الكتاب المصدق، والإجماع المستبين المحقق، من نفي استحقاق العبادة والإلهية عما سوى الله، وإثبات ذلك لله سبحانه على وجه الكمال المنافي لكلليات الشرك وجزئياته، وأن هذا هو معناها وضعا ومطابقة، خلافاً لمن زعم غير ذلك من المتكلمين، كمن يفسر ذلك بالقدرة على الاختراع، أو بأنه تعالى غني عما سواه، مفتقر إليه ما عداه، فإن هذا لازم المعنى؛ إذ الإله الحق لا يكون إلا قادراً غنياً عما سواه، وأما كون هذا هو المعنى المقصود بالوضع فليس كذلك، والمتكلمون خفي عليهم هذا، وظنوا أن تحقيق توحيد الربوبية والقدرة هو الغاية المقصودة، والفناء فيه هو تحقيق التوحيد، وليس الأمر كذلك، بل هذا لا يكفي في الإيمان وأصل الإسلام إلا إذا أضيف إليه واقترب به توحيد الألوهية، وإفراد الله بالعبادة، والحب، والخضوع، والتعظيم، والإنابة، والتوكل، والخوف، والرجاء، وطاعة الله، وطاعة رسوله.

هذا أصل الإسلام وقاعدته، والتوحيد الأول: توحيد الربوبية والقدرة والخلق والإيجاد هو الذي بُني عليه توحيد العمل والإرادة، وهو دليله الأكبر، وأصله الأعظم، كما قال تعالى: ﴿وَلِلَّهِ الْكُلُّ وَاللَّهُ وَحْدٌ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ الرَّحْمَنُ الرَّحِيمُ﴾ [البقرة: ١٦٣]. إلى آخر الآيات^(٢).

(١) ومنهم المالكي وأسلانه.

(٢) الهدية السنية ص (١٢٧-١٣٠).

وقال: «وقد قرر رحمته على شهادة أن مُحَمَّدًا رسول الله من بيان ما تستلزمه هذه الشهادة وتستدعيه وتقتضيه من تجريد المتابعة والقيام بالحقوق النبوية من الحب والتوقير والنصرة والمتابعة والطاعة وتقديم سته عليه على كل سنة وقول، والوقوف معها حيث ما وقفت، والانتهاز حيث انتهت في أصول الدين وفروعه، باطنه وظاهره، وخفيه وجليه، كليّه وجزئيه، ما ظهر به فضله وتأكد علمه ونبله، وأنه سباق غايات وصاحب آيات، لا يشق غباره، ولا تدرك في البحث والإفادة آثاره، وأن أعداءه ومنازعيه وخصومه في الفضل وشانتيه يصدق عليهم المثل السائر، بين أهل الدفاتر والمحابر:

حسدوا الفتى إذ لم ينالوا سعيه فالقوم أصداء له وخصوم
كضرائر الحسناء قلن لوجهها حسداً وبغياً إنه لدميم
وله رحمته من المناقب والمآثر ما لا يخفى على أهل الفضائل والبصائر، ومما اختصه الله به من الكرامة تسلط أعداء الدين وخصوم عباد الله المؤمنين على مسبته، والتعرض لبهته وعيبه. «الهدية السنية» (ص ١٣١)»^(١).

«ثناء العلماء على الإمام محمد وتأيدهم له بالحجة والبرهان:

فمن هؤلاء العلماء:

- ١- الشيخ/ عبد الله ابن الشيخ مُحَمَّد بن عبد الوهاب.
- ٢- الشيخ/ حسين ابن الشيخ مُحَمَّد بن عبد الوهاب.
- ٣- الشيخ/ حسين غنام صاحب كتاب «روضة الأفكار والأفهام».
- ٤- الشيخ/ حمد بن ناصر بن معمر فإنه حين طلب الشريف غالب من الإمام عبد العزيز بن مُحَمَّد بن سعود أن يبعث إليه عالمًا له باظرة علماء مكة، فبعثه الإمام عبد العزيز والإمام مُحَمَّد، فذهب إليهم، وناظرهم، وظهر عليهم، وكتب رسائل في الردود عن الدعوة السلفية.

(١) على حد قول الشاعر:

وإذا أتتك ملتمني من ناقص فهي الشهادة لي بأني كامل

- ٥- سليمان بن عبد الله ابن الشيخ مُحَمَّد بن عبد الوهاب .
- ٦- الشيخ/ عبد العزيز الحصين الناصري قاضي بلدان الوشم ، فإنه حين أعاد الشريف غالب الطلب لِعَجِيء عالم من نجد لمناظرة علماء الحرم الشريف ، فبعثه الإمام عبد العزيز بن مُحَمَّد إليهم ، وزوده الإمام مُحَمَّد بن عبد الوهاب برسالة إلى علماء مكة يوضح لهم فيها طريق دعوته ، ونفى عنها الأكاذيب والأراجيف .
- ٧- الشيخ/ مُحَمَّد بن علي بن غريب كان هو الذي يتولى الرد والإجابة على شبهات علماء الأمصار التي توجه ضد الدعوة .
- ٨- الشيخ/ عثمان بن عبد الله بن بشر صاحب كتاب «عنوان المجد في تاريخ نجد» .
- ٩- العلامة/ مُحَمَّد بن إسماعيل الأمير الصنعاني صاحب كتاب «سبل السلام» وغيره ، وله قصيدة مشهورة في تأييد الشيخ .
- ١٠- الشيخ/ أحمد بن دعيج بن علي الكثيري -نسباً- من أهل مرات ، له قصائد وبعض الردود على مخالفتي الدعوة .
- ١١- العلامة/ مُحَمَّد بن علي الشوكاني ، وله ثناء على دعوته ، وله أبيات رائعة في وثاقه .
- ١٢- الشيخ/ عبد الله بن عبد الرحمن أبا بطين .
- ١٣- ومن المتأخرين الشيخ/ عبد الرحمن بن حسن .
- ١٤- الشيخ/ عبد اللطيف بن عبد الرحمن بن حسن .
- ١٥- الشيخ/ سليمان بن سحمان .
- ١٦- الشيخ/ حمد بن عتيق .
- ١٧- الشيخ/ سعد بن حمد بن عتيق .
- ١٨- الشيخ العلامة/ عبد العزيز بن باز ،
- ١٩- الشيخ/ مُحَمَّد خليل هراس له رد على مقال الدكتور مُحَمَّد البهي في نقد الوهاية .

فلهو لاء ردود مفحمة وأجوبة مسكتة - رجمهم الله تعالى - .

* وهناك مؤلفات كتبت في الشناء على الإمام محمد ودعوته والذنب عنه، منها:

١- كتاب «صيانة الإنسان عن وسوسة دحلان» تأليف العلامة الشيخ / مُحَمَّد ابن بشير السهسواني الهندي .

٢- كتاب «مُحَمَّد بن عبد الوهاب مصلح مظلوم مفترى عليه» للشيخ / مسعود الندوي .

٣- «الشيخ مُحَمَّد بن عبد الوهاب مجدد القرن الثاني عشر المفترى عليه ودحض تلك المفتريات» تأليف العلامة / أحمد بن حجر بوطامي البنعلي .

٤- «من مشاهير المجددين في الإسلام شيخ الإسلام بن تيمية وشيخ الإسلام مُحَمَّد بن عبد الوهاب - رجمهما الله تعالى - نبذة عن حياتهما، وجهادهما، وثمرات دعوتيهما» تأليف العلامة / صالح بن فوزان الفوزان .

٥- «حياة الشيخ مُحَمَّد بن عبد الوهاب» تليف حسين خلف خزعل .

٦- «عقيدة الشيخ مُحَمَّد بن عبد الوهاب السلفية وأثرها في العالم الإسلامي» للشيخ / صالح بن عبد الله العبود .

٧- كتاب «دعوى المناوئين لدعوة الشيخ مُحَمَّد بن عبد الوهاب عرض ونقد» إعداد / عبد العزيز بن مُحَمَّد بن علي العبد اللطيف .

٨- «السلفية ودعوة الشيخ مُحَمَّد بن عبد الوهاب» للدكتور / علي عبد الحليم محمود .

٩- «الإمام مُحَمَّد بن عبد الوهاب أو انتصار المنهج السلفي» لعبد الحليم الجندي .

١٠- «انتشار دعوة الشيخ مُحَمَّد بن عبد الوهاب خارج الجزيرة العربية» تأليف / مُحَمَّد كمال جمعة .

١١- «تصحيح خطأ تاريخي حول الوهابية» للدكتور / مُحَمَّد بن سعد الشويهر .

وهناك مجموعة من البحوث باسم «بحوث لسبوع الشيخ مُحَمَّد بن عبد الوهاب من ضمنها،

١- «كلمة في إبراز دعوة الإمام مُحَمَّد ومزاياها الإصلاحية وآثارها الطيبة في حياة المسلمين» للشيخ العلامة/ عبد العزيز بن باز رحمته الله.

٢- بحث قيم للشيخ إسماعيل بن مُحَمَّد الأنصاري باسم «حياة الشيخ مُحَمَّد ابن عبد الوهاب وآثاره العلمية».

٣- «حياة الشيخ مُحَمَّد بن عبد الوهاب وآثاره العلمية» للشيخ/ مُحَمَّد بن أحمد العقيلي.

٤- «اعتماد دعوة الشيخ مُحَمَّد بن عبد الوهاب على الكتاب والسنة» لمعالي الشيخ/ عبد العزيز بن مُحَمَّد بن إبراهيم آل الشيخ.

٥- «اعتماد فقه الشيخ مُحَمَّد بن عبد الوهاب على الكتاب والسنة» للشيخ/ صالح بن عبد الرحمن الأطرم.

وهناك كتابات أخرى لمسلمين وغيرهم في الإمام مُحَمَّد بن عبد الوهاب ودعوته رحمته الله.

✽ آثار دعوة الإمام محمد بن عبد الوهاب رحمته الله :

من آثار دعوة الإمام مُحَمَّد بن عبد الوهاب رحمته الله وأنصاره من آل سعود -رحم الله من مضى ووفق الله من بقي- .

١- أعاد الله بدعوته وجهاده وصبره ومناصرة أنصاره دعوة الإسلام إلى ما كانت عليه في عهد السلف الصالح من صفاء العقيدة، ونضارة التوحيد، والاحتكام إلى الكتاب والسنة في سائر أمور الدين والدنيا في دولة قامت على كتاب الله وسنة رسول الله ﷺ ومنهج السلف الصالح.

٢- اجتثاث أصول الشرك والبدع والخرافات والشعوذة، وسد الذرائع إلى ذلك.

٣- انتشار العلم، والقضاء على الجهل والتعصبات المذهبية.
 ٤- جمع كلمة أهل الجزيرة ولَّمَّ شملهم، والقضاء على الأحقاد وأسباب
 الفتن والفوضى والسلف والنهب والتقاليد والعادات القبلية المخالفة للشرعة
 الإسلامية، الأمور التي عاشتها الجزيرة قرونًا، وانتشر من الأمن والأمان وسادت
 روح الأخوة على أساس التوحيد والإيمان، إلى غير ذلك من الآثار المباركة التي
 عرفها الخاص والعام.

«تأاره العلمفة»

للشفف مُمحمَّد بن عبء الوهاب مءموعة من الكتب النافعة والمباحث المففة

منها:

- ١- «كتاب التوففء» وهذا الكف ب من أنفس الكف لم فصف على منواله.
 - ٢- «مختصر السفرة النبوة».
 - ٣- «مختصر زاء المعاء».
 - ٤- «مختصر الإنصاف والشرح الكفر».
 - ٥- «أصول الإيمان وفصائل الإسلام».
 - ٦- «أأافف الففن».
 - ٧- «مسائل الجاهلفة».
 - ٨- «الكبائر».
 - ٩- «أصول الإيمان».
 - ١٠- «آأاب المشف إلى الصلاة».
 - ١١- «كشف الشبهاف».
- وله ففرها من الكف النافعة^(١).

(١) «علماء نجد...» للشفف عبء الله بن عبء الرءفن آل فسام (ص ١٤٩-١٥٠)

★ وفاته ﷺ:

توفي هذا العلم عن عمر يناهز اثنتين وتسعين سنة عام (١٢٠٦هـ) بعد جهاد طويل وعظيم في ميدان العلم والتعليم والدعوة إلى الله -تغمده الله بواسع رحمته- ، وأثابه على ما قدم للإسلام والأمة من خير أحسن الثواب ، وأسكنه فسيح جناته ، إن ربنا لسميع الدعاء .

منهج الإمام محمد في قضايا الإيمان والكفر

واشغراطه هو وانصاره قيام الحجة على من وقع في مكفر قبل تكفيره

افترى أهل الضلال من خصوم الإمام مُحَمَّد، وخصوم الدعوة السلفية افتراءات كثيرة منها: أنه ﷺ يكفر المسلمين، ويستحل قتالهم، وأنه ينفذ الأولياء والصالحين، وأسرفوا في الافتراءات والأكاذيب عليه، وعلى أتباعه، والدعوة السلفية دعوة التوحيد والاتباع الصادق.

يفعلون هذه الأفاعيل: ليصدوا الناس عن دين الله الحق الذي أرسل الله به رسله، وأنزل به كتبه، ولا سيما رسالة خاتم النبيين والمرسلين -عليه الصلاة والسلام-.

فقام ﷺ هو وأبنائه وعلماء الدعوة بتكذيب هذه الافتراءات بالبيانات الشافية، بأنهم لا يكفرون من وقع في الشرك أو الكفر إلا بعد أن يقيموا عليه الحجة، ويوضحوا له المَحجة -رحمهم الله-.

إن منهج الإمام مُحَمَّد ﷺ هو عين منهج أهل السنة والجماعة في هذه القضايا، لا يخالفهم في شيء -والحمد لله-، يخالف في ذلك الخوارج والمعتزلة والمرجئة.

فالإيمان عنده: قول وعمل: قول القلب واللسان، وعمل القلب والجوارح واللسان، يزيد بالطاعة، وينقص بالمعصية، خلافاً للخوارج والمعتزلة والمرجئة الذين لا يزيد الإيمان عندهم ولا ينقص؛ لأن رأي الخوارج أنه إذا ذهب بعض الإيمان ذهب كله، ومن هنا يكفرون بالكبائر، ويحكمون على من مات على كبيرة

بالخلود في النار، والمعتزلة يخالفون الخوارج في التكفير، ويقولون: إن صاحب الكبيرة في مثلة بين المنزلتين، ويوافقونهم في الحكم بالخلود في النار.

ولقد بالغ رحمته في النصح والبيان في مؤلفات كثيرة، ورسائل إلى القاصي والداني ولا سيما أهل نجد والحجاز، وقد وقفت على ست وعشرين رسالة يبين فيها دعوته بالحجج والبراهين، ويدحض الشبهات والأباطيل، ومن هذه الرسائل رسالة وجهها إلى من تصل إليه من المسلمين أخذ منها هنا ما يحصل به المقصود.

قال الإمام محمد رحمته كما في الدرر السنية (١/ ٦٤):

بسم الله الرحمن الرحيم

١- من محمد بن عبد الوهاب إلى من يصل إليه من المسلمين^(١):

سلام عليكم ورحمة الله وبركاته

وبعد: أخبركم أنني -ولله الحمد- عقيدتي وديني الذي أدين الله به مذهب أهل السنة والجماعة، الذي عليه أئمة المسلمين، مثل الأئمة الأربعة وأتباعهم إلى يوم القيامة، لكنني بينت للناس: إخلاص الدين لله، ونهيهم عن دعوة الأنبياء والأموات من الصالحين وغيرهم، وعن إشراكهم فيما يعبد الله به، من الذبح، والتذرع، والتوكل، والسجود، وغير ذلك مما هو حق الله، الذي لا يشركه فيه ملك مقرب، ولا نبي مرسل، وهو الذي دعت إليه الرسل، من أولهم إلى آخرهم، وهو الذي عليه أهل السنة والجماعة.

إلى أن قال في (ص ٧٢): والحاصل: أن كل ما ذكرنا من الأشياء غير دعوة الناس إلى التوحيد، والنهي عن الشرك، فكله من البهتان^(٢).

ومن أعجب ما جرى من الرؤساء المخالفين: أنني لَمَّا بينت لهم كلام الله،

(١) رحم الله الإمام محمدًا لقد صدق فيما قاله في هذا الموضع وغيره، من أنه على عقيدة أهل السنة والجماعة بما فيها قضايها التوحيد والشرك، وقضايها الإيمان والكفر، ولا أظلم ممن شبه منهجه بمنهج الخوارج، ولا أجهل ممن يفرق منهجه بمنهج سيد قطب، وشتان شتان بين المنهجين، وبينهما بعد الشرقيين.

(٢) صدق والله.

وما ذكر أهل التفسير في قوله تعالى: ﴿أُولَئِكَ الَّذِينَ يَدْعُونَ يَبْتَغُونَ إِلَى رَبِّهِمُ الْوَسِيلَةَ أَيُّهُمْ أَقْرَبُ﴾ [الإسراء: ٥٧]. وقوله: ﴿وَيَقُولُونَ هَؤُلَاءِ شَفَعُوا عِنْدَ اللَّهِ﴾ [يونس: ١٨]. وقوله: ﴿مَا تَعْبُدُهُمْ إِلَّا لِيُقَرِّبُونَا إِلَى اللَّهِ رُلْمَجَ﴾ [الزمر: ١٣]. وما ذكر الله من إقرار الكفار في قوله: ﴿قُلْ مَنْ يَرْزُقُكُمْ مِنَ السَّمَاءِ وَالْأَرْضِ أَمْ يَمْلِكُ السَّمْعَ وَالْأَبْصَارَ﴾ [يونس: ٣١]. وغير ذلك.

قالوا: القرآن لا يجوز العمل به لنا ولأمثالنا، ولا بكلام الرسول، ولا بكلام المتقدمين، ولا نطيع إلا ما ذكره المتأخرون^(١).

قلت لهم: أنا أخاصم الحنفي بكلام المتأخرين من الحنفية، والمالكي، والشافعي، والحنبلي، كلاً أخاصمه بكتب المتأخرين من علمائهم، الذين يعتمدون عليهم، فلما أبوا ذلك، نقلت كلام العلماء من كل مذهب لأهله، وذكرت كل ما قالوا، بعدما صرحت الدعوة عند القبور، والنذر لها، فعرفوا ذلك، وتحققوه، فلم يزدتهم إلا نفوراً^(٢).

وأما التكفير: فأنا أكفر من عرف دين الرسول، ثم بعد ما عرفه سبه، ونهى الناس عنه، وعادى من فعله، فهذا: هو الذي أكفر، وأكثر الأمة -ولله الحمد- ليسوا كذلك^(٣).

وأما القتال: فلم نقاتل أحداً إلى اليوم، إلا دون النفس والحرمة، وهم الذين أتونا في ديارنا، ولا أبقوا ممكناً^(٤)، ولكن: قد نقاتل بعضهم على سبيل المقاتلة، وجزاء سيئة سيئة مثلها، وكذلك من جاهر بسب دين الرسول بعد ما عرف، فإننا نبين لكم: أن هذا هو الحق، الذي لا ريب فيه، وأن الواجب إشاعته في الناس،

(١) انظر إلى هذا التمرد والعتاد على كتاب الله، وسنة رسوله، ومنهج الصحابة العظماء والسلف الكرماء.

(٢) وانظر إلى هذا التمرد والعتاد أيضاً حتى على كتب المتأخرين بعد تنزل الإمام مُحَمَّد معهم إلى هذا المستوى، فأى مبالغة في إقناع هؤلاء المتمردين، وأي حرص على هدايتهم -أي: تنزل معهم- يفوق هذا الذي قام به الإمام مُحَمَّد بعد شيخ الإسلام بن تيمية وتلاميذه، ألا بعداً وسحقاً للمعاندين المستكبرين.

(٣) ولا أعظم ممن يفترى عليه أنه يكفر على طريقة الخوارج، وأنه يكفر عموم المسلمين.

(٤) هل يلام الإمام مُحَمَّد وأنصاره بعد كل هذا في قتال هؤلاء الضالين المعتمدين.

وتعليمه النساء والرجال .

فرحم الله من أدى الواجب عليه، وقاب إلى الله، وأقر على نفسه، فإن التائب من الذنب كمن لا ذنب له .

ونسأل الله أن يهدينا وإياكم لما يحبه ويرضاه .

٢- وكتب إلى إسماعيل الجراعي كتاباً من ضمنه قوله: «فما تسأل عنه من الاستقامة على الإسلام فالفضل لله، وقال رسول الله ﷺ: «بدأ الإسلام هريبا، وسيعود هريبا كما بدأ» .

وأما القول: أنا نكفر بالعموم، فذلك من بهتان الأعداء، الذين يصدون به عن هذا الدين، ونقول: ﴿سُيْحَتِكَ هَذَا يَهْتَنُ عَظِيمٌ﴾ [النور: ١٦] .

وأما الصالحون: فهم على صلاحهم ﷺ، ولكن نقول: ليس لهم شيء من الدعوة، قال الله: ﴿وَأَنَّ الْمَسْجِدَ لِلَّهِ فَلَا تَدْعُوا مَعَ اللَّهِ أَحَدًا﴾ .

وأما المتأخرون -رحمهم الله-: فكتبهم عندنا، فنعمل بما وافق النص منها، وما لا يوافق النص لا نعمل به .

فاعلم -رحمك الله-: أن الذي ندين به، وندعو الناس إليه: أفراد الله بالدعوة، وهي دين الرسل، قال الله: ﴿وَإِذْ أَخَذْنَا مِيثَاقَ بَنِي إِسْرَءِيلَ لَا تَعْبُدُونَ إِلَّا اللَّهَ﴾ [البقرة: ٨٣] .

فانظر -رحمك الله-: ما أحدث الناس من عبادة غير الله، فتجده في الكتب^(١)، جعلني الله وإياك ممن يدعو إلى الله على بصيرة، كما قال الله لنبيه مُحَمَّدٌ ﷺ: ﴿قُلْ هَذِهِ سَبِيلِي أَدْعُو إِلَى اللَّهِ عَلَى بَصِيرَةٍ أَنَا وَمَنِ اتَّبَعَنِي وَسُبْحَنَ اللَّهُ وَمَا أَنَا مِنَ الْمُشْرِكِينَ﴾ [يوسف: ١٠٨] .

وصلى الله على مُحَمَّد، وعلى آله وصحبه وسلم .

(١) الظاهر: أنه يعني كتباً أرسلها إليه، ولعله يريد أيضاً كتباً أخرى من كتب العلماء أحال إليها

٣- وسئل الشيخ مُحَمَّد بن عبد الوهاب -رحمه الله تعالى- عما يقاتل عليه؟
وعما يكفر الرجل به؟

فأجاب: «أركان الإسلام الخمسة: أولها الشهادتان، ثُمَّ الأركان الأربعة، فالأربعة إذا أقر بها وتركها تهاوناً، فنحن وإن قاتلناه على فعلها، فلا نكفره بتركها، والعلماء: اختلفوا في كفر التارك لها كسلاً من غير جحود، ولا نكفر إلا ما أجمع عليه العلماء كلهم، وهو: الشهادتان»^(١).

وأيضاً: نكفره بعد التعريف إذا عرف وأنكر، فنقول: أعداؤنا معنا على أنواع ثُمَّ ذهب يبين هذه الأنواع: الدرر السنية (١/ ١٠٢).

ومن ذلك (ص ١٠٤) قوله: وأما الكذب والبهتان، فمثل قولهم: إنا نكفر بالعموم، ونوجب الهجرة إلينا على من قدر على إظهار دينه، وإنا نكفر من لم يكفر، ومن لم يقاتل، ومثل هذا وأضعاف أضعافه، فكل هذا من الكذب والبهتان، الذي يصدون به الناس عن دين الله ورسوله، وإذا كنا لا نكفر من عبد الصنم الذي على عبد القادر، والصنم الذي على قبر أحمد البدوي وأمثالهما، لأجل جهلهم، وعدم من ينبههم، فكيف نكفر من لم يشرك بالله إذا لم يهاجر إلينا، أو لم يكفر ويقاتل: ﴿سُبْحَانَكَ هَذَا بُهْتَنٌ عَظِيمٌ﴾ [البور: ١٦]^(٢).

٤- وكتب رَحِمَهُ اللهُ إِلَى مُحَمَّد بن عبيد كتاباً يبين فيه دعوته رَحِمَهُ اللهُ من ضمن هذا الكتاب قوله: ولكن قبل الكلام اعلم أنني عرفت بأربع مسائل:
الأولى: بيان التوحيد مع أنه لم يطرق آذان أكثر الناس.

الثانية: بيان الشرك، ولو كان في كلام من يتسبب إلى العلم أو العبادة من دعوة غير الله، أو قصده بشيء من العبادة، ولو زعم أنهم يريدون أنهم شفعاء عند الله، مع أن أكثر الناس يظن أن هذا من أفضل القربات، كما ذكرت من العلماء أنهم يذكرون أنه قد وقع في زمانهم.

(١) انظر إلى هذا التثبت في التكفير.

(٢) انظر إلى هذا التثبت في التكفير.

الثالثة: تكفير من بان له أن التوحيد هو دين الله ورسوله، ثم أبغضه ونفر الناس عنه، وجاهد من صدق الرسول فيه، ومن عرف الشرك وأن رسول الله ﷺ بعث بإنكاره، وأقر بذلك ليلاً ونهاراً، ثم مدحه وحسنه للناس، وزعم أن أهله لا يخطئون، لأنهم السواد الأعظم.

وأما ما ذكر الأعداء عني أنني أكفر بالظن وبالموالاتة، أو أكفر الجاهل الذي لم تقم عليه الحجة، فهذا بهتان عظيم، يريدون به تنفير الناس عن دين الله ورسوله^(١).
الرابعة: الأمر بقتال هؤلاء خاصة، حتى لا تكون فتنة ويكون الدين كله لله، فلما اشتهر عني هؤلاء الأربع، صدقني من يدعي أنه من العلماء في جميع البلدان في التوحيد، وفي نفي الشرك، وردوا عليّ التكفير والقتال. الدرر السنية. (١٠/ ١١٢)^(٢).

ومن ذلك أيضاً قوله (ص ١١٤): «فلما أظهرت تصديق الرسول ﷺ فيما جاء به، سبوني غاية المسبة، وزعموا أنني أكفر أهل الإسلام، وأستحل أموالهم، وصرحوا أنه لا يوجد في جزيرتنا رجل واحد كافر، وأن البوادي يفعلون من النواقض، مع علمهم أن دين الرسول عند الحضر^(٣)، وجحدوا كفرهم، وأنتم تذكرون أن من رد شيئاً مما جاء به الرسول بعد معرفته أنه كافر.

فإذا كان المويس، وابن إسماعيل، والعديلي، وابن عباد وجميع أتباعهم^(٤) كلهم على هذا، فقد صرحتم غاية التصريح أنهم كفار مرتدون، وإن ادعى مدع أنهم يكفرونهم، أو ادعى أن جميع البادية لم يتحقق من أحد منهم من النواقض شيئاً، أو

(١) «نظر كيف يفترى الضالون على هذا الإمام أنه يكفر بالظن، وواقعه خلاف ذلك، وأنه يكفر الجاهل الذي لم تقم عليه الحجة، وواقعه خلاف ذلك، بل هو يبذل أقصى جهوده في التبيين والتوضيح لما يدعو إليه من التوحيد، ثم لا يكفر إلا من قامت عليه الحجة، فأبى بلاء فوق هذا البلاء»

(٢) من المجانب: أن يصدقه هؤلاء العلماء في جميع البلدان في التوحيد ونفي الشرك، وأن يردوا عليه القتال بعد قيام الحجة، ثم يحاربونه، ويمدحون الشرك ويمسونه.

(٣) يعني أن أهل البوادي يعلمون أن دين الإسلام عند أهل المدن، وهم يعمدون مخالفته بارتكاب الشراكات وإنكار البعث إلى نواقض كثير، واجمع كتاب لروضة الأفكار لابن هشام ترتيب ناصر الدين الأسد (ص ٣٠٧) وغيره.

(٤) هؤلاء من خصوم الشيخ محمد، وخصوم الدعوة.

ادعى أنهم لا يعرفون أن دين الرسول خلاف ما هم عليه، فهذا كمن ادعى أن ابن سليمان، وسويد، وابن دواس وأمثالهم^(١)، عباد زهاد فقراء، ما شاخوا في بلد قط، ومن ادعى هذا فأسقط الكلام معه.

ونقول ثانيًا: إذا كانوا أكثر من عشرين سنة يقرون ليلاً ونهارًا سرًا وجهارًا أن التوحيد الذي أظهر هذا الرجل هو دين الله ورسوله، لكن الناس لا يطيعوننا، وأن الذي أنكره هو الشرك، وهو صادق في إنكاره، ولكن لو يسلم من التكفير والقتال^(٢) كان على الحق، هذا كلامهم على رؤوس الأشهاد، ثم مع هذا يعادون التوحيد ومن مال إليه العداوة التي تعرف، ولو لم يكفر ويقاتل، وينصرون الشرك نصر الذي تعرف، مع إقرارهم بأنه مشرك، مثل كون المويس، وخواص أصحابه ركبوا وتركوا أهلهم وأموالهم إلى أهل قبة الكواز، وقبة رجب سنة، يقولون: إنه قد خرج من ينكر قبكم وما أنتم عليه، وقد أحل دماءهم وأموالهم، وكذلك ابن إسماعيل، وابن ربيعة، والمويس أيضًا بعدهم سنة، رحلوا إلى أهل قبة أبي طالب، وأغروهم بمن صدق النبي ﷺ، وأحلوا دماءنا وأموالنا، حتى جرى على الناس ما تعرف، مع أن كثيرًا منهم لم يكفر ولم يقاتل.

وقد رتبتم: أن من خالف الرسول ﷺ في عشر معشار هذا، ولو بكلمة، أو عقيدة قلب، أو فعل، فهو كافر^(٣)، فكيف بمن جاهد بنفسه وماله وأهله، ومن أطاعه في عداوة التوحيد، وتقرير الشرك؟.

(١) هؤلاء من خصوم الشيخ متعمد، وخصوم الدعوة.

(٢) عجب لدين هؤلاء وعقولهم، عشرون سنة يقرون فيها ليلاً ونهارًا أن التوحيد الذي أظهره الإمام محمد هو دين الله ورسوله، ويعترفون بأن من يدافعون عنهم واقعون في الشرك وإنكار التوحيد، وأنهم لا يتفادون للناصحين، ثم ينكرون عليه أن يكفرهم ويقائلهم بعد قيام الحججة والبرهان، وظهور دين الله للبيان، أين هؤلاء المعارضون من قتال من امتنع عن أداء الركاة؟ فكيف يسجد معني لا إله إلا الله وعبد غير الله، بل ولم يصل، ولم يرك، بل وهناك كثير منهم ينكرون البعث، أين هؤلاء مما قرره علماء الإسلام أن قومًا لو امتنعوا عن أداء شعيرة من شعائر الإسلام لوجب على المسلمين قتالهم؟

(٣) هذا أحد خصوم الشيخ قرر أن من خالف الرسول ﷺ في عشر معشار ما عليه أهل الضلال فهو كافر، ثم يخاصمه فيمن يحالف الرسول في الكثير الكثير، ويخاصمه فيمن يجاهد الشيخ وأنصاره بنفسه وماله، بغضًا للتوحيد، ونصرًا للشرك، فهل بعد هذا من بلاء ويحزن! وهذه التوجيهات موجودة إلى الآن

٥- وقال الشيخ عبد الله ابن الشيخ مُحَمَّد بن عبد الوهاب -رحمه الله تعالى- ، يحدث عن نعمة الله ﷻ عليهم حين دخلوا مكة بغير قتال في أيام الإمام سعود بن عبد العزيز قال خلال حديثه : «إن أمير مكة أعد العدة لقتالهم ، غير أنهم لمَّا رأوا زحف جنود الموحدين ألقى الله الرعب في قلوبهم ، ففترقوا شذراً مذر...»

ثُمَّ قال: بذل الأمير حيثل الأمان لمن بالحرم الشريف، ودخلنا وشعارنا التلبية، آمنين محلقيين رهوسنا ومقصرين، غير خائفين من أحد من المخلوقين، بل من مالك يوم الدين، ومن حين دخل الجند الحرم، وهو على كثرتهم مضبوطون، متادبون، لم يعصدوا به شجرًا، ولم ينفروا صيدًا، ولم يريقوا دمًا إلا دم الهدي، أو ما أحل الله من بهيمة الأنعام على الروح المعشروع^(١). الدرر السنية (١/٢٢٢).

إلى أن قال: فإن قال قائل -منفر عن قبول الحق والإذعان له-: «يلزم من تقريركم، وقطعكم في أن من قال: يا رسول الله أسألك الشفاعة. أنه مشرك مهدر الدم، أن يقال: بكفر غالب الأمة، ولا سيما المتأخرين؛ لتصريح علمائهم المعتمدين: أن ذلك مندوب، وشنوا الغارة على من خالف في ذلك».

قلت: لا يلزم؛ لأن لازم المذهب ليس بمذهب، كما هو مقرر، ومثل ذلك: لا يلزم أن نكون مجسمة، وإن قلنا بجهة العلو، كما ورد الحديث بذلك.

ونحن نقول فيمن مات: تلك أمة قد خلت، ولا نكفر إلا من بلغته دعوتنا للحق، ووضحت له المحجة، وقامت عليه الحجة، وأصر مستكبرًا معاندًا، كغالب من نقاتلهم اليوم، يصرون على ذلك الإشراك، ويمتنعون من فعل الواجبات، ويتظاهرون بأفعال الكبائر المحرمات، وغير الغالب^(٢)، إنما نقاتله

(١) ليس في هذا أكبر دليل على أن حملة هذه الدعوة من أشد الناس اتباعًا لرسول الله ﷺ، وتمسكًا بهديه وأخلاقه، وحسن معاملته، واحترام محرماته وشعاره.

(٢) ما أشد مجور خصوم هذه الدعوة العظيمة، الذين يفترون على حملتها ما هم منه براء، وما هم أبعد الناس عنه من أنهم يكفرون المسلمين، ويستحلون دعاءهم، وكثير منهم يعلم أن فقهاء الإسلام يكفرون بدون ما كفر به حملة هذه الدعوة بعد قيام الحجة.

ويوجب فقهاء السلف: قتال من وقع فيما هو دون من قاتلهم الإمام مُحَمَّد وأنصاره انظر إلى بيان هذا الإمام وما يطوي عليه من فقه، وحكمة، وبيان، ويُمد عما ينشره الظالمون على هذه الدعوة وأعلامها.

لمناصرته من هذه حالة، ورضاء به، ولتكثير سواد من ذكر، والتأليب معه، فله حيثل حكمه في قتاله، ونعتذر عن مضي بأنهم مخطئون معذورون؛ لعدم عصمتهم من الخطأ، والإجماع في ذلك ممنوع قطعاً، ومن شن الغارة فقط غلط». الدرر السنية (١/٢٣٤).

٦- وقال الشيخ عبد الرحمن بن حسن حفيد الإمام مُحَمَّد - رَجَمَهُمُ اللهُ - : «وقال شيخنا شيخ الإسلام مُحَمَّد بن عبد الوهاب رَضِيَ اللهُ عَنْهُ : سألتني الشريف عما نقاتل عليه، وما نكفر به؟

فقال في الجواب: إنا لا نقاتل إلا على ما أجمع عليه العلماء كلهم، وهو الشهادتان بعد التعريف، إذا عرف ثُمَّ أنكر، فنقول: أعداؤنا معنا على أنواع^(١) ثُمَّ ذكر هذه الأنواع». الدرر السنية (١١/٣١٧).

٧- وقال الشيخ عبد اللطيف بن عبد الرحمن بن حسن - رَجَمَهُمُ اللهُ - مستنكاً^(٢) ومؤنباً بعض الناس وَمَنْ يتكلم في التكفير بجهل، ومنهم عبد العزيز الخطيب قال: «وأخبرتهم ببراءة الشيخ من هذا المعتقد والمذهب، وأنه لا يكفر إلا بما أجمع المسلمون على تكفير فاعله من الشرك الأكبر، والكفر بآيات الله ورسله، أو بشيء منها بعد قيام الحجة^(٣) وبلوغها المعتبر، كتكفير من عبد الصالحين، ودعاهم مع الله، وجعلهم أنداداً له فيما يستحقه على خلقه من العبادات والإلهية، وهذا مجمع عليه أهل العلم والإيمان، وكل طائفة من أهل المذاهب المقلدة، يفردون هذه المسألة بباب عظيم، يذكرون فيه حكمها، وما يوجب الردة ويقتضيها، وينصون على الشرك، وقد أفرد ابن حجر هذه المسألة بكتاب سماه: «الإعلام بقواطع الإسلام». الدرر السنية (١/٤٦٧).

٨- وقال الشيخ سليمان بن سحمان في كتابه «الضياء الشارق» (ص ٣٥):

(١) انظر ماذا يريد خصوم هذه الدعوة وأهلها، فهذا الإمام مُحَمَّد يصرح على رؤوس الملائكة لا يقاتل، لا على ما أجمع عليه العلماء، وبعد أن يعرف الخصم الحق ثُمَّ يعاند.

(٢) وفي كلام الإمام عبد اللطيف تأكيد لكلام أبيه وجده أنهم لا يكفرون إلا بما أجمع عليه المسلمون بعد قيام الحجة.

«فمن أنكر التكفير جملة فهو محجوج بالكتاب والسنة، ومن فرق بين ما فرق الله ورسوله من الذنوب، ودان بحكم الكتاب والسنة وإجماع الأمة في الفرق بين الذنوب والكفر فقد أنصف ووافق أهل السنة والجماعة، ونحن لم نكفر أحداً بذنوب دون الشرك الأكبر الذي أجمعت الأمة على كفر فاعله إذا قامت عليه الحجة، وقد حكى الإجماع على ذلك غير واحد، كما حكاه في «الإعلام» لابن حجر الشافعي».

ثم قال -راداً لما يقول الخصم-: «إن تكفير المسلم أمر غير هين، وإنه قد أجمع العلماء -منهم الشيخ ابن تيمية وابن القيم- على أن الجاهل والمخطئ من هذه الأمة ولو عمل ما يجعل صاحبه مشركاً أو كافراً يعذر بالجهل والخطأ، حتى تبين له الحجة ببيان واضح لا يلتبس على مثله».

فيقال في جوابه: أما تكفير المسلم فقد قدمنا أن الوهابية لا يكفرون المسلمين، والشيخ محمد بن عبد الوهاب رحمته الله من أعظم الناس توقفاً وإحجاماً عن إطلاق الكفر، حتى أنه لم يجزم بتكفير الجاهل الذي يدعو غير الله من أهل القبور أو غيرهم إذا لم يتيسر له من ينصحه، ويبلغه الحجة التي يكفر تاركها».

قال في بعض رسائله: «وإن كنا لا نكفر من عبد قبة الكوازي لجهلهم وعدم من بينهم^(١)»، فكيف من لم يهاجر إلينا؟!».

وقال: «وقد سئل عن مثل هؤلاء الجهال فقرر أن من قامت عليه الحجة، وتأهل لمعرفة كفر بعبادة القبور، وأما من أخذ إلى الأرض واتبع هواه فلا أدري ما حاله». الضياء الشارق (ص ١٦٧).

(١) وهذا العلامة ابن سحمان يؤكد أن من منهج الإمام محمد رحمته الله وأتباعه البعد والابتعاد عن التكفير، والتوقف والإحجام عنه إلى الدرجة التي ذكرها ابن سحمان وغيره، وإن تكذيب هؤلاء الأئمة الأعلام الصادقين الثقات لهم التكليب بالحق الواضح.

وإن من يكذب بهذا الحق والصدق لمس جس أعداء الرسل وتكليفهم، يصدق عليه قول الله تعالى: ﴿وَلَمَّا أَتَتْ الْآيَةُ أُولَئِكَ الْكَافِرِينَ كُلٌّ مَنَّوْنَا قِيَمًا يَتَذَكَّرُ وَمَا أَنتَ بِمَلَكٍ مُنْذِرٍ وَمَا تَعْمَلُهُمْ إِلَّا هُتُوًا وَسَاءَ لِمِمْتَرٍ مَّا كَانُوا أَفْعَاءَ لِمِعْوَاهُمْ قَدْ تَسَوَّغَا لِكُفْرِكُمْ مِنَ الْوَيْلِ إِلَيْكُمْ إِذَا لَمِنَ الْقُلُوبُ﴾ [البقرة: ١٤٥].

٩- وقال شيخ مشايخنا العلامة مُحَمَّد بن إبراهيم آل الشيخ رَحِمَهُ اللهُ فِي دفع هذه الشبه عن الإمام المجلد مُحَمَّد بن عبد الوهاب رَحِمَهُ اللهُ فِي شرحه لكتاب كشف الشبهات: «فإن الشيخ رَحِمَهُ اللهُ لَمَّا تصدى للدعوة إِلَى الله، وَبَيَّن ما عليه الكثير من الشرك الأكبر، تصدى بعض الجاهل بالتشبيه على جهال مثلهم، وزعموا أن المصنف رَحِمَهُ اللهُ يكفر المسلمين وحاشاء من ذلك؛ بل لا يكفر إلا من عمل مكفرًا، وقامت عليه الحجة، فإنه يكفره، فقصد كشف تلك الشبه المشبهة على الجاهل وردّها وإن كانت أوهى من خيوط العنكبوت لكن تشوش عليهم»^(١).

وبه رَحِمَهُ اللهُ على اشتراط قيام الحجة في (ص ٧٥) من هذا الكتاب.

* * *

(١) انظر شرح كتاب كشف الشبهات للعلامة الشيخ مُحَمَّد بن إبراهيم آل الشيخ (ص ٥٠).

مغالطات المالكي بصرف الناس عن محور الخصومة

قال المالكي في الملحوظة الثانية (ص ١٠-١١):

«وقوله أيضاً في استهلاله (ص ٥-٦): وآخر الرسل مُحَمَّد ﷺ، وهو الذي كسر صور هؤلاء الصالحين، أرسله إلى قوم يتعبدون، ويحجون، ويتصدقون، ويذكرون الله.

أقول: هكذا يرسم الشيخ -سامحه الله- صورة جميلة وغير صحيحة عن كفار قريش، ليبني على ذلك تكفير المسلمين.

«يتعبدون، ويحجون، ويتصدقون، ويذكرون الله!!». وهذا قياس مع الفارق الكبير كما سبق شرح ذلك وسيأتي.

ثم ذكر الصفة التي من أجلها قاتل الرسول ﷺ الكفار، وقاتل مُحَمَّد بن عبد الوهاب المسلمين.

فقال: «لكنهم -يعني: كفار قريش- يجعلون بعض المخلوقات وسائط بينهم وبين الله!». يعني: فجاز قتالهم، ويجوز لنا نحن قتالهم للسبب نفسه.

قال المالكي: «سبحان الله -كفار قريش الذين لا يقولون: لا إله إلا الله، ولا يؤمنون بيوم القيامة، ولا بالبعث، ولا الجنة، ولا نار، ولا يؤمنون بنبي، ويعبدون الأصنام، ويقتلون، ويظلمون، ويشربون الخمر، ويزنون، ويأكلون الربا، ويرتكبون المحرمات مثلهم مثل المسلمين المصلين، الصائمين، الحاجين، المتصدقين، المجتنبين للمحرمات، والفاعلين مكارم الأخلاق...»

﴿أَتَجِدُ الَّذِينَ كَفَرُوا يُقَالُ لَهُمْ اذْكُرُوا مَا كُنْتُمْ تَفْعَلُونَ﴾ [القم ٣٥-٣٦]. لا، ليسوا سواء، المسلمون ليسوا كالكفار حتى وإن تأول علماءهم وجهل عوامهم، فالتأويل والجهل باب واسع، لكن لا يساوي فيه من يقوم بأركان الإسلام مع من ينكرها، ولا يتساوى من يؤمن بالنبي ﷺ نبياً ورسولاً، ومن يكذبه، ويظنه ساحراً

أو كاهناً، ولا يتساوى من يتوصل بالنبي ﷺ، ويتبرك بالصالحين - وإن أخطأ - مع من يرمي النبي ﷺ ويقتل الصالحين.

وذهب يذكر فروقاً أخرى مثل الإيمان بالجنة والنار، ومن يقول: لا إله إلا الله ومن لا يقولها، ومن يطلب الشفاعة من الصالحين ومن لا يطلبها... إلخ.

التعليق:

أولاً: إن موضوع الجدل بين الإمام مُحَمَّد وبين خصومه إنما هو التوحيد والشرك وهما موضوعا كتابه: «كشف الشبهات»، فهذا هو محور الخصومة والجدال في هذا الكتاب.

فجاء المالكي؛ ليبعد الناس عن محور الخصومة، ويصرف أنظارهم إلى أمور أخرى مهمة جداً داخلية في دعوة الإمام مُحَمَّد، ودعوة كل مصلح ومجدد، ولكنها ليست هي موضوع الصراع والجدال في هذا الكتاب.

قال المالكي عن الكفار: «إنهم يعبدون الأصنام، ويقتلون، ويظلمون، ويشربون الخمر، ويزنون، ويأكلون الربا، ولا يؤمنون بجنة ولا نار» ونقول: نعم هم كذلك.

وقوله: «المصلين، الصائمين، المزكين، الحاجين... إلخ».

وهذه مغالطة وتليس، ويؤكد هذه المغالطة وغيرها بالفصل بين موضوع النزاع الأساسي وأدلته.

ثانياً: إن هذه الصفات التي ذكرتها للمشركين هي موجودة في أهل الضلال الذين عاصروا الإمام مُحَمَّدًا من أنهم يقتلون، ويظلمون، ويشركون، ويقطعون الطرق، ويأكلون الربا، ويتركون الصلاة، ويمنعون الزكاة، ويسلبون، وينهبون، بل وكثير منهم لا يؤمنون بالقرآن ولا بالبعث^(١).

ولكن الدين عاصره الإمام مُحَمَّد وغيره من الدعاة إلى الله، والعالمين بالله

(١) انظر «تاريخ نجد» تحرير وتحقيق الأستاذ ناصر الدين الأسد لروضة الأفهام لابن هشام (ص ٣٠٧).

وحقوقه، واجهوا أقوامًا كثير منهم يعبدون القبور، ويأكلون الربا، ويقتلون، ويسلبون، وينهبون، ويرتكبون الفواحش، ولا سيما غلاة الرفض وغلاة التصوف... إلخ، ومع هذه المخازي هم يفعلون ما فعله المشركون الذين بعث فيهم رسول الله ﷺ من دعاء الأموات، والاستغاثة بهم في الشدائد، والذبح، والذرلهم، والتوكل عليهم، ورجائهم، واعتقاد النفع والضرر فيهم، واعتقاد أنهم يعلمون الغيب، فينادونهم من أبعاد تزيد على آلاف الأميال.

ويعتقدون فيهم ما لا يعتقده المشركون من أنهم يتصرفون في الكون ويدبرون أمره، ومنهم الغوث، ومنهم الأقطاب والأوتاد والأبدال، هذا كله يعرفه الخاص والعام، وكتب الصوفية طافحة بذلك، وانظر على سبيل المثال «الطبقات» للشعراني، و«جامع كرامات الأولياء» للنبهاني، و«طبقات الأولياء» للشرحي، وديوان عبد الرحيم البرعي، وغيرها من كتب أئمة التصوف والرفض.

واقرا كتب أهل السنة التي تنتقد هذه الضلالات، ولا تقتصر على قراءة كتب أهل الضلال والمخرافات التي سببت لك هذا الضياع، ودفعت بك إلى محاربة أهل الحق والتوحيد.

وعلى كل حال فجزى الله خيرًا الإمام مُحَمَّدًا، فلقد دعا الناس إلى سبيل الله بالحكمة والموعظة الحسنة، وأقام الحجة على مخالفيه بالحجج والبراهين والمراسلات والمؤلفات وبيث الدعاة، فلم يستجب كثير منهم للحق وحاربه، فجاهدهم بحق وعلم، فلو واجه الصحابة الكرام ما واجه الإمام مُحَمَّدٌ لحاربوا أعداءه دون تردد بعد إقامة الحجة عليهم، ولَمَّا دافعوا عنهم كما دافع أئمة الضلال كالحداد، ودحلان، والنبهاني، وابن جرجيس، وابن سحيم، والقباني وأمثالهم من أئمة المالكي الضالين.

ويؤيد هذا الذي أسلفناه من واقع القوم ما ذكره الشوكاني في كتابه «البدر الطالع» حيث قال: «ومن دخل تحت حوزته^(١) أقام الصلاة والزكاة والصيام وسائر شعائر الإسلام، ودخل في طاعته من عرب الشام الساكنين ما بين الحجاز وصعدة

(١) يعني الإمام عبد العزيز بن مُحَمَّد بن سعود رحمه الله

غالبهم: إما رغبة، وإما رهبة، وصاروا مقيمين لفرائض الدين بعد أن كانوا لا يعرفون من الإسلام شيئاً^(١)، ولا يقومون بشيء من الواجبات إلا مجرد التكلم بلفظ الشهادتين على ما في لفظهم من عوج.

وبالجملة: فكانوا في جاهلية جهلاء^(٢) كما تواترت بذلك الأخبار إلينا، ثم صاروا الآن يصلون الصلوات لأوقاتها، ويأتون بسائر الأركان الإسلامية عن أبلغ صفاتها^(٣).

ويؤيده الكثير من أئمة الإسلام ممن سنذكر كلامهم ومواقفهم وموافقتهم للإمام محمد ﷺ.

* * *

(١) تأمل جيداً كلام الشوكاني هنا ولا سيما قوله: «لا يعرفون من الإسلام شيئاً».

(٢) تأمل قوله: «فكانوا في جاهلية جهلاء». وكيف استدل على ذلك بالتواتر.

(٣) نقلاً من كتاب «مُحَمَّد بن عبد الوهاب مصلح مظلوم مفتري عليه» (ص ١١٢) لسعود الندي.

طعن المالكي في كتاب التوحيد وكشف الشبهات بما يشبه المدح

قال المالكي (ص ١) : « وكتاب التوحيد، أو كتاب كشف الشبهات أو غيرهما من كتب الشيخ إنما ألفها بشر يخطئ ويصيب، ولم يؤلفها ملك ولا رسول، فلذلك من الطبيعي جداً أن يخطئ، ولا مانع شرعاً ولا عقلاً من وقوع الأخطاء من الشيخ سواء كانت كبيرة أو صغيرة، كثيرة أو قليلة، فقهية أو عقدية، إيمانية فإذا جوزنا هذه المقدمة البسيطة سهل الحوار والنقاش .

أما إن لم نجوز هذه المقدمة، فهذا من الغلو الذي لا يرتضيه الشيخ نفسه، ولا المخلصون من أهل العلم، بل لعل جُلّ دعوة الشيخ تركز على نقض الغلو في الصالحين، وعلى هذا فعدم الإقرار بالمقدمة السابقة يعد انتكاسة سلفية خطيرة، تذهب بجهود الشيخ أدراج الرياح بين محبيه وأتباعه قبل خصومه وأعدائه .

* التعليق:

هذا القول معظمه حق أريد به الباطل، فالحق منه يقبل من العلماء الصادقين المنصفين، أما من الجهلة الحاقدين الذين تكذب أعمالهم وتطبيقاتهم أقوالهم، فلا يصدقون ولا كرامة، وأما الباطل فمردود وهذا حال كتاباتك .

ومناقشاتك الباطلة الظالمة للإمام مُحَمَّد تشهد عليك أقوى شهادة أنك بهذه المقدمات والدعاوى ما تريد بها إلا الظلم والباطل، وهدم ما قام به هذا الإمام من الجهاد العظيم والتأليفات النافعة الموضحة لدين الله ﷻ عقيدة وأحكاماً، فلو كان عندك شيء من النصح فأتجه به إلى نقض كتب التشيع والرفض التي امتلأت بالكفر والكذب على الله ورسوله، وعلى أصحاب رسوله، وعلى علماء الإسلام، وامتلات بالغلو الذي لا يوجد عند اليهود والنصارى، هذا هو العمل الصحيح المطلوب لا أن تذهب إلى مصابيح مقتبسة من كتاب الله وسنة رسوله تصحح للناس عقائدهم التي أفسدها دعاة الرفض والتصوف تذهب إلى هذه المصابيح لتطفئها ليعود الناس إلى الظلمات والجهل، فهذا من أشد وأقبح أنواع الإفساد في

الأرض، قال تعالى: ﴿وَلَا تَقْسِدُوا فِي الْأَرْضِ بَعْدَ إِصْلَاحِهَا﴾ [الأعراف: ٥٦]. فأنت بأعمالك هذه ساع في الإفساد في الأرض بعد إصلاحها، فمن يصدقك في هذه الدعاوى العريضة؟

وهل رفض السلفين لظلمك وأباطيلك، وأباطيل أسلافك وافتراءاتكم على الإمام مُحَمَّد وكتبه وأتباعه يعتبر انتكاسة سلفية.

إن الانتكاسة كل الانتكاسة أن يقبلوا منكم هذا الظلم، وهذه الافتراءات، نسأل الله أن يحفظهم، وأن يشتهم على الحق، فإنهم رغم أنوف الحاقدين أهل الحق والفرقة الناجية والطائفة المنصورة التي لا يضرها من خذلها، ولا من خالفها من أمثال المالكي وأشباعه، لا يضرهم ذلك إلى يوم القيامة.

والله نسأل أن يرد كيد أعدائهم في نحورهم، ويعيدهم إلى جحورهم.

ادعى المالكي أنه درس خمس مجلدات من الدرر السنية، وقدم ملحوظات على كشف الشبهات، وادعى أن نسخته السابقة عبارة عن مسودة لا تعبر عن وجهة نظره، وهذا تهرب منه من عمله.

تحدث عن عمله الجديد ثم قال (ص ٢): «وعلى هذا سيتضمن الكتاب عملين رئيسيين:

الأول: قراءة كشف الشبهات.

الثاني: الشيخ مُحَمَّد بن عبد الوهاب في كتبه ورسائله الأخرى، وهي عبارة عن نماذج من أقواله وآرائه في التكفير، تستدعي المراجعة من طلبة العلم، ولا يضير الشيخ إن أخطأ فكل بني آدم خطاء».

أقول: إن هذا مشروع كبير، دوافعه معروفة، ويحتاج هذا المشروع إلى أن تُمد له يد العون من خصوم الدعوة السلفية، ولن يعدم الأعوان من كل الاتجاهات.

وسيقف أنصار الحق لهذا الرجل وأعدائه وكل من وراءه، ووراء غيره من أعداء الحق، سيقفون لهم بالمرصاد، وسيحبط الله مكائدهم وخططهم، ويهدم صروحهم يمعول الحق: ﴿وَلْيَنْصُرَنَّ اللَّهُ مَن يَنْصُرُهُ إِنَّ اللَّهَ لَقَوِيٌّ عَزِيزٌ﴾ [الحج: ٤٠].

طعون المالكي في الإمام محمد رحمه الله

عنون المالكي كتابه بقوله : «مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ الْوَهَّابِ دَاعِيَةٌ إِصْلَاحِيٌّ وَلَيْسَ نَبِيًّا» وهذا فيه طعن شديد في شخصه ، وفي من يسير على نهجه في العقيدة والمنهج . قال : «مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ الْوَهَّابِ دَاعِيَةٌ إِصْلَاحِيٌّ لَا خِلَافَ فِي هَذَا بَيْنَ الْمُنْصَفِينَ مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ ، وَإِنَّمَا الْخِلَافُ مَعَ فِتْنَيْنِ مِنَ النَّاسِ مَعَ مَنْ يَكْفُرُهُ ، أَوْ يَفْسُقُهُ ، أَوْ يَشْكُكَ فِي أَهْدَافِهِ ، وَمَعَ مَنْ يَنْزِلُهُ مَنَزَلَةُ الْأَنْبِيَاءِ الْمَعْصُومِينَ . فقولنا : داعية . رد على من يكفره أو يفسقه ، وقولنا : ليس نبيا . رد على من يخلو فيه .»

* التعليق :

إن الرجل لمن ألد خصوم الشيخ الإمام مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ الْوَهَّابِ ، ومن ألد خصوم أنصاره ، وهذا واضح جلي من كتابه هذا وغيره . ومن عداوته الواضحة أنه لم يتوجه بردوده إلى خصوم الشيخ وخصوم دعوته ، بل هو وارث شبهاتهم وافتراءاتهم على الشيخ ، ويحارب دعوته بهذه الشبهات والافتراءات الأثيمة ، ومن عداوته للشيخ ودعوته أن يرمي أنصار الإمام مُحَمَّدُ بِالْعُلُوِّ فِيهِ ، وأن يرميهم بأنهم نزلوه منزلة الأنبياء ، وقد كرر هذه الافتراءات في كتابه مما يدل على حقه على هذا الإمام ودعوته ، وعلى من سار على نهجه . إن الشيخ وأتباعه لمن أشد الناس مُعَارِيَةً لِلْعُلُوِّ ، سواء كان هذا العلو في الأشخاص - ولو كانوا أنبياء - ، فضلاً عن علماء وصلحاء ، فضلاً عن ضلال الأغبياء ، ولا يوجد فيهم غلو في الشيخ مُحَمَّدُ وَلَا فِيهِ - ولله الحمد - .

والمنصفون من العلماء لا يجدون هذا العلو ، ولا يدعونه في أتباع الإمام مُحَمَّدُ ، ولكن المالكي لما رأى أن أنصار الإمام مُحَمَّدُ يحترمون له لأجل ما قدمه من بيان وتوضيح لدعوة الرسل ودعوة خاتم النبيين ﷺ ، ولأجل ما قدمه من تجديد شامل لهذا الدين ، لا في جانب من الجوانب فحسب ، ومن أجل معاريفته للشرك

والخرافات والضلالات، فأعاد بهذا الجهاد للإسلام جدته في ميدان العقيدة، والعبادة، والسياسة، وسائر الميادين.

ولمّا كان أنصار الإمام مُحمَّد يعجبونه الحب الشرعي، ويقدرونه التقدير الشرعي؛ لأجل هذه الأعمال الجليلة والجهاد العظيم، ثم استفادوا من مؤلفاته العظيمة وجهاده كل ذلك غاظ أهل الضلال والبدع، ولا سيما هذا المالكي الشيعي، بل الرافضي المخلط، فدفعه ذلك إلى محاربة الإمام مُحمَّد وكتبه بالكذب والاتهامات الباطلة، ودفعه إلى محاربة أتباعه، وقذفهم ظلماً بالغلو؛ لأنهم لا يقبلون افتراءات وأكاذيب خصوم الإمام مُحمَّد ودعوته، ولم يقبلوا افتراءات المالكي، فذهب يقذفهم بالغلو، ويكيل لهم التهم، ويلصق بهم ويدعوهم من التكفير الخارجي الرافضي ما هم منه براء براءة الذئب من دم يوسف عليه السلام.

افتراء المالكي على الإمام محمد بأنه يرسم صورة زاهية لكفار قريش ويذم الركع السجود من المسلمين

قال المالكي (ص ١٢): «الملحوظ الثالثة:

يقول الشيخ مُحمَّد بن عبد الوهاب (ص ٧): «ولا فهو لاء المشركون - يعني: كفار قريش - يشهدون أن الله هو الخالق وحده، لا شريك له، وأنه لا يرزق إلا هو، ولا يحيي إلا هو، ولا يميت إلا هو، ولا يدبر الأمر إلا هو، وأن جميع السموات ومن فيهن، والأرضين السبع ومن فيها، كلهم عبيده وتحت تصرفه وقهره...». ثم سرد الآيات في ذلك.

ثم قال: «أقول: هنا أيضاً رسم صورة زاهية للمشركين، ولم يذكر تكذيبهم بالبعث، ولا اعتقادهم أن الذي يهلكهم هو الدهر، ولا اعتقادهم أنهم يمطرون بتوء كذا وكذا، ولا أكلهم الربا، وقتلهم النفس، ودفنهم البتات، ولا غير ذلك من المظالم والجرائم، ولا وصفهم للنبي ﷺ بأقبح الأوصاف، وتكذيبهم له، وتعذيبهم المسلمين، وقتلهم المستضعفين»^(١).

(١) هذه الأمور ليست موضع نزاع بين الإمام وخصومه، ولا هي موضع كتابه هذا «كشف الشبهات» فدع عنه التلييات.

فالشَّيْخُ مُحَمَّدٌ أَخَذَ الْآيَاتِ الَّتِي تَدُلُّ عَلَى إِيْمَانِهِمْ عَلَى وَجْهِ الْجُمْلَةِ بِأَنَّ اللَّهَ هُوَ الْخَالِقُ الرَّازِقُ . . .

مع أن هذه الاعترافات التي اعترف بها المشركون قد أجاب عنها بعض العلماء، وذكروا أن المشركين إنما اعترفوا بها من باب «الإفحام والانقطاع»، وليس من باب الاقتناع، ولو كانوا صادقين في اعترافهم، لأتوا بلوازم هذا الاعتراف^(١).

فلذلك يأمر الله ﷻ أن يذكرهم بلوازم هذا الاعتراف كما في قوله تعالى: ﴿قُلْ أَفَلَا تَتَّقُونَ﴾. ﴿قُلْ أَفَلَا تَذَكَّرُونَ﴾ ١٩ . . . إلخ.

فكان الله ﷻ يريخهم بأنهم كاذبون، وأنهم لا يؤمنون بالله ﷻ خالقاً ورازقاً، كما لا يستطيعون في الوقت نفسه أن يقولوا: إن الأصنام هي التي خلقت السموات والأرض! فبقوا بين الاعتراف بالقول: «انقطاعاً» وممارسة ما يخالفه واقعاً.

والحاصل: أنه لا يجوز للشيخ ﷺ، ولا لغيره أن يذكر فضائل الكفار، ويهمل أخطاءهم، بينما يختار أخطاء المسلمين وينسى فضائلهم!

ولا يجوز أن تختار الآيات التي قد نوهم بها العوام -دون قصد- بأن فيه ثناء على الكفار، وتترك الآيات التي تذمهم، وتبين كفرهم وظلمهم وتكذيبهم بالبحث . . . إلخ.

لا يجوز أن نقوم بكل هذا حتى نسوغ به قتالنا للمسلمين الركع السجود، بزعمنا أنهم مثل الكفار تماماً الذين «يصلون، ويحجون، ويتصدقون، ويذكرون الله . . .»! وأنتا نقوم بعمل النبي ﷺ نفسه! فهذا غير صحيح، والاعتراف بالخطأ خير من التماذي في الباطل، والتائب من الذنب كمن لا ذنب له، ومن رضي

(١) كلامك هذا غير صحيح، ولو كان صحيحاً لَمَّا حاربت الصحابة والمنهج السلمي وأهله مع ادعاءاتك المتكررة أنك سلفي، ثُمَّ لَمْ تَأْتِ بلوازم هذا الاعتراف من نصرة هذا المذهب والولاء له ولأهله، ودحض أباطيل خصومه من الروافض والصوفية وسائر أهل البدع، نقول هذا على منطلقك، وإلا فالشيطان معترف بالله وعزته وجلاله وقدرته على البحث، ومع ذلك فهو أكفر الكافرين، واليهود يعلمون أن مُحَمَّدًا رَسُولُ اللَّهِ، يعرفونه كما يعرفون آبائهم، ومع ذلك هم من أشد الكافرين به وبما جاء به.

المعصية كان كمن شهدها وشارك فيها أو قريب من ذلك، فلينتق الله، ولا نخدعنا القوة والكثرة عن ديننا، ولا نفتر بكثرة المناصرين في الباطل، فإن هؤلاء لا يملكون جنة ولا ناراً، ولعل الشيخ الآن أحوج إلى استغفارنا من حاجته إلى نصرة الأخطاء التي وقع فيها، لكننا نفتر بالكثرة والغوغاء».

أقول: لقد ذهب المالكي يرجف على كلام هذا الإمام، ويرد عليه بضلالات الروافض وغلاة الصوفية الجهلة، ومغالطاتهم في تفسير آيات الله الواضحة في أن المشركين في عهد الرسول ﷺ - بل وقبله - يؤمنون بتوحيد الربوبية، ويشركون بالله في توحيد الألوهية، كما قال تعالى: ﴿وَمَا يُؤْمِنُ أَكْثَرُهُمْ بِاللَّهِ إِلَّا وَهُمْ مُشْرِكُونَ﴾ [يوسف: ١٠٦]. وكما قال تعالى: ﴿وَلَكِنْ سَأَلْتَهُمْ مَنْ خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ وَسَخَّرَ الشَّمْسَ وَالْقَمَرَ لَيَقُولُنَّ اللَّهُ فَأَنَّى يُؤْفَكُونَ﴾ [المكوت: ٦٠]. ﴿وَلَكِنْ سَأَلْتَهُمْ مَنْ رَزَقَ مِنَ السَّمَاءِ مَاءً فَأَنبَا بِهِنَّ الْأَرْضَ مِنْ بَعْدِ مَوْتِهَا لَيَقُولُنَّ اللَّهُ قُلِ الْحَمْدُ لِلَّهِ بَلْ أَكْثَرُهُمْ لَا يَعْقِلُونَ﴾ [المكوت: ٦٣].

ويخالف المفسرين سلفهم وخلفهم، حيث يقررون أن هذه الآيات إنما تدل على توحيد الربوبية، وأن الله - تبارك وتعالى - ما يريد بها إلا إلزام المشركين بشيء يعترفون به، ولا يجحدونه، ولا يكابرون فيه، ويريد الله بذلك إقامة الحجة عليهم، وحملهم على التسليم بتوحيد الألوهية ما داموا يعتقدون أن الله هو الخالق لهذا الكون ومدبره.

١- قال الإمام ابن جرير رحمه الله المتوفى سنة (٣١٠هـ) في تفسير قول الله تعالى: ﴿وَلَكِنْ سَأَلْتَهُمْ مَنْ خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ وَسَخَّرَ الشَّمْسَ وَالْقَمَرَ لَيَقُولُنَّ اللَّهُ فَأَنَّى يُؤْفَكُونَ﴾ (١٢-١١/٢١) يقول - تعالى ذكره - : «ولئن سألت يا مُحَمَّد هؤلاء المشركين بالله من خلق السموات والأرض، فسواهن، وسخر الشمس والقمر لعباده يجريان دائبين لمصالح خلق الله؟ ليقولن: خلق ذلك وفعله الله، فأنى يؤفكون، يقول - جل ثناؤه - : فأنى يصرفون عمن صنع ذلك، فيعدلون عن إخلاص العبادة له».

٢- وقال أبو مُحَمَّد البغوي المتوفى سنة (٥١٦هـ) في تفسيره (٤٧٤/٣):

«قوله تعالى: ﴿وَلَيْنَ سَأَلْتَهُمْ﴾ - يعني: كفار مكة - ﴿مَنْ خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ وَصَحَّرَ الشَّمْسَ وَالْقَمَرَ لَيَقُولَنَّ اللَّهُ فَاَنَّهُ يُوقُونَ﴾ ﴿اللَّهُ يَسُطُّ الرِّزْقَ لِمَنْ يَشَاءُ مِنْ عِبَادِهِ وَيَقْدِرُ لَهُ إِنَّ اللَّهَ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ﴾ .

﴿وَلَيْنَ سَأَلْتَهُمْ مَنْ رَزَقَ مِنَ السَّمَاءِ مَاءً فَأَنبَا بِهُ الْآرَضَ مِنْ بَعْدِ مَوْتِهَا لَيَقُولَنَّ اللَّهُ قُلِ الْحَمْدُ لِلَّهِ﴾ . على أن الفاعل لهذه الأشياء هو الله، ﴿بَلْ أَكْثَرُهُمْ لَا يَعْقِلُونَ﴾ [الأنبياء: ٦٣] . وقيل: قل: الحمد لله على إقرارهم لزوم الحجة عليهم، ﴿بَلْ أَكْثَرُهُمْ لَا يَعْقِلُونَ﴾ ينكرون التوحيد مع إقرارهم أنه الخالق لهذه الأشياء .

٣- وقال ابن كثير المتوفى سنة (٧٧٤هـ) في تفسير القرآن العظيم (٣٠١/٦):
«﴿وَلَيْنَ سَأَلْتَهُمْ مَنْ خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ وَصَحَّرَ الشَّمْسَ وَالْقَمَرَ لَيَقُولَنَّ اللَّهُ فَاَنَّهُ يُوقُونَ﴾ ﴿اللَّهُ يَسُطُّ الرِّزْقَ لِمَنْ يَشَاءُ مِنْ عِبَادِهِ وَيَقْدِرُ لَهُ إِنَّ اللَّهَ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ﴾ ﴿وَلَيْنَ سَأَلْتَهُمْ مَنْ رَزَقَ مِنَ السَّمَاءِ مَاءً فَأَنبَا بِهُ الْآرَضَ مِنْ بَعْدِ مَوْتِهَا لَيَقُولَنَّ اللَّهُ قُلِ الْحَمْدُ لِلَّهِ بَلْ أَكْثَرُهُمْ لَا يَعْقِلُونَ﴾ [الأنبياء: ٦١-٦٣] .

يقول تعالى مقررًا أنه لا إله إلا هو: لأن المشركين -الذين يعبدون معه غيره- معترفون أنه المستقل بخلق السموات والأرض والشمس والقمر، وتسخير الليل والنهار، وأنه الخالق الرازق لعباده ومقدر آجالهم، واختلافها واختلاف أرزاقهم ففاوت بينهم، فمنهم الغني والفقير، وهو العليم بما يصلح كلاً منهم، ومن يستحق الغنى ومن يستحق الفقر، فذكر أنه المستبد بخلق الأشياء المتفرد بتدبيرها، فإذا كان الأمر كذلك فلم يعبد غيره؟ ولم يتوكل على غيره؟ فكما أنه الواحد في ملكه فليكن الواحد في عبادته، وكثيراً ما يقرر تعالى مقام الإلهية بالاعتراف بتوحيد الربوبية، وقد كان المشركون يعترفون بذلك، كما كانوا يقولون في تلييتهم: «لييك لا شريك لك، إلا شريكاً هو لك، تملكه وما ملك» .

٤- وقال أبو الحسن الواحدي في تفسير الوسيط (٤٢٥/٣) في تفسير هذه الآية: «﴿وَلَيْنَ سَأَلْتَهُمْ﴾ - يعني: كفار مكة - ﴿مَنْ خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ وَصَحَّرَ الشَّمْسَ وَالْقَمَرَ لَيَقُولَنَّ اللَّهُ﴾ . أي: الله خلقها، يقرون بأنه خالق السموات والأرض . ﴿قُلِ لِّلَّهِ الْحَمْدُ﴾ أي: الحمد لله على إقرارهم؛ لأن ذلك يلزمهم الحجة،

ويوجب عليهم التوحيد، ثم قال: ﴿بَلْ أَكْثَرُهُمْ لَا يَعْقِلُونَ﴾. توحيد ربهم مع إقرارهم بأنه خلق الأشياء، وأنزل المطر، والمراد بالأكثر الجميع.

٥- وقال البيضاوي في تفسير هذه الآية من تفسيره (٤٢/٣): ﴿وَلَيْن سَأَلْتَهُمْ مَنْ خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ وَسَخَّرَ الشَّمْسَ وَالْقَمَرَ﴾. المستول عنهم: أهل مكة، ﴿لَيَقُولَنَّ اللَّهُ﴾. لما تقرر في العقول من وجوب انتهاء الممكنات إلى واحد واجب الوجود، ﴿مَاَنْ يُؤْكُونُ﴾. يصرفون عن توحيده بعد إقرارهم بذلك.

٦- وقال جلال الدين المحلي في تفسير الجلالين (ص ٥٢٩): ﴿وَلَيْن سَأَلْتَهُمْ﴾. لا م القسم ﴿سَأَلْتَهُمْ﴾. أي: الكفار ﴿مَنْ خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ وَسَخَّرَ الشَّمْسَ وَالْقَمَرَ لَيَقُولَنَّ اللَّهُ مَاَنْ يُؤْكُونُ﴾. يصرفون عن توحيده بعد إقرارهم بذلك. وأقره صاحب الفتوحات الإلهية الشهير بالجمل انظر (٣٨٢/٣).

٧- وقال أبو السعود في تفسيره (٣٤٥/٤): ﴿وَلَيْن سَأَلْتَهُمْ﴾. أي: أهل مكة ﴿مَنْ خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ وَسَخَّرَ الشَّمْسَ وَالْقَمَرَ لَيَقُولَنَّ اللَّهُ﴾. إذ لا سبيل لهم إلى إنكاره، ولا إلى التردد فيه: ﴿مَاَنْ يُؤْكُونُ﴾. إنكار واستبعاد من جهته تعالى؛ لتركهم العمل بموجبه، أي: فكيف يصرفون عن الإقرار بتفرده تعالى في الإلهية مع إقرارهم بتفرده تعالى فيما ذكر من الخلق والتسخير.

وانظر أقوال المفسرين الآتية أسماؤهم وأسماء تفاسيرهم، فإنهم كلهم قد اتفقوا في تفسير هذه الآيات التي توضح أن الكفار كانوا معترفين بتوحيد الربوبية، وأن الله يحملهم على الإقرار بتوحيد الألوهية بناء على إيمانهم بتوحيد الربوبية.

٨- تفسير ابن عطية الأندلسي (٤١٥/١١).

٩- تفسير أبي حيان الأندلسي البحر المحيط (١٥٧/٧).

١٠- تفسير القرطبي (٣٦١/١٣).

١١- تفسير الرازي (٩١-٩٠/٢٥).

١٢- تفسير القاسمي (٤٧٦٢-٤٧٦١/١٣).

١٣- تجريد البيان لعبد الله بن إبراهيم الأنصاري (١٩١/٢).

فهؤلاء المفسرون من سلفيين وغيرهم قد اتفقوا على تفسير الآيات في هذه القضية العظيمة، ولا يخالفهم إلا أعداء التوحيد من خصوم الإمام مُحَمَّد من غلاة الروافض وغلاة الصوفية، ولا يخاصم أهل التوحيد من هؤلاء الغلاة إلا مثل هذا التائه المالكى.

فماذا تقول في هؤلاء المفسرين على اختلاف مذاهبهم؟ هل تقول: إنهم مقلدون لابن عبد الوهاب، غالون فيه متمادون في الباطل؟ هل تقول فيهم: إنهم وهابية، كما قال أسلافك البلهاء: إن ابن تيمية وهابى، وقد سبق ابن عبد الوهاب بقرون؟

* * *

**طعون المالكي الشنيعة في دعوة الشيخ
محمد وعد ذلك من حيوية دعوته وقوتها**

قال المالكي في (ص ٧) بعد اتهامات جريئة بالتكفير، وإلصاق التكفيريين ظلمًا بالإمام مُحَمَّد ودعوته: «وردي ليس على هذا التيار فقط، وإنما يستهدف الرد -بالدرجة الأولى- أولئك الذين يحاولون أن يركبوا الجميلين جميعًا فيردون على أهل التكفير، ويغلون في الدفاع عن أخطاء أئمة الدعوة!».

أوبلقة أخرى نقول: يردون على هؤلاء الشباب الذين كفروا العلماء والحكام بأدلة العلماء الذين كانوا يردون على الشيخ مُحَمَّد بن عبد الوهاب، فكانتهم يردون على الشيخ مُحَمَّد بهذه الطريقة التي تجمع بين الذكاء والغباء.

ونحن نقول لهم: إن الله حرم التلون، وهو الظهور بوجهين، وذم النبي ﷺ إذا الوجهين، فإن كنتم رادين على هؤلاء الشباب، فعليكم أن تردوا على بعض الأخطاء في التكفير التي وقع فيها الشيخ مُحَمَّد وبعض علماء الدعوة، وإن كنتم تدافعون عن الشيخ مُحَمَّد وعلماء الدعوة، فيجب أن تدافعوا عن هؤلاء؛ لأنهم مقلدون له، ولبعض علماء الدعوة، وستأتي النماذج.

وأنا -بحمد الله، وإن أساء بي البعض الفنون- لكن لي وجهًا واحدًا، وأرد على شبهات التكفير سواء قالها خصم أو صديق، طالب علم أو عالم أو عامي.

وردي على هذه الشبهات أراء واجبة دينيًا مع الاحتفاظ بحق الإسلام للجميع، وحق خاص للشيخ مُحَمَّد بن عبد الوهاب باعتباره كان سببًا في إيجاد هذا الكيان الكبير، الذي التقى فيه أبناء هذا الوطن من أقصى الشمال لأقصى الجنوب، ومن أقصى الشرق لأقصى الغرب، فكان الشيخ سببًا -بعد توفيق الله- في القضاء على الشرذم والتنازع، مع بث العلم والدعوة للإسلام الخالص النقي من البدع والخرافات، كل هذا شيء نعترف به، ونقدره، ونحب الشيخ لأجله في الله، وندعو له، لكن أن تكون هذه المحاسن مانعة من الملحوظات العلمية عليه فلا.

لسبب بسيط وهو أنه بشر يخطئ ويصيب، وعندما يقوم بعض الباحثين بتعقب الشيخ في مسائل أخطأ فيها ليس نهاية الإسلام، ولا يعني القضاء على منجزاتنا العلمية والدعوية بالفشل، وإنما من حيوية دعوة الشيخ وقوتها أنها تنتج من أبنائها من يتعقب بعض أقواله التي اجتهد فيها فأخطأ، وهذه ميزة العلماء الربانيين أنهم يعطون منهجاً، ولا يلزمون أتباعهم باجتهاداتهم، وهذه الدراسة لو يسمح لها بالنشر لكانت من أكبر الأدلة في الرد على مزاعم الكثير من المسلمين في العالم الذين يتهموننا بالتعصب للشيخ لا للكتاب والسنة.

* التعليق:

أسلوب عجيب يجمع بين الطعن الشنيع لعلماء هذه الدعوة، والاثهام الفظيع، ثم مدح نفسه، ومدح الإمام مُحَمَّد، والإصرار على حربه، والافتراء عليه مع ادعاء محبته، ويرى أن نقده الظالم دليل على حيوية هذه الدعوة، فما هي هذه الحيوية إذا كان أهلها كلهم خونة ومنافقين، ذوي وجهين، ويركبون الجميلين، ولا يستقدون الأخطاء الفظيعة التي دمرت الأمة؟ أي حيوية هذه التي هذا حالها وحال أهلها؟!

أيأ مالكي يقال لك: «رمتني بدائها وانسلت». فلا تفتري على دعوة هذا الإمام التي هي التوحيد الخالص والدين النقي، ولا تلتصق بها مذهب الخوارج الذي يعاربه هذا الإمام وأسلافه وأنصاره بحق وعلم، لا تخلط بين منهجين متضادين كتضاد الظلمات والنور، والظل والحور، ولا تدع أنك من أبناء هذه الدعوة، وأنت من ألد أعدائها.

يقول المالكي: «إن الله حرم التلون، وهو الظهور بوجهين... إلخ» (ص ٨).

أقول: لا ترم غيرك بدائك، فأنت ذو الألوان والوجوه.

فأنت تارة مع الروافض في الطعن في أصحاب مُحَمَّد وأهل السنة، وتارة مع الخرافيين والمرجئة والغلاة، تدافع عن خرافاتهم ويدعهم الشركية، ومع ذلك تظهر للسلفيين أنك منهم، وتطعن في الإمام مُحَمَّد أشد الطعن التي لا تصدر من أشد الأعداء حقداً وبغضاً.

وتدعي أنك تحبه وتحترمه، وتدعي أنك مستحفظ بحق الإسلام العام للجميع، وبحق خاص للشيخ مُحَمَّد، وما عرفت حق الإسلام لأنصاره ومن على منهجه، وأهدرت حق الإمام مُحَمَّد أيّما إهدار، وتجنيت عليه بأشد أساليب الأعداء، فإذا لم تكن هذه الأفاعيل الشيعة تلوناً فليس في الدنيا تلون.

وبعد هذه الأفاعيل الشيعة يقول: «وأقول -أيضاً-: هذه والله نصيحة محب للشيخ، مقدر لجهوده وعلمه، ولا يجوز أن تسمعوا لمن يشكك في النيات، ويفسر نقدي هذا تفسيراً خلاف ما دولته هنا، ومن كان عنده شك أنني أكتب لغير مصلحة الإسلام والعلم، ولأهداف غير مشروعة ونحو هذا، فأنا مستعد لمباهلة؛ لنجعل لعنة الله على الكاذبين».

أقول: إنني أقطع بأنك على باطل، وأنت من أهل الأهواء، وأقطع بأنك ظلمت الإمام مُحَمَّدًا، وهوشت عليه بالباطل، وأكاد أجزم بخيبت طويتك، وفساد معتقدك، ومستعد لمباهلتك، فنجعل لعنة الله على الكاذبين الذين يؤذون أصحاب مُحَمَّد ﷺ، ويؤذون خيار المسلمين والعلماء الصادقين المخلصين، ويسعون في الأرض فساداً بعد إصلاحها، والله لا يحب المفسدين.

وجنتي بأمثالك لتكون المباهلة شاملة حتى يريح الله المسلمين من شر المفسدين.



سفاهة المالكي على الإمام محمد ومخالفته للمفسرين سلفاً وخلفاً

قال المالكي (ص ١٣): «الملحوظة الخامسة:

قوله (ص ٩) في وصف محاسن كفار قريش وغيرهم: «كانوا يدعون الله سبحانه ليلاً ونهاراً» ثم منهم من يدعو الملائكة لأجل صلاحهم وقربهم إلى الله؛ ليستغفروا له، أو يدعو رجلاً صالحاً مثل: اللات، أو نبياً مثل: عيسى، وعرفت أن رسول الله ﷺ قاتلهم على هذا الشرك، ودعاهم إلى إخلاص العبادة

فقاتلهم رسول الله؛ ليكون الدعاء كله لله، والنذر كله لله، والذبيح كله لله، والاستغاثة كلها بالله، وجميع العبادات لله . . . إلخ . اهـ.

قال المالكي: «أقول: الكفار لم يكونوا يدعون الله ليلاً ونهاراً، وإنما يذكرون هبل واللات ومناة، ولو كان يدعون الله ليلاً ونهاراً لما نهى نبيه عن عبادة الذين يدعون، كما في قوله تعالى: ﴿قُلْ إِنِّي نُهَيْتُ أَنْ أُعْبَدَ الَّذِينَ تَدْعُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ﴾ [الأنعام: ٥٦]. وقال تعالى: «واصفًا حال الكفار ساعة الموت-: ﴿حَتَّىٰ إِنَّا جَاءَهُمْ رَسُولًا يَتَوَقَّعُهُمْ قَالُوا أَيْنَ مَا كُنْتُمْ تَدْعُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ﴾ [الأنعام: ٣٧]. وقال: ﴿إِنَّ الَّذِينَ تَدْعُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ عِبَادٌ أُنْثَلِكُمْ﴾ [الأنعام: ١٩٤]. وقال عن الكفار: ﴿قَالُوا رَبَّنَا هَؤُلَاءِ شُرَكَاؤُنَا الَّذِينَ كُنَّا تَدْعُوا مِنْ دُونِكَ﴾ [الحل: ٨٦].

وغير ذلك كثير من الآيات التي لم أشأ تتبعها وهي تخبر عنهم، بخلاف ما أخبر الشيخ، ولم يكونوا يدعون الله بإخلاص إلا في حال الشدائد، ولو كانوا يدعون الله ليلاً ونهاراً كما وصفهم الشيخ؛ لغطهم عليه زهاد الصحابة، فهذه الصورة من الصور الكثيرة الجميلة التي يمدح فيها الشيخ كفار قريش، ليس حياً^(١)

(١) ما هذا الأسلوب، تطنن الطعون الفاتلة، ثم تروغ وتفت على هذه الطعون، ثم تعود لتعيق هذه الطعون.

فيهم، ولكن ليقارن بينهم وبين مسلمي عصره، ثم يبي على ذلك تفضيلهم على المسلمين.

ثم البناء على هذا كله تكفير المسلمين وقتالهم، والذي يجب أن يصحح هنا أن النبي ﷺ قاتل الكفار لأمر كثيرة أهمها الشرك الأكبر بالله، وإخراج المسلمين من ديارهم، وإنكار النبوة، وارتكابهم المظالم . . . إلخ . اهـ.

★ التعليق:

١- أولاً: إن الشيخ يقصد أن مجموع الكفار يذكرون الله ليلاً ونهاراً، فإذا نظرت إلى مجموع الكفار في الجزيرة العربية وخارجها، فلا تمر لحظة إلا وفيها من يذكر الله فما يمر لحظة أو يوم إلا ومنهم ذاكرون، ولا يقصد الشيخ أنهم ليس لهم كلهم -أفراداً وجماعات- إلا ذكر الله كما يفهم من تهويل المالكي واستغلاله لهذه العبارة؛ ليشنع بها على هذا الإمام، فلو قلنا: إنهم لا يذكرون الله إلا في حال الشدة فقط. لا تحتاج هذا الادعاء إلى دليل، ولا دليل على ذلك.

وثانياً: هم في مجموعهم وعلى كثرتهم لا يخلو وقت من الأوقات من حاجة أو شدة تمر بكثير منهم تدفعه هذه الحاجة أو الشدة إلى ذكر الله ودعائه، فهذا في البحر قد يواجه الأخطار، وهذا في البر ينهكه العطش، وذاك في الجبل يرهقه الصعود والهبوط، وهذا يشتد به الجوع، وهذا يشتد به المرض، وهناك نساء يواجهن مشاكل الحمل والولادة ومرض أطفالهن، إلى أحوال كثيرة تطرأ على مجموع هؤلاء الكفار، فيتجهون إلى الله الذي يعتقدون في قرارة أنفسهم أنه لا يكشف الضر سواه.

هذا إن جارينا المالكي على أنهم لا يدعون الله إلا في حال الشدة، ولا دليل له على هذه الدعوى، فهناك من يحج، وهناك من يطوف بالبيت، ويذهب في أيام الحج إلى منى وعرفات والمزدلفة، وهناك معتمرون منهم من آفاق الجزيرة على امتداد العام.

٢- وهم يؤمنون بأن الله الخالق الرازق، يملك السمع والأبصار، وينزل الأمطار، ويحيي الأرض بعد موتها، ويدير أمر الكون: ﴿وَكَيْنَ سَأَلْتَهُم مَّنْ خَلَقَ

السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ يَقُولُ اللَّهُ ﴿[انعام: ٢٥]﴾. ﴿أَمَّنْ بِسِلْكِ السَّعَةِ وَالْأَبْصَرِ وَمَنْ يُخْرِجُ الْحَيَّ مِنَ الْمَيِّتِ وَيُخْرِجُ الْمَيِّتَ مِنَ الْحَيِّ﴾ [يونس: ٣١].

هذا ما أخبرنا الله به ، فهل يكون الله قد أثنى عليهم ؟ أو أن الله يذكر حالهم هذا ليلزمهم بتوحيد الألوهية ، وإفراده بالعبادة ، وإخلاص الدين له وحده .
فإن قلت : إن هذا ثناء .

قلنا : الإمام مُحَمَّدٌ اتبع كلام الله .

وإن قلت : يذكر هذا لبيان حالهم ، وأن هذا التوحيد لم يدخلهم في الإسلام ، ولم يحقق دعاءهم ، وهذا هو الواقع .

قلنا : فأي لوم على الإمام مُحَمَّدٌ أن يأخذ من حالهم ما يحتاج به على من حالهم كحال المشركين من دعاء غير الله ، والذبح لغير الله ، والنذر لهم ، واللجوء إليهم في الشدائد ، ويتجهون إلى الله كما تواترت الأخبار عن القبوريين في الحالة التي ينسى المشركون فيها آلهتهم ، قال تعالى : ﴿قُلْ أَرَأَيْتُمْ إِنْ أَتَيْتُمْ صَدَابُ أَلْوَاؤِ أَنْتُمْ السَّاعَةَ أَخِيرَ أَلْوَاؤِ تَدْعُونَ إِنْ كُنْتُمْ صَادِقِينَ ﴿٤٠﴾ بَلْ إِيَّاهُ تَدْعُونَ فُكُوفُ مَا تَدْعُونَ إِلَٰهًا إِنْ شَاءَ وَتَنْسَوْنَ مَا فَتَرْتُمْ﴾ [الأنعام: ٤٠-٤١].

٣- إن لفظ الشرك يدل على أن عبادتهم منقسمة بين الله وبين معبوداتهم ، كما قال الله تعالى مخبراً عن المشركين : ﴿لَجَلَّ إِلَٰهَةُ إِلَٰهًا وَجِئًا إِنْ هَٰذَا لَفِيءٌ عَجَابٌ﴾ [س: ٥]. وهذا دليل على اعترافهم بألوهية الله ، لكنهم يرفضون تخصيصه بالعبادة ، ويصرون على اتخاذ شركاء له .

٤- قال تعالى ذاكراً حالهم : ﴿وَالَّذِينَ اتَّخَذُوا مِنْ دُونِهِ أَوْلِيَاءَ مَا نَعْبُدُهُمْ إِلَّا لِيُقَرِّبُوا إِلَى اللَّهِ زُلْفَى﴾ [الزمر: ٢٣] . فهم يجعلون من عباداتهم لآلهتهم وسيلة تقربهم إلى الله زلفى ، فلا بد أن يكونوا إذا تقربوا إليهم بعبادة أن يكون الله حاضراً في أذهانهم ، معتقدين أن ما يطلبونه بيده هو ، وإنما يتخذون معبوداتهم وعباداتهم وسائل ، فهم ذاكرون الله كلما توسلوا بآلهتهم ، فيصح ما قاله الإمام مُحَمَّدٌ ﷺ .

والإمام مُجتهد ناصح ، يريد ليهؤلاء الخير ، ويريد تخليصهم من حبال الشرك ، وخصومه من دعاة الضلال يريدون لهم الشر والبوار ؛ لأجل مصالحهم ،

وحماية مناصبهم ، فإن استجابتهم لدعوة الله الحق تسقط منازلهم إذا فهم هذا كله .
فقول المالكي : «الملحوظة الخامسة :

قوله (ص ٩) في وصف محاسن كفار قريش وغيرهم . . . إلخ ، وتهويله على الإمام مُحَمَّد في قوله : يدعون الله ليلاً ونهاراً . وقوله : «الكفار لم يكونوا يدعون الله ليلاً ونهاراً» وإنما كانوا يذكرون هبل واللات ومناة» .
كل هذا من الظلم والإفك والمكابرة .

الشيخ يقول هذا لا لغرض ديني ، وإنما لبيان حال المشركين ، لا لمدحهم ولكي ينبه حواس ومشاعر وعقول من يخاطبهم إلى الخطر العظيم الذي وقعوا فيه ، وليذكروا أن تعلقهم بتوحيد الربوبية مع ضلالهم في توحيد الألوهية لا يغني عنهم شيئاً ، كما لم يغن شيئاً عن من خاصم الرسول ﷺ في توحيد الألوهية .

رحم الله هذا الإمام المخلص الناصح الذي ما ترك حجة تنبه وتوقظ هؤلاء المنحرفين ، ولا وسيلة يستطيعها إلا قدمها لهم .

والله أسأل أن ينتقم من أعداء التوحيد ، وأعداء هذا الإمام المخلص الذين كالوا له التهم ، أولئك الضالون الحاقدون ، وتابعهم وقلدهم هذا المالكي الظلوم .



**الإمام محمد يلزم خصومه على الطريقة
الشرعية والعقلية والمالكي يرفض هذه
الإلزامات ويهول عليه بالترهات**

قال المالكي: (الملحوظة الرابعة والعشرون:

قوله (ص ٤) وكرر نحو هذا (ص ٥٧): «هؤلاء أصحاب رسول الله ﷺ قاتلوا بني حنيفة، وقد أسلموا مع النبي ﷺ، وهم يشهدون أن لا إله إلا الله، وأن مُحَمَّدًا رسول الله ﷺ، ويصلون، ويؤذنون.

فإن قالوا: إنهم يقولون: إن مسيلمة نبي.

قلنا: هذا هو المطلوب إذا كان من رفع رجلاً إلى رتبة النبي ﷺ كفر، وحل ماله ودمه، ولم تنفعه الشهادتان، ولا الصلاة، فكيف بمن رفع شمساً أو يوسف أو صحابياً أو نبياً في مرتبة جبار السموات والأرض... ١٩١هـ.

ثم قال: «أقول: هذا الكلام فيه عدة أوهام عجيبة:

الأول: بنو حنيفة ارتدوا مطلقاً، وآمنوا برجل زعموا أنه نبي، وتركوا أوامر النبي ﷺ لأوامره عامدين، وهؤلاء يختلفون عن أناس لا يحبون الصالحين إلا لمحبة هؤلاء الصالحين للنبي ﷺ أو هكذا يظنون، ولا يرفعون أحداً من الصالحين فوق رتبة النبي ﷺ، ولا يوصلونه لهذا فضلاً عن جعل أحد الصالحين في رتبة الله ﷻ، فهذا لم يقل به هؤلاء الناس مطلقاً^(١)، ولم يقل به مسلم عاقل [٢٣] على مر التاريخ، والشيخ يلزم بأشياء لا تلزم، وعلى منهجه يمكن تكفير من

(١) لم يقولوا بأوامرهم، ولكن باعتقاداتهم وأعمالهم الشركية، يعلمون في الأولياء، واعتقاداتهم أنهم يعلمون العجب، ويتصرفون في الكون، وباللجوء إليهم في الشائد، يستغيثون بهم، ويقدمون لهم القرابين، كما قال الحميني في كتابه: «الحكومة الإسلامية» (ص ٥٢): «فإن للإمام مقاماً محمداً، ودرجة سامية، وخلافة تكريمية، تنصح لولايتها رسلها بجميع درات هذا الكون، وإن من ضروريات ملحننا أن لا تمتد مدماً لا يبلغه ملك مقرب، ولا نبي مرسل».

ببحث عن رزقه عند فلان^(١)، أو حلف بالنبي ﷺ، أو حلف بالكعبة، أو غلا في أحد من الصالحين أو غيرهم وهذا خطأ بلا شك.

بل يُمكن على هذا المنهج أن نكفر المغالين في الشيخ الذين لا يخطئون، ولا يقبلون نقده، الذين يحتجون بأنه أعلم بالشرع، وقد يردون حديثاً صحيحاً أو آية كريمة...

وعلى هذا نأتي ونقول: هؤلاء رفعوا مقام الشيخ مُحَمَّد إلى مقام النبوة أو الربوبية، وعلى هذا فهم كفار مشركون... إلخ.

فهذا منهج خاطئ، والمسائل العلمية لا تؤخذ بهذا التخاصم، بل لها طرق معروفة عند المنصفين من عقلاء المسلمين والكفار^(٢).

* التعليق:

١- أقول: إن قصد الشيخ برفعهم شَمان أو يوسف أو أحد الصحابة أو أحد الأنبياء إلى مرتبة جبار السموات والأرض ما يرتكبه من الشرك في عبادة الله كالمحبة، والخوف، والاستغاثة، والاستعانة ونحوها، فمن فعل هذه الأشياء بالصالحين، أو الأنبياء، فقد سواهم برب العالمين، ورفعهم إلى رتبة تعالى، وتتره بنص القرآن، قال تعالى: ﴿وَمِنَ النَّاسِ مَن يَتَّخِذُ مِن دُونِ اللَّهِ أَندَادًا يُحِبُّوهُمْ كَحُبِّ اللَّهِ وَالَّذِينَ آمَنُوا أَشَدُّ حُبًّا لِلَّهِ﴾ [البقرة: ١٦٥]. فلما أحب المشركون اللات والعزى والملائكة كحب الله، وأحب النصارى عيسى كحب الله، كفرهم الله، واعتبر محبتهم هذه عين المساواة بالله، ورفع هؤلاء المحبوبين إلى مرتبة جبار السموات والأرض.

فكيف بمن أضاف إلى هذه المحبة الشركية أصنافاً من الشرك أشد منها، كالدعاء، والاستغاثة، والخوف، والرغبة، والرغبة، وزاد أشد منها، وهو اعتقاد

(١) إذا بحث عن رزقه عند لاموات، والأحجار، والأشجار فما حكم هذا البحث عندك؟

(٢) إن مهجك لمفرق في الباطل، وأنت من أشد أهل الباطل محاسبة للحق وأهله، وليس منهجك وخصومتك من العلم في شيء.

أن الأولياء يعلمون الغيب، ويتصرفون في الكون، وقال تعالى عن الكفار وهم يختصمون في الجحيم: ﴿قَالُوا وَهُمْ فِيهَا يَخْتَصِمُونَ﴾ (١٧) قَالُوا لَئِنْ كُنَّا لَفِي ضَلَالٍ مُّبِينٍ ﴿١٨﴾ إِذْ تُسَوِّكُم بِرَبِّ الْعَالَمِينَ ﴿١٩﴾ وَمَا أَضَلُّنَا إِلَّا الْمُتَكِبِينَ ﴿٢٠﴾ فَمَا لَنَا مِنْ شَافِعِينَ ﴿٢١﴾ وَلَا صَافِيَةٍ حَسْبُ ﴿٢٢﴾ فَلَوْ أَنَّ لَنَا كَرَّةٌ فِكْرًا مِّنَ الْمُؤْمِنِينَ﴾ [الشعراء ٩٦-١٠٢].

قال ابن جرير رحمه الله في تفسيره (٨٨/١٩): «وقوله: ﴿إِذْ تُسَوِّكُم بِرَبِّ الْعَالَمِينَ﴾. يقول الغاؤون للذين يعبدونهم من دون الله: تالله إن كنا لفي ذهاب عن الحق حين نعدلكم برب العالمين، فنعبدكم من دونه، ونحور الذي قلنا في ذلك قال أهل التأويل». وساق إسناده إلى ابن زيد.

وقال ابن عطية في تفسيره (١٢٨/١١) في تفسير هذه الآيات: «ثم وصف تعالى أن أهل النار يختصمون فيها، ويتلاومون، ويأخذون في شأنهم بجidal، ومن جهلهم قولهم لأصنامهم على وجهه الإقرار، وقول الحق: قسماً بالله إن كنا لفي ضلال مبين في أن نعبدكم ونجعلكم سواء مع الله تعالى الذي هو رب العالمين، وخالفهم، ومالكهم، ثم عطفوا يردون الملامة على غيرهم، أي: ما أضلنا إلا كبراًؤنا، وأهل الحزم، والجرأة، والمكانة... إلخ».

فهذه التورية إنما هي في اتخاذهم أنداداً مع الله في العبادة، وليست اعتقاد أنهم يخلقون، ويرزقون، ويدبرون أمر الكون كما يعتقد الخرافيون، فمن فعل فعل هؤلاء في صرف الدعاء، والاستغاثة، والمجبة، والخوف، والرجاء وغيرها من أنواع العبادة أو بعضها، فقد اتخذ مع الله أنداداً، وسوى هؤلاء الأنداد برب العالمين، وناقض شهادة أن لا إله إلا الله، وهذا أمر معروف من حال القبورين وكتب أهل الضلال من أئمتهم مشحونة بذلك شاهدة عليهم به، ومع كل هذا الضلال لا يكفر الإمام محمد هذه الأصناف إلا بعد إقامة الحجة، وكذلك أنصاره كما بينا ذلك سابقاً مرات وكرات.

٢- قوله: «أقول: هذا الكلام فيه عدة أوهام عجيبة:

الأول: بنو حنيفة ارتدوا مطلقاً، وآمنوا برجل زعموا أنه نبي، وتركوا أوامر النبي ﷺ لأوامره، وهؤلاء يختلفون عن أناس لا يحبون الصالحين إلا لمحبة

هؤلاء الصالحين للنبي ﷺ، أو هكذا يظنون، ولا يرفعون أحداً من الصالحين فوق رتبة النبي ﷺ، ولا يوصلونه لهذا فضلاً عن جعل أحد الصالحين في رتبة الله ﷻ، فهذا لم يقل به هؤلاء الناس مطلقاً، ولم يقل به مسلم عاقل على مر التاريخ.

* أقول:

(١) يفهم من كلام المالكي أنه لا يكون الإنسان مرتداً إلا إذا كان على غرار قوم مسيئة، يؤمنون بنبوة إنسان، ويخالفون أوامر النبي من أجله، وهذا جهل مطبق بأنواع الردة وأسبابها، فلو أن رجلاً ادعى في إنسان أنه يعلم الغيب، ويتصرف في الكون؛ لوقع في الكفر الأكبر، وإذا أقيمت عليه الحجة فأبى أن يرجع عن قوله فهو مرتد، ولو سب الله أو رسوله مع إيمانه بالله ورسوله لكفر وخرج عن دائرة الإسلام، ولو استهزأ بالله، أو برسوله، أو أحد الأنبياء، أو بالقرآن، أو آية منه لكفر بالله تعالى، ولو دعى غير الله، أو استغاث به، أو ذبح له، أو نذر له لكان مرتكباً كفراً وشرّاً بالله ﷻ.

وينبغي للجاهل أن يقرأ أبواب الردة في كتب الفقه الإسلامي قبل أن يخوض في هذا الميدان ضد فحول أهل العلم ومنهم الإمام محمد ﷺ.

(٢) وقوله: «وهؤلاء يختلفون عن أناس لا يحبون الصالحين إلا لمحبة هؤلاء للنبي ﷺ أو هكذا يظنون».

يدل على جهل مفرط في البدهيات الإسلامية، فلو قال النصارى: لماذا تكفروننا، معشر المسلمين ونحن ما عبدنا عيسى إلا لأنه يحب الله؟ ولو قال المشركون: لماذا تكفروننا ونحن نعبد الملائكة لأنهم يحبون الله؟ ثم ماذا يقول المالكي في الروافض الذين قالوا: إن من ضروريات مذهبنا أن الأئمة بلغوا منزلة عند الله لا يبلغها ملك مقرب، ولا نبي مرسل. ثم يدعونهم، ويستغيثون بهم في الشدائد، ويعتقدون فيهم أنهم يعلمون الغيوب كلها ماضيها وحاضرها ومستقبلها، بل تجاوزوا بهم هذه المرتبة إلى مرتبة الربوبية، فقالوا: «إن للإمام سلطة تكوينية على كل ذرة من ذرات الكون». فماذا أبقوا لله رب العالمين؟ وما هو موقفك منهم؟ إنه التأويل الذي لا يخطر ببالهم.

أما الإمام مُحَمَّد فليس له من المالكي ولا لأتباعه إلا الحرب والطعون الظالمة والتهاويل، ثُمَّ هل هؤلاء الذين تدافع عنهم بعد وقوعهم في هذه الفواقر مسلمون عقلاء؟ أو هم ضلال لا يعقلون وأغبياء؟.

٣- ما قاله الإمام حق من أن قوم مسيلمة أسلموا، وكانوا يشهدون أن لا إله إلا الله، وأن محمداً رسول الله، ويصلون، ويؤذنون، ثُمَّ آمنوا بما ادعاه مسيلمة من النبوة، وأن النبي أشركه فيها، فصاروا من شر أهل الردة، ثُمَّ بعد هذا بقوا يصلون، ويؤذنون بناء على إيمانهم بمحمد رسول الله، ومع ذلك فقد اعتبرهم الصحابة والمسلمون كفاراً مرتدين، والشيخ يرد على قوم معاندين مكابرين يقولون: من قال: لا إله إلا الله. لا يكفر، ولا يقاتل، ولو اعتقد في الأولياء أنهم يعلمون الغيب، ويتصرفون في الكون، ولو نسوا الله عند الشدائد والكروب، ولجئوا إلى الأولياء يستغيثون بهم، ويتضرعون إليهم، ويتذللون لهم؛ لينقذوهم من هذه الشدائد والكروب.

فهؤلاء الذين يفعلون هذه الأفاعيل وغيرها من الشراكيات والضلالات لا يجوز في نظر هؤلاء المعاندين أن يطلق عليهم لفظ الشرك، ولو أقيمت عليهم الحجج والبراهين بأن ما هم عليه شرك في الألوهية، وشرك في الربوبية، وعندهم لا يجوز قتالهم مهما بالغ الإمام مُحَمَّد وأهل الحق والتوحيد في بيان ضلالهم وإقامة الحجج والبراهين عليهم.

نعم، ذكرت كتب التاريخ أخبار المرتدين ومنهم مسيلمة، وذكروا من أخباره أنه كان له من يؤذن للصلاة وهو عبد الله بن النواحة، وآخر يقيم الصلاة وهو حجير ابن عمير، وذكر صاحب الفتوح أن اسم مؤذنه حجير^(١)، فلما أن تقبل ما قالوه في رده، وما جرى فيها من قتال وغيره بما فيها الأذان والصلاة، وإما أن ترد الجميع، أما أن تأخذ ما تشاء لتهول به على الإمام مُحَمَّد، وترد ما تشاء للخرص نفسه، فهذا يدل على أنك قد بلغت غاية لا تلحق فيها من اللدد والفجور في الخصومة.

(١) تاريخ الطبري (٣/٣٨٣)، وفتح البلدان (ص ١٠٠)، والكامل لابن الأثير (٢/٣٦١).

٤- قال: «والشيخ يلزم بأشياء لا تلزم، وعلى منهجه يمكن تكفير من بحث عن رزقه عند فلان، أو حلف بالنبي ﷺ، أو حلف بالكعبة، أو غلا في أحد الصالحين أو غيرهم، وهذا خطأ بلا شك، بل يُمكن على هذا المنهج أن تكفر المغالين في الشيخ الذين لا يخطئون، ولا يقبلون نقده الذين يحتجون بأنه أعلم بالشرع، وقد يردون حديثاً صحيحاً أو آية كرّمة»

وعلى هذا نأتي ونقول لهؤلاء: رفعوا مقام الشيخ مُحَمَّد إلى مقام النبوة أو الربوبية، وعلى هذا فهم كفار مشركون . . . إلخ.

فهذا منهج خاطئ، والمسائل العلمية لا تؤخذ بهذا التخاصم، بل لها طرق معروفة عند المنصفين من عقلاء المسلمين والكفار.

أ- أقول: إن الشيخ لا يلزم خصومه إلا على طريقة القرآن الكريم وعلماء المسلمين، وإلزاماته قوية جداً وفي موقعها، وقد سلك القرآن هذا المسلك.

ب- الحلف بغير الله كفر أصغر عند العلماء في ضوء القواعد الشرعية، لكن إذا غلا الحالف في المحلوف به، وعظمه كتعظيم الله؛ فإنه حينئذ يقع في الكفر الأكبر.

ج- والغلو في أحد الصالحين إذا كان على نحو ما يعرف عند الروافض والقبوريين من اعتقاد أنهم يعلمون الغيب، ويتصرفون في الكون، أو اتجهوا إليهم بشيء من العبادات التي يختص الله بها كالدعاء، والاستغاثة، والذبح، والنذر، والخوف، والرجاء، والمحبة، والأمور التي لا تنبغي إلا لله، فلا شك أن هذه الأعمال من الكفر الأكبر إن تاب مرتكبها بعد إقامة الحجة عليه، وإلا فهو كافر عدو لله ولرسوله وللمؤمنين وقد تكرر تقرير هذا.

د- أين هم هؤلاء المغالون في الشيخ الذين رفعوه إلى مرتبة النبي، أو رفعوه إلى مرتبة الربوبية؟ أين يوجد هذا الغلو؟ هل يوجد في كتبهم أو أشرطتهم أو في صحفهم ومجلاتهم أين هذا؟ ومتى؟ وأين ردوا حديثاً صحيحاً، أو آية كرّمة تعصباً وغلواً في الشيخ أو في غيره؟!

لَمْ تضرب لنا مثلاً واحداً لهذا الغلو الشديد الذي ترمي به أتباع الشيخ من أول

كتابك هذا إلى آخره، وهذا من أكبر الأدلة على أنك كاذب مفتر من أشد الناس جرأة على بُهت الأبرياء.

وهذا وغيره من أقوى الأدلة والبراهين على بعد هؤلاء وبراءتهم، وأن بُهتك هذا من جنس بُهت اليهود لعيسى -عليه الصلاة والسلام- وأمه الصديقة.

فهنيئًا لك أيها المسكين، ولقد كتب فيك أناس، وبينوا جهالاتك وضلالاتك، فأبيت أن تكف عن هذه الجهالات والضلالات.

لقد أسمعت لو ناديت حيًّا ولكن لأحياء لمن تنادي

ومن البلية عدل من لا يرعوي عن جهله وخطاب من لا يفهم

زعم المالكي أن الشيخ محمداً ارتكب
قاصمة في حق خصومه لأنه قال عنهم: «إنهم
لا يعلمون معنى لا إله إلا الله» ودحض ذلك

قال المالكي (ص ١٥): «الملحوظة العاشرة:

ثم يقول (ص ١٣): «والحاذق منهم -يعني: ممن يدعي الإسلام من علماء المسلمين- يظن أن معناها لا يخلق، ولا يرزق إلا الله». ثم يتبع هذا بقاصمة وهي: فلا خير في رجل جهال الكفار^(١) أعلم منه بمعنى لا إله إلا الله؟».

أقول: سبق الجواب بأن علماء المسلمين في زمانه لا يفسرون الشهادتين كما ذكر هنا -فيما أعلم-، نعم لهم تأويل بأن التبرك والتوسل لا يناقضها، وهذا شيء آخر، لكن أن يأتي عالم ويذهب أن: «لا إله إلا الله» ليس معناها إلا «لا خالق إلا الله»، ولا رازق إلا الله» مع جواز صرف العبادة لغيره، فلا أظن عالماً عاقلاً يقول هذا، ومن زعم هذا فعليه الدليل والبرهان.

الملحوظة الحادية عشرة:

ذكر (ص ١٥، ١٦): أن أعداء التوحيد قد يكون عندهم علم^(٢)، وحجج، وفصاحة... وهذا إقرار منه بأنه يتحدث عن معارضة من علماء عصره في نجد والحجاز والشام [٢٣]... معهم علم وفصاحة، وقبل هذا ينفي أنهم لا يعرفون معنى لا إله إلا الله^(٣)!!

★ التعليق:

أولاً: إن كلام الإمام حق، فهم أجهل الناس بمعنى: «لا إله إلا الله». ولذا

(١) نعم جهال الكفار يعرفون معناها، ولا يلتزمون به، وهؤلاء يجهلون معناها، ويحاربون من يدعونه إلى الالتزام به.

(٢) يريد علمهم الفاسد، وعلمهم بغير التوحيد.

(٣) يريد أن يلزم الشيخ بالتناقض، وهيئات، فسترى صدق ما يقول الإمام من جهلهم بمعنى: لا إله إلا الله.

فسروها بغير معناها، فقالوا: معناها أنه الخالق الرازق، والقادر على الاختراع أو غير ذلك من التفسيرات البعيدة عن معنى لا إله إلا الله، فضلوا بهذا التفسير، وأضلوا عوام المسلمين، وأوقعوهم في أعمال شركية خطيرة تنافي معنى لا إله إلا الله من الدعاء، والاستغاثة بغير الله، والذبح لغير الله، والطواف، والتعظيم، والذل، والخضوع لغير الله، بل جرهم هذا الضلال إلى الوقوع في الشرك في الربوبية، فقالوا عن بعض الأولياء: إنهم أقطاب يعلمون الغيب، ويتصرفون في الكون، وفوقهم الغوث، وهو أعظم منهم علماً وتصرفاً... إلخ.

ثانياً: ولعل من أسباب هذا الانحراف زلة بعض العلماء القدامى من الأشاعرة.

١- قال الأستاذ أبو منصور البغدادي في كتابه أصول الدين (ص ١٢٣): «واختلف أصحابنا في معنى الإله، فمنهم من قال: إنه مشتق من الإلهية، وهي قدرته على اختراع الأعيان، وهو اختيار أبي الحسن الأشعري، وعلى هذا يكون الإله مشتقاً من صفة».

فكان هذا التفسير من هؤلاء مصدراً لبلاء عظيم، وانحراف خطير هو ما واجهه أئمة الإسلام، ومنهم الإمام محمد بن عبد الوهاب رحمته الله.

٢- قال أبو القاسم القشيري في «شرح أسماء الله الحسنى»: «باب في معنى لا إله إلا الله» فلم يفسرها بالتفسير الصحيح الذي دل عليه القرآن، واللغة، وكلام العلماء ثم قال: «وأما أقاويل المشايخ في هذه الكلمة، فقد قال بعضهم: إنه نفي ما يستحيل كونه، وإثبات ما يستحيل فقده، ومعنى هذا أن يكون الشريك له سبحانه محالاً، وتقدير العدم لوجوده مستحيلاً».

وقال بعض المشايخ مجيباً لمن قال له: لِمَ تقول: الله الله. ولا تقول: لا إله إلا الله؟ فقال: «نفي العيب حيث يستحيل العيب عيب»^(١).

وكان الدقاق - رحمه الله تعالى - يقول: «إنما قول: لا إله إلا الله».

(١) وهذا الجواب لا بهد أن يقول: لا إله إلا الله. ويرى أن ذلك عيب، فنفي الألوهية عن غير الله هذه عيب.

لاستصفاء الأسرار عن الكدورات؛ لأنه إذا قال العبد: لا إله إلا الله . صفًا قلبه ، وحضر سره؛ ليكون ورود قوله: «الله» على قلب منقًى، وسر مصفى»^(١).

وقال رجل للشبلي: «يا أبا بكر، كم تقول: الله الله. ولا تقول: لا إله إلا الله؟ فقال: لا أنمي له ضدًا، فصاح وقال: أريد أعلى من ذلك. فقال: أخشى أن أؤخذ في وحشة الجحد»^(٢). فقال الرجل: أريد أعلى من ذلك. فقال: قال الله تعالى: ﴿قُلِ اللَّهُ ثُمَّ ذَرْهُمْ فِي حَوَاصِيهِمْ يَلْعَبُونَ﴾ [الأنعام: ٩١]. فزقق الرجل وخرجت روحه، فتعلق أولياء الرجل بالشبلي، وادعوا عليه دمه، وحملوه إلى الخليفة، فخرجت الرسالة إلى الشبلي من عند الخليفة، فسألوه عن دعواهم فقال الشبلي: «روح صفت، فرنت، فدعيت، فأجابت فما ذنبي». فصاح الخليفة من وراء الحجاب خلوه فلا ذنب له.

وقيل: فمعنى قوله: «لا إله إلا الله» مفتاح الجنة: أن العبد إذا كان مطيعًا كان داره في الجنة أشد عمارة، وأكثر زينة، وإذا عصى كان لا يعمر داره، ولا يزول ملكه، ولا يسلب مفتاح الدار متى لا يعمرها، فكذلك ما دام العبد مخلصًا في قول: لا إله إلا الله كان من أهل الجنة»^(٣).

أقول: فهذا هو معنى «لا إله إلا الله» عند مشايخ القشيري الصوفي الأشعري وعلمائه، وهل هذا هو المعنى الذي بعث الله به جميع الأنبياء، وجاهدوا الأمم لتحقيقه؟ وجاهد رسول الله ﷺ من أجله، ورأى عليه أصحابه، وكيف يعرف الناس من هذه التفسيرات العبادة بتفاصيلها التي تضمنتها هذه الكلمة وتستلزمها؛ لينهضوا بها، ومعاني الشرك التي نفتها هذه الكلمة العظيمة؛ ليحذروا الوقوع فيها أو في شيء منها.

ويسبب التفسيرات البعيدة عن معنى «لا إله إلا الله» جهل المعنى الحقيقي لـ:

(١) وهذا تضييع لمعنى «لا إله إلا الله»، وامتداد بها عن مقصودها الأساسي من إثبات الإلهية له وحده، ونفيها عن سواه.

(٢) هذا إن صح عن الشبلي فإنه من أهل الناس، وليس الصادق عن توحيد الله بهذا التعليل الفاسد، وما أشبه هذه الأقوال بقول المشركين: ﴿إِنَّهُمْ كَانُوا إِذَا قِيلَ لَهُمْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ يَسْتَكْبِرُونَ﴾ [الصافات: ٣٥].

(٣) شرح أسماء الله الحسنى للقشيري (ص ٧٠).

«لا إله إلا الله» عند من يتبع هذه المدارس الفلسفية الكلامية الصوفية، ووقع كثير من أتباعها في الشرك والضلال، وسلم الله من سلم ممن سلك نهج السلف الصالح في معرفة المعنى الصحيح لهذه الكلمة والعمل بمضامينها وحقوقها ومستلزماتها، وأخذ الحذر مما يناقضها والابتعاد عنه، ودعوة من لا يفهم معنى هذه الكلمة إلى فهمه، والقيام به ليسعد في الدنيا والآخرة، ويجابهم أمثال المالكي في كل زمان ومكان، والله يحكم بين عباده فيما كانوا فيه يختصمون.

٣- وذكر الرازي هذا التفسير، أي: «تفسير الأشعري» ضمن عدد من الأقوال في أصل اشتقاق كلمة «الإله»، حيث قال في شرح أسماء الله الحسنى (ص ١٢٤): «القول السابع: الإله من له الإلهية، وهي القدرة على الاختراع، والدليل عليه أن فرعون لما قال: ﴿وَمَا رَبُّ الْعَالَمِينَ﴾ [الشعراء: ٢٣]. قال موسى في الجواب: ﴿رَبُّ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ﴾ [الشعراء: ٢٤] فذكر في الجواب عن السؤال الطالب لإلهية الإله: القدرة على الاختراع، ولولا أن حقيقة الإلهية هي القدرة على الاختراع لم يكن هذا الجواب مطابقاً لذلك السؤال». «منهج أهل السنة والجماعة ومنهج الأشاعرة» (١/ ١٥٤).

٤- وقال أبو الجناح نجم الدين البكري بعد أن ذكر عددًا من أصوله، وهي التوبة، والزهد، والتوكل، والقناعة، والعزلة ثم فسرهما تفسيرًا غريبًا.

ثم قال: «الأصل السادس: ملازمة الذكر، وهو الخروج عن ذكر ما سوى الله بالنسيان، قال تعالى: ﴿وَأَذْكُرْ رَبَّكَ إِذَا نَسِيتَ﴾ [الكهف: ٢٤]. أي: غير الله كما هو بالموت، فأما نسبة مسهلية الذكر وهو كلمة: «لا إله إلا الله» فإنه معجون مركب من النفي والإثبات، فالنفي يزيل المواد التي يتولد منها مرض القلب، وقيد الروح، وتقوية النفس، وتقوية صفاتها، وهي الأخلاق الذميمة النفسانية، والأوصاف الشهوانية الحيوانية، وإثبات «إلا الله» تحصل صحة القلب، وسلامته عن الرذائل من الأخلاق، وانحراف مزاجه الأصلي، واستواء مزاجه وحياته بنور الله تعالى، فتتحلى الروح بشواهد الحق، وتجلى ذاته وصفاته، ﴿وَأَشْرَقَتِ الْأَرْضُ بِنُورِ رَبِّهَا﴾ [الزمر: ٦٩]. وزالت عنها ظلمات صفاتها، تجلى: ﴿يَوْمَ تَبْدُلُ الْأَرْضُ مَبَرًّا الْأَرْضِ وَالسَّمَوَاتُ وَبَرَزُوا لِلَّهِ الْوَاحِدِ الْقَهَّارِ﴾ [إبراهيم: ٤٨]. الذي

أهلك بتجلي جلاله كل الموجودات، وبرزوا لله الواحد القهار، فقد نبهتك على أمر عظيم إن كنت من أهل القلب السليم الفهيم فعلى قضية: ﴿فَأَذْكُرُوا أَنِ كَرُمَ﴾ [البقرة: ١٥٢]. الذاكرية بالمذكورية، والمذكورية بالذاكرية، فيفنى الذاكر في الذكر، ويبقى المذكور خليفة للذاكر، فإذا طلبت الذاكر وجدت المذكور، وإذا طلبت المذكور وجدت الذاكر.

فإذا أبصرتني أبصرته وإذا أبصرتني أبصرتني
ولا تكن ممن قيد الحق بالخلق فإنه إلحاد، وهذا مني لك إرشاد. الرسائل
الميرغنية في آداب الطريقة الختمية (ص ١٢٣-١٢٤).

انظر لهذا التفسير البعيد كل البعد عن معنى «لا إله إلا الله»، بل هو تفسير أهل
وحدة الوجود.

٥- قال الرباطي التيجاني في شرح معنى «لا إله إلا الله»: ﴿الَّذِي لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ﴾ [٤٨.٤]. الذي نعت ثاني لله تعالى، والجملة بعده صلته، وإعراب هذه الكلمة «لا إله إلا هو»: لا نافية للجنس، تعمل عمل إن تنصب الاسم وترفع الخبر، و«إله» اسمها، والخبر محذوف تقديره موجود و«إلا» أداة استثناء، و«هو» بدل من الضمير المستتر في الخبر المقدر، وهذا هو المشهور الجاري على السنة المعربين، وقد عقد الشيخ السنوسي رحمته في شرحه على عقيدته أم البراهين فصلاً ذكر فيه ما قبل من وجوه إعراب «لا إله إلا الله» الخلاصة الوافية الظريفة في شرح الأوراد اللازمة والوظيفة للطريقة التيجانية الشريفة (ص ٨٠-٨١).

أقول: هذا التفسير مع أنه لم يخرج على معنى «لا إله إلا الله» فإن تقريره لخبر «لا» المحذوف بأنه موجود باطل، فإن البشر قد اتخذوا مع الله آلهة وأنداداً يعبدونهم من دون الله، فتقدير موجود تقدير باطل، وإنما المقدر «حق أو بحق» إلا الله، فأصل الكلام لا معبود بحق أو حق إلا الله، وهذا التقدير هو الصحيح المتعين.

انظر لهذا التفسير البعيد كل البعد عن معنى «لا إله إلا الله»، بل هو تفسير أهل
وحدة الوجود.

معنى الإله في لغة العرب

قال أبو منصور الأزهري في تهذيب اللغة (٦/ ٤٢١-٤٢٤). «قال الليث: بلغنا أن اسم الله الأكبر هو الله لا إله إلا هو وحده... والتأله: التعبد.

وقال أبو الهيثم: «قال الله أصله إله قال الله ﷻ: ﴿مَا أَتَّخَذَ اللَّهُ مِنْ وَلَدٍ وَمَا كَانَ مَعَهُ مِنْ إِلَهٍ إِذَا أَذْهَبَ كُلَّ شَيْءٍ مِمَّا خَلَقَ﴾ [المؤمنون ٩١]. قال: ولا يكون إلهًا حتى يكون معبودًا، وحتى يكون لعباده خالقًا ورازقًا ومدبرًا وعليه مقتدرًا، فمن لم يكن كذلك فليس بإله وإن عبد ظلمًا، بل هو مخلوق ومتعبد... وكانت العرب في جاهليتها يدعون معبوداتهم من الأصنام والأوثان آلهة، قال الله ﷻ: ﴿وَيَذَرُكَ وَآلِهَتُكَ﴾ [الأعراف ١٢٧]. وهي أصنام عبدها قوم فرعون معه».

فالإله عند العرب: هو المعبود، فإن كان معبودًا بحق فهو الله، ولا تصح العبادة إلا لله وحده؛ لأنه لا يستحق العبادة إلا هو؛ لأنه الخالق، الرازق، المدبر، المقتدر كما قال أبو الهيثم.

والتأله: التعبد كما قال الليث، وليس اعتقاد أنه الخالق الرازق، وإن كانت الخالقية والرازقية من صفاته، لكن تفسير «الإله»: بالخالق، الرازق، المدبر، باطل يوقع في الضلال، وينسي الناس المعنى الحقيقي لكلمة التوحيد «لا إله إلا الله».

وقال الزنجاني في تهذيب الصحاح (٣/ ٨٩٧) في مادة إله: «إله: بالفتح إلهة، أي: عبد عبادة، وقولنا: الله. أصل هذا الاسم «إله» على فعال بمعنى مفعول؛ لأنه مألوه، أي: معبود، فلما أدخل عليه الألف واللام حذفت الهمزة تخفيفًا لكثرة في الكلام، والتأله: التعبد».

وإذن فالله مألوه بمعنى معبود، يتجه إليه المخلوق بالعبادة، فالعبادة من فعل المخلوق، يعبد بها خالقه، من خضوع، وخشوع، وتذلّل، وصلاة، وصيام، ودعاء، وإخلاص، ورجاء، وحب، وخوف، وتوكل، وذبح، ونذر ونحو ذلك

مِمَّا يَعْبُدُ بِهِ الْإِنْسَانُ إِلَهَهُ عَلَى الْوَجْهِ الَّذِي شَرَعَهُ اللَّهُ ، فهذه العبادات كلها من أفعال المخلوقين يتقربون بها إِلَى معبودهم الحق وهو الله ، وليست أفعال الله ، تعالى وتقدس وتزده .

فتفسير الإله بأنه الخالق ، الرازق ، المدبر تفسير باطل صادر عن جهل بالعبادة ، والمعبود المألوه ، ومن هنا جاء البلاء والوقوع في الشرك في العبادة من دعاء ، وذبح ، ونذر ، وخوف ، ورجاء ، وخضوع .

وقال أبو الحسين بن فارس في معجم مقاييس اللغة (١/١٢٧) : «أله : الهمزة واللام والهاء أصل واحد وهو التعبد ، فالإله : «الله» تعالى ، وسمي بذلك ، لأنه معبود ، ويقال : تأله الرجل : إذا تعبد .

قال رؤبة :

لله در الفانيات المدة سبحن واسترجعن من تألهي
فقد ظهر لك جلياً معنى الإله ، وأنه المعبود المتقرب إليه بالعبادة التي أسلفنا أنواعاً منها التي يقوم بها عابدوه ، وليس معنى «الإله» : الخالق ، الرازق ، المدبر ، المحيي ، المميت ، فهذه تدل على أفعاله هو سبحانه اللاتفة بجلاله وكماله وربوبيته لهذا الكون .

وظهر لك جلياً بطلان تفسير «لا إله إلا الله» بأنه لا حكم ، ولا سيطرة ، ولا هيمنة إلا لله ، فإن هذه من صفات الخالق لا من صفات المخلوقين ، وأفعالهم التي يتقربون بها إِلَى معبودهم بحق وهو الله الموصوف بصفات الكمال ، ومنها استحقاقه للعبادة وحده .

قال شيخ الإسلام بن تيمية رحمته الله : «التوحيد الذي جاءت به الرسل إنما يتضمن إثبات الإلهية لله وحده ، بأن يشهد أن لا إله إلا الله ، لا يعبد إلا إياه ، ولا يتوكل إلا عليه ، ولا يوالي إلا له ، ولا يعادي إلا فيه ، ولا يعمل إلا لأجله ، وذلك يتضمن إثبات ما أثبتته لنفسه من الأسماء والصفات ، قال تعالى : ﴿وَاللَّهُمَّ إِنَّا نَعْبُدُكَ إِنَّا نَشْهَدُكَ أَنَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ الرَّحْمَنُ الرَّحِيمُ﴾ [البقرة: ١٦٣] . وقال تعالى : ﴿وَقَالَ اللَّهُ لَا تَتَّبِعُوا إِلَهَاتِهِمْ إِنَّمَا هُوَ إِلَهُهُ وَبِعْدُ فَلَئِنْ قَارَهُونَ﴾ [الحل: ٥١٠] . ثُمَّ ساق آيات في هذا الصدد ثُمَّ

قال: «وليس المراد بالتوحيد: مجرد توحيد الربوبية، وهو اعتقاد أن الله وحده خلق العالم، كما يظن ذلك من يظنه من أهل الكلام والتصوف.

ويظن هؤلاء أنهم إذا أثبتوا ذلك بالدليل فقد أثبتوا غاية التوحيد، وأنه إذا شهدوا هذا وفنوا فيه فقد فنوا في غاية التوحيد، فإن الرجل لو أقر بما يستحقه الرب تعالى من الصفات، ونزعه عن كل ما يتزّه عنه، وأقر بأنه وحده خالق كل شيء لم يكن موحدًا حتى يشهد أن لا إله إلا الله وحده، فيقر بأن الله وحده هو الإله المستحق للعبادة، ويلتزم بعبادة الله وحده لا شريك له، و«الإله»: هو المألوه المعبود الذي يستحق العبادة، وليس هو «الإله» بمعنى القادر على الاختراع، فإذا فسر المفسر «الإله» بمعنى القادر على الاختراع، واعتقد أن هذا المعنى هو أخص وصف الإله»، وجعل إثبات هذا هو الغاية في التوحيد، كما يفعل ذلك من يفعله من متكلمة الصفاتية، وهو الذي يقولونه عن أبي الحسن وأتباعه لم يعرفوا حقيقة التوحيد الذي بعث الله به رسوله ﷺ، فإن مشركي العرب كانوا مقرين بأن الله وحده خالق كل شيء، وكانوا مع هذا مشركين، قال تعالى: ﴿وَمَا يُؤْمِنُ أَصْغَرُهُمْ بِآلَتِهِ إِلَّا وَقَمَّ تُشْرِكُونَ﴾ [يوسف: ١٠٦].

قالت طائفة من السلف: «تسألهم: من خلق السموات والأرض؟ فيقولون: الله، وهم مع هذا يعبدون غيره، قال تعالى: ﴿قُلْ لَيْسَ الْآرِضُ وَمَنْ فِيهَا إِنْ كُنْتُمْ تَعْلَمُونَ﴾ ٨٩ ﴿سَيَقُولُونَ لِلَّهِ قُلْ أَفَلَا تَذَكَّرُونَ﴾ ٩٠ ﴿قُلْ مَنْ رَبُّ السَّمَوَاتِ السَّبْعِ وَرَبُّ الْمَكْرَسِ الْعَلِيمِ﴾ ٩١ ﴿سَيَقُولُونَ لِلَّهِ قُلْ أَفَلَا نُنْتَوِي﴾ ٩٢ ﴿قُلْ مَنْ يَدْعُو مِنْ دُونِهِ مَلَكُوتٌ كُلِّي شَوْءٍ وَهُوَ يُجِيبُهُ وَلَا يُجَاوِزُ عَلَيْهِمْ إِنْ كُنْتُمْ تَعْلَمُونَ﴾ ٩٣ ﴿سَيَقُولُونَ لِلَّهِ قُلْ فَأَن تَسْعَوْتُ﴾ [المؤمنون: ٨٩-٩٤].

فليس كل من أقر بأن الله تعالى رب كل شيء وخالقه يكون عابدًا له دون ما سواه، داعيًا له دون ما سواه، راجيًا له خائفًا منه دون ما سواه، يوالي فيه، ويعادي فيه، ويطيع رسله، ويأمر بما أمر به، وينهى عما نهى عنه، وعامة المشركين أقروا

(١) من هذا الباب قول من يقول اليوم: إن الحاكمية أخص خصائص الألوهية، ويعني بالحاكمية المعنى السياسي الضيق، وهذا أخطر من تفسير المتكلمين والصوفية، وأكثر تضيقًا لمعنى «لا إله إلا الله».

بأن الله خالق كل شيء، وأثبتوا الشفعاء الذين يشركونهم به، وجعلوا له أنداداً، قال تعالى: ﴿أَمِ اتَّخَذُوا مِنْ دُونِ اللَّهِ شُفَعَاءَ قُلْ أُولَئِكَ لَا يَمْلِكُونَ شَيْئاً وَلَا يَقُولُونَ ﴿٤٣﴾ قُلْ لِلَّهِ الشَّفَعَةُ جَمِيعاً لَمْ يَمْلِكْ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ﴾ [الرمر ٤٣-٤٤].

ثم ساق آيات في هذا الصدد ثم قال: ولهذا كان من أتباع هؤلاء من يسجد للشمس، والقمر، والكواكب ويدعوها، ويصوم، وينسك لها، ويتقرب إليها... ثم يقول: إن هذا ليس بشرك، إنما الشرك إذا اعتقدت أنها المدبرة لي، فإذا جعلتها سبباً وواسطة لم أكن مشركاً، ومن المعلوم بالاضطرار من دين الإسلام أن هذا شرك^(١).

ومن هذا العرض يتجلى لك المعنى لكلمة «لا غله إلا الله»، ويتجلى لك جهل المتكلمين والخرافيين بمعنى هذه الكلمة العظيمة التي بحث بها جميع الرسل، وأنزل من أجلها الكتب، وشرع من أجلها الجهاد، وخلق من أجلها الجنة والنار.

(١) فتح المجدد (١/ ١٥-١٧)، وأصله في درء التعارض (١/ ٢٢٤-٢٢٨).

**نفي فتنة التكفير القائمة في هذا العصر
عن منبعها والصاقها بالإمام محمد ﷺ**

ولا أدري ما سر نفي المالكي التكفير عن سيد قطب، وذبه عنه، واتهام من ينتقده، والصاق التكفير بالإمام مُحَمَّد؛ هل لأنه يوافقه في عقيدته ومنهجه، ولا سيما طعنه في الصحابة، أو لأسباب أخرى منها حقه على الإمام مُحَمَّد ودعوته وأنصاره؟! إن كل منصف يعلم تمام العلم أن فتنة التكفير والتفجير والدمار إنما هي نتيجة لمنهج وفكر سيد قطب ومدرسته وكتبه، وكتب من سار على نهجه، وعلى رأس هذه الكتب كتاب «في ظلال القرآن»، وكتاب «معالم في الطريق». وكتابات مُحَمَّد قطب، وأبي بصير، وأبي قتادة، وأمثالهم الذين ألهموا عواطف الشباب في العالم، وزجوا بهم في هوة التكفير والتفجير، وقد يتمسح بعضهم بالقرآن والسنة وكتب أئمة الدعوة؛ لترويج منهجهم الأصيل الذي تربوا عليه من كتاب «الظلال» و«المعالم» وما يتبعهما، يعرف هذا كل منصف.

وحتى كتاب الإخوان المسلمين يردون هذه الفتنة إلى كتب سيد قطب، ومحمد قطب، وإلى كتابات المودودي، ومن هؤلاء القرضاوي، وأبو الحسن الندوي، فضلاً عن غيرهم من علماء الأمة المصنفين الذين يعلمون علم اليقين منشأ التكفير الخارجي السياسي، والتفجير والتدمير الهمجى، ويعلمون براءة دعوة الإمام مُحَمَّد ﷺ من هذه الضلالات؛ لأن دعوته قامت على العلم المستمد من الكتاب والسنة، وقامت على هدي السلف الصالح من الصحابة الكرام والأئمة العظام، أعلام الهدى، ومصايح الدجى.

وكتب الإمام مُحَمَّد وكتب تلاميذه وأحماده ناطقة بذلك، زاخرة بالعقائد الصحيحة، والمناهج السديدة، والأصول المحكمة.

وقائمة في توضيح قضايا التوحيد والشرك، والإيمان والكفر، والتكفير بتفاصيلها على الكتاب والسنة ونهج السلف الصالح.

بخلاف ما عليه التكفيريون الجاهلون، الذين يلصقهم هذا الظالم -المالكي- بدعوة الإمام مُحَمَّد، فما أبعدهم عن دعوة الإمام مُحَمَّد وأسلافه، بل هم حرب عليها وعلى أهلها، وأشد خصومهم هم أتباع هذا الإمام ومنهجه الإسلامي الحق، لأنهم ترسموا خطا سيد قطب، ومنهجه الضال، ومنه التكفير والتفجير والتدمير، الأمور التي زلزلت المسلمين في مشارق الأرض ومغاربها.

وهذا الظلوم يحاول جاهداً أن يبرئ ساحة سيد قطب من هذه الدواهي لأمر ما، ويحاول جاهداً أن يلصقها بالإمام مُحَمَّد ودعوته، وهيئات هيئات، ودون ذلك خرط الفتاد؛ لما بين الدعوتين من ترامي الأبعاد.

هذا الرجل تدور حربه أو معظمها على الإمام مُحَمَّد ودعوته حول محورين:

الأول: أنه يكفر المسلمين.

والثاني: أنه يستجيز قتالهم.

ويوهم الناس أن الإمام مُحَمَّدًا انفراديهمذين الأمرين، ويوهم الناس خلال هذه الدعاوى أن واقع الناس بخلاف ما يقول الإمام مُحَمَّد، فالشرك نادر، وإنما هي البدع من جنس التبرك وتقييل اليد، ويوهم أن دعوة هذا الإمام شاذة، وليست على منهج الأنبياء.

وسوف يرى القارئ بطلان هذه المجازفات التي اقتحمها هذا الظالم الجاهول، وسيرى أن الإمام مُحَمَّدًا وأتباعه سائرون في ركب الأنبياء، وركب أصلام الهدى ومصابيح الدجى من أئمة الإسلام، الذين أدركوا بما عندهم من علم واع بمنهج الأنبياء من دعوة الأمم إلى التوحيد، ومُحاربة الشرك ومظاهره ووسائله، سواء منهم من عاصره أو سبقه أو تلاه.

وسوف أناقشه في أهم افتراءاته مبيناً واقع الإمام الحقيقي ومنهجه، وهل هو الوحيد في دعوته، أو هو أسد من أسد الله مع أسود وأشوا من هذه الأمة، ومبيناً فساد منهج هذا المالكي، وعقله، وأخلاقه، وتولييه لأهل الضلال، ودفاعه عنهم بالباطل.

**دحض نسبة المالكي التكفير إلى الإمام
محمد وكتبه وبيان من هم أهل التكفير
الذين يخفي تكفيرهم**

ادعى المالكي أن الإمام مُحَمَّد بن عبد الوهاب يكفر المسلمين، وقد شحن كتابه بهذه الدعاوى، ويوهم الناس أن الإمام مُحَمَّد بن عبد الوهاب هو الوحيد الذي يدعي بأن الشرك قد انتشر في المجتمعات الإسلامية، ويدعي هذا المالكي بأن ذلك نادر في هذه المجتمعات.

وهذا بُهت شديد، فالإمام مُحَمَّد يحب المسلمين، ويدود عن حياضهم، ويحارب من يكفرهم، ويوالي ويعادي من أجلهم، ولا يكفر إلا من قامت عليه الحجة، وكتبه تشهد بذلك.

أما تكفير المسلمين -بل سادة المسلمين- وهم أصحاب مُحَمَّد ﷺ ومن تبعهم بإحسان، وبغضهم ومعاداتهم، وتكفيرهم ظلماً وبغياً؛ وإنما هو وصف الروافض الذين يتولاهم المالكي، ويهون من شأن خبيثهم وضلالهم. وإنما هو وصف المخوارج الذين يسانعهم، وبغض الطرف عن ضلالهم، فهم يكفرون أصحاب مُحَمَّد إلا القليل، ويكفرون بالكبائر، فلا يسلم أحد من تكفيرهم.

وإنما يكفر المسلمين المعتزلة والزيدية، الذين سلكوا مسلكهم، والذين ينتمي إليهم المالكي على أحسن أحواله.

فهم يخرجون المؤمنين من الإيمان إذا وقعوا في الكبائر، ويحكمون عليهم بالخلود في النار، ويشكرون شفاعة الشافعين فيهم.

هؤلاء هم المكفرون الحقيقيون المذمومون عند الله، وعند الإمام مُحَمَّد وأتباعه، وعند أهل السنة والجماعة من فجر تاريخهم إلى اليوم.

وأما أنه انفرد بمحاربة الشرك، وأن الشرك لم يقع إلا على نادرة في

المجتمعات الإسلامية، ولا يدعي فشوه إلا الشيخ مُحَمَّد ﷺ، فهذا مكابرة من هذا الرجل، فهناك أئمة من قرون سبقوا الإمام مُحَمَّدًا إلى إدراك فشوه هذا الداء وانتشاره في بلدان المسلمين، وأئمة عاصروه، وأدركوا هذا الاتساع والانتشار، وجهروا بذلك، وأئمة لاحقوا وأدركوا هذا التفشي والاتساع وحاربوه.

١- منهم: العلامة أبو بكر مُحَمَّد بن الوليد الطرطوشي المالكي المتوفى سنة (٥٢٠هـ) صاحب كتاب «الحوادث والبدع».

حارب في كتابه المذكور البدع والضلالات، ومن ضمنها البدع الشركية، حيث قال معلقاً على حديث أبي واقد الليثي رضي الله عنه الذي فيه قول بعض حديثي العهد بالكفر: «اجعل لنا ذات أنواط». فأنكر عليهم النبي ﷺ قولهم هذا، وقال: «اللَّهُ أكبر، إنها السنن، قلتم والذي نفسي بيده كما قالت بنو إسرائيل: ﴿اجْعَل لَّنَا إِلَٰهًا كَمَا لَهُمْ آلِهَةٌ﴾ قَالَ إِنَّكُمْ قَوْمٌ يَّتَهَلَّوْنَ» [الأعراف: ١٣٨]. لتركبن سنن من كان قبلكم».

قال الطرطوشي عقبه: «فانظروا -رحمكم الله- أينما وجدتم سدره أو شجرة يقصدها الناس، ويمظمون من شأنها، ويرجون البرء والشفاء من قبلها، وينوطون بها المسامير والخرق؛ فهي ذات أنواط فاقطعوها». كتاب «الحوادث والبدع» (ص ١٠٤-١٠٥).

٢- ومنهم: العلامة شهاب الدين عبد الرحمن بن إسماعيل المعروف بأبي شامة الشافعي المتوفى سنة (٦٦٥هـ) صاحب كتاب «الباعث على إنكار البدع والحوادث» وسيأتي كلامه.

٣- ومنهم: شيخ الإسلام بن تيمية رحمه الله المتوفى سنة (٧٢٨هـ). وكتبه مليئة ببيان التوحيد بأنواعه، وبيان الشرك وأنواعه، ومن مؤلفاته «الجواب الباهر»، و«التوسل والوسيلة»، و«الواسطة بين الحق والخلق»، و«الاستغاثة في الرد على البكري»، و«اقتضاء الصراط المستقيم».

٤- ومنهم: الإمام ابن القيم المتوفى سنة (٧٥١هـ). وكتبه مشحونة ببيان التوحيد بأنواعه، والشرك بأنواعه، ومنها «إغاثة اللهفان».

- ٥- ومنهم: الإمام مُحَمَّد بن عبد الهادي المقدسي المتوفى سنة (١٧٤٤هـ). وله كتاب «الصارم المنكي في الرد على السبكي».
- ٦- ومنهم: الإمام مُحَمَّد بن إسماعيل الصنعائي المتوفى سنة (١١٨٢هـ). في كتابه الشهير المسمى «بتطهير الاعتقاد».
- ٧- ومنهم: العلامة الشيخ حسين بن مهدي النعمي المتوفى سنة (١١٧٨هـ). صاحب كتاب «معارج الألباب في مناهج الحق والصواب».
- ٨- ومنهم: الإمام مُحَمَّد بن علي الشوكاني المتوفى سنة (١٢٥٠هـ). في كتابه «الدر النضيد» وغيره.
- ٩- ومنهم: المجاهد الكبير مُحَمَّد إسماعيل الدهلوي المتوفى سنة (١٢٤٦هـ). صاحب كتاب «تقوية الإيمان» الذي ألفه لبيان التوحيد الخالص والشرك المهلك، وسيأتي كلامه في موضعه.
- ١٠- ومنهم: علامة العراق نعمان بن محمود الألوسي المتوفى سنة (١٣١٧هـ). صاحب «جلاء العينين في محاكمة الأحمدين».
- وغير هؤلاء سيأتي ذكر أقوالهم ومواقفهم.

* * *

حجة خصوم الشيخ الإمام محمد ﷺ ودحضها

قال المالكي (ص ٩-١٠) : «لكن لأن الشيخ مُحَمَّد كان خصومه يردون عليه : بأن هؤلاء الذين تقاتلهم وتكفرهم أناس مسلمون، وقد يوجد عند عوامهم أو علمائهم غلو في الصالحين، لكن هذا لا يبرر لك تكفيرهم ولا قتالهم، لما كانت هذه حجة خصومه استحضر هذا المعنى وكرره كثيراً في كتبه .

يجب أن يعرف القارئ الكريم أنني مع الشيخ ﷺ في إنكار البدع والخرافات، والأخطاء، والممارسات التي يفعلها البعض كالغلو في الصالحين، وتعظيم القبور، والتمسح بها، وما يصاحب ذلك من دعاء، أو ذبح، أو استشفاع، أو توسل، ولكن إنكاري لهذه البدع والخرافات -وربما الشراكيات في بعضها- لا يجعلني أحكم على مرتكبها بالشرك، والخروج من ملة الإسلام، سواء كان جاهلاً أو عالماً؛ لأن الجاهل يمنعنا جهله من تكفيره، والعالِم يمنعنا تأويله من تكفيره أيضاً، نعم قد يقال . فلان ضال، فلان مبتدع، فلان منحرف

فهذه التهمة خطرُها يسير، إنما أن نقول : فلان كافر كفراً أكبر خارج عن ملة الإسلام! فهذه عظيمة من العظائم، يترتب عليها أحكام ومظالم؛ فلا يجوز أن نتهم أحداً بالكفر إلا بدليل ظاهر لنا فيه من الله برهان، خاصة وأن الشيخ يريد بإطلاق الكفر: الكفر الأكبر المخرج من الملة كما سيأتي، فهذه نقطة من نقاط الافتراق الكبرى، وهي نقطة عظيمة بلا شك، لكن لا يجوز لأحد أن يرتب على نقدي للتكفير تسوية هؤلاء؛ الذين يعتقدون تلك الاعتقادات؛ أو يمارسون تلك الشناعات عند قبور الأنبياء والصالحين والصحابة وغيرهم» .

ثم كرر في هذه الملحوظة شبهة القوم يصلون، ويصومون، ويحجون... إلخ.

★ التعليق:

١- من المعلوم أن الإمام مُحَمَّدًا ﷺ لم يقاتل حتى بدءوه بالقتال، دفاعاً

عن النفس والدين كدفع الصائل، وأحياناً يقاتل من تبين له شركه، وقامت عليه الحجة، فلا لوم على هذا الإمام المصلح وأنصاره، الذين طهروا الجزيرة من الشرك الذي أعاده إليها الروافض وضلال الصوفية.

٢- قوله: «كان خصومه يردون عليه: بأن هؤلاء الذين تقاتلهم وتكفرهم أناس مسلمون، وقد يوجد عند عوامهم أو علمائهم غلو في الصالحين».

أقول: هذه حجة خصومه، وهي داحضة؛ لأن فيها مغالطة ومكابرة، وذلك أن معظمهم لا يعتبرون دعاء غير الله، والاستغاثة بغير الله من الشرك، بل يجيزون ذلك، وكذلك لا يعتبرون الذبح لغير الله، والنذر لغير الله من الشرك، ويحاربون من ينكر هذا الشرك، فمن ظلم المالكي أنه لا يدين هؤلاء المغالطين المكابرين المعاندين، ويمرر مغالطتهم هذه بأسلوب مأكراً ليهول ويضخم الدعاوى ضد الإمام محمد؛ وليهون من ضلال خصومه.

٣- قوله: «ولكن ذلك لا يبرر لك تكفيرهم، ولا قتالهم».

اعتراض جاهل بشريعة الإسلام وتطبيق أهلها، بل ذهب في اعتراضه إلى ما هو أبعد من هذا؛ إلى تكذيب هذا الإمام الحجة.

قال خلال بعض مغالطاته (ص ٢١): «ثم في كلام الشيخ تعميم عجيب عندما قال في (ص ٣٧): الشرك هو فعلكم عند الأحجار والبنائيات التي على القبور وغيرها... وذكر أنهم: يدعون ذلك، ويذبحون له، ويقولون: إنه يقربنا إلى الله زلفى! ويدفع عنا بركته...، وأنا أشك في وجود مثل هذه الصورة التي نقلها الشيخ، فهذا إن وجد نادر».

فانظر إلى هذا التكذيب والمكابرة في أمر معروف للخاص والعام، وقائم إلى الآن في مختلف البلدان.

ثم إن قول: هؤلاء الضالين. إنما هو مبني على مغالطتهم القائمة على تجويز الشرك المذكور آنفاً، ولكن المالكي يمرر ذلك، ويقف إلى جانبهم متصراً لهم بالباطل على هذا الإمام، ومع هذا الغرض المقيت منه يبدو أنه لا يجوز قتال من ارتكب الشرك أو الكفر إطلاقاً، ما دام يحمل اسم الإسلام، ولو قامت عليه الحجة.

وهذا هو الجهل والضلال الذي يرفضه الإسلام، ويأباه المؤمنون الموحدون والعلماء الصادقون من هذه الأمة، ومنهم الإمام مُحَمَّد وأنصاره -رحمهم الله-، وجزأهم الله عن الإسلام والمسلمين خيرًا، فقد نشروا التوحيد بأنواعه، وبينوا للناس الشرك بأنواعه، وأعادوا للإسلام جدته ونضارته رغم أنوف القبوريين والروافض وأعوانهم.

وقولك: «لما كانت هذه حجة خصومه؛ استحضر هذا المعنى كثيرًا في كتبه». أقول: لقد أنطق الله المالكي أن يدلي بهذه الشهادة على خصوم الإمام مُحَمَّد بأن هذه هي حجتهم على الشيخ في خصوماتهم له، وعداوتهم له، ولدعوة الله ﷻ، ودعوة أنبيائه، وهي حجة داحضة قائمة على المغالطة والمكابرة في أمر واقع لم يواجهه الإمام مُحَمَّد وحده، بل واجهه أعلام عصره، وشهدوا به على أهل الضلال ودعاة الضلال.

فهذا الإمام مُحَمَّد بن إسماعيل الصنعاني المجتهد الشهير المولود عام (١٠٩٩هـ) والمتوفى (١١٨٢هـ) قد أنكر الشرك الموجود في عهده في الأقطار الإسلامية، وألف كتابًا في إنكار هذا الشرك سماه: «تطهير الاعتقاد عن أدان الشرك والإلحاد»، يقرر فيه ما قرره الإمام مُحَمَّد في كتبه من إنكار الشرك المنتشر في بلاد الإسلام، ويقرر التوحيد الذي دعا إليه الأنبياء، ودعا إليه الإمام مُحَمَّد بن عبد الوهاب، بل سبقتهما أئمة فحول من أعلام الأمة الإسلامية كابن تيمية، وابن القيم، ومن سبق ذكرهم.

يقول الإمام الصنعاني رحمته الله في خطبة كتابه هذا:

«وبعد: فهذا تطهير الاعتقاد عن أدان الإلحاد، وجب عليّ تأليفه، وتعين عليّ ترصيفه؛ لما رأيته وعلمته من اتّخاذ العباد الأنداد في الأمصار والقرى، وجميع البلاد من اليمن، والشام، ومصر، ونجد، وتهامة، وجميع ديار الإسلام، وهو الاعتقاد في القبور، وفي الأحياء ممن يدعي العلم بالمغيبات وللمكاشفات، وهو من أهل الفجور، لا يحضر للمسلمين مسجدًا، ولا يرى لله راكمًا ولا ساجدًا، ولا يعرف السنة ولا الكتاب، ولا يهاب البعث ولا الحساب،

فوجب عليّ أن أنكر ما أوجب الله إنكاره، ولا أكون من الذين يكتُمون ما أوجب الله إظهاره، فاعلم أن هاهنا أصولاً هي قواعد الدين، ومن أهم ما تجب معرفته على الموحدين^(١).

ثم قال في الصفحة (٢٣-٢٥) من نفس الكتاب:

«قد عرفت من هذا كله: أن من اعتقد في شجر، أو حجر، أو قبر، أو ملك، أو جني، أو حي، أو ميت: أنه ينفع أو يضر، أو أنه يقرب إلى الله، أو يشفع عنده في حاجة من حوائج الدنيا بمجرد التشفع به والتوسل إلى الرب تعالى، إلا ما ورد في حديث فيه مقال في حق نبينا مُحَمَّد ﷺ أو نحو ذلك، فإنه قد أشرك مع الله غيره، واعتقد ما لا يحل اعتقاده، كما اعتقد المشركون في الأوثان فضلاً عما ينذر بماله وولده لميت أو حي، أو يطلب من ذلك الميت ما لا يطلب إلا من الله تعالى من الحاجات: من عافية مريضه، أو قدوم غائبه، أو نيله لأي مطلب من المطالب، فإن هذا هو الشرك بعينه، الذي كان ويكون عليه عباد الأصنام.

والنذر بالمال على الميت ونحوه، والنحر على القبر، والتوسل به، وطلب الحاجات منه هو بعينه الذي كانت تفعله الجاهلية، وإنما كانوا يفعلونه لما يسمونه وثناً وصنماً، وفعله القبوريون لما يسمونه ولياً وقبراً ومشهداً.

والأسماء لا أثر لها، ولا تغير المعاني ضرورة لغوية وعقلية وشرعية، فإن من شرب الخمر وسماها ماء؛ ما شرب إلا خمرًا، وعقابه عقاب شارب الخمر، ولعله يزيد عقابه للتدليس، وللكذب في التسمية.

ثم ذكر الصنعاني رحمه الله (ص ٢٥): أمثلة لتسمية الأمور بغير أسمائها، ومنها الحشيشة، يسميها الفجار: بلقمة الراحة. وتسمية الأموال التي تؤخذ ظلماً وعدواناً: أدباً. فيقول الظالمون: أدب القتل، وأدب السرقة، وأدب التهمة. بتحريف اسم الظلم إلى اسم الأدب..

إلى أن قال (ص ٢٦-٣٠): وكل ذلك اسمه عند الله ظلم وعدوان، كما يعرفه

(١) تظهير الاعتقاد (ص ٤) تحقيق الشيخ إسماعيل الأنصاري.

من شم رائحة الكتاب والسنة، وكل ذلك مأخوذ من إبليس حيث سمي الشجرة المنهي عنها شجرة الخلد، وكذلك تسمية القبر مشهداً، ومن يعتقدون فيه ولياً لا تخرجه عن اسم الصنم والوثن؛ إذ هم معاملون لها معاملة المشركين للأصنام، ويطوفون بهم طواف الحجاج ببيت الله الحرام، ويستلمونهم استلامهم لأركان البيت، ويخاطبون الميت بالكلمات الكفرية من قولهم: على الله وعليك. ويهتفون بأسمائهم عند الشدائد ونحوها، وكل قوم لهم رجل ينادونه، فأهل العراق والهند يدعون عبد القادر الجيلاني. وأهل النجاشة لهم في كل بلد ميت يهتفون باسمه يقولون: يا زيلعي يابن العجيل. وأهل مكة وأهل الطائف: يابن العباس. وأهل مصر: يا رفاعي، يا بدوي والسادة البكرية. وأهل الجبال: يا أبا طير. وأهل اليمن: يابن علوان.

وفي كل قرية أموات يهتفون بهم، وينادونهم، ويرجونهم لجلب الخير، ودفع الضر، وهذا هو بعينه فعل المشركين في الأصنام كما قلنا في الأبيات النجدية:

أصابوا بها معنى سواع ومثله يغوث وود بش ذلك من ود
وقد هتفوا عند الشدائد باسمها كما يهتف المضطر بالصمد الفرد
وكم نحروا في سوحها من نحيرة أهلت لغير الله جهراً على عمد
وكم طائف حول القبور مقبلاً ويستلم الأركان منهم باليد^(١)
فإن قال: إنما نحرت لله، وذكرت اسم الله عليه.

فقل: إن كان النحر لله، فلا شيء قريب ما تنحروا من باب مشهد من تفضله وتعتقد فيه؟ هل أردت بذلك تعظيمه؟
إن قال: نعم.

فقل له: هذا النحر لغير الله، بل أشركت مع الله تعالى غيره، وإن لم ترد

(١) ملحوظة هامة: وهي أن في استشهاده بأبياته هذه دليلاً واضحاً على أنه ألف تطهير الاعتقاد بعد مدحه للإمام محمد بن عبد الوهاب في قصيدته المشهورة التي من ضمنها هذه الأبيات، وتدل أن ما يدمي عليه أنه رجع عن هذه القصيدة من الأكاذيب عليه.

تعظيمه، فهل أردت توسيع باب المشهد، وتنجيس الداخلين إليه؟ أنت تعلم يقيناً أنك ما أردت ذلك أصلاً، ولا أردت إلا الأول، ولا خرجت من بيتك إلا قصداً له، ثم كذلك دعاؤك لهم؛ فهذا الذي عليه هؤلاء شرك بلا ريب.

وقد يعتقدون في بعض فسقة الأحياء، وينادونه في الشدة والرخاء، وهو عاكف على القبائح والفضائح، لا يحضر حيث أمر الله عباده المؤمنين بالحضور هناك، ولا يحضر جمعة ولا جماعة... إلخ.

ثم قال: «فيا للعقول أين ذهبت؟ ويا للشرائع كيف جهلت: ﴿إِنَّ الَّذِينَ تَدْعُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ عِبَادُ أُمْنَاهُمْ﴾ [الأعراف: ١٩٤].

فإن قلت: أفيسير هؤلاء الذين يعتقدون في القبور والأولياء والفسقة والخلعاء مشركين، كالذين يعتقدون في الأصنام؟

قلت: نعم، قد حصل منهم ما حصل من أولئك، وساورهم في ذلك، بل زادوا في الاعتقاد والانقياد والاستعداد، فلا فرق بينهم.

فإن قلت: هؤلاء القبوريون يقولون: نحن لا نشرك بالله تعالى، ولا نجعل له نداً، والالتجاء إلى الأولياء والاعتقاد فيهم ليس شركاً.

قلت: نعم: ﴿يَقُولُونَ بِآيَاتِنَاهُمْ مَا لَيْسَ فِي قُلُوبِهِمْ﴾ [الحران: ١٦٧]. لكن هذا جهل منهم بمعنى الشرك، فإن تعظيمهم الأولياء، ونحرمهم النحائر لهم شرك، والله تعالى يقول: ﴿فَعَمَلُ رَبِّكَ وَأَنحَرْ﴾ [الكوثر: ٢]. أي: لا لغيره، كما يفيد تقديم الظرف، ويقول تعالى: ﴿وَأَنَّ السَّجْدَ لِلَّهِ فَلَا تَدْعُوا مَعَ اللَّهِ أَحَدًا﴾ [الجن: ١٨].

فقد عرفت بما قدمناه قريباً أنه ﷺ قد سمي الرباء شركاً، فكيف بما ذكرناه؟ فهذا الذي يفعلونه لأوليائهم هو عين ما فعله المشركون، وصاروا به مشركين^(١)، ولا ينفعهم قولهم: نحن لا نشرك بالله شيئاً. لأن فعلهم أكذب قولهم.

(١) ذكر فيما بعد: أنه يجب أولاً دعاؤهم إلى التوحيد، ويان ذلك لهم، انظر (ص ٣٢) من تلخيص الاعتقاد

إلصاق المالكي التكفيريين القطبيين بالإمام محمد وأتباعه

قال المالكي (ص ٢١): «فهذه الفوضى التكفيرية هي نتيجة طبيعية وحتمية من نتائج منهج الشيخ مُحَمَّد بن عبد الوهاب رحمته الله الذي توسع في التكفير؛ حتى وجدت كل طائفة في كلامه ما يريده وجهة نظرها، بل حركة الحرم وأصحاب التفجير في العليا ما هم إلا نتيجة لمنهج الشيخ في التكفير، صحيح أن الشيخ له فضله واجتهاده وعذره وحسناته على هذا الوطن، وهذا من أرحى ما نرجوه له، لكن الحقيقة أن تكفير المسلمين واضح في كتبه رحمته الله فلورددنا هذا الخطأ، واعترفنا به، ما الذي يضيرنا؟! رجل من العلماء اجتهد فأخطأ، فلماذا كل المحاربة لمن رد خطأ عالم من العلماء؟».

وهذا ظلم شديد للإمام مُحَمَّد وأتباعه، فالصاق التكفيريين القطبيين الخوارج بهم ويكتبهم يعدُّ تأليبًا ظالمًا على علماء السنة، وما يدري -ولعله يدري- الفرق الكبيرين الدعوة السلفية دعوة الإمام مُحَمَّد وأتباعه في أبواب التكفير.

فالإمام مُحَمَّد ومن سار على نهجه كلهم متمسكون بالكتاب والسنة عقيدة ومنهجًا: منهجًا في العقيدة، ومنهجًا في العبادة، ومنهجًا في السياسة وفي الاقتصاد والاجتماع، ومنهجًا حقًا عدلاً وسطًا معتدلاً في كل الأمور، على طريقة السلف الصالح في كل هذه الأمور.

وسيد قطب والمودودي ومحمد قطب ومن سار على نهجهم من الإخوان المسلمين ليسوا من أهل العلم، وعقائدهم فاسدة مستمدة من الجهمية والروافض، ولا يسировن في فقههم على طريق السلف الصالح، ولا على طريقة المذاهب الإسلامية، بل يأخذون من كل ما هب ودب، ولهذا ميعوا الفقه الإسلامي، وتشددوا بحسب أهوائهم، وتبعًا لهذه الفوضوية الفكرية والمنهجية التي سلكوها، فتراهم لبلائهم تبنوا الاشتراكية، وفي سياستهم تبنوا

الديموقراطية، وفي عقائدهم الخرافات والبدع، بالإضافة إلى تجهيمهم، وتمشعرهم في أبواب العقائد، بل وأخذهم بعقائد المعتزلة، وفي أبواب الإيمان والتكفير ساروا على مذاهب الخوارج، ولا سيما في ما يتعلق بالحكام، وفي مواجهة العلماء ساروا على طريقة أهل البدع من الخوارج والروافض والمعتزلة، وقد سار على نهجهم في هذه الفوضى العقائدية والمنهجية والفكرية هذا التافه حسن المالكي، بل لعله تجاوزهم بجرأته ووقاحتته التي يسميها شجاعة، فالصاق أتباع سيد قطب ومدرسته بالإمام مُحَمَّد ودعوته ظلم متعمد مع هذه الفوارق الهائلة، ومنها منطلقات التكفير.

فالإمام مُحَمَّد وأنصاره همهم الأول إصلاح عقائد المجتمعات الإسلامية، وربطهم بكتاب الله وسنة رسول الله في كل شأن، ولا يكفرون إلا من كفره الله ورسوله وسلف الأمة وفقهاء الإسلام، لا يخرجون عن هذا المنهج الإسلامي الصحيح.

وسيد قطب والمودودي ومن نحا نحوهم سائرون على طرق أهل الباطل، وطرق أعداء الصحابة والسلف من الخوارج والروافض من التكفير بالجهل والهوى.

ثم من مكابد أتباع هذه المدرسة الضالة أنهم يتمسحون بالقرآن والسنة على طريقة أسلافهم من الخوارج والمبتدعة، ثم يتعلقون بالعلماء ومذاهبهم، فهذا يتعلق بالشافعي، وهذا يتعلق بمالك، وهذا يتعلق بأحمد، وهذا بأبي حنيفة، لأن بدعهم لا تمشي إلا بهذا الالتصاق والتمسح.

وهكذا فعل أتباع سيد قطب ومدرسته يلجئون إلى التمسح بالكتاب والسنة وبدعوة الإمام مُحَمَّد؛ لأن دعوتهم لا يمكن أن تنطلي على الناس، ولا سيما في بلاد التوحيد إلا بالتمسح بالإمام مُحَمَّد وعلماء هذه الدعوة.

فيأتي هذا الظالم، ويلصق مذهب الخوارج بهذا الإمام ودعوته وبأتباعه، ولعله يعلم هذه الفوارق الهائلة، ولكن الظالمين هكذا يفعلون.

تكذيبه للشيخ ومكابرتة في واقع كالشمس في وضوحه

قوله في (ص ١٣): «الملحوظة الرابعة:

ويقول الشيخ (ص ٩). «فإذا تحققت أنهم مقرون بهذا - يقصد بأن الله هو الخالق الرازق -، ولم يدخلهم في التوحيد الذي دعاهم إليه رسول الله ﷺ، عرفت أن التوحيد الذي جمحدوه هو «توحيد العبادة، الذي يسميه المشركون في زماننا: الاعتقاد» اهـ.

ثم قال: أقول. سامح الله الشيخ مُحَمَّد (كذا) ففي هذا النص تكفير صريح لعلماء المسلمين في زمانه!.

ثم إن المسلمين لا يعبدون إلا الله؛ بخلاف هؤلاء المشركين الذين يسجدون للأصنام؛ وإذا لم يكن هذا واضحاً؛ فلن نستطيع التفريق بين أمور أخرى أشد التباساً، ومن تلك الأمور الملتبسة اتِّهام بعض العلماء للشيخ مُحَمَّد وأصحابه بأنهم خوارج؛ لأنهم عندهم ممن يكفرون المسلمين، ويستباحون دماءهم، وأنهم يخرجون من قبل المشرق، وأن ميعامهم التحليق و... إلخ».

* التعليق:

١ - هذا النص يتبين منه جهل وظلم هذا الرجل، وأنه حاقط على هذه الدعوة وأهلها.

كلام هذا الإمام حق، فالمشركون كانوا يقرون بأن الله هو الخالق الرازق، وقول الشيخ هو الحق: إن هذا التوحيد الذي يقرون به لم يدخلهم في الإسلام، وصدق في قوله: «عرفت أن التوحيد الذي جمحدوه هو توحيد العبادة».

كما قال تعالى: ﴿إِنَّهُمْ كَانُوا إِذَا قِيلَ لَهُمْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ يَسْتَكْبِرُونَ﴾ [الصافات: ٣٥].
فهذا جمحد لتوحيد الألوهية واضح.

وصادق في أن عباد القبور يدعون غير الله، ويذبحون لهم، ويستغيثون بهم في الشدائد، ولا يرون هذا منافياً لـ: «لا إله إلا الله»، ولا يسمون من يعبدونهم بالآلهة، وإنما يقولون: هؤلاء أولياء، وهؤلاء سادة، ويتقربون إليهم بعبادات مثل ما يتقرب عباد الأوثان لأوثانهم، هذا أمر لا يكابر فيه إلا مكابر معاند.

وقولك: «إن المسلمين الملتزمين بالتوحيد لا يعبدون إلا الله».

صحيح أن المسلمين حقاً لا يعبدون إلا الله.

وأما الخرافيون الذين يدعون غير الله، ويستغيثون بهم في الشدائد، ويقدمون لهم الذبائح والذور، فهؤلاء يكذب من يقول: إنهم لا يعبدون إلا الله. كيف يكونون كما قلت، وقد شهد علماء الإسلام والتوحيد والسنة على هذه النوعيات أنهم قد وقعوا في الشراكيات الغليظة مثل ما ذكرنا، فقولك تكذيب للشيخ: إنهم لا يعبدون إلا الله بخلاف المشركين الذين يسجدون للأصنام... إلخ.

جهل فاضح يدل على أنك لا تفرق بين التوحيد والشرك، ومكابرة سوفسطائية يكذبها التاريخ والواقع.

وأما قولك: «هذا تكفير صريح لعلماء المسلمين».

فقول باطل، فالشيخ لم يكفر علماء المسلمين، وإنما كفر من يعبد غير الله، ثم هو لم يكفر إلا من قامت عليه الحجة، واستبان له المحجة، ثم أتى واستكبر وعاند، وهذا أمر متواتر عنه وعن أتباعه من علماء هذه الدعوة، وهم من أشد الناس معارضة للتكفير بالباطل والجهل.

وأما اتهام القبوريين للشيخ مُحَمَّد وأتباعه بأنهم خوارج... إلخ، فهذا من يهتهم وإفكهم، ولا يفرح بهذا الظلم والإفك إلا الضالون الجهلاء، فالشيخ مُحَمَّد وأتباعه سالكون منهج الصحابة وعلماء الإسلام في المنحرفين عن دين الله كالخوارج والمرتدين، والواقعين في الشرك الأكبر المنافي لكلمة التوحيد التي جاء بها الأنبياء -عليهم الصلاة والسلام-، فهذه الأصناف بعد إقامة الحجج يقاتلون، ويحكم على كل صنف بحكم الله بحسب ضلاله وانحرافه.

**شبه خصوم الإمام محمد حول شرعية قتاله
لأهل الضلال مع بيان القتال المشروع
والقتال الممنوع**

يدعي المالكي أن الإمام مُحَمَّدًا بن عبد الوهاب قاتل مسلمين موحدين أبرياء، وأن قتله يشبه قتال الخوارج في قتلهم لأهل الإسلام، وتركهم لأهل الأوثان، وأنه الوحيد في هذا القتل والقتال منهجًا وعملاً.

لقد علم القارئ الفطن منهج الإمام مُحَمَّد الإسلامي الصحيح في التكفير، وأنه لم يخرج عن المنهج الإسلامي الحق منهج أهل السنة والجماعة.

وأن أعلام الأمة الإسلامية يشاركونه في هذا المنهج، سواء من سبقه في العصر السابقة قبله، أو عاصره، أو جاء بعده.

وعرف سقوط دعاوى المالكي وتلييساته، وإيهامه البسطاء أن الإمام مُحَمَّدًا قد شذ عن علماء هذه الأمة في منهجه ودعوته.

والآن نريد أن نبين من سبق الإمام مُحَمَّدًا بقتال من يستحق القتال من المسلمين، بل ومن قاتل المسلمين بغير حق لأغراض سياسية وغير سياسية ممن أسدل المالكي الستار على قتالهم، سواء المحققين منهم أو المبطلين.

وسأذكر الأمور المشهورة دون تكلف في سرد الأحداث وملابساتها؛ لأن شهرتها تغني عن تكلف ذلك:

أولها: قتال الصحابة الكرام لأهل الردة ومن بينهم بعض المسلمين الذين كانوا يصلون ويصومون ويزكون، ولكنهم امتنعوا عن أداء الزكاة لخليفة رسول الله ﷺ الصديق عليه السلام، فقال: «والله لو منعوني عقلاً أو عتاقاً كاتوا يودونها إلى رسول الله لقاتلتهم عليها، والله لأقاتلن من فرق بين الصلاة والزكاة».

وقد قرر علماء الإسلام أن أي قوم امتنعوا عن القيام بأي شعيرة من شعائر الإسلام؛ فإنه يجب على المسلمين قتالهم حتى يقوموا بأداء هذه الشعيرة.

وثانيها: قتال الخليفة الراشد علي عليه السلام أهل الجمل وأهل صفين، وهم مسلمون، وفيهم من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وآله، ومنهم من هو معدود من العشرة المبشرين بالجنة مثل طلحة والزبير رضي الله عنهما، وهذا قتال فتنة بين أصحاب محمد صلى الله عليه وآله، وكلهم مجتهدون، المصيب منهم والمخطئ، وكلهم ماجورون ومن أهل الجنة - رضي الله عنهم أجمعين - ويجب على المسلمين احترامهم، والسكوت عما جرى بينهم.

وثالثها: قتال علي والصحابة معه للخوارج، وبأمر رسول الله صلى الله عليه وآله، وتحريضه على قتلهم، ووصفهم بأنهم شر الخلق، وبأن لمن قتلهم أجراً عند الله.

رابعها: قتال العباسيين للأمويين، وهو قتال للمسلمين، وكم ذهب فيها من الألوف المؤلفة على يد أبي مسلم الرافضي الباطني.

خامسها: تفرق المسلمين إلى دويلات يقاتل بعضهم بعضاً في مشارق الأرض الإسلامية ومغاربها، وكم ذهب في هذا القتال من ألوف مؤلفة.

سادسها: خروج القرامطة، وهم نوع من غلاة الروافض وزنادقتهم على المسلمين، فكم لهم من المذابح في المسلمين بما في ذلك حجاج بين الله الحرام، واقتلاع الحجر الأسود، فلم يعيدوه إلا بعد سنين.

سابعها: قتال الزنادقة من الروافض للمسلمين، وقتلهم الذريع في بلاد المغرب ومصر والشام.

ثامنها: قتال البويهيين، وقتلهم للمسلمين، وتسلبهم على خلفاء المسلمين، ونشرهم للشرك والبدع الرافضية في بلاد الإسلام، وتشيد القبور، والغلو في أهل البيت إلى درجة التأليه.

تاسعها: قتال الصفويين الروافض للمسلمين، وإجبارهم على اعتناق الرفض.

هاشرها: قتال أئمة الزيدية في اليمن الذي استمر قروناً من حدود سنة ثمانين ومائتين إلى آخر إمام منهم في حدود سنة (١٣٤٠هـ)، وكان قتالهم كله في هذه القرون إنما هو على الملك، وقد يكون لنشر البدع والضلال.

الحادي عشر: قتال الروافض - وعلى رأسهم الخميني - للشعب العراقي الذي امتد سنوات ذهب ضحيته ألوف أو ملايين، لا من أجل الإسلام، بل من أجل أهداف رافضية، وطموحات ظالمة لا علاقة لها بالإسلام.

وقد عايشها المالكي الذي لعله ممن يؤيد هذه الحرب ولا ينكرها.

كل هذه العفن العريضة ما عدا قتال الصحابة يسدل عليها الستار هذا المالكي الحاقد، ويصور الإمام محمداً كأنه هو الوحيد الذي قاتل المسلمين.

والحق أن الإمام مُحَمَّدًا ما قاتل إلا من يستحق القتال من عبادة القبور وأعداء التوحيد، ممن ضرب الشرك فيهم أطنابه، فدعاهم الإمام مُحَمَّدٌ إلى إخلاص الدين لله، ونبذ هذا الشرك، وأقام عليهم الحجج والبراهين بدعوته الواضحة ومؤلفاته العظيمة النافعة التي وضحت قضايا التوحيد والشرك بطريقة جليلة، يعرفها العالم والمتعلم والجاهل.

ولكن هؤلاء القبوريين عاندوا، وكابروا، وشمروا عن ساعد الجد لقتال أئمة التوحيد ودعائه، وعلى رأسهم الإمام مُحَمَّدٌ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ والإمام مُحَمَّدُ بْنُ سَعْدٍ وَأَنْصَارِهِ، فما وسع هذا الإمام وَأَنْصَارُهُ إلا أن يقاتل هذه الأصناف المستكبرة المعاندة والمصممين على عبادة القبور والأشجار والأحجار وعلى سائر الشراكيات والضلالات.

فلسان حال الشيخ مُحَمَّدٌ ومن معه:

إذا لم تكن إلا الأسنة مركب فما حيلة المضطر لإرْكوبِها

فلم يسع أهل الضلال والبدع الشركية إلا محاربة هذا الإمام ودعوته بالكاذيب والافتراءات الشنيعة، يمثل قولهم: الوهابية يبغضون النبي، ويبغضون الأولياء، وينكرون كراماتهم، ويقاتلون المسلمين... إلى آخر الدعاوى الأثيمة التي أشاعها أهل الضلال في العالم من مثل ابن سحيم، والقباني، والمحداد، ودحلان، والنبهاني، وأسلافهم وأتباعهم.

وقد تصدى أعلام التوحيد والسنة لنقد هذه الافتراءات، فبينوا أكاذيب هؤلاء الأفاكين المحاربين لتوحيد المرسلين ورسالات النبيين.

ومن تلك الردود ردود أعلام التوحيد من أبناء وأحفاد الإمام مُحَمَّد وتلاميذه في عدد من الكتب والرسائل، ومنها ما دون في الكتاب الجامع «الدرر السنية» وهو متوفر، فمن شاء فليرجع إليه ليعرف حقيقة دعوة الإمام مُحَمَّد، وأنها قائمة على كتاب الله وسنة رسوله ومنهج السلف الصالح، وهذه الأمور هي منطلقات هؤلاء الأئمة في بيان أحقية هذه الدعوة، وبيان ضلال وأباطيل خصومها^(١).

ومن أعجب العجب أن المالكي يعرف كذب هؤلاء على الإمام مُحَمَّد وأنصاره، ثم يدافع عنهم بأكاذيبهم، ويحارب الإمام مُحَمَّد بن عبد الوهاب وأنصاره بهذه الأكاذيب، ويزيد عليها من خيالاته الفاسدة ووساوسه الكاسدة، ومن يهن الله فما له من مكرم.

هذا وقد بين علماء الإسلام القتال المشروع من الممنوع في الإسلام:

ومن هؤلاء العلماء شيخ الإسلام بن تيمية حيث سئل عن قتال التتار الذين يدعون التمسك بالشهادتين، وقد فعلوا الأفاعيل بالمسلمين من قتل ونهب للأموال، ويدعي مع ذلك بعض الناس تحريرهم قتالهم؟.

فأجاب بقوله: «الحمد لله، كل طائفة ممتنعة عن التزام شريعة من شرائع الإسلام الظاهرة المتواترة من هؤلاء القوم وغيرهم، فإنه يجب قتالهم حتى يلتزموا شرائعه، وإن كانوا مع ذلك ناطقين بالشهادتين، وملتزمين بعض شرائعه، كما قاتل أبو بكر الصديق رضي الله عنه والصحابه رضي الله عنهم مانعي الزكاة، وعلى ذلك اتفق الفقهاء بعدهم بعد سابقة مناظرة عمر لأبي بكر رضي الله عنه، فاتفق الصحابة رضي الله عنهم على القتال على حقوق الإسلام عملاً بالكتاب والسنة، وكذلك ثبت عن النبي من هشرة أوجه الحديث عن

(١) وبعد كل هذا يأتي حرس المالكي الذي نشأ في قلب بلاد التوحيد، ودرس مباحج الدعوة السلفية يأتي ليرفع راية أعداء دعوة التوحيد والسنة، ويرفع راية البهائي ودحلان وابن جرجيس وأمثالهم من عتاة الضلال وخصوم التوحيد.

ثم لا يحجل من الدعاوى الكاذبة من أنه سلفي، وأنه يريد الحق، ويريد الدواع من هذه الدعوة، ويمجد به، ويظن المسكين أنه من فرسان النقد والتصحيح والتوجيه، فلم يعرف قدر نفسه، ولا مقدار ضلاله وجهله.

ومن هنا يرفع نفسه إلى مقام المصلحين، ويرى نفسه من أئمة الإمام مُحَمَّد وأمثاله.

الخوارج، وأخبر أنهم شر المخلوق والخليقة مع قوله: «تتحقرون صلاتكم مع صلاتهم، وصيامكم مع صيامهم».

فعلم أن مجرد الاعتصام بالإسلام مع عدم التزام شرائعه ليس بمسقط للقتال، فالقتال واجب حتى يكون الدين كله لله، وحتى لا تكون فتنة، فمتى كان الدين لغير الله فالقتال واجب، فأياً طائفة امتنعت من بعض الصلوات المفروضات أو الصيام أو الحج أو عن التزام تحريم الدماء والأموال والخمر والزنا والميسر، أو عن نكاح ذوات المحارم، أو عن التزام جهاد الكفار، أو ضرب الجزية على أهل الكتاب وغير ذلك من واجبات الدين ومحرماته التي لا عذر لأحد في جحودها وتركها، التي يكفر الجاحد لوجوبها؛ فإن الطائفة الممتنعة تقاتل عليها وإن كانت مقرة بها، وهذا مما لا أعلم فيه خلافاً بين العلماء^(١).

وإنما اختلف الفقهاء في الطائفة الممتنعة إذا أصرت على ترك بعض السنن كركعتي الفجر، والأذان والإقامة عند من لا يقول بوجوبها، ونحو ذلك من الشعائر، هل تقاتل الطائفة الممتنعة على تركها أم لا؟

١- فأما الواجبات والمحرمات المذكورة ونحوها فلا خلاف في القتال عليها^(٢).

٢- قال الإمام البخاري رحمه الله في كتاب استتابة المرتدين والمعاندين وقتالهم: باب قتل من أبى قبول الفرائض وما نسوا إلى الردة: (٦٩٢٤) حدثنا يحيى بن بكير: حدثنا الليث: عن عقيل، عن ابن شهاب، أخبرني عبيد الله بن عبد الله بن عتبة: أن أبا هريرة قال: «لما توفي النبي ﷺ، واستخلف أبو بكر، وكفر من كفر من العرب قال عمر: يا أبا بكر، كيف تقاتل الناس، وقد قال رسول الله ﷺ:

(١) هذا هو لفظ علماء الأمة، وهذه هي أحكامهم، وهذا هو إجماعهم على قتال من يمتنع من الناس عن أداء شعيرة من شعائر الإسلام، أو يرتكب محرماً معلوماً من الدين بالضرورة مستحلاً له كشرب الخمر أو الربا والميسر، فكيف بمن يرتكب نواقص «لا إله إلا الله» من الشوكيات، ويحارب من نهى عنها، ويدعو إلى إخلاص العبادة لله رب العالمين.

(٢) مجموع الفتاوى (٢٨/٥٠٢) لشيخ الإسلام بن تيمية

أمرت أن أقاتل الناس حتى يقولوا: لا إله إلا الله. فمن قال: لا إله إلا الله. عصم مني ماله ونفسه إلا بحقه، وحسابه على الله. قال أبو بكر: والله لأقاتلن من فرق بين الصلاة والزكاة، فإن الزكاة حق المال، والله لو منعوني عناقاً كان يؤدونها إلى رسول الله ﷺ لقاتلتهم على منعها. قال عمر: فوالله ما هو إلا أن رأيت أن قد شرح الله صدر أبي بكر للقتال؛ فعرفت أنه الحق.

قال الحافظ: قوله: «باب قتل من أبي قبول الفرائض» أي: جواز قتل من امتنع من التزام الأحكام الواجبة والعمل بها.

قال المهلب: «من امتنع من قبول الفرائض نظر، فإن أقر بوجوب الزكاة مثلاً أخذت منه قهراً ولا يقتل، فإن أضاف إلى امتناعه نصب القتال؛ قوتل إلى أن يرجع».

قال مالك في الموطأ: «الأمر عندنا فيمن منع فريضة من فرائض الله تعالى، فلم يستطع المسلمون أخذها منه؛ كان حقاً عليهم جهاده».

قال ابن بطال: «مراده إذا أقر بوجوبها لا خلاف في ذلك».

قوله: «وما نسبوا إلى الردة». أي: أطلق عليهم اسم المرتدين، قال الكرماني: «ما» في قوله: «وما نسبوا». نافية كذا قال، والذي يظهر لي أنها مصدرية، أي: ونسبتهم إلى الردة، وأشار بذلك إلى ما ورد في بعض طرق الحديث الذي أورده كما سأيينه.

قال القاضي عياض وغيره: «كان أهل الردة ثلاثة أصناف: صنف عادوا إلى عبادة الأوثان.

وصنف تبعوا مسيلمة والأسود العنسي، وكان كل منهما ادعى النبوة قبل موت النبي ﷺ، فصدق مسيلمة أهل اليمامة وجماعة غيرهم، وصدق الأسود أهل صنعاء وجماعة غيرهم.

فقتل الأسود قبل موت النبي ﷺ بقليل، وبقي بعض من آمن به، فقاتلهم عمال النبي ﷺ في خلافة أبي بكر.

وأما مسيلمة فجهز إليه أبو بكر الجيش وعليهم خالد بن الوليد فقتلوه.

وصنف ثالث استمروا على الإسلام، لكنهم جحدوا الزكاة، وتأولوا بأنها خاصة بزمان النبي ﷺ، وهم الذين ناظر عمر أبا بكر في قتالهم، كما وقع في حديث الباب.

وقال البخاري رحمه الله: «باب لا يعذب بعذاب الله». ثم روى بإسناده إلى أبي هريرة أنه قال: «بعثنا رسول الله ﷺ في بعث، فقال: إن وجدتم فلاناً وفلاناً فأحرقوهما بالنار. ثم قال رسول الله ﷺ - حين أردنا الخروج -: إنني أمرتكم أن تحرقوا فلاناً وفلاناً، وإن النار لا يعذب بها إلا الله، فإن وجدتموهما فاقتلوهما». ثم روى بإسناده عن أيوب عن عكرمة: «أن علياً عليه السلام حرق قوماً، فبلغ ابن عباس فقال: لو كنت أنا لم أحرقهم؛ لأن النبي ﷺ قال: لا تعذبوا بعذاب الله. ولقتلتهم كما قال النبي ﷺ: من بدل دينه فاقتلوه».

قال الحافظ بن حجر في شرح هذين الحديثين: قوله: عن أيوب، صرح الحميدي عن سفيان بتحديث أيوب له به، قوله: «إن علياً حرق قوماً». في رواية الحميدي المذكورة: «أن علياً أحرق المرتدين». يعني: الزنادقة.

وفي رواية ابن أبي عمر ومحمد بن عباد عند الإسماعيلي جميعاً عن سفيان قال: رأيت عمرو بن دينار وأيوب وعمار الدهني اجتمعوا فتذاكروا الذين حرقهم علي فقال أيوب... فذكر الحديث، فقال عمار: لم يحرقهم، ولكن حفر لهم حفائر، وخرق بعضها إلى بعض، ثم دخن عليهم.

فقال عمرو بن دينار: قال الشاعر:

لشرم بني المنايا حيث شاءت إذا لم نرم بني في الحفرتين

إذا ما أجمعوا خطباً وناراً هناك الموت نقداً غير دين. اهـ

وكان عمرو بن دينار أراد بذلك الرد على عمار الدهني في إنكاره أصل التحريق، ثم وجدت في الجزء الثالث من حديث أبي طاهر المخلص حدثنا لوين: حدثنا سفيان بن عيينة، فذكره عن أيوب وحده، ثم أورده عن عمار وحده قال ابن عيينة: فذكرته لعمرو بن دينار، فأنكره وقال فأين قوله:

أوقدت ناري ودهوت قنبراً

.....

فظهر بهذا صحة ما كنت ظننته ، وسيأتي للمصنف في استتابة المرتدين في آخر الحدود من طريق حماد بن زيد عن أيوب عن عكرمة قال : « أتى علي بزنادقة فأحرقهم » . ولأحمد من هذا الوجه : « أن علياً أتى بقوم من هؤلاء الرنادقة ، ومعهم كتب ، فأمر بنار فأججت ، ثم أحرقهم وكتبهم » .

وروى ابن أبي شيبة من طريق عبد الرحمن بن عبيد ، عن أبيه قال : « كان ناس يعبدون الأصنام في السر ، ويأخذون العطاء ، فأتى بهم علي فوضعهم في السجن ، واستشار الناس ، فقالوا : اقتلهم . فقال : لا ، بل أصنع بهم كما صنع بأينا إبراهيم ، فحرقهم بالنار » .

قوله : « لأن النبي ﷺ قال : لا تعذبوا بعذاب الله » . هذا أصرح في النهي من الذي قبله ، وزاد أحمد وأبو داود والنسائي من وجه آخر عن أيوب في آخره : « فبلغ ذلك علياً ، فقال : ويح ابن عباس » . وسيأتي الكلام على قوله : « من بدل دينه فاقتلوه » . في استتابة المرتدين - إن شاء الله تعالى - (١).

وقال الحافظ أيضاً في كتاب « استتابة المرتدين والمعاندين وقتلهم » : « قوله : « أتى علي » . هو ابن أبي طالب ، تقدم في باب « لا يعذب بعذاب الله » من كتاب الجهاد من طريق سفيان بن عيينة ، عن أيوب بهذا السند : « أن علياً حرق قوماً » . وذكر هناك أن الحميدي رواه عن سفيان بلفظ : « حرق المرتدين » . ومن وجه آخر عبد ابن أبي شيبة : « كان أناس يعبدون الأصنام في السر » . وعند الطبراني في الأوسط من طريق سويد بن غفلة : « أن علياً بلغه أن قوماً ارتدوا عن الإسلام ، فبعث إليهم فأطعمهم ، ثم دعاهم إلى الإسلام ، فأبوا ، فحفر حفيرة ، ثم أتى بهم فضرب أعناقهم ، ورماهم فيها ، ثم ألقى عليهم الحطب فأحرقهم ، ثم قال : صدق الله ورسوله » .

وزعم أبو المظفر الإسفريني في « الملل والنحل » أن الذين أحرقهم علي طائفة من الروافض ، ادعوا فيه الإلهية وهم السبائية ، وكان كبيرهم عبد الله بن سبأ يهودياً ، ثم أظهر الإسلام وابتدع هذه المقالة ، وهذا يمكن أن يكون أصله ما روينا

(١) الفتح (١/١٥١) كتاب الجهاد حديث رقم (٣٠١٧) .

في الجزء الثالث من حديث أبي طاهر المخلص من طريق عبد الله بن شريك العامري عن أبيه قال: «قيل لعلي: إن هنا قومًا على باب المسجد يدّعون أنك ربهم. فدعاهم فقال لهم: ويلكم ما تقولون؟ قالوا: أنت ربنا وخالقنا ورازقنا. فقال: ويلكم، إنما أنا عبد مثلكم، أكل الطعام كما تأكلون، وأشرب كما تشربون، إن أطعت الله أثابني إن شاء، وإن عصيته خشيت أن يعذبني، فأتقوا الله وارجعوا، فأبوا. فلما كان الغد غدوا عليه فجاء قنبر، فقال: قد والله رجعوا يقولون ذلك الكلام. فقال: أدخلهم. فقالوا كذلك، فلما كان الثالث قال: لكن قلتم ذلك لأقتلنكم بأخي ثلة. فأبوا إلا ذلك، فقال: يا قنبر. اتني بفعله معهم مرورهم، فخذ لهم أخذودًا بين باب المسجد والقصر، وقال: احضروا فأبعدوا في الأرض. وجاء بالحطب فطرحه بالنار في الأخدود، وقال: إني طارحكم فيها أو ترجعوا، فأبوا أن يرجعوا فحذف بهم فيها، حتى إذا احترقوا قال:

إني إذا رأيت أمرًا منكرا أوقدت ناري ودهوت قنبراً».

وهذا سند حسن.

وأما ما أخرجه ابن أبي شيبة من طريق قتادة: «أن عليًا أتى بناس من الزط يعبدون وثنا فأحرقهم». فسنده منقطع، فإن ثبت حمل على قصة أخرى^(١).

وقال أيضًا في نفس الكتاب: -باب قتل من أتى قبول الفرائض وما نسبوا إلى

الردة:

قوله: «وكفر من كفر من العرب». في حديث أنس عند ابن خزيمة لما توفي رسول الله ﷺ ارتد عامة العرب.

قوله: «يا أبا بكر، كيف تقاتل الناس؟». في حديث أنس: «أتريد أن تقاتل العرب».

قوله: «أمرت أن أقاتل الناس حتى يقولوا: لا إله إلا الله». كذا ساقه الأكثر. وفي رواية طارق عند مسلم: «من وحد الله، وكفر بما يعبد من دونه حرم دمه

(١) الفتح (١٢/ ٢٧٠) حديث رقم (٦٩٢٣).

وماله». وأخرجه الطبراني من حديثه كرواية الجمهور.

وفي حديث ابن عمر: «حَتَّى يَشْهَدُوا أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، وَأَنْ مُحَمَّدًا رَسُولُ اللَّهِ، وَيُقِيمُوا الصَّلَاةَ، وَيُؤْتُوا الزَّكَاةَ». ونحوه في حديث أبي العنيس.

وفي حديث أنس عند أبي داود: «حَتَّى يَشْهَدُوا أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، وَأَنْ مُحَمَّدًا عَبْدُهُ وَرَسُولُهُ، وَأَنْ يَسْتَقْبِلُوا قَبْلَتَنَا، وَيَأْكُلُوا ذَبِيحَتَنَا، وَيَصَلُّوا صَلَاتَنَا».

وفي رواية العلاء بن عبد الرحمن: «حَتَّى يَشْهَدُوا أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، وَأَنْ مُحَمَّدًا عَبْدُهُ وَرَسُولُهُ، وَيُؤْمِنُوا بِبَيِّمَا جِئْتُ بِهِ».

قال الخطابي: زعم الروافض أن حديث الباب متناقض؛ لأن في أوله أنهم كفروا، وفي آخره أنهم ثبتوا على الإسلام، إلا أنهم منعوا الزكاة، فإن كانوا مسلمين؛ فكيف استحل قتالهم وسبي ذراريهم، وإن كانوا كفاراً؛ فكيف احتج على عمر بالفرقة بين الصلاة والزكاة، فإن في جوابه إشارة إلى أنهم كانوا مقرين بالصلاة..

قال: والجواب عن ذلك: أن الذين نسبوا إلى الردة كانوا صنفين: (صنف رجعوا إلى عبادة الأوثان.

(وصنف منعوا الزكاة، وتناولوا قوله تعالى: ﴿حُذِّرْنَ أَنْزِلْنَهُمْ صَدَقَةً تُطَهِّرُهُمْ وَتُزَكِّيهِمْ بِهَا وَصَلَّ عَلَيْهِمْ إِنَّ صَلَاتَكَ سَكَنٌ لَهُمْ﴾ [التوبة: ١٠٣] فزعموا أن دفع الزكاة خاص به ﷺ؛ لأن غيره لا يطهرهم، ولا يصلي عليهم، فكيف تكون صلاته سكناً لهم، وإنما أراد عمر بقوله: «تقاتل الناس». الصنف الثاني؛ لأنه لا يتردد في جواز قتل الصنف الأول، كما أنه لا يتردد في قتال غيرهم من عباد الأوثان والنيران واليهود والنصارى...

قال: وكأنه لم يستحضر من الحديث إلا القدر الذي ذكره، وقد حفظ غيره في الصلاة والزكاة معاً، وقد رواه عبد الرحمن بن يعقوب بلفظ يعم جميع الشريعة حيث قال فيها: «وَيُؤْمِنُوا بِبَيِّمَا جِئْتُ بِهِ». فإن مقتضى ذلك أن من جحد شيئاً مما جاء به ﷺ، ودعي إليه فامتنع، ونصب القتال؛ أنه يجب قتاله، وقتله إذا أصر...

قال: وإنما عرضت الشبهة لما دخله من الاختصار، وكان راويه لم يقصد سياق الحديث على وجهه، وإنما أراد سياق مناظرة أبي بكر وعمر، واعتمد على معرفة السامعين بأصل الحديث. انتهى ملخصاً.

قلت: وفي هذا الجواب نظر؛ لأنه لو كان عند عمر في الحديث: «حتى يقيموا الصلاة، ويؤتوا الزكاة». ما استشكل قتالهم للتسوية في كون غاية القتال ترك كل من التلفظ بالشهادتين، وإقام الصلاة، وإيتاء الزكاة.

قال حياض: حديث ابن عمر نص في قتال من لم يصل ولم يزك، كمن لم يقر بالشهادتين، واحتجاج عمر على أبي بكر وجواب أبي بكر دل على أنهما لم يسمعا في الحديث الصلاة والزكاة؛ إذ لو سمعه عمر لم يحتج على أبي بكر، ولو سمعه أبو بكر لردبه على عمر، ولم يحتج إلى الاحتجاج بعموم قوله: «إلا بحقه».

قلت: إن كان الضمير في قوله: «بحقه». للإسلام، فمهما ثبت أنه من حق الإسلام تناوله؛ ولذلك اتفق الصحابة على قتال من جحد الزكاة.

قوله: «لأقاتلن من فرق بين الصلاة والزكاة». يجوز «تشديد» فرق ونخفيفه، والمراد بالفرق من أقر بالصلاة، وأنكر الزكاة جاحداً، أو مانعاً مع الاعتراف، وإنما أطلق في أول القصة الكفر ليشمل الصنفين، فهو في حق من جحد حقيقة، وفي حق الآخرين مجاز تغليياً، وإنما قاتلهم الصديق، ولم يعذرهم بالجهل؛ لأنهم نصبوا القتال، فجهز إليهم من دعاهم إلى الرجوع، فلما أصروا قاتلهم.

قال المازري: ظاهر السياق أن عمر كان موافقاً على قتال من جحد الصلاة، فألزمه الصديق بمثله في الزكاة لورودهما في الكتاب والسنة مورداً واحداً.

قوله: «فإن الزكاة حق المال». يشير إلى دليل منع التفرقة التي ذكرها أن حق النفس الصلاة، وحق المال الزكاة، فمن صلى عصم نفسه، ومن زكى عصم ماله، فإن لم يصل قاتل على ترك الصلاة، ومن لم يزك أخذت الزكاة من ماله قهراً، وإن نصب الحرب لذلك قاتل، وهذا يوضح أنه لو كان سمع في الحديث: «ويقيموا الصلاة ويؤتوا الزكاة». لما احتاج إلى هذا الاستنباط، لكنه يحتمل أن يكون

سمعه، واستظهر بهذا الدليل النظري^(١).

٣- قال العلامة الصنعاني:

«فإن قلت: فإن كانوا مشركين، وجب جهادهم، والسلوك فيهم مسلك رسول الله ﷺ في المشركين.

قلت: إلى هذا ذهب طائفة من أئمة العلم، فقالوا: يجب أولاً دعاؤهم إلى التوحيد، وإبانة أن ما يعتقدونه لا ينفع، ولا يضر، ولا يغني عنهم من الله شيئاً... وأن هذا الاعتقاد منهم فيهم شرك، لا يتم الإيمان بما جاءت به الرسل إلا بتركه والتوبة منه، وإفراد التوحيد اعتقاداً وعملاً لله وحده، وهذا واجب على العلماء، أي: بيان ذلك الاعتقاد الذي تفرعت منه التذور والنحائر والطواف بالقبور شرك محرم، وأنه عين ما كان يفعله المشركون لأصنامهم، فإذا أبان العلماء ذلك للأئمة والملوك، وجب على الأئمة والملوك بعث الدعاة إلى الناس يدعونهم إلى إخلاص التوحيد لله، فمن رجع وأقر حقن عليه دمه وماله وذريته، ومن أصر فقد أباح الله منه ما أباح لرسوله ﷺ من المشركين». تطهير الاعتقاد (ص ٣١-٣٢).

٤- وقال العلامة صديق حسن في كتابه «قطف الثمر» (ص ١٠٦):

«وأما إثبات التصرف في العالم للأولياء، وسقوط التكليف عنهم، وإثبات ما يختص بالله، فإسقاط لِحَقِّ الربوبية والآلوهية، ودعوى مجردة عن الدليل، بل من العقائد الفاسدة الضعيفة، والأباطيل الشركية السخيفة^(٢)، والاستدلال بأمثال قوله تعالى: ﴿لَهُمْ مَا يَشَاءُونَ﴾ (الزمر: ٣١). حجة فاسدة؛ فإن ذلك وعد لهم، والله

(١) فتح الباري (١٢/ ٢٧٥-٢٧٨)، وانظر في المصادر التالية في إثبات تحريق علي عليه السلام للخوارج: «النتبه والرد على أهل البدع والأهواء للإمام أبي الحسين محمد بن أحمد الملقبي (ص ١٨)، «الفرق بين الفرق» لعبد القاهر البغدادي (ص ٢٣٢)، «التبصر في الدين» للإسفرائيني (ص ١٠٨)، «الاعتقادات فرق المسلمين والمشركين» للرازي (ص ٥٧) بواسطة كتاب «عبد الله بن سبأ والثر» في إحداث الفتنة في صدر الإسلام» لسليمان بن حمد العودة (ص ٢١٧).

(٢) هذا كلام حق موافق لما دل عليه القرآن والسنة وما عليه علماء الأمة.

لا يخلف الميعاد، وهذا لهم في الآخرة، كما صرحت به الآيات والأحاديث، ودعوى العموم بعيدة محالة، ما شاء الله كان، وما لم يشأ لم يكن، والله المستعان، وكفى بالله شهيداً على الضمائر، وحكماً بين العادل والجائر، وغرهم في دينهم ما كانوا يفترون، ما أكثر هذا اليوم في الأحزاب المتحزبة، والجموع المجتمعة من فرق الشيعة، والمتصوفة، وطوائف المبتدعة، يسرون قواعد لم تناس على علم، ولا هدى، ولا كتاب منير، ثم يبنون عليها قناطير علمهم، وما لم يشهد له دليل من الافتراء، والشبهة التي نشأت عن الهوى والإلف والتقليد، ساقطة في البين، فتبقى الدعوى مجردة، وحجج الله سبحانه أكبر وأكثر.

وفي قوله تعالى: ﴿قُلْ إِنْ كُنْتُمْ تُحِبُّونَ اللَّهَ فَاتَّبِعُونِي يُحْبِبْكُمُ اللَّهُ﴾. أوضح دليل على المدعي؛ لأن الخير مقصور على اتباعه، فيا حيرة الجهلة البطلة الزاعمين بأن اتباعهم لمن قلدوه ينجيهم من دون اقتصاص، واقتصار على الآثار النبوية: ﴿وَمَنْ يَبْتَغِ غَيْرَ الْإِسْلَامِ دِينًا فَلَنْ يُقْبَلَ مِنْهُ﴾ [آل عمران: ٨٥].

والإسلام ما جاء به خاتم النبيين وسيد المرسلين ﷺ: ﴿وَمَنْ يَتَّبِعِ اللَّهَ فَتَهْدِيهِ إِلَى صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ﴾ [آل عمران: ١٠١]. فمن لم يخص الله بالاعتصام، وهو أغنى الشركاء عن الشرك؛ لم يعتصم عن الضلالة، ومن أخلص لله سلم من الضلالة، ومثله قوله تعالى: ﴿اتَّبِعُوا مَا أُنزِلَ إِلَيْكُمْ مِنْ رَبِّكُمْ وَلَا تَتَّبِعُوا مِنْ دُونِهِ أَوْلِيَاءَ قَلِيلًا مِمَّا تَذَكَّرُونَ﴾ [الأعراف: ٣].

ولقد أربى ضلال المتصوفة، واتباعهم الرعاع والجهلة، واستحوذ عليهم الشيطان، فأنساهم ذكر الله، فلا تسمع إلا: يا سيدي أحمد البدوي، يا سيدي الزيلعي، يا عيروس، يا جيلاني، ولا تسمع من يذكر الله، ويلجأ إليه في البحر والبر إلا قليلاً، ولفقوا كذبات لا أصل لها، فقد صمت جهالهم اليوم عامة أهل وقتنا وخاصتهم^(١)، إلا ما شاء الله، فيضيفون إليهم من القدرة والعلم بالمغيبات، والتصرف في الكائنات ما يختص بالله سبحانه، حتى قالوا: فلان

(١) في موقف هذا الإمام ما يزيد موقف الإمام محمد من هذه الشراكيات، وتأكيد منه أن هذا البلاء الماحق منتشر في بلاد الإسلام، وشمل المعاص والعام إلا من سلم الله.

يتصرف في العالم . وكل عبارة أخبرت من أختها .

اللهم إنا نبرأ إليك من صنيع هؤلاء ، ونسألك أن تكتبنا من الناهين
لضلالاتهم ، والمنادين لهم ، وتستغفرك في التقصير ، وقد علمت عجزنا عن
السيف والقنا^(١) ، أن نفضي به إليهم ، وعن اللسان أن ننصحهم ، أو ننادي به
عليهم ، إلا في الصحف والكتابة ، والحمد لله على كل حال . انتهى .

(١) فيه أنه يرى قتال هؤلاء الذين بدلوا دين الله ، واستمعوا من توحيد الله بهذا الشرك والإلحاد ، ولا أدري
هل يشترط قيام الحجبة أو لا ؟ وأما أئمة الدعوة فقد علمت أنهم يشترطون قيام الحجبة .

تهويله على الإمام محمد بالمغالطات وتقويله ما لم يقل

قال حسن المالكي بعد دعاوى عظيمة واتهامات ظالمة للشيخ وأنصاره
(ص ٩): «الملحوظة الأولى:

يقول في الاستهلال (ص ٥): «اعلم -رحمك الله- أن التوحيد هو إفراد الله بالعبادة، وهو دين الرسل الذين أرسلهم الله إلى عباده، فأولهم نوح عليه السلام أرسله الله إلى قوم لما غلوا في الصالحين وذا وسواغاً ويعوث ويعوق ونسراً.

ثم قال: أقول: هذا الكلام أوله صحيح، لكن آخره فيه نظر؛ فإن الله أرسل نوحاً إلى قومه ليدعوهم إلى عبادة الله وترك الشرك، فقد كانوا يعبدون الأصنام، وليس فعلهم مجرد «غلوا في الصالحين»، فهذه اللفظة واسعة، وتحتمل غالباً الخطأ والبدعة عند إطلاقها، وقد يصل الغلو إلى الكفر وهو النادر، فتقيل اليد قد يعتبر من الغلو، والتبرك بالصالحين قد يعتبر من الغلو... لكن هذا ونحوه يعد من الأخطاء أو البدع، وليست شركاً، وإن تجوزنا في إطلاق الشرك على هذه الأفعال فهو شرك أصغر، وليس من الشرك الأكبر المخرج من الملة».

* التعليق:

١- اقتطع المالكي هذه الفقرة، ثم قام يهول عليها بالباطل والمغالطات، والكتاب^(١) ألفه هذا الإمام لدحض شبهات ينسجها أهل الضلال حول التوحيد والشرك الأكبر، لا ليدفع شبهات تقبيل اليد ومجرد التبرك بالصالحين الذي يخلو من الشرك.

٢- لو لم يقل الشيخ إلا هذا المقطع فقط لما جاز لعائل أن يعترض على كلامه، فقله: «اعلم -رحمك الله- أن التوحيد هو إفراد الله بالعبادة، وهو دين

(١) أي: كشف الشبهات.

الرسول الذين أرسلهم الله إلى عباده». فالعاقل الموحد لا يفهم من هذا الكلام إلا أن الرسول -عليهم الصلاة والسلام- بعثهم الله بالتوحيد، وإخلاص العبادة لله، وذلك يقتضي هدم الشرك الأكبر المضاد للتوحيد في الدرجة الأولى، وكلام الشيخ يقتضي هذا عند من له أدنى مسكة من عقل ودين وإنصاف.

٣- فما هو الجديد في قولك: «فإن الله أرسل نوحاً إلى قومه ليدعوهم لعبادة الله وترك الشرك». وقد أفاده كلام الإمام في هذا المقطع وحده بغض النظر عن السياق والسباق واللاحق، ويقطع النظر عن الكتاب من أوله إلى آخره وما تضمنه من أدلة وبراهين.

٤- قولك عن قوم نوح: «وليس فعلهم مجرد غلو في الصالحين، فهذه اللفظة واسعة وتحتمل -غالباً- الخطأ والبدعة عند إطلاقها، وقد يصل الغلو الكفر وهو النادر».

هذا قول باطل من وجوه:

١- إن موضوع الكتاب وأدلته تضيق هذه السعة المدعاة.

٢- إن الكتاب والسنة يدلان على خلاف دعواك.

قال تعالى: ﴿يَا أَهْلَ الْكِتَابِ لَا تَغْلُوا فِي دِينِكُمْ وَلَا تَقُولُوا عَلَى اللَّهِ إِلَّا الْحَقَّ﴾

[النساء: ١٧١].

وقال تعالى: ﴿قُلْ يَأَهْلَ الْكِتَابِ لَا تَغْلُوا فِي دِينِكُمْ غَيْرَ الْحَقِّ وَلَا تَتَّبِعُوا أَهْوَاءَ قَوْمٍ قَدْ ضَلُّوا مِنْ قَبْلُ وَأَصْلُوا كَثِيرًا﴾ [المائدة: ٧٧].

وقد بين الله تعالى المراد بالغلو الذي نهى عنه فقال: ﴿إِنَّمَا الْمَسِيحُ عِيسَى ابْنُ مَرْيَمَ رَسُولُ اللَّهِ وَكَلَّمْتُهُ الْقَنَاطِيرَ إِلَى مَرْيَمَ وَرُوحٌ مِنْهُ فَتَأْمِنُوا بِاللَّهِ وَرُسُلِهِ وَلَا تَقُولُوا ثَلَاثَةٌ انْتَهُوا حَتَّى لَكُمْ إِمَّا اللَّهُ إِلَهُ وَاحِدٌ مَسْجِدُهُمْ أَنْ يَكُونُوا لَكُمْ أَوْلًا﴾ [النساء: ١٧١].

فقد وضع الله هنا المراد بالغلو، وأنه غلو الكفر والشرك، لا التبرك، ولا تقيل اليدين.

قال ابن كثير رحمته الله في تفسير هذه الآية: «ينهى تعالى أهل الكتاب عن الغلو والإطراء، وهذا كثير في النصارى، فإنهم تجاوزوا الحد في عيسى حتى رفعوه فوق

منزلته التي أعطاه الله إياها، فنقلوه من حيز النبوة إلى أن اتخذوه إلهًا من دون الله، يعبدونه كما يعبدونه، بل قد غلو في أتباعه وأشياعه ممن زعموا أنهم على دينه، فادّعوا فيهم العصمة، واتبعوه في كل ما قالوه، سواء كان حقًا أو باطلاً؛ ولهذا قال تعالى: ﴿اتَّخَذُوا أَحْبَارَهُمْ وَرُهْبَانَهُمْ أَرْبَابًا مِنْ دُونِ اللَّهِ﴾ [التوبة ٣١]. الآية.

ثم من يفهم من الموحدين العقلاء والفقهاء أن المراد بالغلو في هذين النصين من كلام الله تعالى إنما هو تقبيل اليد والتبرك بالصالحين ونحوه.

ومن قال من العلماء: إن الغلو يحتمل - غالبًا - الخطأ والبدعة؟ وقال رسول الله ﷺ: «إياكم والغلو، فإنما أهلك من كان قبلكم الغلو».

فمن فسر هذا الحديث بأن المراد به النهي عن تقبيل اليد والتبرك بالصالحين على النحو الذي يريد المالكى ١٩.

فما أرجف به المالكى على الإمام مُحَمَّد ﷺ فهو من الأباطيل، وتفسير الغلو على الوجه الذي ذكره تفسير باطل.

وقال المالكى (ص ٩): «والشيخ مُحَمَّد ﷺ قال الكلام السابق، ليدل أن دعوته هي امتداد لدعوة الرسل الذين بعثوا، أو كأنهم لم يبعثوا إلا إلى قوم يغلو في الصالحين فقط! أو أكبر أخطائهم الغلو في الصالحين! وهذا غير صحيح، فقد كانوا يشركون بالله، ويعبدون الأصنام وفي هذا كفاية».

أقول: نعم قال الإمام مُحَمَّد هذا الكلام، ليدل أن دعوته هي دعوة الرسل، وهي الدعوة إلى التوحيد ومحاربة الشرك، وما تضمنه كتابه من أوله إلى آخره يؤكد هذا القول والاعتقاد.

واعترضك عليه باطل، وخيالات فاسدة تدل أنك من أبعد الناس عن العلم والفهم والعدل، وإلا لما اعترضت على هذا الإمام العالم الذي صدع بالحق، وانطلق من منهج الأنبياء في الدعوة إلى التوحيد ومحاربة الشرك والضلال.

ولهذا قال ﷺ عقب المقطع الذي اختطفته ولا حجة لك فيه: «وآخر الرسل مُحَمَّد ﷺ، وهو الذي كسر صرور هؤلاء الصالحين، أرسله الله إلى قوم يتعبدون، ويحجون، ويتصدقون، ويذكرون الله كثيرًا، ولكنهم يجعلون بعض المخلوقات

وسائط بينهم وبين الله، ويقولون: نريد منهم التقرب إلى الله، ونريد شفاعتهم عنده مثل الملائكة، وعيسى، ومريم، وأناس غيرهم من الصالحين، فبعث الله مُحَمَّدًا ﷺ يجدد لهم دين إبراهيم عليه السلام، ويخبرهم أن هذا التقرب والاعتقاد محض حق الله، لا يصلح منه شيء لا لملك مقرب، ولا لنبي مرسل.

ثم ساق الإمام مُحَمَّد الأدلة على أن المشركين في عهد رسول الله كانوا يؤمنون بتوحيد الربوبية.

ثم قال: «إذا تحققت أنهم مقرون بهذا، وأنه لم يدخلهم في التوحيد الذي دعاهم إليه رسول الله ﷺ، وعرفت أن التوحيد الذي جحدوه هو توحيد العبادة، الذي يسميه المشركون في زماننا: الاعتقاد، كما كانوا يدعون الله سبحانه ليلاً ونهاراً، ثم منهم من يدعو الملائكة؛ لأجل صلاحهم وقربهم من الله؛ ليشفعوا لهم، أو يدعوا رجالاً صالحاً مثل اللات، أو نبياً مثل عيسى، وعرفت أن رسول الله قاتلهم على هذا الشرك، ودعاهم لإخلاص العبادة لله وحده، كما قال تعالى: ﴿وَأَنَّ الْمَسْجِدَ لِلَّهِ فَلَا تَدْعُوا مَعَ اللَّهِ أَحَدًا﴾ [البقرة: ١٨]. وكما قال تعالى: ﴿لَمْ يَدْعُوا وَلِيُّهُ وَالَّذِينَ يَدْعُونَ مِن دُونِهِ لَا يَسْتَجِيبُونَ لَهُمْ بِشَيْءٍ﴾ [الرعد: ١٤]. وتحققت أن الرسول ﷺ قاتلهم؛ ليكون الدعاء كله لله، والتذرع كله لله، والذبح كله لله، والاستغاثة كلها لله، وجميع العبادات كلها لله.

هذا الكلام فيه بيان شاف للغلو الذي هو الشرك الأكبر، الذي بعث الله جميع الأنبياء لنظهير الأرض من رجسه، وليس هو الغلو الذي ادعاه المالكي من مثل تقبيل اليد والتبرك بالصالحين على الوجه البدعي أو الخطأ.

١- فانظر إلى قوله ﷺ: «فبعث الله مُحَمَّدًا ﷺ ليحدث لهم دين إبراهيم عليه السلام... إلخ».

ودين إبراهيم الذي دعا إليه، وناظر فيه الكافرين، فعلبهم بالحجة والبرهان هو التوحيد، وضده الشرك الأكبر الذي كان عليه قومه عباد الكواكب والشمس والقمر، والأصنام التي اضطروا إلى تحطيمها - عليه الصلاة والسلام -.

٢- وانظر إلى قوله ﷺ: «وعرفت أن التوحيد الذي جحدوه هو توحيد

العبادة الذي يسميه المشركون في زماننا : الاعتقاد، كما كانوا يدعون الله سبحانه ليلاً ونهاراً، ثُمَّ منهم من يدعو الملائكة ومنهم من يدعو رجلاً صالحاً مثل اللات، أو نبياً مثل عيسى .

٣- وانظر إلى قوله ﷺ : «عرفت أن رسول الله ﷺ قاتلهم على هذا الشرك، ودعاهم إلى إخلاص العبادة لله وحده . . . إلخ» .

٤- وانظر إلى قوله ﷺ : «وتحقت أن رسول الله ﷺ قاتلهم، ليكون الدعاء كله لله، والنذر كله لله، والذبح كله لله، والاستغاثة كلها لله، وجميع العبادات كلها لله . . . إلخ» .

وهذا كله يوضح لك أن للمالكي قصداً سيئاً في حذفه لهذه السياقات والبيانات التي تدل أن الإمام مُحَمَّدًا ﷺ كان يدعو إلى دعوة الأنبياء -عليهم الصلاة والسلام- التي قال الله عنها : ﴿وَلَقَدْ بَعَثْنَا فِي كُلِّ أُمَّةٍ رَسُولًا أَنِ اعْبُدُوا اللَّهَ وَاجْتَنِبُوا الطَّاغُوتَ﴾ [الحج: ٢٢٦] .

وهي معنى «لا إله إلا الله» التي تبطل الشرك بكل ألوانه وصوره، وتثبت أن العبادات كلها حق لله وحده لا شريك له، ومنها ما ذكره الإمام في هذه السياقات من الدعاء، والذبح، والنذر، والاستغاثة، وسائر العبادات القلبية، وعبادات الجوارح واللسان .

ويوضح لك مقصوده بالغلو الذي ذكره، ووضح معناه بالأدلة والبراهين التي ساقها والأمثلة التي ضربها .

وبين مكر هذا المالكي في حذفه هذه البيانات الموضحة لمعنى الغلو الذي فسره المالكي بتفسيره الفاسد الظالم ؛ ليرهم الناس أن الشيخ مُحَمَّدًا بعيد عن دعوة الأنبياء، وأن المالكي هو الداعي إلى دعوة الأنبياء .

انظر إلى قول هذا الظالم بعد تفسيره للغلو : «وهذا غير صحيح فقد كانوا يشركون بالله، ويعبدون الأصنام» .

وأسأله : هل الشيخ مُحَمَّدٌ ﷺ أنكر أنهم كانوا يشركون بالله، ويعبدون الأصنام؟ وهل سياق كلامه يدل على ما فسرت به الغلو، أو أنك نسجته من

خيالك، وارثكبت الخيانة لذلك ١٩.

أهذا من الإنصاف الذي تدعيه، أو هو من الجور الذي ارتطمت فيه في أول خطواتك، وسقطت في مهاويه ١٩.

إن هذا العمل الشنيع لبرهان واضح على أن حاديك هو الأغراض والهوى، وعلى بعدك السحيق عن الإنصاف والعدل والقول الفصل.

**المالكي يغالط ويشكك في صدق الإمام
محمد في أمر يعرفه الخاص والعام**

قال في (ص ٢١) من كتابه هذا: «الملحوظة العشرون:

قوله (ص ٣٦): «إن قال: الشرك عبادة الأصنام، ونحن لا نعبد الأصنام، فقل: وما معنى عبادة الأصنام؟ أنظن أنهم يعتقدون أن تلك الأخشاب والأحجار تخلق، وترزق، وتدبر أمر من دعاها، فهذا يكذب القرآن» اهـ.

قال المالكي معلقاً على هذا الكلام:

«أقول: عبادة الأصنام هي السجود لها، والصلاة لها، وطلب الحوائج منها مع الكفر بالنبوات... وأما المسلم فلا يصلي لولي ولا نبي، ويقر بأركان الإسلام وأركان الإيمان، ويؤمن بالبعث والحساب والجنة والنار... إلخ.

ثم في كلام الشيخ تعميم عجيب عندما قال (ص ٣٧):

«الشرك هو فعلكم عند الأحجار والبنائيات التي على القبور وغيرها... وذكر أنهم يدعون ذلك، ويذبحون له، ويقولون: إله يقرنا إلى الله زلفى، ويدفع عنا ببركته» اهـ.

ثم قال المالكي: «وأنا أشك في وجود مثل هذه الصور التي نقلها الشيخ، فهذا إن وجد نادر، أما طلب البركة من تربة قبور الصالحين ونحوها؛ فهو إلى اليوم، وهو بدعة، وليس كفرًا، فضلاً عن الشرك الأكبر المخرج من الملة لكل أهل تلك الجهة، بل كان اللهي^(١) وبعض العلماء يجوزه، فهل هم كفار؟ ولا زال بعض العوام يفعلون هذا في مناطق مختلفة، ولكن هذا لا يعني كفر الناس في تلك الجهات على أقل تقدير، بل لا تخلو منطقة من وجود أفراد يعتقدون في السحرة

(١) هذا افتراء على الله، فإنه يحارب الشرك ولا يهينه، وهات برهانك أنه يجوز دعاء غير الله والدبح، والنذر لغير الله، والتوكل والرجاء في غير الله، أنتشر اللهي في أمثال دحلان والحداد وابن عمالق والنباهي وأمثالهم من دعاة الشرك والضلال؟

والكهان اعتقادات باطلة أو كفرية، لكن هذا لا يعني تكفير الناس الذين لا يفعلون هذا، وهم الكثرة مع أن الشيخ مُحَمَّدٌ رَحِمَهُ اللهُ كَانَ يكفر كل أهل المنطقة التي يوجد بها مثل هذه الممارسات، بحجة أن من لم ينكر فهو كالفاعل.

ويظهر من كلام الشيخ مُحَمَّدٌ أَنَّهُ إن علم بحادثة في الحجاز أو عسير أو سدير عممها على أهل تلك الجهة كلها، فيكفرهم ويقاثلهم.

وهذه حجة من يرى أن الحركة سياسية بالدرجة الأولى؛ لأنه لا يعقل عند هؤلاء أن يظن الشيخ أن يكون أهل الحجاز على إجازة الذبح عند القبور والاستشفاع بأصحابها... فهذا لن يكون إلا في أفراد، أما التبرك بالصالحين أو تربة قبورهم فهذه قد تكون عند بعض العلماء المتأولين.

فلو كان الذهبي معاصراً للشيخ، هل نرى وجوب قتله وتكفيره، خاصة وأنه كان يرى التبرك بالصالحين وتربة قبورهم؟! إذا قلتم: نعم. اطردتم، وأصبحت خصومتكم مع غيرنا، وإن قلتم: لا. وافقتمونا بأن هذا الأمر لا يجوز فيه التكفير ولا القتال، نعم يمكن التخطئة، والإنكار بلا تكفير ولا سيف.

★ التعليق،

أقول: إن المالكي قد اعتمد طريقة البتر في كتابه هذا ظاناً أن هذه الطريقة ستنجح في تحقيق أهدافه في تشويه صورة الإمام مُحَمَّدٍ، وتشويه دعوته، وظاناً أنه سينجح في أخذ الثأر لأوليائه من الروافض والقبوريين، ودعاة الصلال الذين حاربوا هذا الإمام ودعوته إلى الله بالأكاذيب والافتراءات.

إن العاقل المنصف الموحد يدرك مدى قوة الحجج التي أوردها الشيخ على الخصم المجادل، التي تفوقه - إن كان منصفاً - إلى الإذعان والتسليم، حيث قال رَحِمَهُ اللهُ فِي (ص ٢٩-٣٥): «فإن قال: أنا لا أشرك بالله شيئاً حاشا وكلاً، ولكن الالتجاء إلى الصالحين ليس بشرك».

فقل له: إذا كنت تقر أن الله حرم الشرك أعظم من الزنا، وتقر أن الله لا يغفره، فما هذا الأمر الذي عظمه الله، وذكر أنه لا يغفره، فإنه لا يدري.

فقل له: كيف تبرئ نفسك من الشرك وأنت لا تعرفه!؟

أم كيف يحرم الله عليك هذا، ويذكر أنه لا يغفره، ولا تسأل عنه، ولا تعرفه؟! أنتظن أن الله يحرمه، ولا يبينه لنا؟!

فإن قال: الشرك عبادة الأصنام، ونحن لا نعبد الأصنام.

فقل: وما معنى عبادة الأصنام؟ أنتظن أنهم يعتقدون أن تلك الأخشاب والأحجار تخلق، وترزق، وتدبر أمر من دعاها؟! فهذا يكذبه القرآن، كما في قوله تعالى: ﴿قُلْ مَنْ يَرْزُقُكُمْ مِنَ السَّمَاءِ وَالْأَرْضِ﴾.

وإن قال: هو من قصد خشبة، أو حجرًا، أو بنية على قبر، أو غيره، يدعون ذلك، ويلبسون له، ويقولون: إنه يقربنا إلى الله زلفى، ويدفع عنا ببركته، ويعطينا ببركته.

فقل: صدقت، وهذا هو فعلكم عند الأحجار والبنيات التي على القبور وغيرها، فهذا أقر أن فعلهم هذا هو عبادة الأصنام وهو المطلوب.

ويقال له أيضًا: قولك: «الشرك عبادة الأصنام». هل مرادك أن الشرك مخصوص بهذا، وأن الاعتماد على الصالحين ودعائهم لا يدخل في ذلك؟ فهذا يرد ما ذكر الله في كتابه من كفر من تعلق على الملائكة أو عيسى أو الصالحين، فلا بد أن يقر لك أن من أشرك في عبادة الله أحدًا من الصالحين فهو الشرك المذكور في القرآن، وهذا هو المطلوب.

وسر المسألة: أنه إذا قال: أنا لا أشرك بالله.

فقل له: وما الشرك بالله، فسر له؟!

فإن قال: هو عبادة الأصنام.

فقل: وما معنى عبادة الأصنام، فسر لها لي؟!

فإن قال: أنا لا أعبد إلا الله وحده.

فقل: ما معنى عبادة الله وحده، فسر لها لي؟!

فإن فسر لها بما بينه القرآن فهو المطلوب، وإن لم يعرفه فكيف يدعي شيئًا وهو

لا يعرفه؟!.

وإن فسر ذلك بغير معناه؛ بينت له الآيات الواضحات في معنى الشرك بالله وعبادة الأوثان، وأنه الذي يفعلونه في هذا الزمان بعينه، وأن عبادة الله وحده لا شريك له هي التي ينكرونها علينا، ويصيحون فيه^(١) كما صاح إخوانهم حيث قالوا: ﴿كَبَّلَ آلِهَةً إِلَٰهًا وَنَبَأًا إِنَّ هَٰذَا لَشَيْءٌ عَجَابٌ﴾ [ص: ٥].

فإن قال: إنهم لا يكفرون بدعاء الملائكة والأنبياء، وإنما يكفرون لما قالوا: الملائكة بنات الله. فإننا لم نقل: عبد القادر ابن الله ولا غيره.

فالجواب: إن نسبة الولد إلى الله كفر مستقل، قال الله تعالى: ﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ ۝ اللَّهُ الصَّمَدُ﴾ [الإسلام: ١-٢]. والاحد الذي لا نظير له، والصمد المقصود في الحوائج، فمن جحد هذا فقد كفر، ولو لم يجحد السورة.

وقال تعالى: ﴿مَا اتَّخَذَ اللَّهُ مِنْ وَلَدٍ وَمَا كَانَ مَعَهُ مِنْ إِلَهٍ﴾ [المؤمنون: ٩١]. ففرق بين النوعين، وجعل كلا منهما كفراً مستقلاً.

وقال تعالى: ﴿وَجَعَلُوا بَيْنَ شُرَكَاءِ الْإِيمَانِ وَطَائِفَتِهِمْ وَحَرِّقُوا لَهُ بَيْنَ وَتَكُنِ بَيْنَهُمْ حِلٌّ﴾ [الأنعام: ١٠٠]. ففرق بين كفرين.

والدليل على هذا أيضاً أن الذين كفروا بدعاء اللات مع كونه رجلاً صالحاً لم يجعلوه ابن الله، والذين كفروا بعبادة الجن لم يجعلوهم كذلك، وكذلك أيضاً العلماء في جميع المذاهب الأربعة يذكرون في باب حكم المرتد: أن المسلم إذا زعم أن لله ولداً فهو مرتد، ويفرقون بين النوعين، وهذا في غاية الوضوح، وإن قال: ﴿إِنِ اتَّخَذَ اللَّهُ وَلَدًا لَأَخَذُوا نَفْسَهُمْ وَلَا هُمْ بِمُحَرِّقُونَ﴾ [يونس: ٦٢].

فقل: هذا هو الحق، ولكن لا يعبدون، ونحن لم نذكر إلا عبادتهم مع الله وشركهم معه، وإلا فالواجب عليك جهم، واتباعهم، والإقرار بكرامتهم، ولا يجحد كرامات الأولياء إلا أهل البدع والضلال... إلخ.

ودين الله وسط بين طرفين، وهدى بين ضلالتين، وحق بين باطلين.

أقول: إن هذا الفصل يحمل في ثناياه حججاً دامغة لأهل الضلال، ومنهم هذا

(١) ولعله: فيها أو بها.

المالكي الذي يسف في جداله الباطل، ويسلك في مسالك عتاة أهل الضلال، انظر أيها القارئ إلى تقرير هذا الإمام بإمعان وبصيرة، كيف يستقل بالخصم من حجة إلى حجة، وإلى دحض شبهة بعد شبهة، بحيث لا يسع الخرافي الذي بقيت له مسكة من عقل وإدراك وحب للحق إلا التسليم والاستسلام لهذه الحجج الدامغة.

أما المعاند من أمثال المالكي، ممن له نصيب من قول الله: ﴿وَلَيْنَ أَتَيْتَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ بِكُلِّ آيَةٍ مَا تَتَّبِعُوا فِتْنَتَكَ وَمَا أَنتَ بِتَالِيٍّ فِيهِمْ﴾ الآية. فهذه الأصناف لا تغني عنهم الآيات والنذر، ولا الحجج والبراهين.

وأقول للقارئ المنصف: لقد ظهر لك جهل وعناد هذا المالكي وأمثاله، لكنني أعتقد أن في هذه الأصناف من يخل من تصرفات المالكي، وخياناته التي يرتكبها في تطاوله على الحق، وخصومته لهذا الإمام ولعقيدة التوحيد وأهلها، فيسوق على الأقل ما عند خصمه من الحجج، ألا ترى أمانة أبي سفيان وهو في أيام شركه وجهله، كيف عرض دعوة الرسول ﷺ أمام هرقل بصدق وأمانة، لا دافع له إلى ذلك إلا الرجولة والأمانة، والأنفة من أن يؤثر عنه الكذب، ثم هدى الله هذا الرجل إلى الإسلام، ولعل من أسباب هدايته هذه الأخلاق، وهذا الموقف المنصف الأمين، فصار هذا الرجل من خيار المسلمين وسادتهم رغم أنوف الروافض، ورغم أنف هذا المالكي الخرافي، الذي ينطوي على حقد الروافض وبغيتهم، وكيدهم للتوحيد وأهله.

لقد بلغ الجهل والعناد بهذا المالكي إلى أن تجاوز المسلمات عند عتاة الرافض والتصوف والخرافات، بل المسلمات عند اليهود والنصارى.

من تلكم المسلمات حتى عند اليهود والنصارى: أن السجود للأصنام والصلاة لها كفر غليظ كاف لإدانة فاعله بالكفر والشرك والضلال.

وليس الأمر كذلك عند هذا المالكي صاحب الألوان المتعددة والادعاءات الكاذبة.

ألا ترى: أنه لا يرى أن السجود للأصنام والصلاة لها وطلب الحوائج منها كاف لتكفير هؤلاء المشركين، حتى ينضم إليها الكفر بالنبوات.

فمن سبق هذا الرجل إلى مثل هذا القول والاعتقاد الفاسد .
 ثم ذهب يلبس ويتهرب من الواقع الذي يعيشه القبوريون من دعاء غير الله ،
 والاستغاثة بهم ، واللجوء في الشدائد والكروب إليهم ، والذبح والنذر لغير الله ،
 بل والطواف والسجود لغير الله ، لاسيما عند الروافض ، يتهرب من هذا الواقع^(١)
 الذي يشهد به العلماء العدول من شتى أقطار العالم الإسلامي ، ولم يتفرد هذا
 الإمام وأنصاره بهذه الشهادة ، فهناك علماء كبار سبقوا الإمام ، وأئمة عاصروه ،
 وأئمة جاءوا بعده يشاركونه في هذه الشهادة .

إن المالكي ليهرب من هذا الواقع الواضح المرير فيقول : «وأما المسلم
 فلا يصلي لولي ولا نبي ، ويقر بأركان الإسلام وأركان الإيمان ، ويؤمن بالبعث
 والحساب والجنة والنار»^(٢) .

وهذه شهة الخرافين ، المعاندين ، المغالطين ، المحاريين للتوحيد وأهله .
 فنقول : إذا كان المسلم هذا كما وصفت ، ثم سب الله ، أو سب الرسول أو
 القرآن ، أو استهزأ بالله أو رسوله أو كتابه ، أيبقى عندك على الإسلام؟^(٣) .

(١) كثيراً ما يذكر الإمام مُحَمَّد كَلْبُكَلْ في رسائله أن بعض خصومه المناوئين له يمتزفون بأن دعوة الإمام مُحَمَّد
 إلى التوحيد وإلى خلع الشرك حق ، وأن كثيراً من الناس واقعون في الشرك ، ومع ذلك يحاربونه ، ويفترون
 عليه كثيراً من الافتراءات التي هو براء منها .

(٢) يذكر الشيخ أن في قبائل نجد والحجاز من ينكر البعث ، يذكر هذا في رسائله إلى خصومه المناوئين له ،
 وما عارضه أحد منهم حسب علمي ، وهو والله الإمام العدل الثقة ، أنظر على سبيل المثال تاريخ نجد ،
 ترتيب ووضحة الأفكار (ص ٣٠٧) .

(٣) قال الشيخ عبد الله بن مُحَمَّد بن سليمان داموا الحفظي كَلْبُكَلْ في كتابه «مجمع الأنهر» (ص ٦٩٠-٦٩٢) :
 «كافر جاء إلى رجل وقال : اعرض علي الإسلام . فقال : انذهب إلى فلان يكفر ، وقبل . لا يكفر . . .
 ثم قال : إن ألقاظ الكفر أنواع

الأول : فيما يتعلق بالله تعالى : إذا وصف الله تعالى بما لا يليق به ، أو سخر باسم من أسمائه ، أو بأمر من
 أوامره ، أو أنكر صفة من صفات الله تعالى ، أو أنكر وعده أو وعيده ، أو جعل له شريكاً ، أو ولداً ، أو
 زوجة ، أو نسب إلى الجهل أو العجز أو النقص ، أو أطلق على المخلوق من الأسماء المختصة بالخالق
 نحو : القدوس ، والقيوم ، والرحمن ، وغيرها ، يكفر بقوله . لو أمرني الله تعالى بكذا لم أفعل . وقوله
 حين الغضب . لا أعشى الله . إذا قيل له . ألا تخشى الله تعالى . كفر إذا نسي الحرف ، وإن أراد شيئاً آخر
 لا يكفر .

وهل هذه الأمور تعتبر من المعلومات من الدين بالضرورة، والوقوع في شيء منها كفر ذاتي ينافي التوحيد والإيمان من أساسهما أو لا؟ ١٢.

وهل دعاء غير الله، والاستغاثة بغيره في الشدائد، والرغبة إلى غير الله، والخوف من غير الله، ورجاء غير الله، والتوكل على غير الله، هل هذه الأمور الشركية تعتبر عندك من الشرك بالله أو من التوحيد؟ ١٣.

وهل الواقع فيها أو في بعضها يبقى عندك مسلمًا موحدًا بعد إقامة الحجة عليه، وهل من عاش مثلك في بلاد التوحيد، ودرس مناهج ومقررات التوحيد، ومارس شيئًا من تلك الشراكيات، أو أنكر أنها من الشرك يبقى مسلمًا موحدًا بل حنبليًا سلفيًا.

= ولو قال لمن لا يمرض. هذا مسي الله. أو قال: هذا من نبي الله تعالى. فهذا كفر عند بعضهم، وهو الصحيح، ويقول: الممدوم ليس بمعلوم لله تعالى ويقول الظالم: أنا أفعل بغير تقدير الله تعالى... إلى أن قال: ومن ادعى الغيب لنفسه يكفر حتى يؤمر بتجديد النكاح. ويكفر بقوله: أرواح المشايخ حاضرة تعلم... ويأتيان الكاهن وتصدقه، ويقول: أنا أعلم المسروقات. أو قال: أنا أخبر عن أخبار الجن ليبي، فإن قال هذا، فهو ساحر كاهن، ومن صدقه فقد كفر، وباحتقاده أن الملك يعلم الغيب. قال: وفي أصول العمادي من لم يقر ببعض الأنبياء بشيء، أو لم يرش سنة من سب المرسلين - عليهم السلام - فقد كفر، ويكفر بتعيينه ملكًا من الملائكة، أو بالامتنعاف به، ويقول: إن عروائيل - عليه الصلاة والسلام - غلط في قبض روح فلان.

رجل قال لآخر: اخلق رأسك، وقلم أظفارك، فأن هذه سنة. فقال: لا أفعل، وإن كان سنة. فهذا كفرًا لأنه قال على سبيل الإنكار والرد، وكذا في سائر السنن، خصوصًا في سنة هي معروفة وثبوته بالتواتر كالسواك ونحوه... وبذلكه عاتبة رضي الله تعالى عنها.

وذكر أشياء كثيرة من المكفرات. وبعض هذه الأمور التي ذكرها نحتاج إلى نظر. والشاهد: أن فقهاء المذاهب يذكرون أمورًا كثيرة يكفرون بها من يرتكبها، وهي دون ما كفر به الإمام شتمه، وقاتل عليه بعد قيام الحجة، ولكن أهل الضلال والفتن والحرافات يشعرون على الإمام شتمه وأنصاره بقضية التكفير، ولو حكموا الله ورسوله، وأخذوا بأقوال مذاهبهم لما حصل منهم إلا تأييده وشكره على ما قام به من إعلاء راية التوحيد والسنة، والقضاء على الشراكيات والبدع والضلالات التي طغت معالم الإسلام، وأوصلت كثيرًا وكثيرًا من المسلمين إلى انحطاط رهيب لم يحتمله حتى بعض أعلام الإسلام فضلًا عن علماء الإسلام.

ولا يزال هؤلاء الضالون - ومنهم المالكي - يعلنون الحرب على التوحيد وأهله، ويتباكون على رموس الرافض القبريين، ورموس خلافة الصوفية من عباد القبور، ودعاة الشرك والضلال، كما سيأتي.

هذا الرجل غارق في الضلال وفي بغض التوحيد وأهله ، وحامل لواء الدفاع عن كل أصناف أهل الضلال بما فيهم غلاة الصوفية والروافض ، الذين يجعلون مع الله شركاء في توحيد الربوبية وفي توحيد الألوهية ، ويعطلون صفات الله الذاتية والفعلية .

**تُهم عظيمة تقشعر منها الجلود
يوجهها المالحكي إلى الإمام محمد**

ومن ظلمه إلصاق تُهم عظيمة من التكفير تقشعر منها الجلود، ولا تصدر إلا من عدول دود.

قال بعد حديث عن التكفير -أيضاً- وما أكثر حديثه عنه: «فهذه الفوضى التكفيرية هي نتيجة طبيعية وحتمية من نتائج منهج الشيخ مُحَمَّد بن عبد الوهاب رَحِمَهُ اللهُ الَّذِي توسع في التكفير، حَتَّى وجدت كل طائفة في كلامه ما يؤيد وجهة نظرها، بل حركة الحرم وأصحاب التفجير في العليا ما هم إلا نتيجة لمنهج الشيخ في التكفير».

★ أقول:

١- إن هذه الفوضى التكفيرية المنتشرة في الطوائف إنما هي قائمة على أسس ومناهج خارجية وسياسة مباينة ومخالفة لمنهج السلف، الذي سار عليه الإمام مُحَمَّد وأتباعه.

فدعوة الإمام مُحَمَّد تسير وفق منهج الرسل -عليهم الصلاة والسلام- وهدىهم في الدعوة إلى التوحيد ومحاربة الشرك.

والتكفير الفوضوي الجديد إنما هو قائم على مناهج سياسية انحدرت عن مذاهب الخوارج والروافض مع الخلط بسياسات وأفكار غربية ثورية لبست لباس الإسلام همها الصراع على الكراسي، فمن هنا يحاربون الحكام، ويكفرونهم دون تمييز ودون شروط يشترطها الإسلام وعلماءه، ويحاربون العلماء الذين يقاومون هذه الاتجاهات الغربية على الإسلام، ومواقف هذه الاتجاهات من العلماء مواقف العداء، ويوجهون لهم التهم السياسية التي ما كان يعرفها من قبلهم من الخوارج والروافض بل لا يعرفها إلا الشيوعيون والعلمانيون.

هذه التهم السياسية مثل: العملاء، والجواسيس، والمخبرات... إلخ،

ويعطون ربّاً عسكرياً لعلماء السنة لا أستحضرها؛ لأنّي والله لا أعرفها، وتغيب عن ذاكرتي، ولكنها تصور العلماء في أقبح الصور.

هذه الأساليب تدل العاقل المنصف على البعد السحيق لهذه الحركات الثورية ومناهجها وأساليبها عن دعوة هذا الإمام المجدد العظيم؛ الذي كان لدعوته الصحيحة أعظم الآثار في حياة المسلمين من العدل، والإنصاف، والرحمة، والنزاهة، والعقائد النزيهة، والمناهج الصحيحة.

بخلاف هذه المناهج المناهضة لهذه الدعوة، وحملتها من القسوة والعنف والعقائد الفاسدة والمناهج الضالة التي شوهت الإسلام، وأشقت المسلمين مع إفسادها لعقائد الناس، وصدّهم عن منهج الله الحق، وموالة أهل البدع الكبرى، والمحاماة عنهم وعن بدعهم.

هؤلاء إنّما يدعون إلى الحاكمية التي دعا إليها الخوارج، ويحاربون الشرك السياسي الذي يخالف الحاكمية فقط، وذلك هو توحيدهم، وذلك هو الشرك الذي يحاربونه.

ومن هنا لا نرى صراعهم إلا مع الحكام على الكراسي، ولا نرى إلا حربهم للعلماء.

وتراهم يقدمون أصحاب العقائد الضالة من شركية وإلحادية، ويجعلون من أهلها أئمة هدى ومجدين، ولو دعوا إلى وحدة الوجود، وإلى وحدة الأديان، ولو أيدوا الشرك، وآخوا الروافض والنصارى، وتحالفوا مع اليهود والشيوعيين والعلمانيين، وتراهم يعادون علماء التوحيد والسنة السائرين على منهج الأنبياء، وعلى منهج السلف الصالح من الصحابة وسادة العلماء، مع مخالفتهم لحاكمية الله في أهم أصول الإسلام، فلا يحكمون الله في قضايا التوحيد والشرك، ولا يطالبون أهل البدع الكبرى من التجهم والخروج والاعتزال والتصوف الشرقي والفلسفي بالإقلاع عن أباطيلهم، والخروج من دوامة الضلال.

ومع هذا التباين الشديد بين الدعوة السلفية التي رفع رايتها الإمام مُحَمَّد وأنصاره وبين هذه الحركات النائية، ترى المالكي يحرص بشدة على إلصاقها

بالإمام مُحَمَّد، كما يلصق نفسه بها وهو من ألد أعدائها، وتراء يصف قادة هذه الحركات بالتجديد، فهو المكين يعيش فوضى فكرية ومنهجية لا نظير لها، ولا موازين لها إلا الفوضى والظلم والبني، والتطاول على الدعوة السلفية وحملتها، وعلى رأسهم الصحابة وأهل الحديث وأئمة التوحيد.

فمن ظلمه الصارخ تأليه السفهاء والكفار من الأعداء على الإمام مُحَمَّد ودعوته وأتباعه بالصاق تكفير الحركات السياسية بهذا الإمام وكتبه ودعوته وأتباعه.

* * *

**تظاهره الكاذب بأنه من أهل الدعوة
السلفية وأنه غيور عليها يرد عنها
كيد الأعداء**

فمن ذلك قوله (ص ٤): «وقد تشوّهت صورتنا -نحن طلبة العلم في المملكة- بأننا لا نعترف بأخطاء الشيخ، وأتينا نعهده معصوماً، ولا نقبل النقاش في تخطئته، والرد على ما أخطأ فيه، وأنه أصبح عدونا كأحد الأنبياء، وغير ذلك من الاتهامات التي -للأسف- يساعد على انتشارها بعض الغلو الموجود عندنا في الشيخ، فمن هنا جاءت هذه المراجعة لكتاب مشهور من كتب الشيخ مُحَمَّد، واسمه: «كشف الشبهات» انطلاقاً من عدة أمور:

الأمر الأول: أن أي منجز بشري يحتاج من وقت لآخر للمراجعة والنقد، ولا حيب في هذا لا شرعاً ولا عقلاً».

وساق أموراً أخرى إلى أن قال في (ص ٥): «... من حق كل طالب علم في المملكة أن يذب تُهمة الغلو عن نفسه وعن أبناء بلده، فكثير من الناس يعرضون عن الإخوة الدعاة القادمين من المملكة بحجة أنهم يكفرون المسلمين، وأنهم يتمحورون حول الشيخ مُحَمَّد بن عبد الوهاب، لا حول النبي ﷺ، هذا معنى ما قرأته في بعض الكتب التي تتقد غلونا في الشيخ، وهذا أيضاً معنى ما سمعته من بعض الإخوة الذين خرجوا للدعوة خارج المملكة نقلاً عن تصورات بعض المسلمين...»

إلى أن قال: «كل يؤخذ من قوله ويرد، وكل يستدل لقوله لا بقوله، وكل لم ينزل من السماء، وكل مأمور بالرجوع إلى الأدلة الشرعية، لا إلى أقوال الرجال... هذه هي السلفية الحقيقية».

* التعليق:

١- فانظر إلى هذه الدعاوى التي يلبس فيها نفسه لباس السلفية، وله دعاوى

من هذا النمط المفضوح .

انظر إلى قوله : «قد تشوهت صورتنا -نحن طلبة العلم- بأننا لا نعترف بالأخطاء» ، وهو أشد المشوهين والمشاغبيين ، فهو المشوه والمشاغب الأول في هذه الأيام بعد أن كادت أن تذهب أذراع الرياح تشويهات خصوم الشيخ له ولدعوته ، وبعد أن أصبحت صورة الإمام مُحَمَّد وصورة دعوته جميلة رائعة مقبولة لدى الناس في العالم بسبب انفتاح البلاد السعودية للناس .

وبعد أن توفرت وسائل الاتصال والنقل ، وكثرت المطابع التي تطبع كتب الدعوة ، وبعد أن انفتحت جامعات المملكة التي تستقبل طلاب العلم من مشارق الأرض ومغاربها ، وبعد أن كثر انتشار الدعاة في كل القارات ، وبعد أن فتحت المعاهد والمدارس السلفية في شتى البلدان ، تغيرت نظرة الناس إلى هذه الدعوة المباركة تغيراً جذرياً ، ولولا عقبات الحزبيات التي تقف أمام هذه الدعوة لأصبح -فيما نحسب- معظم العالم الإسلامي على منهج هذا الإمام ، بل الأحزاب على علائها تحترم هذا الإمام ، رغم إساءتها إلى نفسها وإلى الإسلام بسبب تعلقها ببعض الأفكار السياسية الخارجية ، والخرافات الصوفية التي كادت تتلاشى أمام هذه الدعوة العظيمة .

الزمامات باطلة

قال المالكي في (ص ١١) بعد نهاويل على الإمام مُحَمَّد ﷺ بفروق بين الكفار في عهد الرسول وبين القبوريين من أنهم يقولون: لا إله إلا الله، ويؤمنون بالبعث، وأن الكفار كذبوا الرسول، ولم يذكر الأمور المشتركة بين القبوريين وبين أولئك المشركين؛ لأنه لا يرى ذلك من الشرك المبين.

قال: «وأقول للإخوة المختلفين معي في هذه المسألة: معظم علماء المسلمين في عهد الشيخ مُحَمَّد وفي أيامنا هذه يقولون بجواز التبرك بالصالحين والتوسل بهم، فهل نحن اليوم نكفر جميع هؤلاء؟ أم نخطئهم فقط؟! بل لبت التخطئة بدليل وبرهان تسلم لنا.

إن قلتم: نحن نكفرهم. رد عليكم العلماء المعاصرون داخل المملكة وخارجها، وأتهموكم بالغلو في الدين ونكفير المسلمين!.

وإن قلتم: لا، نحن لا نكفرهم. رددتم على الشيخ مُحَمَّد بن عبد الوهاب تكفيره لهم؛ لأنه كان يكفر علماء وعوام مثل علماء زماننا وعوامهم تماماً، ولن يخرج مقلدو الشيخ من هذه الإلزامات، وإن تكلفوا التفريق بين المسلمين - من العلماء والعوام - الذين كانوا في عهد الشيخ مُحَمَّد، وبين المسلمين - من العلماء والعوام - اليوم؛ كان التفريق بين كفار قريش وبين هؤلاء العلماء والعوام أكثر وضوحاً وظهوراً!.

نعم؛ لأن كل ما أمكره الشيخ مُحَمَّد ﷺ على علماء عصره من التوسل بالصالحين، أو التبرك بهم، أو الاستشفاع بالنبي ﷺ، أو زيارة القبور، أو ترك الإنكار العلني على العوام والحكام... إلخ. لا زال إلى اليوم في علماء مصر والشام والحجاز واليمن والعراق والمغرب... إلخ. فضلاً عن عوامهم.

فأنتم إذا كفرتم هؤلاء؛ لزمكم الرد على علمائنا الذين لا يكفرونهم، فإذا بلغ علماءنا ردكم ولم يكفروهم؛ لزمكم تكفير علمائنا؛ لأن من قواعد الدعوة السلفية

في كتابات كثير من علماء الدهرة: «أن من شك في كفر الكافر؛ فهو كافر».

• التعليق:

١- انظر إلى قوله: «معظم علماء المسلمين في عهد الشيخ مُحَمَّد وفي أيامنا هذه يقولون بجواز التبرك بالصالحين والتوسل بهم».

فيأتي بكلمة التبرك مجملة شأن أهل البدع.

فما مرادك بالتبرك؟

إن أراد به الاستغاثة بغير الله، والذبح والنذر لغير الله؛ فهذا شرك بالله أكبر، فإن كان هؤلاء يجيزون هذا التبرك، فمن قامت عليه الحجة، وعاند، وكابر، وأيد هذا الشرك الأكبر؛ فهو مشرك.

وإن كان جاهلاً علماً، ولا يكفر حتى تقام عليه الحجة.

وأما التوسل مثل: «اللهم إني أسألك بحق فلان، أو بجاء فلان». وما شاكل ذلك، فهذا مع أنه من البدع فلم يكفر به أحد من علماء الدعوة لا الإمام مُحَمَّد ولا غيره.

ولجوروك إلى هذا الأسلوب الماكر الذي يوهم الناس أن الشيخ مُحَمَّدًا يكفر علماء المسلمين بالتبرك والتوسل؛ إنما هو من أساليب الفجور القائمة على الحقد وقصد التشويه.

٢- إن هذه الإلزامات القائمة على التمويه التي توهم فيها أن السلفيين قسمان:

(قسم يكفر بالتبرك مثل تقبيل اليد، والتبرك بفضل طعام وشراب من يعتقد فضله، ويكفر بالتوسل مثل ما شرحناه.

(وقسم لا يكفر بذلك.

نقول: ليس الأمر كما تلبس، فهم -والحمد لله- على منهج واحد، لا يكفرون بمثل هذه الأمور، وإنما يعتبرونها من البدع.

ولا يكفرون من وقع في الكفر والشرك إلا بعد قيام الحجة، كما هو معروف

عن علماء هذه الدعوة المباركة الماضين منهم والمعاصرين .

أما من يسير على مذاهب الخوارج في تكفير العلماء وتكفير الحكام ؛ فهو لاء ليسوا من أهل هذه الدعوة ، بل هم قوم آخرون سائرون على مناهج تعادي منهج الإمام مُحَمَّد والمنهج السلفي ، وتعادي أهله .

ومن هذا المنطلق العدواني هم يكفرون علماء هذه البلاد وحكامها ، ويوالون خصوم الدعوة من الروافض وغلاة الصوفية القبورية ، ويحامون عنهم ، فلا تخلط ، ولا تجمع بين المتضادات ولا تُخلط .

فظهر من هذا براءة الإمام مُحَمَّد وأنصاره من التكفير بالتبرك والتوسل للذين افتراهما المالكي وشرحناهما ، وظهرت براءتهم من التناقض الذي يريد هذا المالكي أن يرههم أنه قد أدخلهم في المضايق ، والواقع أنه أعجز الناس عن ذلك .

كناطح صخرة يومًا ليومنها فلم يضرها وأوهى قرنه الوعل

٣- إذا كان ما أنكر الإمام مُحَمَّد من الاستغاثة والاستعانة والذبح والنذر باقية إلى اليوم ؛ فقد حكم بأن هذا من الشرك أعلام الأمة قبل الإمام ويعده مع أشراطهم قيام الحجة قبل التكفير ، فمن قامت عليه الحجة ، وعاند ، وتمادى في الشرك أو تأييده ؛ فهو كافر .

* * *

تكنذيب آخر ومغالطة

قال المالكي (ص ٢١): «الملحوظة العشرون:

قوله في (ص ٣٦): «فإن قال: الشرك عبادة الأصنام، ونحن لا نعبد الأصنام، فقل: وما معنى عبادة الأصنام؟»

أنظن أنهم يعتقدون أن تلك الأخشاب والأحجار تخلق، وترزق، وتدبر أمر من دعاها، فهذا يكذبه القرآن». اهـ.

قال المالكي معلقاً على هذا الكلام: «أقول: عبادة الأصنام هي السجود لها، والصلاة لها، وطلب الحوائج منها مع الكفر بالنبوات، وأما المسلم فلا يصلي لولي ولا نبي، ويقر بأركان الإسلام وأركان الإيمان، ويؤمن بالبعث والحساب والجنة والنار... إلخ».

ثم في كلام الشيخ تعميم عجيب عندما قال (ص ٣٧): «الشرك هو فعلكم عند الأحجار والبنائيات التي عند القبور وغيرها...».

وذكر أنهم يدعون ذلك، ويذبحون له، ويقولون: إنه يقربنا إلى الله زلفى، ويدفع عنا بيركته». اهـ.

ثم قال المالكي: «وأنا أشك في وجود مثل هذه الصورة التي نقلها الشيخ، فهذا إن وجد نادر.

أما طلب البركة من تربة قبور الصالحين ونحوها فهو إلى اليوم وهو بدعة، وليس كفرًا، فضلاً عن الشرك الأكبر المخرج من الملة لكل أهل تلك الجهة، بل كان الذهبي وبعض العلماء يجوزه، فهل هم كفار؟!.

ولا زال بعض العوام يفعلون هذا في مناطق مختلفة، ولكن هذا لا يعني كفر الناس في تلك الجهات على أقل تقدير.

بل لا تخلو منطقة من وجود أفراد يعتقدون في السحرة والكهان اعتقادات باطلة كفرية، لكن هذا لا يعني تكفير الناس الذين لا يفعلون هذا وهم الكثرة، مع

أن الشيخ مُحَمَّدٌ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ كان يكفر كل أهل المنطقة التي يوجد بها مثل هذه الممارسات بحجة: أن من لم ينكر فهو كالفاعل، ويظهر من كلام الشيخ مُحَمَّدُ أنه علم بحادثة في الحجاز أو عسير أو سدير وعممها على أهل تلك الجهات كلها، فيكفرهم ويقاثلهم.

★ التعليق:

١- في هذا المقطع تكذيب لهذا الإمام من جهة، وبُهِت له بما هو بريء وبُعِد منه من جهة أخرى.

٢- في هذا المقطع ما يدل على جهل هذا الرجل ومجازفاته.

فهو يحصر عبادة الأصنام في السجود لها، وطلب الحوائج منها، والظاهر أنه ينكر أن يكون دعاؤها، والاستغاثة بها، والخوف منها، والرجاء فيها، والطواف بها، والذبح والنذر لها... إلخ من العبادات الشركية الكبرى، وانظر كيف يجعل الكفر بالتوات من عبادة الأصنام.

٣- انظر إلى قوله: «أما المسلم فلا يصلي لولي ولا نبي، ويقر بأركان الإسلام وأركان الإيمان، ويؤمن بالبعث والحساب والجنة والنار».

وهو لا يريد بهذا المسلم الموحّد المحارب للشرك، وإنما يريد عباد القبور من الروافض، وغلاة الصوفية، وأتباعهم الذين بين حالهم الإمام مُحَمَّدُ وأئمة الإسلام والتوحيد قبله وبعده.

فالرجل لإفراطه في الضلال، وإغراقه في الخرافات، يحامي عن هذه النوعيات التي انتشرت، وشاعت أفعالها، واشتهرت في كل البلدان من قديم الزمان وإلى الآن، فاذهب إلى بلدان الروافض واقرأ عقائدهم، واذهب إلى كل بلدان المسلمين في الشرق والغرب لترى من المشاهد والقياب ما يندى له الجبين، حتى إنه ليجد مشاهد للحيوانات، وترى التعلق بالأشجار، وترى الموالد لأمثال البدوي وغيره، حيث يجتمع الملايين في كل عام أكثر ممن يجتمع في عرفات.

واقرا كتب الصوفية من مختلف طوائفها: تيجانية، ومرغنية، وبرهانية، وأحمدية، وشاذلية، ورفاعية، ونقشبندية، وسهروردية إلى آخر ما كتبوه في

العقائد الخرافية والشركية والإلحادية، ومع هذا الضلال العريض لا يكفر السلفيون إلا من قامت عليه الحجة، مع اعتقادنا أن كثيرًا من هذه الأصناف - ولا سيما علمائها وأذكيائها - قد بلغت الدعوة السلفية الصحيحة بحججها وبراهينها، ومع ذلك ظلوا سادرين في ضلالهم وشركياتهم، ولكن السلفيين لا يكفرون بالعين إلا من تأكدوا أنه قد قامت عليه الحجة، وعلى رأسهم الإمام مُحَمَّد وتلاميذه.

**تقويل المالكي الإمام محمد بن عبد الوهاب
ما لم يقله في أمر الشفاعة**

قال المالكي في (ص ١٩): «الملحوظة الثامنة عشر:

كذا قوله في (ص ٣٣): «ولا يشفع النبي ﷺ في أحد إلا من بعد أن يأذنه الله فيه، كما قال ﷺ: ﴿وَلَا يَشْفَعُونَ إِلَّا لِمَنِ ارْتَضَى﴾ [الأنبياء: ٢٨] وهو لا يرضى إلا التوحيد، كما قال تعالى: ﴿وَمَنْ يَبْتَغِ غَيْرَ الْإِسْلَامِ دِينًا فَلَنْ يُقْبَلَ مِنْهُ﴾ [آل عمران: ٨٥]... ولا يأذن الله إلا لأهل التوحيد». اهـ.

قال المالكي معلقاً: «على هذا يمكن أن يقال ما قاله بعض المتحاورين مع الشيخ من أنه بنى على هذا الكلام؛ فلن يدخل الجنة في زمن الشيخ إلا أهل العينة وأهل الدرعية^(١)، ففي كلام الشيخ السابق تكفير ضمني لكل من يرى التوسل بالصالحين، أو طلب الشفاعة منهم، وهم جمهور من علماء المسلمين وعامتهم في ذلك الوقت وفي زماننا أيضاً.

وهنا أتذكر صدق كلمة قالها أحد معارضي الشيخ محمد بن عبد الوهاب - رجمهما الله - عندما قال ما معناه: النبي ﷺ أخبر أنه سيأتي مفاخرًا بقومه يوم القيامة، وعلى كلام هذا - يقصد الشيخ محمد - سيأتي نبينا ﷺ وليس معه إلا نفر من أهل العينة^(٢) اهـ.

ونحن ردنا على هذه الكلمة يومها ونحن نضحك، لم ننتبه للوازم كلام الشيخ هنا عندما حرم الشفاعة على غير أتباعه الذين سماهم «الموحدين» بحجة أن غير هؤلاء ليسوا مسلمين: ﴿وَمَنْ يَبْتَغِ غَيْرَ الْإِسْلَامِ دِينًا فَلَنْ يُقْبَلَ مِنْهُ﴾. فالمسلمون في العالم الإسلامي - سوى أتباع الشيخ بنجد وملحقاتها - يكونون عند الشيخ قد ابتغوا غير دين الإسلام!

(١) أخذ المالكي هذا الكلام من القبايني الملو اللدود لدعوة التوحيد.

(٢) أخذ المالكي هذا الكلام من القبايني الملو اللدود لدعوة التوحيد.

وهذا أمر في غاية التكفير والمخطورة؛ لأن العالم الإسلامي فيه هذه البدع والخرافات من زمن طويل، وفيه العلماء المتأولون والعوام الجهلة، ولكن لا يجوز لنا أن نقول بكفرهم، فالذين أدركهم الشيخ مُحَمَّد بن عبد الوهاب رحمته الله هم المسلمون أنفسهم الذين تباكيننا عليهم من هجمات الصليبيين في الشام وغزو المغول في المشرق، واضطهاد الفرنجة في الأندلس.

أما على كلام الشيخ رحمته الله فلا داعي للبكاء؛ لأن هؤلاء مشركون متبعون غير دين الإسلام، فلماذا البكاء؟!

★ التعليق:

إن الشيخ رحمته الله في هذا الكتاب «كشف الشبهات» يقرر التوحيد بالحجج والبراهين، ويدفع شبهات المبطلين المنافحين عن الشرك والضلال بالباطل والهوى من أول الكتاب إلى هذا الموضع يريد الخير للمسلمين الذين وقعوا في هذا الضلال تأسيًا بالأنبياء والمصلحين.

فقال خلال دحضه لشبهات أهل الباطل:

«فإن قال: أتتكر شفاعة رسول الله ﷺ وتبرأ منها؟!

فقل: لا أنكرها، ولا أتبرأ منها، بل هو الشافع المشفع، وأرجو شفاعته، لكن الشفاعة كلها لله كما قال تعالى: ﴿قُلْ لِلَّهِ الشَّفَعَةُ جَمِيعًا﴾ ولا تكون الشفاعة إلا من بعد إذن الله، كما قال ﷺ: ﴿مَنْ ذَا الَّذِي يَشْفَعُ عِنْدَهُ إِلَّا بِإِذْنِهِ﴾ [البقرة: ٢٥٥]. ولا يشفع في أحد إلا من بعد أن يأذن الله فيه، كما قال ﷺ: ﴿وَلَا يَشْفَعُونَ إِلَّا لِمَنِ أَرَضَى﴾ [الأنبياء: ٢٨]. وهو لا يرضى إلا التوحيد، كما قال تعالى: ﴿وَمَنْ يَتَّبِعْ غَيْرَ الْإِسْلَامِ دِينًا فَلَنْ يُقَبَّلَ مِنْهُ﴾ [آل عمران: ٨٥]. فإذا كانت الشفاعة كلها لله، ولا تكون إلا بعد إذنه، ولا يشفع النبي ولا غيره في أحد حتى يأذن الله فيه، ولا يأذن إلا لأهل التوحيد؛ تبين لك أن الشفاعة كلها لله، وأطلبها منه، وقل: اللهم لا تحرمني شفاعته، اللهم شفعه في... وأمثال هذا»^(١).

(١) انظر كشف الشبهات (ص ٢٦-٢٨) للإمام مُحَمَّد بن عبد الوهاب رحمته الله.

إن هذا الإمام رحمته الله قد قرر موضوع الشفاعة تقريراً علمياً في ضوء كتاب الله وحججه وفي ضوء السنة النبوية، وعلى طريقة أهل السنة والجماعة، وعلى خلاف مذهب الخوارج والمعتزلة الذين ينكرون شفاعة النبي ﷺ وغيره في المذنبين من أهل التوحيد، فجاء المالكي الجريء بمطري على الشيخ أنه يكفر المسلمين، ويورد عليه إلزامات فجار القبوريين الخرافيين بأنه يكفر علماء العالم الإسلامي وعوامه، وأنه لا يدخل الجنة إلا أهل العينة والدرعية.

ثم يقول مرة أخرى: «فالمسلمون في العالم الإسلامي -سوى أتباع الشيخ محمد بنجد وملحقاتها- يكونون عند الشيخ قد ابتغوا غير دين الإسلام».

كبرت كلمة تخرج من أفواههم إن يقولون إلا كذباً، فليس في كلام الشيخ ما يدل على هذا لا صراحة ولا تضمناً.

وعلى كل حال فالرجل حاقف، وجريء على الافتراء على هذا الإمام، يحمل كلامه ما لا يحتمل، ويبتز كلام الشيخ كما فعل هنا؛ لأنه لم يعجبه تقرير الشيخ على هذا الوجه الصحيح، ولم يعجبه أن تكون الشفاعة كلها لله، ولم يعجبه أن تكون الشفاعة لأهل التوحيد؛ لأنه يزعم -كما يزعم ساداته الخرافيون- أن الشيخ يحصر الموحدين في أهل العينة والدرعية؛ ولأنه يريد أن يدخل أهل الضلال من الروافض والصوفية.

وهذا الافتراء المتوارث عند الخرافيين الأفاكين يردّه تصريح هذا الإمام بما يدمنهم، ويفضح افتراءهم.

ويدعي المالكي فجوراً وزوراً أن الإمام محمدًا يشي على الكفار والمرتدين والمتافقين.

ومما قاله في (ص ٣٣): «كما مدح الشيخ -سامحه الله- المرتدين كمسيلمة وأصحابه للغرض نفسه، فقال في الدرر السنية (٢/ ٤٤): مسيلمة يشهد أن لا إله إلا الله، وأن محمدًا رسول الله، ويصلي ويصوم! - فلو شهد أن محمدًا رسول الله لما ادعى النبوة».

* التعليق:

١- أقول: إن هذا المالكى أجهل الناس حتى بالبدعيات، فجهال المسلمين يعرفون أن المنافقين يشهدون أن لا إله إلا الله، ويصلون، ويعملون ظاهراً بالإسلام، وهم من أشد الناس كفراً عند الله وعند رسوله والمؤمنين، وهم في الدرك الأسفل من النار، وقال الله فيهم: ﴿إِذَا جَاءَكَ الْمُتَوَفُّونَ قَالُوا شَهِدْ إِنَّكَ رَسُولُ أَقْوَىٰ وَاللَّهُ يَعْلَمُ إِنَّكَ لَرَسُولُهُ وَاللَّهُ يَشْهَدُ إِنَّ الصَّافِينَ لَكَاذِبُونَ﴾ [المؤمن ١]. فهؤلاء يشهدون أن مُحَمَّدًا رسول الله، وهم كاذبون في هذه الشهادة؛ لشهادة الله عليهم، وكم أنزل من الآيات في بيان كفرهم وكذبهم، فانظر إلى عقلية هذا الرجل كيف يكابر في البدعيات، ويتهم الشيخ بأسوأ من تُهم أهل الخرافات

٢- الرجل لا يَخجل من الخيانات والبثر، فالإمام مُحَمَّد يرد هنا على رجل يجادله من أهل الضلال، ويلزمه بالزمامات مثل إلزامات المالكى، حيث ذكر أنه قال كلمتين ذكر الإمام أولاهما.

ثُمَّ قَالَ: «والكلمة الثانية قوله: إن المشرك لا يقول: لا إله إلا الله. فيا عجبا من رجل يدعي العلم، وجاء من الشام يحمل كتابا، فلما تكلم إذ إنه لا يعرف الإسلام من الكفر، ولا يعرف الفرق بين أبي بكر الصديق رضي الله عنه وبين مسيلمة الكذاب.

أما علم أن مسيلمة يشهد أن لا إله إلا الله، وأن مُحَمَّدًا رسول الله، ويصلي ويصوم!!.

أما علم أن غلاة الرافضة الذين حرقهم علي رضي الله عنه يقولونها؟! وكذلك الذين يقدفون عائشة، ويكذبون القرآن.

وكذلك الذين يزعمون أن جبرائيل غلط، وغير هؤلاء ممن أجمع أهل العلم على كفرهم، منهم من يتسبب إلى الإسلام، ومنهم من لا يتسبب إليه كاليهود، وكلهم يقولون: لا إله إلا الله.

وهذا يبين عند من له أقل معرفة بالإسلام من أن يحتاج إلى بيان، وإذا كان

المشركون لا يقولونها، فما معنى باب حكم المرتد؟ الذي ذكره الفقهاء من كل مذهب.

هل الذين ذكرهم الفقهاء وجعلوهم مرتدين لا يقولونها؟!

هل الذي ذكر أهل العلم أنه أكثر من اليهود والنصارى؟

وقال بعضهم: من شك في كفر أتباعه فهو كافر.

وذكرهم في الإقناع في باب حكم المرتدين وإمامهم ابن عربي، أيظنهم لا يقولون: لا إله إلا الله. لكن هو أتى من الشام وهم يعبدون ابن عربي جاعلين على قبره صنماً يعبدونه.

ولست أعني أهل الشام كلهم -حاشا وكلا- بل لا تزال طائفة على الحق، وإن قلت واغتربت^(١).

انظر إلى هذه الأمثلة التي ضربتها هذا الإمام، ليبين لهذا الجاهل المدى الذي بلغه من الجهل والبلادة، بحيث لا يدرك أوضح البدهيات لدى طلاب العلم من القرآن والتاريخ وأحكام الفقهاء في باب الردة على أناس بالردة -وهي أقبح أنواع الكفر- على أناس يقولون: لا إله إلا الله. ولكنهم أتوا بما يناقضها.

أرايت أيها القارئ كيف بتر المالكي هذا الكلام، وفيه أشنع الذم لمسيمة، فيجعل هذا الرجل الذم مدحاً.

أرايت هذه الأمثلة التي هي حجج دامغة للمالكي وأسلافه.

أرايت المالكي الذي درس في مدارس التوحيد يخرج على الناس بهذه العقلية الخرافية السخيفة، فيقول عن مسيمة: فلو شهد أن مُحَمَّدًا رسول الله لما ادعى النبوة.

وكتب التاريخ تذكر أن مسيمة وأصحابه كانوا يدعون الإسلام، ويشهدون أن لا إله إلا الله، ويؤذنون، ويصلون، ولكنهم ارتدوا كما ارتد غيرهم، وسموا بالمرتدين، فلماذا سماهم الصحابة والمسلمين: بالمرتدين إذا كانوا لم يقولوا:

(١) الفرد السنية (٢/ ٤٤-٤٥).

لا إله إلا الله . ولم يدخلوا في الإسلام .

لئن كان هذا الرجل الذي رد عليه الشيخ غيباً؛ فالمالكي أشد غباء منه إن أحسننا به الظن، وإلا فالرجل قد بلغ الغاية في الشر والكيد لهذه الدعوة العظيمة، وبلغ الغاية في المناوأة لها ولأهلها بمختلف الأساليب، ومنها الكذب والخيانة والبتر.

**المالكي لا يحسن فهم البدهيات من كلام
الشيخ محمد حيث جعل ذمه الشديد
لمسيلمة وقومه مدحا وثناء**

قال المالكي (ص ٣٣): «وقال عن بني حنيفة أصحاب مسيلمة الكذاب في الدرر السنية (٣٨٧/٩): هم عبد الناس من أقبح أهل الردة وأعظمهم كفرا، وهم مع هذا يشهدون أن لا إله إلا الله، وأن مُحَمَّدًا رسول الله، ويؤذنون، ويصلون، وأكثرهم يظنون أن النبي ﷺ أمرهم بذلك!.. اهـ.

وقال عن أصحاب مسيلمة أيضا في الدرر السنية (٣٨٣/٩): شهدوا أن لا إله إلا الله، وأن مُحَمَّدًا رسول الله، لكن صدقوا لمسيلمة أن النبي أشركه في النبوة، وذلك أنه أقام شهودا معه بذلك، وفيهم رجل من الصحابة معروف بالعلم والعبادة يقال له: الرجال فصدقوه لما عرفوا فيه من العلم والعبادة!.. اهـ.

أقول: «إذن بنو حنيفة ضحية نظرية عدالة الصحابة! التي نكاد نكفر من لم يؤمن بتحققها في كل فرد منهم، وهذه دعوة للإيمان بالأمور المتناقضة، فمن اتبع مسيلمة كفر، ومن رد شهادة الصحابي كفرا وكذب بالآيات في تعديلهم في زعم الغلاة! فماذا تريدون من أصحاب مسيلمة أن يفعلوا؟! هم من غلاة السلفية في قضية عدالة الصحابة! فهل تريدون منهم أن يكفروا بنظرية عدالة الصحابة، أم يؤمنوا بنوبة مسيلمة...!!؟».

★ التعليق:

الرجل يعتبر هذا الكلام مدحا لمسيلمة وقومه، ففي أي عقل ومنطق يعد هذا الكلام مدحا، وفيه وصفهم بأقبح الصفات، وهي قول الإمام فيهم: «هم عند الناس من أقبح أهل الردة وأعظمهم كفرا».

أترضى لنفسك بمثل هذا المدح أيها الخرافي؟!.

وهل قول الرسول ﷺ في الخوارج: «تَحْقِرُونَ صَلَاتَكُمْ مَعَ صَلَاتِهِمْ،

وقراءتكم مع قراءتهم، يمرقون من الدين كما يمرق السهم من الرمية». يعتبر مدحاً ١٩.

إذن فاحمل على رسول الله ﷺ، وعلى أصحابه الذين نقلوا عنه هذا الكلام، وشن عليهم الغارة؛ لأنهم في نظرك وعقليتك قد مدحوا الخوارج كلاب النار المارقين بهذا الكلام.

* * *

من ضروب التلبيس التي يسلكها المالكى في الباطل دعوته إلى الإنصاف وطلب الحق

ذكر تنبيهين (ص ٢) حول شبهاته السابقة وحول كلمة «وهاية» لا قيمة لهما .
ثم قال : «آمل من الأخوة المهتمين بهذه القضايا أن يقرءوا هذا العمل بإنصاف وطلباً للحق : ﴿وَلَا يَحْرِمَنَّكُمْ شَنَاٰنُ قَوْمٍ عَلَىٰ أَلَّا تَعْدِلُوا أَعْدِلُوا هُوَ أَقْرَبُ لِلتَّقْوَىٰ﴾ [البقرة: ٨] . فالحق أحق أن يتبع ، وكل يؤخذ من قوله ويرد ، كما آمل أن ما نشر في بعض وسائل الإعلام عن «المودة» يكون مشجعاً لقراءة «المبيضة» ، ولا أمانع من إبداء الملحوظات ، بل إنني أطلبها من أهلها ، وأشكر من أسدى إليّ ملحوظة ، لكنني أشرت في قبولها أن تكون صحيحة ، أما ما يفعله البعض من محاولة المعالطة والتهويل وتمر النصوص ونحوه ، فهذا الأسلوب أظن أنه أصبح ممقوتاً مهجوراً عند المنصفين من طلبة العلم ، لذلك لن أشغل نفسي بتتبع هذا الصنف من الناس ، فلو فعلنا ذلك لما عملنا شيئاً ، ورحم الله المتنبهي .
أسأل الله ﷻ أن يرينا الحق حقاً ، ويرزقنا الاعتراف به ثم أتباعه ، ويرينا الباطل باطلاً ، ويرزقنا الاعتراف به ثم اجتنابه ، والحمد لله رب العالمين ،
والصلاة والسلام على محمد وآله .

* التعليق :

أقول : نعم ، قرأنا هذا العمل بإنصاف وطلب للحق ، فلم نجد عندك إلا الإجحاف والبتر ، وطلب الباطل ، وأتباع الهوى .
وجدناك قد حملك الشنآن على ألا تعدل ، وبعيداً جداً عن مقتضيات التقوى ، وهذا ضرب من ضروب التلبيس الذي يسلكه كل مبطل .
فهذا إبليس ما قال لآدم وحواء : «إني ظالم فاجر» بل : ﴿وَقَاَسَمَهُمَا إِنِّي لَكُمَا لَدُونِ الْغَيْبِ﴾ [الأعراف: ٢١] .

وهذا فرعون ما قال لقومه : «إني كافر ظالم جبار» بل يقول لهم في حق نبي الله

موسى: ﴿إِنَّ آحَافَ أَنْ يَقْدَلَ وَيَنْصَكُّمْ أَوْ أَنْ يُطْهَرَ فِي الْأَرْضِ الْفَسَادَ﴾ [طه: ٢٦]. وقال لقومه: ﴿مَا أُرِيكُمْ إِلَّا مَا أَرَى وَمَا أَهْدِيكُمْ إِلَّا سَبِيلَ الرَّشَادِ﴾ [طه: ٢٩].

وهكذا حل دعاة الضلال والباطل وأعداء الحق، لا يقول أحد منهم: إني فاجر، وأريد أن أضلكم. بل يتعلق بالكتاب والسنة، ويدعي حب الرسول والإسلام، ويدعي الإخلاص والصدق والنصح، وفي هذه الأجواء ينشر باطله وضلاله وسمومه.

وهذا المالكي نموذج غريب في الدعاوى العريضة، كما في هذا الكلام وغيره، بل يدعي أنه سلفي حنبلي.

ثم إنه تشهد عليه أعماله بأنه عدو لدود للسلفية والحنبلية، بل للصحابة الكرام وأهل الحديث.

وقوله: «لكنني أشرت في قبولها أن تكون صحيحة، أما ما يفعله البعض من محاولة المغالطة والتهويل وبتري النصوص ونحوه، فهذا أسلوب أظن أنه أصبح ممقوتاً مهجوراً عند المنصفين من طلبة العلم».

نقول: نعم، إن النقد سيكون مستوفياً لهذه الشروط، ولكن أظنك سوف لا تقبل هذا النقد المستوفي للشروط، بل أخشى أنك قد أردت بهذا الكلام إصدار الحكم على كل من ينتقدك بحق مستوفياً لشروط النقد العلمي، بعيداً عن التهويل والمغالطة والبت، لأن هذه وغيرها من صفات نقدك لهذا الإمام وكتابه، فهي قائمة على الظلم والبت والتهويل والمغالطات، ولا شك أن العقلاء مقتوا هذه الأعمال التي ارتكبتها وازدروها، ولولا خشية أن يخدع بها الرعاع، ويتعلق بها الروافض والخرافيون، ثم يقولون: شهد شاهد من أهلها، ولست -والله- من أهلها، لولا ذلك لما ناقشك أحد؛ لأنها أكاذيب مفضوحة، وأساليب ممقوتة درج عليها أعداء التوحيد، والمحامون عن الشرك والضلال.

قال المالكي بعد أن حمد الله وذكر الشهادتين (ص ٣-٤):

«أما بعد: فإن الشيخ محمد بن عبد الوهاب رحمه الله كان له دور إصلاحي ودعوي؛ امتد أثره إلى كثير من المسلمين في العالم؛ فضلاً عن المسلمين داخل

الجزيرة العربية، ولا ريب أن المسلم ليفرح عندما يهيب الله مصلحين مُجددين...».

إلى أن قال: «ولا أستبعد أن يكون الشيخ واحداً من هؤلاء، ولو في جانب من الجوانب».

أي أنه لا يجزم بذلك، والظاهر أنه لم يفرح بتجديد هذا الإمام. ثم ذكر مُحَمَّد بن إسماعيل الأمير الصنعاني من المجددين وقال: «إنه أعلم من الشيخ وأحسن أثراً».

ومع حبنا واحترامنا للأمير الصنعاني، ونعتبره أخاً ونصيراً للإمام مُحَمَّد ﷺ وما أطن المالكي راضياً بتجديده، ولا سيما في ميدان التوحيد ومحاربة الشرك، لكن شتان شتان بين الأثرين، فآثار الشيخ مُحَمَّد امتدت في الأقطار شرقاً وغرباً وشمالاً وجنوباً، وامتداداته قوية في الزمان والمكان، وشواهد الوجود والأحوال من أقوى الأدلة على ذلك.

وأما كونه أعلم من الشيخ مُحَمَّد أو دونه، فهذا مرجعه فحول العلماء لا الجهال من أمثال هذا المسكين.

ثم ذكر الشوكاني في المجددين وهو كذلك، وما أظنه يرضى بتجديده، لا سيما في ميدان التوحيد ومحاربة الشرك.

* * *

المالكي لا يفرق بين مجدي السنة والحق وبين مجدي الباطل والضلال

قال في (ص ٣): «ثم في مصر الشيخ حسن البنا، والعلامة المودودي في باكستان، وشبه القارة الهندية، والشيخ جمال الدين القاسمي في الشام، والمهدي السوداني في السودان، وغيرهم كثير».

* التعليق:

الذي يظهر أنه يعني الخميني وأمثاله، ونسي الإمامين مُحَمَّد بن إبراهيم، وعبد العزيز بن عبد الله بن باز، ونسي صديق حسن خان، والشيخ نذير حسين، والعظيم آبادي، والشيخ ثناء الله الأمرستري، وأسرة الدهلوي، وغيرهم من كبار علماء الحديث والتوحيد في شبه القارة الهندية، ونسي الشيخ مُحَمَّد حامد الفقي، وأحمد مُحَمَّد شاكر وإخوانهما في مصر، ونسي الشيخ الألباني في الشام. لأن هؤلاء أهل توحيد وسنة، ويحاربون الشرك والبدع.

أما البنا والمودودي فإنهما أقرب إليه منهجًا ومشرَبًا، فدعوتهما تتسع للروافض وغلاة الصوفية وسائر المبتدعة المخرفين.

كيف يكون هذان من المجددين، وهما من دعاة الباطل، وخصوم لأهل السنة والتوحيد، وأولياء لأهل البدع والرفض - أعني: البنا والمودودي - والشاهد أن الرجل مُخلَط لا يفرق بين مجدي السنة والحق، وبين مجدي البدع والضلال، بل كأنه يفضل هذا الصنف، بل يحارب تجديد الإمام مُحَمَّد، ويصف أتباع هؤلاء بالغلو والهدف الأساسي، إنما هم أتباع الإمام مُحَمَّد، ولهذا تناسى الغلاة فعلاً من أتباع المهدي والمودودي والبنا، واستمر يركز على أهل التوحيد والسنة.

فيقول في (ص ٤): «ثم غلا هؤلاء حتى تركوا جزءاً كبيراً من دعوة الشيخ مُحَمَّد بن عبد الوهاب، التي كانت في ذم «الغلو في الصالحين»، فالغلو في الصالحين من المحاور الرئيسية التي كان الشيخ رحمته الله ينقدها، فأصبحت هذه

المسألة المحورية من أساسيات العقيدة عند الغلاة من أتباع الشيخ مُحَمَّد ﷺ .
 أقول: ومعنى هذا أصبح لا فرق بين أتباع الإمام مُحَمَّد، وبين الغلاة في
 البدوي، والرفاعي، والدسوقي، وعبد القادر، والعيدروس، وابن علوان،
 فيذبحون له، وينذرون، وبقبره يطوفون، وفي الشدائد والأحوال به يستجدون،
 فهذا الغلو الذي حاربه الشيخ مُحَمَّد وأتباعه .
 وهذا من أسمى الكذب، ومن أشد أنواع الظلم والتهويل .

طعن المالكي في عدالة الصحابة

قال في (ص ٣٤): «وقال عن أصحاب مسيلمة أيضًا في الدرر السنية (٩/ ٣٨٣): شهدوا أن لا إله إلا الله، وأن مُحَمَّدًا رسول الله، لكن صدقوا لمسيلمة أن النبي أشركه في النسوة، وذلك أنه أقام شهودًا شهدوا معه بذلك، وفيهم رجل من الصحابة معروف بالعلم والعبادة، يقال له: الرجال. فصدقوه لما عرفوا فيه من العلم والعبادة»^(١). اهـ.

ثم قال: «أقول: إذن فبنو حنيفة ضحية نظرية عدالة الصحابة! التي تكاد تكفر من لم يؤمن بتحققها في كل فرد منهم، وهذه دعوة للإيمان بالأمور المتناقضة، فمن اتبع مسيلمة كفر، ومن رد شهادة الصحابي كفرًا وكذب بالآيات في تعديلهم في زعم الغلاة! فماذا تريدون من أصحاب مسيلمة أن يفعلوا؟ هم من غلاة السلفية في قضية عدالة الصحابة! فهل تريدون منهم أن يكفروا بنظرية عدالة الصحابة، أم يؤمنوا بنبوته مسيلمة؟!».

* التعليق:

هكذا ينتهز هذا الرافضي الفرصة للطعن في عدالة الصحابة الذين زكاهم الله في مُحكم كتابه، وزكاهم رسوله في ستنه المطهرة، وزكاهم المؤمنون إلا غلاة الروافض، فإنهم يبغضون أصحاب مُحَمَّد، ويسقطون عدالتهم، ويكفرونهم إلا قليلًا منهم، فمن هم أسوتك أيها الرافضي في الطعن في عدالة الصحابة غير غلاة الروافض.

(١) كان الإمام مُحَمَّد يناقش علماء سوء يرون إسلام قوم يكذبون بالبحث، وينكرون الإسلام، هؤلاء العلماء يعترفون بهذا كله، ويقولون: ما فيهم شرعة من الإسلام لكن من قال: لا إله إلا الله. فهو المسلم، حرام المال والدم». انظر الدرر السنية (٩/ ٣٨٥-٣٨٦).

وتجاهل المالكي كل هذا، ويرى أنهم مسلمون، يصلون، يصومون، ويحجون، ويحرمون المحرمات.

الرجال مرتد من أخبث رموس أهل الردة، وشهادته الفاجرة على رسول الله بأنه أشرك مسيلمة في نبوته من أخبث أنواع الكفر والردة، فكيف تتذرع به إلى إسقاط عدالة الصحابة.

ثم تجعل من يؤمن بالقرآن والسنة في تركيبتهم وتعديلهم متناقضين، وتهكم بهم هذا التهكم، وتسخر منهم هذه السخرية، وتجعل أصحاب مسيلمة المرتدين من غلاة السلفية بعد رميك للسلفيين بالتناقض، وتلزمهم هذه الإلزامات السخيفة. هل السلفيون من عهد الصحابة الذين قضوا على الردة، وقتلوا المرتدين، ومنهم الرجال هذا الأفاك، هل هم يعتقدون أن الرجال من الصحابة الذين عدلهم الله ورسوله، أو هم يعتبرونه من أخبث وأكفر أهل الردة؟^{١٩}.

وهل تعتقد في الإمام محمد وهو يذكر الرجال في طليعة أهل الردة ومن كبار الدعاة إلى الردة أنه يعتبر الرجال من الصحابة.

لقد ساق الإمام محمد بعد الكلام السابق ما يأتي:

لوفيه يقول بعضهم -أي: في الرجال- أي بعض من ثبت منهم على دينه وهو ابن عمرو الشكري كلاماً منه:

يا سعاد الفؤاد بنت أئمال طال لبلي بفتنة الرجال
إنها يا سعاد من أحدث الدهر عليك كفتنة الدجال
فتن القوم بالشهادة والله عزيز ذو قوة ومُحال^(٢٠)

فهل الإمام ساق هذه الأبيات المليئة بالذم، ومنها:

١- أنه يحمله مسئولية فتنة الردة.

٢- ومنها تشبيهه فتنة بفتنة الدجال.

٣- ومنها بيان أن الرجال هو الذي فتن القوم -أي: بني حنيفة المرتدين- مثل

الشیطان.

٤- ومنها توعدده ببطش الله به، وانتقامه منه؛ لأنه ذو القوة شديد المحال .
 ثم هل ساق الإمام هذه الآيات لإثبات صحة الرجال المرتدة وإثبات عدالته، أو ساقه لبيان كفره وجريمته وفتنته العظيمة؟! .
 إن الإمام ذكر ما كان عليه قبل الردة، ثم ذكر أنه رأس فتنة الردة والمرتدين .
 فماذا يريد بعد كل هذا؟ لقد رأى كل هذا، ثم لسوء قصده ذهب يشوش ويهول على الإمام مُحَمَّد ﷺ كافأ الله هذا المالكى بما يستحق .



ما قاله المؤرخون في الرجال

قال ابن الأثير في الكامل (٢/ ٣٦١): «وكان مع مسيلمة نهار الرجال بن حنفرة، وكان قد هاجر إلى النبي ﷺ، وقرأ القرآن، وفقه في الدين، وبعثه معلماً لأهل البمامة، ولشغب على مسيلمة، فكان أعظم فتنة على بني حنيفة من مسيلمة، شهد أن مُحَمَّدًا ﷺ يقول: إن مسيلمة قد أشرك معه. فصدقوه، واستجابوا له، وكان مسيلمة ينتهي إلى أمره، وكان يؤذن له عبد الله بن النواحة، والذي يقيم له حجير بن عمير، وكان حجير يقول: أشهد أن مسيلمة يزعم أنه رسول الله. فقال له مسيلمة: أفصح حجير، فليس في الجمجمة خير».

وذكر عنه وعن مسيلمة أخباراً سيئة، وانظر البداية والنهاية (٥/ ٤٧).
فالإمام مُحَمَّد ذكر في الرجال ما نقله علماء التاريخ فيه من أنه أسلم، ثم ارتد، ونقل فيه من الشعر في هجائه ما رأيت، فيأتي هذا الإنسان الغريب، فيقذف الإمام بأنه يمدحه، ويمدح بني حنيفة، ويبني على هذا الإلّك ما رأيت من التفرع إلى الطعن في عدالة الصحابة ومن يقول بعدالتهن.

* * *

موقف المالكي من روايات تحريق علي للزنادقة وموقفه من روايات غيره

قال المالكي في (ص ٣٥): «قصة تحريقهم أحياء انفرد بها عكرمة مولى ابن عباس، ولم يشهد القصة، وإنما ذكر أن الخبر بلغ سيده ابن عباس بلاغاً، فقال: «لو كنت أنا لقتلتهم، لأن النبي ﷺ يقول: من بدل دينه فاقتلوه». والحديث في البخاري من طريقين عن عكرمة، ولم يخرج مسلم.

وقد رواه عكرمة بلاغاً، ولم يكن بالكوفة، وإنما كان بالبصرة مع مولاة ابن عباس، ولعل الخبر وصلهم مشوهاً.

أما روايات شهود العيان، فذكرت أن القوم مرتدون، وأن علياً قتلهم ولم يحرقهم، ثم بعد قتلهم خلد لهم أخاديد، وألقاهم فيها، ودخن عليهم زيادة في التنكيل والترهيب من عملهم؛ لأنهم لبثوا يأخذون عطاء المسلمين وهم مرتدون فترة من الزمن، ولعل هذا التدخين عليهم هو الذي أوهم بعض المشاهدين أنه أحرقهم، وإلا فالإمام علي نفسه من أحرص الناس ألا يعذب بالنار، خاصة وأنه من رواية حديث: «لا يعذب بالنار إلا رب النار».

ولم يصح أن صحابياً حرق أحياء، إلا ما كان من أبي بكر الصديق رضي الله عنه من تحريقه المرتد الفجاءة السلمي - علماً بأن الشيخ محمداً يزعم أن الفجاءة هذا كان قائماً بأركان الإسلام!! - وكان الفجاءة قد قام بأعمال قبيحة في الردة.

وحرق خالد بن الوليد في الردة، لكن خالدًا رضي الله عنه ليس من أصحاب الصحبة الشرعية، وهو صاحب مجازفات تبرأ من بعضها الرسول ﷺ في حياته كما في قصة بني خزيمة، ولا يعد خالد من المجتهدين، إنما هو صاحب سيف وترس، وليس صاحب علم وفقه رضي الله عنه وسامحه.

وقد توسعت في ذكر طرق أحاديث وروايات التحريق في الجزء الأول من الرد على ابن تيمية رحمه الله.

* التعليق،

١- نحن -ولله الحمد- نحب الصحابة جميعاً، ونجلهم، ونذب عن أعراضهم، وعلى رأسهم الخلفاء الراشدون ومنهم علي عليه السلام، ونحارب الغلو في المخلوقين سواء الأنبياء أو الصحابة أو غيرهم، ونحارب الرفض والتشيع الغالي، ومنه ما ارتكبه هذا المالكى هنا.

فترأى يسلم بقصة إحراق أبي بكر رضي الله عنه للمرتد فجاءة وهي غير صحيحة^(١)، ويسلم بتحريق خالد، ويتهمز الفرصة للطعن فيه، وينفي عنه الصحبة، ويصفه بالمجازفات، ويصفه بالجهل، وينفي عنه العلم والفقه، ثم يغالط فيقول: رضي الله عنه وسامحه.

يثبت قصة تحريق أبي بكر لأنه ينطلق من منطلق الروافض، فيأخذ ما يوافق هواه ولو كان باطلاً، ويرد ما يحالف هواه ولو كان صحيحاً، وينفي قصة التحريق عن علي ولو رواها الإمام البخاري، ويطعن في هذه الرواية ولو سلم بصحتها أئمة الحديث، وتلقوها بالقبول، ولو ساندتها روايات أخرى^(٢).

وينفي الفقه عن خالد، ولعله يلمح بجهل أبي بكر؛ لأنه لو كان فقيهاً لما أحرق الفجاءة، ويتره علياً رضي الله عنه عن التحريق تعريضاً بأبي بكر رضي الله عنه بأنه لا يتورع عن فعل ذلك.

يسلك هذه الطرق الماكرة انطلاقاً من حقه على أصحاب رسول الله ﷺ الذي ورثه عن الروافض.

ويدعي أنه توسع في ذكر طرق أحاديث وروايات التحريق في الجزء الأول من الرد على ابن تيمية.

فهنيئاً للروافض بهذا الإمام المحدث الكبير الواسع الاطلاع، والمتوسع في

(١) لأنها رويت من طريق سيف بن عمر التميمي وهو ضعيف، ومتهم بالكذب عند بعض الأئمة، ومن طريق محمد بن حميد الرازي وهو أيضاً ضعيف، ومتهم عند بعض الأئمة بالكذب.

(٢) تقدم الكلام عن قصة تحريق علي للنادقة بشيء من التوسع.

خدمة المنهج الرافضي، وفي محاربة الصحابة وأئمة الإسلام ومنهجهم.
واخيراً: انظر إلى مكره حيث يصف علياً بالإمامة، ولا يصف بها أبا بكر
فعلام يدل هذا؟!.

وانظر إلى قوله: «كانوا مرتدين». وافهم ماذا يريد.
إنه يريد أن يدفع عن الروافض ما يقوله بعض أهل السنة: إن علياً عليه السلام أحرق
طائفة من الروافض ادعوا فيه الإلهية وهم السبائية، والروايات التي اعتمدوا عليها
يؤيد بعضها بعضاً وستأتي.

إن هذه وصمة عار على الروافض يريد أن يدفعها عنهم.
فكم لهذا المحدث الكبير من الأيادي على الروافض، فليعلقوا عليه الآمال،
وليرشحوه لأعلى منصب ليكون آية من آياتهم، وبطلاً من أبطالهم، يتحدى أهل
السنة في عقر دارهم.

طعون المالكي في اتباع الإمام محمد ورميه
لهم بالخيانة والجبن والمجاملة والتلون
والبعد عن المنزلة التي وصل إليها هو
والصاق التكفير بالإمام محمد

قوله في (ص ٦): «رابعاً: المؤتمنون ما زالوا ساكتين! وإلى الآن لم يبينوا الأخطاء التي وقع فيها بعض علماء الدعوة؛ حتى اغتر بتلك الأخطاء بعض الشباب.

والحركات التي تسرع في التكفير، وترمي به الأبرياء، ولا أريد ضرب الأمثلة، فهي واضحة للجميع، ولا أظن «المؤتمنين» ستركفوننا لبيان الحق، فضلاً عن المشاركة في ذلك، لأن مصلحتهم - لا مصلحة الإسلام - تقتضي المعارضة لكل ناصح، والتشكيك في نيته ومنهجه، وما زالوا بحاجة لجهد نفس ووقت أطول حتى يصلوا هذه المرحلة التي نراها ضرورية في هذا الزمن أكثر من أي وقت مضى.

على أية حال: لا بد أن يكون عندنا الشجاعة للمبادأة بنقد أخطائنا، ونصحح بيتنا الداخلي، وعدم الخجل من ذلك؛ لأن الأمر دين، وليس مناورة سياسية.

والخلاصة أقول: كل العلماء عبر العصور يجب علينا محبتهم وتقديرهم ومعرفة فضلهم؛ لكن دون تقديس، ولا مجاملة لهم على حساب الحق، فالحق يجب أن نعمل على إظهاره، وتبرئة الكتاب والسنة من أخطاء البشر.

ومن هذا المنطلق فإنني وجدت الشيخ محمد بن عبد الوهاب - رحمه الله - على فضله وأثره الدعوي الذي لا ينكره منصف - قد وقع في أخطاء أصبحت سنة متبعة عند بعض طلبة العلم؛ الذين أصبحوا يطلقون التكفير في حق علماء ودول وطلاب علم بناء على ما قرر الشيخ محمد بعض في كتبه ورسائله، وأصبح الواحد من هؤلاء يحتج بأن الشيخ كان يرى كفر هؤلاء العلماء، وكفر هؤلاء الحكام، وكفر

من هذه صفته . . . إلخ .

والتمسك بكلام الشيخ رحمته الله في هذه الأمور تُمسك بالخطأ والخطأ لا يجوز التقليد فيه .

لكن بعض طلبة العلم لم يتنبه على مواضع هذا الخطأ، ويتهم العلماء الموجودين الآن بمجاملة غيرهم من العلماء والحكام في العالم الإسلامي؛ لأنهم لا يكفرونهم! بل وصل ببعضهم إلى تكفير العلماء والحكام في هذه البلاد، فضلاً عن غيرهم من علماء وحكام المسلمين بناءً على ما كتبه الشيخ مُحَمَّد، وهؤلاء المكفرون قد رددت عليهم في مقالات هادئة نشرت في بعض الصحف المحلية، وكان لي كتاب -لم يسمح له بالنشر- في الرد على هذا التيار بأسلوب هادئ وبراهين، أزعِم أنها كانت مقنعة ونابعة من النصوص الشرعية .

وردي هذا ليس على ذلك التيار فقط، وإنما يستهدف الرد -بالدرجة الأولى- أولئك الذين يحاولون أن يركبوا الجميلين جميعاً فيردون على أهل التكفير، ويغلون في الدفاع عن أخطاء أئمة الدعوة .

أوبلغة أخرى نقول: يردون على هؤلاء الشباب الذين كفروا العلماء والحكام بأدلة العلماء الذين كانوا يردون على الشيخ مُحَمَّد بن عبد الوهاب! فكأنهم يردون على الشيخ مُحَمَّد بهذه الطريقة التي تجمع بين الذكاء والغباء .

ونحن نقول لهم: إن الله حرم التلون، وهو الظهور بوجهين، وذم النبي ﷺ ذا الوجهين، فإن كنتم رادين على هؤلاء الشباب! فعليكم أن تردوا على بعض الأخطاء في التكفير التي وقع فيها الشيخ مُحَمَّد وبعض علماء الدعوة .

وإن كنتم تدافعون عن الشيخ مُحَمَّد وعلماء الدعوة، فيجب أن تدافعوا عن هؤلاء؛ لأنهم مقلدون له وبعض علماء الدعوة، وستأتي النماذج .

★ التعليق:

أقول: هذا المقطع مليء بالظلم والادعاءات العريضة .

١- فقله: «أظن المؤمنين ما زالوا ساكنين إلى الآن» .

فيه طعن شديد لعلماء السنة وطلابها، واتهام لهم بالخيانة، وهذا الاتهام يتناول كل من أيد دعوة الإمام مُحَمَّد من عصره إلى يومنا هذا من علماء نجد والحجاز واليمن والشام والهند وباكستان وأفغانستان وهم بالآلاف إن لم نقل بالملايين.

فهؤلاء على منطق خونة، وكاثمون للحق، ولا يسمحون لمثل هذا الرجل الصادق الأمين أن يصدع بالحق.

والحق أن هذا الرجل هو البارِع في الكذب، والفجور، وقول الرور على دين الله الحق، وعلى التوحيد، وإخلاص الدين لله، ومُحاربة الشرك بأشكاله وأصنافه، ومُحاربة أسبابه ووسائله.

هذا الدين الحق الذي نهض العلماء المصلحون الناصحون بأعبائه في مختلف العصور، والذي نهض به الإمام مُحَمَّد ومُؤيدوه من عهده إلى يومنا هذا في مشارق الأرض ومغاربها.

٢- اتهم علماء التوحيد والسنة بأنهم يقدمون مصلحة أنفسهم على مصلحة الإسلام، وأن مصلحتهم تقتضي معارضتهم لكل ناصح، والتشكيك في نيته ومنهجه.

وهذا أسلوب إرهابي، وسلاح فتاك يشهره في وجوه من يريد أن يتفقه، وقد استخدمه أعداء أهل السنة قبله، فيقولون في من يبين ضلالهم: إنه يتدخل في النوايا والضمائر.

٣- ويلبس لباس أهل السنة -وهو العدو اللدود-.

فيقول: «على أي حال لا بد أن يكون عندنا الشجاعة للمبادأة بنقد أخطائنا، وتصحيح بيتنا الداخلي، وعدم الخجل من ذلك؛ لأن الأمر دين، وليس مناورة سياسية»، وهذا أسلوب المنافقين الذين يستترون بالإسلام: ﴿وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ لَا تُفْسِدُوا فِي الْأَرْضِ قَالُوا إِنَّمَا نَحْنُ مُصْلِحُونَ ﴿١١﴾ أَلَا إِنَّهُمْ هُمُ الْمُفْسِدُونَ وَلَكِنْ لَا يَشْعُرُونَ ﴿١٢﴾﴾ [البقرة: ١١-١٢].

ما هي هذه الشجاعة! إنها المبادأة بالظلم والباطل، ويدعي لها هذا الرجل

الغريب المنهج والأساليب أنها شجاعة في الحق، وهي شجاعة على أقبح صور الباطل والظلم، ويدعي التصحيح للبيت الداخلي، وهو يخربه ويدمره، ويدعي عدم الخجل، وهو كذلك لا يخجل من الجهر بالباطل، ويدعي أن الأمر دين لا مناورة سياسية، وأعماله أشد خبثاً وقبحاً من المناورات السياسية؛ لأن مناورات مناورات ضد دين الله الحق، وضد التوحيد، وضد حملة هذا الدين.

٤- ويدعي محبة العلماء وتقديرهم ومعرفة فضلهم، ولعله يقصد بهؤلاء العلماء علماء الروافض وعلماء الخرافات والبدع، فقد قام بالدفاع عنهم، واعتمد خرافاتهم وأكاذيبهم في مواجهة دعوة التوحيد وأهلها، وأتجه بالحرب لأهل السنة بدءاً بالصحابة الكرام، ومروراً على علماء الحنابلة والحديث، ثم هذه المواجهة العنيفة للإمام محمد وأنصاره على الحق، ومن ذلك هذه الاتهامات والإهانات.

رهي المالكي - أسير التقليد -
أنصار الشيخ محمد بالتقليد

قال المالكي (ص ١): «مُحَمَّد بن عبد الوهاب له فضل علينا جميعاً، بل على كثير من المسلمين في العالم، لكن لا يجوز أبداً أن نقلده في ما أخطأ فيه، شأنه شأن غيره من البشر من علماء ودعاة، فإذا كنا نقبل تخطئة أبي حنيفة والشافعي وأمثالهم؛ فكيف لا نقبل تخطئة الشيخ مُحَمَّد بن عبد الوهاب مع أنه أقل من هؤلاء علماً بإجماع المنصفين من أهل العلم».

★ التعليق:

هذا كلام حق يراد به الباطل، وأتباع الإمام مُحَمَّد لا يقلدونه ولا غيره في الأخطاء، ولكنك وأسلافك تجعلون حقه باطلاً، وصوابه خطأ، ثُمَّ تأتي أنت فتدعي على أتباعه التقليد في الخطأ والباطل، ثُمَّ تتظاهر وأنت المقلد الأعمى في الباطل والضلال والخرافات تتظاهر بمحاربة التقليد، فتسمي اتباع الحق والاعتزاز به تقليداً وغلواً.

قال المالكي (ص ١): «مُحَمَّد بن عبد الوهاب كسائر العظماء، الناس فيه بين قائل وخالٍ، ونحن نحاول أن نعرف ما له من حق وأثر، فنعترف به، ونرجو له عليه الأجر العظيم، ونعرف ما له من أخطاء، فنستغفر له مع بيان هذه الأخطاء للناس، حتى لا يتأثروا بها، سواء كانت في الإيمانيات - العقائد - أو الأحكام».

★ التعليق:

أما الجفافة ضد الإمام: فأنت من أشدهم جفاء لهذا الإمام ودعوته.
وأما الغلاة: فلا يوجد غلو في الشيخ، بل أتباعه هم أشد الناس مُحاربة للغلو.

وأما أنك تبين الخطأ من الصواب، فلست أنت ولا النبهاني ولا دحلان

ولا جميع خصوم الشيخ الظالمين ، لستم جميعًا من أهل هذا الميدان في قبيل ولا دبير ، وفاقد الشيء لا يعطيه ، ولقد ارتقيت مرتقى كما يقال ، وتصديت لأمر لو صحت دعواك فيها فلست من أهلها ، فأرح نفسك ، وليس هذا عشك فادرج .

قال (ص ١) : «وقديماً قيل : زلة العالم زلة العالم . فلهذا يجب على أهل العلم أن يبينوا أخطاء العظماء ، مع الاعتراف بفضلهم ، فيدفعون الناس للتوسط في هذه الأمور بلا إفراط ولا تفريط» .

★ التعليق

هذا كلام حق أريد به الباطل ، ودع العمل في هذا الميدان لغيرك ممن عرف بالعلم والصدق والأمانة والنصح ، فقد عرفناك خال الوفاض من هذه الصفات ، وهل مثلك يميز بين الحق والباطل ، والخطأ والصواب ؟ وهل أمثالك يعرفون التوسط والاعتدال ؟ وهم لا يعرفون إلا الميل عن الحق ، وعن التوسط إلى الإفراط والتفريط .



رميه لأنصار الشيخ محمد بالغلو

وقوله (ص ٤): «ومساعد في غلوهم غلو الطرف الآخر من الصوفية والشيعة والمقلدة من أصحاب المذاهب الأربعة، الذين كذبوا على الشيخ مُحَمَّد من عبد الوهاب، وزعموا أنه جاء بدين جديد، وأنه ادعى النبوة، وأنه يبغض النبي ﷺ، ويستعين به، وغير ذلك من الأكاذيب أو الإلزامات الباطلة».

أقول: لا غلو -والحمد لله- في أتباع الإمام مُحَمَّد، وأما ما ذكرته هن خصومه من الغلو والأكاذيب فحق، ولكك تابعتهم في عداوتهم للإمام مُحَمَّد ودعوته، وتابعتهم في الأكاذيب والإلزامات الباطلة.

وقريب منهم في اتِّهامهم للإمام في ادعاء النبوة؛ لأنك تقول: إن أتباعه أنزلوه منزلة النبوة. ومن عجائبه أنه يعلم أن أعداء الشيخ مُحَمَّد كذابون، وأن إلزاماتهم باطلة، ثم ينصرهم، ويحارب الإمام مُحَمَّدًا بأكاذيبهم وإلزاماتهم الباطلة.

وقوله: «فأدى هذا الغلو من الخصوم لغلو مضاد» من بعض أتباع الشيخ، الذين اعتبروا كل من خطأ الشيخ خصمًا للدعوة الإصلاحية، ومن خصوم الدعوة السلفية، وقد يبالغ بعضهم ويجعل هذا من خصوم الإسلام».

أقول: الرجل يتلمس ما يراه مسوغًا لقبول اتِّهامه أتباع الشيخ بالغلو، فيذكر غلو الظالمين في مُحاربة الشيخ؛ ليجعل منهم سببًا لنشوء الغلو عند مُحبِّي الشيخ. وهذا مرفوض من واقع تلاميذ الشيخ وأتباعه، فهم -ولله الحمد- من أبعد الناس عن الغلو، وأشد الناس مُحاربة له، وكونهم يرفضون نقد الكذابين والظالمين فهذا مما يرفع من شأنهم، ويدل على ثباتهم، وتمسكهم بالحق، أما نقد بعض الأخطاء الاجتهادية، فلقد رأينا من أحفاده وتلاميذه من ينتقده، ولا يغضب

(١) يوجد في الساحة اليوم مثل هذه التلاعب، فهناك من يأتي إلى طرفين مُختصمين أحدهما على الحق، والآخر مبطل، ليضل الجميع، ولا يرجع جانب الحق، ويظهر بملاب جديد يرى أنه هو الوسط، وهو الباطل بعينه، والفسطة بعينها، وهذا الصنف تيار خطير عماده الكذب والتليس، وقد يكون لأمله علاقة بهذا المالكي.

منهم أحد، ولا يعتبر ذلك خصومة للإسلام، ولا للدعوة السلفية، ولا يعتبر ذلك خصومة للشيخ، ولا لأتباعه.

قوله: «وهذا ليس غريباً، فكل زعيم ديني يظهر في أتباعه غلاة، يعتبرون الرد عليه رداً على الإسلام نفسه، وهذا لب الغلو الذي نذر نفسه في ذمه، والتحذير منه، ومُحاربة أهله باللسان والسيف».

أقول: هذه الكلية غير صحيحة، وقد تكون في أتباع أئمة أهل البدع والضلال؛ لأن تربيتهم وأصولهم الفاسدة تغرس هذا الداء في أتباعهم.

أما الإمام مُحَمَّد ﷺ فأصوله صحيحة تحارب الغلو، كما حارب ذلك بالفعل، فكان لذلك أثره في أتباعه، فهم يحاربون الغلو في الأنبياء والصحابة وعلماء السلف، والعلماء بعدهم مثل ابن تيمية وتلاميذه والإمام مُحَمَّد، فلا يستجيزون الغلو في أحد أبداً، وعلى ذلك يربون -ولله الحمد-، والنقد للخطأ موجود لأي كان الإمام مُحَمَّد أو غيره، لأنهم ورثوا الصديق بالحق من أسلافهم من الصحابة والتابعين وأئمة الهدى بعدهم كالإمام الشافعي، والإمام أحمد، والإمام مالك، والسفيانيين، ومن بعدهم البخاري، ومسلم، وأبي حاتم، وأبي زرعة وغير هؤلاء من الأئمة أولي النهى والأبصار، الذين يربون على التمسك بالكتاب والسنة، ونصرة الحق، ورد الباطل والخطأ.

فلهذا انتقد الشافعي شيخه مالكا، وانتقد الإمام أحمد شيوخه ومنهم الشافعي.

ومن ذلك قول الإمام الشافعي: «أجمعت الأمة على أنه من استبانته له سنة رسول الله ﷺ لم يكن له أن يدعها لقول أحد»

وقول الإمام مالك: «كل يؤخذ من قوله ويرد إلا رسول الله ﷺ».

وقول الإمام أحمد قريب من ذلك: «لا تقلدني، ولا تقلد مالكا، ولا الأوزاعي، وخذ من حيث أخذوا».

وعقد الإمام مُحَمَّد باباً في «كتاب التوحيد» (باب: من أطاع العلماء والأمرء

فقد اتخذهم أرباباً من دون الله^(١).

وأورد فيه قول الإمام أحمد: «عجبت لقوم عرفوا الإسناد وصحته يذهبون إلى رأي سفيان، ثم قرأ قول الله تعالى: ﴿وَلْيَحْذَرِ الَّذِينَ يُخَالِفُونَ عَنْ أَمْرِهِ أَنْ تُصِيبَهُمْ فِتْنَةٌ أَوْ يُصِيبَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ﴾ [البور: ٦٣]. أتدري ما الفتنة؟ الفتنة الشرك، لعله إذا ترك أمره أن يصيبه شيء من الزيغ فيهلك».

ثم شرح تلاميد الإمام محمد هذا الباب بما لا يدع للتقليد -فضلاً عن الغلو- مجالاً.

هذا المنهج والأسلوب القوي الذي لا تجده في هذه العصور إلا عند أتباع الإمام محمد وأنصاره؛ لأن هذا المنهج يشكل حاجزاً قوياً وسداً منيعاً في وجه الغلو، والتعصب الأعمى، والتقليد الأعمى.

فكيف تسوي بين أتباع هذا الإمام وهم في الحقيقة أتباع رسول الله ﷺ وأتباع السلف الصالح من الصحابة والتابعين لهم بإحسان، كيف تسوي بينهم وبين أتباع أهل البدع والضلال؟ إن هذا لمن أفسد الأقيسة الفاسدة، ومن أشد أنواع الظلم والجور في الأحكام.

قوله: «ثم هناك أمر آخر ينبغي التنبيه له لأهميته وهو: أن خصوم الشيخ وغلوهم في تكفيره وتبديعه ساعد التيار المغالي في أتباع الشيخ وتلاميذه بالظهور والنطق باسم الدعوة، واحتكار الدفاع عن العقيدة السلفية، والغلو في ذم المخالفين، مع الغلو في الدفاع عن أخطاء الشيخ، فأصبح ما دعا إليه الشيخ مهجوراً من الخصوم والأتباع على حد سواء، إلا من رحم ربك».

وهذا ظاهر في زمننا هذا، فليس هناك إلا غلو في الشيخ، أو غلو ضده، وليس عند المغالين من الطرفين استعداد للحوار الهادئ البعيد عن التعصب، وعلامة المغالي ضد الشيخ: أنه لا يقبل إلا وصفه بكل سوء، كما أنه من علامة الغالي فيه -وهو ما يهمنا في هذه الرسالة-: أنه لا يقبل نقد الشيخ، ويستعظم تخطئته، وكأن

(١) وعقد في كتاب أيضاً (باب: في تحريم الغلو والإطراء) بل يشهد له المالكي بأنه ركز على الغلو كثيراً، والمتصون يعلنون براءة أتباعه من الغلو ومعاربتهم له، وتخليير الناس منه

تخطت من علامات الردة عن الإسلام، فمن وجدتموه يعترف بأن الشيخ قد أخطأ، أو عنده استعداد لقبول هذا؛ فهو معتدل، ومن رفض الحديث في الموضوع؛ فهو من الغلاة، وهذا يطرّد في جميع أصناف الغلاة، سواء الغلاة في أحد الصحابة أو العلماء أو الأئمة الأربعة.

★ التعليق،

قد تقدم رد مثل هذا الهراء المفتعل في أتباع الإمام، والمساواة بين أهل الضلال وعباد القبور والروافض وبين أهل التوحيد والسنة من أخبث أنواع المساواة، وأخبث من المساواة بين البيع والربا، والهدى والضلال، والكفر والإيمان.

الرجل يهدف إلى أمرين:

الأول: أن يفهم الناس - أنه على ضلاله، وحقده على التوحيد وأهله - أنه رجل معتدل.

والأمر الثاني: أنه يطن أتباع الحق - أتباع الشيخ مُحَمَّد - ردوسهم أمامه، وأمام أعداء الدعوة السلفية، فيستسلمون له ولنقده الباطل الأثيم للشيخ مُحَمَّد، فلا يرفعون أمامه رأساً، ولا يقولون: هذا ظلم، وهذا إفك، وهذا باطل، وهذا عدل وإن كان ظلمًا، وهذا صدق وإن كان كذبًا. فمن كان هذا حاله كان هذا معتدلاً عنده، ومن رفض هذه الأباطيل فهذا غال متعصب متطرف، قد يكون في ميزان المالكي شراً من الروافض وغلاة القبورية، بل لا يكون إلا كذلك في حكمه الغاشم.

قال المالكي في (ص ٥) بعد رمية أتباع الإمام مُحَمَّد بالغلو، وتظاهرة بمحاربة الغلو: «فمن حقتنا أن نرفع من سُمعة ديننا وأنفسنا ووطننا - وطن الحرمين الشريفين - بأننا لا نتبع إلا مُحَمَّد (كذا)».

١ - وأننا لا نتمحور إلا حول قال الله وقال رسوله، وأننا - وإن كنا ثمرة جهود الشيخ رحمه الله - إلا أننا لا نجعله نبياً معصوماً، بل نخضع أقواله لأحكام الشريعة، ولا نجعله فوق الشرع، بل هو وكل العلماء - بل وكل الصحابة - محكومون بالشرع.

- ٢- «كل يؤخذ من قوله ويرد» .
 ٣- «وكل يستدل لقوله لا بقوله» .
 ٤- وكل لم ينزل من السماء .
 ٥- وكل مأمور بالرجوع إلى الأدلة الشرعية، لا إلى أقوال الرجال . . هذه هي السلفية الحقيقية .

فهذه القواعد العظيمة تطبق على الجميع، ويجب أن يحترمها ويلتزمها الجميع، ويجب أن يعرف العالم أن هذه هي عقيدتنا، وهذا هو مذهبنا لا مذهب لنا غيره، وأنتا مستعدون لنقد علمائنا مع الاحتفاظ لهم بمحبتهم، والدعاء لهم، وتقدير جهودهم، فلا تناقض بين الأمرين إلا على المغالي بين الطرفين . . . إلخ» .

«التعليق:

- ١- إن الرجل يرى أن هذه البلاد تعيش بعقيدتها ومنهجها في واقع مظلم مخجل، ويجب الخروج من هذا الواقع .
 وإن هذا الرجل الهمام والحر المقدام هو الوحيد الذي يسعى لإخراج هذه البلاد -بلاد الحرمين الشريفين- من هذا العار والواقع المخجل .
 ٢- إن الرجل محارب عنيف للإمام مُحَمَّد ودعوته وأتباعه، ومن الصعوبة الشديدة أن يوجه لهما الطعون والتشويهات والضربات العدوانية، فوجد أنه لا مناص له في حربه هذه من اللجوء إلى القاعدة المخيئة: «اضرب الإسلام بسيف الإسلام» . فأورد هذه الأصول مع التظاهر بمحاربة الغلو والتقليد؛ ليتمكن من توجيه الضربات الظالمة من وراء هذا الستار: الأصول التي تظاهر بالتزامها، والتمسك بها، والانطلاق منها .

وهو من أشد الناس مُخالفة ومحاربة لهذه الأصول نفسها، ومن أشد الناس بعداً عنها، وهذا الأسلوب الماكر يتبعه اليوم فئة مأكرة تُحارب السلفية وأهلها من وراء هذه الأصول نفسها، فالمشرب والمنبع واحد، والغاية واحدة، لقد رمى هذا الرجل الإمام مُحَمَّدًا بالكاذب والجبايات والتليسات، وبأخبت الأساليب، ظاناً أن هذه

الأصول ستحميه ، وتجعله في مأمن من اكتشاف ألعابيه وأساليبه الماكرة .

وبعد أن وجه الطعون الأثمة الظالمة لاتباع الدعوة السلفية -اتباع الإمام مُحَمَّد بل أتباع رسول الله ﷺ وأتباع السلف الصالح- وبعد اتهام نياته ؛ أكد الأصول السابقة التي ساقها للاحتماء بها بأصل ماكري يحارب به أتباع الحق :

ألا وهو قوله (ص ٦) : «النيات علمها بيد الله ﷻ ، وكم من شخص يؤمن فيخون ، وكم من آخر يظن به الفنون وهو خير للإسلام من ألف من أمثال الرجل المؤمن ، وعلى هذا فلترك البحث في النيات لله ، وننظر في الأدلة ، وأبها أقرب لكتاب الله وسنة رسول الله ﷺ .

رابعاً : المؤمنون ما زالوا ساكتين ! وإلى الآن لم يبينوا الأخطاء التي وقع فيها بعض علماء الدعوة ؛ حتى اغتر بتلك الأخطاء بعض الشباب والحركات التي تتسرع في التكبير» .

★ التعليق :

إن الرجل ناصح أمين ، وليس في علماء المهج السلفي من عهد الإمام مُحَمَّد أمين ناصح يكشف عوار دعوة مُحَمَّد بن عبد الوهاب إلا هذا العبقرى الفذ الناصح الأمين ، فأنتم كلكم خونة ؛ بدليل أنكم على مر هذه الدهور وأنتم تبلغون الملايين في مختلف البلدان في البلاد العربية كلها شامها ، ويمناها ، ونجدها ، وحجازها ، ومصر ، والسودان ، وبلدان المغرب ، وفي الهند ، وباكستان ، وأفغانستان ، وغيرها من البلدان كلكم خونة ، متواطئون على السكوت عن هذا الباطل العظيم والخطر الكبير ، إلا «حسن المالكي العبقرى الشجاع والناصح الأمين .

فإياكم ثم إياكم أن تتدخلوا في نيته ، وتطعنوا في قصده ، وإن أهانكم ، وافترى على الإمام مُحَمَّد أشد أنواع الافتراء ، وسلك الطرق الملتوية في التليسات والمراوغات ، فاجعلوا من أنفسكم بلداء أغبياء ، ودسوا أنوفكم في التراب ، وأعمضوا أعينكم ولو ظهرت أباطيله وترهاته ظهور الشمس .

أما سمعت قول الله في أناس يعملون مثل أعمالك : ﴿أَمْ حَسِبَ الَّذِينَ فِي قُلُوبِهِمْ مَرَمٌ أَنْ لَنْ يُخْرِجَ اللَّهُ أَصْفَانَهُمْ ۖ وَلَوْ نَشَاءُ لَأَرْسَلْنَاهُمْ قَلَمًا يَمُوتُ ۖ﴾

وَلَتَعْرِفَنَّهُمْ فِي لَحْنِ الْقَوْلِ وَاللَّهُ يَعْلَمُ أَعْمَالَكُمْ ﴿٢٩﴾ (مُحَمَّد. ٢٩-٣٠).

قال أمير المؤمنين عثمان بن عفان رضي الله عنه : «ما أسر أحد سريرة إلا أبداها الله على صفحات وجهه، وقلنت لسانه».

لقد نهض المالكي بحربه واقتراءاته وظلمه على إمام مجاهد من أئمة التوحيد والسنة، بل هو إمام أهل التوحيد والسنة منذ نهض بدعوة الأنبياء، وناضل، وجاهد لنشرها، فعمت دعوته القاصي والداني، وأعاد بجهاده وعلمه ودعوته نصارة الإسلام وجدته ومكانته وهيئته.

ونَهَضَ المالكي بحرب المتمسكين بهذه الدعوة العظيمة بما قرأت وسمعت، ونَهَضَ بالدفاع عن أهل الضلال على مختلف مشاربهم، وهذا من خذلان الله له ومقته إياه، فتعوذ بالله من غضبه ومقته.



رميه للسلفيين بخصال الجاهلية ووصفهم بالغلو

لقد رمى السلفيين الصادقين المتمسكين بكتاب ربهم وسنة نبيهم باثنتين وخمسين خصلة من خصال الجاهلية.

قال في طليعتها (ص ٢٩-٣١) من كتابه :

«بل معظم «المسائل الجاهلية» التي كتب فيها الشيخ كتابًا يجب أن يراجع الغلاة من أتباعه أنفسهم فيها، ومن أبرزها على سبيل الاختصار . . .» ثم ساقها .
• ومنها : أن دينهم مبني على أصول أعظمها التقليد ! ! فهذه القاعدة الكبرى لجميع الكفار أولهم وآخرهم .

• ومنها : أنهم لا يعقلون من الحق إلا الذي مع طائفتهم .

• ومنها : كفرهم بالحق إذا كان مع من لا يهوونه .

• ومنها : إنكارهم ما أقروا أنه من دينهم .

• ومنها : التعبد بتحريم الحلال .

• ومنها : التقيد باتخاذ الأحبار والرهبان أربابًا من دون الله .

• ومنها : معارضة شرع الله بقدره .

• ومنها : تلقيب المخالفين بالقاب باطلة .

ثم قال المالكي : «قلت : كوصفهم من أجل عليًا بالشييع ، ومن نفى التجسيم بالجهمية ، ومن رد أخطاء بعض العلماء بالطعن في العلماء» .

أقول : أهل السنة يحبون عليًا ، ويُجلونه على الوجه الشرعي ، ويعتبرونه من الخلفاء الراشدين ، ويحبون أهل بيته على الوجه الشرعي ، وأعداء علي هم الغلاة فيه ، وقد قتل الغلاة فيه رضي الله عنه .

ويكاد المجرم أن يقول : خذوني . فالرجل كما يبدو من موقفه هذا وغيره أنه

شيءي غال جهمي معطل ، ينفي كسلفه الذين ينفون صفات الله ، ويصفون من يشبهها على الوجه اللائق بالله بأنهم مُجسمة ، ويسمي إنسانها تجسيمًا .

قال :

- ومنها : التكذيب بالحق .
 - ومنها : افتراء الكذب على الله .
 - ومنها : تركهم الواجب ورعًا .
 - ومنها : تعبدهم بترك الطيبات من الرزق .
 - ومنها : دعاؤهم الناس إلى الضلال بغير علم .
 - ومنها : دعواهم محبة الله مع تركهم شرعه .
 - ومنها : المكر الكبار .
 - ومنها : أن أئمتهم إما عالم فاجر ، أو هابذ جاهل .
 - ومنها : تمنيهم الأمانى الكاذبة .
 - ومنها : رميهم اتباع الرسل بعدم الإخلاص وطلب الدنيا .
 - ومنها : لبس الحق بالباطل .
 - ومنها : كتمان الحق مع العلم به .
 - ومنها : القول على الله بلا علم .
 - ومنها : التناقض الواضح .
 - ومنها : الإيمان ببعض المنزل دون بعض .
 - ومنها : مخالفتهم فيما ليس لهم به علم .
 - ومنها : دعواهم اتباع السلف مع التصريح بمخالفتهم .
- أقول : وهذه مبالغة في البهت والعداوة والتكفير من هذا الجهول الظلوم .

دفاعه عن أهل الضلال من الروافض والغلاة من الصوفية

قال المالكي في (ص ٣٤) : «حَتَّى غلاة الصوفية الذين يجوزون أن الولي يحيي الموتى -مع بطلان هذا القول-»^(١)، لا يقولون بأن الولي يفعل هذا استقلالاً عن الله، وكذا غلاة الشيعة الذين يقولون بالولاية التكوينية للأئمة، وأن ذرات الكون تخضع لهم، لا يقولون بأن هذا يحدث استقلالاً عن إرادة الله.

وإنما يزعم الغلاة من الصوفية والشيعة بأن الله منح الأولياء والأئمة القدرة على هذا بإذن الله، مثل ما منح بعض الأنبياء كعيسى عليه السلام القدرة على الخلق من الطين كهيئة الطير، وإحياء الموتى، وإبراء الأكمه والأبرص، لكن بإذن الله، مثلما منح بعض الأولياء -كصاحب سليمان- القدرة أن يأتي بعرش بلقيس في لحظة، كل هذا بإذن الله.

فهذه الأقوال مع بطلانها لا يعيدونها إلا لقدرة الله وإذنه وتقديره، ومنحه بعض الخصائص لعباده من أنبياء وأولياء، ولهم في ذلك أقوال ومؤلفات واستدلالات عجيبة، تركوا فيها قطعي الأدلة لمظنونها مع تعسف في الاستدلال مثل عملنا في التكفير مع فارق في نسبة الخطأ^(٢).

* التعليق:

انظر إلى هذا التمرير لهذه الضلالات والكفریات، وانظر إلى هذا الأسلوب المميع الماكر، وانظر إلى هذا الأسلوب المتهافت المتناقص.

فأولاً: غلاة الصوفية لهم عظام غير ما ذكرت، فهم يقولون: بالحلول، ووحدانية الوجود، وأن الأولياء يعلمون الغيب، ويتصرفون في الكون، ويدبرون أمره.

(١) يقول هذا تلميذاً وتمويهاً ليبرر تأويله الباطل.

(٢) إن عملك لهذا لتأويل لهم يجعلك من أصارهم وأوليائهم

فإذا قالوا بالحلول ووحدانية الوجود، وقالوا: هذا إنما هو بإذن الله. وإذا قالوا: إن الأولياء يعلمون الغيب، ويتصرفون في الكون بإذن الله. وإذا سجدوا للأولياء أو الأنبياء أو الأصنام، قالوا: إنما هذا بمشيئة الله. وإذا اعتقدوا أن فلاناً يحيي ويميت، ثم قالوا: هذا إنما يحصل بإذن الله.

أليس هذه عقائد كفرية، وأعمال كفرية لا تقبل التأويل، لأنها تكذيب للقطعيات من القرآن الكريم ومن دين الإسلام.

وإذا قال الرافضي: إن للإمام من أهل البيت سلطة تكوينية على كل ذرة من ذرات الكون.

أليس هذا كفرًا لم يخطر ببال اليهود والنصارى، ولا ببال عتاة عباد الأصنام، ماذا يبقى لله إذا كان للإمام من أهل البيت تسلط على كل ذرة من ذرات الكون، أليس هذه الفرية مضادة لقول الله تعالى: ﴿قُلْ مَنْ يَرْزُقُكُمْ مِنَ السَّمَاءِ وَالْأَرْضِ أَمَّنْ يَمْلِكُ السَّمْعَ وَالْأَبْصَارَ وَمَنْ يُخْرِجُ الْحَيَّ مِنَ الْمَيِّتِ وَيُخْرِجُ الْمَيِّتَ مِنَ الْحَيِّ وَمَنْ يُدِيرُ الْأَمْرَ فَسَيَقُولُونَ اللَّهُ فَقُلْ أَفَلَا تَتَّقُونَ ۝ فَذَلِكُمُ اللَّهُ رَبُّكُمْ فَاعْبُدُوهُ أَفَلَا تَعْقِلُونَ ۝ إِلَّا الصَّلَاةُ فَانْصَرُفُوا ۝﴾ [يونس: ٣١-٣٢].

أليس هؤلاء المخاطبون من المشركين الواضحين أقوى إيماناً ببروبية الله للكون وبانفراده بالتدبير من هؤلاء الذين بلغ بهم الضلال إلى مثل هذه الأقوال.

إن من أسباب تعلق الروافض والصوفية بالأموات أنهم يعتقدون فيهم أنهم يستجيبون الدعوات، ويكشفون عنهم الكربات، وهذا أمر لا يجحده إلا أهل الكذب والمغالطات والمكابرات، وقد أدانهم بذلك علماء الإسلام الكبار الثقات.

وانظر إلى هذا الرجل الذي عاش ودرس في بلاد التوحيد كيف أوصله هواه إلى هذه الدركات، فيقول مدافعاً عن غلاة الرافضة: بأن الله منح الأولياء والأئمة القدرة على هذا، أي: على التسلط على كل ذرة من ذرات الكون.

فعلى قوله هذا يكون قد منحهم ربوبيته، وتنازل لهم عن ملكه وتدبيره، وأعطاهم القدرة على إحياء الأموات.

هذا أيها الخرافي من خصائص الربوبية، لا يعطيها الله العلي الكبير لأحد، لا لملك مقرب، ولا لنبي مرسل.

قال تعالى: ﴿وَالَّذِينَ تَدْعُونَ مِنْ دُونِهِ مَا يَمْلِكُونَ مِنْ فِطْرِهِ ۚ إِنَّ تَدْعُوهُمْ لَا يَسْمَعُوا دُعَاءَكُمْ وَلَوْ سَمِعُوا مَا اسْتَجَابُوا لَكُمْ ۚ وَتَوَمَّ الْفِتْنَةَ يَكْفُرُونَ بِشِرْكِكُمْ وَلَا يُنَبِّتُكَ مِثْلُ خَيْرٍ﴾ [طه: ١٦٤-١٦٥].

وقال تعالى: ﴿يَتَأْتِيهَا النَّاسُ صُرُبًا مِثْلَ مَا اسْتَجَبُوا لَكُمْ ۚ إِنَّكَ الَّذِي تَدْعُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ إِنْ يَخْلُقُوا ذُبَابًا وَلَوْ اجْتَمَعُوا لَهُ ۖ إِنْ يَشَاءِ اللَّهُ لَيَسْخَرَنَّهُ مِنْهُمْ وَلَيُعَذِّبَهُمْ ۚ وَاللَّهُ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ ۚ﴾ [الحج: ١٧٣-١٧٤].

هؤلاء ما قالوا في مبعوداتهم: إنها تفعل شيئاً من هذا أو ذاك، ولا تملك هذا أو ذاك. ولا قالوا: إنها تخلق بإذن الله. ولا قالوا: لها سلطة تكوينية على كل ذرة من ذرات الكون.

ومع هذا يقول الله لهم: ﴿مَا قَدَرُوا اللَّهَ حَقَّ قَدْرِهِ ۚ إِنَّ اللَّهَ لَقَوِيٌّ عَزِيزٌ﴾. إن الله يا هذا لم يعط عيسى ولا غيره القدرة على الخلق، فالله هو الخالق وحده، فعيسى يصور من الطين كهية الطير، وينفخ فيها، والله بقدرته هو الذي يخلق هذا الطير، إنما عيسى متسبب بدعائه لله، والله يخلق الروح والحياة في هذه الصورة من الطين، فعيسى ليس بخالق، وهو مخلوق لا يملك لنفسه نفعا، ولا ضرا، ولا موتا، ولا حياة، ولا نشورا.

وكذلك كل الأنبياء والرسل فضلا عن غيرهم، قال الله لأفضل رسله: ﴿قُلْ لَا إِلَهَ إِلَّا أَنَا ۚ إِلَٰهٌ غَيْرِي ۚ وَلَوْ كُنْتُ عَلِيمًا لَأَسْتَكْبَرْتُ مِنَ الْغَيْبِ وَمَا مَسْنِيَ السُّوءُ ۖ إِنْ أَنَا إِلَّا نَذِيرٌ وَبَشِيرٌ لِّقَوْمٍ يُؤْمِنُونَ﴾ [الأعراف: ١٨٨].

فيعلم الله نبيه والأمة بهذا ليرسخ عقيدة التوحيد في نفوسهم، فكان الأمر كذلك حتى جاء أهل الضلال بهذه الترهات المضادة لعقيدة التوحيد.

إن قدرة الله وعلمه وحكمته هي التي يحصل بها إبراء الأكمه والأبرص، فعل الله ذلك بقدرته وعلمه؛ إكراما لعيسى، كما يكرم غيره من الأنبياء بإبراز هذه الآيات على أيديهم؛ لتكون أدلة على صدق رسالاتهم، ومن ذلك جعل عصا موسى ثعبانا مبيها، وخلق ناقة صالح من الصخرة، كل ذلك بعلمه وتقديره ومشيبته وقدرته، لا بقدرة أحد من عباده وخلقه.

دفاعه عن رؤوس الضلال وطعنه في السلفيين

قال المالكي في (ص ١٦): «الملحوظة الخامسة عشرة: ويقول (ص ٢٣): «فإن أعداء الله (هكذا!) لهم اعترافات كثيرة يصدون بها الناس منها:

قولهم: نحن لا نشرك بالله، بل نشهد أنه لا يخلق، ولا يرزق، ولا ينفع، ولا يضر إلا الله وحده لا شريك له، وأن مُحَمَّدًا ﷺ لا يملك لنفسه نفعا ولا ضرا، فضلا عن عبد القادر أو غيره، ولكن أنا مذنب، والصالحون لهم جاه عند الله، وأطلب من الله بهم.

فجوابه بما تقدم: وهو أن الذين قاتلهم رسول الله ﷺ مقرون بما ذكرت، ومقرون أن أوثانهم لا تدبر شيئا، وإنما أرادوا الجاه والشفاعة.

ثم قال: «أقول: هذا يدل على أن الشيخ يرى تكفير هؤلاء الذين يقولون القول السابق، وأنه يعتبرهم مشركين شركا أكبر، كشرك كفار قريش، وهذا عين التكفير، وأكبر أحوالهم أن يكونوا مبتدعين فقط، والمبتدع لا يجوز تكفيره فضلا عن قتله، وكل المبتدعين المقتولين عبر التاريخ إنما كانوا مقتولين لظروف سياسية يحته؛ يدركها من درس التاريخ (٢٤)».

★ التعليق

١- إن الشيخ لا يكفر من وقع في الشرك الأكبر إلا بعد البيان وإقامة الحجة، كما وضعنا ذلك عنه وعن أتباعه.

٢- إن الإمام مُحَمَّدًا ﷺ كان قد أجاب على شبه أهل الضلال بجواب مجمل.

ثم قال هنا (ص ١٩-٢٤): «وأما الجواب المفصل: فإن أعداء الله لهم اعتراضات كثيرة على دين الرسل يصدون بها الناس عنه:

منها قولهم: نحن لا نشرك بالله، بل نشهد أنه لا يخلق، ولا يرزق، ولا ينفع، ولا يضر إلا الله وحده لا شريك له، وأن مُحَمَّدًا ﷺ لا يملك لنفسه نفعا ولا صرا، فضلا عن عبد القادر وغيره، ولكن أنا مذنب، والصالحون لهم جاه عند الله، وأطلب من الله بهم.

فجأوبه بما تقدم: وهو أن الذين قاتلهم رسول الله ﷺ مقرون بما ذكرت، ومقرون بأن أولئانهم لا تدبر شيئا، وإنما أرادوا الجاه والشفاعة، وقرأ عليه ما ذكر الله في كتابه ووضحه.

فإن قال: هؤلاء الآيات نزلت في من يعبد الأصنام، كيف تجعلون الصالحين مثل الأصنام، أم كيف تجعلون الأنبياء أصناما؟

فجأوبه بما تقدم: فإنه إذا أقر أن الكفار يشهدون بالربوبية كلها لله، وأنهم ما أرادوا ممن قصدوا إلا الشفاعة.

ولكن إذا أراد أن يفرق بين فعلهم وفعله بما ذكره، فاذكر له أن الكفار منهم من يدعو الصالحين والأصنام، ومنهم من يدعو الأولياء الذين قال الله فيهم: ﴿أُولَئِكَ الَّذِينَ يَدْعُونَ يَبْتَغُونَ إِلَىٰ رَبِّهِمُ الْوَسِيلَةَ أَيُّهُمْ أَقْرَبُ﴾ [الاسراء: ٥٧]

ويدعون عيسى بن مريم وأمه، وقد قال الله تعالى: ﴿مَا الْمَسِيحُ ابْنُ مَرْيَمَ إِلَّا رَسُولٌ قَدْ خَلَتْ مِن قَبْلِهِ الرُّسُلُ وَأُمُّهُ صِدِّيقَةٌ كَانَا يَاكُلَانِ مِنَ الطَّعَامِ أَنْظَرُ كَيْفَ بُيِّنَ لَهُمُ الْآيَاتِ ثُمَّ أَنْظَرُ أَنَّ يُؤْتَكُوكَ ۖ قُلْ أَنْبِئُوا مِن دُونِ اللَّهِ مَا لَا يَمْلِكُ لَكُمْ صَرًا وَلَا نَفْعًا وَاللَّهُ هُوَ السَّمِيعُ الْعَلِيمُ﴾ [المائدة: ٧٥-٧٦].

واذكر له قوله تعالى: ﴿وَيَوْمَ نَبْشُرُهُمْ جَمِيعًا ثُمَّ يَقُولُ لِلْمَلَائِكَةِ أَهْمُولًا، إِنَّكُمْ كُنْتُمْ يَعْبُدُونَ ﴿٥٠﴾ قَالُوا سُبْحَنَكَ أَنْتَ وَلَيْسَ مِن دُونِهِمْ بَلْ كَانُوا يَعْبُدُونَ الْجِنَّ أَكْثَرُهُمْ بِهِم مُّؤْمِنُونَ﴾ [سبا: ٤٠-٤١].

وقوله تعالى: ﴿وَإِذْ قَالَ اللَّهُ يَعْصِي أَمْرَ مَرْيَمَ أَنْتَ قُلْتَ لِلنَّاسِ اتَّبِعُونِي وَأَمْرِي إِلَى اللَّهِ مِن دُونِ اللَّهِ قَالَ سُبْحَنَكَ مَا يَكُونُ لِي أَنْ أَقُولَ مَا لَيْسَ لِي بِحَقٍّ إِنْ كُنْتُ تَقْلِبُ فَهْدًا عَلِمْتَ تُعَلِّمُ مَا فِي نَفْسِي وَلَا أَعْلَمُ مَا فِي نَفْسِكَ إِنَّكَ أَنْتَ عَلَّامُ الْغُيُوبِ﴾ [المائدة: ١١٦].

فقل له: أعرفت أن الله كفر من قصد الأصنام، وكفر أيضا من قصد

الصالحين ، وقائلهم رسول الله ﷺ !!؟ .

فلان قال : الكفار يريدون منهم ، وأنا أشهد أن الله هو النافع الضار المدبر ، لا أريد إلا منه ، والصالحون ليس لهم من الأمر شيء ، ولكن أقصدهم أرجو من الله شفاعتهم .

فالجواب : إن هذا قول الكفار سواء بسواء ، فاقروا عليه قول الله تعالى : ﴿وَالَّذِينَ اتَّخَذُوا مِنْ دُونِهِ أَوْلِيَاءَ مَا نَعْبُدُهُمْ إِلَّا لِيُقَرِّبُونَا إِلَى اللَّهِ زُلْفَى﴾ [الزمر ٢٥] . وقوله تعالى : ﴿وَيَقُولُونَ هَؤُلَاءِ شُفَعَاؤُنَا عِنْدَ اللَّهِ﴾ [يوس ١٨] .

واعلم أن هذه الشبه الثلاث هي أكرما عندهم ، فإذا عرفت أن الله وضحها في كتابه ، وفهمتها فهماً جيداً ، فما بعدها أيسر منها .

فماذا صنع هذا المالكي ؟ .

لقد بتر كلام الإمام مُحَمَّد ﷺ المشتمل على الحجج القاطعة من كتاب الله ، التي بين الله في كتابه كفر من يتعلقون بالأنبياء أو الملائكة ؛ ليبين أن الله قد حكم على من يدعو الأنبياء أو الملائكة أو الأوثان أو الأولياء بالكفر والضلال ، فمن فَعَلَ فَعَلَ هَؤُلَاءِ الكفار من نصارى ووثنيين ومن عرب وغيرهم ، ففعله كفر وشرك أكبر ، ومع هذا فقد بين الإمام مُحَمَّد ﷺ أنه لا يكفر من فعل هذا الشرك حَتَّى يبين له البيان الشافي ، ويقيم عليه المحجة .

والإمام منذ بدأ بالدعوة إلى الله وإلى إخلاص الدين لله قد بين لأهل نجد أولاً ولغيرهم ثانياً غاية البيان في مؤلفاته ومراسلاته ودروسه ، فاستجاب من استجاب ، وعاند من عاند ، وحارب وألب على الشيخ ، ومن هنا يسمى هذا الصنف : بأعداء الله . لأن هؤلاء الضالين لا يرون أن القرآن ينطبق عليهم ، كما يرى ذلك هذا المالكي ، وهذا ضلال عريض يرفضه الشرع والعقل .

على أن الإمام مُحَمَّدًا تَنَزَّلَ مع هؤلاء كالمسلم لقولهم : نحن لا نشرك ، بل نشهد أنه لا يضر ولا ينفع إلا الله وحده لا شريك له ، وأن مُحَمَّدًا لا يملك لنفسه نفعا ولا ضرا . . . إلخ .

تنزل معهم في هذه الدعوى الكاذبة، أما غيره كالشوكاني والصنعاني وآل الألوسي، فلا يسلمون لهم هذه الدعوى؛ إذ واقعهم يكذبهم، ويسوقون الأدلة على كذبهم من واقعهم وأحوالهم.

٣- يظهر من قول المالكي: «...» وأكبر أحوال هؤلاء أن يكونوا مبتدعين فقط. أنه لا يكفر من وقع في الكفر والشرك حتى بعد قيام المحجة.

وأقول: هذا كلام يدل على هوى وعناد وجهل، لا يدري المسكين أنه بهذا الهراء قد خالف الكتاب والسنة وأئمة الإسلام وفقهاء المذاهب الإسلامية. ومعنى دعواه هذه: أن تلغي أحكام الردة من كتب العقائد والفقه، ونحكم على الصحابة والتابعين وعلماء الإسلام بالظلم متبعة للخرافيين والروافض من أمثال هذا المالكي.

٤- انظر إلى محاماته عمن قتلهم حكام المسلمين، بل قتلهم علي بن أبي طالب وأحرقهم من الزنادقة، بل قتل الصحابة وعلى رأسهم الخلفاء الراشدون أهل الردة.

فهو يتهم العلماء وحكام المسلمين الذين كانوا يقتلون الزنادقة كالراوندية والخرمية والباطنيين، ويحامي عن الحلاج وأمثاله من الزنادقة.

يتهم المسلمين بأنهم لا يغارون على الإسلام، ولا يعملون بأحكامه، وإنما ينطلقون في قتل المسلمين - عند المالكي - من منطلقات سياسية، وهذا أسلوب الروافض والعلمانيين في الطعن في العلماء، وفي حكام بني أمية، وبني العباس حقداً على الإسلام وتشويهاً لأهله: ﴿قَتَلَهُمُ اللَّهُ أَفَّ يَوْمَئِذٍ﴾ [المتافون: ٤٠].



دفاعه المخلص عن الباطنية العبيديين

قال المالكي: «الملحوظة السادسة والعشرون:

أيضاً قوله (ص ٥٠): «عن الفاطميين بنو عبيد القداح، الذين ملكوا المغرب ومصر في زمان بني العباس، فلما أظهروا مخالفة الشريعة في أشياء دون ما نحن فيه أجمع العلماء على كفرهم وقتالهم، وأن بلادهم بلاد حرب، وغزاهم المسلمون حتى استنقذوا ما بأيديهم من بلدان المسلمين»^(١).

ثم قال معلقاً: «أقول: وهذا أيضاً غير صحيح، فالحرب بين الأيوبيين والفاطميين حرب سياسية بحتة، لا دخل للدين بها.

وكان البدع يومها في كل مكان في دولة بني العباس، في العراق، وتحت حكم صلاح الدين في مصر والشام، وعند الفاطميين في مصر... إلخ كان الوضع في العالم الإسلامي يومها كالوضع في عهد الشيخ محمد تماماً.

وجاء صلاح الدين مدداً للفاطميين من آل زنكي، ثم استولى، ولا بد أن يستخدم الفاطميون والأيوبيون الدين سلاحاً في المعركة، كما يفعل حكام العرب اليوم، فالأمر ليس فيه عراية، لا بد أن تظهر كل دولة أن حربها للآخرين دينية، وليست سياسية، حتى تستجيش معها الغوغاء، وقد بدأ استخدام الدين لخدمة السياسة من أيام الدولة الأموية، من عهد معاوية تحديداً^(٢).

أما الفاطميون أو العبيديون - لا تهمني التسمية - فلن يعدموا مدافعين عنهم، وناشرين لفضائلهم، بل أسوأ الفاطميين وهو الحاكم بأمر الله الذي اتهم بالزندقة والكفر، ومع ذلك فقد دافع عنه بعض العلماء والمؤرخين».

(١) معاوية صحابي جليل، وإمام عادل، فكيف تفتري عليه هذه العرية التي لا ينفوخ بها إلا الرنادقة والروافض الحاققون على أصحاب رسول الله، كيف تسوي بينه في الأهداف وبين الباطنيين العبيديين، وكيف تسوي بين أمة النبي أمم الله بهم الإسلام والعباسيين - وإن كانت عدوهم أخطاء - بالباطنيين الذين تدافع عنهم بأسلوب مائت.

ما يؤخذ عليهم في هذا الكلام:

مستظهر المأخذ عليه بعد نقل كلام الإمام مُحَمَّد عليه السلام:

قال الإمام مُحَمَّد في كشف الشبهات (ص ٤٠):

«ويقال أيضًا: بنو عبيد القداح الذين ملكوا المغرب ومصر في زمان بني العباس، كلهم يشهدون أن لا إله إلا الله، وأن مُحَمَّدًا رسول الله، ويدعون الإسلام، ويصلون الجمعة والجماعة، فلما أظهروا مخالفة الشريعة في أشياء دون ما نحن فيه، أجمع العلماء على كفرهم وقتالهم، وأن بلادهم بلاد حرب، وغزاهم المسلمون حتى استنقذوا ما بأيديهم من بلدان المسلمين».

★ التعليق:

١- لم يسلم المالكي بما ذكره الشيخ فقال: «وهذا لم يصح». ولم يعبأ بما حكاه الإمام من إجماع العلماء على كفر العبيديين وقتالهم.

٢- أن الإمام مُحَمَّدًا عليه السلام قد نسبهم إلى جدتهم عبيد القداح اليهودي، فلم يعجب المالكي هذا، فوصفهم بالفاطميين رمزًا منه إلى إيمانه بصحة نسبهم إلى فاطمة، فهم عنده هاشميون من ذرية سيد المرسلين عليه السلام مراغمة للإمام مُحَمَّد وأهل السنة، ويرمز إلى أنهم أحق بالخلافة من غيرهم، كما هو معتقد غلاة الشيعة، وكما هي مسالكهم في دس عقائدهم.

٣- حذف من كلام الإمام مُحَمَّد قوله: «كلهم يشهدون أن لا إله إلا الله، وأن مُحَمَّدًا رسول الله، ويدعون الإسلام، ويصلون الجمعة والجمعات».

فلماذا حذف هذا الكلام؟!.

لأن الإمام مُحَمَّدًا وصفهم بما وصف به المرتدين والمنافقين من إعلان الشهادتين والصلاة وغيرها من شعائر الإسلام، ثم هم مع ذلك مرتدون ومنافقون، فشغب عليه بأنه يمدح المنافقين والمرتدين بل وكفار قریش، ويفضلهم على المسلمين، فلماذا حذف هذا الكلام وهو على منهجه مدح للكفار والمرتدين والمنافقين؟!.

الظاهر أنه يخالف إجماع المسلمين على كفرهم، وأنه يراهم من أهل البيت، وأحق بالخلافة، وأن وصفهم بأنهم يشهدون أن لا إله إلا الله، وأن مُحَمَّدًا رسول الله، وأنهم يصلون الجمعة والجماعة قليل في حقهم، وأن العلماء - ومنهم الإمام مُحَمَّد - قد ظلموهم في تكفيرهم، ونسبتهم إياهم إلى عبيد القداح اليهودي.

لقد عجز عن الدفاع عنهم وعن التصريح بما يعتقد فيه؛ لأنه خشي أن ذكر هذا الكلام في وصفهم، ولم يشغب على الإمام كما شغب عليه في الكفار والمنافقين والمرتدين؛ أن يتبه الناس لعدم شغبه، فحذف هذا الكلام لتصرف الأنظار عن سوء الظن به ويمتدحه في بني عبيد القداح اليهودي.

٤- انظر كيف سوى بين الأيوبيين وعلى رأسهم صلاح الدين الأيوبي البطل المجاهد، الذي شهد له التاريخ والمسلمون بأنه مسلم صادق مجاهد، وبين من شهد عليهم المسلمون والتاريخ بالكفر والزندقة، والحق على الإسلام والمسلمين، والمجازر الرهيبة التي ارتكبوها في حق المسلمين.

لقد شهد المسلمون والتاريخ لصلاح الدين بأنه مخلص وقائد إسلامي فذ، وقف نفسه على الجهاد في سبيل الله، فواجه الصليبيين في القدس والشام، فهزمهم وظهر أرض الإسلام من أرجاسهم، كما واجه العبيديين الباطنيين، فظهر مصر من أرجاسهم وظلمهم وعسفهم وتآلهم، ورفع راية السنة، وأظهر شعائر الإسلام، وقصى على مظاهر الإلحاد والزندقة.

انظر كيف أخفى كل هذا وسواه بالباطنيين في الغاية، وأنها سياسة بحتة، وإنما صلاح الدين شأنه شأن الحكام العرب المعاصرين الذين يتظاهرون بأن حربهم دينية، وهم بعيدون عن ذلك، ولم يذكر حكام العجم كالخميني مثلاً ومصطفى أتاتورك وأمثالهما لأغراض لا يصعب إدراكها، وعلى كل حال فهو يدافع عن العبيديين بطريقة مأكرة، ثم قد لا يعجزه وجود من يدافع عن العبيديين من الزنادقة والروافض ومن ينخدع بهم من ضعفاء المؤرخين، الذين قد يأخذ بأقوالهم، ويترك في الوقت نفسه إجماع علماء المسلمين المعبرين الذين عاصروهم، وعرفوا كفرهم، وزندقتهم، والمبطل لا يعوزه أن يجد مثل خيوط

العنكبوت من الأباطيل فيتعلق بها .

٥- قوله : «بل أسوأ الفاطميين وهو الحاكم بأمر الله الذي اتُّهم بالزندقة والكفر ، ومع ذلك فقد دافع عنه بعض العلماء والمؤرخين» .

أقول : هذا الكلام فيه تليس وإيهام أن الحاكم وحده من بين العبيديين رمي بالزندقة ، والأمر بخلاف ذلك ، فإن الحكام العبيديين كلهم من أولهم إلى آخرهم يجزم العلماء بفساد مذهبهم وزندقتهم ، بدءاً بأصلهم «عبيد الله» الذي تسمى زوراً بالمهدي .

(١) قال الذهبي في سير أعلام النبلاء (١٥/١٤١) : «المهدي وفريته : هو عبيد الله أبو مُحَمَّد أول من قام من الخلفاء الحوارج العبيدية الباطنية ، الذين قلبوا الإسلام ، وأعلنوا بالرفض ، وأبطوا مذهب الإسماعيلية ، وبثوا الدعاة يستغفرون الجبلية والجهلة ، وادعى هذا المدبر أنه فاطمي من ذرية جعفر الصادق فقال : أنا عبيد الله بن مُحَمَّد ابن عبد الله بن ميمون بن مُحَمَّد بن إسماعيل بن جعفر بن مُحَمَّد» .

وقيل : بل قال : أنا عبيد الله بن أحمد بن إسماعيل بن مُحَمَّد بن إسماعيل بن جعفر الصادق .

وقيل : لم يكن اسمه عبيد الله ، بل إنما هو : سعيد بن أحمد . وقيل : سعيد بن الحسين . وقيل : كان أبوه يهودياً . وقيل : من أولاد ديصان الذي ألف في الزندقة» .

(٢) وقال الذهبي في سير أعلام النبلاء (١٥/١٥٢) : «ذكر القاضي عبد الجبار المتكلم أن القائم أظهر سب الأنبياء ، وكان مناديه يصيح : العنوا الغار وما حوى . وأباد عدة من العلماء ، وكان يرأسل قرامطة البحرين ، ويأمرهم بإحراق المساجد والمصاحف» .

انظر بلاغاتهم السبعة في السير (١٥/١٤١ ، ١٤٤) ، واقرأ لَمَحَة عن معتقدهم وأصولهم في سير أعلام النبلاء (١٥/١٧٨) .

(٣) وقال الذهبي في السير (١٥/١٥٤) : «وقد أجمع علماء المغرب على

معاربة آل عبيد؛ لما شهروه من الكفر الصراح الذي لا حيلة فيه، وقد رأيت في ذلك تواريخ عدة يصدق بعضها بعضاً.

واقراً ما بعد هذه الصفحة في بيان كفر العبيديين، وانظر تاريخ ابن خلدون (٣٠٦١/٤) وفيه ذكر وفاة الحاكم، وقد دافع خطأ عن نسبهم بناء على رأيه، لا على الأدلة والبراهين، ومع ذلك لم يدافع عن عقيدتهم.

واقراً أخبارهم في المصادر التالية: «تبيين دلائل النبوة» للفاضل عبد الجبار الهمداني (ص ٦٠١)، «أخبار القرامطة» للدكتور سهيل زكار (ص ١٨٢)، «الإسماعيلية تاريخ وعقائد» للشيخ إحسان إلهي ظهير (ص ١٢٢)، «البيان المعرب في أخبار الأندلس والمغرب» (ص ١٥٨-١٦١).

* * *

**دفاعه عن أهل البدع والأهواء
مع طعنه الشديد في الإمام محمد
وفي أهل السنة والتوحيد**

قال المالكي (ص ١٦): «الملحوظة الثالثة عشرة:
ويقول (ص ١٩): «وأنا أذكر لك أشياء مِنَّا ذكر الله في كتابه جوابًا لكلام
احتج به المشركون في زماننا علينا...» اهـ.
ثم قال: «أقول: يا ترى من هم هؤلاء المشركون الذين يغيصون في أدلة
الكتاب والسنة مع فصاحة وعلم وحجج...؟ أليسوا علماء مختلفين معه في
دعوى كفر مخالفته من علماء وعوام؟ لا ريب أن هذا فيه تكفير صريح للمخالفين
له ممن نسميهم: خصوم الدعوة، أو أعداء التوحيد، أو أعداء الإسلام! وهذا
ظلم؛ لأن الشيخ كان يرد على مسلمين، ولم يكن يرد على كفار ولا مشركين،
وهذه رسائله وكتبه ليس فيها تسمية لمشرك ولا كافر، وإنما فيها تسمية لعلماء
المسلمين في عصره كابن فيروز، ومريد التميمي، وأبني سحيم سليمان، وعبد الله
بن عبد اللطيف، ومحمد بن سليمان المدني، وعبد الله بن داود الزيري، والحداد
الحضرمي، وسليمان ابن عبد الوهاب، وابن عفالق، والقاضي طالب الحميضي،
وأحمد بن يحيى، وصالح ابن عبد الله، وابن مطلق، وغيرهم من العلماء الذين
يطلق عليهم: المشركون في زماننا! اهـ.

*** التعليق:**

- ١- إن هؤلاء المذكورين لو حصل من الشيخ تكفير أحد منهم؛ فلن يكون ذلك
منه -إن شاء الله- إلا بعد التأكد من قيام الحجة عليه، كما أسلفنا أنه لا يستحل
التكفير إلا بعد قيام الحجة على خصومه وبعد عنادهم.
- ٢- نقول للمالكي: سمَّ لنا الآن من يصف هؤلاء بأنهم مشركون بعد أن عفت
آثارهم، وأحمد الله ذكرهم في هذه الدنيا، فلا يعرفهم -أو بعضهم-

إلا المتخصصون المتقنون.

٣- هل تكفير الإمام مُحَمَّد وأتباعه على أساس الجهل والهوى وعلى أسس الخوارج، أو على العلم والبصيرة، وفي ضوء الكتاب والسنة، وعلى أسس أهل السنة والجماعة.

٤- هل مثل هؤلاء الذين سميتهم بصح شرعاً أن يوصفوا بأنهم علماء؟ وهل هم ممن قال الله فيهم: ﴿إِنَّمَا يَخْتَفَى اللَّهُ مِنَ صِدَاقِهِ الْمَلَكُوتُ﴾ [طه: ٢٨]؟ وهل هم من علماء التوحيد الذي جاء به الرسل، ونزلت به الكتب، وشرع من أجله الجهاد؟ أو هم علماء سوء، وأهل أهواء وفجور في خصومتهم، يدافعون في هذه الخصومة عن الشرك والضلال والبدع؟!

٥- إن الإمام مُحَمَّدًا لم يسم من ذكرت في هذا الكتاب الذي اخترته للهجوم عليه، فلماذا تثير هذه الأسماء، وقد اندثر ذكرهم، وعفا عليهم وعلى أسمائهم الزمن.

٦- هل الإمام مُحَمَّد كُفِّر هؤلاء جميعاً، وأين كفرهم؟!

٧- نحن واثقون أنه لو كفر أحداً منهم؛ فلا يكفر إلا بحجة، ومن خاصمه في حياته؛ فقد أقام عليه الحجة.

٨- هؤلاء الذين سبهم -كما قلنا- لا يعرفهم إلا النادر من المتخصصين، الذين يعلمون ما عندهم من العداوة والحرب على التوحيد وأهله، والصد عن سبيل الله ودينه، العمل الذي يشبه أعمال اليهود، الذين يعرفون الحق، ثم يعادون أهله، ويحاربونه وأهله بكل وسيلة خبيثة تمكنهم.

٩- أضرب بعض الأمثلة لبيان نوعيات هؤلاء وأمثالهم التي ينافحون عنها، ويدعون إليها، ويحاربون الإمام مُحَمَّدًا من أجلها.

قال الحداد: «وينبغي اليوم في هذا الوقت من الحوادث التي حدثت في الثلم في الدين باعتقاد العامة قول البدعي: إن الاستغاثة شرك، فالعالم والمقتدى به ينبغي له أن يظهر الاستغاثة ليقفدي به». مصباح الأنام (ص ٦٠) نقلاً عن دعاوى المناوئين (ص ١٦٥) إعداد عبد العزيز بن مُحَمَّد بن عبد اللطيف.

ويقول عبد الرحيم البرعي في مدح البجلي والحكمي :

لكما يحمل عرش ربك همة ويد من الأيدي التي بنت السما
ويسحيط سركما الوجود فليس شيء يخفى عنكما
وديان البرعي مقدس عند كثير من أهل اليمن ، وهو مليء بالشرك والضلال .
ويقول المرغني :

وكنت حين وجود القدس في أزل يسبح الكون تسبيحاً لإجلالي
فالعرش والفرش والأكوان أجمعها الكل في سمعي مستهلك بالي
وكل فضل سما لكون مرتفعاً فلأنما هو من منّي وأفضالي
فانظر كيف يدعي أنه هو الله ، وأن الكون يسبح لإجلاله وتعظيمه ، وأن كل
النعم في هذا الكون إنما هي من منّه وأفضاله ، وكم له من الاتباع يؤمنون بهذا
الإلحاد إلى يومنا هذا في السودان .

وهذا أحد رءوس الضلال والشرك ، وهو الشيخ أحمد الخامي ينطق بأبيات
شركية مغرقة في الضلال في مدح نفيسة بنت الحسن المدفونة في مصر .
فيقول - فض الله فاه - :

يا صاح إن رمت الحياة الفاخرة فاقصد حمى بنت الكرام الطاهرة
ذات الكرامات المعظمة التي أسرارها بين الخلائق ظاهرة
وبها توصل واحتتم بجوارها اذكر مصابك تلقها لك ناصرة
فهي المنجية الشباب من المذاب مفيضة الملهوف شمس الدائرة
كم جاءها ذو فاقة يرجو الغنى جبرت بتيسير المعاش خاطرة
فاغنم وصل بمقامها تعطى المنى فعلى الدوام لزائريها حاضرة
وادخل وطف واسع وسل بتأدب ما تشتهي ونادها يا طاهرة
أنّي قصدتك مستغيثاً لا ثداً مستعطفاً أهل القلوب العامرة
حاشا وكلأن يضام نزيلكم أو أن يعود بصفلة هي خامرة

يا كعبة الأسرار جئتكَ لا لئذا
يا أم قاسم الغيات فلانني
دنف ومسكين مهين هابر
يا بنت طه أنقلي من كم يجد
المصطفى الهادي البشير مُحَمَّد
صلى عليه الله ما بدر زها
أو ما استغاث النخامي أحمد قائلاً
«نور الأبصار في مناقب آل بيت النبي المختار ﷺ» للشيخ مؤمن ابن حسن
الشبلنجي (ص ٢١٣).

انظر إلى هذا الشرك العظيم:

- ١- الذي يقصد الحياة الآخرة؛ فليقصد حمى نفيسة. التي لا تملك لنفسها نفعا ولا ضرا، فهذا رسول الله يقول له ربه: ﴿قُلْ لَا أَمِيكَ لِنَفْسِي نَفْعًا وَلَا ضَرًّا﴾.
- ٢- يؤكد الاحتماء بجوارها، ويعتقد أنها تملك النصر لمن يحتمي بجوارها.
- ٣- وهي تملك صفة الإنقاذ والنجاة للشباب من العذاب. ولعله يقصد أنها تملك ذلك في الدنيا والآخرة وهذه من صفات الله وخصائصه.
- ٤- وهي مغیثة الملهوف. وهذه من صفات الله وخصائصه.
- ٥- وهي شمس الدائرة. ولا يبعد أن الرجل من مقدسي الشمس والكواكب.
- ٦- ويدعي أنه قد جاءها الكثير من أهل الفاقة، فجبرت خواطرهم بتيسير العيش لهم. وهذه من صفات الله وخصائصه.
- ٧- ويحث أهل الضلال أمثاله على الاغتنام والسؤال بمقامها. يريد أنها تحقق لهم مطالبهم مهما كانت.
- ٨- ويعد الخرافيين من أمثال من يدافع عنهم المالكي بنيل ما يتمنونه؛ لأنها على الدوام حاضرة مثل رب العالمين.
- ٩- ويدعو إلى عبادتها، والطواف والسمي حول قبرها، وسؤالها كل ما

يشتبه السائلون من أمور الدنيا والدين .

١٠- ويأمر بندائها ، والتذلل أمامها كما يتذلل ويخضع لرب العالمين ، فيقول في ندائه : إني قصدتك مستغيثاً لا تذاً مستعظماً . فهي الملاذ المستغاث به دون رب العالمين .

١١- ويتزهد أن يضام نزيلها ، أو يعود بصفقة خاسرة ؛ لأنها تملك الخزائن ، وتعطي من تشاء .

١٢- ويتذلل لها فيقول : بأنني عبد ضعيف الحال ، يدي قاصرة ، ودنف ، ومسكين ، ومهين ، وعابر ، ما له معين قط . حتى رب العالمين فقد نسيه ، وأنزل ذله ومسكنته ودنفه وعونه بنفيسة المسكينة ، التي لا تملك لنفسها مثقال ذرة في السموات ولا في الأرض ، ونسي رب العالمين ، فهل وصل الكفار في الشدائد إلى مثل هذه الحال .

هذه النوعيات هي التي حاربت ابن تيمية وابن القيم وابن عبد الوهاب وهي التي دافع عنها خصوم هؤلاء الأئمة ، ولا سيما الإمام محمد ﷺ ، ويدافع عنهم المالكي ، وهذه النوعيات موجودة في العالم الإسلامي ومنهم «البريلوية» في الهند وباكستان وبنجلادش يمثلون أكثرية المسلمين فيها ، وموجودة في البلاد العربية في مصر والسودان ، ودول أفريقيا تيجانية ، ومرغنية ، وبرهانية ، وقادرية ، وشاذلية ، ويحتاجون إلى من يدعوهم إلى دين الله الحق ، ويرشدتهم إلى صراطه المستقيم ، ويبذل الجهود لإخراجهم من ظلمات الضلال إلى نور التوحيد ، لا إلى من يدافع عنهم ، ويتباكى لهم .

ونحن رغم هذا لا نكفرهم ، ونشترط قيام الحجة عليهم ؛ لأنهم لا يجدون من ينبههم ، بل لا يجدون في الغالب إلا من يصددهم عن سبيل الله ، ويدافع عن ضلالهم من أمثال المالكي ، وكم لهؤلاء المضللين من الكتب التي تحمل هذا الضلال الذي عرضنا منه قطرة من بحر .

ويقول الديلمي في مولده الذي يمدح رسول الله ﷺ :

من رأى وجهك محمد يا كريم الوالدين

حوضك الصافي المبرد وردنا يوم السنشور
أنت غفار الخطايا والذنوب الموبقات
أنت سنار المساوي ومقيل المعثرات
يا ولي الحسنات يا رفيع الدرجات
كفر هنيئ الذنوب واخسر هنيئ السيئات
هالم السر وأخفى منجيب الدعوات

كتاب «الشيخ مُحَمَّد بن عبد الوهاب مجدد القرن الثاني عشر» (ص ١٨٢-١٨٣) انظر إلى هذا الكفر لقد أعطى النبي ﷺ سبعا من خصائص الله في ربوبيته وعظمته وجلاله .

فهل الديعي يجهل هذا، أو هو يريد أن ينشر الإلحاد في المسلمين تحت سنار حب الرسول ﷺ .

أرأيت لو سمع رسول الله وأصحابه مثل هذا الإطراء العديثم النظير، فماذا سيقولون لمثل هذا الضال الغالي، إنه سيستأب، فإن تاب وإلا قُتل قتل المرتدين ثم قال المالكي: «وقد استمر علماء الدعوة بعده في تكفير أو تبديع يصل للتكفير لعدد آخر من علماء المسلمين -أخطئوا ولم يكفروا- في عهد الدولة السعودية الثانية، كابن سلوم، وعثمان بن سند، وابن منصور، وابن حميد، وأحمد بن دحلان المكي، وداود بن جرجيس وغيرهم .

وفي القرن الرابع عشر الهجري استمر تكفيرنا وتبديعنا لعلماء معاصرين -أخطئوا ولم يكفروا- كالكوثري، والدجوي، وشلنتوت، وأبي زهرة، والغزالي، والقرضاوي، والطنطاوي، والبوطي، والغماري، والكبيسي، وغيرهم، ولو نستطيع لقلنا عنهم: المشركون في زماننا وقد قيل!!

ومن المؤسف أنه لا يوقف تكفيرنا وتبديعنا للآخرين إلا السلطة أو العجز^(١)،

(١) هذا كلام باطل، هات تكفير هؤلاء ومن كفرهم، فالعلماء في هذه البلاد مكرمون محترمون، وليس هناك أي حجب عليهم حسي أو معنوي، وفتاواهم تصدر بمقتضى الشريعة الإسلامية، ومنها التبديع والتكفير .

ولولا هما لما أبقينا أحداً إلا وصمناه بكفر، أو بدعة مكفرة! مع أن الواجب أن يكون هذا التورع عن التكفير والتبديع من العلماء لا من الحكام، ولا وقت العجز، لأن العلماء يعرفون عظمة حق المسلم، وتحريم دمه وماله وعرضه، فهي آخر ما أوصى به النبي ﷺ في حجة الوداع، فهذه الخطبة التي بثها النبي ﷺ في مائة ألف من المسلمين يحفظها بألفاظها العلماء لا الحكام، فكان الأولى والأجدر بهم حفظ ورعاية هذه الوصية النبوية الكبرى.

= والتكفير والتبديع وارد في الكتاب والسنة ومنهج السلف الصالح بشروطهما، فمن العاهة أو أراد إلعاءها فهو مناهض لتشريع الله ﷻ، وكما ذلك ضلالاً وخرفاً، فإذا رأيت العلماء لا يكفرون فلاناً وفلاناً، فسبب ذلك التثبوت والتورع من التكفير لعدم ترمز الشروط، ولوجود الموانع، لا حقوقاً، ولا حرجاً.

حكمه على الإمام محمد وعلى أهل السنة
بأنهم أشد من الخوارج تكفيراً ومدحه
الماكر لثورة الخميني ودفاعه الماكر عن
سيد قطب وصرف قضية التكفير عنه

قال في (ص ١٩-٢٠): «بل إن بقايا الخوارج أنفسهم في الأزمنة المتأخرة لا أظن أنهم كفروا العوام، أو استحلوا دماءهم، كما فعل الشيخ رحمته الله وأتباعه بفتاوى منه في العلماء والعوام، فسامحه الله، وغفر له، فقد زرع خيراً كثيراً، لكن شابه شيء من الشر بدافع الحماس، فأما الخير فقضاؤه على كثير من البدع والخرافات، لكنه بالغ حتى وصل للغلو المذموم.

وبعض الإخوة يقول: كيف نقد منهج الشيخ وبفضله -بعد فضل الله- كان هذا الوطن الإسلامي الكبير؟!

نقول: هذا لا شك من المحاسن الكبرى للشيخ، وقد ذكرناها في المقدمة، ولن ينسأها له المخلصون من الناس، فربما لولا دعوته وقاتله لسكان الجزيرة [٢٧] لما توحدوا من الخليج إلى البحر الأحمر، ومن جنوب الشام إلى اليمن، لكن جمال النتيجة لا يعني صحة المقدمات، فالتائج قد تكون جميلة مع بنائها على مقدمات ناقصة، وهذا يعرفه أهل المنطق وغيرهم.

فتورة الخميني مثلاً كانت نتيجتها جميلة من إزالة العلمانية التغريبية من دولة إيران، لكن هذه النتيجة لا يعني عدم نقد الخميني ومغالاته، وكذلك لو قام أحد الخوارج وكون دولة، فإن حسن النتيجة لا يعني صحة المنطلقات.

وهذا أيضاً مثلما لو قام أحد الحكام بقتل السارق بدلاً من قطع يده، فلا بد أن تقل السرقة، وعندئذ يأتي المشي على هذا الحاكم ليصف النتيجة الجميلة من قلة السرقة أو انعدامها... ولكن فعل الحاكم هنا كان خلاف النصوص الشرعية، ولا بد يوماً ما أن يكون لفعله هذا آثار سلبية، لأن شريعة الله كاملة، وليس فيها

حكم شرعي إلا وهو وسط بين طرفين .

وكذلك لو قام أحد الحكام بقطع يد كل من قطع إشارة المرور، أو تجاوز السرعة القانونية!! فلا بد أن ينضبط المرور، وتنعدم الوفيات! في درجة تعجب منها الدول المتحضرة! ويأتي من يشي على نتائج هذا القرار!! وأنه كان قراراً حكيمًا، وأن الوفيات انخفضت من ستة آلاف في السنة إلى (١٥) وفاة فقط!! وقل عدد الجرحى والمعاقين من مائة ألف في السنة إلى (٨٦) حالة فقط!!

لكن ما رأيكم في شرعية هذا القرار شرعاً وقانوناً؟ وماذا سيسببه على المدى الطويل؟ الإجابة معروفة للعقلاء من علماء الشريعة وعلماء التاريخ والقانونيين . وكذلك قتال المسلمين لا يجوز لمجرد وجود بدع وخرافات؛ لأن القتال لا يجوز إلا بنص شرعي، أما بلا نص فارتكابه أسوأ من تلك البدع والخرافات . والشيخ مُحَمَّدٌ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ رِئْماً لو لَمْ يقاتل المسلمين، واكتفى بمراسلة العلماء يحثهم على الدعوة إلى الله، ربما لو فعل هذا لتجنبنا مآسي التكفير من ذلك الزمن إلى عصرنا هذا، الذي يعتمد فيه المكفرون على فتاوى الشيخ وعلماء الدعوة في تكفير المسلمين .

وإن كان سيد قطب رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قد بالغنا في نقده؛ لأننا وجدنا في (متشابه) كلامه ما يوحى بالتكفير، فإن الشيخ مُحَمَّدٌ (كذا) قد وجدنا التكفير في (صريح) كلامه لا متشابهه! فجعلنا سيد قطب كبش فداء؛ لأنه ليس له أنصار عندنا، وللشيخ أنصار! وهذا ليس من أخلاق طالب العلم، الذي يقول الحق ولو على نفسه، ولا يحمل المسؤولية الأبرياء .

وهذا يدعونا لنقد عبارات الشيخ مع الاعتراف بفضله علينا، لكن الضرر في كتبه وإن رآه البعض يسيراً فإنه في الوقت نفسه خطير، والمشكلة الكبرى عندنا أن فتاوانا اليوم في التكفير تخالف الشيخ تماماً، لكننا نجبر الناس على الإيمان بفتاوى الشيخ التي تحمل توسعاً في التكفير، والإيمان بفتاوانا التي كان يراها الشيخ (إرجائية)، والتي تتفق مع فتاوى خصوم الشيخ في الرد على التكفير! وهذا جمع بين المتناقضات [٢٨] ولو أننا قلنا: إن الشيخ اجتهد في التكفير فأخطأ. لزال

كل هذا التناقض، ولم ينقص دين ولا دنيا ولا مكانة، فالدين لا يهتز لتخطئة أمثال عمر وعلي رضي الله عنهما، فكيف يهتز لتخطئة ابن تيمية، أو ابن القيم، أو الشيخ مُحَمَّد بن عبد الوهاب؟!

وبيان أخطاء الشيخ مُحَمَّد في هذا الجانب -جانب التكفير- مفيد وضروري؛ لأن المجتمع السعودي -علمائه وطلاب العلم فيه- تربوا على فتاوى الشيخ وعلماء الدعوة الذين كانوا يميلون لتكفير المسلمين، ولا بد أن يتأثر بعضهم بهذا الجانب.

★ التعليق:

١- إن الإمام لا يكفر إلا من قامت عليه الحجة، ولقد جد وبالغ في إقامة الحجة بمؤلفاته ورسائله، ويدعم هذه الدعوة بالحجج والبراهين، كما هو معلوم وشائع ومتواتر.

٢- تكفير من قامت عليه الحجة، وقتاله بعد إقامة الحجة وهتاده، ومحاربة من دعا إلى تحكيم الله ورسوله؛ أمر جاء به الشرع؛ فالذي ينكر القيام بأحكام الله على الوجه الذي شرعه الله هدو لله ولرسوله وللإسلام والمسلمين، معارض لشرعة الله، معارض لأحكامه التي لا يقوم الإسلام إلا بها.

٣- كان فيمن كفرهم وقتلهم الإمام مُحَمَّد بشر كثير ممن ينكر البعث، وكان خصومه الألداء يعرفون هذا، ولا يكابرون فيه، وكان فيهم من عنده أكثر من مائة ناقض من نواقض الإسلام، ومع هذا لم يقاتلهم إلا بعد إقامة الحجة ووضوح المحجة، ولو واجه النبي ﷺ هذا الواقع لما تردد في قتال أهله.

٤- قولك بحسن النتائج وفساد المقدمات باطل شديد البطلان في الحكم على فساد المقدمات، فالمقدمات صحيحة في غاية الصحة، قائمة على كتاب الله، وسنة رسوله، وعلى سيرة الصحابة الكرام، وعلى رأسهم الخلفاء الراشدون، وأما حسن النتائج الذي تعترف به فما نشأ إلا عن حسن المقدمات وجمالها وصحتها.

٥- ثورة الخميني ليست حسنة، لا في مقدماتها، ولا في نتائجها، فقد كان شاه إيران كبح جماح الرفض الغالي الذي هو شر من العلمانية، فمنع سب أصحاب

مُحَمَّد ﷺ، وتكفيرهم على المنابر، وفي سائر وسائل الإعلام، ومن نتائج ثورة الخميني إعلان هذا السب على المنابر وغيرها من ميادين الشيطان، ولم يقض على العلمانية كما تدعي.

٦- من نتائج ثورة الخميني انتشار الرفض في العالم الإسلامي بسبب النشاط الرافضي المتدفق، الذي سته الخميني وشجعه سياسيًا واقتصاديًا، وبكلى ما أوتي هو وأعوانه من قوة.

٧- الحرب المدمرة التي شنها إشباعاتا لطموحاته الرافضية في الاستيلاء على دول الخليج والحرمين، وربما سائر بلدان العالم الإسلامي، فلقد تضاءلت العلمانية أمام نتائج هذه الثورة الرافضية؛ لأن مقدماتها فاسدة، ولا ينشأ عن الفساد إلا الفساد، فاعترافك بحسن نتائج هذه الثورة إنما هو اعتراف بالرفض، وتزيين له.

٨- الأمثلة التي ضربتها بعيدة كل البعد عن مقدمات ونتائج دعوة الله التي نهض بها الإمام مُحَمَّد وأنصاره من آل سعود وغيرهم، فجراهم الله خير الجزاء على ما بذلوا من نصرة الإسلام، وتجديده عقيدةً ومنهجًا وتطبيقًا.

٩- دعواك أن كلام سيد قطب في التكفير متشابه من المكابرة والسفطة، فتكفيره للمجتمعات الإسلامية قائم على الهوى، وعلى منهج غلاة الخوارج، واضح وضوح الشمس، وكتابه «الطلال» مليء بهذا التكفير الواضح، حتى إنه ليكفر بصغير الجزريات، وتكفيره في العالم واضح، لا على طريقة الكتاب والسنة وطريقة السلف الصالح، وإنما على طريقة غلاة الخوارج وأسوأ، فهو لا يرى العقائد الشركية والإلحادية منافية لـ: «لا إله إلا الله». ولا يفكر في إنكار هذه العقائد من قريب ولا بعيد.

أما تكفير الإمام مُحَمَّد فقائم على الكتاب والسنة، وعلى منهج السلف الصالح، وقائم على التزام الشروط التي اشترطها علماء الإسلام، واستمدوها من كتاب الله وسنة رسوله، ولا علاقة له بالتكفير المنتشر في الساحة، فإنما هو منطلق من كتابات سيد قطب، وكتابات المودودي ومدرستهما، فافهم ولا تعالط.

١٠- قولك «لكن هذه النتائج لا يعني عدم نقد الخميني». لست بصادق في تحسين النتيجة، ولا في تظاهرك بجواز نقده، فإن كنت صادقاً؛ فوجه نشاطك لنقده ونقد عقائد الرفض، بدل أن تحارب الإمام مُحَمَّدًا ودعوته وأنصاره.

١١- قولك «ما رأيكم في شرعية هذا القرار شرعاً وقانوناً». قول باطل وسخيف، ودليل على الفوضى الفكرية التي تعيشها، كيف تسوي بين القوانين الجاهلية وبين شريعة الإسلام، والقانونيون إذا استنكروا هذا القرار، فإنما ينطلقون من جهل لمواجهة جهل عندهم أضعافه، فلماذا تقرنهم بعلماء شريعة الإسلام؟!

١٢- قولك «وفتاوانا اليوم في التكفير تخالف الشيخ تماماً»... إلخ. قائم على الجهل بمنهج السلف الذي قامت عليه دعوة الشيخ وأحكامه، وقامت عليه فتاوى أتباعه وأحكامهم، وقائم على المغالطة، وعلى عدم إدراك المنهج القطبي الذي تخالفه إن كنت منصفاً، وستدرك جهلك وظلمك في دعوى التناقض والمخالفة للشيخ ومنهجه وأحكامه.

١٣- وقولك «لكننا نجبر الناس على الإيمان بفتاوى الشيخ التي تحمل توسعاً في التكفير، والإيمان بفتاوانا التي كان يراها الشيخ (إرجائية)». قول باطل، فعلماء الدعوة يعلمون الناس العقائد الصحيحة، والأحكام الشرعية الربانية، ويحذرونهم من التكفير بالجهل والهوى الذي قام عليه منهج سيد قطب وأتباعه، ووصف هذا المنهج العلمي القائم على الكتاب والسنة بالإرجاء، إنما نشأ من الإيمان بمنهج سيد قطب الخارجي، لا من منهج الإمام مُحَمَّد ﷺ، فلا تناقض إلا في أدعة أهل الباطل والضلال.

١٤- إذا عرف الناس أن الشيخ لا يكفر أحداً إلا بعد قيام الحجة، وعرف المخلصون دينه وورعه وثبته في الحكم على الناس؛ أدركوا -والحمد لله- أن الشيخ كان مصيباً في أحكامه؛ فلا يضره أن يحاربه الروافض والخرافيون، وأن يصفوه بالتكفير، فالميزان الصحيح كتاب الله وسنة رسوله وسيرة أصحابه وتطبيقهم، لا ميزان شياطين الإنس والجن.

١٥- السلفيون -والحمد لله- لا يرون أن الدين يهتز لتخطئة أحد، ولكنهم يرفضون إلصاق التهم الفاجرة سواء ضد الصحابة، أو ضد علماء الإسلام كائنين من كانوا، بل يحاربون الظلم ولو كان لكافر، ومن هنا يدافعون عن أئمة الإسلام، ومنهم ابن تيمية، وابن القيم، وابن عبد الوهاب، فافهم واعقل ذلك

**موافقات أئمة الإسلام السابقين واللاحقين
من مختلف البلدان والمذاهب للإمام محمد
في مواجهة الشرك والخرافات وموافقة
غيرهم له في هذه المواجهات**

أولاً: قال أبو بكر مُحَمَّد بن وليد الطرطوشي المتوفى سنة (٥٢٠هـ) في كتابه القيم: «الحوادث والبدع» التي من ضمنها البدع الشركية (ص ١٠٤ - ١٠٥) معلقاً على حديث أبي واقد الليثي الذي قال فيه: «خرجنا مع النبي ﷺ قبل حنين، ونحن حديثو عهد بكفر، وللمشركين سدرة يعكفون حولها، وينوطون بها أسلحتهم، يقال لها: ذات أنواط. فمررنا بالسدرة؛ فقلنا: يا رسول الله، اجعل لنا ذات أنواط كما لهم ذات أنواط. فقال النبي ﷺ: الله أكبر! هذا كما قالت بنو إسرائيل: ﴿أَجْعَلْ لَنَا إِلَٰهًا كَمَا لَهُمْ آلِهَةٌ﴾ قَالَ إِنَّكُمْ قَوْمٌ يَجْهَلُونَ» [الاحزاب: ١٣٨]. لتركين سنن من قبلكم».

فانظروا -رحمكم الله- أينما وجدتم سدرة أو شجرة يقصدها الناس، ويعظمون من شأبها، ويرجون البرء والشفاء من قبلها^(١)، وينوطون بها المسامير والخرق؛ فهي ذات أنواط فاقطعوها!.

ثانياً: العلامة شهاب الدين عبد الرحمن بن إسماعيل المعروف بأبي شامة الشافعي المتوفى سنة (٦٦٥هـ) صاحب كتاب «الباعث على إنكار البدع والحوادث» التي من ضمنها البدع الشركية قال في الكتاب المذكور (ص ١٠٠ - ١٠١):

فصل: البدع المستقبحة:

ثم هذه البدع والمحدثات المستقبحة تنقسم إلى قسمين:

(قسم تعرفه العامة والخاصة أنه بدعة: إما محرمة، وإما مكروهة.

(١) تأمل قوله: «يرجون البرء والشفاء من قبلها... إلخ» فهذه عقيدة القبوريين من وقت هذا الإمام، فكيف حالهم بعده؟.

(وقسم يطنه معظمهم - إلا من عصم - عبادات، وقربًا، وطاعات، وستًا .
فأما القسم الأول فلا نطول بذكره؛ إذ كفيًا مؤنة الكلام فيه؛ لا اعتراف فاعله
أنه ليس من الدين، لكن نبين من هذا القسم ما قد وقع فيه جماعة من جهال العوام،
النابذين لشريعة الإسلام، التاركين للاقتداء بأئمة الدين من الفقهاء، وهو ما يفعله
طوائف من المتممين إلى الفقر الذي حقيقته الافتقار من الإيمان، من مؤاخاة النساء
الأجانب، والحلوة بهن، واعتقادهم في مشايخ لهم ضالّين مضلّين، يأكلون في
نهار رمضان من غير عذر، ويتركون الصلاة، ويحامرون النجاسات، غير مكترئين
لذلك، فهم داخلون تحت قوله تعالى: ﴿أَمْ لَهُمْ شُرَكَاءُ شَرَعُوا لَهُمْ مِنَ الدِّينِ مَا لَمْ
يَأْذَنْ بِهِ اللَّهُ﴾ [الشورى: ٢١].

وبهذه الطرق وأمثالها، كان مبادئ ظهور الكفر من عبادة الأصنام وغيرها
ومن هذا القسم أيضًا ما قد عم الابتلاء به من تزوين الشيطان للعامة تخليق
الحيطان والعمد، وسرج مواضع مخصوصة في كل بلد، يحكي لهم حاك أنه رأى
في منامه بها أحدًا ممن شهر بالصلاح والولاية، فيفعلون ذلك، ويحافظون عليه،
مع تضييعهم مرائض الله تعالى وسنته، ويظنون أنهم متقربون بذلك، ثم يتجاوزون
هذا إلى أن يعظم وقع تلك الأماكن في قلوبهم، فيعظمونها، ويرجون الشفاء
لمرضاهم، وقضاء حوائجهم بالنذر لها، وهي من بين عيون وشجر وحائط
وحجر^(١).

وفي مدينة دمشق - صانها الله تعالى من ذلك - مواضع متعددة: كعينة الحمى
خارج باب توما، والعمود المخلق داخل باب الصغير، والشجرة الملعونة اليابسة
خارج باب النصر في نفس قارعة الطريق - سهل الله قطعها، واجتثاثها من أصلها -
فما أشبهها بذات أنواط الواردة في الحديث الذي رواه مُحَمَّدُ بْنُ إِسْحَاقَ وَسَفِيَّانُ
ابْنُ عِينَةَ عَنِ الزَّهْرِيِّ عَنِ سَنَانِ بْنِ أَبِي سَنَانَ عَنْ أَبِي وَقْدٍ اللَّيْثِيِّ رحمهم الله قال: «خرجنا

(١) انظر إلى عمرم هذه الفتنة في رمته لكل بلد، واضع لشهادته أنهم يعظمون القبور والأشجار والأحجار
والحيطان، ويرجون منها الشفاء، ويتقربون لهم بالدور، ألست هذه أعمال شركية، لا فرق بينها وبين
أعمال المشركين الأولين التي ينكروها حتى اليهود والنصارى.

مع رسول الله ﷺ إلى حنين وذكر بقية الحديث .

ثالثاً: شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله المتوفى سنة (٧٢٨هـ) وكتبه مليئة ببيان التوحيد وأنواعه، وبيان الشرك وأنواعه، ومن مؤلفاته «الجواب الباهر»، «التوسل والوسيلة»، «الاستغاثة في الرد على البكري»، «الواسطة بين الحق والخلق»، «واقضاء الصراط المستقيم» .

قال رحمه الله في كتابه «الواسطة بين الله وبين عباده في جلب المنافع ودفع المضار» (ص ١٣٠-١٣٣) من مجموعة التوحيد: «إن أراد بالواسطة أنه لا بد من واسطة في جلب المنافع ودفع المضار، مثل أن يكون واسطة في رزق العباد، ونصرهم، وهداهم، يسألونه ذلك، ويرجون إليه فيه»، فهذا من أعظم الشرك الذي كفر الله به المشركين، حيث اتخذوا من دون الله أولياء وشفعاء، يجتلبون بهم المنافع، ويدفعون بهم المضار، لكن الشفاعة لمن يأذن الله له فيها حق .

قال الله تعالى: ﴿اللَّهُ الَّذِي خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ فِي سِتَّةِ أَيَّامٍ ثُمَّ اسْتَوَى عَلَى الْعَرْشِ يُدِيرُ الْأَمْرَ مَا مِنْ شَفِيعٍ إِلَّا مِنْ بَعْدِ إِذْنِهِ ذَلِكَ اللَّهُ رَبُّكُمْ فَاعْبُدُوهُ أَفَلَا تَذَكَّرُونَ﴾ [الحج: ٥] .

وقال تعالى: ﴿وَأَنْذِرْ بِهِ الَّذِينَ يَخَافُونَ أَنْ يُخْسِرُوا إِلَىٰ رَبِّهِمْ لَيْسَ لَهُمْ مِنْ دُونِهِ وَلِيٌّ وَلَا شَفِيعٌ لَّهُمْ بَيْنَهُمْ﴾ [الأنعام: ٥١] .

وقال تعالى: ﴿وَذَكِّرْ بِهِ أَنْ تُبْسَلَ نَفْسٌ بِمَا كَسَبَتْ لَيْسَ لَهَا مِنْ دُونِ اللَّهِ وَلِيٌّ وَلَا شَفِيعٌ﴾ [الأنعام: ٧٠] .

وقال سبحانه: ﴿قُلِ ادْعُوا الَّذِينَ رَعَيْتُمْ مِنْ دُونِهِ فَلَا يَمْلِكُونَ كَشْفَ الضُّرِّ عَنْكُمْ وَلَا تَحْوِيلًا ۚ أُولَٰئِكَ الَّذِينَ يَدْعُونَ يَبْتَغُونَ إِلَىٰ رَبِّهِمُ الْوَسِيلَةَ أَيُّهُمْ أَقْرَبُ وَيَرْجُونَ رَحْمَتَهُ وَيَخَافُونَ عَذَابَهُ إِنَّ عَذَابَ رَبِّكَ كَانَ مَحْذُورًا﴾ [الإسراء: ٥٦-٥٧] .

وقال: ﴿قُلِ ادْعُوا الَّذِينَ رَعَيْتُمْ مِنْ دُونِ اللَّهِ لَا يَمْلِكُونَ شَيْئًا دَرَرَ فِي السَّمَوَاتِ وَلَا فِي الْأَرْضِ وَمَا لَكُمْ بِهِمَا مِنْ شَرِكٍ وَمَا لَكُمْ مِنْهُمْ مِنْ ظَهِيرٍ ۚ وَلَا تَنْفَعُ الشَّفَعَةُ عِنْدَهُ إِلَّا

لِمَنْ أُذِيتَ لَمْ ﴿[سبا: ٢٢-٢٣].

وقالت طائفة من السلف: كان أقوام يدعون المسيح والعزير والملائكة فيبين الله لهم أن الملائكة والأنبياء لا يملكون كشف الضر عنهم ولا تحويلاً، وأنهم يتقربون إلى الله، ويرجون رحمته، ويخافون عذابه.

وقال تعالى: ﴿مَا كَانَ لِشَيْءٍ أَنْ يُؤْذِيَ اللَّهَ الْكِتَابَ وَالْحُكْمَ وَالنُّبُوَّةَ ثُمَّ يَقُولَ لِلنَّاسِ كُونُوا عِبَادًا لِي مِنْ دُونِ اللَّهِ وَلَكِنْ كُونُوا رَبَّكُمْ بِيَمَا كُنْتُمْ تَعْلَمُونَ الْكِتَابَ وَبِمَا كُنْتُمْ تَدْرُسُونَ ﴿٧٩﴾ وَلَا يَأْمُرُكُمْ أَنْ تَتَّخِذُوا لِلْمَلَائِكَةِ وَالنَّبِيِّينَ أَرْبَابًا أَيَأْمُرُكُمْ بِالْكُفْرِ بَعْدَ إِذْ أَنْتُمْ مُسْلِمُونَ﴾ [آل عمران: ٧٩-٨٠].

فيبين سبحانه أن اتخاذ الملائكة والنبيين أرباباً كفر، فمن جعل الملائكة والأنبياء وسائط يدعوهم، ويتوكل عليهم، ويسألهم جلب المنافع ودفع المضار، مثل أن يسألهم غفران الذنب، وهداية القلوب، وتقريع الكروب، وسد الفاقات، فهو كافر بإجماع المسلمين.

وقد قال تعالى: ﴿وَقَالُوا اتَّخَذَ الرَّحْمَنُ وَلَدًا سُبْحَنُ بِلَ عِبَادٌ مُكْرَمُونَ ﴿٧٦﴾ لَا يَسْجُدُونَ لِلْقَوْلِ وَهُمْ بِأَمْرِهِ يَقَعُونَ ﴿٧٧﴾ يَعْلَمُ مَا بَيْنَ أَيْدِيهِمْ وَمَا خَلْفَهُمْ وَلَا يَشْعُرُونَ إِلَّا لِمَا أَرَادَ وَهُمْ مِنْ حَسْبِهِ مُتَشَفِقُونَ ﴿٧٨﴾ وَمَنْ يَقُلْ مِنْهُمْ إِنِّي إِلَهٌ مِنْ دُونِهِ فَذَلِكَ نَجْزِيهِ جَهَنَّمَ كَذَلِكَ نَجْزِي الظَّالِمِينَ﴾ [الأنبياء: ٢١-٢٩].

وقال تعالى: ﴿لَنْ يَسْتَكْفِرَ الْسَّيِّئُ أَنْ يَكُونَ عَبْدًا لِلَّهِ وَلَا الْمَلَائِكَةُ الْمُقَرَّبُونَ وَمَنْ يَسْتَكْفِرْ عَنْ عِبَادَتِي وَسَكَرَ فَنَسِيتُكُمْ إِلَهُ جَمِيعًا﴾ [النساء: ١٧٢].

وقال تعالى: ﴿وَقَالُوا اتَّخَذَ الرَّحْمَنُ وَلَدًا ﴿٨٨﴾ لَقَدْ جِئْتُمْ شَيْئًا إِثًّا ﴿٨٩﴾ تَكَادُ السَّمَوَاتُ يَتَطَفَّرْنَ مِنْهُ وَتَنْشَقُّ الْأَرْضُ وَتَخِرُّ الْجِبَالُ هَدًّا ﴿٩٠﴾ أَنْ دَعَوْا لِلرَّحْمَنِ وَلَدًا ﴿٩١﴾ وَمَا يَنْبَغِي لِلرَّحْمَنِ أَنْ يَتَّخِذَ وَلَدًا ﴿٩٢﴾ إِنْ كُلُّ مَنْ فِي السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ إِلَّا عِندَ الرَّحْمَنِ عَبْدًا ﴿٩٣﴾ لَقَدْ أَخَذْنَاهُمْ بَعْدَهُمْ عَهْدًا ﴿٩٤﴾ وَكَلَّمَهُمْ بَيْنَ يَدَيْهِ يَوْمَ الْقِيَمَةِ فَرَدًّا﴾ [مريم: ٨٨-٩٥].

وقال تعالى: ﴿وَيَعْبُدُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ مَا لَا يَنْفَعُهُمْ وَلَا يَضُرُّهُمْ وَلَا يَفْقَهُهُمْ يَقُولُونَ هَؤُلَاءِ شُعْمُونَا عِنْدَ اللَّهِ قُلْ أَتَسْبِّحُونَ اللَّهَ بِمَا لَا يَفْقَهُمْ فِي السَّمَوَاتِ وَلَا فِي الْأَرْضِ سُبْحَنَهُ وَقَالَ عَمَّا يُقْرَأُونَ﴾ [يونس: ١٨].

وقال تعالى ﴿وَكُرِّمَ مَلَكِي فِي السَّمَوَاتِ لَا تُنْفِي شَفَعَتَهُمْ شَيْئًا إِلَّا مِنْ بَعْدِ أَنْ يَأْذَنَ اللَّهُ لِمَنْ يَشَاءُ وَيَرْضَى﴾ [الحجم: ٢٦].

وقال تعالى: ﴿مَنْ ذَا الَّذِي يَشْفَعُ عِنْدَهُ إِلَّا بِإِذْنِهِ﴾ [البقرة: ٢٥٥]

وقال تعالى ﴿وَإِنْ يَتَسَنَّكَ اللَّهُ بِصُورٍ فَلَا كَاشِفَ لَهُ إِلَّا هُوَ وَإِنَّ يُرَدِّكَ بِصُورٍ فَلَا رَادَّ لِمُصْلِحِهِ﴾ [يونس: ١٠٧].

وقال تعالى: ﴿مَا يَفْتَحُ اللَّهُ لِلنَّاسِ مِنْ رَحْمَةٍ فَلَا مُمْسِكَ لَهَا وَمَا يُمْسِكُ فَلَا مُرْسِلَ لَهُ مِنْ بَعْدِهِ﴾ [فاطر: ٢].

وقال تعالى: ﴿قُلْ أَقْرَبُكُمْ مِمَّا تَدْعُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ إِنْ أَرَادَنِيَ اللَّهُ بِضُرٍّ هَلْ هُنَّ كَاشِفَاتُ ضُرِّيهِ أَوْ أَرَادَنِي بِرَحْمَةٍ هَلْ هِيَ مُمْسِكَةٌ رَحْمَتِي قُلْ حَسْبِيَ اللَّهُ عَلَيْهِ يَتَوَكَّلُ الْمُتَوَكِّلُونَ﴾ [الزمر: ٢٨].

ومثل هذا كثير في القرآن

ومن أثبتهم وسائط بين الله وبين خلقه، كالحجاب الذين بين الملك وورعته، بحيث يكونون هم يرفعون إلى الله حوائج خلقه، فالله إنما يهدي عباده ويرزقهم بتوسطهم، فالخلق يسألونهم، وهو يسألون الله، كما أن الوسائط عند الملوك يسألون الملوك الحوائج للناس لقربهم منهم، والناس يسألونهم أدباً منهم أن يباشروا سؤال الملك؛ أو لأن طلبهم من الوسائط أنفع لهم من طلبهم من الملك؛ لكونهم أقرب إلى الملك من الطالب للحوائج، فمن أثبتهم وسائط على هذا الوجه؛ فهو كافر مشرك^(١) يجب أن يستتاب، فإن تاب وإلا قتل، وهؤلاء يشبهون الله، شبهوا المخلوق بالخالق، وجعلوا لله أنداداً، وفي القرآن من الرد على هؤلاء ما لا تسع له هذه الفتوى.

وقال شيخ الإسلام أيضاً رَحِمَهُ اللهُ فِي الرِّسَالَةِ السَّنِيَّةِ: «فإذا كان على عهد النبي ﷺ مِمَّنْ انتسب إلى الإسلام من مرق منه مع عبادته العظيمة، فليعلم أن المنتسب

(١) وهذا أمر حاصل من المتعلقين بالأولياء من صوفية وروافض في كثير من البلدان، ويدافع عن هذا الشرك المالكي وأمثاله، ويعتبرونه من الأخطاء، ويعتبره المالكي من البدع، وبعض أئمة المالكي يراه حقاً لا يجوز إنكاره.

إلى الإسلام والسنة في هذه الأزمان قد يمرق أيضًا من الإسلام لأسباب منها الغلو في بعض المشايخ، بل الغلو في علي بن أبي طالب، بل الغلو في المسيح، فكل من غلا في نبي أو رجل صالح، وجعل فيه نوعًا من الإلهية مثل أن يقول: يا سيدي فلان انصرني، أو أغثني، أو أرزقني أو أنا في حبسك، ونحو هذه الأقوال. فكل هذا شرك وضلال يستتاب صاحبه، فإن تاب وإلا قتل.

فإن الله ﷻ إنما أرسل الرسل، وأنزل الكتب؛ ليعبد وحده لا شريك له، ولا يدعى معه إله آخر، والذين يدعون مع الله آلهة أخرى، مثل المسيح والملائكة والأصنام، لم يكونوا يعتقدون أنها تخلق الخلائق، أو تنزل المطر، أو تنبت النبات، وإنما كانوا يعبدونهم، أو يعبدون قبورهم. أو يعبدون صورهم، يقولون: ﴿مَا نَعْبُدُهُمْ إِلَّا لِيُقَرِّبُونَا إِلَى اللَّهِ رُلْمَ﴾ [الزمر: ٢٣]. ﴿وَتَقُولُونَ هَؤُلَاءِ شُفَعَاؤُنَا عِنْدَ اللَّهِ﴾ [يس: ١٨]. فبعث الله سبحانه رسله تنهى عن أن يدعى أحد من دونه، لا دعاء عبادة ولا دعاء استغاثة.

وقال أيضًا: «من جعل بينه وبين الله وسائط يتوكل عليهم، ويدعوهم، ويسألهم، كفر إجماعًا».

نقله عنه صاحب الفروع وصاحب الإنصاف وصاحب الإقناع وغيرهم^(١).
وابتداءً: قال الإمام ابن القيم رحمه الله في كتابه «إغاثة اللهفان من مصايد الشيطان» (ص ٢١٢-٢١٣):

«ثم إن في اتخاذ القبور أعيادًا من المفاسد العظيمة التي لا يعلمها إلا الله تعالى ما يفضي لأجله كل من في قبله وقار لله تعالى، وغيره على التوحيد، وتهجين وتقييح للشرك».

..... ولكن ما لجرح بميت إسلام
فمن مفسد اتخاذها أعيادًا: الصلاة إليها، والطواف بها، وتقبيلها، واستلامها، وتعفير الخدود على ترابها، وعبادة أصحابها، والاستغاثة بهم،

(١) مجموعة التوحيد (ص ١٣٠-١٣٣)، وأصله في كتاب الراسطة بين الحق والخلق (ص ١٤-١٨)

وسؤالهم النصر والرزق والعافية وقضاء الديون، وتفريج الكربات، وإغاثة اللهفات، وغير ذلك من أنواع الطلبات، التي كان عباد الأوثان يسألونها أوثانهم. فلو رأيت غلاة المتخذين لها عيداً، وقد نزلوا عن الأكوار والدواب، إذا رأوها من مكان بعيد، فوضعوا لها الجباه، وقبلوا الأرض وكشفوا الرؤوس، وارتفعت أصواتهم بالضجيج، وتباكوا حتى تسمع لهم النشيج، ورأوا أنهم قد أربوا في الربح على الحجيج، فاستغاثوا بمن لا يدي ولا يعيد، ونادوا ولكن من مكان بعيد، حتى إذا دنو منها صلوا عند القبر ركعتين، ورأوا أنهم قد أحرزوا من الأجر ولا أجز من صلى إلى القبليتين، فتراهم حول القبر ركعاً سجداً يبتغون فضلاً من الميت ورضواناً، وقد ملئوا أكفهم خيبة وخسراناً، فلغير الله، بل للشيطان ما يراق هناك من العبرات، ويرتفع من الأصوات، ويطلب من الميت من الحاجات، ويسأل من تفريج الكربات، وإغناء ذوي الفاقات، ومعافاة أولي العاهات والبليات، ثم انشوا بعد ذلك حول القبر طائفين، تشبيهاً له بالبيت الحرام، الذي جعله الله مباركاً وهدى للعالمين، ثم أخذوا في التقبيل والاستلام، أرأيت الحجر الأسود وما يفعل به وفد البيت الحرام؟ ثم عفروا لديه تلك الجباه والخدود، التي يعلم الله أنها لم تعفر كذلك بين يديه في السجود، ثم كملوا مناسك حج القبر بالتقصير هناك والحلاق، واستمتعوا بإخلاصهم من ذلك الوثن؛ إذ لم يكن لهم عبد الله من خلاق، وقربوا لتلك الوثن القرايين، وكانت صلاتهم ونسكهم وقربانهم لغير الله رب العالمين، فلو رأيتهم يهنئ بعضهم بعضاً ويقول: أجزل الله لنا ولكم أجراً وافرًا وحظاً. فإذا رجعوا سألهم غلاة المتخلفين أن يبيع أحدهم ثواب حجة القبر بحج المتخلف إلى البيت الحرام، فيقول: لا، ولو بحجك كل عام.

هذا، ولم نتجاوز فيما حكيناه عنهم، ولا استقصينا جميع بدعهم وضلالهم، إذ هي فوق ما يخطر بالبال، أو يدور في الخيال^(١).

(١) أقول: إذا كان هذا الضلال والشرك بهذه الكثافة والنفذة في عهد ابن القيم في القرن الثامن، فعاد في عهد الإمام محمد في القرن الثاني عشر وبداية الثالث عشر 19 قنباً وسحقاً لمن ينكر هذا الواقع، ويدافع عنه، ويحارب دعاة التوحيد.

هذا وكان مبدأ عبادة الأصنام في قوم نوح كما تقدم، وكل من شم أدنى رائحة من العلم والفقه يعلم أن من أهم الأمور سد الدريعة إلى هذا المحذور، وأن صاحب الشرع أعلم بعاقبة ما نهى عنه لما يتول إليه، وأحكم في نهيه عنه، وتوعده عليه، وأن الخير والهدى في اتباعه وطاعته، والشر والضلال في معصيته ومخالفته.

قال: «ورأيت لأبي الوفاء بن عقيل في ذلك فصلاً حسناً، فذكرته بلفظه.

قال: لما صعبت التكاليف على الجهال والطغام؛ عدلوا من أوضاع الشرع إلى تعظيم أوضاع وضعوها لأنفسهم، فسهلت عليهم؛ إذ لم يدخلوا بها تحت أمر غيرهم.

قال: وهم عندي كفار بهذه الأوضاع، مثل تعظيم القبور وإكرامها، بما نهى عنه الشرع: من إيقاد النيران وتقبيلها وتخليقها، وخطاب الموتى بالحوائح، وكتب الرقاع فيها يا مولاي افعل بي كذا وكذا. وأخذ تربتها تبركاً، وإفاضة الطيب على القبور، وشد الرحال إليها، وإلقاء الخرق على الشجر، اقتداء بمن عبد اللات والعزى، والويل عندهم لمن لم يقبل مشهد الكف، ولم يتمسح بأجرة مسجد الملموسة يوم الأربعاء، ولم يقلل الحمالون على جنازته: الصديق أبو بكر، أو مُحَمَّدٌ وعلي، أو لم يعقد على قبر أبيه أزجاً بالجص والآجر، ولم يخرق ثيابه إلى الذيل، ولم يرق ماء الورد على القبر». انتهى.

خامساً: الإمام مُحَمَّدٌ بن عبد الهادي المتوفى سنة (٧٤٤ هـ) قال في كتابه «الصارم المنكي في الرد على السبكي» في قوله: «إن المبالغة في تعظيمه -أي: الرسول ﷺ- واجبة».

«إن أريد به المبالغة بحسب ما يراه كل أحد تعظيماً، حتى الحج إلى قبره، والسجود له، والطواف به، واعتقاد أنه يعلم الغيب، وأنه يعطي ويمنع، ويملك لمن استغاث به من دون الله الضر والنفع، وأنه يقضي حوائج السائلين، ويفرج كربات المكروبين، وأنه يشفع فيمن يشاء، ويدخل الجنة من يشاء، فدعوى المبالغة في هذا التعظيم مبالغة في الشرك، وانسلاخ من جملة الدين».

سادسًا: وقال العلامة تقي الدين أحمد بن علي المقرئ المُنَوَّى سنة (٨٤٥هـ) في كتابه تجريد التوحيد المفيد (ص ١١-١٢):

«وشرك الأمم نوعان:

النوع الأول: شرك في الإلهية، وشرك في الربوبية.

فالشرك في الإلهية والعبادة هو الغالب على أهل الإشراك، وهو شرك عباد الأصنام، وعباد الملائكة، وعباد الجن، وعباد المشايخ، وعباد الصالحين الأحياء منهم والأموات^(١)، الذين قالوا: ﴿مَا نَعْبُدُهُمْ إِلَّا لِيُقَرِّبُونَا إِلَى اللَّهِ رُلَمَ﴾ [الزمر: ٢٣]. ويشفعوا لنا عنده، وينالنا بسبب قربهم من الله وكرامته لهم قرب وكرامة، كما هو المعمود في الدنيا من حصول الكرامة والزلفى لمن يخدم أعوان الملك وأقاربه وخاصته، والكتب الإلهية كلها من أولها إلى آخرها تبطل هذا المذهب، وترده، وتقبح أهله، وتنص على أنهم أعداء الله، وجميع الرسل -صلوات الله وسلامه عليهم- متفقون على ذلك، من أولهم إلى آخرهم، وما أهلك الله تعالى أمة من الأمم إلا بسبب هذا الشرك ومن أجله، وأصله الشرك في محبة الله تعالى، قال تعالى: ﴿وَمِنَ الَّذِينَ مَنَ يَتَّخِذُونَ دُونَهُ أَندَادًا يُحِبُّونَهُمْ كَحُبِّ اللَّهِ﴾ [البقرة: ١٦٥]. فأخبر سبحانه أن من أحب مع الله شيئًا غيره كما يحبه؛ فقد اتَّخَذَهُ نَدًا مِنْ دُونِهِ^(٢).

وهذا على أصح القولين في الآية أنهم يحبونهم كما يحبون الله، وهذا هو العدل المذكور في قوله: ﴿ثُمَّ الَّذِينَ كَفَرُوا بِرَبِّهِمْ يَعْدِلُونَ﴾ [الأنعام: ١].

والمعنى على أصح القولين: أنهم يعدلون به غيره في العبادة، فيسبون بينه وبين غيره في الحب والعبادة.

وكذلك قول المشركين في النار لأصنامهم: ﴿تَأْتُونَنَا فِي سَكَنٍ مُبِينٍ﴾ [١٧] إذ

(١) انظر كيف قرن المتعلقين بالمشايخ والصالحين بعباد الأصنام والملائكة، واعتبرهم عبادًا للمشايخ والصالحين، وهو مابق للإمام مُعْتَد بقرون، ولم يوضح لنا اشتراط قيام الحجة، والظر به أنه يشترطها، ويحتاج الأمر إلى دراسة، ولعله يرى أن الحجة قد قامت عليهم بجهاد وبيان ابن تيمية وتلاميذه

(٢) هنا بحث جيد وعميق في بيان معاني التوحيد والشرك.

تُسَوِّكُمْ رَبِّ الْعَالَمِينَ» [الشعراء: ٩٧-٩٨]. ومعلوم قطعاً أن هذه التسوية لم تكن بينهم وبين الله في كونه ربهم وخالقهم، فإنهم كانوا كما أخبر الله عنهم مقرين بأن الله تعالى وحده هو ربهم وخالقهم، وأن الأرض ومن فيها لله وحده، وأنه رب السموات السبع ورب العرش العظيم، وأنه سبحانه هو الذي بيده ملكوت كل شيء، وهو يجير ولا يجار عليه، وإنما كانت هذه التسوية بينه وبين الله تعالى في المحبة والعبادة، فمن أحب غير الله، وخافه، ورجاه، وذل له، كما يحب الله تعالى، ويخافه، ويرجوه، فهذا هو الشرك الذي لا يغفره الله، فكيف بمن كان غير الله تعالى أثر عنده، وأحب إليه، وأخوف عنده، وهو في مرضاته أشد سعيًا منه في مرضاة الله.

فإذا كان المساوي بين الله وبين غيره في ذلك مشركًا، فما الظن بهذا؟ فعيادًا بالله من أن ينسلخ القلب من التوحيد والإسلام كانسلاخ الحية من قشرها. وهو يظن أنه مسلم موحد، فهذا أحد أنواع الشرك، والأدلة الدالة على أنه تعالى يحب أن يكون وحده هو المألوه يبطل هذا الشرك، ويدحض حجج أهله، وهي أكثر من أن يحيط بها إلا الله، بل كل ما خلقه الله تعالى فهو آية شاهدة بتوحيده، وكذلك كل ما أمر به فخلقه وأمره، وما فطر عليه عباده، وركبه فيهم من القوة؛ شاهد بأنه الله الذي لا إله إلا هو، وأن كل معبود سواه باطل، وأنه هو الحق المبين - تعالى وتقدس -.

وذكر **تعالى** النوع الثاني وهو الشرك في الربوبية، مثل شرك المعجوس وغيرهم الذين يقولون بأن للعالم خالقين: أحدهما يخلق الخير، والآخر يخلق الشر. ثم قال: «وكثيرًا ما يجتمع الشركان في العبد، وينفرد أحدهما عن الآخر، والقرآن الكريم - بل الكتب المنزلة من عند الله تعالى - كلها مصرحة بالرد على أهل هذا الإشراك كقوله تعالى: ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ﴾ [المائدة: ٥] فإنه ينفي شرك المحبة والإلهية، وقوله: ﴿وإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ﴾ [المائدة: ٥]. فإنه ينفي شرك الخلق والربوبية، فتضمنت هذه الآية تجريد التوحيد لرب العالمين في العبادة، وأنه لا يجوز إشراك غيره معه، لا في الأفعال، ولا في الألفاظ، ولا في الإرادات،

فالشرك به في الأفعال كالسجود لغيره سبحانه، والطواف بغير بيته المحرم، وحلق الرأس عبودية وخضوعاً لغيره، وتقبيل الأحجار غير الحجر الأسود الذي هو يمينه تعالى في الأرض^(١)، أو تقبيل القبور واستلامها والسجود لها^(٢)، وقد لعن النبي ﷺ من اتخذ قبور الأنبياء والصالحين مساجد يصلي فيها، فكيف من اتخذ القبور أوثاناً تعبد من دون الله، فهذا لم يعلم معنى قوله تعالى: ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ﴾.

وفي الصحيح عنه ﷺ أنه قال: «لعن الله اليهود والنصارى اتخذوا قبور أنبيائهم مساجد».

وفيه عنه أيضاً: «إن من شرار الناس من تدركهم الساعة وهم أحياء، والذين يتخذون القبور مساجد».

وفيه أيضاً عنه ﷺ: «إن من كان قبلكم كانوا يتخذون القبور مساجد، ألا فلا تتخذوا القبور مساجد، فإني أنهاكم عن ذلك».

وفي مسند الإمام أحمد، وصحيح ابن حبان عنه ﷺ: «لعن الله زوارات القبور، والمتخذين عليها المساجد والسرج».

وقال: «اشتد غضب الله على قوم اتخذوا قبور أنبيائهم مساجد».

وقال: «إن من كان قبلكم كانوا إذا مات فيهم الرجل الصالح بنوا على قبره مسجداً، وصوروا فيه تلك الصور، أولئك شرار المخلوق عند الله تعالى».

والناس في هذا الباب - أعني: زيارة القبور - ثلاثة أقسام:

• قوم يزورون الموتى فيدهون لهم: وهذه هي الزيارة الشرعية.

• وقوم يزورونهم يدهون بهم: هؤلاء هم المشركون في الإلهية والمحبة.

• وقوم يزورونهم، فيدهونهم أنفسهم: هؤلاء هم المشركون في الربوبية.

وقد حمى النبي ﷺ جانب التوحيد أعظم حماية؛ تحقيقاً لقوله تعالى: ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ﴾. حتى نهى عن الصلاة في هذين الوقتين ذريعة إلى التشبه بعباد الشمس،

(١) هو حديث ضعيف، وبعضهم حكم عليه بأنه باطل.

(٢) هذه مواجهة لأمر واقع في عهد من الروافض والقبوريين من الصوفية وأتباعهم الجبهة.

الذين يسجدون لها في هاتين الحالتين ، وسد الذريعة بأن منع من الصلاة بعد العصر والصبح ، لاتصال هذين الوقتين اللذين يسجد المشركون فيهما للشمس .
وأما السجود لغير الله فقد قال النبي ﷺ : « لا ينبغي لأحد أن يسجد لأحد إلا لله » .

ولا ينبغي في كلام الله ورسوله ، إنما يستعمل للذي هو في غاية الامتناع ، كقوله تعالى : ﴿ وَمَا يَلْبِغِي لِلرَّحْمَنِ أَنْ يَتَّخِذَ وَلَدًا ﴾ [مريم: ٩٢] .
وقوله تعالى : ﴿ وَمَا عَلَّمْنَاهُ الشِّعْرَ وَمَا يَلْبِغِي لَهْوَ ﴾ [يس: ٦٩] .
وقوله تعالى : ﴿ وَمَا نَزَّلْنَا بِالشَّيْطَانِ ﴾ ﴿ وَمَا يَلْبِغِي لَهُمْ ﴾ [الشعراء: ٢١٠- ٢١١] .
وقوله : ﴿ مَا كَانَ يَلْبِغِي لَنَا أَنْ نَتَّخِذَ مِنْ دُونِكَ مِنْ أَوْلِيَاءَ ﴾ [الفرقان: ١٨] ^(١) .
ومن الشرك بالله تعالى المباين لقوله تعالى : ﴿ إِنَّا كَ نَعُدُّكَ ﴾ . الشرك به في اللفظ ، كالحلف بغيره ، كما رواه الإمام أحمد وأبو داود عنه ﷺ أنه قال : « من حلف بغير الله فقد أشرك » . صححه الحاكم وابن حبان .

قال ابن حبان : أخبرنا الحسن بن سفيان : حدثنا عبد الله بن عمر الجعفي : حدثنا عبد الرحمن بن سليمان : عن الحسن بن عبد الله النخعي ، عن سعد بن عبيدة قال : « كنت عند ابن عمر ، فحلف رجل بالكعبة ، فقال ابن عمر : وَيَحْك لا تفعل ، فإنني سمعت رسول الله ﷺ يقول : من حلف بغير الله فقد أشرك » .

ومن الإشراك قول القاتل لأحد من الناس : ما شاء الله وشئت . كما ثبت عن النبي ﷺ أنه قال له رجل : « ما شاء الله وشئت » . فقال : أجعلتني لله ندا ، قل ما شاء الله وحده » .

هذا مع أن الله تعالى قد أثبت للعبد مشيئة ، كقوله تعالى ﴿ لَيْسَ شَأْنُكُمْ أَنْ يَسْتَفِيمَ ﴾ [التكوير: ٢٨] . فكيف بمن يقول : أنا متوكل على الله وعليك ، وأنا في حسب الله وحسبك ، وما لي إلا الله وأنت ، وهذا من الله ومنك ، وهذا من بركات

(١) هذا بحث دقيق في حمادة جواب التوحيد ، وتوضيح قيم لمعنى هذه الكلمة التي يجهل معناها كثير من الناس ، ويستعملونها فيما هو بعيد عن معناها في لغة الكتاب والسنة .

اللَّهُ وبركاته، واللَّهُ لي في السماء، وأنت لي في الأرض، وازن بين هذه الألفاظ الصادرة من غالب الناس اليوم، وبين ما نهي عنه من «ما شاء الله وشئت». ثم انظر أيها أفحش، يتبين لك أن قائلها أولى بالبعد من ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ﴾.

وبالجواب من النبي ﷺ لقائل تلك الكلمة، وأنه إذا كان قد جعل رسول الله ﷺ نداءً، فهذا قد جعل من لا يدانيه لله نداً.

وبالجملة: فالعبادة المذكورة في قوله: ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ﴾. هي السجود، والتوكل، والإنابة، والتقوى، والخشية، والتوبة، والنذر، والحلف، والتسبيح، والتكبير، والتهليل، والتحميد، والاستغفار، وحلق الرأس خضوعاً وتعدياً، والدعاء، كل ذلك حق لله تعالى.

وفي مسند الإمام أحمد: «أن رجلاً أتى به النبي ﷺ قد أذنب ذنباً، فلما وقف بين يديه قال: اللهم إني أتوب إليك، ولا أتوب إلى مُحَمَّد. فقل ﷺ: حرف الحق لأهله». أخرجه الحاكم من حديث الحسن عن الأسود بن سريع، وقال: حديث صحيح. تجريد التوحيد المفيد (ص ١٣-١٥).

وقال أيضاً: «فإن قيل: المشرِك إنما قصد تعظيم جناب الله تعالى، وأنه لعظمته لا ينبغي الدخول عليه إلا بالوسائط والشفعاء كحال الملوك، فالمشرك لم يقصد الاستهانة بجانب الربوبية، وإنما قصد تعظيمه، وقال: إنما أعبد هذه الوسائط؛ لتقربي إليه، وتدخل بي عليه، فهو العاية، وهذه وسائل، فلم كان هذا القدر موجباً لسخط الله وغضبه، ومحلداً في النار، وموجباً لسفك دماء أصحابه، واستباحة حريمهم وأموالهم؟! وهل يجوز في العقل أن يشرع الله تعالى لعباده التقرب إليه بالشفعاء والوسائط، فيكون تحریم هذا إنما استفيد بالشرع فقط؟! أم ذلك قبيح في الشرع، والعقل يمتنع أن تأتي به شريعة من الشرائع؟! وما السر في كونه لا يغفر من بين سائر الذنوب؟! كما قال تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ لَا يَغْفِرُ أَنْ يُشْرَكَ بِهِ﴾» [النساء: ٤٨]»^(١)

(١) في هذا البحث قضاء على هذه الشبهة التي عمل بها الوثنيون، ومن سلك مسلكهم من الغيورين والروافض الذين مخالفوا الشرع والعقل.

قلنا : الشرك شركان :

الأول : شرك يتعلق بذات المعبود وأسمائه وصفاته وأفعاله .

الثاني : شرك في عبادته ومعاملته ، وإن كان صاحبه يعتقد أنه سبحانه لا شريك له في ذاته ، ولا في أسمائه وصفاته وأفعاله .

أما الشرك الثاني فهو الذي فرغنا من الكلام فيه ، وأشرنا إليه الآن ، ونشيع الكلام فيه - إن شاء الله تعالى - (ص ١٥-١٦) .

وقال أيضًا : فنقول : اعلم أن حقيقة الشرك تشبه الخالق بالمخلوق ، وتشبه المخلوق بالخالق ، أما الخالق فإن المشرك شبه المخلوق بالخالق في خصائص الإلهية ، وهي التفرد بملك الضر والنفع والعطاء والمنع ، فمن علق ذلك بمخلوق فقد شبهه بالخالق تعالى ، وسوى بين التراب ورب الأرباب ، فأى فجور وذنب أعظم من هذا ؟ ١٩١ .

واعلم أن من خصائص الإلهية : الكمال المطلق من جميع الوجوه ، الذي لا نقص عليه بوجه من الوجوه ، وذلك يوجب أن تكون العبادة له وحده عقلاً وشرعاً وفطرة ، فمن جعل ذلك لغيره فقد شبه الغير بمن لا شبه له ، ولشدة قبحه وتضمنه غاية الظلم ، أخرج من كتب على نفسه الرحمة أنه لا يعفوه أبداً .

فمن خصائص الإلهية : العبودية ، التي لا تقوم إلا على ساق الحب والدل ، فمن أعطاهما لغيره فقد شبهه بالله تعالى في خالص حقه ، وقبح هذا مستقر في العقول والفطر ، لكن لما غيرت الشياطين فطر أكثر الخلق ، واجتالتهم عن دينهم ، وأمرتهم أن يشركوا بالله ما لم ينزل به سلطاناً^(١) ، كما روى ذلك عن الله أعلم الخلق به ويحلقه ، عموا عن قبح الشرك ، حتى ظنوه حسناً .

ومن خصائص الإلهية : السجود ، فمن سجد لغيره فقد شبهه به .

ومنها : التوكل ، فمن توكل على غيره فقد شبهه به .

(١) لقد تلاعب الشيطان بكثير من الناس فأبعدهم عن مقتضى الشرع والعقل والمطردة ، وإلى الله مرجعهم جميعاً .

ومنها : الحلف باسمه ، فمن حلف بغيره فقد شبهه به .

ومنها : حلق الرأس . . . إلى غير ذلك (ص ١٨) .

سابعاً : صنع الله بن صنع الله الحلبي المكي الحنفي المتوفى سنة (١١٢٠هـ) قال في كتابه المسمى «سيف الله على من كذب على أولياء الله» (ص ١٥-١٦) :
«هذا وإنه قد ظهر الآن فيما بين المسلمين جماعات يدعون أن للأولياء تصرفات في حياتهم وبعد الممات ، ويستغاث بهم في الشدائد والبلبات ، وبهممهم تنكشف المهمات ، فيأتون قبورهم ، وينادونهم في قضاء الحاجات ، مستدلين على أن ذلك منهم كرامات !

وقرّروا على ذلك من ادعى العلم بمسائل ، وأمدتهم بفتاوى ورسائل ، وأثبتوا للأولياء -بزعمهم- الإخبار عن الغيب بطريق الكشف لهم بلا ريب ، أو بطريق الإلهام أو منام !

وقالوا : منهم أبدال ونقباء ، وأوتاد نجباء ، وسبعين وسبعة ، وأربعين^(١) وأربعة ، والقطب هو الغوث للناس ، وعليه المدار بلا التباس ، وجوزوا لهم الذبائح والتذور ، وأثبتوا لهم فيهما الأجور^(٢) .

وهذا كما ترى كلام فيه تقريظ وإفراط ، وغلو في الدين بترك الاحتياط ، بل فيه الهلاك الأبدي ، والعذاب السرمدي ، لما فيه من روائع الشرك المحقق ، ومصادرة الكتاب العزيز المصدق ، ومخالفة لعقائد الأئمة ، وما اجتمعت عليه هذه الأمة .

فكل بناء على غير أصولهم تلبيس ، وفي غير منهاجهم مخايل إبليس .

وفي التنزيل : ﴿وَمَنْ يُشَاقِقِ الرَّسُولَ مِنْ بَعْدِ مَا بَيَّنَّ لَهُ الْهُدَىٰ وَسَيِّعْ غَيْرَ سَبِيلِ الْمُؤْمِنِينَ قُلُوْبُهُمْ مَأْكُوْلَةٌ وَنُصْلِهِمْ جَهَنَّمَ وَسَاءَتْ مَصِيْرًا﴾ [النساء: ١١٥] . فإن كان مثل هذا الوعيد للمحذر عن الميل عن الطريق السديد ، فلا جرم أن الحق فيما لهم من

(١) كذا ولعله من تصحيف النسخ ، والصواب : سبعون وأربعون .

(٢) ماذا يقول المالكي وأسلابه في هذه الصلوات ، فهل ما عند من يدافع عنهم إلا التبرك الذي يسميه الغلو ، ويرجف به على الإمام مُحمَّد ١٩ .

الأحكام، وفي طريقهم الاعتصام، بل وبه يتميز أهل الإسلام من أهل الانتقام.
 ثُمَّ قَالَ فِي (ص ٢٨-٣٠): «الفصل الأول: في الرد على ما انتحلوه من الإفك
 الوخيم، والشرك العظيم»^(١).
 قال -جل ذكره-: «إِنَّ الشِّرْكَ لَظُلْمٌ عَظِيمٌ» [البقرة: ١٧٣]. والإفك -
 الكذب.

كما قال -جل ذكره-: «إِنَّ الَّذِينَ جَاءُوا بِآلِافِكُمْ عَشْتَةٌ بِكُمْ» [النور: ١١]. في قصة
 الصديقة عليها السلام.

وفي الآية: «لَكُمْ لِكُلِّ امْرِئٍ مِنْهُمْ مَا اكْتَسَبَ مِنَ الْإِثْمِ وَالَّذِي تَوَلَّى كِبْرَهُ مِنْهُمْ لَهُ عَذَابٌ
 عَظِيمٌ» [النور: ١١].

«وَمَنْ أَظْلَمُ مِمَّنِ افْتَرَى عَلَى اللَّهِ كَذِبًا أَوْ كَذَّبَ بِالْحَقِّ لَمَّا جَاءَهُ» [المكينة: ٦٨].
 «وَيَوْمَ الْيَقِينِ تَرَى الَّذِينَ كَذَبُوا عَلَى اللَّهِ وَجُوهُهُمْ مُسْوَدَّةٌ أُنْزِلَتْ فِي جَهَنَّمَ مَوْتَى
 لِّلْمُكْذِبِينَ» [الزمر: ٦٠].

إلى غير ذلك من الآيات.

فمن كذب على أولياء الله، فقد كذب على الله، وأخذ إليه هواء: «وَأُولَئِكَ
 الْأَعْلَالُ فِي أَغْشَاتِهِمْ» [الرعد: ٥].

«أُولَئِكَ كَانُوا فِي بِلْ هُمْ أَهْلٌ» [الأنعام: ١٧٩].

أما قولهم: إن للأولياء تصرفات في حياتهم وبعد الممات يرده قوله -جل
 ذكره-: «أُولَئِكَ مَعَ اللَّهِ» [المل: ٦٠].

«أَلَا لَهُ الْخَلْقُ وَالْأَمْرُ» [الأنعام: ٥٤].

«فَوَمَا فِي السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ» [يونس: ٥٥].

«وَلِلَّهِ مُلْكُ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ» [الفرقان: ٢].

(١) هل ترى يا مالكي الإمام محمد بن عبد الوهاب قد شذ من علماء الأمة بمحاربة هذا الشرك والإلحاد، أو
 أن أساء الأمة وأذلادها قد سبقوه إلى محاربته والتلبد بأهله.

وما هو نحوه من الآيات الدالة على أنه المنفرد بالخلق والتصرف والتقدير، ولا شركة لغيره في شيء ما بوجه من الوجوه، فالكل تحت ملكه وقهره تصرفاً وملكاً، وإحياء وإماتة وخلقاً، وعلى هذا اندرج^(١) الأولون ومن بعدهم، وأجمع عليه المسلمون ومن تبعهم، وفاقوا به كما فاقوا بقولهم: لا إله إلا الله.

وتمدح الرب تعالى بانفراده في ملكه بآيات من كتابه العزيز، كقوله - جل ذكره - : ﴿مَلَّ مِنْ خَلْقِي ذُرِّيَّةً﴾ [فاطر: ٣].

﴿وَحَلَقَ كُلَّ شَيْءٍ﴾ [الأنعام: ١١].

﴿إِنَّا كُلَّ شَيْءٍ خَلَقْنَاهُ بِقَدَرٍ﴾ [القمر: ٤٩].

﴿ذَلِكُمْ اللَّهُ رَبُّكُمْ خَلِيقُ كُلِّ شَيْءٍ﴾ [غافر: ٦٢].

﴿أَمَّنْ يَخْلُقُ كَمَا لَا يَخْلُقُ﴾ [الحل: ١٧].

﴿أَرَأَيْتُمْ مَا دَاخِلُوا مِنَ الْأَرْضِ أَرَأَيْتُمْ فِي السَّمَاءِ﴾ [فاطر: ٤٠].

﴿وَالَّذِينَ تَدْعُونَ مِنْ دُونِهِ مَا يَمْلِكُونَ مِنْ قِطْعِيرٍ﴾ [فاطر: ١٣].

﴿قُلِ ادْعُوا الَّذِينَ زَعَمْتُمْ مِنْ دُونِ اللَّهِ لَا يَمْلِكُونَ شَيْئاً دُونََ اللَّهِ فِي السَّمَاءِ وَلَا فِي الْأَرْضِ وَمَا لَهُمْ فِيهِمَا مِنْ شِرْكٍ﴾ [سبا: ٢٢].

﴿إِنَّ الَّذِينَ يَدْعُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ عِبَادٌ أَتَيْنَاهُمْ﴾ [الأعراف: ١٩٤].

﴿ذَلِكَ بِأَنَّ اللَّهَ هُوَ الْحَقُّ وَأَنْتَ مَا تَدْعُونَ مِنْ دُونِهِ هُوَ الْبَاطِلُ﴾ [الحج: ٦٢].

﴿وَالَّذِينَ يَدْعُونَ مِنْ دُونِهِ لَا يَسْتَجِيبُونَ لَهُمْ بِشَيْءٍ إِلَّا كَبَاسِطٍ كَفَّيْهِ إِلَى السَّمَاءِ لِيُتْلَعَ فَأُفٍّ وَمَا هُمْ بِبَالِغِينَ﴾ [الزمر: ١٤].

إلى غير ذلك من الآيات التي لا تستقصى.

فقوله : ﴿مِنْ دُونِ اللَّهِ﴾ . في الآيات كلها . أي من غيره تعالى ، فإنه عام يدخل فيه من اعتقده من شيطان وولي تستمده ، فإن من لم يقدر على نصر نفسه ، كيف يمد غيره . ثم واصل كلامه بهذا الصدد . .

إلى أن قال في (ص ٣٢): «وأما القول بالتصرف بعد الممات فهو أشنع وأبدع من القول بالتصرف في الحياة». ثم ساق الآيات لرد هذه الافتراءات.

ثامناً: الإمام مُحَمَّد بن إسماعيل الصنعاني المتوفى سنة (١١٨٢هـ) في كتابه الشهير المسمى «بتطهير الاعتقاد عن أدران الإلحاد»، قرر في هذا الكتاب ما قرره الإمام مُحَمَّد في كتبه من إنكار الشرك في البلاد الإسلامية، وقرر التوحيد الذي دعا إليه الأنبياء، ودعا إليه الإمام مُحَمَّد ومن سبقه من الأئمة المصلحين الآنف ذكرهم.

قال في خطبة كتابه تطهير الاعتقاد (ص ٤): «ويعد: فهذا تطهير الاعتقاد عن أدران الإلحاد، وجب عليّ تأليفه، وتعيّن عليّ ترصيفه؛ لما رأيته وعلمته من اتّخاذ العباد الأنداد في الأمصار، والقرى، وجميع البلاد من اليمن، والشام، ومصر، ونجد، وتهيمة^(١)، وهو الاعتقاد في القبور، وفي الأحياء ممن يدعي العلم بالمغيبات والمكاشفات، وهو من أهل الفجور، لا يحضر للمسلمين مسجداً، ولا يرى لله راكعاً ولا ساجداً، ولا يعرف السنة ولا الكتاب، ولا يهاب البعث ولا الحساب، فوجب عليّ أن أنكر ما أوجب الله إنكاره، ولا أكون من الذين يكتمون ما أوجب الله إظهاره.

فاعلم أن هاهنا أصولاً هي من قواعد الدين، ومن أهم ما تجب معرفته على الموحدين».

وقال رَضِيَ اللهُ عَنْهُ: «إِنْ قُلْتَ: هُمْ جَاهِلُونَ أَنَّهُمْ مُشْرِكُونَ بِمَا يَفْعَلُونَهُ.

قلت: قد صرح الفقهاء في كتب الفقه في باب الردة: أن من تكلم بكلمة الكفر يكفر، وإن لم يقصد معناها. وهذا دال على أنهم لا يعرفون حقيقة الإسلام، ولا ماهية التوحيد، فصاروا حينئذ كفاراً كافرين أصلياً، فالله تعالى فرض على عباده إفراده بالعبادة: ﴿أَلَا تَعْبُدُونَ إِلَّا اللَّهَ﴾ [مرد: ٢٦]. وإخلاصها له: ﴿وَمَا أَرْبُؤاً إِلَّا لِعِبَادِهِ﴾ [البقرة: ٥٠] الآية.

(١) هذا الكلام من هذا الإمام ينحصر ما يشكك به المالكي في كلام الإمام مُحَمَّد من البلاء الذي عمّ بلاد المسلمين، وأذى المالكي أنه فاجر.

ومن نادى الله ليلاً ونهاراً، وسراً وجهاراً، وطمعاً، ثم نادى معه غيره، فقد أشرك في العبادة، فإن الدعاء من العبادة، وقد سماه الله تعالى عبادة في قوله تعالى: ﴿إِنَّ الْأَدْيِكِ يَسْتَكْبِرُونَ عَنْ عِبَادَتِي سَيَدْخُلُونَ جَهَنَّمَ ذَلِخِرِينَ﴾ [غافر: ٦٠]. بعد قوله: ﴿ادْعُونِي أَسْتَجِبْ لَكُمْ﴾ [عمر: ٦٠].

فإن قلت: فإذا كانوا مشركين؛ وجب جهادهم، والسلوك فيهم مسلك رسول الله ﷺ في المشركين.

قلت: ذهب إلى هذا طائفة من أئمة العلم، فقالوا: يجب أولاً دعاؤهم إلى التوحيد، وإبانة أن ما يعتقدونه لا ينفع، ولا يضر، ولا يغني عنهم من الله شيئاً... وأن هذا الاعتقاد منهم فيهم شرك، لا يتم الإيمان بما جاءت به الرسل إلا بتركه والتوبة منه، وإفراد التوحيد اعتقاداً وعملاً لله وحده، وهذا واجب على العلماء، أي: بيان أن ذلك الاعتقاد الذي فرعت منه الذنور والنحائر والطوائف بالقبور شرك محرم، وأنه عين ما كان يفعله المشركون لأصنامهم، فإذا أبان العلماء ذلك للأئمة والملوك؛ وجب على الأئمة والملوك بعث الدعاة إلى الناس يدعونهم إلى إخلاص التوحيد لله، فمن رحع وأقر حقن عليه دمه وماله وذرايه، ومن أصر فقد أباح الله منه ما أباح لرسوله ﷺ من المشركين. تطهير الاعتقاد (ص: ٣٠-٣٢).

تاسعاً: الإمام حسين بن مهدي صاحب كتاب «معارض الألباب في مناهج الحق والصواب» المتوفى سنة (١١٧٨هـ).

قال رحمه الله (ص ٢٠١-٢٠٣): «ولما كان الثاني نتيجة الأول»، ومرمى غرضه ليس من الدلالة عليه نقل من خفي عليه الأمر من الرضا بالأول إلى الرضا بالثاني، ومن يتكلم بمثل هذا إلا من لا يدري ما فشا في العامة، ومن امتاز عنهم بالاسم فقط، وما صار هجيراهم عند الأموات ومصارع الرفات من دعائهم، والاستغاثة بهم، والمعكوف حول أجدانهم، ورفع الأصوات بالخوار، وإطهار

الفاقة والاضطرار، واللجأ في ظلمات البحر، والتطام أمواجه الكبار، والسفر نحوها بالأزواج والأطفال.

والله قد علم ما في طي ذلك كله من قبيح الخلقة والأفعال، وارتكاب ما نهى الله عنه، وإضاعة حقوق ذي العزة والجلال، والالتجاء المحقق إلى سكان المقابر في فتح أرحام العقام، وتزويج الأرامل والأيامى من الأنام، واستئزال السحاب والأمطار، واستمache المآرب والأوطار، ودفع المحاذير من المكاره والشدائد، والإنابة بأبوابها لنيل ما يرام من الحوائج والمقاصد.

وبالجملة: فأى مطلب أو مهرب ترى هنالك ربع المشهد مأهولاً، وقد قطعت إليه المهامة وعوراً وسهولاً، والنداء لساكنه أن يمنح أو يريح، والتأديب والخضوع والتوقير والرغبة، ومشاعر الرهبة.

وينضاف إلى ذلك -خصوصاً في الزيارات في الأعياد والموالد- نحر الأنعام، وترك الصلاة، وصنوف الملامى، وأنواع المعاصي للمليك العلام، وكثيرون لا طمع في حصرهم، ولعلمهم العموم^(١)، إلا من شاء الله، إن لم تلد زوجة أحدهم، أو طال مرض مريض منهم، أو أصاب امرأة التوق إلى المكاح، أو قحطت الأرض، أو دهمهم نازل من عدو، أو جراد أو غيرهما، أو راموا أمراً عناهم تحصيله؛ فالولي في كل ذلك نصب العين، وإذا جرى المقدور بنفع أو دفع ضرر، أو حصول مكروه كان المركوز في عقيدتهم التي لا يتحولون عنها: أن ذلك ثمرة الاستغاثه به، والإنابة إليه في الأولين، ودليل ضعف الاعتقاد، أو اختلال شرط من المنيب أو نحوهما في الثالث، فصار مدار التصرف والحصول له خاصة، أو مع الله في شيء دون شيء.

وحاصل معتقدهم: أن للولي اليد الطولى في الملك والملكوت، كما سيأتي في تحقيق هذا وشرح وقوعه في أفعال من على هذه العقيدة، وذكر ألقاظهم مبنية مفسرة، مصرحة بما حكيناه عنهم، وأنهم قد ذهبوا هذا المذهب المشروح آنفاً في

(١) هل يرى المنتصف عموم هذا الشرك والضلal كما شهد بذلك أئمة الإسلام، أو الأمر نادر، وما هناك إلا التبرك، كما يقول المحارب المكابر المالكي وأبلاؤه المغالطون.

سكان التراب، وأنزلوهم هذه المنزلة المحكية من مساواة رب الأرباب؛ وقد سردنا بعضها للبيان؛ وثلاثا يتمكن الخصم من جمود، أو يقدر على مدافعة، وليعرف كل سامع لما نمليه أن القائل: «بأن العوام قد يقع منهم عبارات موهمة، وقصارى أمرهم: التوسل». إما غالط، أو خالط، أو جاهل للدين، وإلا فما بعد هذا؟

فإن العامة في كثير من حالاتهم وتقليبهم قد أبدلوا معالم الشرع بسواها في هذه الجهة، فجعلوا الذهاب إلى قبة الشيخ، والتضرع له، والإلحاح عليه؛ عوضاً عن الخروج إلى ظاهر البلد للاستسقاء، والإنابة إلى الله في كشف تلك الباردة أو سيلاً إلى كشفها، مثل الخروج للتضرع إلى الله. ولكن عند بعضهم، وأما جمهورهم فلا يعرف لهذا المقدم وظيفة سوى عتبات المشايخ.

هذا مثال: ولقد سلكوا هذا المسلك في مريض أعين دأؤه، وذليل قهره أعدائه، وذو سفينة عصفت عليها الرياح، وتجارة امتدت آمال قاصدها إلى نيل الأرباح.

عاشراً: الإمام مُحَمَّد إسماعيل الهندي الدهلوي المتوفى سنة (١٢٤٦هـ) قال في كتابه القيم «نقوية الإيمان» (ص ١-٤): (الباب الأول في بيان الشرك والتوحيد):

«اعلم أن الشرك قد انتشر في الناس، وقل فيهم التوحيد الخالص ونذر، فأكثر الناس لا يعرفون معنى الشرك والتوحيد، بل جهلوه، ومع ذلك يدعون الإيمان، وهم مبتلون بالشرك، فعلينا أولاً أن نعرف معنى الشرك والتوحيد على ضوء القرآن الكريم.

ومن المعلوم أن أكثر الناس يدعون الأولياء، والرسل، والأئمة، والشهداء، والملائكة، والأغوال، والعفاريت عند الشدائد والمصائب، ويستمدون بهم في البلايا، ويقدمون النذور إليهم لقضاء حوائجهم، ويعبدون لهم أولادهم لرفع المصيبة عنهم، فيسمى أحد ابنه بـ«عبد النبي»، و«علي بخش» أي: هبة علي، و«بحسين بخش» أي: هبة حسين، و«بیر بخش» أي: هبة المرشد

وبعضهم يسمى ولده «بمدار بخش» أي: هبة مدار، «ويسالار بخش» أي: هبة سالار.

ويسمي البعض بغلام محي الدين «أي عبد محي الدين»، «وغلام معين الدين» أي عبد معين الدين.

وبعضهم يرسل ضفائر أولاده، لا يحلقها، ولا يقصرها على اسم بعض الأولياء؛ لكيلا يموت ولده، وبعضهم يلبس ولده الخيوط في عنقه على اسم بعض الأقطاب، وبعضهم يلبسه الثياب، وبعضهم يجعل في رجليه حلقة الحديد، وبعضهم يذبح لغير الله.

وبعضهم يستغيث بغيره في الكربات، مثلاً يقول: يا عبد القادر.

وبعضهم إذا حلف فيحلف بغير الله، مثل ما يفعله عباد الأصنام مع أصنامهم، ومع ذلك يدعون أنهم مسلمون!! سبحان الله هذا من العجب العجائب.

وقد قال الله تعالى فيهم في سورة يوسف: ﴿وَمَا يُؤْمِنُ أَكْثَرُهُمْ بِآيَاتِهِ إِلَّا وَهُمْ مُشْرِكُونَ﴾ [يوسف ١٠٦]. فإذا قيل لهم: لماذا تأتون بأعمال شركية مع ادعائكم الإيمان؟

فيجيبون: بأننا لا نشرك بالله، بل نظهر عقيدتنا في جناب الأنبياء والأولياء، وهذا ليس بشرك؛ لأننا لا نبلغهم إلى رتبة الألوهية والعبودية، بل نعتقد أنهم عباد الله وخلقهم، وقد أعطاهم الله قدرة التصرف في الكون، ويتصرفون فيه بمشيئته، فدعائهم هو دعاء الله، والاستغاثة بهم هو الاستغاثة به، والاستعانة بهم هو الاستعانة به، وهم أحباء الله يفعلون ما يشاءون، وهم شفاعونا عند الله، فنحن نتقرب منهم^(١) إلى الله -تبارك وتعالى-.

وسببه الوحيد أنهم تركوا كتاب الله وسنة رسوله، فاتبعوا الشهوات والهوى، ومالوا إلى الأساطير الكاذبة، وعملوا بالعادات والتقاليد السيئة، فلو تأملوا الكتاب والسنة لعرفوا أن الكفار كانوا يشبهونهم في عقائدهم الفاسدة.

(١) منهم، ولعله: «بهم»

وقال الله تعالى راداً عليهم في سورة يونس: ﴿وَسَبِّحْهُ مِنْ دُونِ مَا لَا يَبْصُرُهُمْ وَلَا يَنْفَعُهُمْ وَيَقُولُونَ هَؤُلَاءِ شُفَعَاؤُنَا عِنْدَ اللَّهِ قُلْ أَنْتُمُ الَّذِينَ يَدْعُونَ السَّمَكُوتَ وَلَا فِي الْأَرْضِ مُبَحِّثَةٌ وَقُلْ عَمَّا يُشْرِكُونَ﴾ [يونس: ١٨]. أي: الذين يدعون من دون الله لا يستطيعون أن يشفعوا، أو يضروا، وكذلك لا يقدر أحد لا في السماء ولا في الأرض أن يشفع لأحد إلا بإذن الله، فالأولياء والأنبياء لا يستطيعون أن يشفعوا لأحد إلا بإذن الله، فمن يعبد ولياً أو نبياً وهو يعتقد أنه شفيعه عند الله فهو شرك.

وقد قال الله تعالى في سورة الزمر: ﴿وَالَّذِينَ اتَّخَذُوا مِنْ دُونِهِ أَوْلِيَاءَ مَا نَعْبُدُهُمْ إِلَّا لِيُقَرِّبُونَا إِلَى اللَّهِ زُلْفَىٰ إِنَّ اللَّهَ يَحْكُمُ بَيْنَهُمْ فِي مَا هُمْ فِيهِ يَخْتَلِفُونَ إِنَّ اللَّهَ لَا يَهْدِي مَنْ هُوَ كَاذِبٌ كَفَّارٌ﴾ [الزمر: ٢٣]. فالآية تدل على أن من يتخذ أحداً وليه، ثم يعبد طناً منه أنه يقربه من الله، فهو شرك جلي.

كما قال الله تعالى في سورة المؤمنين: ﴿قُلْ مَنْ يَدْعُو مَلَكَتُ كُلِّ شَيْءٍ وَهُوَ يُجِيبُ وَلَا يُجَاوِزُ عَلَيْهِ إِلَّا كُنتُمْ تَعْلَمُونَ﴾ [المؤمنون: ٨٨-٨٩]. هذه الآية الكريمة تبين أن الله -تبارك وتعالى- لم يمكن أحداً أن يتصرف في العالم، وليس له قدرة أن يشفع لأحد عنده، ومن المعلوم أن كفار مكة ما كانوا يتخذون أصنامهم إلهاً^(١)، بل كانوا يعلمون أنهم عباد الله، ومن خلقه، لكنهم كانوا يدعون الأصنام، ويقدمون لهم النذور، ويجعلونهم شفعاء في البلاء، فهذا هو الشرك، فمن يعتقد مثل هذه الاعتقادات في غير الله بأنه يرفع البلاء، ويكشف الضر، ويقضي حوائج الإنسان، ويعطي الأولاد؛ فهو وأبوه جاهل كلاهما متساويان في الشرك.

وثبت أن الشرك لا يتوقف على أن يساوي أحداً بالله من المخلوقين.

بل معنى الشرك: أن ما خصه الله لنفسه من الصفات والنعوت والحقوق لا يشرك بها أحد غيره معه، نحو السجدة إلى القبور، والذبح لغير الله، ودعاء غيره

(١) كلما ولعله: ذكاهة.

في البلاء، واعتقاد التصرف في الكون، أو في شيء من ملكه بغير مشيئته، فيثبت من هذه الأمور الشيعة الشرك، فمن يخص هذه الحقوق المختصة بالله غيره من الأنبياء والأولياء وأهل القبور فقد أشرك.

الحادي عشر: العلامة مُحَمَّد بن علي الشوكاني المتوفى سنة (١٢٥٠هـ) بعد إيراده الأدلة على تحريم الشرك كبيره وصغيره وذكر ما يفعله المتعلقون بالأولياء من الدعاء لهم وغيره.

قال في كتابه الدر النضيد (ص ١٩): «وأما اعتقادهم أنها تضر وتنفع، فلو لا اشتغال ضمائرهم على هذا الاعتقاد؛ لم يدع أحدٌ منهم ميتًا أو حيًّا عند استجلابه لنفع أو استدفاعه لضرر قائلًا: يا فلان، افعل لي كذا وكذا، وعلى الله وعليك، وأنا بالله وبك.

وأما التقرب للأموات، فامظر ماذا يجعلونه من النذور لهم وعلى قبورهم في كثير من المحلات، ولو طلب الواحد منهم أن يسمح بجزء من ذلك لله تعالى لم يفعل، وهذا معلوم يعرفه من عرف أحوال هؤلاء.

فإن قلت: إن هؤلاء القبوريين يعتقدون أن الله تعالى هو الضار النافع، والخير والشر بيده، وإن استغاثوا بالأموات قصدوا إنجاز ما يطلبونه من الله سبحانه.

قلت: وهكذا كانت الجاهلية، فإنهم كانوا يعلمون أن الله هو الضار النافع، وأن الخير والشر بيده، وإنما عبدوا أصنامهم لتقريبهم إلى الله زلفى، كما حكاه الله عنهم في كتابه العزيز.

نعم إذا لم يحصل من المسلم إلا مجرد التوسل الذي قدمنا تحقيقه فهو كما ذكرناه سابقًا، ولكن من زعم أنه لم يقع منه إلا مجرد التوسل، وهو يعتقد من تعظيم ذلك الميت ما لا يجوز اعتقاده في أحد من المخلوقين، وزاد على مجرد الاعتقاد فتقرب إلى الأموات بالذبائح والنذور، وناداهم مستغيثًا بهم عند الحاجة؛ فهذا كاذب في دعواه أنه متوسل فقط.

فلو كان الأمر كما زعمه لم يقع منه شيء من ذلك، والمتوسل به لا يحتاج إلى رشوة بنذر، أو ذبيح، ولا تعظيم، ولا اعتقاد؛ لأن المدعو هو الله سبحانه، وهو

أيضاً المجيب، ولا تأثير لمن وقع به التوسل قط، بل هو بمنزلة التوسل والعمل الصالح، فأى جدوى في رشوة من قد صار تحت أطباق الثرى بشيء من ذلك؟ وهل هذا إلا من فعل من يعتقد التأثير اشتراكاً أو استقلالاً؟

ولا أعدل من شهادة أفعال جوارح الإنسان على بطلان ما ينطق به لسانه من الدعاوى الباطلة العاطلة، بل من زعم أنه لم يحصل منه إلا مجرد التوسل، وهو يقول بلسانه: يا فلان. منادياً لمن يعتقد من الأموات؛ فهو كاذب على نفسه، ومن أنكر حصول النداء للأموات والاستغاثة بهم استقلالاً، فليخبرنا ما معنى ما نسمعه في الأقطار اليمنية من قولهم: يابن العجيل، يا زيلعي، يابن علوان، يا فلان، يا فلان^(١) وهل ينكر هذا منكر أو يشك فيه شاك؟ وما عدا ديار اليمن فالأمر فيها أطم وأعم^(٢)، ففي كل قرية ميت يعتقد أهله وينادونه، وفي كل مدينة جماعة منهم حتى أنهم في حرم الله ينادون يابن عباس! يا محجوب! فما ظنك بغير ذلك، فلقد تلطف إبليس وجنوده - أخزاهم الله تعالى - لغالب أهل الملة الإسلامية بلطفه^(٣) تزلزل الأقدام عن الإسلام، فإنا لله وإنا إليه راجعون.

أين من يعقل معنى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ تَدْعُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ عِبَادُ أَثْنَالِكُمْ﴾ [الأعراف: ١٩٤].

﴿فَلَا تَدْعُوا مَعَ اللَّهِ أَحَدًا﴾ [البقر: ١٨٠].

﴿لَمْ دَعُوهُ لَنُفٍّ وَالَّذِينَ يَدْعُونَ مِنْ دُونِهِ لَا يَسْتَجِيبُونَ لَهُمْ بِشَيْءٍ﴾ [الرعد: ١٤٠].

وقد أخبرنا الله سبحانه أن الدعاء عبادة في محكم كتابه بقوله تعالى: ﴿ادْعُوهُ اسْتَجِبْ لَكُمْ إِنَّ إِلَهِكُمْ يَسْتَكْبِرُونَ عَنْ عِبَادَتِي سَيَدْخُلُونَ جَهَنَّمَ دَلِيلِينَ﴾ [عامر: ٦٠].

وأخرج أبو داود والترمذي وقال: حسن صحيح. من حديث النعمان بن بشير قال: قال رسول الله ﷺ: «إِنَّ الدَّعَاءَ هُوَ الْعِبَادَةُ». وفي رواية: «مَخِ الْعِبَادَةُ». ثُمَّ

(١) علق هنا الجماعة الذين طبعوا وصححوا الكتاب بقولهم: فومثل هذا ما يصنعه كل أحد عند الأولياء المشيئة قبورهم في النهار المصرية.

فأهم هذا وذاك، وكل ما سبأني أيها المالكي، ولهم أمثالك لعلهم يعقلون، ويتركون المكابرات

(٢) أهم هذا من هذا الإمام الذي تعترف بعلمه وتجنده إن كنت عاقلاً صادقاً.

(٣) كلما في الأصل ولعلها: بلطفه.

قرأ رسول الله ﷺ الآية المذكورة، وأخرج أيضًا النسائي وابن ماجه والمحاكم وأحمد وابن أبي شيبة باللفظ المذكور.

وكذلك البحر للأموات عبادة لهم، والنذر لهم بجزء من المال عبادة لهم، والتعظيم عبادة لهم، كما أن النحر للنسك، وإخراج صدقة المال، والخضوع، والاستكانة عبادة لله ﷻ بلا خلاف، ومن زعم أن ثم فرقاً بين الأمر فليهدء إلينا ومن قال: إنه لم يقصد بدعاء الأموات والنحر لهم والنذر عليهم عبادتهم.

فقل له: فلاي مقتضى صنعت هذا الصنع؟ فإن دعاءك الميت عند نزول أمر بك لا يكون إلا لشيء في قلبك عبر عنه لسانك، فإن كنت تهذي بذكر الأموات عند عروض الحاجات من دون اعتقاد منك لهم؛ فأنت مصاب بعقلك، وهكذا إن كنت تنحر لله، وتندر لله، فلاي معنى جعلت ذلك للميت وحملته إلى قبره، فإن الفقراء على ظهر البسيطة في كل بقعة من بقاع الأرض، وفعلك وأنت عاقل لا يكون إلا لمقصد قد قصده أو أمر قد أردته، وإلا فأنت مجنون قد رفع عنك القلم، ولا نوافقك على دعوى الجنون إلا بعد صدور أفعالك وأقوالك في غير هذا على نمط أفعال المجانين.

فإن كنت تصدرها مصدر أفعال العقلاء فأنت تكذب على نفسك في دعواك الجنون في هذا الفعل بخصوصه؛ فراراً عن أن يلزمك ما لزم عباد الأوثان الذين حكى الله عنهم في كتابه العزيز ما حكاه بقوله: ﴿رَجَعَلُوا قِيَّوً مِمَّا ذَرَأَ مِنَ الْحَرْثِ وَالْأَنْكَبِ نَصِيبًا فَقَالُوا هَذَا يَرْعِيهِمْ وَهَذَا إِشْرَاقٌ﴾ [الاسم ١٣٦].

وبقوله: ﴿وَيَجْعَلُونَ لِمَا لَا يَفْعَلُونَ نَصِيبًا مِمَّا رَزَقْنَاهُمْ يُقَالُوا لَنُنْفِثَنَّ عَنْ كُفْرٍ تَقْرُودٍ﴾

[الحمل ٥٦].

فإن قلت: إن المشركين كانوا لا يقرون بكلمة التوحيد، وهؤلاء المعتقدون في الأموات يقرون بها.

قلت: هؤلاء إنما قالوها بالاستتهم، وخالفوها بأفعالهم، فإن من استغاث بالأموات، أو طلب منهم ما لا يقدر عليه إلا الله سبحانه، أو عظمهم، أو نذر عليهم بجزء من ماله، أو نحر لهم؛ فقد نزلهم منزلة الآلهة التي كان المشركون

يفعلون لها هذه الأفعال، فهو لم يعتقد معنى لا إله إلا الله، ولا عمل بها، بل خالفها اعتقاداً وعملاً، فهو في قوله: لا إله إلا الله. كاذب على نفسه، فإنه قد جعل إلهاً غير الله يعتقد أنه يضر وينفع، وعبدته بدعائه عند الشدائد، والاستغاثة به عند الحاجة، وبخضوعه له، وتعظيمه إياه، ونحر له النخائر، وقرب إليه نفائس الأموال، وليس مجرد قول: لا إله إلا الله. من دون عمل بمعناها مثبتاً للإسلام، فإنه لو قالها أحد من أهل الجاهلية، وعكف على صنمه يعبد، لم يكن ذلك إسلاماً^(١). الرسائل السلفية (ص ٢١-٢٢).

وقال الشوكاني أيضاً في «نيل الأوطار» (٩٠ / ٤) في شرح حديث أبي الهياج الأسدي عن علي رضي الله عنه: «ألا أبعثك على ما بعثني عليه رسول الله ﷺ؟ لا تدع قبراً مشرفاً إلا سويته...». الحديث:

«ومن رَفَعَ القبور الداخل تحت الحديث دخولاً أولياً القبر والمشاهد المعمورة على القصور، وأيضاً هو من اتَّخَذَ القبور مساجد، وقد لعن النبي ﷺ فاعل ذلك كما سيأتي، وكم قد سرى عن تشييد أبنية القبور وتحسينها من مفاصد يبكي لها الإسلام، منها اعتقاد الجهلة لها كاعتقاد الكفار للأصنام، وعَظُمَ ذلك فظنوا أنها قادرة على جلب النفع ودفع الضرر، فجعلوها مقصداً لطلب قضاء الحوائج، وملجأً لنجاح المطالب، وسألوا منها ما يسأله العباد من ربهم، وشدوا إليها الرحال، وتمسحوا بها واستغاثوا.

وبالجملة: إنهم لم يدعوا شيئاً مما كانت الجاهلية تفعله بالأصنام إلا فعلوه، فإننا لله وإنا إليه راجعون، ومع هذا المنكر الشنيع والكفر الفظيع لا نجد من يفضب لله، ويتأخر حمية للدين الحنيف، لا عالماً، ولا متعلماً، ولا أميراً، ولا وزيراً، ولا ملكاً، وقد توارد إلينا من الأخبار ما لا يشك معه أن كثيراً من هؤلاء القبوريين أو أكثرهم إذا توجهت عليه يمين من جهة خصمه حلف بالله فاجراً، فإذا قيل له بعد ذلك: احلف بشيخك ومعتقدك الولي القلاني. تلثم، وتلكأ، وأبى، واعترف

(١) في هذا التقرير المصمم ما يقطع دابر ما يشغب به المالكي وأسلافه على الإمام مُحمَّد من أنه يحاصم قوماً يفعلون: لا إله إلا الله، ولا يعبدون الأولياء.

بالحق، وهذا من أبين الأدلة الدالة على أن شركهم قد بلغ فوق شرك من قال: إنه تعالى ثاني اثنين، أو ثالث ثلاثة^(١).

فيا علماء الدين، ويا ملوك المسلمين، أي رزء للإسلام أشد من الكفر، أي بلاء لهذا الدين أضر عليه من عبادة غير الله، وأي مصيبة يصاب بها المسلمون تعدل هذه المصيبة، وأي منكر يجب إنكاره إن لم يكن إنكار هذا الشرك البين واجباً؟

لقد سمعت لو ناديت حياً ولكن لا حياة لمن تنادي
ولو ناراً نفخت بها أضواء ولكن أنت تنفخ في رماد
الثاني عشر: العلامة الشريف الحسن بن خالد الحازمي المتوفى سنة (١٢٣٤هـ) قال في كتابه قوت القلوب في توحيد علام الغيوب (ص ٦٩-٧١):

«فصل: لقد عمت البلوى بهذا، فترى المتبوع يصرح لأتباعه بتفريج الكربات منه، ويدعوى اختصاص بعض صفات الرب كعلم الغيب، وربما توعد من يراه مقصراً فيما يعتاده منه بإنزال الضر الكوني القدري، وترى التابع يعظم متبوعه بما لم يأذن الله به، ويضيف إليه من العلم بالمغيبات والقدرة على ما يختص بالرب، حتى يقال: فلان متصرف في العالم. ويسمع له بغاية الخضوع التي هي حقيقة العبادة، ويسأله الرزق، والنصر، وتفريج الكربات، وإجابة المضطر، وكشف سوء، ويتخذونه نداءً يحبونهم كحب الله أو أشد، ويعبدون من دون الله ما لا يملك لهم رزقاً من السموات والأرض شيئاً، ولا يستطيعون مما كان أهل الأوثان والأصنام يسألونه من أوثانهم وأصنامهم حتى أربوا في هذا الزمان على عبادة الأصنام في زمان رسول الله ﷺ، فإن أهل الجاهلية يخلصون الدعوة لله إذا عصفت بهم الرياح في البحر، كما قال الله تعالى: ﴿فَإِذَا رَجَّعُوا فِي الْمَلِكِ دَعَوْا اللَّهَ مُخْلِصِينَ لَهُ الدِّينَ فَلَمَّا نَجَّاهُمْ إِلَى الْبَرِّ إِذَا هُمْ يُشْرِكُونَ﴾ [التكوير: ٦٥].

(١) هل ترى أيها القارئ أن الإمام مُحَمَّداً هو الوحيد الذي واجه الشرك والضلال، ألا ترى عبارات كثير من العلماء أشد من عبارات الإمام مُحَمَّد ﷺ.

وقوله تعالى: ﴿وَإِذَا سَأَلَكَ السَّارِقُ فِي اللَّيْلِ سَلِّ مَن تَدْعُونَ إِلَّا إِيَّاهُ فَلَمَّا مَنَّ بِكُمُ إِلَى النَّارِ أَهْرَمْتُمْ ۖ وَكَانَ الْإِنْسَانُ كَفُورًا ۝﴾ [الاسراء: ٦٧].

وقوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا رَسُوكُ جُؤَا فِي الْفُلْكِ دَعُوا اللَّهَ مُخْلِصِينَ لَهُ الدِّينَ فَلَمَّا نَجَّيْنَاهُمْ إِلَى الْبَرِّ إِذَا هُمْ يُشْرِكُونَ ۝﴾ [العنكبوت: ٦٥].

فأخبر أنهم عند الاضطرار يدعونه لا شريك له، وأنه يلذهب عنهم كل ما يعبد من دون الله... وهؤلاء الضلال في هذا الزمان إذا عصفت بهم الريح تنادوا: ليدع كل منكم شيخه، ولا تسمع إلا يا زيلعي، يا حضرمي، يا بدوي، يا عبد القادر، يا شاذلي، يا صندل، يا أبا فراج فرجها، يا فلان، يا فلان. لا تسمع منهم من يقول: يا الله. فيرتج المركب بالأصوات بذكر الشيوخ، وهذا هو الشرك الأكبر الذي لا يغفره الله، وأباح دم صاحبه وماله وذريته لأهل الإسلام؛ لأنه سأل غير الله ما لا يقدر عليه إلا الله، فقد عبده مع الله، واتَّخَذَهُ إِلَهًا وَرَبًّا، وإن سَمَاهُ شَيْخًا وَسَيِّدًا، أولمناقضته كلمة التوحيد بالكفر والشرك هو لحقيقته ومعناه؛ لأنه أعطاه غاية خضوعه وذله وفقره ومسكته من الدعاء والسجود والتقرب بالذبح ونحوها لغير الله، وهو معنى العبادة التي هي معنى الألوهية، وجعل العاجز الفقير بالذات الذي لا يملك مثقال ذرة في السموات ولا في الأرض شبيهاً بالقادر الغني مالك السموات والأرض، كما قال تعالى: ﴿قُلْ ادْعُوا الَّذِينَ زَعَمْتُمْ مِن دُونِ اللَّهِ لَا يَمْلِكُونَ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ فِي السَّمَوَاتِ وَلَا فِي الْأَرْضِ وَمَا لَهُمْ فِيهِمَا مِن شِرْكٍ وَمَا لَهُم مِّنْ ظَهِيرٍ ۝﴾ [سبا: ٢٢].

الثالث عشر: العلامة السيد صديق حسن خان القنوجي الهندي المتوفى سنة (١٣٠٧هـ) بعد كلامه عن توحيد الربوبية وإيمان الناس به، في كتابه «الدين الخالص» (١/ ١٨٥-١٨٧).

فَقَالَ: «وهم - مع ذلك - في توحيد العبودية قاصرون، وعن صراط الهدى ناكبون، فتبين لك بهذا أن التوحيد لا يتم إلا بإخلاص الربوبية والعبودية، وهي "في هذا الزمان الأخير - بل من زمن كثير - غريب جداً في أكثر الحلق وغالب الناس».

وهذا معنى قوله ﷺ: «بدأ الإسلام غريبًا، وسيعود كما بدأ..» ثم قال: فطوبى للغرياء».

وهذا يرشدك إلى قلة أهل التوحيد الذين خلقت لهم الجنة. وفيه أيضًا بشاراة للموحدين على قلة جمعهم، وكسر حالهم، وذلتهم في الناس. قاله الله يا أيها الناس، تمسكوا بأصل دينكم الذي ارتضاء الله تعالى لكم، ودعا إليه نبيكم، وقاتل المشركين عليه، وندبنا إليه، وجاهد فيه لله حق جهاده. وأساس هذا الدين ورأسه ونبراسه، وشهادة أن لا إله -أي: لا معبود-^(١) إلا الله، واعرفوا معناها، واستقيموا عليها، وادع الناس -تبعا لرسول الله ﷺ- إليها، واجعلوها كلمة باقية في أبناء زمانكم، إتماما للحجة، وإيضاحا للمحجة، وكونوا من أهلها، وأحبوا أهلها، واجعلوهم إخوانكم في الدين، ولو كانوا بعيدين، واكفروا بالطواغيت، وعادوهم، وأبغضوهم، وأبغضوا من أحبهم، أو جادل عنهم.

ومن لم يكفرهم، أو قال: ما علي منهم. أو قال: ما كلفك الله بهم. فقد كذب هذا على الله واقتري، فقد كلفه الله بهم، وفرض عليه الكفر بهم، والبراءة منهم، ولو كانوا إخوانهم وأولادهم^(٢).

قاله الله، تمسكوا بذلك، لعلكم تلقون ربكم وأنتم لا تشركون به شيئا. الشرك الذي تسرب إلى المسلمين في العصور الأخيرة أغلظ من شرك الجاهلية^(٣).

وإذا أحطت بما ذكرنا علما؛ أدركت أن كفر المشركين من المؤمنين^(٤) من أمة

(١) كنا وهذا تفسير باطل، ولعله وقع سقط من النسخ أو الطابع، والصواب أن يقال: لا معبود بحق إلا الله. وكلامه فيما بعد هذا يدل على صحة فهم هذه الكلمة.

(٢) هذا إشارة إلى أصل الولاء والبراء، فلكم الأصل العظيم الذي حث عليه القرآن العظيم والسنة النبوية، وسار عليه السلف الصالح.

(٣) هذه شهادة من عالم عرف ما عليه الناس في زمانه.

(٤) لعله يقصد به: «من المؤمنين»: الذين يذهبون للإيمان.

رسولنا ﷺ في العرب والعجم أعظم من كفر الذين قاتلهم النبي ﷺ .
وقد سمعت أن الله تعالى ذكر عن الكفار أنهم إذا مسهم الضر تركوا غير الله
من السادة والقادة والطواغيت، فلم يدعو أحداً منهم، ولم يستغيثوا بهم، بل
أخلصوا لله وحده لا شريك له.

وأنت ترى المشركين المدعين للإيمان من المسلمين، وفيهم من يدعي أنه من
أهل العلم والفضل، وفيه الصلاح والزهد والاجتهاد في العبادة، إذا مسه الضرر
وأهمه أمر من أمور الدنيا، قام يستغيث بغير الله من الأولياء كـ «معروف الكرخي»،
و«الشيخ عبد القادر الجيلاني»، و«سالا رومدار» ونحوهم.

وأجل من هؤلاء مثل الخلفاء الراشدين والصحابة المكرمين أجمعين .
وأجل منهم رسول الله ﷺ .

وأشنع وأفطع وأقبح وأعظم جرماً وأطم ضلالة أنهم يستغيثون بالطواغيت،
والأجداث، وأهل القبور، والمردة من الجن والشياطين، ويذبحون لهم،
وينذرون لهم، ويسافرون إلى أنصابهم، ويفزعون إلى أحبارهم ورهبانهم؛ تقليداً
في الفروع والأصول المبنية على شفا جرف هار، فإننا لله وإنا إليه راجعون.

اللهم توفنا مسلمين، وألحقنا بالصالحين، ولا تشركنا يوم الدين مع
المشركين، رحم الله من نصح نفسه، وعرف أن وراءه جنة ونارا، وأن الله تعالى
جعل لكل منهما أهلاً وأعمالاً.

الرابع عشر: العلامة السيد نعمان خير الدين الشهير بابن الألويسي المتوفى
سنة (١٣١٤هـ) في كتابه «جلاء العينين» (ص ٤٤٨) خلال حديثه عن الاستغاثة
الشركية.

قال: «قال الشيخ محمد الأمين السويدي الشافعي: ولا يجوز ذلك إلا من
جهل آثار الرسالة، ولهذا عمت الاستغاثة بالأموات»^(١) عند نزول الكربات،

(١) هل ترى المالكى يؤمن بما قاله الإمام محمد، أو سيكذب علماء المسلمين السابقين واللاحقين، ويرى
أن المسلمين لا ذنب لهم إلا التبرك الذي أقصاه الهدى والخطأ.

يسألونهم، ويتضرعون إليهم، فكان ما يفعلونه معهم أعظم من عبادتهم واعتقادهم في رب السموات». انتهى.

ثم قال الشيخ نعمان: «قال المانعون: وهل سمعتم أن أحداً في زمانه - صلى الله تعالى عليه وسلم -، أو ممن بعده في القرون الثلاثة المشهود لأهلها بالنجاة والصدق، وهم أعلم منا بهذه المطالب، وأحرص على نيل مثل تيك الرغائب؛ استغاث بمن يزيل كربته التي لا يقدر على إزالتها إلا الله سبحانه، أم كانوا يقصرون الاستغاث على مالك الأمور، ولم يعبدوا إلا إياه.

ولقد جرت عليهم أمور مهمة وشدائد مدلهمة في حياته - صلى الله تعالى عليه وسلم - وبعد وفاته، فهل سمعت عن أحد منهم أنه استغاث بسيد المرسلين - صلى الله تعالى عليه وسلم -؟ أو قالوا: إنا مستغيثون بك يا رسول الله؟ أم بلغك أنهم لاذوا بقبره الشريف - وهو سيد القبور - حين ضاقت منهم الصدور؟ كلا! لا يمكن لهم ذلك، وإن الذي كان بعكس ما هنالك، فلقد أثنى الله تعالى عليهم، ورضي عنهم، وقال - عز من قائل -: ﴿إِذْ تَسْتَيْثِقُونَ رِيكُم فَاسْتَجَابَ لَكُمْ﴾ [الأنعام: ٢٩]. مبيناً لنا سبحانه أن هذه الاستغاث هي أخص الدعاء، وأجلى أحوال الالتجاء، ففي استغاث المضطر بغيره تعالى عند كربته: تعطيل لتوحيد معاملته الخاصة به».

الخامس عشر: العلامة أبو المعالي محمود شكري الألوسي المتوفى سنة (١٣٤٢هـ) في كتابه «غاية الأمان في الرد على النبهاني» (١/ ٣٧) قال:

«الامر الرابع من الأمور التي يجب التنبيه عليها: أن من مكابد الغلاة التي كادوا بها العوام أنهم يقولون: إن الاستغاث بالأموات، ونداءهم في المهمات، وشد الرحال لزيارة قبورهم، وتقديم قرايبتهم إليها ونذورهم؛ هو من علامات محبتهم، والتقرب بقربتهم، ومن أنكر ذلك وأبى ما هنالك، ونهى عن زخرفتها، وإيقاد السرج عليها، وبناء المساجد عليها، وقصد أهلها في طلب الحاجات، والالتجاء إليها في المهمات؛ فهو من المبغضين للصالحين، والمنكرين لكرامات الأولياء والصديقين، إلى غير ذلك من أقوالهم المناسبة لضلالتهم، كبرت كلمة تخرج من أفواههم.

فإن من أنكر مثل تلك البدع والضلالات هم المحبون لهم، والمحافظون على هديهم وطريقتهم، وأما هؤلاء الغلاة وأعداء الهداة فقد أفسدوا الدين، وسدوا طريق الموحدين، يعرف ذلك من وقف على أحوالهم، وما قالوه في الإسلام، وما بدلوه من الدين، وما عليه أهل البوادي اليوم والأعراب من الكفر بآيات الله ورد أحكام القرآن، والاستهزاء بذلك^(١)، والرجوع إلى سوائف البادية وما كانت عليه من العادات والأحكام الجاهلية، وأمثلهم حالاً من عرف أن كتاب الله وأحاديث رسوله عند أهل البلاد، فلم يرفع بذلك رأساً، ولم يبال بشيء مما هنالك، أو هو جاهل بما جاءت به الرسل، ونزلت به الكتب، لا شعور له بشيء من ذلك، ولا يدري ما الناس من أمر دينهم^(٢).

وغالب أهل المدن منهمكون في اللذائذ والشهوات، قد أعرضوا عن الشريعة وما ورد فيها من الأوامر والنواهي، ولم يلتفتوا إلى ما في كتب الفقه من الأحكام، وظنوا أن سيئاتهم تغفر بنذورهم إلى القبور، ونداء أهلها، والاستغاثة بهم، وأن من منعمهم من دعاء الأنبياء والصالحين، والاستعانة بهم، والاستغاثة بهم في الشدائد والمهمات، وأنهم لا يدعون مع الله في الحاجات والملمات، ولا يذبح لهم تقريباً، ولا يطاف بقبورهم، ولا يتوكل عليهم - فقد استخف بهم، وتنقصهم، وهضمهم حقهم.

وأصل هذا أنهم لا يفرقون بين حق الله وحق العباد، ولا تميز عندهم في ذلك، بل يرون استحقاقهم كثيراً من العبادات المختصة بالله، وهذا يشبه غلو النصاري في المسيح وغيره، وقد قالوا لمن أنكر عليهم عبادة المسيح: قد تنقصت المسيح، وقلت فيه قولاً عظيماً.

السادس عشر: العلامة شهاب الدين السيد محمود الألوسي المتوفى سنة (١٢٧٠هـ).

(١) هذا يؤكد ما ذكره علماء الدعوة وغيرهم من حال هؤلاء الأعراب، وبين لك ظلم المالكي وأسلانه للإمام مُحمَّد وأتباعه.

(٢) كذا، ولعله سقط من الكلام مثل قوله: فما عليه.

قال: «وقال الوالد -عليه الرحمة- أيضًا في باب الإشارة من تفسيره ما نصه: قال تعالى: ﴿وَإِذَا نُنَادِيَهُمْ أَيْنَمَا مَيَّسَتْ تَعْرِفُ فِي وُجُوهِ الَّذِينَ كَفَرُوا السُّعُورَ﴾ [الحج: ٧٢] الآية.

فيه إشارة إلى ذم المتصوفة الذين إذا سمعوا الآيات الرادة عليهم ظهر عليهم التجهم والبسور، وهم في زماننا كثيرون، فإننا لله وإنا إليه راجعون.

وفي قوله تعالى: ﴿إِنَّكَ الْذِيكَ تَدْعُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ لَنْ يَخْلُقُوا ذُبَابًا﴾ [الحج: ٧٣]. الآية، إشارة إلى ذم الغالين في أولياء الله تعالى حيث يستغيثون بهم في الشدة، غافلين عن الله تعالى، وينذرون لهم النذور، والعقلاء منهم يقولون: إنهم وسائلنا إلى الله تعالى، وإنما ننذر لله تعالى ﴿فَلْيَقْضِ اللَّهُ فِي دَعْوَاهُمُ الْأُولَى﴾ أشبه الناس بعبدة الأصنام القائلين: ﴿مَا نَعْبُدُهُمْ إِلَّا لِيُقَرِّبُونَا إِلَى اللَّهِ زُلُمَى﴾ [الزمر: ٢٣].

ودعواهم الثانية لا بأس بها لو لم يطلبوا منهم بذلك شفاء مريضهم، أو رد غائبهم، أو نحو ذلك، والظاهر من حالهم الطلب، ويرشدك إلى ذلك أنه لو قيل: انذروا لله تعالى، واجعلوا ثوابه لو الذيكم، فإنهم أحوج من أولئك الأولياء. لم يفعلوا».

وقال أيضًا عذر تفسير قوله تعالى: ﴿دَعُوا اللَّهَ مُخْلِصِينَ لَهُ الدِّينَ﴾ [المكوت: ٦٥]. الآية ما نصه: «فالآية دالة على أن المشركين لا يدعون غيره تعالى في تلك، وأنت خير بأن الناس اليوم إذا اعتراهم أمر خطير وخطب جسيم في بر أو بحر، دعو من لا يضر، ولا ينفع، ولا يرى، ولا يسمع، فمنهم من يدعو الخضر واليابس، ومنهم من ينادي أبا الخميس والعباس، ومنهم من يستغيث بأحد الأئمة، ومنهم من يضرع إلى شيخ من مشايخ الأئمة، ولا ترى فيهم أحدًا يخص مولاه بتضرعه ودعاه»^(١)، ولا يكاد يمر له ببال أنه لو دعا الله تعالى وحده يتجو من هاتيك الأحوال.

فبالله تعالى عليك، قل لي: أي الفريقين -من هذه الحثيثة- أهدي سبيلاً،

(١) قد تواترت هذه الأقاويل الشنيعة التي تصدر عن القبوريين في حال الشدة على عكس ما يفعله المشركون في الجاهلية.

وأي الداعيين أقوم قبلاً؟ وإلى الله سبحانه المشتكى من زمان عصفت فيه ريح الجهالة، وتلاطمت أمواج الضلالة، وغرقت سفينة الشريعة، وأتخذت الاستغاثة بغير الله تعالى للنجاة ذريعة، وتعذر على العارفين الأمر بالمعروف، وحال دون النهي عن المنكر صنوف الحتوف^(١). اهـ.

السابع عشر: العلامة مُحَمَّد بشير السهسواني المتوفى سنة (١٣٢٦هـ) في كتابه «صيانة الإنسان عن وسوسة الشيخ دجلان» (ص ٤٣١).

«... السادس: أنك قد عرفت - فيما تقدم - أن الشيخ مُحَمَّد بن عبد الوهاب لم يكفر السواد الأعظم من المسلمين، ومن كفره فلم يكفره بارتكاب ذنب من الكبائر كما هو مذهب الخوارج، إنما كفره بدعوة غير الله، بحيث يطلب فيها منه ما لا يقدر عليه إلا الله، وهذا لا يستريب أحد من أهل العلم والديانة أنه عبادة لغير الله، وعبادة غير الله لا شك في كونها كفرًا، مع أنه لم يكفره أيضًا حتى عرفه الصواب ونبهه.

وأيضًا: قد عرفت - فيما مر - أن الشيخ ليس بمنفرد في هذا التكفير، بل جميع أهل العلم من أهل السنة والجماعة يشاركونه فيه، لا أعلم أحدًا مخالفًا له، منهم تقي الدين بن تيمية، وابن قيم الجوزية، وابن عقيل، وصاحب الفتاوى البزازية، وصنع الله الحلبي، والمقرئ الشافعي، ومحمد بن حسين النعمي الزبيدي، ومحمد بن إسماعيل الصنعاني، ومحمد بن علي الشوكاني، وصاحب الإقناع، وابن حجر المكي، وصاحب النهر الفائق، والإمام البكري الشافعي، والحافظ عماد الدين بن كثير، وصاحب الصارم المنكي، والشيخ حمد بن ناصر، والعلامة الإمام الحسن بن خالد، والشيخ العلامة مُحَمَّد بن أحمد الحفظي وغيرهم^(١).

وقال في النهر الفائق: اعلم أن الشيخ قاسمًا - وهو من أكابر العلماء الحنفية رحمهم الله تعالى - قال في شرح درر البحار: إن النظر الذي يقع من أكثر العوام، بأن يأتي قبر بعض الصالحاء قائلًا: يا سيدي فلان، إن رد غائب، أو عوفي

(١) صيانة الإنسان عن وسوسة الشيخ دجلان (ص ١٩٨) نقلًا عن صاحب جلاء العينين.

مريضی؛ فلک کذا. باطل إجماعاً لوجوه... إلخ.
إلى أن قال: ومنها الظن أن الميت يتصرف في الأمور، واعتقاد هذا كفر،
والمسلم لا يطلب حاجته من غير الله، فإن من طلب حاجته من ميت أو غائب فقد
فارق الإسلام.

وممن صرح بهذه المسألة من علمائنا الحنفية صاحب الفتاوى البزازية،
والعلامة صنع الله الحلبي المكي، وصاحب البحر الرائق، وصاحب الدر
المختار، والعلامة قاسم ابن قطلوبغا، والعلامة بير علي البركوي صاحب الطريقة
المحمدية، وأبو سعيد الخادمي، ومولى عبد الحي اللكهنوي، وغيرهم -رحمهم
الله أجمعين- اهـ^(١).

من كتاب الشيخ مُحَمَّد بن عبد الوهاب مجدد القرن الثاني عشر (ص ١٥٤-
١٥٥) للشيخ أحمد بن حجر آل بوطامي.

الثامن عشر: الكاتب الشهير مصطفى لطفى المنفلوطي في كتابه «النظرات»
(٢/٤٥-٤٩) قال:

«كتب إلي أحد علماء الهند كتاباً يقول فيه: إنه اطلع على مؤلف ظهر حديثاً
بلغة «التاميل» وهي لغة الهنود الساكنين «بناقور» وملحقاتها بجنوب «مدراس»،
موضوعه: تاريخ حياة السيد عبد القادر الجيلاني وذكر مناقبه وكراماته، فرأى فيه
من بين الصفات والألقاب التي وصف بها الكاتب السيد عبد القادر ولقبه بها
صفات وألقاباً بمقام الألوهية أليق منها بمقام النبوة، فضلاً عن مقام الولاية، كقوله
«سيد السموات والأرض»، و«النفاع الضرار»، و«المتصرف في الأكوان»،
و«المطلع على أسرار الخليقة»، و«محيي الموتى»، و«مبْرِئ الأعمى والأبرص»
و«الأكمه»، و«أمره من أمر الله»، و«ماحي الذنوب»، و«دافع البلاء»، و«الرافع
الواضع»، و«صاحب الشريعة»، و«صاحب الوجود التام»، إلى كثير من أمثال هذه
النعوت والألقاب.

(١) من حكم الله الواحد الأحد للمصري.

ويقول الكاتب: إنه رأى في ذلك الكتاب فصلاً يشرح فيه المؤلف كيفية التي يجب أن يتكيف بها الزائر لقبر السيد عبد القادر الجيلاني يقول فيه: أول ما يجب على الزائر: أن يتوضأ وضوءاً سابقاً، ثم يصلي ركعتين بخشوع واستحضار، ثم يتوجه إلى تلك الكعبة المشرفة! وبعد السلام على صاحب الضريح المعظم يقول: يا صاحب الثقلين أغثني، وأمدني بقضاء حاجتي، وتقربك كربتي!، أغثني يا محيي الدين عبد القادر أغثني يا ولي عبد القادر، أغثني يا سلطان عبد القادر، يا بادشاه عبد القادر أغثني يا خوجة عبد القادر! يا حضرة الغوث الصمداني، يا سيدي عبد القادر الجيلاني، عبدك ومريدك مظلوم عاجز محتاج إليك في جميع الأمور في الدين والدنيا والآخرة^(١).

(١) لما كت في الهدى أكرم بالتدريس في الجامعة السلفية بنارس في حدود (١٣٩٠هـ) رايتي أحد طلاب العلم من الخرافيين، فقدم لي مجلداً ضخماً فيه مناقب عبد القادر الجيلاني، فرأيت فيه من العجائب الكفرية ما لا يحيط به بالبال، ومن ضمن هذه العجائب قصة مضمونها: أن الله -تبارك وتعالى- كان يحشي مع عبد القادر على شاطئ نهر، فانزلت به رجلاه، فانتشله عبد القادر من هذه السلطة -تعالى الله عما يقول الملحنون علواً كبيراً- فنصحه، وبيّن له أن هذا الكلام لا يقوله إلا الرنادقة الذين يكيدون للإسلام والمسلمين بحمل هذه الزندقة والإلحاد، وأعطيت فكرة من توحيد الله وما جاء به الرسل جميعاً، فوالله ما أنصرف من عندي إلا بعد أن مزق الكتاب بيده، كأنني أراه الآن وهو يمزقه.

ولقد رأيت بعيني ما يفعله القبوريون عند قبور الصالحين أو غيرهم ما يتدلى له الجبين.

وزرت الهند أنا والشيخ عبد الرزاق المبارك وعبد الرب نواب أحد المدرسين بالجامعة الإسلامية في حدود (١٤١٠هـ) فلعب بنا بعض طلاب العلم السلفيين إلى مسجد نظام الدين بدلهي، فرأينا فيه خمس قباب أكبرها قبة نظام الدين، ورأينا من الرائزين من الفلو والخشوع والتلذل ما لا تراه عند بيت الله العتيق، وجاء رجل لا بأساً إزاراً ورداء مصبوغين بالأحمر أو الأصفر، مكشوف الرأس، في هيئة المحرم، وغير ساجداً أمام قبة نظام الدين، ثم قام يحشي القهقري، ثم سجد سجدة أخرى عند عتبة القبة، ونحن واقفون مشدوهون من هذه الأعمال الشركية العظيمة، ولا نستطيع الكلام، فجاءنا رجل يهتد بالكلام كالجمل الهائج، لا تدري ما يقول، فسألت أنا والشيخ عبد الرزاق زميلنا عبد الرب عما يقول؟ فقال: يقول: إن الناس في عبادة وأنتم تخرجون؟ يعني في عبادة أصحاب هذه القباب، وهذا المسجد قريب من المسجد المركزي لجماعة التبليغ، وهم معظمون نظام الدين هذا، ولا يذكرون هذه الشراكيات القبيحة؛ لأنهم مشغولون بالدعوة إلى غراماتهم وأساطيرهم المناهضة للتوحيد وأهله، بل في مسجدهم قبور مقدسة، والله في خلفه شئون

ويقول الكاتب أيضًا : «إن في بلدة ناكور في الهند قبر يسمى «شاء الحميد» وهو أحد أولاد السيد عبد القادر - كما يزعمون - ، وأن الهنود يسجدون^(١) بين يدي ذلك القبر سجودهم بين يدي الله ! وأن في كل بلدة من بلاد الهند وقراها مزارًا يمثل مزار السيد عبد القادر ، فيكون القبلة التي يتوجه إليها المسلمون في تلك البلاد والملجأ الذي يلجئون في حاجاتهم وشدائدهم إليه ، ويتفقون من الأموال على خدمته وسنته وفي موالده وحضرته ما لو أنفق على فقراء الأرض جميعًا لصاروا أغنياء !!» .

هذا ما كتبه إليّ ذلك الكاتب ، ويعلم الله أنني ما أتممت قراءة رسالته حتى دارت بي الأرض الفضاء ، وأظلمت الدنيا في عيني ، فما أبصر شيئًا حولي شيئًا ، حزنا وأسفا على ما آلت إليه حالة الإسلام بين أقوام أنكروه بعدما عرفوه ، ووضعوه بعدما رفعوه ، وذهبوا به مذاهب لا يعرفها ، ولا شأن لها بها .

أي عين يجعل بها أن تستبقي في محاجرها قطرة واحدة من الدمع فلا ترقبها أمام هذا المنظر المؤلم المحزن ، منظر أولئك المسلمين وهم ركب سجد على أعتاب قبر ربهم كان بينهم من هو خير من ساكنه في حياته ، فأحرى أن يكون كذلك بعد مماته !

أي قلب لا يستطيع أن يستقر بين جنبي صاحبه ساعة واحدة ، فلا يطير جزعًا حينما يرى المسلمين أصحاب دين التوحيد أكثر من المشركين إشراكًا بالله ، وأوسعهم دائرة في تعدد الآلهة وكثرة المعبودات !

لِمَ ينقم المسلمون التلث من المشركين ؟

لِمَ يحملون لهم في صدورهم تلك الموجعة وذلك الضغن ، وعلام يحاربونهم ، وفيهم يقاتلونهم وهم لم يبلغوا من الشرك بالله مبلغهم ، ولم يفرقوا فيه إضراقهم ؟

(١) إن أسلاف المالكي ليباركون هذه الأعمال ، ويدافعون عنها وعن أهلها ، فكم هو البون شاسع بين هذا الرجل وأمثاله وبين أولئك المروجين لهذه الأعمال الغريبة التي ينشئ لها الجبين ، وتلطف منها العبرات ، وتفسح منها جلود المؤمنين .

يدين المشركون بآلهة ثلاثة، ولكنهم يشعرون بغربة هذا التعدد وبعده عن العقل، فيتأولون فيه، ويقولون: إن الثلاثة في حكم الواحد. أما المسلمون فيدينون بآلاف من الآلهة أكثرها جذوع أشجار، وجثث أموات، وقطع أحجار، من حيث لا يشعرون!

كثيراً ما يضمّر الإنسان في نفسه أمراً وهو لا يشعر به، وكثيراً ما تشتمل نفسه على عقيدة خفية لا يحس باشتغال نفسه عليها، ولا أرى مثلاً لذلك أقرب من المسلمين الذين يلتجئون في حاجاتهم ومطالبهم إلى سكان القبور، ويتضرعون إليهم تضرعهم للإله المعبود، فإذا عتب عليهم في ذلك عاتب، قالوا: إنا لا نعبدهم، وإنما نتوسل بهم إلى الله. كأنهم لا يشعرون أن العبادة ما هم فيه، وأن أكبر مظهر لألوهية الإله المعبود أن يقف عباده بين يديه ضارعين خاشعين يلتمسون إمداده ومعونته، فهم في الحقيقة عابدون لأولئك الأموات من حيث لا يشعرون^(١)!

جاء الإسلام بعقيدة التوحيد ليرفع نفوس المسلمين، ويغرس في قلوبهم الشرف والعزة والأنفة والحمية، وليعتق رقابهم من رق العبودية، فلا يذل صغيرهم لكبيرهم، ولا يهاب ضعيفهم قويهم، ولا يكون لذي سلطان بينهم سلطان إلا بالحق والعدل، وقد ترك الإسلام بفضل عقيدة التوحيد ذلك الأثر الصالح في نفوس المسلمين في العصور الأولى، فكانوا ذوي أنفة وعزة وإباء وغيرة، يضررون على يد الظالم إذا ظلم، ويقولون للسلطان إذا جاوز حده في سلطانه: قف مكانك، ولا تغل في تقدير مقدار نفسك، فإنما أنت عبد مخلوق، لا رب معبود، واعلم أن لا إله إلا الله!

هذه صورة من صور نفوس المسلمين في عصر التوحيد، أما اليوم وقد داخل عقيدتهم ما داخلها من الشرك الباطن تارة والظاهر أخرى، فقد ذلت رقابهم، وخفت رءوسهم، وضرعت نفوسهم، وفترت حميتهم، فرضوا بخطة الخسف، واستناموا إلى المثزلة الدنيا، فوجد أعدائهم السبيل إليهم، فغلبوهم على أمرهم،

وملكوا عليهم نفوسهم وأموالهم ومواطنهم وديارهم، فأصبحوا من الخاسرين .
والله لن يسترجع المسلمون سالف مجدهم، ولن يبلغوا ما يريدون لأنفسهم
من سعادة الحياة وهناءتها، إلا إذا استرجعوا قبل ذلك ما أضاعوه من عقيدة
التوحيد، وإن طلوع الشمس من مغربها، وانصباب ماء النهر من منبعه أقرب من
رجوع الإسلام إلى سالف مجده ما دام المسلمون يقفون بين يدي الجيلاني كما
يقفون بين يدي الله، ويقولون للأول كما يقولون للثاني: «أنت المتصرف في
الكائنات، وأنت سيد الأرضين والسماوات» !!
إن الله أغير على نفسه من أن يسعد قومًا يزدرونه، ويحتقرونه، ويتخذونه
وراءهم ظهرًا !!

فلذا نزلت بهم جائحة، أو ألمت بهم ملمة، ذكروا الحجر قبل أن يذكروه،
ونادوا الجذع قبل أن ينادوه.

بمن استغيث؟ وبمن استنجد؟ ومن الذي أدعوه لهذه الملمة الفادحة؟ أأدعو
علماء مصر وهم الذين يتهافون على «يوم الكنيسة» تهافت الذباب على الشراب،
أما علماء الأستانة وهم الذين قتلوا جمال الدين الأفغاني^(١) ليحيوا أبا الهدى
الصيادي شيخ طريقة الرفاعية؟ أم علماء العجم وهم الذين يحجون إلى قبر الإمام
كما يحجون إلى البيت الحرام؟ أم علماء الهند وبينهم أمثال مؤلف هذا الكتاب؟
يا قادة الأمة ورؤساءها عذرتنا العامة في إشراكها وفساد عقائدها، وقلنا: إن
العامي أقصر نظرًا، وأضعف بصيرة من أن يتصور الألوهية، إلا إذا رآها ماثلة في
النصب والتماثيل والأضرحة والقبور^(٢) فما عذرکم أنتم وأنتم تتلون كتاب الله،
وتقرءون صفاته ونعوته، وتفهمون معنى قوله تعالى: ﴿قُلْ لَا يَمْلِكُ مَنْ فِي السَّمَوَاتِ
وَالْأَرْضِ الْغَيْبَ إِلَّا اللَّهُ﴾ [النمل: ٦٥].

وقوله مخاطبًا نبيه: ﴿قُلْ لَا أَمْلِكُ لِنَفْسِي نَقْمًا وَلَا ضَرًّا﴾ [الأعراف: ١٨٨].

(١) لعل المتعلوطين كان محدوقًا بجمال الدين الأفندي، لأنه لم يعرف خطورته وضلاله.
(٢) هذا به نوع من التبرل، لأن ذنب علماء السوء أعظم من ذنب العوام حيث لم ينكروا هذه الشراكيات، وشر
من ذلك إقراهم لها، ودفعهم عن أهلها.

وقوله: ﴿وَمَا رَمَيْتَ إِذْ رَمَيْتَ وَلَكَ رَبُّكَ اللَّهُ رَمَى﴾ [الأنعام: ١٧].

إنكم تقولون في صباحكم ومساءلكم وغدوكم ورواحكم:

كل خير في اتباع من سلف وكل شر في ابتداع من خلف

فهل تعلمون أن السلف الصالح كانوا يجصصون قبراً، أو يتوسلون بضريح؟
 وهل تعلمون أن واحداً منهم وقف عند قبر النبي ﷺ، أو قبر أحد من أصحابه وآل بيته يسأله قضاء حاجة أو تفريح هم؟ وهل تعلمون أن الرفاعي والدسوقي والجيلاني والبدوي أكرم عند الله وأعظم وسيلة إليه من الأنبياء والمرسلين والصحابة والتابعين؟ وهل تعلمون أن النبي ﷺ حينما نهى عن إقامة الصور والتماثيل نهى عنها عبثاً ولعباً؟ أم مخافة أن تعبد للمسلمين جاهليتهم الأولى؟ وأي فرق بين الصور والتماثيل وبين الأضرحة والقبور، ما دام كل منها يعبر إلى الشرك، ويفسد عقيدة التوحيد!!

والله ما جهلتم شيئاً من هذا، ولكنكم أثرتم الحياة الدنيا على الآخرة، فعاقبكم الله على ذلك بسلب نعمتكم، وانتقاص أمركم، وسلط عليكم أعداءكم يسلبون أوطانكم، ويستعبدون رقابكم، ويخربون دياركم، والله شديد العقاب^(١).

«تقاليد يجب أن تزول» (ص ٦٤-٦٧):

التاسع عشر: العلامة الألباني حيث قال في مقدمة تحقيقه لكتاب الآيات البينات:

واعلم أن هذه الرسالة وإن كان موضوعها في بيان حكم فقهي كما ستري، فذلك لا يعني في اعتقادي أنه لا علاقة لها بما هو أسمى من ذلك وأعلى، ألا وهو التوحيد، وإخلاص العبادة لله وحده، ودعاؤه تعالى دون سواه، ومن المعلوم أن

(١) رحم الله المغلولي العبور على التوحيد، وليستعد المالكي من كلام هذا الكاتب الذي لم يدرس التوحيد مثل المالكي، ولكنه بصفاء فطرته، ونظافة قلبه، ودراسته الشخصية، عرف ما لم يعرفه المالكي وأمثاله، وصدق بما يحاربونه: ﴿فَمَنْ يُرِدِ اللَّهُ أَنْ يَهْدِيَهُ فَمَنْ يَهْدِيهِ فَمَا يَشَاءُ لَيْسَ لَهُ بَأْسٌ إِنَّهُ يَرْسُدُهُمْ إِلَى مَقَادِيرِ صَنِيعِهِمْ إِنَّهُمْ كُنُوا عَلَى شَكٍّ مِمَّا كَانُوا يَعْمَلُونَ﴾ [الأنعام: ١٢٥].

الاعتقاد بأن الموتى يسمعون هو السبب الأقوى لوقوع كثير من المسلمين اليوم في الشرك الأكبر، ألا وهو دعاء الأولياء والصالحين وعبادتهم من دون الله ﷻ جهلاً أو عناداً، ولا ينحصر ذلك في الجهال منهم، بل يشاركهم في ذلك كثير ممن ينتمي إلى العلم، بل وقد يظن الجماهير أنه من كبار العلماء، فإنهم يبررون لهم ذلك خطابة وكتابة بمختلف التبريرات التي ما أنزل الله بها من سلطان.

والأحزاب^(١) الإسلامية كلها - مع الأسف - لا تعير لذلك اهتماماً يذكر؛ لأنه يؤدي - بزعم بعضهم - إلى الاختلاف والتفرقة، مع أنهم يعلمون أن الأنبياء إنما كان أول دعوتهم: ﴿أَنِيبُوا إِلَى اللَّهِ وَاعْبُدُوا اللَّهَ وَاتَّخِذُوا الطَّعْفُوتَ﴾ [النحل: ٣٦]. وخيرهم من يسكت عن قيام غيره بهذا الواجب.

ومن الظاهر أن ذلك الشيخ الذي ألف العلامة الألوسي هذه الرسالة في الرد عليه كان منهم، ولذلك ثارت ثائره حينما صرح المؤلف ﷺ في درسه بأن الموتى لا يسمعون؛ لأنه يعلم أن ذلك ينافي ما عليه أولئك الجهال من المناداة للأولياء والصالحين ودعائهم من دون الله ﷻ.

وفي ظني أن المؤلف ﷺ ما ألف هذه الرسالة إلا تمهيداً للقضاء على هذه الضلالة الكبرى، ألا وهي الاستغاثة بغير الله تعالى، على اعتبار أن السبب الأقوى الموجب لها عند من ضل من المسلمين إنما هو الاعتقاد بأن الموتى يسمعون، فإذا تبين أن الصواب أن الموتى لا يسمعون؛ لم يبق حيثل معنى لدعاء الموتى من دون الله تعالى.

فإنني لا أكاد أتصور - ولا غيري يتصور - مسلماً يعتقد أن الميت لا يسمع دعاء داعيه، ثم هو مع ذلك يدعو، ومن دون الله يناديه؛ إلا أن يكون قد تمكنت منه عقيدة باطلة أخرى هي أضل من هذه وأخزى، كاعتقاد بعضهم في الأولياء أنهم قبل موتهم كانوا عاجزين، وبالأَسباب الكونية مقيدون، فإذا ماتوا انطلقوا وتفلتوا من تلك الأسباب، وصاروا قادرين على كل شيء كَرَبِّ الأرباب، ولا يستغربين أحد هذا ممن عاينهم الله تعالى من الشرك على اختلاف أنواعه، فإن في المسلمين

(١) وعلى رأسهم الإخوان المسلمون الذين يعلنون بما ذكره العلامة الألباني.

اليوم من يصرح بأن في الكون متصرفين من الأولياء دون الله تعالى ممن يسمونهم هنا في الشام بـ«المدرّكين»، وبـ«الأقطاب» وغيرهم، وفيهم من يقول: «نظرة من الشيخ تقلب الشقي سعيداً!» ونحوه من الشراكيات.

قال العلامة السيد رشيد رضا في «تفسيره» (٣٩١/١١) تحت قوله تعالى: ﴿قُلْ لَا إِلَهَ إِلَّا أَنَا ۚ فَاعْبُدْنِي وَأَقِمِ صُلُوحَ الْأَنْبِيَاءِ ۚ مَا كَانَ لِلَّهِ مِنْ شَيْءٍ إِلَّا مَا شَاءَ اللَّهُ﴾ [يونس: ٤٩]: «أي لكن ما شاء الله من ذلك متى شاء لا شأن لي فيه؛ لأنه خاص بالربوبية دون الرسالة التي وظيفتها التبليغ لا التكوين...»

وقد بلغ من جهل الخرافيين من المسلمين بتوحيد الله أن مثل هذه النصوص من آيات التوحيد لم تصد الجاهلين به منهم عن دعوى قدرة الأنبياء والصالحين حتّى الميتين منهم على كل شيء، من التصرف في نفعتهم وضررهم ممّا جعله الله تعالى من الكسب المقدور لهم بمقتضى سنته في الأسباب، بل يعتقدون أن منهم من يتصرفون في الكون كله، كالذين يسمونهم بالأقطاب الأربعة، وإن كان بعض علماء الأزهر في هذا العصر يكتب هذا حتّى في مجلة الأزهر الرسمية «نور الإسلام»! فيفتي بجواز دعاء غير الله من الموتى، والاستغاثة بهم في كل ما يعجزون عنه، من جلب نفع، أو دفع ضرر، وألف بعضهم كتاباً في إثبات ذلك، وكون الميتين من الصالحين يتفعون ويضرون بأنفسهم، ويخرجون من قبورهم، فيقضون حوائج من يدعونهم، ويستغيثون بهم!

قال في «فتح البيان» بعد نقله القول الأول في الاستثناء عن أئمة التفسير وترجيحه ما نصه: «وفي هذا أعظم وازع، وأبلغ زاجر، لمن صار ديدنه وهجّيراه المناداة لرسول الله ﷺ، أو الاستغاثة به عند نزول النوازل التي لا يقدر على دفعها إلا الله سبحانه، وكذلك من صار يطلب من الرسول ما لا يقدر على تحصيله إلا الله سبحانه، فإن هذا مقام رب العالمين، الذي خلق الأنبياء والصالحين وجميع المخلوقين، ورزقهم وأحياهم ويميتهم، فكيف يطلب من نبي من الأنبياء، أو ملك من الملائكة، أو صالح من الصالحين ما هو عاجز عنه غير قادر عليه؟ وترك الطلب لرب الأرباب، القادر على كل شيء الخالق الرزاق، المعطي المانع؟! وحسبك بما في هذه الآية من موعظة؛ فإن سيد ولد آدم وخاتم الرسل

يأمره الله بأن يقول لعباده: ﴿لَا أَمْلِكُ لِنَفْسِي نَفْعًا وَلَا ضَرًّا إِلَّا مَا شَاءَ اللَّهُ﴾ [يونس: ٤٩]. فكيف يملكه لغيره؟! وكيف يملكه غيره - ممن رتبته دون رتبته، ومثزلته لا تبليغ إلى مثزلته - لنفسه فضلاً عن أن يملكه لغيره؟!

فيا عجباً لقوم يعكفون على قبور الأموات الذين صاروا تحت أطباق الثرى، ويطلبون منهم من الحوائج ما لا يقدر عليه إلا الله ﷻ! كيف لا يتيقظون لما وقعوا فيه من الشرك، ولا يتبهيون لما حل بهم من المخالفة لمعنى: «لا إله إلا الله»، ومدلول ﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ﴾ [الإعلام: ١٩١]! وأعجب من هذا اطلاع أهل العلم على ما يقع من هؤلاء ولا ينكرون عليهم، ولا يحولون بينهم وبين الرجوع إلى الجاهلية الأولى، بل إلى ما هو أشد منها، فإن أولئك يعترفون بأن الله سبحانه هو الخالق الرزاق، المحيي المميت، الضار النافع، وإنما يجعلون أصنامهم شفعاء لهم عند الله، ومقربين لهم إليه، وهؤلاء يجعلون لهم قدرة على الضر والنفع، وينادونهم تارة على الاستقلال، وتارة مع ذي الجلال، وكفاك من شر سماعه، والله ناصر دينه مطهر شريعته من أوضار الشرك وأدناس الكفر، ولقد توسل الشيطان - أخزاه الله - بهذه الذريعة إلى ما تقر به عينه، ويتلجج به صدره من كفر كبير من هذه الأمة المباركة: ﴿وَمَنْ يَحْسَبْ أَنَّهُمْ يُحْيِيُونَ سُتُورًا﴾ [الكهف: ١٠٤]. إنا لله وإنا إليه راجعون.

وقال السيد رشيد أيضاً تحت قوله تعالى: ﴿دَعُوا اللَّهَ غَلِيصِينَ لَهُ الَّذِينَ لَيْسَ أُنْجِيَنَا مِنْ هَٰذِهِ لَئِنْ كُنَّا مِنَ الشَّاكِرِينَ﴾ [يونس: ٢٢] (١١/٣٣٨-٣٣٩).

«وفي هذه الآية وأمثالها بيان صريح لكون المشركين كانوا لا يدعون في أوقات الشدائد وتقطع الأسباب بهم إلا الله ربهم، ولكن من لا يحصى عددهم من مسلمي هذا الزمان - بزعمهم - لا يدعون عند أشد الضيق إلا معبوديهم من الميتين كالبدوي، والرفاعي، والدسوقي، والجيلاني، والمتبولي، وأبي سريع، وغيرهم ممن لا يحصى عددهم، وتجد من حملة العمامة الأزهريين وغيرهم - ولا سيما سدة المشاهد المعبودة الذين يتمتعون بأوقافها وتذورها - من يفرهم بشركهم، ويتأوله بتسميته بغير اسمه في اللغة العربية كالتوسل وغيره.

وقد سمعت من كثيرين من الناس في مصر وسورية حكاية يتناقلونها، ربّما تكررت في القطرين لتشابه أهلها، وأكثر مسلمي هذا العصر في خرافاتهم، وملخصها: أن جماعة ركبوا البحر، فهاج بهم حتّى أشرفوا على الغرق، فصاروا يستغيثون معتقديهم، فبعضهم يقول: يا سيديا بدوي! وبعضهم يصيح: يا رفاعي! وآخر يهتف: يا عبد القادر يا جيلاني... إلخ، وكان فيهم رجل موحد ضاق بهم ذرعاً، فقال: يا رب أغرق وأغرق، ما بقي أحد يعرفك!.

المعشرون: أبو الأهلَى المودودي تحدث عن دخول الهنود في دين الله أفواجا على أيدي بعض الأفراد من العلماء والتجار وبعض أهل الورع، ولكن هؤلاء الأفراد كانوا عاجزين عن تعليم الداخلين في الإسلام حقيقة الإسلام وأصوله وتربيتهم على ذلك، وذكر إهمال الحكام وتقصيرهم في العناية بهؤلاء، وتربيتهم على الدين الحق، ثم قال في (ص ١٣٠):

«فكان من جراء هذه الغفلة أن ظل هامتنا سادرين في الجهل والجاهلية منذ أول أمرهم، أما المعاهد التعليمية فما استفاد منها في معظم الأحوال إلا الطبقات العليا أو الوسطى، وما زال الدهماء في جهل تام بتعاليم الإسلام محرومين من آثاره الإصلاحية إلى حد عظيم، وقد سبب كل ذلك أن كان الناس من غير المسلمين يدخلون في دين الله شعوباً وقبائل، إلا أن كثيراً من الرسوم الباطلة والعادات الجاهلية ممّا كانوا عليه قبل إسلامهم، لا تزال متفشية بهم إلى يومنا هذا، بل لم تتغير أفكارهم ومعتقداتهم تغيراً تاماً، ولا يزال يوجد فيهم إلى الآن كثير من عقائد المشركين وأوهامهم التي ورثوها عن أديان آبائهم الكافرين.

وأقصى ما حدث فيهم من الفرق بعد إسلامهم أن أخرجوا من تاريخ الإسلام آلهة لهم جديدة مكان الآلهة التي كانوا يعبدونها من قبل، واختاروا لأعمالهم الوثنية القديمة أسماء جديدة من المصطلحات الإسلامية، وكان العمل على ما كان عليه من قبل، وإنما تغير قشره ولونه الظاهري.

فإن أردتم الشاهد على ما أقول؛ فسرخوا النظر فيما عليه حالة الناس الدينية في أي بقعة من بقاع بلادكم، ثم ارجعوا إلى التاريخ، وابحثوا عن الدين الذي كان

الناس يدينونه في هذه البقعة قبل أن يأتيهم الإسلام، فستعلمون أنه توجد هناك كثير من العقائد والأعمال التي تشبه عقائد الدين المنقرض وأعماله، إلا أنها في شكل آخر ولون غير لونه، فالبقاع التي كانت فيها الديانة البوذية قبل الإسلام مثلاً كان الناس يعبدون فيها آثار بوذا، فهنا من من أسنانه، وهناك عظم من أعظمه؛ وثمة شيء آخر من أشياء يعبده الناس، ويتبركون به، وإنكم لتجدون اليوم عارضة أن الناس في هذه البقاع يعاملون مثل هذه المعاملة شعراً من أشعار النبي ﷺ؛ أو آثاراً من آثار قدمه، أو يتبركون بآثار بعض صالحي المسلمين وعابديهم.

وكذلك إذا استعرضتم كثيراً من الرسوم والعادات المتفشية اليوم ببعض القبائل المتوغلة في إسلامها، ثم نظرتهم في ما يروج في البطون غير المسلمة لهذه القبائل نفسها من الرسوم والتقاليد فقليلاً ما تجدون فرقاً بين هذه وتلك، أفليس ذلك مما يشهد شهادة ناطقة بأن الذين كان يدهم زمام أمر المسلمين وشئونهم الاجتماعية في القرون السالفة قصروا في أداء واجبهم أيما تقصير، إذ لم يمدوا يد التعاون والمساعدة إلى الذين بذلوا جهودهم في نشر الإسلام بجهودهم الفردية، فقد انجذب مئات الملايين من الناس إلى حظيرة الإسلام متأثرين بدعوته، ولكن الذين كانوا سدنة لبית الإسلام متولين أموره لم يعنوا في قليل ولا كثير بتعليمهم، وتزكية حياتهم، وإصلاح فكرهم، فلم يكتب لهم أن يتمتعوا ببركات الإسلام ونعم التوحيد حق التمتع، ويقوا أنفسهم المضار التي هي نتيجة لازمة للشرك والجاهلية^(١).

ثم ذكر سوء حال معظم العلماء وانشغالهم بأمور آلهتهم عن الجد في أمر الدين الحقيقي من التحزب والضيق والمجادلات والمخاصمات، وعنايتهم بالعلوم اليونانية، وانصرافهم عن الكتاب والسنة، وما ترتب على ذلك من آثار سيئة في حياة المسلمين.

ثم قال في (ص ١٣٣): «وإن تعجب فعجب من حال الصوفية، فإنكم إذا مرحتهم النظر فيهم لا تجدون من بينهم من عملوا بالتصوف الإسلامي الحقيقي، وعلموه

(١) انظر مواقع المسلمين وسبيل النهوض بهم، أبو الأعلى المودودي (ص ١٣٣-١٣٤).

الناس إلا عددًا يسيرًا، أما معظمهم فكانوا يدعون الناس، ويرشدونهم إلى تصوف كان مزاجًا من الفلسفات الإشرافية والويدانتية والمناوية والزرادشتية، وكانت طرق الرهبان والأخبار والإشراقيين والروافيين اختلطت به اختلاطًا حتى لم يبق له علاقة بعقائد الإسلام وأعماله الخالصة إلا قليلًا، ولقد كان عباد الله يرجعون إليهم مستهدين إلى الله، وهم يهدونهم إلى طرق معوجة وسبل زائفة، ثم لما خلف من بعدهم خلف ورثوا فيما ورثوا عن أسلافهم مريدتهم وأتباعهم، ولم يبقوا مما كان بينهم من العلائق إلا على علاقة النذور والهدايا دون الإرشاد والوعظ والتربية، وأكثر ما سعت له هذه الدوائر ولا تزال تسعى له هو أن لا يتسرب قيس من العلم الصحيح بالدين إلى حيث لمشيختهم النفوذ والتأثير، فإنهم يعرفون كل المعرفة أنه لن يدوم لسحرهم ودجلهم تأثير في الناس إلا ما داموا جاهلين بدينهم^(١).

ثم تحدث عن أحوال المسلمين الأخلاقية، فذكر أنها بلغت الحضيض، ومنها بيع دينهم، وكيف سخرهم أعداء الإسلام لإهلاك بعضهم بعضًا.

ثم يؤسفنا ما آل إليه حال المودودي -بعد إدراكه الواعي لحال هؤلاء الناهين- حيث تشاغل بالسياسة ومستلزماتها عن إصلاح هؤلاء بالجد في دعوتهم إلى حقيقة الدين الذي أنقذ الله به العالمين، وحقيقة أصوله وأساسه ألا وهي أصول التوحيد والإخلاص واتباع الكتاب والسنة في كل شأن من شئون الدنيا والآخرة، وفتح أبواب حزبه على مصراعيه للروافض والخرافيين، ولم يفسح المجال حتى لإصلاح هؤلاء على طريقة الإخوان المسلمين فزاد الطين بلة، ولله في خلقه شئون، ولا يزال العالم الإسلامي بأمس الحاجة إلى أمثال الإمام محمد بن عبد الوهاب يدعون الناس إلى دين الحق ولا سيما التوحيد.

الحادي والعشرون: نصارى يعرفون حقيقة الإسلام أكثر من الخرافيين الذين حاربوا الإمام محمدًا ودعوته وأكثر من هذا المالكي.

قال الكاتب الأمريكي ستودارد (IoThrop Stoddard) متحدثًا عن واقع المسلمين:

(١) انظر مواقع المسلمين وسبيل النهوض بهم، أبو الأهل المودودي (ص ١٣٠-١٣٢).

«أما الدين فقد غشيت غاشية سوداء، فألست الوحداية التي علمها صاحب الرسالة سجقاً من الخرافات وقشوراً من الصوفية، وخلت المساجد من أرباب الصلوات، وكثر عدد الأدعياء الجهلاء، وطوائف الفقراء والمساكين يخرجون من مكان إلى مكان يحملون في أعناقهم التماثيل والتعاويذ والسبحات، ويهيمون الناس بالباطل والشبهات، ويرغبونهم في الحج إلى قبور الأولياء، ويزينون للناس التماس الشفاعة من دفناء القبور، وغابت عن الناس فضائل القرآن، فصار يشرب الخمر والأفيون في كل مكان، وانتشرت الرذائل، وهتكت ستر الحرمات على غير خشية ولا استحياء، ونال مكة المكرمة والمدينة المنورة ما نال غيرهما من سائر مدن الإسلام، فصار الحج المقدس الذي فرضه النبي على من استطاعه ضرباً من المستهزئات.

وعلى الجملة: فقد بدل المسلمون غير المسلمين، وهبطوا مهبطاً بعيد القرار، فلو عاد صاحب الرسالة إلى الأرض في ذلك العصر، ورأى ما كان يدهي الإسلام؛ لغضب وأطلق اللعنة على من استحقها من المسلمين، كما يلعن المرتدون وهدنة الأوثان».

هذه صور صورها معلق كافر، لكن الخطوط والآثار التي تظهر في هذه الصورة للمسلمين أليست صحيحة اليوم إلى حد كبير؟ وكما يرى الأمير شكيب أرسلان لو أن فيلسوفاً نقريسياً من فلاسفة الإسلام، أو مؤرخاً عبقرياً بصيراً بجميع أمراضه الاجتماعية أراد تشخيص حالته في هذه القرون الأخيرة ما أمكنه أن يصيب المعز، وأن يطبق المفصل تطبيق هذا الكاتب الأمريكي ستودارد^(١).

وجاء في دائرة المعارف البريطانية وهي تتكلم عن الوهابية ما يلي:

«الوهابية: اسم لحركة التطهير في الإسلام، والوهابيون يتبعون تعاليم الرسول وحده، ويهملون كل ما سواها، وأعداء الوهابية هم أعداء الإسلام الصحيح»^(٢).

(١) من كتاب محمد بن عبد الوهاب مصلح مظلوم ومفتري عليه للشيخ مسعود السوي (ص ١٥٩) نقل من حاضره العالم الإسلامي (ص ٣٤).

(٢) كتاب الشيخ محمد بن عبد الوهاب مجدد القرن الثاني عشر (ص ٢٣٢).

أفلا يستحي خصوم دعوة التوحيد وخصوم الإمام مُحَمَّد ومنهم المالكي من الدرك الذي انحدروا إليه في الجهل بحقيقة الإسلام وحقيقة التوحيد التي جاء بها المرسلون، ودعا إليها الصالحون المصلحون من هذه الأمة، وفهم حقيقته حتى الضالون من النصارى الذين تخلصوا من التقليد الأعمى للكنائس وترهايتها وكهانها وشركياتها.

اللهم إننا نبرأ إليك من ضلالات الضالين من اليهود والنصارى والروافض والقبوريين والخرافيين ومن جميع عقائدهم وأقوالهم وأعمالهم، ونسألك أن تثبتنا على دينك حتى نلقاك راضياً عنا، إنك سميع قريب مجيب الدعاء، وصل اللهم على رسولك مُحَمَّد سيد الموحدين، وإخوانه وآبائه من النبيين والمرسلين وعلى آله وصحبه أجمعين، وارض اللهم عن علماء هذه الأمة المجاهدين المناضلين عن دينك الحق المبين، وأدخلنا وإياهم في واسع رحمتك يا أرحم الراحمين.

كتبه راجي عفو ربه ومغفرته ربيع بن هادي حمير المدخلي، وكان الفراغ منه في يوم الثلاثاء الموافق للخامس والعشرين من شهر جمادى الآخرة من عام ثلاثة وعشرين وأربعمائة بعد الألف من تاريخ الهجرة النبوية.



بوزید بِلَقاسم

فهرست الموضوعات

موزيد بيقاسم

موزيد بيقاسم

موزيد بيقاسم

موزيد بيقاسم

**فهرس منهج الإمام مسلم في ترتيب كتابه
الصحيح ودحض شبهات حوله**

٧	بين يدي الكتاب
١٠	المقدمة
	أولاً: فيما تعلق به من كلام مسلم وهو قوله: «وسنزيد إن شاء الله
١٢	تعالى شرحاً وإيضاحاً»
١٣	ثانياً: ناقشته في كلامه على أسانيد الحديثين وتعليلها
١٥	نطرة العلماء إلى صحيح مسلم وآراؤهم في منهجه
١٩	موقف النووي <small>رحمته الله</small>
٢٠	موقف الحافظ ابن حجر <small>رحمته الله</small>
	ادعاء الملياري انه لا بد من الرجوع إلى كتب العلل لإدراك العلل في
٤٨	صحيح مسلم
٤٩	منهج مسلم في صحيحه
٥٠	هدف مسلم الأساسي
٥٠	أنواع من الأمثلة توضح منهج مسلم في صحيحه
	أمثلة لأبواب افتتحها مسلم بأحاديث أسانيدھا من رجال الطبقة
	الثانية، ويختم بعضها برجال من الطبقة الأولى وتكون من الأحاديث
٥٠	التي اتفق عليها الشيخان
٥٩	أمثلة لأبواب متفق عليها
	أمثلة لأبواب افتتحت بأسانيد من الطبقة الأولى وختمت بأسانيد كذلك
٦٢	متفق عليها
٦٥	مثالان لإسنادين صدّر بهما مسلم بآبيهما وأعلّهما غيره
٦٧	شرح الإمام مسلم للعلل وتوضيحها

٧٤	تعلق الملياري بكلام القاضي عياض
٧٤	توضيح كلام القاضي عياض
٧٨	مواجهة أبا طيل وغلو يرفضه الإسلام
٨٨	انتباه بعد غفلة
٨٩	كلام المزني حجة عليه ويريد أن يلويها إليه
٩١	زعم خاطئ
٩٢	غلو شديد
٩٢	غلو شديد آخر
٩٢	شبهة سلبية
٩٣	شبهة سلبية
٩٣	شبهة سلبية أخرى
٩٤	ادعاء عدم ذكر ابن عباس
٩٤	ادعاء التصحيف
٩٥	جزم الملياري بعدم الاختلاف على الليث
٩٥	البدء في الجواب على الفقرات السابقة
١١٤	رد الملياري
١٥٤	الجواب عن فقرة (١)
١٥٤	الجواب عن فقرة (٢)
١٥٤	الجواب عن فقرة (٣)
١٥٧	فما كان جواب الملياري ؟
١٥٨	الجواب على فقرة (٤)
١٦٦	مصادر الكتاب

فهرس «الرد المفحم على من اعتدى على صحيح مسلم»

المقدمة	١٧١
براهين كثيرة على إبطال منهج الملياري منها	١٨٣
موقف معاصري مسلم من صحيحه وتلقي الأمة له بالقبول	١٨٣
ردُّ شبهة القاضي عياض من تصرفاته	١٨٧
متابعة خطواته في البحث	١٨٨
دعوى أوهم من خبط العنكيوت يُنزَّه عنها الإمام مسلم	١٨٩
دعوى باطلة والأدلة على بطلانها	١٩٠
لونٌ من البحث لم يُسبق إليه هذا الباحث !	١٩١
دفاعٌ عن مسلم يُؤدي إلى الظن في صحيحه !	١٩٣
بيانٌ لمغالطات وتناقض	١٩٣
مطالبة الملياري بالرجوع إلى فهم المحدثين واعتقادهم في صحيح مسلم	١٩٥
الملياري يستنكر مخالفة من وافقه ولو قلُّوا وضعفت حججهم ويستجيز مخالفة من معه الحجة من العلماء ولو كثروا	١٩٦
دراسة هذه الأسانيد ونتائج هذه الدراسة	١٩٧
الصواب ما اختاره الإمام مسلم ، والإمام البخاري لم يستوفِ حيثيات الحكم	١٩٩
الإمام النسائي لم يستوفِ أدلة الطرفين	٢٠٠
عودة لمرض الحقيقة	٢٠٦
الجواب عن الاختلاف على نافع	٢١١
توهمه ابن أبي عمر بدون حجة وحطه من مرتبته !	٢١١

٢١٤	تقويل الإمام الدارقطني ما لم يقل !!
٢١٥	جهله بحقيقة المتابعة ١
٢١٦	تسلطه على ابن أبي عمر ونتيجة هذا التسلط
٢٢٤	مغالطات أو تسريع في الأحكام وسوء تطبيق للقواعد
٢٢٦	خيانته في النقل !!
٢٢٦	هضمه لعبد الله العمري
٢٢٧	هضمه لعبد الله بن نافع وادّعاؤه الموهوم بأن أئمة الجرح قد تركوه
٢٢٨	تصويب قائم على المغالطات
٢٢٨	كشف بعض مغالطاته
٢٢٩	خلاصة دراسة طرق حديث ابن عمر <small>رضي الله عنه</small>
٢٣٢	المزايا المرجحة لرواية عبيد الله ومن معه
٢٣٦	تطبيق خاطئ لكلام أئمة النقد
٢٣٩	طامة كبيرة لا تصدر إلا من مغرض !!
٢٤٤	دراسة الشواهد لحديثي ابن عمر وميمونة <small>رضي الله عنه</small>
٢٤٧	تناقض يقوم على الهوى !!
٢٥٠	منازعة الباطلة لعدد من العلماء صحّحوا حديث ابن الزبير <small>رضي الله عنه</small>
٢٥١	تليسه في النقل عن ابن معين <small>رحمته الله</small>
٢٥١	تليسه في النقل عن بعض الأئمة - رحمهم الله -
٢٥٥	نصرفات منكرة !!
٢٥٩	خلاصة

فهرس «التنكيل بما في توضيح المليباري من الأباطيل»

٢٦٣	المقدمة
	الفصل الأول: التزام الإمام مسلم بالصحة في كتابه الصحيح وبيان
٢٦٦	أسباب اقتصاره على الحديث الصحيح وتجنبه المعلن والضعيف ...
٢٧٨	الفصل الثاني: في بيان تلون المليباري وتطور منهجه الباطل
٢٧٨	١- الطور الأول:
٢٨٠	٢- أما الطور الثاني للمليباري:
٢٨٥	٣- الطور الثالث لتلون المليباري وألعيه:
٢٩٥	* ملاحظة: ...
٢٩٨	الفصل الثالث: مناقشة المليباري في شرح العلل التي ينسبها إلى مسلم
	الفصل الرابع: في مناقشة المليباري في المحور الثاني وهو: تعلقه
	بالعلماء زورًا وذلك بزعمه أنهم يوافقونه على منهجه أو مناهجه
٣٢١	الباطلة
٣٣٦	تعلقه بابن الصلاح
٣٣٩	تعلق المليباري بالنووي <small>رحمته الله</small>
٣٤٨	تعلقه بابن رشيد
٣٥١	تعلقه بالمحافظ ابن حجر
٣٥٥	الباب الثاني: في سوء تطبيقه لمناهجه المضطربة ...
	الفصل الأول: ادعاء المليباري أن مسلماً يبين العلل بالكلام بعد أن
٣٥٦	كان ينكر بيانه به .. ومناقشته في ذلك
	الفصل الثاني: في تعليقه لبعض الأحاديث في صحيح مسلم بكلام
	مسلم فيها خارج الصحيح أما في الصحيح فلم يبينها -بزعمه-

- ٣٦٥ إلا يجعلها في آخر الباب .. أي: بالتقديم والتأخير
- الفصل الثالث: في إبطال تهويل الملياري على أمثلة ضربتها ؛ لأبين
أن الإمام مسلماً لم يلتزم الترتيب الذي كان يدعيه الملياري .. فلجأ
إلى التهويل بالخصائص الاستدلالية ٣٧٨
- ٤٤٥ بيان بعض من تلاعب الملياري
- الفصل الرابع: أمثلة جديدة يد الأمثلة التي ذكرناها في «منهج
مسلم» ؛ بأن مسلماً لم يلتزم الترتيب في «صحيحه» على الوجه الذي
يدعيه الملياري ٤٥٠
- الخاتمة ٤٥٥

* * *

مؤلفات

فهرس «دحر افتراءات اهل الزيغ والارتياب
عن دعوة الإمام محمد بن عبد الوهاب رَحِمَهُ اللهُ

- ٤٦١ تقديم العلامة الشيخ صالح بن فوزان الفوزان
- ٤٦٢ تقديم العلامة الشيخ أحمد بن يحيى النجمي
- ٤٦٥ تقديم العلامة الشيخ زيد بن محمد المدخلي
- ٤٧١ لمحة عن حسن بن فرحان المالكي
- ٤٧٧ ترجمة الإمام محمد بن عبد الوهاب رَحِمَهُ اللهُ
- منهج الإمام محمد في قضايا الإيمان والتكفير واشتراطه هو وأنصاره
- ٤٩١ قيام الحججة على من وقع في مكفر قبل تكفيره
- ٥٠٢ مغالطات المالكي بضمف الناس عن محور الخصومة
- ٥٠٦ طعن المالكي في كتبه التوحيد وكشف الشبهات بما يشبه المدح ...
- ٥٠٨ طعن المالكي في الإمام محمد رَحِمَهُ اللهُ
- افتراء المالكي على الإمام محمد بأنه يرسم صورة زاهية لكفار قريش
- ٥٠٩ ويذم الركع السجود من المسلمين
- طعن المالكي الشنيعة في دعوة الشيخ محمد وعد ذلك من حيوية
- ٥١٥ دعوته وقوتها
- ٥١٨ سفاهة المالكي على الإمام محمد ومخالفته للمفسرين سلفاً وخلفاً ..
- الإمام محمد يلزم خصومه على الطريقة الشرعية والعقلية والمالكي
- ٥٢٢ يرفض هذه الإلزامات ويهول عليه بالترهات
- زعم المالكي أن الشيخ محمد ارتكب قاصمة في حق خصومه لأنه قال
- ٥٢٩ عنهم: «إنهم لا يعلمون معنى لا إله إلا الله» ودحض ذلك
- ٥٣٤ معنى الإله في لغة العرب
- نفي فتنة التكفير القائمة في هذا العصر عن متبعها وإصاقها بالإمام

- محمد رحمته الله ٥٣٨
- دحض نسبة المالكي التكفير إلى الإمام محمد وكتبه وبيان من هم أهل
التكفير الذين يخفي تكفيرهم ٥٤٠
- حجة خصوم الشيخ الإمام محمد رحمته الله ودحضها ٥٤٣
- إلصاق المالكي التكفيريين القطبيين بالإمام محمد وأتباعه ٥٤٩
- تكذيبه للشيخ ومكابرته في واقع كماله في وضوحه ٥٥١
- شبه خصوم الإمام محمد حوافر شرعية قتاله لأهل الضلال مع بيان
القتال المشروع والقتال الممنوع ٥٥٣
- تهويله على الإمام محمد بالمغالطات وتقويله ما لم يقل ٥٦٧
- المالكي يغالط ويشكك في صدق الإمام محمد في أمر يعرفه الخاص
والعام ٥٧٣
- تهم عظمة تقشعر منها الجلود يوجهها المالكي إلى الإمام محمد ... ٥٨١
- تظاهره الكاذب بأنه من أهل الدعوة السلفية وأنه غيور عليها يرد عنها
كيد الأعداء ٥٨٤
- إلزامات باطلة ٥٨٦
- تكذيب آخر ومغالطة ٥٨٩
- تقويل المالكي الإمام محمد بن عبد الوهاب ما لم يقله في أمر الشفاعة
المالكي لا يحسن فهم البدهيات من كلام الشيخ محمد حيث جعل ذمه
الشديد لمسيلمة وقومه مدحاً وثناءً ٥٩٨
- من ضروب التلبيس التي يسلكها المالكي في الباطل دعوته إلى
الإنصاف وطلب الحق ٦٠٠
- المالكي لا يفرق بين مجدي السنة والحق وبين مجدي الباطل
والضلال ٦٠٣
- طعن المالكي في عدالة الصحابة ٦٠٥
- ما قاله المؤرخون في الرجال ٦٠٨

- موقف المالكي من روايات تحريق علي للزنادقة وموقفه من روايات
 غيره ٦٠٩
- طعون المالكي في أتباع الإمام محمد ورميه لهم بالخيانة والجبن
 والمجاملة والتلون والبعد عن المنزلة التي وصل إليها هو والصاق
 التكفير بالإمام محمد ٦١٢
- رمي المالكي -أسير التقليد- أنصار الشيخ محمد بالتقليد ٦١٦
- رميه لأنصار الشيخ محمد بالغلو ٦١٨
- رميه للسلفيين بخصال الجاهلية ووصفهم بالغلو ٦٢٥
- دفاعه عن أهل الضلال من الروافض والغلاة من الصوفية ٦٢٧
- دفاعه عن رءوس الضلال وطعن في السلفيين ٦٣٠
- دفاعه المغلّف عن الباطنيّين المعيّدين ٦٣٤
- دفاعه عن أهل البدع والأهواء مع طعنه الشديد في الإمام محمد وفي
 أهل السنة والتوحيد ٦٣٩
- حكمه على الإمام محمد وعلى أهل السنة بأنهم أشد من الخوارج
 تكفيراً ومدحه الماكر لثورة الخميني ودفاعه الماكر عن سيد قطب
 وصرف قضية التكفير عنه ٦٤٦
- موافقات أئمة الإسلام السابقين واللاحقين من مختلف البلدان
 والمذاهب للإمام محمد في مواجهة الشرك والخرافات وموافقة
 غيرهم له في هذه المواجهات ٦٥٢
- فهرس الموضوعات ٧٠١